الصغير على السنباطي على البسملة

شرح السنباطي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي افتتح كتابه بسم الله الرحمن الرحيم وارد ف
ذلك بحمده اتاه الوهاب الفتاح العليم والصلاة والسلام على
من عمت اسراره وفاضت انواره على كواف امته وحاملي ملته
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وحزبه وجماعته وبعد فيقول
العبد الى الله على الصعيدي المالكي لما من الله بفضله العميم
وخيره الجسيم بمطالعة شرح الامام العلامة والرحلة الفهامة
شيخ المحققين وسند المدققين الشيخ احمد بن الشيخ الحجة الشيخ
احمد بن العطف الكبير والعلم الشهير الشيخ عبد الحق السنباطي مع
الاخوان اعلى الله لي ولهم الاسنة في الجنان مدون سبق عنان
والاعلام والاعتصام وظهر بعض ما يتعلق بالنكاح المذكور توضيح الحق
منه والمستور فاجبت ان اقيدها خوف ضياعها فمد هذا السعي
في تحصيلها وجمعها جعلها الله خالصة لذاته الكريمة وسببا
للفوز بالجنة مستقيمة يعقبها بلوغ الامنيات ودفع الدواهي
امين وحيث اشرت مرموز شين منهو اشارة الى الشيخ المحقق
والسيد المدقق ابي بكر الشنواني شارح هذا الكتاب او نحو
اشارة للشيخ العلامة الحلبي شارحه ايضا واستمد من الله
التوفيق والسلوك في اقوم طريق انه على ما يشاء قدير وبالاجابة
جدير قوله الحمد هو اصله النصب لانه من المصادر التي تنصب
بافعالها المصدرة الا انه عدل عنه الى الرفع ليدل على ثباته له
ودوامه دون تجدده وحدوثه شيئا فشيئا مذكر خلافا لمن يقول
سلام ورفعه في قوله تعالى حكاية عن الملائكة لابراهيم قالوا سلاما
قال سلام كانهم حيوه بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث فنصبوا

سلاما

سلاما فاجابهم بالجملة الاسمية الدالة على الدوام فرفع لانه ابلغ
والحاصل ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات بقرينة
والفعلية المضارعية تدل على التجدد شيئا فشيئا كذلك اي بقرينة
وبدونها لا تدل الاسمية الا على الثبوت والفعلية لا تدل الا
على الحدوث اي الوجود بعد العدم والجملة الفعلية الماضوية تدل
كذلك الدلالة اي الوجود بعد العدم لا غير والاسمية التي خبرها مضارع
كالجملة الفعلية المضارعية تدل على التجدد شيئا فشيئا بقرينة والوجود
بعد العدم بدونها التي خبرها ماض كالجملة الماضوية وقد تقدمت
وقدم هنا لفظ الحمد على لفظ الجلالة لان المقام يقتضي افادة الحمد
لا افادة اختصاصه به تعالى فقد يتعلق بكون الحمد من جملة اصنام
به وان كان تقدم اسم الله في نحو ومن ثم لما كان المقام
يقتضي افادة اختصاص الحمد به تعالى في بعض المقامات قدم لفظ
الجلالة وذلك في قوله تعالى فلله الحمد وان كان الاختصاص مستفادا
من جملة الحمد ايضا لانه بطريق اللزوم وترك العاطف اما نظرا
لاختلافهما بالخبرية والانشائية بجعل الاولى خبرية لفظا انشائية
معنى والثانية خبرية لفظا ومعنى او بالعكس كما ذكره بعض من حقق
لانه يكون بينهما كمال الانقطاع الموجب لترك العاطف واما اشارة
الى استقلال كل منهما بالاعتبار المناسبة ولو في العاطف لاعتبار المناسبة
المذكورة على تقدير ان يكونا خبريتين لفظا ومعنى والجامع
موجود وقدمت البسملة على الحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز ولقوة
حديث البسملة على حديث الحمدلة تنبيها على الاولوية ويجوز ان يكون
اراد بالحمد مصدر المبني للمفاعل اي الكون حامدا ومصدر المبني
للمفعول اي الكون محمودا معا والاوجب ارادة والله اعلم الثاني نقط

الثاني وقع خلاف في الحمد الوارد في الحديث الحث على الابتداء به هل هو
اللغوي او الاصطلاحي فذهب الثاني بعض الشيوخ والاول
العلمي والظاهر ان اللفظ يحمل على معناه اللغوي ما لم يعرف عنه صارف
وهو الظاهر قوله كما ينبغي الكاف منصوب مطلق اي الحمد يقع حمدا ملتبسا
للحمد الذي ينبغي او يعني على اي الحمد خصص بما وقع حالة كونه ثابتا
على الوجه الذي ينبغي ولفظ ينبغي حقيقة في مطلق الطلب
كما هو ظاهر عبارة الاساس وفي الطلب الموكد الغير الجازم كما هو
ظاهر عبارة المصباح والذي يرجع اليه في هذا الكتاب الاول وحينئذ
فالمعنى حمدا ملتبسا للحمد الذي يطلب او على الوجه الذي يطلب ويحتمل
ان يكون مجازا مرسلا من استعمال اسم الملزوم في اللازم اي حمدا
ملتبسا للحمد الذي قوله او على الوجه الذي يليق قوله الجلال لا يخلو منه
على تفسير ينبغي بيليق تكون اللام بمعنى الباء للتعدية اي على
الوجه الذي يليق بجلاله وجهه الدائم واما على تفسيره بيطلب
فهي للتعليل اي يطلب لاجل جلال اي عظمته وهو من الصفات
الجامعة فتشمل جل تكبيرا اشارة للصفات الثبوتية وجل ثناؤك
اشارة للصفات السلبية ويجوز ان تكون الاضافة حقيقية وان تكون
من اضافة الصفة للموصوف بناء على جلال بجليله قوله وجهه اي
ذاته على طريقة الخلف فهو من اضافة الشيء الى نفسه وهي جائزة
على التحقيق الذي هو مذهب الكوفيين عند اختلاف اللفظ واما
على طريقة السلف من ان لله وجها منزها عن الجارحة ولا يعلم حقيقته
الا هو فالاضافة حقيقية قوله الدائم صفة للمضاف او المضاف اليه
اي الذي لا يقبل لحوق العدم لا الذي لا يلحقه عدم لوجوده في دار
كالجنة قوله والصلاة والسلام الخ اي بالعاطف على جملة الحمدلة اشارة
الى ان

الى ان جملة الصلاة منه امة بالبس مستقلا بذاته بل وجوده من
غيره وهو النبي صلى الله عليه وسلم وامتنا الاولى في بعض الروايات
الواردة في شان الابتداء كل كلام لا يذكر الله فيه فهو ابتر
والصلاة على هذا اقطع مما يطلق عليه كل بركة الخ اي والعاطف
منها والباء في الحمد في رواية الحمد لله ما ذكرناه من ان العطف ان جعلتها
خبرية يقتضي التغاير والا فلا لانه يكون حينئذ بين الجملتين المتوسط
بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال فقد ذهب بعض الشيوخ الى ان جملة
الصلاة كذلك ووجهه بقوله لان المراد من الصلاة المتعلقة والانتهاء
هو صوغة للمعبود المشترك وهو الاعتناء بالمصلى عليه وحينئذ
فيجوز ان يكون الملحوظ بها ما يليق بها حسب المقام من تعظيم
الشخص المصلى اياه صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان الله
المعظم عظمه تعظيما له صلى الله عليه وسلم واعتناء بالمصلى عليه
لا افادكم مضمونها والا لزم الافادة والاخبار بذلك عن الخبرية لانها
اذا نظر لمجرد مضمونها تحتمل الصدق والكذب والله اشار بعض
بقوله ولو لم يكن منها الا اظهار المحبة كان ذكرها اوجز بين
لفظا انشائية من مقتضى ما ذكر انفا من التوسط بين الكمالين
واما ان جملتها اخبارية والاخرى انشائية فيكون بينهما
كمال الانقطاع فلا يصح العطف فتكون الواو للاستئناف والصلاة
اسم مصدر صلى وعدل عن المصدر الذي هو التصلية لايهام ما لا
يليق وهو الاحراق قوله والسلام ليس القول عن المصدر هنا
لايهام بل لمشاكلة المعطوف عليه الذي بالعاطف فيه لانه من عطف
المفرد على المفرد استمر عليه وفي رواية صلوا عليه وسلموا تسليما
قوله على سيدنا اي كائنا على سيد فالجار متعلق بمحذوف نعتية

تقديرها انه شبه التباس الصلاة والسلام بمصلى عليه بالتباس المستعلى
بالمستعلى عليه الذي هو الاستعلا المطلق وقد استعارة اسم المشبه
به للمشبه ثم سرى التشبيه الى المعنيين الخبرين واستعير على
من سمناه الخبري الذي هو الاستعلا الخاص للالتباس الخبري
الذي بين الصلاة والسلام والنبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط
ان يكون للمعنى المجازي المستعار له لفظ بالخصوص والسيد هو
الذي يفزع اليه في المهمات ولذا سماه صلى الله عليه وسلم يفزع
اليه منها دنيا وفي الموقف وهو الجنة فهو سيد في كل موطن وفي
جميع الازمان لا يحال الجنة ليس فيها مهم لانها دار امان لانا نقول
مراده بالمهم العلوم والمعارف التي ترد عليهم من تجلي الحق على اسمه
عليهم وهو صلى الله عليه وسلم طريقها في وصولها لهم وهو بواسطة
فلا ينافي ما صل ان العلما يفزع اليهم في الجنة في تحصيل العلوم الالهية
لان الظاهر انه اذ لا تكلف فيها ويجوز ان يراد بالمهم ونحوه الدرجات
ايضا فانه عليه الصلاة والسلام يشفع لقوم بزيادة ومنه اطلاق
السيد على عبد الله تعالى وهو جائز مل المطلوب بذي مثل هذا المقام ظاهرا
لمن منعه مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من قال له يا سيدنا السيد
هو الله فانه اجيب عنه بانه المراد انه الحقيقي بالسيادة واطلاقه على
غيره انما هو بطريق العارية ومما يدل على جواز اطلاق السيد
على غيره تعالى قوله تعالى في يحيى وسيدا وقوله صلى الله عليه
وسلم في الحسن انه ابني هذا سيد وعند ذلك والاضافة فيه للتعريف
العهد الخارجي اي السيد المدني المعلوم عند اهل الملة اي سيد الامم
او البشر او المخلوقات ولا بد ان منهم من هو ناقص وتفضيل الكامل على
الناقص نعم لا نقول ذاك اذا فضل على الناقص من حيث خصوصه

كما اذا فضل

كما اذا فضل السلطان افضل من الزمال اما من حيث العموم فلا كما انا
فضل الشيخ افضل اهل عصره كلهم قوله محمد بالجر بدل او عطف بيان
وبالنصب مفعول لفعل محذوف اعني محمدا وبالرفع خبر لمبتدا
محذوف وهو الوجه لان البدل تابع والمفعول فضلة والخبر عمدة
وكان المسمى عمدة لا تابع ولا فضلة فالاليق ان يكون الاسم
كذلك قوله الفاتح اي الاول باعتبار عالم الارواح لان الارواح
مخلوقة قبل الاجساد فالوعاء على ما ورد في خبر ضعيف ظاهرا لمن يقول
ان الارواح مخلوقة بعد الاجسام فتخلق الروح حين يريد الله دخولها
في جسمها فاذا علمت قوة الاول تعول عليه وروح المصطفى صلى الله
عليه وسلم سابقة في الخلق على ما عداها كما ذكره بعضهم قوله الخاتم
بكسر التاي الاخرا وفتح التاي الذي ختم به وسيأتي بيان
ذلك في كلامه وهذا باعتبار عالم الاجساد وخلاصته ان النبي صلى
الله عليه وسلم اول الانبيا واخرهم باعتبار ما ذكرنا اما باعتبار
الحالة الاولى فظاهر واما باعتبار الحالة الثانية فلا ستر او
شرعية وعدم ناسخ منهج العاقب الذي حشر الناس على
قدمه قوله وعلى اله الخ بعلى رد على الشيعة القايلين بعدم
الفصل بينه وبين اله بعلى يروون في ذلك حديثا لا اصل له والخاتمة
الى ان القدر من الصلاة الذي يخص الال والصحب لا يساوي القدر
الذي يخصه صلى الله عليه وسلم والال في مقام الدعا انتظاما
امة الاجابة وقيل لان الاصح النافي وفيه جواز الصلاة على غير
الانبيا تبعا وامتثالا لا منكره على المعروف وقيل بحرمة وصلاة
النبي صلى الله عليه وسلم على ال ابي اوفى قيل من خصائصه وقيل
لبيان الجواز وال اصله عند سيبويه اهل وقيل اول واختاره غير

واحد ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلا الذكور فلا يقال ال الشيطان
ولا ال مكة ولا ال فاطمة قال الفاكهاني في جمهور العلما على جواز اضافة
ال الى الضمير وهو الصواب لكن الاولى اضافته الى المظهر قوله واصحابي
جمع صحب سمعا الذي هو اسم جمع لصاحب او جمع له قولان
بمعنى الصحابي الذي اجتمع به صلى الله عليه وسلم مومنا وبات
على ذلك فان قلت لا يخفى انه لو عبر بصحب لافاد المقصود من
تعلق الصلاة والسلام بجميع الصحابة فهلا عبر به مع كونه اخص
وايضا فلا فايدة في ذلك الجمع لسواده لمؤده في تعميم جميع
افراد الصحابة قلت عبر به اشارة الى ان اصحابه جماعات متفاوتون
في المرتبة كما هو مقرر اي من حيث ملاحظة العدول عن صحب
او دفعا لتوهم ارادة جماعة مخصوصة منهم لو عبر بصحب
لان الجمع يتحقق في ثلاثة مفوف وعطف الاصحاب على الال
من عطف الخاص على العام ونكتته ظاهرة وهي عظم شرف ذلك
الخاص حتى كانه لذلك نوع اخر غير الاول قوله الاماجد جمع ماجد
كما افاده بعض الشراح على غير هذا الكتاب والماجد هو الكامل في
الشرف والكرم وقال في المصباح رجل ماجد كريم شريف والظاهر
ان الاماجد جمع امجد الذي هو افعل تفضيل كما مثل في احاسن
انه جمع احسن واما قال انه جمع امثل وكذا يقال في اكارم انه جمع
اكرم فغير مسلم بانهم اكرم واشرف من غيرهم فان قلت يكون
الاكارم صفة من قبيل ذكر الخاص بعد العام ولا بد له من نكتة
قلت نكتته ان التحلي بصفة الكرم اشرف الاوصاف فقد ورد
مرفوعا السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة
بعيد من النار والبخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة

قريب

قريب من النار وعند ذلك هما وردوا الكرم هو الجود والجود وقيل المقتدر على
الجود ومرجعهما الى القدرة والفعل وقيل معناه العلي المرتبة فهو
يرجع الى صفة اضافية قاله بيس والظاهر انه على الاول صفة
فعل وعلى الثاني صفة ذات بنوع تسامح قوله وبعد الواو للعطف
عطف قصة على قصة والعامل فيما بعدها بينهم من السياق كما قوله
والحاجة الى جعل الواو نائبة عن اما او تكون الفاء زايدة او انها في
جواب اما المعوض عنها الواو وما بينهما وبين اما من المناسبة
من حيث ان الواو والربط بين المتعاطفين او المتعاطفات والفا
للربط بين الشرط والجزا وخصت من بين ادوات العطف لاتيانها
ادوات العطف وهم بخصوص الامهات بين باحكام تنبيه
في المصباح بعد ظرفيهم لا يتم معناه الا بالاضافة لفظه وهو زمان
متراخ عن السابق فان تراخ زمنه قيل بعده بالتصغير كما يقال
قبيل العصر فاذا اقرب قيل قبيل العصر بالتصغير اي قريبا منه
ويسمى تصغير التقريب وجاء زيد بعدهم واي متراضيا ما بينه
وبين زمان مجيء عمر واثنين ثلث وبعد صار حقيقة عرفية في الزمن
المتاخر ولو بدون تراخ قوله فهذا المشار اليه العبارات
الذهنية لا العبارات الخارجية لانها اعراض تنقضي بمجرد النطق
بها فتعذر الحظية على التالين اما لا واستعمال اسم الاشارة
الموضوع للاخرى من خزيات المشار اليه المحسوس بحاسة البصر
في تلك العبارات استعارة تصريحية لتنزيلها منزلة المشار اليه المحسوس
بجامع ان كلا اذا سمعت هذا الصوت يكون مجازا لانه لم يكن محسوسا
بحاسة البصر وان كان محسوسا بحاسة السمع وكانه لما تعذر الموضوع
له نزل منزلته كلي فلا يرد ما يقال ان الاستعارة مبنية على جعل المشبه

من امراد المشبه به تشبيه لابد من تقدير اي نوع مفصل هذا شرح
بنا على ان ما في الذهن مجمل واسما الكتب من قبيل علم الاجناس
او الاضافة لتقدير بنا على ان ما في الذهن مفصل وهي من قبيل
علم الاشخاص او يقيد الاول فقط بنا على ان ما في الذهن مفصل
وهي من قبيل علم الاجناس او الثاني فقط بنا على ان ما في الذهن
مجمل وهي من قبيل علم الاشخاص هذا ما يفاد مما كتبه المحققون
قوله شرح اي ذو شرح اي كشف وايضاح او شارح اي كاشف موضح
فهو مجاز مرسل فيحاز عقلي في الاسناد لان الشارح حقيقة
المعلق او صورتي الكشف والايضاح مبالغة الاوجه الثلاثة
التي في زيد عدل او ان شرح لوحظ كونه علما على التعاليق المخصوص
لكن يحتاج لتقدير مضاف اي مسمى شرح قوله لطيف اللطف في الاصل
دقيق العوام او الشفاف الذي لا يحجب عن ادراك ما وراءه فما دون
يجوز ان يكون في العبارة استعارة تصريحية تبعية او مجاز
مرسل على الوجهين اما تقديرها في الاول فمقول بشبه دقة الكلام
برقة العوام لملاقة المشابهة في احتياج كل الى تدبر وتامل وقد
استعارة اسم المشبه به وهو اللطف للمشبه ثم اشتق من
اللطف لطف بمعنى دقق واما تقديره في المجاز المرسل منه فهو
ان رقة العوام تستلزم دقة النظر فاطلق اللطف واريد به لازمه
في الجملة وهو مجاز تبعي وتقديره ظاهر واما تقريرها في الثاني
فمقول شبهت سهولته بالكون شفافا وقد استعارة اسم
المشبه به وهو اللطف لسهولته واشتق من اللطف لطف
بمعنى سهل اي سهل ادراك معناه واما تقدير المجاز المرسل فهو انه
يلزم من كون الامر شفافا سهولة ادراك ما وراءه فاطلق اللطف واريد

لازمه

لان معرفة الجملة وهو في المقام سهولة ادراك معانيه قوله على
المقدمة وصف ثان لشرح وهو شبيه بالجملة والوصف بالمؤد
كما يقدم على الوصف بالجملة يقدم على الوصف بما هو شبيه بالجملة
وذكر لان المؤد كما هو يقدم على المركب طبعا فكذا يقدم وضعا وتصوير
الاستعارة المجازية في قوله على سيدنا يجري هنا والمقدمة في
الاصل اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي بتعلق
بها على هذا الكتاب الصغير لما انه مقدم على غيره من الكتب
الكبار المصنوعة في ذلك الفن اولانه مقدمة لمطلق الكتب
لكونها مشتملة على البسملة والحمدلة محتاج الحال الى تحقيق
ما يتعلق بهما ولا يتحقق غاية التحقيق الا بوضع كتاب منه
كهذا اولانها مقدمة من ضمنها على غيره ممن لم يذكرها هذا
ان ثبت شهرتها بالمقدمة وعلى تقدير عدمه فتكون اسم الفعل
باقيا على اصل وضعه ويكون المعنى هذا شرح لطيف على الالفاظ
المجموعة المتقدمة على غيرها من كتب هذا الفن او من العلوم
اي المتقدم تعاطيها على تعاطي غيرها من العلوم او المتقدمة للطالب
الذي انفعها على اوانه ممن لم يذكرها قوله وضعها اي جعلها
شيخ الاسلام اي انشاها قوله شيخ اما مصدر بمعنى شيخ
شيخا وصفة كعدل ورضى او صفة كسيد مخفف سمي شيخا
لما حوى من كثرة المعاني المقتضية للاقتداء به في ذلك الفن
لان كبر سنه مما لا يرغب واصله من طعن في السن ثم عبر به
عمن كثر علمه قوله شيخ الاسلام يجوز ان يريد المعنى العلمي فيكون
ذكر صار علما بالغلبة على هذا الامام لانه اذا اطلق شيخ الاسلام
لا ينصرف الا اليه او يكون به قد مضى شيخ الاسلام علما بالغلبة

على كل من تولاه ونعوه وصفوه بهذا الاعتبار ايضا لانه لا يتولى
القضاء الا المجتهد او المقلد والاضافي لكونه رئيسا في العلوم
قد انتشرت علومه في الافاق وسلم له فيها اهل الخلاف والوفاق
اي شيخ اهل الاسلام قوله عمدة العمدة ما يعتمد عليه اي يتكا
لتحصيل الراحة فحسنئذ اما ان تكون تشبيها بليغا بحذف
الاداة او استعارة تصريحية للمشبه على حد ما قيل في زيد اسد
وقال في العلما للاستواء لما انه قد وجد في كل فن حتى الفنون
التي لم يظهر له فيها تاليف قوله الاعلام بفتح الهمزة جمع علم
بفتحتين العلامة او الراية او منصوب في الطريق يهتدى
به او الجبل الطويل او مطلقا فعلى ما عدا الاخيرين اما استعارة
للمهتدى بهم او تشبيه بليغ بحذف الاداة والعلاقة المشابهة
في الاهتداء وعلى الاخيرين كذلك لكن العلاقة المشابهة في
مطلق الرسوخ قوله خاتمة اي اخر المحققين والتاء لتاكيد
كونه خاتما لهم اي فكانه بتحول خاتمهم تحقيقا والمحققين
جمع محقق والتحقيق كما قال بعض اثبات المسئلة بدليلها وكل
والتدقيق اثبات دليل المسئلة بدليل اخر متمم لها فالتحقيق
كما قال الكمال المقدسي ويتبعه كوف التدقيق اخص بان يقال
التحقيق تفصيل من حيث ثبوت مفهوم اثبات المسئلة بدليلها
سواء كان على وجه متين دقة ام لا والتدقيق اثباتها بدليل
على وجه متين دقة سواء كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة
بدليل اخر او لغير ذلك كما مشى دقة طبلاوي والتعميق الاتيان
بعبارة موافقة للنحو والتوفيق الاتيان بها موافقة للشرع
والترقيق الاتيان بعبارة فصيحة بليغة حلوة كذا قرره بعض
الايضاح

الايضاح واراد بالنحو ما يشمل علم المعاني والبديع قوله من الملة
اي من دين او نفس الدين مبالغة قوله الملة اي اصل الملة الخ
اولا حاجة لذلك وكان الملة والدين بمعنى في عناية الاضمحلال
والملة والدين الاحكام الشرعية فباعتبار كونها تملى اي
تكتب تعالى لها ملة وباعتبار كونها تدين بها اي تتعبد
بها تعالى لها دين فالملفظان متساويان لا مترادفان قوله
ابو يحيى كنيته وزكريا اسمه لكن في كلامه تقديم اللقب
على الاسم وهو غير جائز والجواب ان محل ذلك اذا لم يشتهر
باللقب والا جاز او انه مشى على طريقة المورخين المجوزين
ذلك قوله الانصاري نسبة للانصار خاصة وان كان جميعا
الا انه صار علما بالغلبة على اهل المدينة من الاوس والخزرج
الذين نصروه صلى الله عليه وسلم واووه رضي الله عنهم
وكتب بعض ما نصه ان قلت العباس ناصري او مصري لانه
انما نسب للمؤدوقد اختلف في مؤدده على قولين ناصر
او نصر قلت اجاب المصنف عنه في الغرر وكذا في شرح الشافية
بانه لما صار علما بالغلبة وجب بقاؤه على لغظه كما في مساجد
نسبة الى المساجد انتهى قوله الشافعي نسبة للشافعي اي من
حيث انه تابع له في الفروع الاعم المشهود والمحسوب في الصدور
بحذف يا النسبة في المشرب اليه قوله في الكلام الخ متعلق
بقوله وضعها من وضع الخاص في العام اي جعلها من افراده
وايضاح ذلك ان المقدمة اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة وحينئذ فمفهوم ظرفيته الخاص في العام اي
جعلها من افراد العام اي من افراد الكلام المؤدى قوله على المسئلة

صفة للكلام اي الكلام الكائن على البسملة على ما يفهم جوازه من كلام
سعد الدين في بحث ترك المسند في شرح المفتاح وان كان المشهور
تعديه او اسما منكرا او حالا وفي الكلام استعارة تبعية كما تقرر
او اراد بالكلام التكلم فيكون قوله على البسملة متعلقا به لا محذوف
الا ان الظرفية تكون مجازية عن الملابسة اي جعلها ملتبسة
بالتكلم على البسملة اي مجازا استعارة تبعية وتقريرها ما
تقول شبه مطلق التباس متقدم بتكلم بالتباس الظرف
بالمظروف وستعير اسم المشبه به للمشبه فسري التشبيه
الى التباس المقدمة المذكورة بالتكلم الحرفي والتباس الظرف
بالمظروف الحرفي فستعير لفظ في الموضوعة لالتباس الظرف
بالمظروف الحرفي لالتباس المقدمة بالتكلم الحرفي اي التي
وضعها ملتبسة بالتكلم من التباس المتعلق بفتح اللام بالمتعلق
بكسرها قوله على البسملة هي في الاصل مصدر بسمل اذا
قال بسم الله الرحمن الرحيم والحمدلة كذلك مصدر حمدل اذا قال
الحمد لله كالحوقلة مصدر حوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله
وهذا تشبيه ببيان النحت في النسب حيث يأخذون اسمين
ويجعلون منهما لفظا واحدا وينسبون اليه كقولهم حضرمي
وعبشمي نسبة لحضرموت وعبد الشمس قوله وغيرها اي المكان
المقصود بالذات التكلم على البسملة والحمدلة والتكلم على
غيرهما بالعرض بنص عليها بخصوصها واجمل في غيرهما فتأمل
وغيرها قوله من امور جمع امر الذي هو الكامل للقول والفعل
بخلاف امر واحد الاوامر بمعنى الطلب قوله ستأتي اي
باعتبار التكلم فيها والا فقد مضت قوله فيها اي المقدمة قوله
منفصلة اي ستأتي في حالة كونها منفصلة من التفصيل بمعنى البيان

اي ستأتي

اي ستأتي في حالة كونها مبينة موضحة لا من الانفصال بمعنى
الانقطاع قوله بكمل اي ذكر الكمل ونسبة التكميل اليه مجاز
عقلي او استعارة بالكناية على ما هو مقرر قوله مل دها اي مراد
موادها او المراد بها منكوحة من باب الحذف والايصال
او اثبت لها مراد الحروف ويتمم فيه ما في يكمل قوله مفادها
اسم مفعول من افاد فهو بضم الميم اي يتمم المعنى المعطى
المنسوب لها لانها اعطته او هو بفتح الميم على وزن مفعل مصدر
ميمي اي يتمم اعطاءها اي ما اعطته من فاد نه مالا اعطته
وعطف التتميم على التكميل مغاير بان يراد بالتكميل تحصيل الذاتيات
والتتميم تحصيل العرضيات وكذا المفاد على المراد بان يراد بالمراد
المعاني المطابقية وبالمفاد المعاني الالتزامية ولما كانت
المعاني المطابقية كالاجزاء للمقدمة ناسبها التكميل الذي هو
تحصيل الذاتيات للشيء ولما كانت المعاني الالتزامية كالعوارض
لها ناسبها التتميم الذي هو تحصيل العرضيات قوله وبفتح
مفلمها فيه استعارة بالكناية شبهت تلك المقدمة بالخزائن
المحسوسة على الجواهر الثمينة بجامع الاحتواء على كل نفيس
ويتفرع تخييل وبفتح ترشيح فان قلت ما مدلول جعل الذي
جعل كحيلا قلت هو الباب قال في المختار اقفل الباب او البيت
وقال في المصباح اقفلت البيت اقفالا والموافق لما في الاول
فتأمل شبه الاشكال بالاقفال بجامع عدم التوصل الى ما في باطن
ذلك واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاقفال متقفل
بمعنى مشكل اي العبارة المشكلة شبه تسهيله بالفتح واستعار
اسم المشبه به للمشبه واشتق من الفتح بفتح بمعنى تسهل قوله

وبوضع بجعلها المجمل هو اللفظ الذي لم يتضح دلالته لكونه مشتركا
موضوعا لمعنيين او اكثر مرادا احدهما او كليهما متوطيا مرادا
احدهما صدقاته والمراد ما يضلحه بيان المراد منه تنبيه
قد علمت ان المقفل هو العبادات المشكلة والمجمل هو الالفاظ المشكلة
او المشتركة فاذن الاضافة فيهما من اضافة الخاص للكل واما اضافته
مراد ومفاد فهو من اضافة المدلول المطابقي والالتزامي للدال
قوله والدعاء سال تقديم المعمول لافادة الحصر والاهتمام او مبتدا
واسال خبره والعايد محذوف اي والدعاء اساله والجملة على الاول
معللة تفيد التجدد والحدوث وعلى الثانية اسمية تفيد ما ذكر
من اجل كون الخبر منها جملة معللة فائدة الافضل الوجه الاول
لدلالته على الحصر مع افادة التجدد والحدوث المتحقق في الامرين
وخلو الثاني منه فعولهم الاسمية تدل على الدوام والثبات ما لم يكن الخبر
منها جملة فعلية قوله ان ينفع به مفعول يكان لاسال والتقدير
اسال الله النفع به اي يوصل للناس خيرا سببا وان الباللتعدية
بجعل الشرح آلة للنفع فان قلت هلا عبر بتلك العبارة لانها اخصر قلت
عدل عنها الى ما قاله لامرين الاول ان هذا مقام دعا فينبغي فيه
الاطناب الثاني تحصيل البركة بوجود الضمير الراجع الى اسم الله
المتقدم في الفعل دون المصدر قوله كما ينفع باصله اي نفعا مماثلا
للنفع باصله هو مفعول مطلق او حالة كون النفع به مماثلا
للنفع باصله هو حال واراد باصله المتن لان الاصل ما يبنى عليه
غيره والشرح مبني عليه او الدواوين التي استمد منها ذلك الشرح
على الاول الاضافة للعهد الخارجي وعلى الثاني الاضافة للاستغراق
قوله واذ يجعله خالصا معطوف على ان ينفع قوله لاجله اللام للتعدية

لا للتعليل

لا للتعليل اي لا لاجل غرض دنيوي فشمل ما اذا قصد امرا اخرويا كدخول
الجنة وعدم دخول النار او لا لغرض دنيوي ولا اخروي بل لوجه
الله وحده وهي مرتبة الكمل واما قصد الغرض الاخروي فهو مرتبة
العامة الناجين وكان الاولى ان يقدم هذا على ما قبله لان
النفع به من انما يكون خالصا لوجهه الا ان حاصل ما هنا يرجع
الى قوله الى ان ينفع به ولو فرض انه لم ينفعه خالصا لانه سوف يكرمه
يسامح عن الجنايات ويعفو عن الزلات ويجود بالمكرمات ويرفع
الدرجات ويقضي الحاجات ويبلغ الامنيات التي هي معلقة من كل
الاوقات فانه العالم بالنيات التي هي من جملة المغيبات قوله انه
يقرا بالفتح على حذف الجار اي لانه اي انما حصرت سوال ما ذكر
منه لانه الخ ومن كان قادرا على كل شيء وجديرا بالاجابة يناسب
ان يحصر منه السوال او بالكسر استيناف لعلة تعليلا معنى فيكون
جوابا عن سوال مقدر كانه قال لاي شيء مقصر سوالك عليه
فاجاب بقوله لانه قوله عليها يجيء متعلق بقدير قدمه مراعاة
للسجع اي انه قدير على الذي يشاوه اي شيء يشيه مما اسم
موصول او نكرة موصوفة ولا يجوز ان تكون مصدرية والا
لزم ان يتعلق قدرته بمشيته ولا يجيء لان القدرة تتعلق الا بالممكن
قوله قدير اي تام القدرة لاستحالة ما ورد باسناده لله تعالى لا
باعتبار الصفة ولا باعتبار تعلقها اما الاول فلان قدرته تعالى
تعالى واحدة لا تعدد فيها دل عليها بهذا او بهذا واما الثاني فلان
تعلقها بالامكانات لا نهاية له من الممكنات كذلك اي دل عليها بقاعد او قدير
قوله وبالاجابة جديرا اي خليقا اي وحقيقا بالاجابة لمن دعاه
والباء اما زايدة اي ثابتة اجابته ثبوتا قويا لانها لازمة او بمعنى

فی ای هوی الثبوت فی اجابته لانها لازمة لمن یرجاه حتی لدعوه او
للسببیة ای ان ثبوته الهوی بسببها من نفاکانها فهو کنایة
عن موده اتصافه بها کانها من لوازمه التی لا وجود له بدونها فهو
اشارة الی انه ینبغی للشخص ان یقوی رجاه فی مولاه اللهم حقق لنا
المقصود الذی هو فی معلوم مکمعدود ومن علم الخلق المتعوق
قوله قال المصه ان قلت الواقع صه حقیقة انما هو بحرد الکتابة
قلت لعله بلغه ان المصه تلفظ حقیقة بان املاه او وضع الکتابة
ان لم یملها او بناه علی الغالب من اه من کتب شیا تلفظ به اولا
فی قوة النطق فهو من قبیل احد اللسانین او باعتبار ان اللفظ
مدلول لها تقرر ان الکتابة تدل علی العبارة والعبارة علی ما
فی الذهن وما فی الذهنی علی ما فی الخارج وقد علمت بما ذکر اه القول
یطلق علی اللفظ وعلی الکتابة فتعال قال المصه ای تلفظ او کتب
ویطلق علی معان اخر ایضا یقال قال به ای حکم به وقال عنه ای
روی عنه وقال له ای خاطبه وقال علیه ای افتری علیه وقال
فیه ای اجتهد فیه قوله المصه من المصنف وهو جعل کل صنف
علی حدة وضع احقی من التالیف الذی هو مطلق الضم کذا للمصه فی بعض
کتبه وذکر الناصر ان المصنف والتالیف بمعنی واحد وهو المتعارف
قوله رحمه الله الخ صلة مقتضیة بین العامل والمعمول لا محل لها
من الاعراب وقصد بها الدعاء لهم بما یستحقه علیه من اجل انه وضح
السبیل قائدا ویرشد الیه ویهدی من العلوم او من اجل انه وضح السبیل
فیما یتعلق ببیان البسملة والحمدلة وغیرهما الذی یحتاج الیه کل حاذق
فی فن وهی خبریة لفظا انشائیة معنی الا ان المعنی واضح علی ان الرحمة
صفة فعل بمعنی الانعام واما علی انها صفة ذات بمعنی ارادة الانعام

فالدعا

فالدعا باعتبار تعلقها التنجیزی الحادث لان لها تعلقات ثلاثة
تنجیزیا قدیم وحادث وصلوحی قدیم علی ما هو المقرر المشهور
ثم ما ذکر من انها بمعنی الانعام وارادته لیس علی طریق الحقیقة
بل لمجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فی اللازم وذلک لان معناها
الحقیقی رقة القلب وانعطاف وهی مستحیلة علی الله تعالی فیراد
منها اما لازمها القریب وهو ارادة الانعام او البعید وهو الانعام
بواسطة التی هی ارادته قوله بسم الله الخ ای قال المصه حاکیا
الجملتین ای فالمقصد الاخبار عن کل من الجملتین بانها بقوله
لا حل ارادة التکلم فی شانها لانها خصوص مقوله فلا ینافی
ان الالف اضفه بقوله فان قلت الاشتغال حاصل بالذکر السابق
فما الحاجة الی تعلقه فی الکتابة علی ما هو المتبادر من ان المراد
قال بضعه لان العلم احد اللسانین قلت الکتابة تدل علی العبارة
والعبارة تدل علی ما فی الذهن وما فی الذهن یدل علی الخارج
والتی له وجود ان اربع فی الکتابة وفی العبارة وفی الذهن
وفی الخارج فاذن فی الکتابة اشارة الی ان المولی متقدم
کتابة وعبارة وذهنا وخارجا فلو اقتصر علی اللفظ لفاته تقدم
وجود المولی من حیث الکتابة قوله حصل البسملة والحمدلة
ای حصلها مبدا الخ فان قلت ما الکتابة فی الاظهار وقد ظهر لک
ان الشی اظهر فی موضع الاضمار قلت لعل سر العدول انه لو اقیم الضمیر
علیه الاخبار عن کونه حصل ایجادا حاصلا وهو مستحیل لان تحصیل
الحاصل محال وذلک لانه یکون المعنی جعلها ای البسملة والحمدلة
اللتین وجدتا بدا قبل ایجاد المحدود والمکتوب فلذا قال جعل البسملة والحمدلة
التی طلب الشارع البدایة بها قوله مبدا الخ اعلم انه یقال بدا الشی اذا شاه

وبدا بالتي جعله اولا كما قال الجعبري يا ذا علمت ذلك يكون ابتداء الحمده
من بدا التي انشاه ولا صحة له في المقام جعلته اسم مكان او زمان
او بعد ذلك يكون المعنى جعل البسملة والحمدلة محل انشاء هذه
المقدمة فهو انشاء هذه المقدمة وكل لا يصح كما هو ظاهر فالمناسب
ان يقول جعل البسملة والحمدلة مبتدا بهما المقدمة من بدا التي
بالتي قوله لتحصيل البركة اي لاجل تحصيل البركة او عاقبته ذكر
تحصيل الحاوي زيادة الخير الالهي ويكون العلة الباعثة على الجعل
المذكور الاقتداء بالكتاب العزيز ثم يرد على الاول وهو انها
للتعليل المخالفة لما هو المتعارف من ان علة الجعل المذكور الاقتداء
بالكتاب العزيز والجواب انه انما خالف المتعارف لان كون ذلك
علة في الجعل انما يجري على مذهب رجحانه من ان البسملة جزء من
القرآن لا على مذهب انها غير اي ان القرآن مبدوء بها وان لم
تكن منه ثم ظاهر العبارة ان البركة لا تحصل الا بالابتداء بهما
معا وانهى فقد احدهما فقدت البركة راسا ثم ان الكمال المطلوب
بالتشبيك لكون الاتيان بهما وبالصلاة والسلام على سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم فيه كمال اعلى من الكمال الحاصل بالاتيان بالبسملة
فقط بل وبزيادة الشهد وهو الموافق لقوله بعدا اي متقطع
البركة وان كان حمل ذكر ما ياتي على الكمال اقرب كما بدا اي الجعل
لتحصيل البركة لاجل المعنى الذي تدل عليه او بنا على المعنى
الذي تدل عليه حديث اي اي مستقرا ومعتمدا في الاول ثبوت
قلع البركة لكل امر ذي بال خلي عن الابتداء بالبسملة والحمدلة
والثاني ثبوت البركة لذكر عند انتفاء الخلو عما ذكر والمغايرة بين
العلة والمعلول والمبني والمبني عليه ظاهرة قوله حديث يجوز فيه

التنوين

التنوين فيكون قوله كل امر الخ بدلا او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف
ويجوز الاضافة على انها للبيان اي حديث هو كل امر ذي بال
لا بيانيتها لغرض قوله امر واحد الامور فيشمل القول والفعل
لا واحد الاوامر لانه ضد النهي ولا صحة له هنا اي كل فرد فرد منتو
للامر ذي البال من شبه الجزئي للكلي والاضافة على معنى اللام
قوله اي حال يهتم به شرعا انما لم يخف ان هذا التفسير مشتمل
على قيدين الاهتمام به وكونه شرعا اما الاول فمن مدلول اللغوي
واما الثاني فليس من مدلول ذكرا انما هو من جعل التنوين
في بال للتعظيم المقتضي وهو الشرعي لا غير او من ان ذو
على صاحب ثم لا يخفى ان هذا معترض بين اجزاء الحديث فقصد به
تفسير بعضها قوله شرعا اي من جهة الشرع لا العقل والعرف
فهو تمييز او اهتماما شرعيا فهو مفعول مطلق او حال كون
الاهتمام شرعيا او في الشرع قال الشهاب عمدة والبال ايضا
القلب كان الامر لشرفه وعظمه قد ملك قلب صاحبه
لاشتغاله به فالكلام صفة على طريق المبالغة وقيل نسبه
ذي البال على سبيل الاستعارة بالكناية وقوله كان الامر
الخ اي وفيه مجاز في اسناد ذي القلب اليه وهو مجاز على
والاصل ان يجعله ذا قلب اذ الامر ليس له قلب ويحتمل ان يكون
مجاز ارسلا من اطلاق اسم المحل على الحال وذكر ان ذا القلب
الشخص وهو محل القلب والقلب محل للمعظم الذي يهتم به
شرعا فذو القلب الذي هو الشخص محل للمعظم الذي يهتم به شرعا
فاطلق اسم المحل وصفة والقلب على الحال بواسطة وهو المعظم
الذي يهتم به شرعا جعل وصفا للامر وهو احق من الامر فلا يلزم الجمع

بين الطرفين نظير ما قيل في زيد اسد في الجملة ويحتمل ان يكون
استعارة تصريحية شبه العظيم الذي يهتم به شرعا بذي قلب
اي عظيم كما يوخذ من ايثار ذي على صاحب واستعير اسم
المشبه به للمشبه فمعنى ذي قلب عظيم يهتم به شرعا
ثم وصف به ما هو اعم منه وهو الاهم فلا يلزم الجمع بين
المشبه به والمشبه ويكون ايضا نظير زيد اسد في الجملة وحاله
شبه بذي قلب ان قيل فعلى هذا يكون كل من طرفي التشبيه
مذكورا ولا بد من حذف احد طرفي التشبيه والجواب ان المشبه
به محذوف اذ هو الشخص المتصف بذي القلب فقوله بذي
قلب فيه حذف مضاف اي بموصوف ذي قلب اقول وتامل
فيه والحاصل ان قوله كل امر ذي بال اما حقيقة على طريق المالوفة
او مجاز اعقليا او مرسلا او استعارة بتصريحية او بالكناية فتدبر
المقام تنسيهان الاول قال الشهاب عمره ومن وصى الامر
بذلك وتقييده به فانه يدل على الاول رعاية تعظيم اسم الله
سبحانه وتعالى حيث يبتدى به في الامور التي لا يعتنى بشانها
وضد الثاني التيسير على الناس في تحري الامور انتهى
الثالث اخلق هل ذو ابلغ من صاحب او العكس فيه السهيلي
الى الاول وهو الحق لاطلاقه على الله دونه قوله لا يبدا فيه بتمة
الحديث عند ابي داود قوله فصل بين اجزاء الحديث بالتفسير قوله فنخرج
اي بقوله يهتم به شرعا الحرام والمكروه بمعنى ما يشمل طلق الاولى
منهم في المحرم ويكره في المكروه وقال الشهاب عمره وحرم بكره
فيه وهو الحرام والمكروه انتهى قال تلميذه الشهاب الخفاجي قوله
وهو المحرم اه لم يقصد الاستخفاف والا لكفر كما صرحوا به ثم ظاهر هذا
الكلام

الكلام ان الكراهة عند عدم الاستخفاف للتنزيه ويتجه
انها للتحريم ويحتمل ان يقال اذا اطلق فالكراهة للتنزيه وان
قصد التبرك فللتحريم انتهى ودخل المباح وبعضهم كذا
افاده بعض الشيوخ فان قلت المباح مستوي الطرفين
فما وجه الاهتمام به شرعا قلت وجهه صلام البنية به على
الجملة فطرد وان اذ مباحا لا يحمل كثرة الوقوع فما احتملها
كالبيع والشراء والقيام والقعود فمعوفان قلت دخول
الكتابين تطلب فيه البداءة فما وجهه هو انه محل مستقذر فاجواب
انه يهتم به شرعا حيث اسمر الصحة عند خروج ذلك
المستقذر اذ لو بقي لاضر فان قلت قد يكره الالتفات للاكل
والشرب فيحصل الضرر حين تطلب حينئذ مع انها تطلب
قلت طلبها حينئذ نظر الاصل قوله لا يبدا فيه وصفوتان
بالجملة بعد الوصف بالمفرد قوله بسم الله الرحمن الرحيم يحتمل
ان يكون المراد لا يبدا فيه هذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل
ان يكون المراد اي اسم من اسماء الله فيكون كرواية ذكر الله
وارد على هذا الاحتمال ان النكرة اذا اضيفت الى معرفة
تعم فيكون المعنى كل امر لا يبدا فيه بجميع اسماء الله وهذا
على حد او اجيب بان معنى قولهم النكرة اذا اضيفت الى
معرفة تعم انها تصلح للعموم صلوحا وقوعيا اذا دل عليها
قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذ العرف مستقر
على هذه الامة تنبيه يجوز ان يكون نائب الفاعل هو فيه
ويحتمل ان يكون ضمير الفعل وهذا اولى لان المقصود وان كان
الاول اعني فيه اقرب الى العامل وليس نائب الفاعل ضميرا

مستمرا الان معنى بدا الشئ اى شاه بخلاف بدا به جعله اولا كما قاله
الجعبري قوله وحديث كل كلام معطوف على حديث كل امر الخ
ويقال فيه ما قيل في المعطوف عليه وفي التعبير به دون امر
اشارة الى ان الافعال لا يطلب البداءة فيها بالجملة فان قلت
انه مفعول لم يسم فاعله ولا معمول عليه على التحقيق قلت نعم الا انه
لم يرد ما يدل على العموم فيتعسر على الخاص من تلك الحيثية
فان قلت الكتب التي بايدينا كثيرة بعضها مشتمل على الافعال وقد طلب فيها الحمد لله قلت
هو من الاقوال فان قلت يتحقق بالكتب دون اللفظ به
والكتب فعل لا قول قلت هو بتأول كما لا يخفى على العالم احد السابقين
او بنظر الى المدلول الذي هو الالفاظ لا بما هو مدلول له للتنوع
كما تقدم قوله مقطوع اجذم او ظ الفا في الخبر لشبه المبتدا بالشرط
في العموم ثم صور راجع للروايتين الاولى رواية ابن حبان
فقد اخرج كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
مقطوع اجذم وروى الخطيب في جامعه عن ابي هريرة كل امر ذي
بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وفي رواية
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله مقطوع البركة وفي رواية
ثم رواية ضعيفا ببسم الله بتاء بدون الرحمن الرحيم وهي
مختومة بقوله وهو ابتر فظهر ان الرواية المتعلقة باسم الله
وردت بالالفاظ الثلاثة ابتر واقطع واجذم واما رواية احمد
فقد علمت من كلام الشيخ ورودها باجذم وفي حديث قرة عن
الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة لا يبدا فيه بحمد الله فهو اقطع
خرجه ابو عوانة في صحيحه واصحاب السنن وظاهر عبارة المصنف
في بعض كتبه ان تمام رواية كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله

فهو

فهو اقطع وفي رواية للامام احمد في مسنده كل امر ذي بال لا يفتتح
بذكر الله فهو ابتر او قال اقطع هكذا هو في مسنده على الترديد والحاصل
ان الالفاظ المجملة المفيدة لقطع البركة ثلاثة والروايات في
المسند وبه جمعة بسم الله وبسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله
ونحمد الله ويذكر الله واذا ضرب في الثلاثة المتقدمة تخرج
خمسة عشر فما قد علمت الوارد منها خمسة ما اطلعت
عليه من الكتب التي بايدينا كتصويرنا غنا واضمحلال حالنا
فعليك بالتحقيق في هذا المقام المضيق فاسدة او ظ الفا
في الخبر ليس في اكثر الروايات ذكره الشهاب قوله وهو بمعنى اقطع
اي وهوات بمعنى اقطع اي وصوات بمعنى لفظ اقطع والاضافة
حقيقية او بمعنى من فالاضافة للبيان اي الوارد
في الرواية الاخرى ان حسب معناه الاصلي كما قال صاحب المصباح
لا يعني من تمام به الجذام تقطع اصابعه لانه لا يقال فيه
اجذم وانما يقال مجذوم هذا حاصل ما في صاحب المصباح ويقتضي
ذهب الى انه يقال له اجذم كما عليه الجماهير ولذا قال بعض
الشراح والاجذم لغة من ذهبت اصابع يده واما بعض
انه مقطوع البركة فلا يتقيد بقطع بل بمعنى ابتر وظاهره
ان الثلاثة بحسب المعنى المراد المقصود منها ان الكتاب
اذا لم يبدا فيه بشئ مما ذكر يكون مقطوع البركة وقوله اي مقطوع
البركة بيان للمقصود من قوله هو اقطع فيجري على انه من باب
التشبيه البليغ محذوف اداة التشبيه وعلى انه استعارة
لمقطوع البركة على حد ما قيل في زيد اسد اي لا بركة فيه فلا
يعتد به شرعا اي من حيث كماله فلا يرد ما يقال ان العمل اذا لم يعتد

باسمه تعالى قد يكون قاما معتدا به شرعا كالوضوء او جرد المحمول
عن الذات وارتيد منه الوصف فقط يجوز ان يكون من قبيل
الاستعارة بالكناية والتخييل بان يشبه الامر ذو البال الذي
لم يبدا بالبسملة والحمدلة بشخص احدم تشبيها مضمرا في النفس
ويستعار اسم المشبه به للمشبه واثبات الحدام تخييل وقد علمت
معنى الاحدم لغة واما الابتر فتقول هو لغة ما كان من
ذوات الذنب ولا ذنب له والاقطع من قطعت يداه او
احداهما اطلق كل منهما في الحديث على معناه الحقيقي على سبيل
التشبيه البليغ ممن تعتد بتنبه الذي يحمل خلقته به او ممن تعتد
يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل او ممن
تعتد اصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تحصيله او على معنى
مقطوع البركة فتكون استعارة تبعية تشبيها الاول مفاد هذا
التقرير ان الامر ذا البال اذا خلى من التسمية ولو اتى فيه
بالحمدلة او الحمدلة ولو اتى فيه بالبسملة تنتفي عنه البركة واما
وهو ينافي ما سياتي له من قوله لتحصيل البركة اي كمالها واما
اصلها فتحصل بالابتداء باحدهما بل وبغيرهما من كل ذكر الله تعالى
الثاني مفاد الحمد بناء على التهذيب ومفاد غيره انه اذا خلى
عن ذكر لا يكون مقطوع البركة بل فيه البركة الا انها قليلة وهو
الظاهر قوله بناء الخ مرتبط بقوله كما يدل عليه اي على الدلالة على
المعنى المذكور وقوله اذ المريد اما ذكر يكون مقطوع البركة
واما اذا اريد يكون كامل البركة مبني على الظاهر الخ وانما كان
ظاهرا لانه لا يحتاج الى تقدير واما لو جعلتا للاستعانة او
الملابسة فانه يحتاج لتقدير متعلق الجار والمجرور والحالة كون البدء

مستعانا

مستعانا عليه ببسم الله الرحمن الرحيم او ملتبسا بالحمد لله او
لقوله جعل الجمع علته ومعنى قوله صلة متعلقه على مسبل به
التعدية اي تعدية معناه لمدخولها اي واما اذا صحت الاستعانة
او الملابسة فلا تدل على ما ذكر وعليه فنائب الفاعل ضمير يعود على
الامر ويكون من بدا البادي اتاه والتعدية لكل امر ذي بال لا بشيء
اي لا يحصل خارجا حال كونه مستعانا فيه او ملتبسا كذا
قوه اقطع لان الاستعانة او الملابسة تذكر الله التي تحصل
بها البركة تتحقق وان لم يكن مبتدا به وقال السهيلي اي ان
جعلت للاستعانة لانه لا مانع من مقارنة الاستعانة بالمرئي
فضلا عند الامر واحدا انتهى وتابعه قوله خان قبل الجمع للمقدمة
التي هي مضمون قوله جعل الخ وهي المعد متمسكا به بالبسملة
والحمدلة او استعمال المنع في ذكر مجازا لانه حقيقة طلبا الدليل
على مفهومه الدليل والاخفى ان ذكر من حصر المبتدا في الخبر نحو قوله
لا الحمدلة مفعوم من ذكر الحصر ثم لا يخفى ان مقتضى انه لو حصل
الحمدلة مبدا لا يكون العمل بعدهما معتدا وليس كذلك والاولى
ان يقول مبتدا به لما تقدم قوله فالعمل بعدهما معتدا
اي واذا كان المبدوء به اما البسملة فقط فلا يتعلق جعل
كل من البسملة والحمدلة مبدا الخ قال الكرخي وحينئذ فالعمل الخ
هو المناسب لقوله قبل لتحصيل البركة ان يقول فلا تحصل البركة
لانه علتها على حصل كل منهما مقدما قوله معا كلمة تفهم الذي الى
الشيء وهي ظرف بمعنى الجمع لا لدخول التنوين فخرج حينا معا ودخول
من عليه فخوجيت من معراي من عنده لكنه استعماله شاذ
وهو بفتح العين واسكانها لغة لبني ربيعة مشتركة عندهم

لالتقا الساكنين نحو مع العوم وقيل هو في السكون حرف جر وقال
الرماني ان دخل عليها حرف الجر كانت اسما والا كانت حرفا وتقول
معا اي في مكان واحد ونصبه على الظرفية وقيل على الحال اي
مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع
حالة الفعل وجميعا يعني كلنا يجوز فيها الاجتماع والافتراق والفعا
عند الخليل بدل من التنوين لانه عندهم ليس له لام وعند يونس
والاخفش كالالف في العين فهي بدل من لام محذوفة قوله متعذر
اي لا يمكن عملا فضلا عن العادة قوله اجيب الخ حاصله
معنى المدعى انما جاز من حيث ان المراد بالابتداء في الحديثين الابتدا
الحقيقي ونحن لا نقول ان المراد بالابتدا فيهما الابتدا الحقيقي بل
نقول المراد به الابتدا العرفي ثم لا يخفى ان من علامة الحقيقة
التبادر وسيند التبادر خلاف هذا الحمل فيحتاج المجيب
الى نصب قرينة فان قيل القرينة هي التعارض قلنا عند مسلم
فلنتامل مقالة السيد البهوتي ولعل وجه التامل ان التعارض
لا يقتضي حمل الابتدا على العرفي لجواز ان يدفاعه بشيء اخر غير العرفي
قوله العرفي اي الابتدا العرفي اي عرف المصنف قوله الذي
يعتد وصف للعرفي يعني الحقيقة وحاصله ان الابتدا العرفي
ذكر الى عمل المقصود وهو امر ممتد يمكن الابتدا بهذا المعنى بامور
متعددة من البسملة والحمدلة وغيرهما وقضية هذا الجواب
ان البركة الكاملة تحصل وان قدم على البسملة والحمدلة غيرهما
مع انها لا تحصل فهذا الجواب لا يفيد الا في دفع التعارض فقط
قوله ممتد اي امر استطيل قوله من حيث الشروع اي زمنه
والشروع في الشيء التلبس به والاجزاء به قوله التي يقصد وقته هنا

المقدمة

المقدمة قوله الى حين الخ الغاية خارجة قوله الاخذ في الشروع
وعبر به دفعا للتكرار الحاصل بالتكرار قوله في المقصود اي بالذات
مما تقدمه مقصودا الا انه بالعرض اي فالبسملة مبتدا بها
ابتداء عرفيا وان بدا بها لذاتها حقيقيا وكذا الحمدلة وغيرهما
مما تقدم المقصود قوله او بجملة فيهما على الاعم صور ذكر اربعة
ان تكون الابتدا بهما حقيقيا او اضافيا او البسملة ابتدا
حقيقيا والحمدلة اضافيا او العكس الا ان الاولى مستحيلة
ومقتضية امكانها وحاصل هذا حصول الغرض بالابتدا بكل منهما
ولو اضافيا على هذين الجوابين وليس كذلك كما صرح به البهوتي
فالصواب ان يقال على الحقيقي في احدهما والاضافي في الاخر
اي فيكون وجود الابتدا باحدهما ابتدا حقيقيا وبالاخر
اضافيا كما هو حاصل المقصود قوله من الحقيقي والاضافي اي
من كل واحد منهما لا المجموع والا لما صح قوله اعم قوله او في الاول
على الحقيقي الخ المراد بالابتدا الحقيقي ما يكون بالنسبة الى جميع
ما عداه وبالاضافي ما يكون بالنسبة الى المبني على قياس
معنى القصر الحقيقي والاضافي سيبينها الشارح هذا ما افاده
بعض من حقق وقال الشمني صاحب الجوهرة وهو ما تقدم
على الشروع في المقصود بالذات انتهى فعليه بينهما العموم
والخصوص المطلق بمعنى ان الحقيقي نسبة للحقيقة اي
مطلق الحقيقة والابتدا الحقيقي والاضافي نسبة لمطلق
الاضافة او الابتدا الاضافي مقدم على الاول من نسبة الخبر بان
لكلهما وعلى الثاني من نسبة الشيء الى نفسه وهي جائزة عند
معظم المحققة قوله القريب منه اقول يرد على الشارح ان كان

قصده دفع التعارض في ذاته بقطع النظر عن كونه عاملا بالحديثين
فالمناسب له ان يسقط قوله القرب لدفع التعارض بوجود
الفاصل بين الابتدائين وان كان قصده دفع التعارض مع العمل
بالحديثين فلا صحة لتجويز ابي الاولى لتحققهما ولو كان ابتداء
بهما ابتداء اضافيا ولما كان القرب معمولا بالتشكيك والمقصود
ما تحقق فيه كمال القرب اي بقوله بان يذكر تصوير القرب وتبيينا
قوله متصلة بها اي به دفعا لتوهم المجوز في عصف قوله كما دل
عليه اي كون البسملة حقيقة والحمدلة اضافي اي لدلالة القرآن
على ذلك وهو تعليل للجواب الاخير فيرد عليه ان يقال اذا كان
القرآن يدل على ذكر فحلافه لا يعول عليه فالمناسب عدم الالتفات
فان قلت مقتضى الظاهر الاتيان باسم الاشارة القريب قلنا
ان ما باشارة البعيد اشارة الى رفعة شانه وعلو مرتبته كما
قيل في ذلك الكتاب قوله وهو مبني تعليل لقوله كما دل اي انما
استند ما ذكر من الجواب الاخير بقولي كما يدل الخ لانه مبني
كيفية العمل بالحديثين وظاهر انه لا ياتي العمل بالحديثين الا
اذا ذكر الحمدلة بلصق البسملة فاذن لا تكون العلامة خليل حيث
قال بسم الله الرحمن الرحيم يقول العبد الفقير المتلمس خاطره
لعلة العمل والتقوى خليل الى ان قال الحمد لله الخ عاملا بالحديثين
وليس كذلك فالظاهر ان العمل متحقق بكون الحمدلة بعد البسملة
ولو مع الفاصل كما فعل خليل رحمه الله تعالى وان القرآن مبني
لكمال العمل بالحديثين لا لاصل العمل بالحديثين كما هو ظاهر
قوله مما افهمه ما تقرر الخ جملة استئنافية او حالية
[illegible]

فافهم

فافهم وما ذكرناه من انها فاتحة للاستيناف نص عليه اللقاني
في شرح جوهرته وقوله ما تقرر اي المعنى الذي تقرر اي حصل
في ذهن وصار اللفظ الدال عليه وهو ما اشار له بقوله جعل
البسملة الخ وقوله من انه مبتدأ لما الاولى قوله معا اي حالة
كون البسملة والحمدلة مجتمعتين قوله بمجموع اي الاشتراط اي
متعلق الاشتراط وهو البركة بدليل قوله والافاصل البركة
وصل البركة على الكمال بجعل اللام في البركة للكمال قوله على الكمال
لا يخفى ان الكمال متفاوت فهو في الجمع بينهما وبين الصلاة
والسلام اكمل منه بينهما فقط فاراد بالكمال ما فاده قيد به
قوله والا الخ اي وان لم تقل بحمول على الكمال ولا يصح لان اصل
البركة اي اصل هو البركة اولان البركة الاصلية وهي الالهية
المتحققة في فرد واحد قوله من كل ذكر لله تعالى يشمل لفظ الجلالة
فقط كما انا نقول هو علم مخصوص بغير البسملة والحمدلة
قوله كما افهمه الخ الكاف زائدة اي هذا ما افهمه او انها تعين
لام التعليل وما بعدها اي علته لافهام دفع التعارض
ودفع مصدر مضاف للفاعل وهو ضمير والتعارض مفعوله
بدفع والتعارض التنافي قوله بين الحديثين اي الكاذبين
الحديثين قوله بان ذكر تصوير لدفع قوله ذا اي التعارض
وحينئذ ان يحذف اي حاصل وان باشارة البعيد تنزيلا
له منزلة البعيد كناية عن عدم الالتفات اليه لسماوانه
لا ينبغي ان يعتمد ولا ان يتخذ مذهبا قوله لو اعتبر خصوص اي جهة
خصوصها لنا سب ما بعده اي جهة هي خصوصها اي كونها
بهذه المادة وهي لفظ [illegible] الرحيم خاليا عن الخصوص

التقييد كما انه اراد بالعموم الاطلاق لا حقيقتها اذ لا خصوص
ولا عموم هنا والتقدير بيان ذكر لو اعتبر كونها ذكرا بعيد بحقه
في هذه المادة بشخصها قوله منهما اي الحد بشيئي ثم لا يخفى ان
هذا اشارة لقياس استثنائي والتقدير لو اعتبر خصوص
البسملة والحمدلة لحصل التعارض لكن الاول باطل لانه قد ورد
ما يدل الخ فبطل الثاني فالواو للتعليل دليل للاستثنائية
ولما كانت الشرطية ظاهرة لم يحتج لدليل الا ان فيه شيأ وهو
ان العادة استثنائية فيمن المعدم لا ينتج شيأ فقد بر قوله
انما هو جهة عمومها اي جهة هي عمومها فالاضافة للبيان
قوله وهو اي ما ذكر هي جهة العموم او ذكرها باعتبار تبينها
بانها العموم وهو اشارة الى ان المتطوف عليه المضاف اليه ولذلك
قلنا الاضافة للبيان قوله وهو حديث راجع لما في قوله ما يدل
قوله الحديث اي اقرا الحديث وهو معلوم وقد تقدم اي في حمد
الحديث دل على ان المراد بالبسملة والحمدلة مطلق الذكر فان قلت
الممنع للمقدمة التي هي مضمون قوله ما يدل على ان المعتبر جهة
عمومها وضمير منه يعود على الاعتبار المذكور او عائد على الحمل المفهوم
من المقام ويكون من ظرفية المطلق في المعيد قوله المعيد هو اللفظ
الدال على الماهية بقيد وقوله على المطلق اي معناه اي الذي هو
الماهية بلا قيد فان قوله بذكر الله مطلق لاعام لان الاضافة للجنس
ومتى كانت للجنس صدق من قبيل المطلق ومتى كانت للاستوعاب
صدق من قبيل العام وخلاصته ما علمنا ان المحمول اللفظ والمحمول عليه
المعنى لانك تقول حمل اللفظ على ذلك المعنى قوله واجاز العكس جملة
معترضة بين متعيد الحصر اي حصر المبتدا في الخبر اي لا اجاز ما اصطلاحا

الا العكس

الا العكس وهو حمل المطلق على معين المعيد بان يقيد المطلق بقيد
المعيد واراد العكس اللغوي لا الاصطلاحي قوله ذلك اي قصر
الجواز على العكس ولما كان ذلك القصر قاعدة عظيمة تنفع في
العلوم نزلها منزلة البعد الذي ينبغي الجد في تحصيله فاشار باشارة
البعيد والا فالمناسب هذا الانه اشارة له قريب قوله منها اذ اورد
اذ ان ابتدا وما موصولة صرح بوصولها بما بعده مصدرية في
العبارة حذف مضاف اي في شان ورود المعيد قوله فحينئذ اذ
ورد قوله مقيدان الخ ومثلهما ما اذا ورد كلات مقيدات بقيود
متنافية ومطلق او اربع ومطلق فالكلام اقتصر على اقل ما
يتحقق فيه ذلك واراد بالمعيدين ما زاد على الواحد بقيد
بما ذكرناه متنافيين اي واما المعيدات بقيد غير متنافيين
فهما من قبيل المقيد الواحد قوله حملا عليه اي على المطلق اي
على معناه لانه لو حمل عليهما لزم اجتماع المتنافيين ولو حمل على
احدهما لزم التحكم قوله كما تقرر اي عند العلما اي ان العلما قد يقرر
عندهم ذلك الحكم فهذا ما تقرر ما الكافية زايدة والمسند اليه محذوف او
حملا عليه حملا مماثلا للذي تقرر في ذلك المقام او حالة كونه مماثلا
له وتكون المغايرة ولو باعتبار الامور والخصوص كما هنا قوله فان
قلت هذا مع صحة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك انه
يلزم على صحة هذا التسلسل والتسلسل محال وما ادى
للمحال محال فصحة هذا الحديث محال قوله ذكر الله مبتدا وقوله
المأتي به اي الذي ياتي به صفته وضمير به لال قوله في افتتاح
اي في مقام واورد السؤال على ذلك العنوان لما تقدم ان المعيدين
حملا على المطلق فالمفعول عليه ذكر الله قوله لتحصيل تعليل للوصف

الذي هو قوله المالي به اي بمدلوله وفيه اشارة الى انه متعود
قوله فيه اي في الامر ذي البال قوله امر ذو بال اخر ذكر
وحاصله قياس من الشكل الاول ذكرت صغراه وحذفت كبراه
وذكرت نتيجته فقوله ذكر الله الخ صغرى والكبرى وكل امر
ذي بال يحتاج في تحصيل البركة فيه الى ذكر فتح وذكر الله المالي
به في افتتاح الخ يحتاج في تحصيل البركة فيه الى ذكر اما
الصغرى فظاهرة لا تحتاج الى دليل واما الكبرى فدليلها
الحديث قوله الى سبق البسملة هكذا في بعض النسخ وظاهره
ليس بصحيح فاراد الى سبق ذكر الله من اطلاق العبد على المطلق
وفي بعض النسخ الى سبق مثله ليس هذا عنوان التسمية بل
عنوانها ما ذكرناه واراد بمثله نوعا لا شخصا واعلم ان اقسام
السبق خمسة يجمعها قول الشاعر السبق بالطبع والمكان
والشرف والوضع والوقت فامثلة ظاهرة وقوله ومثال السبق
بالطبع تقديم الواحد على الاثنين ومثال المكاني تقديم الموجد
على الموجد ومثل الشرف تقديم ابي بكر على عمر ومثال الوضع
تقديم التصور على التصديق في العبارة ومثال الوقت تقدم
الماضي على المضارع قوله وتسلسل اي وهكذا فتسلسل
اي اوجد ودار ان توقف على ما توقف عليه فقد حذف الواو وما
عطفت للقرينة المعلومة او اراد بما يعم الدور ما هو
مقرر مشهور والتسلسل والدور او التسلسل بالمعنى الشامل
محالان في الاول او محال في الثاني اي وصحة هذا الحديث يوجب
للتسلسل وهو محال وما ادى للمحال محال فصحة هذا الحديث
محال وقد تقدم ذكر هذا التقرير اقول حامدا لله قد عرفني من

الكلام

الكلام ان التسلسل حيثما قيم قامت الادلة الموقوفة على
استحالته وهو ما كان فيه التوقف على امور حاصلة في
الماضي لا نهاية لها وقسم لم يكن كذلك بل فيه التوقف
على امور مستقبلة فهو ليس بمستحيل وما ضاهى التسلسل
الاول فصح ورود هذا السؤال قوله علت الخ حاصله جواب
عن المنع بان المنع الذي ذكرته يعكر التعميم الوارد عنه
صلى الله عليه وسلم على عمومها وهي ليست بعامة بل مخصصة
اخرج منها ذكر الله فقوله كل امر ذي بال لا يبتدئ بذكر الله اي كل
امر ما عدا ذكر الله محمود وان كان امرا ذا بال الا انه لا يحتاج
في الاتيان به الى سبق ذكر بقرينة استحالة التسلسل
او لانه يحصل البركة فيه وفي غيره كالتاء الى قوله الله
علت هو محصل اشارة الوجه الثاني وترك الاول الذي هو
الاستحالة والافضل ان يلتفت لهما معا فقوله علت هو
محصل الاولى ان يذكره على سبق انه قرينة التخصيص كما علمنا
واذا علمت ذلك تبين ان القياس المتقدم لم يتم لاختلال كبراه
لان دليلها الذي هو الحديث لم يوقف على عمومه قوله
كما هو امصدرية اي لتحصيل ما فيها الخ وصوابه
فيما افتتح به اي في الذي افتتح به قوله كالتاء الخ ادخل تحت
الكاف كل جزء جزء في الذكاة كان من الحيوان او غيره ثم اقول
وفي ذلك مني وذلك ان الشاة تخرجه عن نفسها وعن غيرها وعن شأن
طلبه تعلق بالمجموع منها ومن غيرها وما هنا في شأن طلبه
كل منها متعلق بامر على حدته لان الامر ذا البال تعلق به
طلب الابتداء بذكر الله مخصوصه وكذا ذكر الله فلا يلزم من الاجزاء

في الاول الاجزاء في الثاني وانما الثانية معصورة في نفسها بخلاف
ذلك فانه وسيلة الى المقصود قوله تذكر اي تظهر قوله فهو مستثنى الخ
تفريع على قوله وهو محصل الخ فهو مخرج قوله من عموم من اضافة
ما كان صفة اي فهو مستثنى من الامر العام الموصوف بانه
ذا بال قوله في الحديث اي الخارج في الحديث قوله فغير ما ذكر
نسخة ذكر اي فحينئذ يكون غير ذكر الله هو الذي يحتاج الى
ما سبق ذكره ولا يلزم تسلسل فصدوق ما ذكر هو ذكر الله
وقوله من الامر بيان لغير قوله يحتاج في تحصيل البركة فيه او منه
الخ اقول في ذلك نظر وذلك لان ظاهر الحديث حصول البركة فيه
في كل فرد فلا نظهر قوله او منه الا ان يجاب بان الحديث جرى
على الغالب وهو القرآن فالبركة منه لا فيه وخلاصته ان ما عدا
القرآن البركة حاصلة فيه اي وكذا منه اي فتحصل البركة في
الثاني وفي قرائه والقرآن البركة حاصلة منه لا فيه ثم يرد
بحث آخر وذلك ان ظاهر هذا ان القرآن ليس من افراد الذكر المخرج
من العام مع انه ذكر بل افضل الاذكار وقد قال تعالى وهذا ذكر
مبارك انزلناه وغير ذكر مما هو معلوم مرارا فالاولى ان يقول ان الواو
مستثنى من العام المخرج اي مكون من افراد الباقي الذي
يحتاج في افتتاحه الى ذكر الله فان قلت ما وجه ذلك اي
الاستثناء قلت وجهه ما قاله الشيخ الطنباري بان القرآن انزل
للاعجاز ولبيان الاحكام ونحوها كالتوراة بخلاف الاذكار فان
قلت فما ذكرته من انه لم ينزل للتبرك يخالف قوله الله تعالى
وهذا ذكر انزلناه مبارك ونحو ذلك قلت قال بعض المحققين الجائز
ان يكون القصد بانزاله ما تعدم لا ينافي انه مبارك ويتبرك به

وان سلم

وان سلم انه انزله لقصد التبرك ايضا لكن لما انزل لقصد غيره
ايضا لم يكن كالمنزل لقصد التبرك خاصة بخلاف ما انزل بقصد
التبرك خاصة وقول الاصول في شأنه المنزل للاعجاز لا حصر
فيه والاقتصار عليه انما هو لانه المحتاج له في التميز قوله
لكن الخ استدراك على قوله فغير ما ذكر وعبارته ما نصه من ذلك
انه يكفي في الافتتاح اي ذكر كان وفي اي موضع كان فما دام ان
بعض المواضع لا يكفي فيه اي ذكر كان لورود نوع مخصوص فيه
قوله وذلك اي الامر ذي البال قوله مخصوص صفة لنوع وصف
كاشف قوله كالبسملة في الوضوء اي فالبسملة امر كلي يتحقق
في ضمن بسملة الحاصلة من زيد ضمن بسملة حاصلة من عمر وكذلك
وكذا غيرها والكاف داخلة في المعنى على الوضوء وما عطف عليه
وكأنه قال وهو البسملة في كالوضوء والباعث على ذلك اعادة
الكاف في قوله وكالتسمية الخ قال قلت حيث صحت الكاف
داخلة على الوضوء فلا حاجة لقوله ونحو ذلك قلت يجاب بان
الكاف لتعدد مها مدخلة للاوراد الخارجية وقوله ونحو ذلك للاوراد
الذهنية ويقولنا لتعدد مها اندفع ما يقال الاولى العكس لقوة
ونحو ذلك على الكاف ولكن هذا الاعتياد ان تعكس الا انك جبر
بان الاوراد الذهنية التي لا وجود لها خارجا لا تتعلق بها حكم
بخلاف الكلمات البيانية صيانة وقت فلعل الاسهل ان يجعل الكاف
استقصائية لا تدخل شيئا وتنسب ادخال الاوراد الخارجية
لنحو ذلك قوله في الوضوء اي بالنسبة للموضوء والا فهي للظرفية
فتدبر قوله والذبح قضيته انه لا يكفي فيه اي ذكر كان مما يخرج
عن عهدة الامر وقد ورد عندنا الكفاية فاذا حصل التسمية متصلة

على صفة الرحمة كما هو المتبادر من ان المراد بسم الله الرحمن الرحيم
لا بسم الله فقط فلم شرعت في الذبح وهو ليس من آثار الرحمة
قلنا اجيب بان ذلك رحمة بالنسبة للانسان لانه عذاب له بل
وبالنسبة للحيوان لان موته لا بد منه وهو بهذا الطريق اسهل
انتهى ثم لا يخفى ان هذا الا يأتي على مذهبنا من الاقتصار في
الذبح على خصوص بسم الله تنبيه ذكر مش في شرح عمدة انه
لا فرق بين ان تكون الوضوء والتيمم والذبح بماء وتراب وسكين
مغصوب اولا ووجهه ان كلا من الوضوء والتيمم قربة في نفسه
والاثم لامر خارج وكذلك الذبح الاثم فيه لامر خارج نعم ان
كان الذبح نفسه معصية كذبح مغصوب لم تطلب فيه التسمية
انتهى قوله وقراءة القرآن لما لم يكن القرآن فعلا كالسابق واللاحق
اتى بالفعل لاجل انه يناسب ما قبله وما بعده فقال وقراءة القرآن
ثم اقول لا يخفى ان قول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم
الحديث دلالة لا شك فيها يشهد بها الذوق ان الذكر ليس من
جملة الامر ذي البال الذي قصد تحصيله اي ليس جزءا منه لانه
في قوة يطلب منكم ان تبدؤا امركم ذات البال بالذكر فيكون
ذلك الذكر خارجا عنها اي ليس جزءا منها وقد تقرر عند الشافعية وغيرهم
من ائمة مذهبه ان البسملة جزء من القرآن فاذن يكون من
قرأ القرآن من اوله الى آخره مفتتحا ببسم الله الرحمن الرحيم وظاهر
قوله من الجنة والناس لا يكون اتيانها مطلوبا منه ولا يكون
اتيانها مطلوبا منه الا اذا اتى ببسملة اخرى غير ما في القرآن اي ولم
مات ولا يعقل ذلك الا فيمن افتتح من اثنا سورة بسملة فما في
بسم الله قوله والاكل حال الاذرعي وسايت عن اصحاب ابي حنيفة

انه

انه حرم التسمية عند اكل الحرام او شربه ولم ار لاصحابنا في ذلك
كلاما وينبغي تحريم عند كل فعل او قول محرم انتهى ومن المحرم
اكل طعام مغصوب فلو اضطر بمكة فينبغي كما قال المختار رحمه
الله تحريم التسمية على اكله من حيث تعلق الاكل بالجزء المغصوب
او الشرب لا من حيث تعلقه بالجزء المملوك قاله سل في شرح
عمدة والظاهر ان مذهبنا لا يخالف ذلك قوله وبخوذلك كالشرب
والغسل قوله وكالثناء في الدعاء والثناء في كالدعاء والكاف
للافراد الدهنية وقضيته ان الدعاء ليس بذكر لكونه من
افراد العام الباقية كانه لم يخرج الا الذكر وهذا من الباقي فليس
بذكر مع ان الدعاء مخ العبادة فليتأمل ذكر او كان مراده ما فيه
ثناء على المولى صريحا او اتى من جملة المخرج من المخرج كالقراءة
كما تقدم وفيه دليل على انه لا بد ايضا بالبسملة في الدعاء
وعبارة العبودي في الجواهر صريحة في ذلك فقد قال فرع لا بد
منه التسمية في الابتداء كالصلاة والحج والاذكار والدعوات
انتهى والذي عليه الرملي انها تحرم في المحرم وتكره في المكروه وقيل
تكره فيهما وفي كلام بعضهم تحرم في المكروه وهو يكون في الحرام اولى
قوله والكاف في الصلاة اي والتكبير في كالصلاة على ما سبق
تقدم والكاف مدخلة لخطبة العيد فانها مفتتحة بالتكبير او
قول وفي ذكر شيء وذلك ان مفاده ان الصلاة ليست من جملة
الذكر المخرج بل مما بقي من العام فيحتاج في افتتاحه الى ذكر
الله لكن قد ورد خصوص الله واكبر فيقول ان الفقها جعلوا
التكبير جزءا منها وحيث كان كذلك فلا بعد مفتتحا بها لما قلنا
ان ظاهر الحديث ان المفتتح به ليس من اجزاء ذي البال الذي

منصدر وحاته الصلاة فالمناسب له ان لا تعد تكبيرة الاحرام
من اجزاء الصلاة وحيث ان الغنها قد عدوا ذلك جبرا للمناسب
اسقاط قوله وكالتكبير في الصلاة قوله كيف يكون القران مثلا
استفهام انكاري وادخل تحت مثل حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم والاحاديث العديدة فائدة ذكر مس في شرح
عمدة ان كلام الكتاب والقران يطلق على مجموع المنزل
المكتوب بين دفتي المصحف وعلى العدد المشترك بين اجزائه
قوله بالبسملة فيه اشارة الى ترادف التسمية والبسملة وان
المدلول لبسم الله الرحمن الرحيم بحسب ما تعورف وقلنا ذلك لما
تقدم ان البسملة مصدر بسمل اذا ذكر اسم الله اي باعتبار المقام
والا فتقول سميته زيدا ويزيد جعلته علما عليه قوله كما
اقتضاه الكاف اما ذا بيده والمعنى هذا الذي اقتضاه ما تقرر
او على ما اقتضاه ما تقرر او قطعا مماثلا للقطع الذي تقرر
حاصل الجواب انا نقول ان البركة ليست عائدة على القران
وانه يكون انقطع البركة عند عدم الابتداء بسم الله فاذا ابتدا
بها حصلت البركة فيه بل المراد ان البركة منذ العائدة على القارئ
تنعدم عند عدم الابتداء بسم الله الرحمن الرحيم وتوجد عند
الابتداء به فالمقطوع البركة والموجودة فيه البركة هو القارئ
قوله وحاصلها ذكره الخ توضيح لقوله او منه قوله الغزنين عبد
السلام هو عبد العزيز عز الدين الدمشقي ثم المصري شيخ الشافعية
وقدوة الصوفية احتلم في ليلة شديدة البرد فجا الى حمام فكسر
واغتسل فكادت روحه تزهق ثم احتلم ثانيا ففعل مثل ذلك فاغمي
عليه وكاد يهلك فسمع قائلا لا تعد فصنف فيها عز الدين والاخرة

هذا

هذا وقد بلغ رتبة الاجتهاد وقصد للاخذ منه من اطراف البلاد
اخذ عنه ابن دقيق العيد وهو الذي لقبه سلطان العلماء وله
كلمات منها قوله حين اكبر على امر مصر وقوله لهم انتم ارقاء
عليكم حكم العبيد فلم يستطع احد منهم ان يعارضه حتى ان نائب
السلطنة استشاط غضبا وقال لكني اقول هذا وانا مملوك
الارض والله لاضربنه بسيفي هذا وسل سيفه وركب في
محفله وحال الشيخ والسيف مسلول حذف الباب فخرج ولده
وعاد فاخبره بما اكرث فخرج كانه قضا الله نزل على ذلك
الاسد فمكن عاينه يستاذ به وسقط السيف فبكى وسال
الشيخ ان يعفو عنه فقال بشرط ان انادي عليكم وابيعكم
واصرف الثمن في المصالح فنادى علي اولئك الامراء واحدا بعد
واحد على بيعهم الاعالي الثمن البالغ ولم يتنطح فيها عنزان وهذا
لم يقع نظيره لاحد قوله مخ ذلك سياق الكلام يقتضي ان المراد
له القران محمد لاحاجة لقوله او منه ويقول البسملة محصلة
للبركة فيه الا ان يعني فيه ان تدفع الخ قوله بمعناها الاضافة
للبيان او ان المراد معنى لفظها والمعنى في الاصل مصدر ميمي
من العناية يقال عنى زيد بكذا عناية ثم نقل الى المعنى المعقول
وهو ما يراد من اللفظ والحاصل انه من طلب معنى من
اللفظ يقال له معنى ومن حيث ان اللفظ دال عليه يقال
له مدلول ومن حيث انه فهم من اللفظ يقال له مفهوم ومن
حيث ان اللفظ وضع عليه يقال له موضوع له وفي عبارة
ومن حيث وضع له اللفظ يقال له مسمى فائدة مطلق المعنى
على اقسام ثلاثة على الوهم نحو توهم المعنى بالمعنى محال وعلى المعقول

حجة المعنى ابن عبد السلام سلطان العلماء

المقابل للمحسوس وعلى مطلق ما يقصد من اللفظ قوله ان يدفع اي
دفع البسملة الشيطان عن القاري قوله في القراءة اي يوسوس
في قلبه في حال القراءة قوله حتى يحمل اي فيحمد قوله على غير محله
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية اسم مكان اي مكان الحمل الذي
هو المعنى الذي يحمل عليه اللفظ قوله او يلهو عنه اي يشتغل
عنه اي يتغافل في ما لا يعنيه حتى لا يتم قراءته قوله لانه الخ معطوف
على قوله ان يدفع قوله صفة كمال الاضافة للبيان قوله وشرف مراد
قوله ذلك اي ما ذكر او ورد لاي نهائي واحد قوله عائد على القاري
اي الى قراءته بحيث يفهم معناها ويتدبرها قوله وما كان الحمد يقع
واجبا الخ اي يثاب عليه ثواب الواجب على ما قاله المصنف وغيره
قوله ان كان المحمود عليه نعمة اي نعمة عليه بقرينة قوله على ما
تفضل به على واما اذا كان المحمود عليه نعمة واصله لفيد الحامد
لا يكون واجبا بل مندوبا ولم اره لغيره كذا يفيده ما نقله البجوري
عن بعض الطرر وهو غير ظاهر فان يفاد عنه انه يقع واجبا متى
كان في مقابلة نعمة وظاهره وان لم تكن واصله للحامد قال ابن
حجر في شرح الشمائل ليس المراد بوجوب الحمد في مقابلة النعمة ان
من تركه لعظايم اثم بل ان من اتى به في مقابلة النعمة اثيب عليه
ثواب الواجب ومن اتى به لا في مقابلة شيء اثيب عليه ثواب
المندوب اما شكر المنعم بمعنى استعمال جوارحه واعضائه فواجب
مطلقا واجب شرعا على كل مكلف واثم بتركه اجماعا انتهى الا انه
يرد عليه ان من اركان الحمد المحمود عليه فلا يأتي حمد يقع
مطلقا ابدا والحاصل انهم ذكروا ان الحمد اذا وقع مطلقا يثاب
عليه ثواب المندوب واذا وقع عقيد نعمة يثاب عليه ثواب

الواجب

الواجب فاعترض شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بان من اركان
الحمد المحمود عليه فلا يصح قولهم ومع الحمد مطلقا ويجاب بان
المراد بقولهم مطلقا اي عن التقييد بانعام فلا ينافي انه يكون
مقيدا بكونه حمدا على الذات او على الصفات كالقدرة والارادة
وغيرها فما كان واقعا في مقابلتها يتصف وبانه ان كان الحمد
عليها باعتبار انها منشأ لافعال اختيارية وما كان واقعا
في مقابلة الانعام يكون واجبا وقولهم لا في مقابلة شيء اي من
الانعام تنبيه قوله ان كان المحمود عليه نعمة اي يكون نعمة او
ملفوظة او منوية قوله اظهر المقتضى الشرط ان يقول حمد في
مقابلة نعمة ليقع واجبا ويجاب بانه انما عدل عنه لقوله اظهر
الحالات الوقوع واجب لا يتوقف على ذكر قوله على ما تفضل به
اذ يكفي النية او اللفظ الذي يتضمن بمجرد التلفظ به يكون حال
حمد على نعمة بقوله على ما تفضل به لتقع واجبا لا وهم ان الوقوع
واجبا متوقف على الذكر وليس كذلك وقوله العباد منه وصف
لازم للحمد قوله وقع كذلك اي وقع وقوعا مماثلا للوقوع الحمد
الواجب بان كان المحمود عليه نعمة وفيه ان ذلك الوقوع من خبر بيان
ومقتضى الحمد الواجب الا ان يكون لاحظ ان ذلك الفرد لاحتوائه
على صفات قامت به صار كانه نوع اخر مباين لذلك وان جعلته
حالا من حمد وقع يكون التقدير وقع الحمد حالة كونه مثل الواجب
وفيه ما تقدم الا ان يجعل الكاف زائدة وحالا صفة ان حمدا وقع
واجبا اي في حالة كونه واجبا اي من اوصاف الواجب بان يكون المحمود
عليه نعمة واصله له قوله بقوله متعلق اظهر اي بقوله الخطي
لا اللفظي كان اللفظي على تقدير وقوعه بعضي فلم يقع به اظهار فتدبر

قوله فهو بيان للمحمود عليه تفريع على قوله اظهر ان حمده الصادر منه
وقع كذلك لان خلاصته ان حمده الصادر منه وقع واجبا لكون
المحمود عليه نعمة فيتفرع عليه انه بيان للمحمود عليه بالحمد
المودى لان الصادر منه الحمد المودى بالحمد لله اى ان الذى
يتصف بكونه حمدا صادرا منه انما هو الحمد المودى الخ قوله فالحمد
الخ اعلم ان الحمد له اركان حمد وحامد ومحمود به وصفة ومحمود
ومحمود عليه والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا
كحمده عبده لاجل اكرامه وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
كحمده بالاكرام لكونه اكرم فالاكرام باعتبار كونه باعثا على ثنائه
محمود عليه وباعتبار كونه مدلول لفظه محمود به واللفظ الدال
على ذلك صيغة والحامد والمحمود ظاهران قوله بالحمد اى المحمود عليه
المرتبط بالحمد من ارتباط الجزء بكله او ان الباء بمعنى فى من ظرفية
الجزء فى الكل لان الحمد كل والمحمود عليه جزء كما قلنا قوله المودى بالحمد
لله اى المحصل بالحمد لله من تحصيل المدلول بدالة من افادة
المدلول بدالة وذلك ان كانت انشائية او من افادة المتعلق
بالكسر بالمتعلق بالفتح ان جعلت خبرية فمدلولها ان جعلتها انشائية
انشاء الثنا المضمون هو والمتعلق بالكسر هو الاخبار بثبوت اتصاف
المحامد بالله الذى هو متعلق بالفتح والخبر ما يتحقق مدلوله فى
الخارج بدون التلفظ به والانشا ما يتحقق مدلوله بالتلفظ به
وانما قلنا انشاء الثنا بالمضمون لان المضمون لا يدل ليس فى قدرة
العبد قوله اذ هو الخ تعليل للمضمون قوله المودى بالحمد لله اى ان
الحمد لله بما يودى يحصل به الحمد فان قلت انه تعليل للشئ بنفسه
كما هو ظاهر قلت لا نسلم لان المعنى انما حكمت بان الحمد لله يودى به الحمد

لانه فى

لان فى الواقع انه بما يودى به الحمد قوله سواء جعل خبرا ام انشا
سواء ظرف لمستقر اى محذوف والهمزة بمعنى ان الشرطية والجملة دالة
على جواب الشرط والتقدير ان جعل خبرا ام انشاء فالامر ان
مستويان وحاصل سواء حينئذ معناه وقوله اجعل الخ مبتدا وخبرا
والتقدير كما سياتى صعله خبرا وانشاء مستويان مردود بان
كون ام بمعنى الواو وعند بعضهم تنسيه فيرة التسوية
يجوز حذفها اذا كان خفاء المعنى بحيث لا يلتبس بعضهم سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم الخ قوله كما سياتى اى بناء على الامر
سياتى تحقيق ذلك الكلام قوله لا المخبر الخ عطف على قوله بالحمد
المودى اى المحمود عليه الكائن فى الحمد المودى بالحمد لله لا فى
الحمد المخبر عنه بالحمد الذى هو الحمد الذى جعل مبتدا وخلاصته
ان المحمود عليه لو خطر كناس اركان الثنا الذى هو الاخبار بثبوت
اتصاف المحامد به تعالى او انشاء الثنا بمضمون الجملة لا انه
ركن من الحمد المخبر عنه بالله الذى هو كل حمد ان كانت ال للاستغراق
او جنسه المتحقق فى جميع افراده بقرينة كون اللام فى لله للاختصاص
ان حملها اللحض الخ قوله فيكون خبرا انشائيا تفريع على المعنى اى
لعجل بيان للمحمود عليه بالحمد الواقع مبتدا الذى بيانا للمحمود
عليه المطروق فى الحمد الواقع مبتدا من ظرفية الجزء فى الكل لكان
خبرا ثنائيا ويكون المعنى كل حمد كائن لله كل حمد كائن بعض ما تفضل
به بمعنى ان الحمد الذى اخبر بانه لله جميع افراده واقع على ما تفضل
به منهم ان الحمد الذى لم يقع فى مقابلة نعمة كالحمد على ذاته
وصفاته ليس ثنائيا له بعصر الثناء ثابت له على كل نعمة وانما على
المعنى الصحيح الذى اشار له فلا يكون قوله على ما تفضل به خبرا ثنائيا

بل تعليل لحمده الخ الصادر منه وصو الاخبار بتلك الجملة اي
بمدلولها او انشا الثنا بمعنى فصاروا لتعدد اخباري بذلك
او انشائي وكل لاجل ما تفضل به علي وهذا لا ينافي وجود
المراد من حمد المولى غير واقع في مقابلة نعمة على وخلاصته
ان قوله على ما تفضل به لما قيده الشه بقوله تعالى اذن يكونه
علة لاخباره او انشائيته على ضبطها خبرية او انشائية ولا
يلزم من كونه مرتبطا بما قلنا انه فصل بين المعمول وعامله
باجنبي لانه لا فصل متامل فان قلت حيث كان قوله على ما
تفضل به معناه لاجل فاي موجب لعدوله عن المراد لغيره قلت
افاده ح بقوله ان فيه اشاره الى ان الحمد تمكن في مدخولها
وهو المحمود عليه تمكن المستعلي على الشي المستعلى عليه كما في
الحمد الواقع لاجل نعمة ليس حمدا لقلة تاثر به كما سياتي ولعل
هذا هو وجه ما ذكره البدر الدماميني من جواز ابقائها على معناها
المشهور وهو الاستعلائي مثل هذا المحل انتهى فان قيل علم ان
ما تفضل به هو المحمود عليه فاين المحمود به قلنا هو بثبوت اضداد
جميع المحامد لله ولفظ الحمد لله هو الصيغة الدالة على المحمود
به قوله من اثبات الوجدان للمراد لا خلاف المراد وقال الشيخ
البهوتي فيه نظر ظاهر اي في كلام الشه لان اثبات جميع المحامد
لله تعالى يستفاد من الخبر الاول الذي هو لله ويكون الخبر
الثاني اذكر بعد الاول للتخصيص بعد التعميم وبيانه ان قوله
الحمد لله يشمل الحمد على الذات وعلى الصفات كما صرح به الشعراني
ولما لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما قوله الحمد على ما
تفضل به حمد على الصفات فقط فلم يفد خلاف المراد كما رايت

بل افاد

بل افاد المراد مع زيادة فتامله منصفا انتهى اقول كما ان
ما قاله الشه كما تبين مما قلناه صحيح على جعل ال في الحمد للاستغراق
لان المعنى كل حمد لله وكل حمد لاجل ما تفضل به اي فالكلمة
الثانية بدل او ايضاح هي كلمة بعد العبد فالابهام حاصل وكذا
ان اصلها للجنس بكون المعنى جنس الحمد مختص وهذا المختص
لاجل ما تفضل اللهم الا ان نقدر واصل شانا شانك ربنا
كريم غفور رحيم قوله جميع المحامد جمع محمده بمعنى الحمد قوله
ثم بين الخ ان قيل هل لبسط هذه العبارة من فائدة وهل اخل
على تقاعه فالجواب لم يتعسر على ذلك محافظة على فائدة
الاجمال ثم التفصيل وكره ش تمال ح واجل خصوص هذا
اللفظ اعني ما تفضل بها اشارة الى ان تعابه بمحض التفضل
منه انتهى اقول لا حاصة لذلك فقد قال السيراوي في حاشيته
على المطول النعمة هي المنفعة المقصودة للغير على سبيل
الاصالة فخرج المنفعة المقصودة للغير على سبيل المعاوضة
او جلب منفعة او دفع مضرة انتهى والحاصل ان ما تفضل به
هو عين النعماء والنعماء هو عين ما تفضل به ملابسا اجمال ولا
تفصيل فلا يصح قول الشهاب بن الخ الا ان يقال انه اجمال
لفظا فتدبر قوله هو بفتح النون اي اذا كان قوله من نعمابه
بيانا فالما تفضل به يلزم ان تكون من نعمابه بفتح النون لانه مكسر
النون والضم مهمل وخلاصته ان ما تفضل به ليس في الواقع
الا النعما بفتح النون لانه بالكسر والضم للمعنى له فلزم ان تكون
المبين بالفتح ملاحظا في هذا التفريع كما قيل قوله جمع نعمة بكسر
النون خبر ثان من جملة التفريع لان ما تفضل به ليس الا النعم

بكسر النون بمعنى النعم به واما نفس الانعام فهو عين التفضل وما
ذكره من كونه جمع نعمة قريب من قول بعضهم اسم جمع للنعمة او الانعام
الا ان برده قوله المصنف في حواشي المطول النعما بفتح النون النعمة
وفي الصحاح وغيره ما يفيده لكن حكي خلافا ما اصله فعل بفتح
وفعل جمع وقيل اسم جمع قوله بمعنى نعم به اي لا بمعنى انعام لانه
بمعنى انعام عين التفضل كما قرريناه اي بمعنى هو منعم به او انها
حقيقية اي بمعنى لفظ منعم به ثم لا يخفى ان ظاهر عبارته هنا حيث
انه اتى بمعنى ان كون نعمة بمعنى انعام حقيقي واما بمعنى منعم
به فهو غير حقيقي وليس كذلك نعم اشتهر اطلاقها بمعنى الانعام
قال بعض ولعله اصطلاح قوله فكانه قال احمد الله الخ تفريع على
قوله ثم بين ما تفضل به عليه بقوله من نعمائه الذي هو جمع نعمة
بمعنى منعم به اي واذا كان كذلك فكانه قال احمد الله الخ قوله
هذا الاتي على انها خبرية ولا على انها انشائية اما على الاول فلان
القصد الاخبار بثبوت اختصاص جميع المحامد بعض المناسبات ان
يقول فكانه قال اخبر بان جميع المحامد له اي اخبر بثبوت اختصاص
جميع المحامد له واما على انها انشائية فمدلولها انشاء الثناء بالمعنى
فكانه قال عليه انشي الثناء باختصاص جميع المحامد به اي ما في
هذا العنوان لا يقال ان احمد الله كما هو ظاهر وايضا يقال ان
الصادر من المصنف الجملة الاسمية وهي تفيد الدوام والثبات
واحمد الله جملة مضارعية تفيد التجدد والحدوث وقالوا
الجملة الاسمية ابلغ فكيف تفسرها بالفعلية مع ما ذكر قوله ما ان
الباء للتعدية قوله جميع المحامد اختار لكونها للاستغراق وسيلي
كيفية الكلام على ذلك قوله على نعمائه على بمعنى اللام تعليل لقوله

احمد الله اي احمده لاجل الخ قوله الذي تفضل وصف كاشف
ثم لا يخفى انه لا حاجة لذلك الصفة لانه لما جعل قوله من نعمائه بيانا
للمبهم الذي هو ما تفضل به واراد ان قوله المتفضل باعتباره اي
باعتبار ذلك البيان صار هو المنظور اليه من التعريف وحده
دون المبهم بفتح الباء واذا صار هو المنظور اليه يكون ذكر المبين
بفتح الباء الذي هو ما تفضل به لا حاجة له قوله باعتبار صدورها
من الله اي لا باعتبار نفسها وذاتها لانها ليست باعتبار ذلك
فلا اختيار بها ثم لا يخفى ان صدورها من الله بمعنى حصولها
منه مهو وصف لها لانه فليس المحمود عليه فعلا اختيارا بالمحمود
لا باعتبار ذاته ولا باعتبار غيره من الصدور المذكور بل الافضل
ان يقول باعتبار ايجاد الله اي هو فعل الله الاختياري قوله
فلا يخالف تفريع على قوله باعتبار الخ قوله من اشتراط الخ اي
من اشتراط هم كون الخ اي انه يأتي اذا المحمود عليه فعل اختياري
للمحمود اي والمحمود به لا يشترط ان يكون كذلك واذا كان المحمود
عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا فلا يصح قول المصنف على ما تفضل
به لان ما تفضل به هو عين المنعم به وهو ليس فعلا اصلا فضلا
عن كونه اختياريا واجاب الشيخ بما حاصله ان قولهم لا بد ان
يكون فعلا اختياريا انما باعتبار ذاته او باعتبار متعلقه
وما نحن فيه من ذلك القبيل لان النعمة من ذلك باعتبار صدورها
من المصدر المذكور قوله اختياريا اي منسوبا للاختيار الذي
هو الارادة من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر اي للام
قوله المحمود متعلق بقوله فعلا قوله واضافتها مبتدأ اي واضافة
المصدر التي هي مصدر مضاف للمفعول وقوله المفيدة صفة للاضافة

والخبر محذوف مع العامل في اظهار النصب اي كائنة للاظهار الخ
ان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام من الجنس والاستواق وغيرهما
وقوله المفيدة الخ يفيد ان ذلك وصف لها دائما وليس كذلك
ويجاب بان مراده المفيدة بالقصد نعم يرد البحث من وجه اخر
وذلك انه قيد سابقا بقوله الجلي وقد جعل هنا الاضافة للاستواق
ضرورة المعنى بحسب ظاهر اللفظ الحمد لله على الذي يتفضل بها
على الذي هو كل نعمة منسوبة له وهذا لا صحة له ضرورة ويجاب
بان المراد بقرينة المقام كل نعمة منسوبة له واصله الى وهو صحيح
قوله للاستواق اي المفيدة لعموم النعمة لكل فرد من افرادها
اي لتحققها في كل فرد من افرادها قوله اظهارا اي كائنة لذلك الاضافة
لاجل الاظهار فيه انه يشترط في المفعول لاجله ان يتحد مع عامله
وقتا وفاعلا وهنا ليس كذلك لان فاعل الاظهار الملهم وفاعل
الكينونة اضافته وجوابه سهل لانه في تقدير واضافتها
اظهارا قوله لامتثاله لا يخفى انه يقال لامتثلت امره اي اطعت
امره فاذن تكون هنا لام امتثال الاطاعة المتعلقة بالطاعة
كما هو ظاهر والاظهار انما يتعلق بالطاعة التي هي فعل اختياري
للمطيع واما الاطاعة فلا تتعلق بها اظهار لكونها امرا اعتباريا
لا تتحقق في الخارج فلا يمكن ظهوره ويجاب بانه اراد به ما
يلزمه من الاعلام وكانه قال اعلاما بامتثاله للواجب وقوله
للواجب اي للامر المتعلق بالواجب لان متعلق الاطاعة
الامر لانك تقول امتثلت امره قوله من الحمد على كل نعمة بيان
للواجب اي امتثل الامر بالواجب من الحمد تقدم ان معنى كونه

واجبا

واجبا انه يثاب عليه ثواب الواجب لا انه واجب يثاب على فعله
ويعاقب على تركه حاذن فكون الامر المتعلق بذلك الواجب
بالاعتبار المذكور امرا ندبيا قوله كما مر تقدم ما يفهم منه المراد
قوله بقدر الطاعة متعلق بقوله الحمد اي الحمد على قدر ما
يطيق اي بقدر الطاعة هي القدرة اي الحمد على قدر ما يقدر
لان زيادة قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الحمد
الذي يقدر عليه فعل قدر زيادة قوله وهو الحمد على كلها اي
عليها كلها اجمالا اي كما هو حمد المصر اي الحمد عليها كلها من جهة
اجمالها لا من جهة تفصيلها فهو منصوب على التمييز او مفعول
مطلق اي حمدا اجماليا لا تفصيليا او حالا اي حالة كونه مجملا
لا مفصلا واعلم ان القسمة العقلية ثلاثية وهي الحمد عليها
كلها اجمالا او الكل بتفصيل او البعض اجمالا والبعض تفصيلا فالمتعدد
كلها تفصيلا والاضراب ممكنان فالحصر في قوله وهو الحمد عليها
كلها اجمالا من قبيل الحصر الاضافي وكانه يقول وهو ما عدا التفصيل
وهو بهذا الاعتبار صادق بالصورتين الممكنتين قوله ليعجز الخ
علة للنفي اي لعجز كل واحد من الخلق عن كونه يعد جميع ما انعم
الله به عليه قوله لاستلزامه اي التفصيل قوله عد جميعها
اي عد مجموعها اي كل جزء من اجزاء ذلك المجموع وخلاصته ما هو
المقام ان جمع تستعمل بمعنى الكل المجموعي وهو الغالب
والكل الجمعي وهو عند الغالب قابلان من الغالب والمانع
من ارادة عند الغالب ان المعنى عليه لاستلزامه عد كل واحد
وهو مستحيل لقوله تعالى الخ وهو ان العد المتعلق باي واحد
لا استحالة فيه لقدرة الانسان على عد الالف والزائد قوله

وقد مال الخ تعليل لمحذوف اى لا سئلزامه عدم جميعها وهو لا يصح
لقوله تعالى وان تعدوا الخ قوله وان تعدوا نعمة الله الخ
استشكل ذلك بعض المحققين بان نعمة مفرد مضاف يعم والتكرير
وان تعدد فكل نعمة لا تحصوها وهو في قوة قضية حملية
كل نعمة عند الله غير محصاة وهو من عموم السلب لا من سلب
العموم فيكون مفاده انه لا يمكن عد واحد فضلا عن الكل وهو
لا يصح لما قلنا وجوابه انه من باب الكل المجموعي اى وان
اردتم عد المجموع اى اجزاءه لا تمكنوا وانه من باب الكل الجمعي
في النعم الاصول كالسمع والبصر والمعنى وان تعدوا كل نعمة
منها لا تحصوها اى لا باعتبار دوامها بل باعتبار ما يترتب على
كل نعمة من الاثار والحالة هذه فتدبر قوله وهو اى النعمة بمعنى
المنعم به لا بمعنى الانعام قوله اى حسنة العاقبة الخ الظاهر انها
حالية اى دخلت ولدكل نبي وهي ساقطة من نسخة بعض
من كتب وهي كل ملايم محمد عاقبته يقال ما ذكرت للاظهار
العرفي قلت لفائدة هي بيان ما هو نعمة حقيقة لا صورة
التي تظنها اهل الغفلة وحاصل ما قيل في المقام ان الشيء
مختلف لمذهب الاكثرين من ان الكافر منعم عليه في الدنيا والاخرة
اما في الدنيا فواضح واما في الاخرة فلان له من نعمة وعذاب
الا وتمكنه مما اشتد منه فكان نعمة بعد الاعتبار الا انه لا
يقال انه في نعمة لانه في محل النقام وغضبه قاله ابن عادل
قال بعض يمكن الجمع بان مذهب الاكثرين في اللغوية كلام
الشيء في النعمة الاصطلاحية وهذا الجمع لا يطرد في الدنيا
قوله كل ملايم هذا ضابط لا تفريق لانه لا يكون نعمة الا واد اوانه على
حذف

حذف مضاف اى حقيقة كل ملايم قوله ملايم اى مناسب
للنفس ومشتهى لها وظاهر ان المراد نوع من الرزق وهو
ما كان به قوام الجسم لا مطلق الرزق حتى يشمل ما به قوام
الارواح وهو المعارف والعلوم قوله تحمد عاقبته اى والمراد
الملايم الذي لا تحمد عاقبته فلا يقال له نعمة وانما يقال له
استدراج والمراد بعاقبته ما يأتي بعده وان لم يكن مترتبا
عليه وهو بعد اظاهر وان فسرت العاقبة بما يترتب عليه
فيرد ان دخول النار عاقبة المعاصي لا عاقبة ذلك الملايم
الا ان يقال ان ذلك الملايم لما كان متناولا سببا للمعاصي
والمعاصي سبب لدخول النار كان ذلك الملايم سببا لدخول
النار وكما يقال ان دخول الجنة عاقبة الطاعات لا عاقبة
النعم المتناولة ويقال لما كانت تلك النعم يتقوى بها على
الطاعة والطاعة يترتب عليها دخول الجنة صح ان يكون
دخول الجنة مترتبا على النعم ويحصل من ذلك ان ما اعطى
للمومن من النعم ان يترتب عليها طاعة عدت نعما وان
تترتب عليها معصية عدت استدراجا لا نعمة ثم لا يخفى انه
ليس المراد بالحمد حقيقته التي هي الثناء باللسان على
شيء بل المراد لازم الحمد من المحبة والرغبة او انه مجاز عن
والاصل بحمد صاحبها قوله ومن ثم اى ومن اجل انها كل ملايم
لحمد عاقبته اعلم ان ثم في الاصل للمكان البعيد وتستعمل
مجازا في المعنى كما هنا للتباعد فان المعنى محل للفكر وتردده
اليه بملاحظة مرة بعد اخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد
منه باتيانه المرة بعد الاخرى وقرينة المجاز استحالة كون المعنى

مكانا حسيا وقال الدماميني في شرح التسهيل وانظر ما
في قول العلماء ومن ثم كان كذا محل معناه معنى هنالك الى للبعيد
او بمعناها هنا التي للقريب والظاهر هو الثاني وره بعض
المحققين فان قلت اما الذاتي فهو ظاهر كما قال واما
الاول فمما وجهه مع ان المعنى قد تكون وربما كما هنا والجواب
ان المعنى لما كان خفيا من حيث انه يفاد من غيره وهو
اللفظ الدال عليه نزل منزلة البعيد قوله لانعمة لله اي لا
انعام لله اولا نعمة واصلة من الله على كافر اي لان الكافر لا
تحله عاقبته لان ماله الخلود في النار بخلاف المؤمن فتحله
عاقبته لان ماله الخلود في الجنة ثم ان هذا ظاهر على الوجه
الاول في تفسير العاقبة وقضيته انه لا تتعلق بالمؤمن به
استدراج كما تقتضيه الوجه الثاني والذي ينبغي ان يقال
ان النعم الواصلة للكافر اي نعمة كانت استدراج باعتبار
كون العاقبة الخلود في الجحيم واما الواصلة للمؤمن فليست
استدراجا باعتبار كون العاقبة الخلود في النعيم وان كانت
استدراجا باعتبار ما يترتب عليها من العصيان الذي
يترتب عليه العقاب نعم لا يخفى ان النكرة في سياق الاثبات
لا تعم لكن قد يتم كما هنا بالمعنى علي اي كافر قوله وانما ملاذه
اي يقال لها ملاذ لا نعم وهي بفتح الميم وتشديد الذال المعجمة
ملذة بفتح الميم موضع اللذة كما ذكره المناوي اي موضع اللذة
من متاع الحياة الدنيا اي ما تشتهيه واما بالتخفيف فالحض
وفي المصباح لذ الشيء يلذ من باب نفع لذاذا ولذاذة بالفتح
صار شهيا مقبولا ولذ به قوله استدراج الاستدراج هو حمله

النعم

الله على العبد كلما جدد معصية وينبغي الاستغفار افاده
القاموس مضمون من وصف المولى عز وجل صفة فعل قال تعالى
سنستدرجهم فاذن لا يصح الحمل قلت بعيد ومعناه اي ذات
استدراج او جعله نفس الاستدراج مبالغة وفيه اشارة الى
ان المراد النعم الحسية لان المتبادر منها ملاذه الحسية قوله
والرزق بكسر الراء بمعنى المرزوق قوله اعم منها اي عموما مطلقا
قوله لانه ما ينتفع به اي الفعل والزمن المدلول للفعل المبني عليا
في التعريف وقوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون لا يخالفه لان
معناه ومما كان منهيا لكونه رزقا لهم ينفقون قوله حلالا اي
سواء كان حلالا او حراما خرج بذكر العلوم غالبا لا تتصف بكونها
حلالا او حراما فتكون ما ذكره نفرا لنوع من الرزق لان العلوم
من الرزق معنويا ان حسي ومعنوي قوله خلافا للمعتزلة لم يسبق
بمحذوف اي وهذا مذهب اهل السنة في حالة كونهم مخالفين
للمعتزلة فانهم يقولون ما ملك والرد عليهم معلوم فلا حاجة
الى الاطالة بذلك وقلنا ذلك لان ظاهره انه من تتمة التعريف
ولا يصح وسماه معتزلة من الاعتزال وهو الاجتناب وذلك
ان واصل بن عطاء قال للحسن البصري انا لا اقول ان صاحب
الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا وقام الى اصطوانة في المسجد
يقرر مذهبه ويثبت المنزلة بين المنزلتين ويقول الناس كلهم
مؤمن وكافر ولا مؤمن ولا كافر وهو صاحب الكبيرة اذا مات
بلا توبة فقال الحسن اعتزلنا واصل فسموا لذلك المعتزلة وهم
يسمون انفسهم اصحاب العدل والتوحيد لانهم قالوا الواجب على
الله اثابة المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنهم الصفات القديمة عن الله

تعالى قوله ثم لما كان دخول على المصر قوله اجل النعم اى اجل اسباب
النعم وجود محمد او محمد من حيث وجوده ولما كان السبب الاعظم
منها اطلق عليه نعمة ووجب الشكر عليها وانما قدر ما ذكر
لان النعمة ما لائم النفس وتستحسنه من امتعة الدنيا
بقرينة قوله وانما ملاذه والاحسن ان يراد بالنعم هنا لا بالمعنى
المتقدم فان مراد بها ما ينتفع به دنيا او اخرى وان كانت
بالمعنى المتقدم قاصرة على الدنيوى لقوله فيه وانما ملاذه
الخ واعظم النعم الدنيوية الايمان خلافا للمعتزلة من انه
ليس من النعم البتة لانه سبب للخلود فى الجنة ورد
بامر الاعمال الموجب كونه اعظمها واعظم النعم الاخروية
مشاهدة الذات العلية فى جنة عالية مطلوقا هادئة واول
نعمة انعم الله بها على العبد المؤمن من النعم الدنيوية الحياة
التى يتوصل بها الى ادراك اللذات التى لا تعقبها ضرر لاجلها
خلافا للمعتزلة فى ان اولها الحياة فى الجملة وبنى بهم ان اصحاب
النار المتنعمين فيها معصومون والاجماع على خلافه انظر كبير اللقانى
قوله اردف الحمد اى اتبع قوله بفضله اى على الاجل وان كان
باعتبار كونه نعمة قوله الشامل صفة للحمد موجبة منصوبة
بحسب متبعت سببى والضمير فى له عائد على الحمد على الاجل وقوله
لهم فاعل الشامل اى ان ما من الحمد على النعم شامل للحمد
على ذكر الاجل الذى هو سبب فى تلك النعم وحينئذ فالحمد
على النعم باعتبار ذاتها واسبابها قوله بطلب متعلق بارفق
قوله من الله عليه كل منهما متعلق بالصلاة والسلام الناشئتان
من الله سر بطفاة به اى بنا بط المستعلى بها المستعلى عليه ويصح تعلق

من الله

من الله بالطلب قوله الذين هما اى الطلبات قوله عليه منا متعلق بالصلاة
والسلام قوله المأمور بها المرفوع صفة الصلاة والسلام وقوله
بهما اى اللفظ اى بهما فالضمير عائد على ال اى وبعملا بقوله
صلوا الله عليه وسلم من صلى علي فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر
له ما دام اسمى فى ذلك الكتاب اى من كتب الصلاة على فى كتاب
لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى مكتوبا فى ذلك الكتاب
هذا ظاهر اللفظ وهو يفيد الاكتفاء بمجرد الكتابة وان لم يصحبها
لفظ المكتوب الا ان يقال المراد من كتب متلفظا بها كتبه لان
الاصل ان من كتب شيأ تلفظ به الى اخر ما قال ح اقول قوله
لان الاصل لا يسلم له على وان لم يتلفظ ثم قال ح وعمل المصنف
ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لا يصلى فيها على النبى
شوهاء اى قبيحة قوله بقوله اى فى قوله قوله يا ايها الذين آ
ان قلت لم اكد السلام دون الصلاة قلت لامرين من الاول ان
مصدر الصلاة معهود لاستعماله فى العذاب قال تعالى وتصلية
جحيم الثانى ان الصلاة لما اضيفت الى الله والملائكة خصوصا
مع التاكيد بان استغنت عن التاكيد بالمصدر قوله فقال
عطف على اردف عطف مفصل على مجمل قوله والصلاة مبتدا
والسلام عطف عليه وقوله على سيدنا خبر او مسلق الخبر
والتقدير والصلاة والسلام الكائنان على سيدنا محمد وفيه
اشارة الى تملكها منه صلى الله عليه وسلم تمكن المستعلى من
المستعلى عليه قوله اى الرحمة وفضل الرحمة المقرونة بالتعظيم
اى النعمة بمعنى المنعم به لا بمعنى الانعام لقوله بعد ان تنالهما
ويصح ان يراد بها الاذية لم يقطع النظر عن كلام الله واطلاق الرحمة

على الانعام او ارادته او المنعم به مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب
على المسبب بلا واسطة في الارادة وبواسطة واحدة في الانعام
وبواسطتين في المنعم به ولم يرد بها المعنى الحقيقي وهي الرقة لاستحالة
فان قيل حيث كانت الصلاة بمعنى الرحمة فلم امتنع الاتيان بلفظ
الرحمة في حقه منا استقلالا فلا يجوز لاحد اي يكره اذا ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يقول رحمه الله قلنا لان في ذلك اساءة
ادب لان لفظ الرحمة صار شعارا لغير الانبياء والملائكة بحيث انه
ان يركب الذنوب وصرح بقولنا استقلالا لجواز ذلك تبعا
نحو اللهم صل على محمد وارحم محمدا كما في بعض روايات التشهد
ويشاع ان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادمي
تضرع ودعاء وسكت عن الحق الا ان شيخنا الصفوي رحمه الله اعتمد
ان الحق كالادمي في ان المراد بالصلاة باعتبار الدعاء ونحوه وكذا الملك
خلافا لمن يقول ومن الملائكة استغفار قوله اي السلامة من كل
نقص اي عدم حصول نقص لا بمعنى التحية اي السلامة من الافات
ولهذا سميت الجنة دار السلام وسمي نفسه به لتنزهه عن
النقائص جل الرذائل ويجوز ان يريد به اسمه تعالى جعل على بالنسبة
له بمعنى اللام فاللفظ مستعمل في حقيقته ومجازه والتقدير السلام
سئوله لسيدنا محمد الا ان فيه تكلفا قوله معاشر منصوب بفعل
محذوف اي يعني اي بالضم معاشر المخلوقات او بالجر على حذف
اي معاشر اي فصدوق الضم معاشر المخلوقات والمعاشر جمع
معشر جماعة الرجال كما في المصباح مشكور اطلقه هنا على مطلق
الطائفة ولو مما لا يعقل والاضافة للعهد للبيان فيكون المخلوق
جمع مخلوقة بمعنى طائفة مخلوقة لمناسبة معاشر فان قلت لو عبر

بالمؤد

بالمؤدي ليصح ويكون المعنى طائفة هي المخلوقات قلنا السر في التعبير
بالجمع قلت الاشارة الى ان المراد الطوائف بتمامها ولو اورد ربما
توهم طائفة مخصوصة اي مخلوقات مخصوصة لافراد المضاف
اليه وفيه اشارة الى انه رسل لجميع الطوائف من انس وجن وغيرهما
فالانبياء فوائد في تبليغ الاحكام والاخبار والاستنباط منه
فصارت امته من المسخ والخسف وسر الحياة كما قال بعض العارفين
سار فيها وقال الله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده فالتحقيق فيه
انه تسبيح بلسان المقال لا بلسان الحال قوله اي الطلب الخ فيه
اشارة الى ان الجملة خبرية لفظا انشائية معنى قوله ان تنزل لها
عليها اي في الاخرة في القبر وفي الموقف وفي الجنة اي تنزل الصلاة
بمعنى الرحمة بمعنى المنعم به لانه الذي يتصف بكونه منزلا اي معطي
اذ الانزال الاعطاء بالشيء من علو الى سفل وهو ليس بمراد هنا فعلم
ان المعنى ان يعطيه الصلاة والسلام الا ان هذا ظاهر في الصلاة
واما في السلامة من الافات فلا مفهوم لانها عدم ولا يتعلق بها الامر
فان قلت هذا يقتضي اي سلزوم السلامة من الافات وهي
الكلالات ملنا يرجع للصلاة فلا يكون العصمة الاحد التاكيد
فالمناسب حينئذ ان يراد بانزال السلامة عدم تعلق العذاب
بقصدها من الافات قلت قد تكون سلامة من الافات واجبة
فيكون الافات سيحملة تحامعنى طلبها قلت الطلب ما عتبار
انها ممكنة من حيث كونه بشرا فعلي هذا لم يكن الطلب الا لمحض التعبد
ولان النبوة وصف له تحقيقا خلامته من الافات اي الافات
الاخروية لانه فنهاي احيه او يقال ان ذلك باعتبار ما يحدث من
الموحى مما ينبغي الانبياء المغفرة عن الذنب الذي هو حسنات الابرار

سيات المؤمنين ويجوز ان يجعل السلام على التحية ويكون المعنى
وإسال الله ان يحيي نبيه اي يكلمه بكلامه القديم في دار الجنان
قوله لم زيادة حي شرفه اي لا دفع الضرر ويترتب حصوله لاي حال
كون الصلاة والسلام زيادة في شرفه اي انه شريف وكامل والمطلوب
زيادة شرف وكمال لان الشرف والكمال لا نهاية لهما الا ان هذا ظاهر
في الصلاة وفي السلام باعتبار ملزومه قوله اذ الكامل علة وفي جواب
عما يقال كيف يصح مع كونه ان تترتبا عليه زيادة في شرفه مع انه شريف
وكامل غافلا عن كون الشريف والكامل يقبل الزيادة فيهما او نحوهما
عدم الزيادة فيهما وحاصل الجواب انه لا مانع من كونه يقبل كمالا
اخر ويشرف اخر والمناسب لقوله في شرفه ان يقول اذ الشريف وعدل
عنه دفعا للثقل الحاصل بالتكرار اللفظي والمراد اتصف بالكمال لا
من اتصف بنهايته قوله الترقي اي الترقي المعنوي لا الحسي قوله غاية
الكمال فيه شيء وذلك ان الشيء له غاية واحدة لا غايات وان كان
له غاية واحدة وهي الاخر فلا يقبل ترقيا ويجاب بانه لما كان الكمال
لا نهاية له فلوحظ ان كل مرتبة عالية يقع في الوهم انه لا يمكن
فوقها انها غاية باعتبار ما قبلها فصح التعدد بذلك الاعتبار وظهر
من ذلك ان نبينا صلى الله عليه وسلم يشفع بصيغة بنا على الصحيح
الا انك لا تلاحظ ذلك بل تلاحظ انك المفتوح ومقابل الصحيح ان الشفع
عائد على المصلي قوله فالجملة انشائية تفريع على قوله اطلب اي حيث
كان المعنى اطلب الخ فمضمون جملة الصلاة والسلام انشائية معنى
ح فعلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم المطلوبة منا والصادرة منا
معناها كطلبنا منه سبحانه وتعالى انه يصلي ويسلم عليه صلى الله عليه
وسلم سواء كان بلفظ الانشاء وهو الاصل او بلفظ الخبر الذي هو ابلغ
من الانشا

من الانشاء لانه انه بحصول المطلوب وكانه قال حصل واخبر عنه ومن
ثم اضافوه المصدر رجاء لحصول مضمونه وليناسب جملة الحمد ومن ثم
اتى بها اسمية ايضا ومفاده انها لا تقتضي ان تكون خبرية لفظا ومعنى
وبعضهم تكلف في جعلها كذلك اي خبرية لفظا ومعنى بناء على جملة الحمد
وهو ما مر اذ الاصل بثبوت الصلاة اي الرحمة والسلام له اي السلامة
من النقايص لا يتضمن سوال ذكر والمطلوب امر زايد على ما حصل
كل وقت فانه نعمه تعالى لا نهاية لها فعنه حذف او استعمال العام
في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير مقصود بخلاف قول بعضهم انها
خبرية معنى والمقصود انشاء الدعا فانه صحيح لكنه بعيد قوله
معنى اي من جهة المعنى ولذا لفظا قوله خبرية لفظا التفريع بالنظر
لقوله لفظا لا بالنظر لخبرية ثم هو غير محتاج اليه قوله اذ المقصد
اي المقصود وهو تعليل لقوله اي طلب اي انما فسرت الصلاة
والسلام بالطلب لان المقصود بها عندهم ذلك ولي منه تعليل
الشيء بنفسه ولم اجعله علة لقوله ما لجعله الخ لان العلة هي السابقة التي
هي قوله اي اطلب الخ ثم انك خبير بان قوله المامور بها صفة
للصلاة والسلام مبنيان على معنى الطلب كانه قال اذ المقصود
بها اي في الطلب ان ان المراد منها ايجاد الطلب وهذا لا يناسب
قوله او لا اي اطلب الخ فالمناسب له ان يقول اذ المقصود بها
الصلاة والسلام المامور بها اي اللذان هما الطلبان وقوله
كما اي لما مر والذي مر ان صلاتنا طلب الصلاة منا له عليه
وان سلامنا طلب السلام من الله عليه الا ان يوفق باتحاد
الطلب قوله وجمع بينها جواب عما يقال لم جمع بين الصلاة والسلام
وهلا اقتصر على احدهما ثم لا يخفى ان الثواب الحاصل بهما اكثر من الثواب

الحاصل باحدهما من غير شك ولا ريب فعلة الجمع تحصيل الثواب الاكمل
والاتمات لما ذكر ولي بلازم وان صح مر من كراهة الاوراد احدهما عن
الاخرى هو الثواب فالثواب من جملة الاتيان والكراهة من جملة
الاقتصار فلا تنافي وهل كراهة الافراد خاصة بنبينا صلى الله عليه وسلم
ترد ده الشمني المالكي شارح خليل وقد يقال الخصوصية لا تثبت
الا بدليل الا ان يقال الخصوصية التي يتوقف على الدليل خصوصية
عن امته لا عن الانبياء فليتامل انتهى مر اي لفظا اي الكراهة
فما اذا اورد لفظا وما اذا اورد خطا ملائمة الا انه خلاف الاولى
وظاهره انه اذا اورد لفظا مكروه ولو اتى بالثاني خطا او بما يغني نظرا
الى غاية ما لو اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا او بهما
خطا هل تنتفي الكراهة اولا والحاصل ان الصور ثمانية تلفظ بهما
وكتبهما معا تلفظ بهما معا وكتب احدهما فقط تلفظ بهما فقط كتبهما
معا وتلفظ باحدهما تلفظا باحدهما وكتب الاخر كتبهما معا فقط
تلفظ باحدهما فقط كتب احدهما فقط وكل واحدة اذون بين التي
قبلها في الكل الاولى الثانية مع الرابعة فتامل هو كذلك وحرر مر
كما يفيده كلامه اي كلام المصنف في شرح البهجة عبارة شرح البهجة
واوراد الصلاة عن السلام مكروه فلعل الناظم وفق بينهما لفظا واما
اوردهما خطا وانت خبير بانه ليس في هذه العبارة ما يفيد ما ذكره
اذ يجوز ان يكون قوله مكروه معناه لفظا وخطا بل هو الظاهر
حيث لم يقيد باحدهما ولا دلالة في قوله فلعل الخ اذ غاية
الجواب فيما يمكن ويترك في ما لا يمكن وحد ظاهر على ما تامل فلا
حاجة الى اخراجه عن ظاهره حتى يحال منقول المذهب ويقول
بما ذكره قائله بعض من كتب وبه صرح ذلك ما قاله الحلبي معترضا على

الشبه

لصورتين افراد الصلاة عن السلام وعكسه وكلام شرح البهجة في افراد
الصلاة عن السلام فقط قوله كما يفيده اي لما يفيده قوله اي كراهة
شديدة الكراهة الشديدة هي التي عبر عنها بنهي خاص وغير الشديدة
هي التي هو خذ من الاولى والفرق بينهما باعتبار ثواب التارك لذلك
التي امتثالا فالشديدة اكد ثوابا والاخرى اقل والحاصل ان المنفي
الكراهة الشديدة فلا ينافي وجود كراهة غير شديدة قوله الغزالي
هو محمد بن محمد الطوسي حجة الاسلام ولد بطوس سنة خمس
واربعمائة مات عن خمس وخمسين سنة ويعلنا في حاشية المطلع
انه روي طبطه بالوجهين تشديد اللام وتخفيفها قوله لانه اي
مقرر الغزالي وقوله محمول الى متعلقه وهو الكراهة او ما ذكر من
الكراهة قوله الى عبر عنها المتأخرون المتأخرون ما بعد الخمسمائة
كما نقل عن السخاوي فظنه بما وجدنا ان الغزالي من المتقدمين قوله
والمرجوع بما يقال على الافراد مضبوط بشيء بعض فاطلب بما قاله الخ
اي ومكان الرجوع في شأن الافراد العرف وانما قلنا اسم مكان لان
ما صحت لامه وكسرت عين مضارعه يفتح في المراد به المصدر
ويكسر في المراد به الزمان والمكان ولا يخفى ما في الاحالة على العرف
من الجهالة فتأمله ومن هنا يظهر السر في تقييد بعضهم الافراد
كراهة الافراد بما اذا لم يجمعهما في مجلس او كتاب قال ولا تتأتى
افراد الآل بمقال هو بيان للعرف قوله على اي علم شخصي اي لا نكرة
ولا اسم جنس قوله منقول اي لامر يحل عما ثبت له سابقا كما سيقوله استعمال
في غير الكلمة والمحل ما لم يسبق له استعمال فيها قوله المكرر
العين وصوحد بالتشديد واحترز بقوله المكرر العين عن المضعف
في اصطلاح المحدثين الذي هو عينه ولامه من جنس واحد كسعد

اوماوه

اوماوه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية من جنس
واحد لخروج نحو لال اذ ما مثلين كذلك وجوز ابن الحاج كونه
منقولا عن المصدر ايضا فعال بمعنى مفعول اما عن المفعول او المصدر
مبالغة لان هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الظاهر
المتبادر قد تكون مصدرا كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق
وقوله حربته كل مجرب قوله سمي به نبينا ايهم المسمى بالمحمد
من الخلائق والراجح انه جده عبد المطلب كما اشار اليه بعد وسلم سمي
به احد قبله الى ان شاع قبل ظهور الوجود الخارجي لمولده
ان نبيا يبعث اسمه محمد سمي قليل من الوف ابنائهم به
وغاية ما قيل انهم اربعة عشر كما قال المصنف ان يكون هو
سهم الله كلا منهم ان يدعي النبوة او يدعيها له احد او يعلم
عليه سبب بكل احد الى امره قوله بالهام الالهام لغة ايقاع
شيء في القلب وفي الاصطلاح ايقاع سر في القلب يطمئن له
الصدر يخص الله تعالى به بعض اصفيائه فان اريد الاول
فلا يحتاج الى ارتكاب التجريد وان اريد الثاني يحتاج للتجريد
والباء للسببية اي بسبب قوله تفاؤلا اي وتفعلا ولا مفهوم
حذف العاطف اي بسبب التسمية اهـ ان ولا يضر ان يكون
تعليلا لقوله بالهام لاختلاف العامل لان المتفاؤل به هو عبد
المطلب والملهم هو الله تعالى ويجوز ان يكون في العبارة تقديم
وتأخير اي سمي لاجل التفاؤل وتلك التسمية المعللة بالتفاؤل
سببها الالهام والتفاؤل بالنهي حاصلها سر عند سماع
كلام حسن مجرد هنا واريد به مطلق الخير وكأنه قال ورجا
لانه يكثر محمد الخلق له اي افراد المخلوق الكامل فلا بد عدم تناه

الكفار عليه وقلة تناغيرهم من العصاة او افراد المخلوق الموحد ويحمل
من باب الكلي المجموعي فتدبر قوله لكثرة علة للتناول اي انما تناول
بكثرة الكثرة خصالة الجملة وظاهره ان كثرة خصالة الجملة ثبتت
عند عبد المطلب وكانت هي السبب له على التناول مع انها لم تثبت
ويجاب بانه لا ظهر له ما يدل على حصولها وثبوتها خارجا في
المتعمل بما حدثت به امه من رؤيا ذاتها انه خرج من ظهره
سلسلة فضة فانتلبت شجرة تعلقت بها الخلائق فاولت مولده
يخرج من صلبه ثم مولوده من نجله الناس ويتعلقون به او علة
كثرة الحمد الخلق له والجملة موصوفة كاشفة لان اما وصافه كلها
جميلة ثم رد على ذلك ان اوصافه الجميلة منها ما هو فعل اختياري
فالحمد عليه ظاهر واما ما ليس فعلا من اوصافه الجميلة فموضوع
الحمد عليه مشكل لان شرط الممدوح عليه كونه فعلا اختياريا والجواب
ملت يمكن ان يراد بالحمد المدح او ما يشمله كما روي اي كما روي
تعليل اتى به دليلا على ما ادعاه من ان علة التسمية التفاؤل
المذكور قوله لحمده اي الغريب لانه حقيقة في القريب مجاز
في حد الاب وما فوقه قوله عبد المطلب بدل او عطف بيان
تأمل واسمه شيبة وانما سمي عبد المطلب لانه ارتدفه
عمه المطلب خلفه وكان منه سمرة فظن الناس انه عبد عمه
الذي هو المطلب فجرى عليه ذلك الاسم وهو عبد المطلب
قوله فقد سماه اي والحال انه قد سماه قوله في سابع ولادته
التسمية في السابع اما اتفاقية او لانه وقع عقبه بناء على ان
العقيقة كانت مشروعة عندهم ومذهبنا ان التسمية يوم
السابع قوله لموت ابيه جواب عما يقال التسمية في حق الاب

فلم يتناول

فلم يتناول الجد وسمي فاجاب بان اباه مات والجد يقوم
مقامه في ذلك وعنه قوله قبلها اي قبل ولادته وهو ظرف
لمات اي وقد مضى له وهو حمل سنين وقيل سبعة اشهر
وقيل مات وهو في المهد يعوقها بل الصحيح قوله لم يسم
ابنه فصدهم الاستئناف عن مخالفة العادة في التسمية
باسما الاباء او العموم لا الاعتراض لانه كان سيدا في قومه
فلا يلحقه اعتراض قوله ابنه الابن حقيقة في الولد الذي
من صلبه فاطلاقه على ابن الابن مجاز كما افاده المصباح نحو
انا بجانبنا اطلاق اسم الابن على ابن الابن للمشابهة فهو
استعارة او مجاز بالحذف اي ابن ابنه قوله وليس من اسماء
ابائك في مولده ابائك يتغلب الاب على غيره من الاجداد
حيث وان كان واحدا وهم كثيرون الا انه المباشر للولادة
فكان اقوى فلذا غلب على الاجداد كلهم والحاصل ان اطلاق
الاب على القريب حقيقة وعلى الاجداد مجاز فكونه اطلاق
الاب على الاب القريب والاجداد من باب استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه ويمثل الاب دون الجد بما تقدم قوله
ولا تهملهم بنو هاشم او هو بنو عبد المطلب او قريش وهو
الاقرب ومنه اشارة الى ان التسمية باسما الاباء تقدم على
اسما العموم وهل التسمية باسما الاباء والعموم كانت
مسنة عندهم حصل اعتبار بها لانه وارد قد عملوا به او لابد
من اكابر شريفة اسماعيل ثبتت عندهم قوله السماء والارض
اي في كل سماء وكل ارض قوله وجاه اي مرجوه اي ما ترجاه
اذ هو الذي يوجد فارجاء مرجوه كون محمد في السماء والارض

بكثرة قوله على الوجه الذي سبق في علمه حال من رجاه اي حاله كون رجاه
الذي تحقق خارجا على طبق الذي سبق في علمه فان قلت فيه مطابقة
الشيء لنفسه وهو ممتنع قلت بل ضم مطابقة الشيء لغيره بالاعتبار فكونه
محمدي السماوات والارض بحسب ما عند المولى امر يوصف بكونه محققا
وباعتبار ما عند عبد المطلب امر يوصف بكونه مرجوا وجعل
العلم ظرفا باعتبار ان العلم يتعلق به تعلقا لاوله هذا معنى
السبعية لان تعلق العلم كالخبر مقدم على المعلوم فظهر ان ما
صدق الوجه ما ذكر من كونه محمدي السماوات والارض قوله اي اخر
انبيائه الذي ختمهم اي الذين طبع حاصلا في ذلك المقام
ان الختم اذا وضع الحاكم على الشمعة التي توضع على المكتوب لاجل
عدم الاطلاع على ما فيه يقال له خاتم اي طابع ويقال للحاكم الذي
طبع به خاتم بفتحها فالنبي صلى الله عليه وسلم اذا الوجه انه
الذي طبع عليهم بختمه الذي هو اسم آلة يقال له خاتم بكسرها
واذا الوجه انه كالخاتم الذي وضع على الشمعة للختم يقال له خاتم
بفتح التاء ولا يخفى انه يلزم من كونه ختمهم اي طبع عليهم على الوجه
الاول او ختموا به اي طبعوا على الوجه الثاني انه لا نبي خارج
عنهم بعد ذاته الشريفة لما قلنا ان ما عداه طبعوا به او طبع
عليهم واذا كان لا خارج عنه والوجه انه حاصل بعدهم يلزم ان
يكون اخرا فاذا اعلمت فمدلول هذا المعنى الذي ذكر هو الطبع
لا الختم حقيقيا بل بتعدد يرد الملحوظ ذلك اللازم فالمناسب لقوله
ان يوضع مولى اي اخر فيقول بعد مولى خاتم انبياه اي الذي
ختمهم اي طبعهم بضم اسم فاعل والذين طبعوا به بضم آسم مفعول
والعهد انه آخر الانبياء وكونه اسم فاعل انما يترتب على قوله ختمهم الذي
يفيد

يفيد الدلالة على الحدث لا على اخر وكذا كونه اسم مفعول انما
يترتب على قوله الذي ختموا به لذلك لا على قوله اخر وخلاصته
ان كونه اسم فاعل او اسم مفعول انما هو باعتبار هذا المعنى
التقديري لا باعتبار كونه اخرا نعم كونه اخرا هو معنى مراد لازم
فالاولى ان يبين اللفظ حسب اصله ثم يبين المقصود كما
بيناه هذا لما يفيده الاسلوب من بيان المعنى الحقيقي قوله
بكسر الخاء وجعلها ضربين وجعل الاول خبرا والثاني حالا
والعكس قوله او الذين ختموا به معطوف على قوله الذي ختمهم
فاذن يكون قوله اي اخرا تفسيرا جاريا على كونه اسم فاعل
او اسم مفعول واذا كان جاريا عليهما فتفطن صحة ما قلنا
من ان قوله اسم فاعل متفرعا على قوله ختمهم وقوله فهو بفتحها
اسم مفعول متفرعا على قوله الذي ختموا به اي تقديرا لا تحقيقا
فان قلت ما المانع من ان يقول معنى ختمهم ختموا به ومنظم السقرع بعد الاعتبار قلت
لا مانع الا ان اطلاق الخاتم على المتمم مجاز والاصل الحقيقة
وحاصلها يقال انه يصح كل من الوجهين الا انه على الثاني
فنسبة التتميم الى النبي مجاز عقلي لان المتمم هو الله تعالى
ولا يقدح في ذلك اي في كونه خاتما الانبياء المفسر بما قوله
بعده طرق متسع قوله لانه انما نزل لا تعليل لقوله لا يقدح
لانه انما نزل على ملته اي حكم بحكم هذه الشريعة وهو خاتم
اولياء هذه الامة فمن شرف نبينا صلى الله عليه وسلم ان جعل
خاتم ولاية امته نبيا مرسلا انتهى نقله الحلبي عن الشيخ
الاكبر واذا اعلمت ما قررناه من ان عيسى انما يلزم على امته

تعلم دوام شرعه صلى الله عليه وسلم والعمل به الى ان تقوم الساعة
فان قلت كيف يصح قوله ان نزل على ملته مع انه ورد انه يضع
الجزية اى يبطل تقرير النصارى وغيرهم من الكفار على الجزية
ولا يقبل منهم لدم السيف الا الاسلام لا غير وهى الشريعة
المحمدية التقرير بالجزية قلت اجيب ان معناه ان نبينا
صلى الله عليه وسلم تحدث ان التقرير بالجزية منهم منتهى
وقت شرعته نزول عيسى عليه السلام وان الحكم الذى شرعنا
بعد نزوله عدم التقرير بها فعلمه فى ذلك شرعنا لا غير
ثم اقول نزول عيسى على ملته لا يقتضى استمداد شرعه منه
الا ترى ان انبياء بنى اسرائيل كانوا يتعبدون باحكام التوراة
التى انزلت على موسى وقد استجدت بعثة نبوتهم فالاستمداد
النبوة بجامع التعبد باحكام من تقدم كما نحن فيه وممكن
ان يجاب بان الاحكام التى يتعبد بها انبياء بنى اسرائيل
حتى استجدت نبوتهم انما تنسب لهم لا لموسى بخلاف الاحكام
التى يتعبد بها عيسى فى ذلك الوقت فانها منسوبة لنبينا
عليه الصلاة والسلام لا لعيسى وح فنزول عيسى على ملته
يقتضى عدم استمداد شرعه بعده قوله على ان الحاصل والتحقيق
ان على ذلك كانه يشير الى ان الاول على خلاف التحقيق والتحقيق
انه على الخ واما على الجواب الاول فليس معنى اخر ذلك المعنى
بل معنى اخر اى الذى جاء بعده هو عيسى وان جاء بعده لكنه ملاحا
على ملته فكانه بذلك الاعتبار واحد من الناس وقيل ان
على بمعنى بل وهو لا استعمال من غرض لاخراوهى للاستدراك
قوله خلافا للنووى اى وما ورد فى حال كونه اى كون نزوله

مخالفا

مخالفا لقول النووى ببطلانه قوله من قوله الخ بيان لما ورد
حتى ظرف لقوله قوله توفى بضم التاء مبنى للمجهول وبفتحها كما فى
به فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم على بنى يستوفون اجالكم
كما قال البيضاوى وظاهر القاموس لغة حيث لم يذكرا
عنه وذكر الاول بقوله ويوخاه الله قوله لو عاش اى لكنه
لم يعش لان يبيكم اخر الانبياء قوله وذلك اى كونه اخر الانبياء وظاهر
انه ليس باخر اى بل الاخر ابراهيم قوله لان القضية الشرطية
لا تقتضى الوقوع قال ابن حجر فى شرح الهمزية بل ولا الامكان
بل تقتضى عدم الوقوع كما فى لو والحاصل ان الشرطية تقتضى
عدم الوقوع ان كان لولا ان لان ان لا تقتضى الوقوع ولا
عدمه فقوله ظاهر انه حيث عبر بالوقوع ان يكون قوله اخر
الانبياء اى بحسب الواقع اى انه اتفق ووقع فى الخارج انه
اخر الانبياء فاعتقاد كونه اخرا انما هو بحسب ما وقع لا بحسب
الامكان قوله بمنسبه بكسر الصاد اى علوه ورفعته والمراد
من كون التى لا مقام شيا ان يعطاه قوله النبى على المشهور
لم يقل وصورة ما وقع فى الوهابية انه عابد على ابراهيم
او يعود على النبى الثابت لابراهيم من ثبوت المطلق للمقيد
اى تحققه فيه على تقدير صيانة قوله على المشهور حال من
النبى وفيه بحثى الحال من المبتدا اى وصفة النبى فى
حال كونها زائدة على المشهور فان قلت بمن تقدير تغير
فيكون حينئذ حالا من المضاف اليه لا من المبتدا قلت
المعنى باق وهو انك تضطر الى ان تجعله حالا من تغير
اى والمعنى للنبى قوله انسان الخ كان عليه ان يزيد وكونا على

ما في الصحاح من ان الانثى يقال لها انسان ولا يقال لها انسانة والدابة
تقوله ويمكن ان الشارح بنى تفريعه عليه تنبيه الجمع المحدود
نحو الانسان الحيوان الناطق قلس من قبيل المركب التام فتوهمه
الاعراب واذا كان على صورة فكان التحديد بتصوير للمحدود
فلا حكم فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يتوجه منعه اللهم الا
ان يراد به الحكم على المحدود بان هذا حده له بمعنى ان هذا
معهود نقلة او اصطلاحا كما هو المراد في حدود الامور الوضعية
نحو الكلمة قول مفرد فيكون حكما ولذلك يورد مبتدأ وضرب شرح
الجامع للحصر من قوله اوحى اليه اي اوحى الله اليه فحذف الفاعل
للعلم به قوله بشرع يحتمل ان هذه البيان اندفع ويحتمل ان يكون
للمصاحبة اي اوحى الله اليه الملك مع الشرع وان تكون بمعنى
في بتقدير مضاف اي في شانه او حاله او بمعنى ببعض اي ببعض
شرع ثم ان مفهوم شرع منهوم لغب فلا يعتبر فلا ينافي انه
اوحى الله بامر ليس بشرع قوله وان لم يومر الخ اي هذا ان
امر بالتبليغ بل وان لم يومر بتبليغ ذلك الشرع فالواو للمبالغة
وانظر اذا لم يومر بالتبليغ هل يحرم عليه او يكره او يجوز والظاهر
الاول قوله ورسول ايضا بمعنى مرسل اذ ارجع وكانه
يقول فهو رسول في حال كونه رجع الى الاول وهو نبي رجوعا
وحاصله انه رسول كما انه نبي قوله كموسى عامة لا كتاب له
ولا نسخ فان اواذا وقعت في حيز النفي تكون النفي سلطا
على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا وكان موسى
يتعبد بشريعة سيدنا موسى وكان خادمه وعلى هذا فسليمان
وزكريا ويحيى ونحوهم ممن لا كتاب له ولا نسخ انبياء ورسل
ليسوا برسل

لانهم كانوا يتعبدون باحكام التوراة ولم يكن لهم كتاب ولا
نسخ كما ذكرنا واما يوشع فهو من ذكر لكونه الموالي لسيدنا
موسى لاجتماعه به وخدمته اياه قوله فان كان له ذلك اي كتاب
ونسخ ولا يلزم ان يكون ذلك الكتاب محتويا على احكام بل
وان كان محتويا على مواعظ او مائة صلوة فيجوز الجمع بان
يكون له كتاب ونسخ وذلك موجود في نبينا صلى الله عليه وسلم
ومعنى كلامه ان من كان له كتاب او شرع يكون رسولا فقضيته
انه ليس هناك رسول ناسخ لجميع شريعته من قبله فلا ينافي على
ما عند الشافعي من ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في
شرعنا ما يقره اه ومذهبنا ان شرع من قبلنا شرع لنا
ما لم يرد ناسخ ولا يخفى ان النسخ انما هو في الاحكام الفرعية
واما الاعتقادية فلا نسخ فيها اصلا تنبيه علم من قوله كان
له كتاب او لا كثرة الرسل وقلة الكتب فان الرسل كثير ما فيهم
وثلاثمائة عشر والكتب مائة واربعون ذكره اللقاني في نسخ
جوهرته قوله فالنبي اعم من الرسول اي بمعنى ما يطلق اي يجب
المفهوم ويلزم منه العموم بحسب الاصدق قوله بمعنى اي انهما
ملتبسان بمعنى من التباين المجمل بالمفصل لان الفرق الحقيقة
المجملة ويجوز ان تقول انهما اي لفظ رسول ونبي ملتبسان بمعنى
من التباين الدال بالمدلول قوله وهو بعيد الترجيح على الاول
اي حال كون ذلك المعنى جاريا على القول الاول قوله ليس بنبي
ولا رسول اي بل ولي قوله والثاني معطوف على هذا واما على القول
الاول فمعنى بنبي قوله ولفظه بالهمز الخ كلاهما خبر والاول اصرح والثاني
حال او بالعكس قوله لان النبي مخبر عن الله اي مخبر عنى احكام وردت

عن الله قوله بناء على عدّ الاول وهو المعرّف الثاني والثالث واما على
الاول فلا يصح الكسر هذا معناه بل نقول ويجوز الكسر على الاول ايضا
بناء على ما قال الامام القرافي المالكي من انه يجب على النبي ان
يخبر بنبوته اي ليعرف فيحترم فالنبي فعيل بمعنى فاعل مطلقا لانه
مخبر عن اصوله وان لم يكن له شرع كما انه بمعنى مفعول قوله
وبالهمز معطوف على قوله بالهمز قال الزمخشري ترك الهمز ابلغ
اقول ولعله لكونه من النبوة وهي الرفعة فان قلت كونه من
الخبر يفيد انه مرتفع ايضا قلت نعم الا انه ليس صريحا من
اللفظ كالاول قوله قيل انه يخفف المهموز بقلب همزته بالاخفى
انه اذا كان يخفف المهموز يكون كل من المهموز والذي بلا
همز ماخوذا من النبا وهو الخبر قوله بقلب همزته اي سبب
قلب همزته بالخ قوله وقيل انه من اصل المهموز لا يخفى انه اذا
كان اصل المهموز يكون كل من المهموز وغيره ماخوذا من النبوة
اي الرفعة فقد اهو الذي يقتضيه حكم العقل فان كان يكون
قوله اولا ولغطها الهمز من النبا اي الخبر ايما باقي على العقول
الاول ان الاصل الهمز وان الهمز قلبت بالخ قوله من النبوة
وعليه فتكون واويا واصله نبو قلبت الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت احدى الياءين
في الاخرى قوله اي الرفعة من تتمة التعليل السابق ولا يرد
ان يقال المصرح به انه ماخوذ من النبوة وهي المكان المرتفع
وهذا التقدير ظاهر لولا ما يتبادر من السر من رجوعه على كل
من العقولين قبله وبقوله قوله واستشكل كما هو ظاهر ولذلك
قيل يقتضي كلامه ان قوله من النبوة جار على كل من العقولين قبله

المنبهين

المنبهين على عدم الهمز وحينئذ يشكل الفرعية على كل منهما فان
كون المهموز من النبا يقتضي ان يكون الهمز اصلية وكون غيره
من النبوة يقتضي ان الياء ليست منقلبة عنها فتامل قوله
لان النبي مرفوع الرتبة ظاهره انه اذا كان ما خوذا من النبوة
وهي الرفعة لا يكون الا اسم مفعول وليس كذلك بل يصح ان يكون
اسم فاعل اي مرتفع قوله من الخلق اي من غير الانبياء مطلقا
واما بالنسبة للاولياء فقد يكون مرتفع الرتبة على غيره منهم
ايضا مطلقا وذلك نبينا وقد يكون مرفوع الرتبة على غيره
منهم في الجملة كما في غيره قوله باختلافهما اي بسبب اختلافهما
فان المهموز معناه المخبر عن الله وغير المهموز معناه مرفوع
الرتبة اي مع ان الفرع يكون معناه لمعنى الاصل لاختلاف له
تامله قوله واجيب باشتراكهما في اصل المعنى القاعدة
ان اصل المعنى الماهية الكلية باعتبار تحققها في اول ما
تتحقق فيه كما في قولهم اصل الايمان وكمال الايمان وحينئذ
فيكون من اضافة الصفة للموصوف اي المعنى الاصل وهو
الرفعة على ما اراده قوله لان اخباره عن الله رفعة مخصوصة
في هذا الجواب نظر وذلك لان الاخبار مستلزم للرفعة
لا انه نفس الرفعة بمعنى انه مشترك مع لازم المعنى الاول
لا معه فقه فلم يصح قوله باشتراكهما في اصل المعنى هذا ما
نقله العلامة البهوتي عن شيخه الشبراملسي ثم انك تعلم ان
والمفهوم منه ان المعتبر مضافا للفاعل فان لا يأتي على
التعريف الاول لان النبي لوحظ في التعريف الاول كونه مخبرا
بالفتح لياتي على جميع الانبياء فالمناسب الجاري على كل العقول

لان اخبار الله رفعة مخصوصة قوله تنبيه التنبيه لغة الايقاظ
والفطنة واصطلاحا عبارة عما لو جرد النظر عنه لفهم مما قبله كذا
كتب بعضهم قوله محمد بدل من سيدنا لا يخفى انه اذا جعل بدلا لا يكون
الوصف بالسيد لبيس مقصودا بالحكم مع انه لا يصح ذلك بل المقصود
الصلاة على الذات الشريفة مع العنوان عنها بلفظ السيادة
والبدلية تقتضي طلاق ذلك واجيب بان قولهم المبدل منه في
حكم الطرح اي بحسب المعنى في الغالب اي ان كونه في قوة الطرح
اي غالبي قوله او عطف بيان اي لقصد منه ايضاح الذات المنعوتة
عنها بالسيادة قوله بحسب العوامل اي باعتبار هذا الجنس
المتحقق في واحد قوله واعربت المعرفة كذلك اي مثل ذلك
اي بدلا او عطف بيان وقد تقدم ما يفيد الاعتراض على قولهم نحو
كذلك ونحوه قوله لا سيدنا اي لا يجوز ان تكون نعتا لسيدنا
والالزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت وهو
لا يصح وذلك لان التوابع اذا اجتمعت تقدم النعت ثم عطف
البيان ثم البدل ثم عطف النسق قوله اذ كيف يعمل اسم
فاعل شرطا في صحة كونه نعتا بدون التعبير بكونه لمحمد فان
قلت لا نظهر كون خاتم نعتا لمحمد لانه وصف ولا يتوصف بالاضافة
وشرط النعت المطابقة تعريفا وتنكيرا وتجاب بان محل ذلك
اذا لم يقصد به الدوام والاستمرار والا جاز كما هنا فتدبر وحاصله
انه شرط في صحة كونه نعتا وصف جعله نعتا لمحمد او نعتا لسيدنا
فلو جعل محمد صفة لسيدنا باعتبار اصله فانه بالنظر اليه وصف
يتسوغ جاز جعل خاتم صفة لسيد وهو من اعرب العلم المنقول
من الوصف نعتا بحسب اصله المحض فانه ذكر فيما مر ان الراحمين صفة

لله

من ذرية المطلب مخوا من عم للنبي صلى الله عليه وسلم قوله وقيل عترته الخ هذا التقسيم لغوي كما يفيده قوله اولاده ذكورا واناثا الى ما آخره قوله ما تناسلوا اي مدة تناسلهم اي اولاده بناء مدة توالدهم اي فيدخل ما لا يتوهم من ان المراد اولاد فاطمة بلا واسطة ثم لا يخفى ان الذرية انما جاءت من فاطمة فحينئذ يكون اراد الجنس اي جنس البنات المتحققة في فرد وهو فاطمة او اراد البنات مباشرة واولاد فاطمة صادق بالمباشرة وبالواسطة ذكرا او انثى وفي ما يخالفه حيث قال وآل الرجل لغة عترته المنسوبون اليه وهم اولاده واولاد اولاده تناسلوا وعقده العبارة تفيد ان الاول لا يقال لاولاد البنات ولا لنحو الاخوة والاخوات والزوجات وعبارة الصحاح آل الرجل اهله وعياله وايضا اتباعه انتهى الان قوله يفيد ان الاول لا يقال لاولاد البنات لا نظهر لان الولد لغة يشمل الذكر والانثى مما قلنا قوله وقيل امته اي امة الاجابة اي الذين اجابوه الى ما دعا الى التوحيد وغيره لا يخفى انه لو قال وقيل امة الاجابة ابتدا لكان اخصر ولعل وجه ما قاله ان امته وان كانت تطلق على امة الاجابة وامة الدعوة الا انه عند الاطلاق لا ينصرف الا لامة الاجابة فلذلك قال امته نظرا لذلك ولما كان يتوهم ارادة امة الدعوة وان كان خلاف الظاهر عند الاطلاق قال اي امة الاجابة وقيل اتقيا امته قال اقول اربعة لم اعرف وفي الكلام بحث وذلك انه يحتمل ان كان القصد الاول الى مقام الدعاء فلا وجه لذكر الاول بل الانسب الاقتصار على الاخير وان كان المراد الاول في مقام الزكاة فلا وجه لذكر ما عدا

الاول

الاول ولا يمكن تصحيح كلامه الا بالتزام ان الكافي يقول بان الاول في مقام الزكاة ومقام الدعا واحد فيكون قول الشافعي اي باعتبار الدعا الموافق للزكاة والا فهو بعيد فتامل قوله وهو اقرب بها للصواب اي اشد قربا للصواب من القول الاول والثاني وليس بصواب هذا مدلوله مع انه صواب والجواب انه انما عدل عن ذكر اي قوله صواب لئلا يوقع في الجزم اشارة الى ان علم ذلك على الحقيقة انما هو لله وحده ومن يطلعه الله عليه من خواص خلقه قوله مثل اهله كما له سيبويه ومن تابعه قوله بدليل تصغيره على اهيل اي بدليل تصغير آل على اهيل اي لانه كما صح ترخيم كامل فقد ذكر على ان الترخيم عن اهل اذ لو كان مترخما عن اصل غير ذلك لسمع له تصغير يرده الى ذلك الاصل ولم يسمع انتهى ووجه كون التصغير يفيد ان اصله اهل ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ونظر منه بعضهم بانه يجوز ان يكون الاهيل تصغير اهل وحكى الكسائي انه سمع اعرابيا فصيحا يقول اهيل واهيل وال واويل ويمكن الجواب بان ائمة اللغة نقلوا انه تصغير اله ولعلهم مهموا اذ لكن من كلام الموثوق بقرائن وجهناه في التعليل وطلب تصحيح التعليل من هو لا التعويل ليس له وجه مقبول عند ارباب المعقول واصحاب العقول اما ترى الفقهاء والمحدثين او غيرهما اذا اعتل جلهم وصليل منهم عن امام مثلا اعتبار عندهم لمنع صحة التعليل وطلب التصحيح ولو فتح ذلك الباب لم يبق اعتماد على ما في الكتب ولا يسعه التعويل عليهم ولا ينبغي التعرض لذلك الا لموجب قادح والا فلا يعبد ما يده كالناس

قوله فابدلت الهاء همزة هذا امتضى لدعويتي الابدال وكون البدل همزة وقولهم توصلا علة للثانية وهو كون البدل همزة وسكت عن علة اصل الابدال وهو كون الهاء حرفا ثقيلا وخلاصته انه لما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق اراد وا ان يقلبوه الى حرف خفيف وهو الالف الا انه لما لم يمهد قلب الى الالف وما عهد الا قلب الى الهاء همزة وقلب الهمزة الفا قلبوا همزة للتوصل للنطق بها والاورد ان يحتج بان الهمزة اثقل من الهاء فكيف يبدلون الثقيل الذي هو الهاء بما هو اثقل منه ان قصدهم الخفة وقوله توصلا مفعول لاجله وفيه انه لم يتحد الفاعل والمفعول لاجله فاعل وقد كان الفاعل اي الذي اقيم مقامه هنا الهاء فلم يتحد المتوصل وكانهم يلتفتون للابدال في الفاعل وان حذف واقيم المفعول مقامه نظرا لكونه الاصل فكانه مذكور او لان نائب الفاعل لما قام مقامه كانه هو وحرف قوله الى قبل اي الهاء قوله فاشبع اي بتولينا توصلا قوله ما عساه اي شيء عسى ذلك الشيء ان يتلفظ به اي يوجي اللفظ به قوله الهمزة الى بيان لما عساه يذكر قوله اثقل من الهاء اي فكل منهما ثقيل والهمزة اثقل قوله فكيف عدل يحتمل ان القصد الانكار او الاستفهام قوله منها اي الهاء وقوله اليها اي الهمزة قوله وقيل اول حاله الكسائي قوله بدليل تصغيره اي الاصل قوله حكى الكسائي الخ مفاده ان الدليل على ان اصله اول لا انها ما قاله الكسائي انه سمع اني سمعت انه يريد ان الذي سمعه الكسائي اهيل واهيل وال واويل فما قاله الكسائي شهد ان له اصلين لا واحد فكيف يصح ذكر كلام الكسائي في توجيه ذلك القول والجواب انه لا ورود اذ ما حكاه الكسائي انما يفيد ان اصله اويل

واما

واما اهيل فهو تصغير اهل لا ال ولا يرد الا لو قال اصل اهيل اصل ولم يقل الكسائي ذلك مع ما قال وحمله على ذلك ارجح على صاحب القول الاول ان اصله اهل اذ لو كان متفرعا عن اصل عند ذلك لسمع له تصغير رده الى ذلك الاصل ولم يسمع منقولا كما سمع لا يعال كما كان اول اصل الال ينطق به العرب فعال واول واويل لانا نقول انما لم ينطق العرب بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة انما تنطق مضمومة لا ينطق بما قاله رش سهر رايت بخط شيخنا رحمه الله كمال يحوز ان يكون له اصلان اهل واول فما عتبار الاصل الاول صغر على اهيل وباعتبار الثاني صغر على اويل وضعف الاسناد لا يعد لا على ان اصله اهل بل اصله اهل لظهر وان اهيل يدل على ان اصله اهل وتكلف ذلك لا ينافي انه اصلا اخر باعتباره صغر على اويل لا يعال انتهى اهيل لا يدل على ان اصل ال اهل لجواز ان يكون تصغير اهل ال لانا نقول كما ذكر الاسمة ان اهيل تصغير ال دل ذلك على ما قلنا والاسمة يعرفون ان اهيل تصغير ال بقرائن دلت عندهم فيما ان قيل الاسناد لا يا لتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف في المكبر على اصالته في المصغر فلت الجواب منع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم يتحد جهة التوقف انتهى ش قوله حركت الواو الى آخره مرتبط بقوله وقيل اول اي وقيل اول فحركت الواو الخ المراد انه حصل ذلك المعنى لانه كان ذلك ثابتا بالفعل اي انه كان بالفعل اول فحركت الواو الخ قوله وطاهره الخ مبتدا موخر قوله الثالث اي الذي علامة الاجابة

قوله مبني على هذا القول الثاني في اصل الاضافة اي لانه عند الكافي اصل اول
من الاصول التي كذا اذا رجع اليه بقرابة ونحوها كما في شرح ولا شك
ان جميع الامة ترجع اليه وتلتجئ اليه واما بناؤه على القول الاول
في اصل الال فليس بظاهر لان اصله اهل وامة الاجابة ليست اهلا
اي اقارب للنبي صلى الله عليه وسلم وبنا القول الاول والثاني
في معنى الال على القول الاول في اصل الاضافة واما على القول الثاني
في اصل الال فلا يلزم عليه التحكم لان المؤمنين كلهم راجعون اليه
قوله لا ينال الا الاشراف من العملا فمقتضاه ان صولا الاشراف
العملا مصدوقة وليس كذلك بل مصدوق المضاف اليه فالاحسن
ما في كلام غيره كالشيني في حاشية المغني وحج فعال الشمني والبيفاق
الا الملك شرف من العملا المذكور وفالح ولا يضاف الا بحسب اول
الاستعمال الا للعملا فلا ينال الا مصدوقه الخصيب والبيفاق
الا لمن له شرف ولود منهوما فلا ينال الا الاسكافي ولا يرد الا فرعون
وهيل ولا يضاف الا للمذكور فلا ينال الا فاطمة ورد بقولهم ان الاعم
غني الله عن الفاطمة الجواب بخلافه اهل فانه يضاف لجميع ما ذكر فينال
اهل مصروا هل الاسكافي انتهى والجواب عن قوله ورده الا الخصيب
بان يراد العملا ولو بحسب الادعا قوله ولا ينافيه اي الا اختصاص
بالاشراف من العملا بصفته حاصل المنافاة كون الا لا تستعمل
الا في الاشراف يقتضي انه لا تستعمل في المحقر وفيه تصغيره
استعماله في المحقر وهذه المنافاة لا تاتي على ما قلنا لان الاشراف
مصدوق المضاف اليه والمحقرين مصدوق المضاف وهو ال
فتامل قوله اذ هو اي التصغير وهو مبتدا خبره بالنسبة وحاصل
الجواب ان التحقير والتصغير كلاهما نسبي تتحقق ذكر المصدوق

بالنظر

بالنظر لمن هو اعظم منه وتشريفه بالنظر لمن هو ادنى منه قوله
لمن اي شخص قوله هو اي من البيت هي عبارة عن شخص وهو مبتدا
خبره اول قوله من الاشراف حال من هو اي في حالة كونه من الاشراف
قوله غيره اي غير من وقوله منهم اي من الاشراف وهو حال من غير
اي حالة كون ذلك الغير كائنا من الاشراف وقوله شرفا تمييز لاول
اي من جهة الشرف قوله لا ينال هو للمعظم اي المصغر اي
فالتصغير معيد للمعظم للمحقر فالمنافاة منتفية من اصلها
قوله لانا نقول الخ مراده ان اصل التصغير التحقير وما جا منه للتعظيم
فعلى خلاف الاصل فلا يحمل عليه التصغير قوله فرع عن تصغير التحقير
اي التصغير المفيد للتحقير فالاضافة من اضافة الدال للمدلول
اي والمناسب للمقامات الاصل لا الفرع وحينئذ فبقي المنافاة
ويحتاج للجواب عنه قوله والال فرعون معطوف على فاعل ينافيه
وهو تصغيره اي ولا ينافيه ال فرعون والمنافي لا ينافي الاعلى
ما قلناه من ان الاولى ان يقول ولا يضاف الا للاشراف وحاصل
المنافي ان قولهم لا يضاف الا للاشراف ينافيه ال فرعون
فانه اضيف فيه ال الى فرعون مع ان فرعون في نفس الامر في
ولا ينافي المنافي على ما قاله لان فرعون مضاف اليه وهو بحسب
مصدوق ال الذي يشترط فيه ان يكون شريفا قوله لصورة
صورة الاشراف حاصله ان المراد الشرف الحقيقي الذي عاقبته
حميدة ولكن المراد الحقيقي وهو صورة قوله عندهم اي عند قومه مبني
على حذف اي التشريفية وكانه قال ولكونه شريفا عند قومه اما لكونه
شريفا حقيقيا لكن باعتبار زعم قومه لان عمدتهم وعلى هذا يسقط
الجوابين والمراد شرف حقيقي اما صورة واما باعتبار زعم قومه

وهناك جواب اخر افاده شيخنا من ان المراد بالشرف ولو باعتبار الدنيا وهو
غير الجواب الثاني في الشرح كما مر بنا وان كان يرى انه هو تنبيهان
الاول قال شيخنا وهو مخصوص بالاضافة الى المعارف الناطقة دون
النكرات ودون الازمنة والامكنة يقال آل فلان ولا يقال آل رجل
ولا آل زمان كذا ولا آل موضع كذا كما يقال اهل زمان كذا وبلد كذا
وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة انتهى المراد منه
الثاني قال الشيخ يس فيه تخصيصان الاختصاص بالعقلاء
فلا يقال آل الاسلام وآل مصر والاختصاص بذوي الشرف بهم
بخلاف اهل فيها قيل لما اريكبوا فيه التغيير اللفظي بتغيير الهاء
اريكبوا التخصيص الاول توخيا للمناسبة بين اللفظ والمعنى ولما
كان العلم قليلا لكونه من اقصى الخلق تطرق الى الكلمة بسبب
تحليها الى الالف الذي هو حرف خفي نقص قوي فاريكبوا التخصيص
الثاني جبرا للنقص انتهى قوله وعلى اصحابه المتبادر من المعد انه
معطوف على اله وحينئذ فتعدد المشبه به لا شك على افادة انه معطوف
على اله لا لانها مقدرة في الكلام لان على الاول مسلطة على المعطوف
وتجمع اصحاب على اصحب وهو الجمع المتناهي قوله الكاملين
لبعض الال اي على الاول والثاني هي الاول قوله بناء على الثالث
يجوز الرفع والنصب وهذا بناء اي مبني او ذو بناء والنصب اي
وتمثيلنا ذلك بنا على الثالث مع انا خبر او حال قوله لا لصاحب
اي لاجمالها لصاحب هذا المتن معي عليه صاحب الكشاف واستدل
له بما جاء في المثل من قولهم اخبأوها ابناؤها اي الذين جنوا
عليها بالهدم هم الذين يبنونها منها جوهان وبان لكن حال
الجوهري وانظن ان المثل خبأتها بناتها من خط الشيخ البهوتي

قوله بل

قوله بل الصحيحة اي بل هو جمع لصحبة قوله المعربة هي نسخة اي هي
نسخ المتن قوله له ربط بالامرين اسم جمع او جمع اي اصحبة
اما جمع لصاحب او اسم جمع له قوله لان في المسئلة قول اعنه لصاحبه
الظاهر انه لا غير سيوهو خلاف هذا حيث بان بمعنى ما فالضمير للنبي
صلى الله عليه وسلم كان قلت ان هذا الخلاف ليس من
خصوص صاحب قلت الاتيان بالضمير نظر للمعنى فلا ينافي
ما قلت قوله بمعنى الصحابي اي لا بمعنى من طالت عشرته
صلى الله عليه وسلم وان لم يكن صحابيا كابن طاب فالصحابي
اخص من مطلق صاحب تنبيه قال ابن قاسم في حاشية
شرح المنهاج قوله لان افعالا لا تكون جمعا لفاعل اهمل ولا
لفعل قاله في التوضيح كما شذ اي افعال في فعل المفتوح الفا
الصحيح العين الساكنها انتهى فان قلت اذا دانه لا يكون
جمعا لفاعل مطلقا اي لا قياسا ولا شذوذا فلا خلاف فهل يمكن
ان يكون جمعا له شذوذا قلت وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم
صرحوا بان افعالا مما حفظ في فاعل نحو جاهل واجهال فان
ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا والا امكن ان يكون
جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول بحكم نقله ش عن شيخه
ابن قاسم ولم يرتضه ما قاله البشبيشي بل ذكر ان اصحابا جمع
صحب بكسر العين او سكونها تخفيف صاحب لاجمالها لصحب
بسكون العين جمعا لصاحب لان افعالا لا يكون جمعا لفعل بسكون
العين الا شذوذا قوله وهو اي في تمام الدعاء اما في غير
تمام الدعاء فان اريد تعريف حقيقة الصحابي اي من يطلق عليه
الصحابي فلا يراد ضمومات على ذلك افاده بعض شيوخنا رحمه الله

ومر بعض الشيوخ تقرير الاخر فقال اي لاني مقام الرواية فانه لابد
ان يكون مميزا والاول احسن لان ما ياتي في الشهادة يفيده قوله من اجمع
قال ابن ابي شريف على المحلي قوله من اجمع اشعار باشتراط اتصافه
بالتمييز حين اللقاء اي لان المتبادر اجمع بنفسه وقول بعضهم
لعل اقل ابهام لذلك واذا لم يشترط التمييز فيدخل في الصحابي
من حنكه من الاطفال وعليه ذهب ج فقال من اجمع به من جن
العقلاء ولو من غير الانس ولو غير مميز في صيانة يقظة ولو في
ظلمة اجماعا متعارفا ولو لحظة واذا لم يشعر به اولم يجتمع به لكن
راى احدهما الاخر في عالم الدنيا كما هو حجة الوداع انتهى وقد
حصروا الدنيا بما بين السماء والارض او جميع المخلوقات الموجودة
قبل الاخرة او الارض والهواء والجو مقالات ثلاثة والظاهر ان
المراد الاول في هذا المقام وقال بس في التوفي اصوب الاول انه
يشمل غير المميز وكذا من اجتمع به عليه الصلاة والسلام ولم يعلم
انه هو عليه الصلاة والسلام ومن اجتمع به حيث لم يشعر احد
منهما بالاخر اولم ير احد منهما الاخر ومن اجتمع به وراسه رقيع
كثوب وعلم بوكل وخاطبه اولا ومن لفه ما راسه مروره ايضا
الى غير جهته ممن عن يمينه عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه
اولا او لو راه من كوة في حدار بينهما فقل بعد اجماعا فيه نظر نعم
ان خاطبه او رءاه من الكوة فينبغي انه اجماع او في حكمه تامل
ذلك وخرج من راه صلى الله عليه وسلم من بعد وكلامهم مصرح بانه
صحابي وقد يرد عليه ابن السبكي في منع الموانع وذكر ما حاصله
انه ان لم يثبت انه صحابي فلا اشكال وان ثبت الزم صدق
الاجماع لهو الرواية من بعد فليتامل وعدل عن قول ابن الحاجب

وغيره

وغيره راي يشمل الاعمى من الصحابة كابن ام مكتوم واجاب بعض
حواشي الكبري بان راي صادق حقيقة عرفية في اجتمع فالتعبير
به عند قاصر مومنا اي حالة كونه مومنا اي بمن اجتمع به بعد
الدعوة عند مومن ثم امن بعد ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول قيصر
لظاهر سلامه عن اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع
به بعد ذلك وانظر هل المراد اجتمع به في حال النبوة او اعم ذكر
صاحب الالفية في مصطلحه الحديث في شرحها ما يدل على ان
المراد الاول فعلى ذلك لو اجتمع به قبل الامناء فلا يصدق صحابيا
والمراد الاجتماع به في حال صباه صلى الله عليه وسلم فلو اجتمع
به بعد هاله يكن صحابيا قاله صاحب الالفية في شرحه وظاهره
ولو قبل الدفن قبل صرح به وقد صرح بعض بانه سمي صحابيا اذا
اجتمع به بعد موته وقبل دفنه والحاصل كما افاده ح ان من
اجتمع به منامًا او بعد موته وقبل دفنه عند صحابي وعلم
ان من حمله او حنكه من الاطفال صحابي وان من اجتمع به
ليلة الاسراء ببيت المقدس من الملائكة صحابي بناء على ان
صعود الملائكة في الارض مستفاض وان عيسى صلى الله عليه
وسلم صحابي لان اجتماعه به في بيت المقدس مستفاض
وبقية الانبياء من اجتمع به ببيت المقدس ومن اجتمع
به في السماء من الملائكة غير صحابي واشتراط بعض المحدثين
التمييز انما هو في الصحابي الذي يجوز روايته عنه والكلام
هنا في الاعم من ذلك قوله بخلاف التابعي الخ هذا هو الذي مال
اليه الخطيب البغدادي ولكن الذي عليه العمل عند اكثر اهل الحديث
ورجحه ابن الصلاح وتبعه النووي والعراقي في الفية هو قول

الحاكم انه يكفي فيه انه سمع من الصحابي او بلغه قاله ابن ابي
شريف قوله يوتر اي يحصل قوله من النوذ العلبي وهو العلق والقاف
ثم يجوز ان تكون بواو فالما قدم المبني بكر اليا على المبني بفتحها
ويجوز ان يكون سعلفا بسوقر وحينئذ فالمبني لما لم يحذوف
تقديره من النوذ العلبي اي المنسوب للعلبة من حيث انه قائم
به قوله من الاحياد جمع حرد بضم فسكون فدال او جمع حرد بضمتين
كما افاده بعض المفسرين الاول شديد والثاني مخفف ونصب جمعه
او خبر انهى قوله فالاعرابي الحلف الخ اي العربي الجاني فعل
ما حوه من احلاف الشاة وهي المسلوخة بلا راس ولا قوائم ولا
بطن اي المسلوخة في حالة كونها قد قطعت راسها وقوائمها
واخرج ما في بطنها فالمعنى العربي الذي كالشاة المسلوخة
الخالية مما ذكر يجامع ما به حياتها الا ان ذلك من المشبه
معنوي وفي المشبه به حسي وقيل ابن الانباري عن الاصمعي ان الحلف جلد الشاة
والبعد وكان المعنى عربي بجلده لم تزيي بزي الحضر في رقتهم
ولين اخلاقهم فانه اذا اتزيا بزيهم وتخلق باخلاقهم كانه
نزع جلده ولبس غيره وحاصل قولهم كلام بعيد اي لم يعد
عن جهته ويصح فيه وذكر انه على الاستعارة كما هو مذهب
الاستعارة قوله بمجرد ما يجمع اي فيما ضاع به المجرد عن الصحبة
قوله ينطق بالحكمة اي العلم النافع افاده بعض المفسرين قوله بركته
طلعته الخ اي رويته او وجهه اي فالطلعة اما الرويه او الوجه

ثم لا يخفى

ثم لا يخفى ان البركة الزيادة والنما كما في المصباح فاذن يكون المعنى
ينطق بالحكمة بسببها جعله الله في رويته من زيادة الخير
اي انه اذا راى النبي صلى الله عليه وسلم يحصل له زيادة خير
عبارة عن زوال الران الذي على القلب ويتسبب عن ذلك
انه ينطق بالحكمة هذا اذا فسرنا الطلعة برويته واما اذا
فسرناها بالوجه فالمعنى ينطق بالحكمة بسبب زيادة الخير
الذي في وجهه الشريف بمعنى ان وجهه الشريف محتوى على
زيادة خير فالاعرابي ينطق بالحكمة بسبب زيادة الحالة التي
في وجهه الشريف او ان البا للمصوبر اي مصورا ذلك العلم
بانه ببركة رويته وجهه او بركة وجهه من حيث رويته
قوله خطل كامجة وطاء مهملة مفتوحة قوله ابن ابي سرح
بسكون الراء وفتح السين قوله بخلاف من مات بعد ردته
هو مثالي مخصص بما لو مات صحابيا فالحاصل ان الردة تحبط وضوء الصحبة
وبالاسلام تعود وعبارة بعض الحنفية فلو ارتد والعياذ
بالله بطلت صحبته ان مات على ذلك ان اسلم فان كان في
عهده صلى الله عليه وسلم فلا مانع من عودها والا فمن عودها
نظر والردة عندنا تحبط العمل ويصير اذا اسلم كالذي يلغ
ولم يتعلق به شيء لا ثواب ولا اصار فيكون اذا اعتبر صحابيا على
تقدير رجوعه للاسلام وفائدة رجوع الصحبة له ان تعود
بقوائمه الذي حصل من جهتها قوله ومن استنط مبتدا
وضمنه قوله مراده قوله لا وحال علة لاسقط قوله من ذكر
وهو من اجتمع به هو نبينا ومات مرتدا قوله نظرا تعليل لقوله
او حال قوله كان نبيا اي بتوكل قوله وان ذلك كان معطوف على كونه

اي نظر الكونه كذا الخ ونظرا الى ان ذلك كذا في قوله اذ لا يشترط فيه
اي التوبة اي صحته مبني على حذف مضاف اوان الضمير راجع للصحبة
وذكر نظرا الى انها حكم او اكتسب الذكر من المضاف اليه قوله
عن المنافي هو الردة قوله ولذلك اي ولاجل انه لا يشترط الخ قوله
في تعريف المؤمن اي فقد عرفوا المؤمن بانه المصدق لما جاء به النبي
صلى الله عليه وسلم وعلم من دين الاسلام ضرورة قوله لبعض افراده
اي المؤمن اشارة الى ان الموقوف الحقيقة الكلية قوله ممن يسمى
صحابيا ولو في وقت اي ومن مات مرتدا كذا يسمى صحابيا
قبل ردته لا بعدها فلا يسمى صحابيا اقول لا يخفى ان التسمية
في ذلك المقام بمعنى الاطلاق اي انه يعد بهذه لا يطلق عليه
صحابي فلا يقال فلان صحابي هذا معناه اقول لا يأتي هذا في ذلك
بان يقال المراد من كونه صحابي انه صحابي تحققت فيه الصحبة
وهذا قد تحققت فيه وان ذهبت بردته فالاولى ان يقال
مراده من تحققت فيه الصحبة في الجملة وان ذهبت بعد
ويقبل بعد فلا يخالف ان من زاده لا خراج من ذكر مراده توبة
من دامت صحبته وصار يرضى عليه والظاهر او المتعين
ان هذا مراده وان كانت العبارة قابلة للبحث بحسب ظاهرها
قوله اذ مراده الخ لا يخفى ان ذلك ليس من شان التوبة قوله
سماه اي صحابيا وقوله بعد هذه اي موت ذلك الشخص نفسه
اي بخلاف من ارتد بعد الصحبة فلا يسمى صحابيا بعد هذه
بل ولا بعد الردة في حال الحياة قوله في هذا المقام اي مقام
الصلاة وقوله كما مر اشارة اليه اي في قوله وهو هنا
قوله في ثبوت الصحبة بدل من قوله في الاصابة بدل اشتمال

لا نقوله

لان قوله في الاصابة منه جهالة اي مسلة تبين ذلك بقوله
في ثبوت الصحبة لورقة بن نوفل قوله وانه معطوف على
ثبوتها قوله بعد بفتح الباء وكسر الحاء مقصورا قوله وان لم يدرك
الدعوة اي والحال انه لم يدرك الدعوة قوله بخلاف بعد اي
فلم يدرك مدته ولا دعوته قوله والتوبة الباء للسببية
اي بسبب ورقة اي بنا على ان المراد من اجتمع بالنبي صلى الله
عليه وسلم في حال كونه مؤمنا به اي اجتمع به في حال كونه
مؤمنا به اي مصدقا بنبوته الحاصلة كما هو المتبادر
لا بوحيه ولا بنبوته التي ستحصل اذ لا نظر لذلك وورقة
مات قبل ذلك القبيل واما اذا اريد بمصدقا لما جاء به فانه لا يشمل
ورقة لانه لم يظهر له شئ اتى به النبي صلى الله عليه وسلم حتى
يصدق به فاذا علمت ذلك فلا يشمل التوبة بعد لانه وان اجتمع
به وصدق به الا ان تصديقه لم يتعلق بنبوته حاصلة بل ستحصل
في الخارج وخلاصة ذلك ان المراد بقولنا مؤمنا اي مصدقا بكونه
نبيا في الحال فيخرج من راه قبل البعثة ويدخل من راه بعدها
وان لم يدرك الدعوة وما علمناه ظاهر من اجل ان مؤمنا حال
من ضمير اجتمع وحينئذ لا فرق بين ان يتعلق حوله بمحذوف اجتمع
او بمؤمنا فافهم قوله ذكر من عن شيخه ابن قاسم استظهاد
ان الخضر اجتمع به في الارض قابلا واجتماعه به بعد موته
في الارض على الوجه المعتاد انتهى وخلاصته ان ما كان
في الارض فهو متعارف وما كان في السما فهو عن متعارف وحمله
على الوجه المعتاد ببيان لما في الارض لا انه قيد اذ حتى يقال
ان الاجتماع في الارض ينقسم قسمين متعارف وغير متعارف وقد

اي ان الخضر اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في الارض على الوجه المعتاد

وقد رأيت في بعض الاحاديث التصريح باجزاءه به الا اني لا ادري الآن اين هو
قوله اي اصفيا الله منه تشتيت الضمير والاولى عوده للنبي
صلى الله عليه وسلم ويكون من ذكر الخاص بعد العام لمزيد الاهتمام
ويحتمل على بعد عوده لاصحابه والمراد الغالبون كلهم او
بعضهم كذا قيل اقول حامد اللمولى ان الاصفيا جمع صفي ومعناه
المختار والمستاد ومنه انه مختار الله قال تعالى وسلام
على عباده الذين اصطفى وحينئذ فالضمير عايد على الله كما
صنع الكشاف فلعله انما عدل عن التكلم للتعظيم لتلك النكتة لكون
معنوية واذا تعارضتا تعارضتا فتقدم النكتة المعنوية قوله الذين اصطفاهم
في العبارة حذف والتقدير اي الذين اصطفاهم هو الاشهر الاكثر
الذي لا يحتاج له قوله من خلقه اي مخلوقاته اي من افراد مخلوقه
او من كل مخلوق بناء على ان الاضافة للجنس وللاستغراق
قوله مما فوق الايمان اي اصل الايمان وهو التصديق
لا كماله قوله من مراتب بيان لما فوق الايمان واراد بمراتب الخير
خزيات الايمان الكامل التي ينشب عنها القرب من الله وبالمنهيات
اي جنس المراتب ضرورة ان الاصفيا متفاوتون في ذلك كما هو معلوم
الا انك خبير بان المختار لما فوق الايمان من ذلك الجنس لا يلزم ان
يكون مختارا لمن فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات الاخر ما
ليس بصغير بل هو من عاص ويصدق عليه انه مختار لما فوق
اصل الايمان فان قلت ما حاجة هذا الا من اراد ذلك الجنس قلت ارادة
الجنس متعسرة لانهم لم يكونوا كلهم مختارين فيها كلها بل متفاوتون
والحاصل ان اصل الايمان اي الايمان بكل اصل التصديق والنطق به
بالشهادتين على ما فيه وعدم الكفر والمختار لما فوق ذلك لا يلزم ان

يكون

يكون متوبا مما فوقه من مراتب القرب الا ان يجاب بانه
اراد بالايمان ما تعرف في المومن العاصي متصفا على ما ذكر او قام بالواجبات
وترك المحرمات الاواحدا مثلا واراد بما فوق الايمان من ترك الصغاير
بما معها في الواجبات ضمنا او زاد على ذلك من الطاعات كمن اتصف
بذلك محترزا عن المكروهات او اراد به ما قام بالمومن العاصي وما قام بالمومن
الاتي بالواجبات التارك للمحرمات واقتصر على ذكر ما فوق ذلك
ما قام بمن اتى بالمندوبات زيادة على ما ذكر تواد ما لو به الاعظم
لان من اتى بالواجبات وترك المحرمات واقتصر على ذلك فانه وان كان
مقربا الا انه لا يصل لدرجة من زاد قوله فيكون اي لفظ الاصفيا
مختصا باهل الخ الباء داخلة على المقصور عليه اي ان لفظ الاصفيا
لا يخرج عنهم لغيرهم والاصفيا هذا المعنى يشمل الانبياء وكل نبي وانما
قلنا لفظ الاصفيا لان معناه هو نفس اهل تلك المرتبة ويصح ان
يراد فيكون اي الاصفيا اي المعنى المجمل مختصا باهل تلك المرتبة
والمناسب لقوله من مراتب الخ ان يقول اهل تلك المرتبة وجاب
بجعل ال للجنس المتحقق في ضمن فرد ما هل قوله الشاملين لبعض
الاهل اي على كل قول ضرورة ان كل الاول على اي قول ليسوا باصفيا
وهو نعت لاهل وجمعه بالياء والنون لان اهلا يتعدد قوله
وجمع الاصحاب معطوف على بعض لا يخفى انا اذا اجرينا الكلام
على الوجه الثاني فيما تقدم يلزم ان التسمية كلهم لهم مقدمة
زيادة على فعل الواجبات وترك المحرمات قوله او الايمان ما فوقه
معطوف على قوله لما فوق الايمان والايمان بالنظر الى المرتبة
بين الايمان وما فوقه من المراتب اي ان مرتبة ما فوق الايمان
من خزيات الايمان الكامل فوق اصل الايمان والمعنى حينئذ من

اختارهم لاصل الايمان وحده او ما فوقه مما ذكر لان المراد اختارهم للايمان
مصطحبا لما فوقه فتدبر قوله منها اي من مراتب الغرب لشمل جميع
المومنين فيه تغليبهم على المومنات اي جميع المومنين ولو عصاة
قوله الذين هم الخ اي على القول الثالث فيه يرد ان حسنه يكون
على قوله وعلى الدين ذهبا الى هذا الثالث الذي هو المعتمد فما
فايدة اعادته هكذا يرد على الشارح قوله انما اعاده لاجل العطف
عنهم بانهم اصفيا قوله او الثالث ملون هكذا في نسخة عطف على
الاول الى بنا على القول الاول والثاني في الاول وفي بعض النسخ الثالث
عطف على الذين هم قوله لهم اي للاكل وللاصحاب قوله افاد المصرع الخ
اي لان المصر ليس بنبي ولا ملك قوله بلا كراهة لما كان متوهم
انه اراد بالجوان عدم الحرمة تصدق بالكراهة زاد فعال بلا
كراهة اي وبلا خلاف الاولى اوراد بها ما يشمل خلاف الاولى
قوله الصلاة الخ فاعل يكون قوله تبعا للانبيا اي في حال كونهم تابعين
للانبيا في الصلاة والسلام او حال كون الصلاة والسلام بامر
الصلاة على الانبيا اي جنس الانبيا المتحقق ولو في واحد كما هنا
قوله اي الملايكة انما اتى بهذا الاسلوب لان المصنف لم يصل على الملايكة
قوله وكذا السلام اعاد الكاف لان ما بعد من حوله ما لم يقوم بنفسه
به فتعطف وما عطف بلفظ السلام قوله خطابا لمومن اي وذا خطاب
او خاطب به لمومن لان الخطاب توجيه الكلام لحاضر وهو ليس
بمعنى السلام حقيقة اي خطابا حقيقة كان يمر على مسلم ويخاطبه
بقوله السلام عليكم وكونه تاما قوله كما في الرسالات اي المكاتيب
التي ترسل كامر معلوم والكاف استقصائية لانه دخل شيا اي
كالمخاطب الذي في الرسالات فليس بحقيقة بل خطاب تنزيلا

وظاهره

وظاهره ان المنزل متعلق بالخطاب ولا مانع منه اي لان كتبا
السلام له تنزيلا منزلة من خاطبه قوله من غيرهم متعلق بالصلاة
والسلام وكذا قوله على غيرهم قوله استقلالا اي بكره الصلاة
والسلام من غير الانبيا والملايكة على غير الانبيا والملايكة حالة
كون الصلاة والسلام على غير الانبيا والملايكة على طريق الاستقلال
وقوله على الصحيح متعلق بمكروه ومقابل الصحيح قولان الحرمة
والجواز قوله ثم الخ استدراك على ما يوهمه من ان جميع افراد
الغير مستوية وقوله من غير اي التي هي مدخول على وقوله النبي
اي والملك قوله لغمان ومريم وكذا ما الحق في شوهم من
اسية وخاجر وماشطة قوله على الاشهر اي حالة كون الاستثنا
امنا على الاشهر قوله من انها مبان للاشهر قوله فلا يكره ذلك
اي ما ذكر من الصلاة والسلام قوله من غيرهم اي الانبيا والملايكة
عليها اي مريم ولغمان والمجرور ان متعلقان بلفظ ذلك من حيث
المعنى واصل التركيب ملايكره الصلاة والسلام من غيرهم عليها
قوله كما في الاذكار كتاب للنووي قال اي صاحب الاذكار المشهور
من تعويله كما في الاذكار او قال اي ما ذكر من الاذكار يكون اي
حال في تعليل عدم الكراهة قوله اي وهو من كلام شارحنا اي
لا غيرهم بل يكال لغيرهم رحمهم الله ويدل لي ما بي اشارة الى
ان هذا السين من كلام النووي ايضا قد تقرر ان الرضي يقول بالاتمام
اوارادة الانعام ضمير يرجع لمن الرحمة كلام يرتضى الله عنهم
عن رحمهم الله من حيث المعنى فكلامه يقتضي الترضي وسياتي
ما يتعلق بذلك قوله لما مر الخ علة لكون لغمان ومريم يتعلقان
وقوله مما يرضعها اي من الآيات الدالة على رضعهما فعال لوحي لغمان

ولقد اتينا لقمان الحكمة وفي حرفهم ومن هم ابنت عمران اي عمر
ذلك قوله العزيز الخ من عز يعز بفتح العين في المضارع قال ابن
عباس الذي لا يوجد مثله او الذي لا مثل له شيء وال للكمال اي
الكامل في القوة وقوله مما مر فيهما صيان لما في القرآن اقول فيه بحث
وذلك لان العلة تقتضي ان كل من ورد في القرآن مما مر فيه يعلل بمثله
ذلك وليس لذلك اذ القرآن ورد بمدح المهاجرين والانصار فمقتضيه
انه يجري فيهم ذلك وليس كذلك فالاولى ان نقول للعدول بضميرهم
في الجملة قوله من الانبيا الخ المجرور ان متعلقان بالضمير باعتبار
انهما في معنى الصلاة والسلام قوله اذهما اي الصلاة والسلام
وقوله جمعها اي جميع الانبيا والملايكة وقوله قلما اي الانبياء
والملايكة وقوله بهما اي بالصلاة والسلام فيه ان الشرع للاحكام
هو الله تعالى وحده فكيف ذلك بل يقال ان الله اباح لهما ذلك لانه
المشرع لهم ولغيرهم سمة مشتملة على امور مهمة الاول ما ذكر
من الجمل الخبرية التي اريد منها الطلب لا يحتاج الى استحضار
نسبة واخراج الكلام عن الحقيقة الخبرية ان كثر استعمال اللفظ
في ذلك حتى صار الانشاء هو المتبادر منه في العرف كما هنا والا
فالقريب الحاجة اليه افاده الشيخ عبد السلام في كبيره الثاني
انما كره الصلاة والسلام على غير الانبياء والملايكة لانها صارت شعار
الانبياء والملايكة فلا ينبغي ان تغير كما صار عز وجل شعارا له تعالى
فلا يقال قال محمد عز وجل وان كان عز شرا جليلا بل يقال صلى الله
عليه وسلم او عليه السلام كذا قاله الناسك ان اثر ضعيف لا يحتج
بالصحابة والقرعم تخريجهم على مذهب الجمهور فلان لبعضهم واطال
النووي فيما يتعلق بهذا البحث وعبارة العاضي عياض الذي ذهب
اليه

للشارح

اليه المحققون واهل السنة ما قاله مالك وسفيان واختاره
غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله
عليه وسلم وسايرالانبيا بالصلاة والتسليم كما تخصص سبحانه
عند ذكره بالتقديس والتنزيه ويذكر من سواهم بالمغفرة
والرضى والرحمة كما قال تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه
يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان قوله
هي اي توع بعد الا تخصصها قوله من الظروف اي المكانية والزمانية
هي اي ظرف زمان كثر او مكان قليلا تقول في الزمان جاز يد بعد
عمرو وفي المكان دارك بعد دار عمرو وهي صناعة الحمة
للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرسم قلت او قال
وتصح ارادتهما معا هنا قوله المنقطعة اي الطارئة للانقطاع
والا فهي تكون مقطعة كما هنا وغير مقطعة كما في دار زيد
بعد دار عمرو وقوله هنا واما غيرها فيتفصل فان ذكر المضاف
اليه فلا يجوز البناء على الضم وان لم يذكر فقال فيه مثل ما هنا
قوله على نية معنى المضاف اليه الاوجه البنا على ما افاده
اللعاني من ان بنيتها للحرف باصالتها الى معنى ذلك المحذوف
ثم قال ان قلت وقفت الاصباح حاصل مع وجود المضاف اليه
فلا ينبغي معه بناء لا سيما الموصولة مع ما يحتاج اليه من صلتها
قلت لان ظهور الاضافة منها مع جانب الاسمية لاختصاصها
بالاسماء وجبه كونه على حركة دفع التقاء الساكنين وعلى الضم
لمخالفة حركة البناء حركتي الاعراب واقاد الكلاني ان علة البناء
معنى الاضافة الذي هو معنى حرفي حقه ان يؤدى بالحرف اقول وهذا
وجه اشترط بعضهم كون المضاف اليه معرفة فاما ان كان نكرة

فيعرب بنوعيه اللفظ او المعنى قد قال الشيخ خالد في شرح التوضيح
وقال الحوفي وانما يبنيان اي قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف
اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانها يعربان سواء نوي معناه او لا
انتهى ومثله في لب الاسناد البكري وشرح العباب للشرقاوي
وحينئذ فلا مطلق القول بل يفصل في المضاف اليه المنوي كما افاده
البهوتي واذا نوي المعنى وكان المضاف اليه نكرة فانه وان
اعرب لا ينوى مثل ما اذا نوينا اللفظ وحينئذ فلم يكن المقصود
بعض المضاف اليه مدلول الجملة بل الجملة مثلا بل ذلك الربط
الجزئي الكائن بين المضاف والمضاف اليه وهو حالة لا تتحقق الا
بامر من قائم فلت حيث كان الامر ما ذكر فلم جعلت معنى المضاف
اليه دون المضاف قلت لما كان المضاف اليه لكونه معرفة تحققت
به الجزئية نسب اليه قوله والنصب على نية لفظه قال العلامة
البهوتي تراتب ببعض الهوامش على قوله والنصب الاولى والفتح
انتهى وهو ظاهر لان القاعدة النحوية ان بعد ونحوه اذا
حذف المضاف اليه جوز فيها النصب على الظرفية والجر بمن
عند تنوين كان الذي اوقعه في حيز النصب على الفتح توهمه انه
بالجر معطوف على الظرف وانه من جملة البناء رضا على ان
الذي من الغاية الفتح لا النصب وهو توهم فاسد بل هو بالرفع
عطفا على البناء وهو واضح لاعتبار علته قال العلامة البهوتي
اي والرفع بتنوين على عدم نية ثبوت شئ قال ابن قاسم في
حاشية شرح المنهاج فالرفع على اصله غالبا المسند البكري قوله
واتى بما اعتقد افاده اي لاجل الا قصد بغيره من العلماء الاعلام
ولم يتأول بالنبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم

لم يقل

قوله وقد كان الخ لما كان هو الاتيان المعتدي
به هنا سند في الجملة اشار له بقوله وقد كان قالوا والمتعلل
قلت ما الموجب لحذف اما واقامة الواو مقامها قلنا قصد
التخفيف كما افاده سكن فان قلت حيث ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يأتي باصلها فالمطلوب الاتباع والاتيان
وان كان بصيغة تخفيف قلت كانهم فهموا ان المراد على الاتيان
بعد سواء اقترنت باما او الواو قوله في خطبه مفهوم
لبب فلا مفهوم لخطبه فعبارة ح احسن ونصه لانه
صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يأتون بها في خطبهم
وكاتباتهم للانتقال من اسلوب الى آخر قوله وهو اما بعد
بيانا لاصلها قوله بدليل اي كون اصلها اما بعد بدليل
والاضافة للبيان قوله غالبا اي وقد وقوله اللازم صفة
للغالب قوله انها اي الغالبة على اللازم قوله غالبا المعول
مطلقا اي لزوما غالبا او حالة كونها اللزوم غالبا اي لزوما
غالبا لا كليا فان اللزوم ينقسم قسمين قوله بتالي تلوها ظاهر
تلوها اي اما بعد وليس مراده التالي المراد بالتالي تلو بعضها هو
اما فقط قوله الذي هو صفة تلوها الذي هو بعد في المقام
وحاصله ان الغالب الازمة لزوما كليا لو بعد غالبا لا ما حاصل
حوله بدليل ان الغالب ما كانت من آبائها ما حاله توجد اما
بل وجد الواو في موضعها على ان الواو وما بعدها عن اما فلا جمع
بينها وبين اما كما افاده ح زاد ومع في المفتاح من قوله
واما بعد فالواو فيه عاطفة قصة على قصة انتهى فان كلمت
قد افترق النائب والمنوب عنه في الغالب لزوما كليا

مع الواو واغلبيا مع اما فصل لزيد من حكمة قلت حكمة واعلم ان
الواو لما لم تكن اصلا بل الغرض منها النيابة عن اما ولا يفيد انها
نائبة عن اما الا التالي ثبت لذلك ثم قال ح وبعض النحاة جوز
في هذه العبارة اعني وبعد الواقعة بين المصنف ان تكون
الواو للعطف عطف قصة على قصة كما تقدم في عبارة المفتاح
والعامل في بعد حينئذ ما يفهم من السياق كما مر ودخول
الفا لتوهم اما اجرا للتوهم مجرى المحقق انتهى ومان قلت فما
معنى عطف النصة على القصة قلت هو عطف مجموع جملة معدة
مسوقة لغرض على مجموع جملة اخرى مسوقة لغرض اخر فشترط
فيه التناسب بين الغرضين دون احاد الجمل الواقعة في المعطوف
والمعطوف عليه السيد في حواشي الكشاف والجامع ان ما سوق لتمهيد
التصنيف وهذا بيان لما فيه المصنف متامل ش قوله منها
نحو بعدي مبتدا ومخوها العمل لكن استعمال الموتين انما كان
في بعدا ي فاول للمفرد والكاف للمسند نحو اما ان زيدا منطلق
والثالث الجر نحو اما في الدار فزيد والى هو جملة الشرط نحو
اما ان كان من المعربين فمرفوع الاثبات والخامس اسم منصوب
لفظا او محلا بالجواب نحو اما اليتيم فلا تقهر السادس اسم مضموم
مبني محذوف تقديره ما بعد الفا نحو اما ان زيد فقاعد
وعلى ذلك قراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم ويجب تقدير
العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه لان ما نائبة عن الشرط
والفعل لا يلي الفعل قوله من كل ظرف معمول اما اي لما فيها من معنى
الفعل الذي نابت عنه نحو اما اليوم فانت ذاهب واما في الدار
فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها

فلذلك

فلذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد
وابن درستويه والفراء فجوزوا العامل نفس الجزء ان قلت اما
اليوم فما ذاهب ليس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع
وقد سمع من كلامهم اما العبد فمنطلق بالنصب واما زيدا
فانا اضربها وفيه عندي دليل على امور احدها انه لا يلزم
ان يقدر بها ما يمكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالحال
اذ التقدير هنا انها ذكرت لاتمام قوله الذي هو من جملة
ما نابت اي لا نها نابت عن مهما يكن قوله وقولان خبر لمبتدا
محذوف اي وما ذكرته قولان اي مقولان للعلماء الاتردد ويجيء
وعلى القولين ممنعد من تتمة الشرط وقيل العامل في بعد الجزاء
وهي من تتمته وهو الاوجه لانه معلق الحصول على وجود شيء
يدوف التقييد وهو محقق الحصول لان الكون لا يخلو عن وجود
شيء وهو اعم من الزمان والمكان وهذا التقدير وان وجد
مع كونهما من متعلقات الشرط الا انه يتقيد بالوجود بعد فلا يلزم
يكون المعلق على الوجود المطلق اشد تحققا من المعلق على
الوجود المقيد قال ح وما ذكره من ان اما نابت عن مهما
ويكفي ذكر سعد في شرح خطبة التلخيص لكنه ذكر في احوال
متعلقات الفعل ما يفيد انها لم تنب الا عن مهما قوله
والاصل اي ما حق التركيب ان يكون عليه وليس المراد ان
التركيب كان بطولا ثم حذف فان قلت ما الموجب
للعدول عن ذلك الاصل والزامه قلت التخفيف لكثرة
الاستعمال كما افاده ح ومن الواضح ان اصل هذا التركيب
كما قال الشيخ ثم حذف اسم الشرط وفعله والمضاف اليه بعد

واقيمت اما مقام الاولين وبني بعد لتضمنه معنى الثاني ثم حذف
اما العاملة في الظرف على احد الاحوال واقيمت الواو مقامها
ولذا لا يجمع بينهما واما هذه حرف شرط وتوكيد ايما وتفصل
غالبا قال الزمخشري فاسدة اما في الكلام ان تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا
محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب قلت اما زيد فذاهب
قال شيخ فان قلت مضمون الجزاء ثابت محقق او مشكوك
بعد قلت انه مقيد للاخبار والاعلام فان القصود قد تتعلق
به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال اما قول او التعديه
رتبة فافهم قوله مكين من شيء اي موجد شيء ممن زايد ومكين
تامة وشيء فاعله قوله بعد الحمدلة الاولى وان يقول بعد
البسملة والحمدلة فان قلت اذا ذكر الله فقد ذكر كلامه
قلت هذا الوقف بعد حمد الله وهو لم يقل ذلك فان قلت قد
تقدم ان الاوجه تعلقها بالجزاء لما الموجب لارتكاب الشكه
المورد على خلافه قلت الموجب لذلك ان ضبه تذكر اقيدا
تالفه بهذه الامور المتركة لتكون هو التركة والتيمن
ان اكثر وقوع غيره اهل عنها فيرد بمعنى التبرك والتيمن
والفضل قوله الامور اي الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصة
على وجه تخصوص قوله الحاضرة في الذهن اي ان كانت الخطبة
متقدمة على التالي فهو قوله او الخاطر ان كانت الخطبة متاخرة
ولكن التحقيق ان الاشارة لما في الذهن مطلقا ضرورة انه لا يطلع
للالفاظ خارجا ولا بد من تقدير مضاف على ان اسما الراجح
من علم الاجناس اما على انها من قبيل علم الاشخاص فلا بد من

تقدير

تقدير مضاف ان قلنا ان ما في الذهن مجمل ضرورة ان مسمى
المقدمة الالفاظ المفصلة واما ان قلنا انها معان مفصلة فلا
وذكر بعض ان الراجح ان اسما الكتب من حيز علم الجنس ولما العلوم
من حيز علم الشخص انتهى قوله الذهن قوة مهيئة لادراك الامور
فان قلت المشار اليه حقيقة في المحسوس بحاسة البصر كما ذكره
عبد الحكيم على المعلوم والالفاظ ليست كذلك كانت الخطبة
متقدمة او متاخرة ذهنية او خارجية والجواب انه نزلها
منزلة المحسوس بالبصر كما هو مقرر قوله بكسر الدال اي موضع
متقدمة لا تخصها الذي يحصر في ذلك الكتاب قوله من قدم اللازم
اي مشتق من مصدر قدم او ماخوذ من قدم لان دابة الارض
اوسع قوله اللازم لما كان قدم يلزم لانه صار سعد ما يراد الا
قال من قدم اللازم قوله بمعنى تقدم اي اللازم والاحد يكون
متعديا كما في زيد تحدمه عمرو ومع لبعضهم ان حكم عدم
التعدية باللازم شمول التبعي فليرجع واقول حينئذ يكون
باقي حوله شمول لمفعوله قدم اللازم وايضا لو كان تقدم باقي
لازما وسعد ما يها ثابت مبنيا ان يقتصر على قوله بمعنى تقدم
في بيان قدم اللازم فلعل قولهم زيد تقدمه عمرو على حذف
الجار اي تقدم عليه وحينئذ يكون تقدم لازما لا غير ويكون
لبيان الواقع والتعبير بمعنى مع انه يوهم ان له معنى اخر غير مقصود
لافادة ان معنى ليس متبادرا من لفظ قدم وان كان الوصف
بما للازم يترتب قوله او يتعمها الخ على قلة اي حالة كون النفع على قلة
مفاده ان الكسر اكثر فلذلك عالج بثم لا لانه دال على القلة اما المضمومة
او المفتوحة والاول اسم لذلك بتة قدمه على النفع وايضا فالنفع يوهم

(اعني ... الخ ... تقدم اللازم ... المتعدي)

خلاف المقصود لنادبه فتح الدال الى ان تقدمها بجعل جاعل لا
بالاستحقاق وهو خلاف المقصود فاذن الموجب لتقدم الكسر
وجهان الاول متعلق باللفظ وهو كثرته الثاني من حيث
المعنى الاداني في الكسر تكلفا من حيث ان مصدره التقديم على
معنى التقدم قوله اى متقدمته راجع للازم وقوله او
متقدمته راجع للمتعدي وقوله لما اشتملت عليه راجع
لهما وقوله مما يقتضي تقدمها اى من المعاني التي تقتضي
وهو بيان لما اشتملت تلك المقدمة عليه واشتمالها عليه من
اشتمال الدال على المدلول راجع للاول وقوله او يستحق
راجع للثاني والضمير في به عائد على المجرور بمن واضافة
تقديم من اضافة المصدر للفاعل واضافة تقديم الهو
الثاني اضافة المصدر للمفعول قوله على غيرها راجع لكل من
تقدم وتقديم وقوله على غيرها اي من الكتب المؤلفة
في هذا الفن قوله ويجوز ان يكون الخ تاخير ذكر الوجه
يؤذن بمرجوحيته عن الاولين والحاصل ان الاوجه
ثلاثة ارجحها الاول لامرين الاول كونه الرواية الثاني
اقتضاؤه انها متقدمة بذاتها لا بجعل جاعل وعلى الوجه
الاول الوجه الثاني ويليه الثالث ووجه بانه فيه تكلفا
ووجه بعضا لمحققين ذلك التكلف بانها لا تقدمه حقيقة
لكن قال بعضهم انه اولى لانه يلزم من كونه متعدما ان
يتقدم غيره فالذي يتقدم غيره اولى ويلزم ان يكون متقدما
ولذلك مدحه فقال فحذا سم فاعل اما من قدم المتعدي اي
متعدمته لمن اعتنى بها وفهم معناها على غيره من اعتنى بغيرها

اما هو

مما هو مصنف في فنها اشتملت عليه من المباحث الشريفة واما
من قدم اللازم وعلى الفتح فبني اسمه من قدم المتعدي ثم قال
ولا يجوز ان يكون من قدم اللازم الذي يتعدى بحرف الجر
والالتزام ذكر الحاد والمجرور فيقال على كذا والمعنى الاول المنع
من الثاني والثاني ابلغ من الثالث قوله على انها الخ حال من
ضاعل يجوز اي حالة كون ذلك مبنيا على انها بمعنى متقدمة
الخ وفي ادا اشارة الى وجه اخذ ذلك الوجه لما فيه من التكلف
المفاد من ذلك التعبير بتبعا في الاول ما ذكر من انها من كذا
او كذا انما هو بالنظر لمعناها الاصلي لا باعتبار ما استعملت
فيه بعد ذلك وحاصله كما يفيده ح انها في الاصل صفة ثم جعلت
اسما للطائفة المتقدمة من الجنس ثم نقلت من ذلك الى اول
كتاب وبعيد المعنى بالاضافة متعلق بمتقدمة الكتاب
ومتقدمة العلم ثم حملت على الالفاظ المخصوصة الثاني
ان المفهوم كم فاما من لفظ مقدمة العلة والفرض من ذكر
ذلك مع ان قلتها معلومة بالمشاهدة ان كان صدر ذلك بعد
الطالب ترغيب الطالب في تحصيله وحينئذ يكون
قوله على سبيل الاختصار اي كائنة تلك المقدمة على
طريق هو الاختصار وهو تقليل الالفاظ الكثيرة وان
لم يكثر المعنى مساويا لمقدمة كبيرة لمزيد الترغيب للطالب
او ان الاختصار متعلق بالتكميل فبني هنا على انها على
اقل ما يسمى مقدمات بمعنى احضر مقدمة في فنها فان اعتبر
في الاختصار تكثير المعنى كما قيل به اخذا من وصفها بالمدخلية
فان العلة المستفادة من مقدمتها هي من الاحكام والاختصار

والايجاز بمعنى لغة وعرفا وبعضهم فرق بما يوجد منها ان الاختصار
حذف عرض الكلام اي تكريره مرة بعد اخرى بمثابة من كرر وعرض
حبته والايجاز حذف طول الكلام الذي حسوا الاطناب اي ان
يودي المعنى المودي بعبارة طويلة بعبارة قصيرة قوله
يتعين اولها الخ اي في عبارة تناف قوله او لها ان الخ وهو
معلم على سبيل الاختصار اي لان الاختصار انما يقع على الالفاظ
قوله وما بينهما انها معان الخ اي مقدمة مظروفة في الكلام والمظروف
في الكلام اي الالفاظ انما هو المعاني لا الالفاظ فالالفاظ
وظرف وذكر العلامة البجوري بان الثاني ايضا يقتضي انها الفاظ
لان المقدر في الالفاظ الدالة على معاني البسملة الخ قوله وان امكن
تاويل الخ ترجيح الاول للثاني فتكون المقدمة اسما للمعاني
وان يراد بقوله على سبيل الاختصار اي لدلالتها الذي هو الالفاظ
لا الالفاظ التي هي عين المقدمة ووجه بوجه اخر بان يحمل قوله
على سبيل الاختصار على المعاني ويقال وصفت بالاختصار
وان كان من عوارض الالفاظ لان المعاني كامنة في الالفاظ
فتحوز في وصفها به وتاويل الثاني ليرجع الى الاول فتكون
المقدمة اسما للالفاظ بان يراد بالكلام الداخلة عليه لفظ
في مطلق الالفاظ التي تقصد بها بيان معنى البسملة والجملة
التي هي اكثر من تلك الالفاظ المخصوصة التي قصد بها بيان ذلك
في خصوص هذه المقدمة فهذه المقدمة بعض تلك الالفاظ ولا يدع
ان يكون تلك الالفاظ المخصوصة مظروفة في هذه الالفاظ اي في
ضمنها فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه بل لما هو بعضه ولا يدع ان
يكون الكل ظرفا لبعضه كذا قال ح وكان ناظر الكلام على البسملة

كليا

كليا وهو صادق بهذه المقدمة وبغيرها فيكون من ظرفية
الجزئي في كليه بمعنى انه فرد منه او يقدر في معاني الكلام
فيكون من ظرفية الالفاظ في المعاني وما قلناه عند ما قاله
ح وان كان ما قلناه موافق ظاهر عبد ركلامه لا طول الا
ان يكون ارتكب المجوز بامتناع اخر كلامه قوله بان
يكون اطلق الكل واراد به الكلي واطلق البعض واراد
به ظرفيه غير تام قال ح فان قيل هي جملة المقدمة بسملة
الخ والصلاة والسلام وليس جزءا من مطلق الالفاظ التي
يقصد بها بيان معنى البسملة والحمدلة فلما يقتضيه
اي مقصود المقدمة انتهى وجواب اخر ما يرد به الثاني
للاول بان يراد بالكلام التفي واطلاق الكلام عليه حقيقة
حتى قال الاسنوي مرة انه حقيقة فيه مجاز في اللساني
وقيل مشترك بينهما وقالت المعتزلة انه حقيقة في اللساني
ويكون من ظرفية الدال في المدلول قوله بالاضافة البيانية
اي هنا ملتبس بالاضافة البيانية مما المناسب بالاضافة
البيانية للبيان لان التحقيق ان الاضافة البيانية ان يكون بين
المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وقد سبق لنا
الصغير رحمه الله وانما ان كان الاول اعم من الثاني في عموم
وخصوص مطلقا جاز للبيان قوله الذي يودي صفة للاختصار
قوله معه اي الاختصار قوله ما يودي اي معنى يودي به اي
الالفاظ لا بالمعنى المتقدم وهو الالفاظ المصاحبة للاختصار
في العبارة استخدام قوله مع النظر لما اي حالة كونها مع النظر لما
وحوله مع عدم الملال اي حالة كون مادة الالفاظ مع الاختصار

مصاحبة لعدم الملال وهذا ما اراد به الاختصار على التطويل قوله
المودي اي التطويل وقوله اليه اي الملال ولو ابرز الضمير
لكان اصح لجريان الصفة على غير من هو له لان الملال من
لان من المعلوم ان البادية الى الملال من صفة التطويل
قوله في الكلام على البسملة اي في الكلام المشتمل على معنى البسملة
والحمدلة اي المعاني المتعلقة بما ذكر وهيئة ملائمة ان
تكون المقدمة اسما للمعاني لا للالفاظ او الظرفية من ظرفية
الجزء في الكل او الجزء في الكل على اعتبار الكلام كلا او كلا
او اراد بالكلام التكلم وحينئذ فقوله على متعلق به كلا فيه على
الاول كما تبين وعلى كل فهو اما من قبيل الاستعارة التبعية
فتتعلق مشبه الارتباط بين الجزء والجزء وبين الكل او الكلي
وبين المقدمة والتكلم على الخ بالارتباط بين الظرف والمظروف
وهو الظرفية المطلقة وقد استعيرت اسم المشبه به للمشبه
ثم سري التشبيه للمنتزعين الجزئيين فاستعيرت في من معناها
الظرفية الخاصة التي هي الربط الخاص بين الظرف والمظروف
الجزئيين للربط الخاص الذي بين تلك المقدمة وذي الكلام على البسملة
باي وجه اعتبرته ويجوز ان تكون استعارة بالكناية وتخييلا
شبه المقدمة والكلام بالمظروف والظرف واستعير اسم
المشبه به للمشبه واثبات شيء من هذا القبيل هذا التصوير على مذهبنا
العوام وان كانوا انما يقولون هنا بالتبعية فقط ولك ان تقول
الاستعارة التمثيلية فتقول شبهت الهيئة المنتزعة من المقدمة
والكلام على معنى البسملة والحمدلة والارتباط بينهما بالهيئة المنتزعة
من الظرف والمظروف والارتباط بينهما واستعير المركب الدال على

الهيئة

الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة واحتمر من المركب على ما هو
العمدة منه وهو لفظ في او من باب التشبيه اي كائنا في
الكلام اي كائنا مظروفة قوله اي بسم الله الرحمن الرحيم لا يخفى
ان البسملة في الاصل مصدر بسمل اذا قال بسم الله الا انها صارت
حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم ولا يصح ان يكون
من اطلاق المصدر على متعلقه لان متعلقه بسم الله فقط قوله
اي الحمد لله الحمدلة في الاصل مصدر حمدل اذا قال الحمد لله الا
انها صارت حقيقة عرفية في الحمد لله او من اطلاق اسم الشيء
على متعلقه مواسطة قوله الماتي بها اي اللذين اتى بهما
فالصفة عائد على ال وبناه باعتبار لفظها قوله فالابتداء
الاضافي في مقام ابتدء قوله لتحصيل البركة اي كمالها وهو علة
لقوله الماتي بها قوله والمدح والشكر كل من المدح والشكر
منصوص لكن المدح معطوف على الحمد قولا واحدا والشكر
اما معطوف عليه ايضا او على المدح على القولين المشهورين
ذكرهما البيضاوي ابو حيان وغيره تاله ش قوله بنزع الخافض
اي بسبب نزع الخافض وليس المراد ان نزع الخافض ناصب
لان الخافض لا ينزع ويزال سند للفظ ظهر اثر العامل وهو النصب
في معموله الذي كان عاملا قبل ذكر الخافض واعترض بانه ليس
في الكلام عامل حتى يظهر اثره في ذلك المعمول عند زوال ذلك
الخافض واجيب بانه وان لم يكن موجودا لفظا هو موجود
منه تقديرا وهو لفظ اعني مثلا ومنه هلا جعل نصبها بذلك العامل
المقدر لسلم ذلك بما قيل نزع الخافض سماعي يقتصر فيه على ما سمع
من اللغة قاله ح قوله في اي وهو مخ او بدل او عطف بيان في نسخ

التصريح بلفظ وصوفي والاصل وعلى الحمد والشكر والمدح في اللغة والاول
وبشهد لذلك انهم قد صرحوا بذلك بان يقولوا في اللغة والاول واعترض
ايضا اي العضد بنزع الخافض بانهم قد التزموا في هذه الالفاظ
التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لنصب على تعريفها الذي
كان عند وجود الخافض كما في التعريف في قوله ممرورت الديار ولم
تعوجوا واصله ممرور على الديار وبالديار ونصبه على التمييز
مشكلا من حيث التزام التنكير لكنه ممنوع من جهة ان التمييز
انما يقع لرفع ذكر مال ذي ما او نفس المنسبة كطاب زيد نفسا
وهنا لم يتقدم نسبة ولا اسم منهم وصفا فان قيل السر كل من
الحمد والشكر والمدح يحتمل اللغوي والعرفي فالجواب ما قال ابن هشام
الانصاري ان الالفاظ المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها لانقول
رايت عينا صاعا على التمييز وسره تكرار المشترك بوضع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجي الالتباس
بعدم القرينة او الجهل بها واسما العدد يوضعها بما تميز له بوضع
للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا فرق بين عشرين
الا عشرتان من اي معدود هو موضوع على الابهام فاحتيج الى
التمييز والمشترك انما وضع لمعنى والاشتراك انما حصل عند اكثر اهل
قاله عمر اي والابهام الحاصل بالاشتراك وذكر ايضا ان مراده لغة
العرب قال كما هو المتبادر من اطلاق اللغة وقد يوجه الحمل على
المتبادر بان لغة العرب هي المقصودة لهم ببيان احكامها لان
الشرع ورد بها واللغة مطلق اللفظ الموضوع قال في القاموس
واللغة الفاظ يعبر بها كل قوم عن مقصودهم انتهى واما لغة العرب
فهو اللفظ الذي وضعه واضع لكنه العرب والعرف عرف محققي العلوم

العقلية

العقلية كذا قال بعض مشايخنا واستبعده شيخنا الامة بعيد
ان حملة الشرع يبينوا هذا المعنى ويحثوا عن شروطه وعن ما
يتعلق به وهو عرف تقدم ذكره ثم قال فاذا علمت ذلك فيكون
المعنى والكلام على الحمد والشكر والمدح حالة كون كل منها مندرجا
في اللغة والعرف اي في الالفاظ الموضوعة في اللغة وفي
الالفاظ المتعارفة عند العلماء مطلقا مفعولا او منقولا من ظرفية
الجزء في الكل ان اريد من اللغة مجموع الالفاظ الموضوعة او
مغايرة الجزء للكل ان اريد من اللغة مطلق اللفظ الموضوع
قوله فلم صرح به اي بالكلام على الحمد قوله مع شمول ما قبله له اي شمول
الكل لجزئه الآتي المناسب ان تقول فلم صرح به مع شموله له اي
حاجة لقوله ما قبله له على ان التعميم ظرفي مع شمل البسملة
قوله انما الخ من الكلام على الحمد الخ حاصله ان الحمد لغة يحتوي على
لفظين الآن الخبر الكلام على الشكر والمدح انما الخ من احد
اللفظين الذي هو الحمد لتغايرهما في الحال ومفاد هذا ان
المدح والشكر ليسا مقصودين بالذات والعطف ينافيه واجيب
منه انه اعاد ذكر الحمد لئلا يتوهم ان قوله لغة وعرفا اجراء الخ
بالبسملة او انه انما اعاد ما ذكر بعد من قوله مع بيان النسبة
بينهما لان النسبة انما هي بين الحمد والشكر والمدح لا بين الحمد لغة
والشكر متدبر قوله الذي هو من جملة الكلام الخ اي الكلام على
الحمد من جملة الكلام على البسملة ظاهره انه تكلم على الحمد لغة بعد ان
تكلم على البسملة وهو انه انما تكلم على الحمد وله يتكلم على البسملة
الذي هو اي البسملة جملة الحمد لغة تكلم على لام لله فكانه اراد بالحمد
مجموعهما الذي هو الحمد واللام لله ثم ظهر قوله من جملة هذا الاعتبار

قوله المقصود هو اي الكلام على الحمدلة واني بقوله هو لان قوله
والكلام معطوف على الضمير هي مقصود وان على صدر مع متصل
عطفت فانفصل بالضمير المنفصل قوله اولا بمعنى قبلا منصوب على
الظرفية منصرف والباقي حوله وبالذات بمعنى بالسببية
اي بسبب ذاته لا بواسطة شئ اي ان الكلام على الحمدلة والكلام
على البسملة مقصودان في اول الامر وذاتها اقتضت قصدهما
بخلاف الكلام على المدح والشكر فمقصود في ثاني الامر وذاتها
لم تقتض قصدها فلم يكن قصدها متاصلا وذلك لان القرآن العزيز
ابتدا بالبسملة والحمدلة والسنة جرت على الابتداء بهما وحينئذ
انه اذا كان المقصود في اول الامر وبالذات ما ذكر فقط فلا مناسبة
بعطف الحمد والشكر على ما قبله لانه يقتضي ان الكلام على المدح والشكر
كذلك وليس كذلك وتوجيه هذا الاقتضاء قوله هو بيان الخ فالاحسن
في الجواب عن سؤال الشارح انه انما صرح بالكلام على الحمد لان النسب
انما هي بين الحمد وما بعده لا بين الحمدلة والمدح والشكر قوله من هذه
المقدمة اي من وضع هذه المقدمة قوله اي مصحوب ذلك راجع الى
المقصود الذي هو الكلام على البسملة وما بعدها هو متعلقة بالكلام
على البسملة وما بعدها بعني مرتبط به لكن ان قلت قد عرفت بالمادة
العامل اعني على في قوله هو على الحمد هذا ويصح ان يكون هو متعلقة
بالكلام المقدر في قوله وعلى الحمد لكنه يوهم ان الكلام على البسملة
والحمدلة ليس مقصودا وليس كذلك افاده العلامة البحوي قوله
بذكر الواو الاولى حذف ذكر لان اصحاب ذلك بنفس الكلام المبين للنسبة
والجواب لا يوصف بذكر بمذكور وهو من اضافة الصفة الى الموصوف
او ان الاضافة للبيان قوله المبين الخ اي على ان بيان انسم بعدد

بين

بمعنى اراد به اسم الفاعل او المبين اي هو اضافة للمفعول
واما على انه مصدر لساني بمعنى ظهر فهو من اضافة المصدر للفاعل
قوله للنسبة الى للنحو المتحقق في افراد متعددة لان الموجود
لا نسبة واحدة قوله بينهما الخ يوهم ان المراد بينهما من غيرها
وليس مراد او انما المراد مع بيان النسبة بين كل من هذه الكلمة
المذكورة والبقية قوله باعتبار ما صدقها اي لا باعتبار مفهومها
فانه بذلك مباين كذا قرر المؤول لا يخفى انه ليس باعتبار الماصدق
بل باعتبار المفهوم وذلك ان الذي يتضح بالاجتماع في مادة
والافتراق في اخرى المفهوم والماصدق كلمة مركبة تركيبا مزجيا
من ما وصدق الذي هو في الاصل عبارة عن اسم مفعول ومعنى
ما صدق هو عجب وربنا لاضافة وهو مضاف لما بعده قوله المخ ذلك
اي الكلام المبين للنسبة فهو صفة للكلام قوله لمفهوم اي المتصور
هو هي او البعد بين مفهوم الفاظها والتفريق غير المتحقق
غايته انه يخلوق معه بالاجمال والتفصيل فالتفريق بمنفصل
والفرق مجمل قوله اي ومصحوب ذلك اي الكلام على البسملة والحمدلة
وما عطف عليه قوله ايضا اي كما انه مصحوب بالكلام المبين
للنسبة قوله بذكر هو الذي فيه ما تقدم والفائدة لقد ما استفيد
من علم وعده وفي الاصطلاح المعلمة المرتبة على العمل من حيث
هي ثمرته وتتحته قوله احترز به توهم انها نفس المصاص
المتقدم وانما ذكره هنا للمعنونة عنه بلفظ الفوائد وقوله
لا تتعلق لها ما قبلها وهو الكلام على البسملة والحمدلة وقوله
وذلك ايضا لاجل انه لا يتعلق لها ما قبلها الاولى لا تتعلق لها به قوله
بها اي به صفا وقوله تظهر به اي بسببه اي بسبب ذلك الوصف

وهو مهمة قوله مع ذلك اي الكلام على البسملة والحمدلة وما عطف عليه قوله مع عدم تعلقها اي الفوائد به اي بذلك اي الكلام على البسملة والحمدلة وحاصله انه اذا كانت تلك الفوائد لا تتعلق لها بما قبلها لم يذكرها فاطلب بانه ذكرها لكونها مهمة قوله فعال عطف على وصفها قوله من عرف مفعول مهمة اي بنا على انها اسم فاعل ويجوز قراءتها بالبناء للمفعول اي يهتم بها الطالب لشدة حاجته اليها وعمومه انتفاعه بها والاول والثاني مبنيان على مهمة مع كونه صحيحا لجميعها فهو اعلم ان الافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الاوزان نحو الخروع الكسرات ومنكسرة وفي جمع القلة بما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطاعة نحو الاحوال وفنون ومرتفعات والهنداز انطلقن ومنطلقات والهنود لذكر قوله في العلوم اي العلوم اي الفنها متعلقة ببيان الفاظ واراد في العلوم كالمقام والخاص مقابل والعام معناه كذا قوله وفي الدين اي وفي معرفة الدين الان منها مسايل بمعنى فقط ما متعلقة بالاحكام الاعتقادية من تعلق الدال بالمدلول اي لمن اراد معرفة دينه لتنفعه لانها مدلول على الدين اي الاحكام الاعتقادية التي هي في الدين اي مطلق الاحكام الشرعية قوله من اهمه الذي فيه ما تقدم والذي فاعل قوله اذ اجعله مهما اي فتلك المقدمة تجعل من عرفه تنفعها مهما بها اي بتحصيلها اي تحوله يوفيها لكن عرف تنفعها وليس المراد من عرفها هي لانه اذا اعرفها لا يهتم بتحصيلها لانه من طلب تحصيل الحاصل وتحصيل الحاصل محال قوله اما البسملة الكلام على اما مشهود قوله والكلام عليها اي على المعاني المتعلقة بها قوله منحصر من انحصار الكل في الاجزاء اعلم ان الانحصار له اقسام ثلاثة

انحصار

انحصار الكلي في جزئياته كانحصار الكلمة في اسم وفعل وحرف وانحصار الكل في الاجزاء هذا الانحصار وعدم الخروج عن الامر كقولك الحصر حكمي في البلد اي لا خروج عن البلد قوله مقاصد جمع مقصد بمعنى محل القصد اي المقصود الذي هو المعاني فالمقاصد المذكورة في الجمع بمنزلة الابواب تحتها الالفاظ على ما هو التحقيق قوله فهو الكلمة الا وهو اي هو المتعلقة بالكلمة الاولى منها وصون ظرفية اللفظ في المعنى بنا على ان المعاني جوانب للالفاظ والاختلاف بين العوليين لان من يقول الالفاظ جوانب المعاني اي من حيث ان المعاني تتذكر من الالفاظ ومن يقول المعاني جوانب للالفاظ اراد انه ينحصر المعاني اولا وبالذات بالالفاظ على ظنها قوله وهي الباء اي وهي مسمى الباء صرح بانه الحار وصلها كلمة من حيث انها حرف واحد دال على معنى وهو الاستعانة او المصاحبة وما ذكر من ان مسمى ما لا معنى له اذا وقع حرفا من كلمة كالباء من بكر قوله وقد ذكره اي المقصد الاول قوله فالباء والاسم اما لان الاول في حروف المعجم اذا ركبت هو العامل الاعراب والمدوان كانت مقصودة قبل التركيب فالسور في جمع الجواب النحوي وشرحه واسما الحروف الفاظا الخ وحق كلمات في القرآن لم الامع عامل فالاصوب حينئذ فيها الاعراب وهذا المقصود منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الحكاية كهيئتها للعامل نحو كتبت باء وتاء وجيم وهل ويجوز ترك المد بان يعرب مقصورا منونا نحو كتبت كالفاظ اي كما اذا لفظت فان الاصوب فيها الاعراب والمبنوان لم يكن عمل تعمل جيم وكاف وباء تعمل واحدا وانت وثلاثة واربعة انتهى

وللرض كلام اخر انظر ش في شرح عمدة قوله التي فيها اي البسملة جعل
الجار والمجرور صلة للموصول المحذوف فلزمه حذف الموصول
والاولى ان يجعله حالا اي حالة كون الباء كامنة في البسملة او
صفة اي الباء الكامنة في البسملة قوله لاعدها اي لا الباء الكامنة
في غير البسملة فهو معطوف على ضمير فيها فتكون غير مجرورة
ويكون مصدوق غير ما عدا البسملة من الكلمات الموجودة فيها
الباء ويجوز ان يكون معطوفا على الباء ويكون الضمير عائدا على
الباء ويكون مصدوق غير الباءات الكامنة في غير البسملة وانظر
انظر من اين حا الحصر ولعله اخذه من تخصيصها بالذكر لان
التخصيص بالذكر قد ينفي الحصر بمعونة السياق كما ذكره الشهاب
الخفاجي واخذه من الوصف اذ لا مانع من كون الصفة تفيد
الحصر بقرينة المقام قوله يتعلق بها اي بامحوا لها وقوله اربعة
مباحث المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو اثبات المحمول
للموضوع وهو القضايا وهو من تعلق الدال بالمدلول قوله
فيما تفيده من المعاني من ظرفية اللفظ في المعنى واراد بالجمع
ما فوق الواحد لانه ليس هنا الا معنيان الا على اعتبار ارادة المعنى
معا ايضا ولذلك قال العلامة البهوتي وجوز بعضهم ارادة الاثنين
معا خلافا لما يوهم من تعبير المصنف بالواو وغايته ان يكون من قبيل
استعمال المشترك في معنييه معا وليس هذا من محل الخلاف
كما نبه عليه الحفيد في اول علم البيان عند الكلام على كون العلم
يطلق على المسائل او الملكة او الادراك حيث قال هناك والحاصل
الحق هناك لان محل الاحتياج اليها اذا لم يكن كل من المعنيين صالحا اما
اذا كان كل منهما صالحا فلا حاجة الى ذلك لجواز ارادة الجمع وهو مما عد
من فوائده

من فوائده عليه الرحمة انتهى وما قدرناه بنا على ما هو المتبادر من
جعل من للبيان المحض واما اذا جعلت للبيان متعلقا بمحذوف
فالجمع ظاهر فتدبر قوله فذكر الخ اي اذا اردت بيان ذلك فتقول له
ذكر قوله للاستعانة اي لا للتعدية والسين والتاء اللتان للتوكيد
اي للاعانة التامة وتقديم المعد الاستعانة على المصاحبة ربما
اشعر بانه مرجح لجعلها للاستعانة على كونها للمصاحبة
وهو موافق في ذلك لجمع واختار لافادته ما هو من المستحسنات
قوله بسم الله الخ فان قلت ان الاستعانة انما هي بذات الله
تعالى لا باسمه دل عليه قوله تعالى واياك نستعين قلت لا نسلم
ذلك بل تارة يستعان باسمه الدال على ذاته كما انه تارة اخرى
يستعان بذاته كما في الاية على انه يمكن ان تكون الاستعانة
هنا بذاته لان الاستعانة بالاسم الدال على ذاته انما هي باعتبار
دلالته على تلك الذات افاده ح قوله او للمصاحبة له بالمصاحبة
هي التي يتعلق بها وصفها مع او عن عنها ومن مصحوبها الحال
كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او متلبسا بالحق
كثيرا من النحويين بان الحال لان ما تدخل عليه يصلح ان يكون حالا
عن مسميها الحال نظرا الى كونه يقع عنها ومن مصحوبها الحال
ومن سميها بالمصاحبة نظرا الى كونه يصلح في موضعها مع
قوله اي لاسم الله استشكل بانه كيف تتصور المصاحبة للذات
الله لان حال المصاحبة انما هي بين الفعل واسم الاعلام نحو قول
سيبويه ان كل حكم ورد على اسم مضمر او رد على مدلوله واجيب
بان المصاحبة ليست حقيقية بل مصاحبة بعضها للترك وقد اوما
الشه الى ذلك بقوله على وجه التبرك قاله البهوتي قوله على وجه التبرك

اي مصاحبة آتية على ذلك الوجه اي في ذلك الوجه من اتيان الكلي
في احد جزئياته اي تحققه في احد جزئياته اي ان اتيانها
الكلي المتحقق في ذلك الجزئي وهو التبرك اي لا المصاحبة المتحققة
نحو الاتصال الحسي وخلاصته ان المصاحبة لوحظ لها فرد ان التبرك
والمقارنة الحسية وان كان التبرك مجازيا والمقارنة الحسية
حقيقيا والكلي يتحقق في كل والمراد هنا الكلي المتحقق في الفرد
المجازي فكانه قال متبركا بسم الله ثم بعد كتبي هذا رأيت
شيئا قال ما نصه والمراد بمقارنة اسم الله ما كان على وجه التبرك
والمعنى متبركا بسم مسمى هذا اللفظ قال استاذنا سلمنا والتبرك
مستفاد من المقام بمعنى ان الملابسة التي هي معنى الباء محمولة
على التبركية كما يحمل اللام على الخاص فلا يتوجه ان التبرك لم
يعد من معاني الباء التي هو عين ما قلنا من ان المصاحبة
اي كلي ولها فرد ان الان ظاهر عبارته ان الفردين لها متشاركان
والاظهر ما قلنا من ان احدهما حقيقي والاخر مجازي والاضافة
في قوله على وجه التبرك للبيان اي على وجه هو التبرك فان
قلت ما الفائدة اذن في قوله على وجه التبرك قلنا الاجمال ثم
التفصيل لانه اوقع في النفس قوله وقد اختلف في ايهما الاولى
اي في جواب ايهما اذ الخلاف متعلق بجواب هذا الاستفهام
لا بالاستفهام ثم لا يخفى ان اولوية الحكاية الخلاف وثاني
التخييري ثاني للاباحة وعدمه ذكر وهي هنا ميت لحكاية الخلاف
والاشكال الشكه فقد اختلف القائل هي للاباحة لما
علمت انه يجوز ارادة الامرين معا وحينئذ يقال ان التعجيز
مانعة خلو تجوز الجمع والاولوية هي اخر محتمل ان تكون او

الحكاية

الحكاية الخلاف في الاولوية الان المناسب لذكر الخلاف قول فقد اختلف
قوله الة الفعل الالة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول
اثره اليه لكن ان كان المنفعل قريبا فبلا واسطة والا فبواسطة
قوله التي لا يوجد الا بها وصفي كاشف لالة الفعل واعلم ان الاخفش يقول
الموصوف بجملة لابد فيها من عايد يعود عليه والموصول لابد من عايد
يعود عليه وضعف بانه ان ارجع للموصوف فطي الموصول الذي عايد وان
رجع للموصول فطي الموصوف من عايد فالاولى ان يقول الذي
يدل الى صفة للفعل ثم لا يخفى انه ظهر من ذكر ان السين والتاء
للطلب وان ما الاستفهامية تسمى بالالة فتسمى بالاسم كما افاده
ش في شرح عمدته قوله فكان الفعل الخ جواب عما يقال ان الالة
تقتضي التبعية والابتذال المنافي للتعظيم والاجلال وحاصل
ما اجاب به ان في الالة جهتين جهة تبعية وجهة توقف
تنسى الفعل او كماله عليها وقد لوحظ هنا الثانية دون
الاولى واشار له ش بقوله لا يخفى ان امكان الفعل وجعله الموجودا
الذي هو حوله نزل اسمه حذفها او ان ما بعد حتى والخبر قوله
نزل الخ وانت خبير بان هذا التنزيل محقق وكان للنظر قلنا
انها هنا للتحقيق قوله لما لم يكمل شرعا اي فليس المراد بالكمال المنفي
عند عدم الابتداء باسم الا الكمال الحسي لوجوده بل الكمال الشرعي
ثم في العبارة حذف دل عليه الحاصل والتقدير لما لم يكمل شرعا
المنزل منزلة عدم الكمال حسا قوله نزل اسمه تعالى منزلة الالة
اي للفعل وفي العبارة حذف حتى يتم دليل الاستعانة والتقدير
وحيث نزل اسمه تعالى منزل الالة فلتكن الباء للاستعانة وتكون
حينئذ بالاهي لاداخلة على الة الفعل حقيقة كما في كتبت بالقلم وتنزيل

اع ف
جواب ان الالة تقتضي التبعية والابتذال للاجلال

اع ف
فاحد فعله من ان الباء لما دخلت الة الفعل تجعله متعلق بمجرور

كما في بسم الله فيكون قولهم اذ الباء في بسم الله للاستعانة مجاز لا حقيقة
كما هو المفهوم من قوله نزل اسم الله فتدبر قوله وحاصله اي حاصل ما ذكر
في توجيه كونها للاستعانة قوله انها اي الاستعانة لا يخفى ان
ان المفتوحة تسبك مع ما بعدها بمصدر فالمعنى وحاصله انه لا
ولا يخفى ما في ذلك من التسمح قوله تشتمل على صلة المراد به انها تفيد
هذا المعنى مع معنى اخر فشبه افادتها الامرين بالاشتمال الذي على شيء
واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاشتمال تشتمل
بمعنى تفيد قوله على جعل الواو اي ان الحكم على الباء بانها للاستعانة
يفيد ان الكتاب الموجود حين لم يصدر باسم نزل منزلة المعدوم
لغوات كماله الحاصل من اسم الله فقوله لفوات كماله علة لجعل الموجود
بمنزلة المعدوم فقوله بمنزلة المعدوم من تتمة المعلول فعدم العلة
على بعض المعلول تنادي بمقوية المشيئة لاجل ان يتحقق ذلك في
ذهن السامع ابتداء ان قلت ما الامران اللذان قلت ان الاستعانة
اشتملت عليهما قلت هما ان النعل اذا صدر باسم تعالى يتصف
بانه كامل متيمن واذا لم يصدر بذلك اتصف بانه ناقص ان قلت لم ذكر
هذا الوجه وهلا ذكر الوجهين قلت لاجل التنفير عن قول من ترك
الابتداء ببسم الله وهذا الوجه يدل عليه دلالة ظاهرة مكونة
واضافة جعل لما بعده من اضافة المصدر للمفعول والفاعل هو
الشارع وهو الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا قوله
بمنزلة المعدوم اي حسا قوله ومثله بعد مثله زائدة او كناية كما هو
مقرر اي وجعل الموجود بمنزلة المعدوم لفوات كماله بعد من المحسنات
اي للكلام كما افاده ح قوله وقبل للمصاحبة معطوف على قوله فقيل
للاستعانة اي وقيل المصاحبة اولى من الاستعانة قوله على الوجه

المذكور

المذكور اي الذي هو وجه التبرك قوله وهذا اظهر اي وهذا القول
وهو المصاحبة على وجه التبرك اظهر قوله لسلامته الخ لا يخفى ان
تلك العلة تستلزم كونه ظاهرا لا اظهر المقتضي للاولوية ظاهر ايضا لا يخفى
ان تلك العلة الاتقية علة ترجيح المصاحبة الذي هو المستظهر
وصريح الشيء انظ علة الاظهرية لا علة ترجيح المصاحبة
والجواب ان مراده انما كان اظهر لتلك العلة التي ترجح بخاصة
المصاحبة وهي ظاهرة ولا يرد عليها شيء ويجوز جعلها بيانية على
طريق المبالغة وخلاصته وهذا اظهر لظهور ادلته وعدم
ورود شيء عليها قوله المشعر به الاول وهو الاستعانة قوله من
جعل من للتعليل لا بيانية اي لما فيه من الاخلال بالادب
من اجل جعل اسم الله آلة قوله مقصودة لذاته وصفا كاشفا
قوله لانه انما يتأكد علم ما مثله حاصله جعلها للتبرك فيه تأدب
وتعظيم له بخلاف جعله اسم آلة منزلة غير مقصودة لذاتها والاول
ان يقول ان في الآلة جهتين جهة التبعية وجهة توقف
نفس الفعل عليها وقد لوحظتا هنا الثانية دون الاولى
كما تقدم دفع ذلك استاذ شيخنا بان حاصل الكلام ان في التبرك
تعظيما ليس في الآلة اذ ليس في لفظ التبرك الا التعظيم والتكريم
وفي لفظ آلة اختصاص وآلية وفي حق الله من عنده وان
لم يلاحظ جهة المخدومية بالنسبة اليها من المخدوم الا ترى انهم
منعوا من استعمال بعض الالفاظ مع صحة معناه لتضمنه خلاف
الاولى كالقرد والخنازير بل كان يمكن منع ذلك هنا
وكان المجوز نظر الاسناد ذلك الى الاسم دون الذات افاده
شيخ الا ان لفظ الآلة لم يصرح به ولم يقع عنوانا لا ناقلا لفظ الآلة

مى ٥

مساو للفظ الاستعانة فكانه مذكور افاده ح ثم بعد ان علمت هذا
كله انظره مع ما ورد في لسان الشرع استعنت باسمه وهو اذن
في اطلاقه فلا يقال انه موهم للنقص فلا مناسب هنا قوله مع الخ
تقدم بينات الاظهرية والاولى ان يوافق العموم في كونه تعليلا
مستقلا فمقبول اولا ان كون اسمه تعالى آلة للفعل قوله من جعلها
اي اسم الله وانت باعتبار وجوده الذي هو قوله بسم الله هكذا
ورد وهو بعيد مما لاولي التذكير قوله يرجع الى ذكر اي المصاحبة
على الوجه المذكور اي المقصود من ذكر وهو التبرك وخلاصته
ان التبرك مستفاد من المقام سواء جعلت الباء للاستعانة او
للمصاحبة لكن لما كان التبرك في جانب المصاحبة اظهر منه
في جانب الاستعانة ذكر في جانب المصاحبة قوله لان ذكر
اي جعلها للاستعانة قوله انما هو اي الجعل قوله باعتبار انه
اي بملاحظة ان الفعل قوله متوسل به اي الفعل اي الى كماله
قوله بركته اي اسم الله قوله وذكر اي كونه متوسلا الى كماله
بركته قوله راجع الى ما ذكر من المصاحبة اي لان المراد بالمصاحبة
التبرك المحصل للكمال اي فقد رجع باخره الامر الى التبرك اعلم
وليس في اعتبار الالة زيادة معنى هذا مراده والاول ان
يقول ان جعله آلة يشعر بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل
على جعل الموجود لغوات كماله بمنزلة المعدوم وجعله بعد من
الممتنعات قاله ش وكتب بعد الله عز وجل ان اطلع عليه
قوله ولان القصد معطوف على قوله لسلامته قوله بذلك اي بالاتيان
باسم الله ولا تزيد على وجه التبرك كما وقع في بعض الطرق قوله في
ابتدائهم اي من جهة ابتدائهم باسماء الله قوله كما سبق اي

كون

كون القصد الرد سابق وقد تقدم وجهه مثل ذلك الجواب فلا حاجة
الى الاطالة قوله وهو الخ اي والحال قوله بما اي باسماء الله قوله
على الوجه المذكور اي المصاحبة على وجه التبرك ليس معطوف
الوجه المذكور التبرك كما هو في المتقدم ويجوز ان يراد بالوجه
المذكور التبرك فيكون على حتى ما قبله ويراد متعال والتبرك
في المصاحبة اظهر قوله فينبغي اي مثلا بالرفع او النصب ويليق
قوله ملاحظة ذلك اي التبرك قوله في الرد اي في حالة الرد عليهم
خلاصته ان الرد عليهم حاصل باي وجه الا ان ذلك الوجه يكون
اكمل في الرد لكونه وارد اعلى طبق ما صدر منهم والاول المتبادر
كون مرادهم الاستعانة واجيب بان ذلك بعلمها وقع للمشركين
بحسب ما دل عليهم استقراء حالهم وسياق استدلالهم والتالي
ثمة عارف بحال المخاطب لمثل ذلك افاده ح قوله ولان الباء حينئذ
معطوف على لسلامته قوله حينئذ اي حين جعلت للمصاحبة
قوله اول اي اكثر دلالة فيه اشارة الى الاشتراك في الدلالة
وهذا اول قوله ملابسته فيه اشارة الى ان المصاحبة والملابسة شيء واحد قوله باسم الله متعلق بملابسته
فان قلت كان المناسب ان يقول اول على ملابسة اسم الله
لجميع الفعل لانه الموافق للمعنى المدلول قلت اذا عدل عنه الى
ذلك اشارة الى ان اخر التالين هي المتعلقة بكسر اللام
واسم الله المتعلق بفتح اللام هو مشروع واخر التالين
تابعة والمشروع اشرف من التابع مع ان كلا صحيح فلا منافاة
في ذلك لانه لم يقترن كل جزء من الفعل كالتلبس باسم الله
وانما الذي اقترن باسم الله الجزء الاول من الفعل فقط والجواب

بان المصاحبة قسمان حقيقية وعرفية فالحقيقية ان يقترن كل جزء
من الفعل باسم الله تعالى والعرفية تتحقق ولو باقتران الجزء الاول
من الفعل فقط باسم الله والمصاحبة هنا عرفية لا حقيقية على
انا نقول ان المراد من المصاحبة هنا التبرك كما تقدم ولا شك ان
التبرك باسم الله مصاحب لجميع اجزاء الفعل وان كانت البسملة
في اول الفعل فقط قوله منها متعلق بادل والضمير للبدا اي ادل
من تقيها قوله اذا كانت للاستعانة اي لان الاستعانة تكون
حقيقية ولو في اول الفعل دون باقيه والمرض بانه صيرورة
كان الفعل كالمه موقوف على اسم الله تعالى لكونه آلة وعلة لكان
مصاحبا لجميع اجزائه ايضا كالعلم في الكتابة ضرورة عدم
تخلف جزء من اجزاء الفعل اي كالة عن آلته وعلته افاده رحمه الله
شيخي زاده الانجاب ان معرفة الكال بالعامل لا تقتضي وقوعها
مع جميع اجزاء مادة العامل بل اذا وقع في بعضها يصدق عليه انها
مصاحبة له بخلاف الالة فانها من حيث انها آلة وعلة لا يجوز
تخلف المعلول عنها اي صارت الاستعانة دالة على المقارنة
من المصاحبة مع افادة العلية انتهى قوله ولان مصاحبته معلوم
على لسلامته قوله مكشوف اي ظاهر فالمراد من الكشف لازمه
وهو الظهور او انه صار حقيقة عرفية قوله بسمه اي بتسميه
كل احد اولانه بتسميه كل احد يبتدئ في اموره قوله في
كونها للالة اي والوجه المذكور لكان اولوية كونها للالة
هو ما اشار له بقوله فكان الفعل الخ لكن علم مما ذكرنا الخ لا قوله لان ذلك
انما هو باعتبار انه يتوسل الخ فان كلام العوام صحيح منا منا
فلا تنازع والحاصل انه يقبل ان الباء المذكورة للابتداء التي

الا

الا ينظر فيه دقة وقد لا يكون لكل احد ان المخاطب بالاتيان
باسم الله كل احد لبعض الناس فالمناسب ان يجعل الباء بمعنى
تسميه كل احد والذي يتسمه كل احد المصاحبة على وجه التبرك
والاول ان يقول ان العبرة بالخواص وامر العوام فكالعدم
فالدقة من اسباب الترجيح لا من اسباب الرد اي فكيف
يجعلها من اسباب الرد فتامل ولا مانع ان يوم الانسان
بان يتلفظ بما لا يعرف معناه ويريد بانه ليس العبرة بالخواص
فوام مطلوب من كل احد حتى الحائك والاسكاف وحاصله
ان العوام والبله يبتدؤن في امورهم بالبسملة بل هم
ما يورون بعضهم من الشارع فلو لم يكن معناه امر اظهار
مكشوف فيوقد العوام لزم ان يكون ما تلفظ وما يورث
مما لم يعرفوا معناه وذلك بعيد جدا بل فاسد جدا انتهى
شيخ تغمده الله برحمته لا بضرورة العلامة البهوتي كلام الحلبي
الذي ذكرناه بان هذا امر وجودي يحتاج على كونه هذا بما يفيد
به والواضح انه ليس كذلك لظهور حكمته الناطق بها الاحاديث
السالفة انتهى قوله في متعلقها بفتح اللام اي ما يتعلق الباء
به اما المكسورة فهو المعمول على المشهور والفرق بان
التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر المعمول المتعلق
وبالفتح هو العامل القوي ويصح عكسه قوله كل جار اي ليس
نزاع في ذلك شبيه بمر ولا ما يستغني به فيصح اطلاق في محل
التقييد كما طفحت به كتبهم واجاب شيخنا بان المراد كل جار
فتظهر هذا ومعلوم ان الباء هنا كذلك منه قوله فاذا اي الحال
والشان قوله متعلق بفتح اللام وقوله يتعلق اي الجار بذكر المتعلق

قوله فيوصله اي فيوصل الجار المتعلق بفتح اللام ثم لا يخفى ان ما اشار
اليه الشارح هو المتعلق في اصطلاحهم ولكن مراد المصنف بالمتعلق ما
هو اعم من هذا المصطلح عليه وهو ما له نوع تعلق اشار اليه قوله
عمل النصب اي النصب على المفعولية بالمتعلق بالفتح قوله ومجروره
اي الجار قوله هو اي المجرور وقوله المتعلق بالكسر وقوله به
اي بالمتعلق بفتح اللام قوله في الحقيقة اي نفس الامر واما في
الظاهر فهو الجار قوله نكتة الخ استدراك لدفع ما يتوهم انه لا وجه
لتسمية الجار متعلقا لان المتعلق به هي الحقيقة المجرور قوله
بكونه علة مقدمة على المعلول الذي هو قوله اطلق عليه قوله
هي تعلقه اي المجرور وقوله به اي بالمتعلق بالفتح قوله اطلق
عليه اي الجار قوله متعلقا بكسر اللام قوله مجازا اي اطلاقا مجازيا
او حالة كون الاطلاق مجازيا قوله اي مجازا مرسلا من اطلاق
اسم المسبب على السبب في الجملة قوله وقد يطلقون على
مجموعهما اي مجازا وهو المشهور والجاري على السنة المعربين
من اطلاق اسم الجزء على الكل وقد وقعت هذه الاستعمالات
الثلاثة اعني نسبة التعلق للجار فقط وللمجار والمجرور معا وللمجرور
فقط في الكشاف في الكلام على البسملة وذكر السيد في توجيه
ذلك ان المجرور معمول بواسطة الجار فكل واحد متعلق وكذا
المجموع وانكم ان تعلق الحرف العامل تعلق افضاء اي تعدي
العامل الى مجروره والمجرور متعلق تعلق المعلول بالعلة كان
العامل كالعلة والمجرور كالمعلول قوله لكن ان استقر لعل المراد
ان صح ان يستقر بمعنى الخ او ان قوله وجب حذف المتعلق كان
هذا الحذف واجبا وقولهم ومنهم منه لازم للاستقرار ثم لا يخفى

ان

ان الاستدراك لدفع ما يتوهم ثبوته او نفيه ونقول هنا يتوهم
ان لذكر حالة مستوية اما وجوب الحذف واما عدمه فافاد
بهذا الاستدراك انه ليس الحال مستويا بل قد يكون واجبا
وقد يكون لا قوله معنى المتعلق الخ اشتق في معنى المتعلق
فعل الضد الذي في العامل فاذا قيل زيد في الدار معنى الدار
ضد تعويره هو وقيل الحدث الذي هو مدلول العامل المضمن
ويصح كل منهما هنا الا انه اذا اريد بالحدث الذي هو مدلول
العامل يكون قوله وفيهم عطف تفسير اي ان المراد بالاستقرار
النهوض ان اريد الصيد يكون من عطف اللازم لان الصيد
استقر في الجار والمجرور ويلزم منه النهوض وعبارة السيد
تفيد الثاني فيكون وفيهم عطف تفسير ونصه وتحقيقه
ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى
عامله ومنهم منه فان لم يتضمنه سوى الاضافة العامة كان
المقدر منها عاما انتهى الى ما اقتصر عليه قوله فان لم يتضمنه
يعرف ان المطف للتفسير قوله فيه اي المجموع وقوله وفيهم اي
معنى المتعلق بفتح اللام منه قوله بان كان الخ الباء سببية
تتعلق به استقر ومنهم قوله صلة نحو زيد في الدار ومعطوفه
وصفة نحو جاني رجل اعلى فرسه ومعطوفه وصلة نحو جاء الذي
على فرسه ومعطوفه وقوله وفاعل نحو جاني زيد على فرسه قوله حذف
المتعلق بفتح اللام قوله لقيامه مقامه اي لقيام المجموع من
الجار والمجرور مقام المتعلق بفتح اللام فلو لم يحذف لزم الجمع
بين العوض والمعوض قوله ومن ثم اي ومن اجل قيامه مقامه
اي قيام المجموع مقام المتعلق بفتح اللام قوله اعطي اي المجموع قوله

حكمه اي المتعلق بفتح اللام قوله في الاعراب يجوز تعلقه بحكم اي حكمه
المظروف في الاعراب من ظرفية الخاص في العام او في بمعنى من اي
حكمه من الاعراب ويجوز تعلقه باعطى اي اعطى من جهة الاعراب
قوله على المشهور متعلق باعطى اي الذي اشتهر عند علما العربية
ويقابله وهو التحقيق لانه لا يعطي حكمه وعلى الاول فله محلان باعتبارين
وعلى الثاني فليس له الا محل واحد وهو النصب على المفعولية والجار
مع مجروره مثلا اذا قلت زيد في الدار فزيد مبتدا بلا خلاف واما في
الدار فالمشهور ان الخبر هو في محل رفع بالمبتدئية على المبتدا
وله محل نصب على المفعولية للعامل المحذوف واما التحقيق
الذي هو عامل المشهور فهو في محل النصب على المفعولية
وليس في محل رفع على الخبرية بل الخبر هو المحذوف قوله ويسمى
اي مجموع الجار والمجرور وقوله حينئذ اي حين استقر معنى
المتعلق بالفتح منه قوله مستقرا اي مستقرا منه فهو من باب
الحذف والايصال اي لاستقرار معنى المتعلق بالفتح منه
قوله والا لم يجب حذف اي والا يستقر معنى المتعلق بالفتح منه
اي بان لم يستقر منه لم يجب حذف المتعلق بالفتح اي بل يجب
ذكره ان لم تقم قرينة عليه والا لم يجب بل يجوز الامران والحاصل
ان المفهوم من اللب وشرحه ان اللغو ما يكون عامله خاليا
عن الظرف غير مفهوم منه سواء ذكر اولا والمستقر ما فهم منه
معنى عامله المقدر الذي هو من الافعال العامة وكان المقدر
هنا من كان التامة والا سلسلة التقديرات قوله طرحا لغوا
اي لانه الغي عن معنى المتعلق اي خلي منه قوله متعلق خبر ان
لا حال كما قيل ولا صفة لكان محذوفة كما هو مقتضى صنيع الشارح
العلامة

العلامة البهوتي الا ان يكون حال معنى قوله بعامل محذوف فيه اشارة
الى ان محذوف صفة لموصوف محذوف هو عامل الظهور وقوله
محذوف اي جوازا لكثرة الاستعمال خلافا لح وهو غير ظاهر
فالصواب التفصيل وهو ان الحذف تارة يكون واجبا وتارة
جائزا فان جعل الجار والمجرور متعلقا بابتدا او بابتدا اي
الذي هو المبتدا فالحذف جائز لا واجب لانه ظرف لغو وان
جعل متعلقا بالخبر المحذوف فيما اذا قدر ابتدا اي وقدر
كون عاما وهو حاصل او نحوه فالحذف يكون واجبا لانه
لانه ظرف مستقر وكذا اذا قدر حالا وحينئذ فلا يصح القول
بالحذف بالجواز والوجوب ثم بعد كتبي هذا رايت على ب
شرح عمدة ذكر معنى ما قلناه قوله اسم مصدر الخ انما قال مصدر
بدليل قوله المصدر بعد في تقريره ابقدا الى والامر الخ والاقيس
ان يقدر عوضه من نحو اسم الفاعل نحوا نا مبتدي قوله بمصدر
بالتنوين بدل من اسم او عطف بيان اي حيث صح به فيوجد
بعد التصريح بدلا او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف ويحتمل
انه اراد بقوله اسم مصدر اي اطلق الاسم وان اراد به المصدر
واحتاج الشه لتقييد الاسم به وان صح ان يكون اسم فاعل كانا
مبتدي بسم الله واسم مفعول كهذا الكتاب مبدوء بسم الله
لاجل قوله المصدر بعد كقولك ابتدائي وقوله ولا يرد عليهما
حذف المصدر الخ قوله بما الخ اي بما معمول في بيان اعرب
كلامه املا والجملة اما مستانفة او عطف على قوله يجب ان يكون
الخ للترتيب الاخباري الا ان منه يجي الحال من النكرة وكتب
العلامة البهوتي مثال صنيعه يقتضي انه حال وقيل انه خبر

عرف

العربي بقضي لغو

لكان محذوفة قيل وهو الصواب اذا سمها قوله كل منها انتهى
وفيه نظر اذ لا يتعين كون كل اسما لكان بل يجوز ان يكون نائب فاعل
لمقدر مابل هو اظهر منه واولى متعذر على ان حذف كان وحدها
او مع اسمها انما يطرد بشروط معتبرة لم توجد هنا كما نبه عليه ابن
مالك في خلاصته انتهى قوله في التقدير متعلق بمقدر ما
وقوله عنها اي الباء وقوله فيه اي التقدير وهو متعلق
بمحذوف قوله على الوجه الاتي وهو ان يقدر بعد الجار والمجرور
اي مقدما متاخرا عن اسم الله لا عن بسم فقط لئلا يلزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بالمبتدا قوله فهذه اشارة الى ما يتقدر
به من كون المتعلق اما اسما او فعلا وفي كل اما بعدما او مؤخرا
قوله مادة الابتداء الاضافة للبيان قوله او نحوها كالافتتاح
وليس بمعين كما بين الذي بعده لظهوره قوله من كل بيان لنوعه
قوله من كل دال اي من كل لفظ دال وقوله على الفعل اي الحدث
قوله فيتصور بان التثنية بجعل مادة الابتداء ونحوه شيئا واحدا
الثاني ونحوه شيئا اخر قوله وذلك اي ما ذكر من الاقسام الثمانية
او وذلك اي العامل باعتبار الاحوال الثانية قوله لتوقف الابتداء اي
الحال الابتداء من تقدير اي كتوقف قولك ابتدائي الذي هو ابتدائي
او من فعل قولك بتوقف قولك ابتدائي بفعل او متعلق بمحذوف
قوله ابتدائي او ابتدائي الخ فان قيل ان الاولى تقديره مما لا مكان الاولى
ان يقدم على الاسم واجيب بانه لما كانت الباء موضوعة ثانية
له ربما يتوهم انها من حروفه وصلت الى حد المنع فقدم الاسم
ابقاء من اول الامر على جوازه حرفا من ان يتبع فيؤدي الى السامع
خلافه قوله على الوجه الاتي قد تقدم ذكره فلا حاجة لاعادته ويمكن

ان يقول

ان يقول انه ذكر اولا في عداد انها اربعة وذكرها بمعنى عداد انها ثمانية
قوله وسيأتي بيان ما هو الاولى من ذكر الى الثمانية وقال ذكر دفعا
لما سبق للذهن قبل الاتي انها متساوية فيصير ذكر معتمدا وبما
يخبر به قوله وبتقديره اي وتقول وهو لا يتعين كونها بمعنى هو بل
يجوز ان تكون للسببية وهو ظاهر مهدا افاده الصبان وحينئذ
الاقتصار على تقديره فعلا على ان محله نصب وذكر الحال وعلى تقدير
اسما فان محله رفع او نصب انه على التقدير الاول لابتدائي الكلام
بل الجملة فعلية بخلاف على التقدير الثاني قرا محل مجموع اي يحل
الهيئة الاجتماعية من الجار والمجرور دفعا لما يقع في الوهم من ان
المراد محل كل منهما قوله اي منصوب احتاج له لان المحل ليس نفس
النصب الذي هو من الكلام الاعراب او محل نصب او اعراب محل
الجار والمجرور نصب او نفس النصب مبالغة اي محل اسم لو كان
حالا من الجار لكان منصوبا على انه مفعول به لذلك الفعل قوله
على المفعولية بالفعل المذكور اي على ان الباء مفيدة فاذا قلت
بسم الله فتقديره ابتدا عملي ببسم الله بداءة فهو لا ينافي الحمل الا
انه لخلاف الشهور كما قاله ش قوله بداءة بالعمل بناء على الشهود
السابق اي مع انه استوفى معنى المتعلق في المتعلق اي كان صفة
او حالا او صلة او خبرا وجب حذف المتعلق واعطي حكمه من الاعراب
فاذا قلت بسم الله فسم الله في محل نصب على الحال بالفعل
المحذوف وفي محل نصب على المفعولية بالمقدر المحذوف وتقديره
ابتدئ وهو حال كوني متبركا بسم الله او مستعينا به والله سبحانه
اعلم ذكر وقوله على معانيه اي معانيها الشهورة اي الحال او الغير
او غيرها انما هو المحذوف والجار والمجرور في محل نصب على المفعولية

والباء للتعدية لا غير بخلاف المشهور فان الباء ليست للتعدية بل للمصاحبة
او الاستعانة والحاصل ان المعنى بسم الله اما ان يجعل للتعدية او يجعل
للاستعانة او المصاحبة والى التعدية يشير قول الشارح منصوب على
المفعولية والى بقيتها يشير قول الشارح وتحوز الخ ثم قال انه على
التعدية يكون التقدير اجعل اسم الله بداية او اجعل اسم الله
بالبقاء الاول ظاهر والثاني وان كان ظاهرا لكن ليس المعنى على
ذلك لان المعنى انما هو على ان تأليفي مبتدئ منه بسم الله او مستعان
فيه به ولا يصح اصلا في نحو الاكل لانه يصير التقدير اجعل اسم الله
ماكولا ولا صحة له وما كتب عليه هو ما في بعض النسخ وفي بعضها اي
منصوب على المفعولية بالفعل المذكور ويجوز ان يجعل محل منصوبا
على الحالية به بنا على المشهور والباء وعلى المفعولية بالحال المقدر
ومستعينا او مصاحبا على وجه التبرك على مقابله وفي بعض النسخ
بعد منصوب ثم ان كان من المادة الاولى على المفعولية بالفعل
المذكور او من المادة الثانية على الحالية بنى بناء على المشهور
او مصاحبا على وجه التبرك على مقابله ويجوز ان يكون في السور
الاول على ذلك ايضا انتهى ومراده على صحة النسخة بالسور الاول
اذا كان من المادة الاولى وقوله على ذلك ايضا اي على الحالية
بناء على المشهور السابق وعلى المفعولية بالحال المقدرة الخ
ما تقدم وحاصله انه اذا جعل من مادة التأليف ونحوه من كل
متعلق خاص فلا يصح الا جعل الباء للاستعانة او المصاحبة ولا
يصح ان يجعل للتعدية اي لما تقدم مما ورد على النسخة الاولى
واما اذا جعل من مادة الابتداء فيجوز جعل الباء للتعدية وللاستعانة
والمصاحبة اعني بناء على المشهور او على خلافه وهذه النسخة ظاهرة

لا اعتراض

لاعتراض عليها الا انك خبير بان هذا لا يأتي الا على ان المراد بالتعلق
مطلق الارتباط لا التعلق الاصطلاحي المشار له او الكلام
لا يتم معه ولا يجري على التعلق الاصطلاحي الا جعل الباء للتعدية
فان قلت يلزم على جعل الباء للاستعانة او المصاحبة حذف الحال
المتعينة ولا يصح قلت هناك قرينة ولا امتناع عندنا وهي كون
الباء للاستعانة او المصاحبة قوله هنا اي في قوله ومحل الجار والمجرور
نصب وقوله فيما ياتي اي في قوله وتقديره اسمي محله رفع او
نصب قوله نحو زيد اي سمي بسبب اسناد ما للخبر للكل والخفي
ان التسمي وصف الحاكم والحاكم كذلك وصف فاذن في بعض مع
اوفى ظرفية الصفة في الموصوف بان يراد من التسمي كونه
بتسمي فيه او انه لما كان في حال تسمي في حكمه صار الحكم ظرفا بهذا
الاعتبار قوله المحكوم اي الذي حكم بمحله في الضمني بمحله يعود
على ال قوله بذلك اي ما ذكر اي الرفع والنصب قوله حقيقة اي
على طريق الحقيقة اي الذي حكم على محله مذكور على طريق او
من جهة الحقيقة اي الحقيقة المتعلقة هذا ان اراد بقوله نحو زيد
تسمي باعتبار ما كلماه ويجوز ان يريد بقوله نحو زيد تسامل
ومسامحة غير ناظر لذلك فيكون قوله حقيقة بمعنى نفس الامر فتدبر
قوله لكن الخ دفع به ما يوهمه من قوله اذ المحكوم الخ انه لا موجب
للحكم على مجموع الجار والمجرور بالنصب او الرفع لكون الجار كالجزء
اشار به الى الفرق بين حرف الجر وبين الميم والتضعيف بانهما
لما كانا من بنية الفعل لم يتعلقا بشيء فلا فرق الا ان كلا منهما
يوصل اثر الفعل للمفعول فظهر ان الجار لو كان جزءا من الفعل
كما يجوز الحكم على الجار فقط يجب الحكم على مجموعهما فقد اشار بهذه الفقرة

الى قلة بل الحكم رمزا وذلك من دقائقها وحكمتها وحكمة عن الحكم عن المجرور فقط
لانه الاصل حاله التعلق عند ان قوله رمزا انما يظهر في الجار اي بنى قوله غالبا
منها متعلقة والها المجموع فصح صرح به بقوله محل الجار والمجرور الخ قوله
المذكورين اي العامة والخاصة قوله على ما مر في الفعل فيجري فيه
الاوجه الثلاثة من كونه اما المتعدد برا او الاستقرار او المصاحبة
على المشهور وعلى مقابله الا انه على المشهور يكون في محل نصب
من حيث المفعولية لمستقر وكذا باقي ما تقدم من ان المحكوم على
محله بدل من صيغة المجرور قوله لكن بجعل الخ اسقدراك على ما يفهم
من قوله على ما مر في الفعل من انه يكتفى بتقدير المتعلق فقط كالاول
حيث يكتفى بالمبتدا او يستغنى بالحال او المفعول في الخبر فافاد انه
لابد من تقدير خبر قوله هذا اي قوله اي محل مجموعهما نصب على ما مر
هو الموافق لما قبله اي من حيث ان محل مجموع الجار والمجرور نصب
قوله ان اريد شرط في قوله الموافق قوله ان اريد بالتعلق المتعلق
الاصطلاحي وهو عمله في المجرور النصب على المفعولية كما افاده ح
واما لو اريد بالتعلق ما يشمل الحق فلا يصح ذلك بل يكون محله
رفع وقد تقدم ما فيه من البحث من انه اذا اريد التعلق الاصطلاحي
لا باقي الاعلى جعل الباء للتعدية فقط لا ان جعلت للاستعانة
او للمصاحبة فافهم قوله المتقدم تقريره اي في قوله كل جار
فانه يجب الواو اي ضمنا قوله وهو المتبادر اي والتعلق الاصطلاحي
هو المتبادر من لفظ التعلق اي في اطلاق التعلق فالمراد التعلق
الاصطلاحي وقوله وان اريد به اي بالتعلق قوله ما يشمل اي مراده
مطلق الارتباط الذي يشمل تعلق الحق اي كما سيشمل تعلق المعمول بعامله
الذي عمل فيه النصب على المفعولية الذي هو التعلق الاصطلاحي

قوله او

قوله او محموله بالمبتدا اي من حيث ان معمول المعمول بمعمول قوله
فمحل مجموعهما رفع الخ ظاهره انه متى اريد بالتعلق ما يشمل ما اريد
به مطلق الارتباط ان محل التعلق المبتدا بالخبر سواء كان بكون
المحل مرفوعا الخ وليس كذلك بل متى اريد بالتعلق ما مر اي باقي
الاوجه المتقدمة وباقي ما هنا وهو ان المحل مرفوع والحاصل
ان كلام الشارح يفيد انه اذا اريد بالتعلق الشامل لان يكون محل
مجموع الجار والمجرور الارفعا على الخبرية على المشهور او نصبا
على انه معمول الخبر على مقابل المشهور مع انه يصح حينئذ ان يكون
محل الجار والمجرور رفعا شاملا على المفعولية بالاسم المقدر وعلى الحالية
بالاسم وعلى المفعولية بالجار المقدر كما يصح ان يكون محله رفعا
على الخبرية الخ ما هنا فتدبر قوله بناء على المشهور اي حالة كون
الرفع مبنيا على المشهور قوله من انه اي مجموع الجار
والمجرور وهو بيان للمشهور قوله المحكوم عليه اي الذي حكم عليه
بالخبر مرفوعا عليه عاد على ال قوله متعلقه اي الذي تعلق به
تعلقا اصطلاحيا وقوله الذي صفة للمتعلق وقوله كان اسما
اي كحاصل وصاره هو الخبر صفة للاسم وقوله ونعلا معطوف
على اسما اي اينما اي بكل اسم اسم وقوله خبر الخبر اي ان الخبر
الجملة لا الفعل فقط وخبره صفة للفعل والخبر الثاني هو العامل
قوله بانه الخبر متعلق بالمحكوم به اعلم انه اطلق على الخبر المتعلق
بالكسر والمتعلق بالفتح اوصافا وصل الاطلاق لان كلا يقوم بالحال
به الاخر ولعله على الثالث يكون محله نصبا بنزع المتعلق ولا بعض
كونها خبرا والخبر حالة شخصية شرحه حالة البهوتي قوله لعمومه علة
للحكم عليه بانه الخبر اي لعموم مجموع الجار والمجرور وقوله مقامه اي

المتعلق بفتح اللام قوله في فهم معناه منه اي في فهم معنى المتعلق
بالفتح وقوله منه اي من مجموع الجار والمجرور بالاعتماد على الفهم
يؤذن بان عطفه انما تقدم على استقر عطف تفسير اي ان المراد
بالاستقرار الفهم بناء على ان المراد بالمعنى معنى المتعلق واما اذا
اراد بالمعنى الفهم فلا يكون عطف تفسير بل عطف لازم قوله ومن
ثم اي ومن اجل كونه قام مقامه في فهم معناه كان حذفه
واجبا لما يلزم عليه من الجمع بين العوض والمعوض عنه قوله اتفاقا
اي من صاحب القول المشهور ومن صاحبه مقابله قوله او يحمل
مجموعهما مقابله بناء المقابله على ما قبله ليس لمحل
نصب ايضا بالمحذوف وبناسب ذلك قول السيوطي في الكلام
على اما اذا وقع الظرف خبرا وذهب الرضي وابن حيان الى
ان الظرف هو الخبر حقيقة وان العامل صار منسلخا
وسواء في الشبه ما فيه قوله ما به الباء للتعدية باعتبار تعلقه
بالقابل واما بالنظر لكلام الشيخ فهي اما للتعدية
بناء على المصير واما اذا لم يرد به المقول كما يشير له قوله
المقابل الخ يكون الباء للتصوير والضمير راجع لمجموع الجار والمجرور
قوله فوجوبا راجع لقوله المحذوف اي الذي حذف حذفا واجبا
فوجوبا مفعول مطلق قوله بما ذكر من قيام المناسب لما ذكر من
كونه قام مقامه في فهم معناه قوله هو اي الفهم قوله وان
كان الواو للحال قوله وتسميه اي مجموع الجار والمجرور لفظا مستقرا
اتفاقا معطوف على وجوب ثم اعلم انه لا منظر لدعواه الاتفاق
فقد قال ابن هشام في شرح بانت سعاد في شرح قوله المعد اوجه
واجمل ان تذكر اموذجا منها الى آخر ما نصه الصحيح ان الظرف يتحمل

ضمير

انه ضمير

ضميرا مستقلا اليه من الاستقرار المحذوف وزعم ابن خروف انه
لا يتحمل الا بشرط التأخر عن المبتدا وزعم اخرون انه لا يتحمل
مطلقا والصحيح الاول انتهى قوله كان زعمه راجع للمنفي ووصف
الاخصية اي زعم القائل بالمشهور ان ما ذكر يقتضي الحكم عليه
اي على مجموع الجار والمجرور بانه الخبر وبني عليه ان محله
حينئذ رفع اي بناء على الاقتضاء المذكور ان محل مجموع الجار
والمجرور رفع والتعبير بزعم يشعر بضعفه وقوله حينئذ
اي حين جعل مجموع الجار والمجرور خبرا قوله ولا يرد عليهما لزوم
معنى اللزوم الالتزام وليس معناه الوجوب اذ الحذف فيما
ذكر جائز واجب وانما معناه انه اذا اقدر المحذوف اسما
يلزم منه الالتزام حذف المعدد وانيابه بقوله قوله على
الوصف الخ الاولى على وجهي الرفع والنصب المبنيين
على تقدير المتعلق اسما اي المبني او لها على المشهور
وثانيهما على مقابله قوله المصاحبين لما ذكر من ان لافي
ان واحد قوله لها متعلق بلزوم قوله بالنصب الذي ضبطه
ابن الشيخ بخط والده انما هو الرفع فهو عطف على لزوم والجر
الجر عطفا على حذف المصدر صل وما صنعناه الله اولى قاله
البهوتي اقول لعل وجهه انه يلزم على الرفع والجر اضمار ان يكون
كل من الحذف والابقاء ممتنعا وليس كذلك بخلاف النصب
على المعية فهو يقتضي ان الممتنع انما هو مجموع الامرين ثم ان
البهوتي تبع ما تقدم عنه قال ما نصه قال حفيد المصاقول الصبان
نظر في صحته غفلا عن اولويته فقد تقرر ان المتعلق اعم لا بد
ان يسبق بمثل او مرادفه معناه وحروفه ولم يوجد واحد منهما

هنا فانه انما سبق المصدر وليس فيه معنى الفعل اوحمل لوله المصدر
الحدث دون الزمان والنسبة لفاعل والمفعل مدلوله الثلاثة
وقد يقال قوله يرد كما ترى انتهى قوله على الوجه الاول وهو الرفع
قوله على الوجه الثاني وهو النصب قوله المقابل اى المناسب للذى
قبله ان يقول على الوجه الثاني المبني على مقابل المشهور قوله وهذا
هو الظاهر فيما تقرر اى ما قررته من ان قوله مباشرة مبنيا على الرفع
وحمله او بواسطة على النصب اى والجر بحذوف كما تقرر قوله
موافقة للامر اى لاجل الموافقة لما مر اى من ان المراد بالتعلق
ما يشمل التعلق الاصطلاحي وغيره قوله وان كان هذا هو المراد اى بقوله
بقوله مباشرة نحو ايه ان حذف الخ واما ان لم يكن هو المراد
فلا وجه لورود ه في ذلك المقام لانه لم يكن موافقا لما مر قوله منه
اى من حذف المصدر مع بقاء عمله وقوله ضده اى المصدر قوله
وهو رفع الفاعل ونصب المفعول الشاهد للمتن فيه قوله ونصب
المفعول لا رفع الفاعل فليس له دخل في الكلام قوله والا لا امتنع اى
والا لو قلنا من حيث انه مبتدا اى والا بان قلنا مثلما والاول
اقرب والمال واحد قوله وهو جائز اتفاقا تعليل لمحذوف والتقدير
وذلك لا يصح لانه جائز اتفاقا ولا يخفى ان هذا جواب في الطريقة
المشار لها بقوله مباشرة او بواسطة ثم ترقى لوجه آخر يدفع
الاعتراض بالنسبة للظرف الثاني اعني قوله او بواسطة قوله
على ان كون الخ ثم يقول هذا ابطال لما اريد لاجل صحة الايراد على
الوجه الثاني المبني على مقابل المشهور وما قبله ابطال لما اريد
لاجل صحة الايراد على الوجه المبني على المشهور اذا علمت ذلك تعلم
ان المناسب عدم الترقي على ذلك الوجه لانه يوهم ان ما قبله وما بعده

متعلقان

متعلقان شيء واحد مع انه ليس كذلك قوله والا لزم اي والا يكن باطلا
بل صحيحا لزم ان زيدا اخي فوقك جا غلام زيد معمولها وهذا اللازم
باطل اتفاقا قوله ولئن سلمنا امتناع حذف المصدر الاول ان
من بعد وسلمنا ان معمول المعمول معمول بالنظر للظرف الثاني قوله
مطلقا اي سواء كان عمله من حيث كونه مصدرا او من حيث كونه
مبتدا قوله المشهورة اشار به الى ان تلك القاعدة لا تقبل طعن
من يطعن فيها قوله اي يجوز الخ هذه النسخة ظاهرة اي يجوز فيها
الحكم وهو حذف المصدر مع ابقاء معموله وفي بعض النسخ يتجوز
بها وعليها فلا بد من تقدير ويجوز فيها بالحكم الذي لا يتجوز
به في غيرها والاولى ان يضمن يتجوز معنى يتوسع حتى يتقوى ذلك فلا يرد
شيء وعبارة الشيخ خالد بعد الايراد ويجاب بان عمل المصدر
في الظرف وعدله لما قبله من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل والتقدير
يكون تقديم معموله عليه عند المحققين خلافا لمن منع مطلقا
ولمن فصل المنع بان يكون المصدر مخالفا في مصدريته قوله لكثرة
دورها اي وقوعها على الله شيء بتعليل آخر بقوله وذلك لان للظرف
شانا ليس لغيره لاحتياجه اليه من حيث وقوعه فيه زمانا
او مكانا وليتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه مسندا وعدم
انفكاكه عنه قوله في عمل هذا الايراد مثله زائدة او اراد بها ذات
لانها تفسر بذات قوله على الوجه الذي مسوق تحريره متعلق
بقوله متعين اي متعين على الوجه واما على ما ذكره فليس بمتعين
لما تقدم من قوله لا نسلم انه يمتنع عمل المصدر بعد وما مطلقا وعلى
متعين في او انه متعلق بمحذوف اي الوارد على الوجه الذي سيق
تحريره والباقي بعد الاسترداد فما لا يقع في الوهم من صحة ما تقدم

من الاجوبة في هذا وصو جعل محل الجار والمجرور نصب بالمصدر المقدر
قوله من جعل الجواب للوجه الذي سيق تحريره وانما قال سيق
تحريره اشارة الى ان المصدر لم يذكر ذلك وانما بينه الشارح الآتي
قوله نصب على المفعولية بالمقدر لم يتقدم لهذا العنوان لان الذي
تقدم له انه قال نصب ايضا على ما مر في العامل والذي مر في العامل
النصب على المفعولية بالفعل او الحال على ما تقدم قوله نصبا
على المفعولية بالمقدر اي بالمصدر المقدر المستفاد الا ما حرر المحشون
لما في الجواب لانه اذا كان المراد ان محل الجار والمجرور منصوب
بالمقدر الذي هو الخبر فلا يتأتى استشكال ان المصدر عمل
محذوفا وان قلنا ان معمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء فعدم
تقدم الشيء انه باطل لما يلزم عليه فتعين حينئذ ان يكون المراد
بالمقدر المستفاد الذي هو المصدر قوله فانه اي مثل هذا الايراد قوله
لازم له اي للوجه الذي سيق تحريره قوله مخلص اي لا خلوص حينئذ
اي من مثل هذا الايراد قوله الا بالجواب اي بخلاف ما الاحظه في
الايراد فانه مخلص اخر كما تقدم قوله المذكور اي في المتن وحاصل
الوجه الذي سيق تحريره هو انه كما ان الجار والمجرور متعلق بنفس
الفعل المقدر والفعل عامل في محلها النصب كذلك اذا قدر اسما
يصح تعلق الظرف بذلك الاسم الذي جعل مبتدأ فهو عامل في محل
الظرف النصب والخبر محذوف وتقديره ابتداء بسم الله حاصل
قوله ما في كلام المصنف في هذا البحث اي المتداول بقوله متعلقة بمحذوف
ان الاعتبار بمحل البحث بل باعتبار بعضه الذي هو قوله وتقديره
اسما محلا رفع الخ المتضمن للايراد ودفعه اي عرفت ما فيه من انه
لا يصلح على ظاهره وذلك لان المتبادر انما هو التعلق الاصطلاحي فان

لا صحة

لا صحة لقوله رفع المزول الايراد ولا دفعه المبني عليه بل انما يصلح
على ارادة خلاف المتبادر من انه مراد بالتعلق المتعلق العام
الشامل للاصطلاحي وغيره ومراد اعتبار اخر بالنظر للظرف الثاني
من الايراد وهو النصب بالمفعولية للمخبر المقدر بان يقال وهو
معمول الشيء معمول لذلك الشيء اقول بعد ان علمت ذلك كله حمل المتعلق
على ما له فرع متعلق شائع ذائع كما اراده ما تقدمه الصوتي متلقا
عن حسن حسين للمصنف ورد الجواب على التنزل شائع ايضا
خلافا لمن اعترض على النسخة المشروحة قوله وانما قدرناه اي والحال
انا قدرنا على وجه يصلح قوله في الجملة انما قال في الجملة اي
لا في التفصيل اي ليس مصلحا من كل وجه لامور الاول انه لا يلزم
من ارادة التعلق الاعم ان يكون دفع بل يصح ان يكون علما
نصبا على الاوجه الثلاثة المتقدمة الثاني انه حمل على خلاف
المتبادر والحمل على خلاف المتبادر لا يليق بهذا المقام الثالث
ان الحق ان معمول معمول الشيء ليس معمولا لذلك الشيء فلا اصلاح
بالنظر للحق وانما الاصلاح على اعتبار ان معمول معمول ذكر الشيء
معمول لذلك الشيء الذي هو خلاف الحق قوله للذي الخ مرفوع به نوهم
انه لم يطلع على نسخة مخالفة للنسخة المشروحة قوله عليها
خط المصنف اي في العبارة قوله مصلحا يصح ان يكون اسم فاعل
حالا من الموقف او اسم مفعول حالا من النسخة المشروحة
قوله فيها اي المشروحة قوله ما في هذه اي المشروع عليها والاصلاح
نصب ما في صلب المتن وكتب آخر بدله بالهامش قوله ولفظها
اي النسخة المشروحة قوله اسم بدل من محذوف قوله خبر
صفة لاسم قوله اي من المبتدأ انما احتاج للتفسير دفعا لايهام

من رجوعه للخبر والعمل كما هو المتبادر وعدا على ما في بعض النسخ من
زيادة اي من المبتدا والعمل الخ وفي بعض النسخ اسقاطها ولعل
وجه تلك الزيادة انه بدونها يوهم رجوعها للعمد الخبر والعمل كلا
تاملنا ستتضح صحة تاخذ الجزءين الجار والمجرور لو تقدم للمبتدا
يتوهم تعلقه بالمبتدا مع ان القصد تعلقه بالخبر ومن ذلك الزيادة
المذكورة فالخبر تابع للمبتدا تقدما وتاخرا فلا يحتاج الابهام
المذكور قوله كعوتك اي وذلك كعوتك قوله بعمل الجار والمجرور
المتبادر على المفعولية ويكون جارا بعمل المعلق الاصطلاحي واما
على ما حل به سابقا فيحتاج وجه الاستعانة والمصاحبة
مع انه المناسب لان تقدم له من جعل الباء للملابسة او المصاحبة
قوله محلها نصب ايضا بالخبر المحذوف وعلى المفعولية اي كما ان
محلها نصب مع تقديره فعلا قوله وفعل رفع اي المصاحب للنصب
على المفعولية الذي هو المتعلق الاصطلاحي اي المنظور له في
هذا المقام النصب لانه الجاري على المتعلق الاصطلاحي لا الرفع
بانه حاصل عن مقصود من حيث التعلق لانه جار على الاصطلاح
قوله كما في الخانية لا يصح ان يكون الجار والمجرور نائبا عن كان
مع كونهما متعلقين بكائن لان الاول يقتضي رفع محلها والثاني
نصبه اي لا يعقل ان تقتضي الكلمة الواحدة بالرفع
والنصب لانه جمع بين المتنافيين قوله ذلك اي ما ذكر من حلها
نائبا عن كان المقتضي للرفع قوله وكلامه اي هذه في غاية
الحسن اي لانها لا يرد عليها شيء مما ورد على ما مر قوله لكن قوله الخ
اي يرد عليه ما سيقوله من ان الحسن في جميعها قوله استبعاد ذلك
اي الجمع قوله المقتضي للنصب اي على المفعولية قوله عملا بمقتضى

النيابة

النيابة اي بالذي يقتضيه النيابة اي عن المحذوف ومقتضاها
الرفع فالاضافة حقيقية فان قلت انه لم يجعل ما عدا المفعول
لاجله مع فاعل عامله مثلث بعوله قوله فيكونان والتقدير
فاحكم على محلها بانها في محل رفع عملا الخ قوله بدليل ظهور
للبيان اي ان الدليل على كونها في محل رفع وفي محل نصب
بالاعتبارين المذكورين ظهور الخ اي فقد اقتضت باعتبار
مثنا منين وهما النصب على الظرفية وهو في محل رفع خبر
وهذا الجواب لا يتم بالدليل المذكور الا اذا كان الشرط احد
في بحثه ان الكلمة جمعت اي من مثنا منين الكامل كما او
تعلقا بالعمل او احدهما باللفظ والاخر بالمحل واما اذا كان
لاحظ استبعاد كون المحل يتعلق بامرين مثنا منين فلا يأتي
هذا الجواب لان النصب تعلق باللفظ والرفع بالمحل ولا يمثل
بعض في زيد حاصل للصح على كل من الاعتبارين قوله ويدل
يحتمل ان المشار له صدر قوله فيكونان وهو ظاهر ويحتمل رجوعه
لما تضمنه قوله بدليل من ان عندك منصوب على الظرفية وهو
في محل رفع قوله الزنجاني نسبة لزنجان بالفتح بلد بأذربيجان
تامر سكاي بفتح الزا قوله في شرح الهادي كتاب في الصرف
قوله يعلم اندفاع اي اندفاع ما قد يجاب به عن التوقف اي
بطلانه وحاصله ان مضمم قال ان تعلق الجار والمجرور بكائن
محلا انما كان قبل النيابة واما بعد النيابة فليس متعلقا
به لما يلزم عليه من الجمع بين متنافيين واذا كان كذلك فلا
يصح توقف المصنف حيث قال كمن يصح ذلك الخ فرد الشيخ على ذلك البعض
ايضا حيث قال له ان قولك واما بعد النيابة الخ غير صحيح بل الجار

والمجرور متعلقان بكائن بعد النيابة ايضا وتوهم انه يلزم الوقوع حالا
النصب باعتبار والرفع باعتبار الخبر نعم لو كان الرفع والنصب باعتبار
واحد للزم عليه ما ذكر لكنه ليس كذلك فلا يلزم عليه ما ذكر قوله
كما الراجح للمتنبي وهو التعلق بكائن بعد النيابة وقوله مما اي
من قوله بحلها رفع على المشهور فان ظاهره انه في تلك الحالة ليس
في محل نصب قوله بيان البيان معناه الوضوح وهو مصدر بان
والمراد به السبب الذي هو مصدر بين قوله الاربعة دون الى
الاقسام او عطف بيان وهي كونه فعلا وكونه اسما بعضا كل
منهما او موخرا قوله وما يتبعه معطوف على قوله بيان اقسام والاولى
ان يزيد وما ورد على ذلك ودفعه اي وما يتبع بيانا منهما من
بيان اي وما يتبع البيان وفي نسخة يتبعهما اي الاقسام
الاربعة وهو على حذف مضاف اي وما يتبع بيانا قوله على
كل الخ متعلق ببيان ثم ان ظاهره ان البيان يختلف على تقديره
موخرا وعلى تقديره مقدما وليس كذلك قوله وتقديره الخ
لا يخفى ان تتابع كلامه في الاسم الموخر العامل المقدم فان كلامه
اولا يقتضي اولوية الاسم الموخر على الفعل المقدم وثانيا يقتضي
عكس ذلك فتامل ح قوله العامل في بسم الله الخ فان هذه الاباحي
على تقدير كونه اسما وجعل الجار والمجرور متعلقا بالحمد ونحوه
ذلك المبتدأ على المشهور وخلافه ضعيف اريد التعلق الاصطلاحي
المعروف اليه اللفظ عند الاطلاق فالاولى حينئذ قوله العامل في
بسم الله قوله كما قال الكاف اما بمعنى على وما موصول اسمي
او حرفي اي تقديره موخرا وفعلا بناء على الذي قاله الامام الخ
او على قوله او بمعنى مثل اي حالة كون ما ذكر مثل الذي قاله الامام

اومثل

اومثل قوله او بمعنى لام التعليل اي للذي قاله الامام الخ او لقوله
واعلم ان ما ذكر من حيث صدوره من المعد غير نفسه من حيث
صدوره من عنده فظهر من هذا ان المبني غير المبني عليه والمشبه
غير المشبه به والعلة غير المعلول بالاعتبار المذكور قوله وغيره
اي واقتصاره على الرابع اما لكونه اعظمهم او لكون غيره
قاله تعالى قوله فعل الخ ليس لقصد التخصيص بل لحكاية ما
قيل قوله موخرا نظر ابن هشام في تقدير العامل موخرا بانه
يلزم عليه ضعف من وجهين الحذف والتاخير قال ولا نسلم ان
في الدليل ما يقتضيه الاختصاص والحصر الذي يفيد التقديم
لجاز قوله عن تسم الله لان التاخير عن ذلك اعم مما يتحقق فيه
التاخير الاولوي قوله الممتنع اي ولو تعذر اركانه وهو ممنوع لتقارب
الا ان فيه ان الرضي صرح بانه يتسع في التقدير ما لم يتسع في
اللفظ قوله نعم اولى لمعنى تقديم ما قدم به توهم ان تاخيره عن
بسم الله اولى من تاخيره عن تسم الله الرحمن الرحيم وقوله
ايضا اي كما انه موخر عن بسم الله الخ اي فتقديره بين الله
والرحمن او بين الرحمن والرحيم خلاف الاولى اي ان الذي
خلاف الاولى انما هو الفصل التقديري واما الفصل اللفظي
فلا يجوز وحاصل ما افاده ح انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ولو تقديرا واما الفصل بين الصفة والموصوف
فلا يجوز في اللفظ ويجوز في التقدير وقال والفرق بين
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه ظاهر وقال بعض
في جهة الايجاب عدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة لفظا
وتقديرا الا الرضي فيجوز منهما وتصه وليتنظر هل يجوز تقديره

موصل عن الله ومتعد ما على النعت وقد يقال ينبغي عدم الجواز
لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي لان المقدر
كالملفوظ به ولا شك في جواز ذلك وعد من جوز الفصل بين الصفة
والموصوف باجنبي كالرضي انتهى قوله في هذا الوضع اي بين
التابع والمتبوع قوله ويمكن الخ حمله اشارة الى ان فيه بعد
اوان الغريب تاخره عن تسعة لانه يتحقق به الواجب الكل
فلا داعي لتاخره للابعد قوله لا لتعليل الثاني اي قوله المصنف
لانه تعالى مقدم دائما والاول هو قوله كما في ايراك نعبد لانه في قوة
قوله لانه موافق لانه اياك نعبد وبكذا من تقديره اسما
فان قلت يرد على المصنف ان استعمال افعل التفضيل عن معناه
وعن مصاحب ال وعن مصاحب من الجائز للفضل عليه غير
جائز والجواب ما صرح به بعضهم من ان الفضل عليه اذا كان
مفهوما جاز حذفه اذا كان افعل التفضيل خبرا او مقال ان
افعل جرد عن معنى التفضيل وما قيل من انه لا يجرد الا اذا كان
قيد احد الاشياء في كلام بعضهم ما يعتق منعه كذا كتب بعض
الفضلا قوله افادة تاخره حسنا اي حسن قدمه وموخرا قوله
الاهتمام ببسم الله الخ خلاصته انه يتعلق بسم الله من حيث
هو اسمه اهتمام وعناية وقد يعرض بحسب المقامات عناية
اخرى للاسم كما اذا قصد الاختصاص فاذا اجتمع العنايتان
قدم فقول الكشاف لانه الاهتمام اشارة للاول وقوله والاختصاص
اشارة للثاني قوله اي قصر الخ هو من قصد الابتدا والثاني
قصر موصوف على صفة وفي التعبير بلفظ الابتدا اشعار بجواز
تقدير العامل العام قوله لا يتجاوزه الفاعل ضمير يعود على الابتدا

او الثالث

انواع القصر

او الثالث وارد لان العطف باو والضمير البارز يعود على الاستعانة
او التبرك وكان يقتضي الظاهر التانيث باعتبار الاستعانة
فذكره باعتبار المذكور قوله ايضا اي كالاستعانة او التبرك
باسم الله قوله فيكون الخ تفريع على قوله ايضا قوله وهو ان يكون
قصرا افراد وقوله الظاهر هو الموافق للقواعد ايضا بدليل
التعليل الذي ذكره فانه حينئذ يكون قصر افراد لانه يقتضي ان المخاطب
فقط اذ لا يخاطب بمشاركة الشركة الا بقصر الافراد واما قصر
القلب فيخاطب به من يعتقد العكس وقصر التعيين يخاطب
به الشاك افاده العلامة اليعقوبي وقد كان ظهر لي الاعراض
عن الجواب قوله اذ كانوا الى حين كانوا قوله لان القصد
بذلك الخ اي لان المقصود بالابتدا باسم الله الرد قوله تبركا
اي على جهة التبرك او لاجل التبرك قوله لا اختصاصا عطف
على محذوف اي تبركا على طريق الاشتراك لا على طريق
الاختصاص اي اذ لم يكونوا يقصدون التبرك باسم الله بل كانوا
يقصدون به التوجه الى الموحد ان يقصد بعبادته معه
مشاركة الاصنام ليلا يتوهم جواز الابتدا باسمها قال ابن حجر
في شرح العباب وينبغي ان يكون منه قلب اذ منهم من كان
يعبدها اي الهتهم وحدها دونه تعالى قلت قال بعض
المحققين هذا مبني على ان المراد بالشرك مطلق الكفر قوله
ذلك اي ما ذكر من الاهتمام والاختصاص قوله لانه اي المتعلق
قوله وتاخير الخ اي والقاعدة ان تاخير العامل عن المعمول يفيد
ذلك اي قصر ما تاخر هنا ينبغي ذكر هذا تتمة العائدة قوله اي تاخيره
صدر اشارة الى ان ما اسم موصول الا ان الاولى ان يقول كما افاده

انواع القصر

الذي في قوله الخ فالضمير لهو الاولى التصريح بها والكاف
بمعنى مثل وهو جواب عن سؤال معذر كان قائلا يقول لاي شئ
فعال مثل التاخير فان قلت لاداعي لذلك لان التمثيل قد
حصل بما نحن فيه قلت هذا تمثيل قصد به اثبات تلك القاعدة
فاذا ثبت بذلك صح ما نوعيه هنا من ان التقديم يفيد
الاختصاص قلنوا قلنا انه تعليل اول قوله فانه مفيد لزيد
اي لانه مفيد لزيد اي انما قلت هو مثل التاخير في اياك
نعبد لانه يفيد لذلك اي لان التاخير في اياك نعبد يفيد ما ذكر
من الاهتمام والتخصيص كما قال ائمة التفسير اي وقولهم يفيد
ويدل عليه وظهر من تقريره انه تعليل لبعض المدعى وهو
تعلق والدليل الذي ياتي بعد عطف والادلة منظور لها من
حيث التاخير فتطابقا مع انه منظور لها ايضا من حيث ان الاول
كون المتعلق فعلا قوله وشهد له اي لما ذكر من الافادة المذكورة
وهو دليل ثان على ان تاخير العامل عن المعمول يفيد الاختصاص
الذي هو قاعدة كلية تحول اسمة العشر والذوق ثم اقول
لا يتم كون المصراع شاهدا بالاية لاثبات القاعدة الكلية
المستدل بها على مسلكنا هذه اذ يجوز ان يلاحظ انه استدل
على افادة التاخير الاختصاص في مسلكنا هذه بافادة
التاخير في الاية الاختصاص والاية مال شئ حيث يمال فلا
يلزم استدلال بتقديم المعمول في احد النظيرين على تقديره
في الاخر وان اعترفنا بان العامل في المستشهد به محذوف
تقديرا وفي المستشهد عليه محذوف فان هذا اعتراف لا
يقدح فيما هو الغرض لكم اذا علمت ما قررناه نقول ان كلام المصنف
يحتمل

ان القصد في ذلك الوقت القراءة لا الرد على المشركين لانها اول اية
من سورة نزلت واول سورة نزلت بتمامها الفاتحة اي فنزل
لقوله تعالى ما لم يعلم ونزل بامتيازها بعد المزمل والمدثر قال تش في
تحفة الاحباب ما نصه واعلم ان المحققين عندهم الذي يجمع
الروايات المتعارضة في ان اول شئ نزل من القرآن ما هو ان اول
سورة نزلت بتمامها سورة الحمد لله رب العالمين وان اول
اية نزلت على الاطلاق اقرا باسم ربك الى قوله علم الانسان ما لم
يعلم وان اول اية نزلت بعد فترة الوحي اول المدثر الخ قوله
لانه خبر ان محذوف وقوله وان يتعلق بالحال والتقدير فلانه
كان المناسب مراعاة تحصيله في تلك الحالة الا انه منع من ذلك
ان طلب الحرف لما كان يتوهم ان ما ذكر من ان المناسب مراعاة
تحصيله ان هذا ايهام استدرك بقوله لكن طلب الخ اي المدلول
لا قوله اهتمام اي عناية قوله في هذا المقام اي مقام نزول
اول ش من كلامه تعالى قوله اهم منه اي من اسم الله اي وذلك
لاقتضاء المقام اياه والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال قوله
تقدم طلب القراءة لتقدم الدال عليه الذي هو لفظ اقرا او خاصة
ما في المقام ان اسم الله من حيث انه اسم الله يتعلق به اهتمام
عارض لاجل قصد الرد على المشركين او لتذكرهم وبارة يتعلق
اهتمام عارض لغيره كطلب القراءة وبارة لا يحصل ش من ذلك
فلا يوجد الا الاهتمام من حيث كونه اسم الله فان وصف الاهتمام
به العارض لاجل قصد الرد على الكفرة قدم ان مادة الاهتمام
الاصل وهو من ما يتعارفه بقوله تقدم للاهتمام وللاهتمام العارض
لاجل قصد الرد وما يشاركه بالعطف بقولهم وللاختصاص فان وجد

الاهتمام

الاهتمام العارض بغيره كطلب القراءة لا يعدم بل يقدم الغير كما في
قوله اقرا باسم ربك اي لان القراءة غير معلومة لكن طلب ليحصل
ما هو المقصود الغير المعلوم فلو قدم اسم ربه لفات هذا الغرض
المطلوب ولا نظر معه لفوات كون القراءة مفتتحة باسم ربه
لا باسم غيره من الالهة وان لم يوجد ش يقدم اسم الله وخاصة
ان اسم الله يقدم في كل حالة الا ضمنا اذا وجد اهتمام بغيره ولا
يكون الاعراض مصححا لكون المقام مقتضاه والبلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورد بحث وهو ان يقال
قد يقع هذا السؤال عن قوله فلم يعرض الطلب من اصله
لان ما جاء على الاصل لا يسأل عنه لانه اذا خولف الاصل لنكتة
لا يلزم ان يتكلف خلاف الاصل لاجلها دائما واذا احتاج
الى ايراد النكتة تقدم على الاصل فلما هذا العارض وهو تقديم اسم
الله للغرض المذكور صار اصلا ما حيث هو فمخالفته لا بد لها من نكتة
على ان الفاضل العصري ذكر بما معناه ان الاسم اذا كان تقديمه
يقتضيه نكتة او تاخيره يقتضيه نكتة قدم او اخر لتلك
النكتة ولا حاجة الى اعتبار انه متاخر نحو الاصل او يقدم
فلا وجه لدعوى ان النكتة لا تكون الا لكون الشئ عن موضعه
لا الفاء منه ثم اقول وفي المقام بحث وذلك ان قوله اهم
افعل تفضيل وهو لا يبنى الا من ثلاثي مبني للفاعل وهذا ليس
هنا من رباعي مبني للمفعول وجوابه اما الاول فمبني
على احد الاحتمالين لان الرباعي اذا كان على اصل صيغ
ثلاثية مثل جوهر ملفقا وجعفل متشنع ملفقا وقيل يجوز ان كانت
الهمزة لغير التفعل نحو ما اظلم هذا الليل وما ابينه النهار في مثال هذا ان

انظر مسألة البحث

الشاذ الوارد وقيل تمال بعضهم اولان اسم ركن متعلق باوّل الدارين
والمعنى اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مفعول كما في فلان
يعطي قوله على تقديم لبسم الله اي هذا اللفظ قوله حسبما اي
حين اجرا العامل عن الله قوله الذي سماه اي مسمى اسم المضاف
له قوله بواسطة متعلق بسماه اي فلفظ اسم الذي
هو الالف والسين والميم بدل وله لفظ الجلالة ولمدلول
لفظ الجلالة ذات الله فذات الله مدلولة بواسطتهم
ولفظ الجلالة مدلوله مباشرة قوله من موافقة بيان لما قوله
وان اختلفت جهته اي والحال ان جهة التقديم مختلفة
لان التقديم هنا الاسم من حيث الوضع والذكر والتقديم
في المسمى من حيث الوجود وانما قدم الاسم لان اسم
مقدم في الوجود على فعل التاليف والقراءة وغيرهما لانه
اسم واجب الوجود وموجد كل موجود وكني لا يكون
مقدما عليها ومن جعل آلة لها والآلة متقدمة في الوجود
على ما هي آلة له ليستعان بها في ايقاعه مقدما بها قوله
لانه تعالى علة لكون المسمى مقدما للموافقة قوله اي متقدمة
الخ فيه اشارة الى ان حول المصه مقدم بالبنا للفاعل من
قدم اللازم بمعنى تقدم اي متقدمة وفيه اشارة الى
ان ذاتا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل قوله
وجود منصوب على التمييز المحول عن الفاعل اي متقدم
وجود ذاته على وجود ذات العالم قوله لانه قديم ورد في معنى
ان ماهية اطلاق القديم على الحق سبحانه وتعالى قوله ولانه
واجب الوجود جعله تعليلا مستقلا اي ان وجوب الوجود يستلزم

العدم

العدم والعدم مستلزم لوجوب الوجود نظر للاخلاق في
المفهوم قوله الى ان وجوده بالذات اي بسبب الذات لا من
الغير بخلاف وجوب وجود الحوادث فان سببه الغير
وهو تعلق علم الله بوجوده فغير ان السببية في المعطوف
حقيقة وفي المعطوف عليه بمعنى اللزومية اي ان ذاته
تعالى يلزم منه لوجوب وجوده وبعد كتبي هذا رايت ش
ذكر ما نصه ومعنى كون وجوده من ذاته انه ليس بايجاد
موجد بل هو لازم للذات لزوما لا يقبل الانفكاك انتهى
صح عن ما قلنا فلله الحمد قوله فثبت دخول على المصه لبيت
معنى قوله فيما تقدم من موافقة الاسم للمسمى قوله تقديم انيه
المراد بالاسم ما يعم ما مدلوله الذات فقط كالله وما مدلوله
الذات والصفة كالرحمن والرحيم وقوله ذكرا اي من الذكر
اي الوضع وقوله كما عرفت اي من قوله فقدم اسمه ذكرا
وقيل قوله لانه مقدم ذاتا قوله واما الثاني معطوف على قوله
اما الاول قوله فلان الفعل هو الاصل في التعلق به لان الاصل
في العمل الافعال وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره
والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا
وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التعلق وليس في الاسم الا الثاني انتهى قوله ولان ارادة المقدر
حد يقال هو في التحقيق علة لمرجحية تقدير الاسم لا الاولية
تقدير الفعل وانما علة لما في تقدير الفعل من قلة الاضمار ويمكن
ان تكون علة لاولوية تقدير الفعل باعتبار ما تضمنه من كون
تقدير الاسم خلاف الاولى لان كون تقدير الفعل اولى يتضمن

كون تقديم الاسم خلاف الاولى وحذف زيادة المقدر انه يضمر عامل
او حاصل والمصدر بنا على الخبر فالمحذوف حينئذ ثلاث
كلمات وهو المضاف والمضاف اليه ومتعلق الخبر واضمار الفعل
ليس فيه ذكر لان فاعله مستتر قوله لما فيه من بنا احد ركني الاسناد
وهو المحمول الذي هو خبر عن المبتدا المحذوف اي ولان الاتم يدل
على الدوام والثبات متناسب جملة الحمد اي حيث خبر الخبر
اسما ايضا لقد تقرر ان كون الجملة اسمية للثبات والدوام اذا لم
يكن خبر المبتدا متعلقا ولا متعلق الظرف او المجرور فعلا قوله
ودفعه ظاهر للمتامل بيانه انه اذا قدر اسما المحذوف الركنان
جميعا سواء جعل الظرف هو الخبر او متعلق الخبر اذ المتعلق
لا بد من مراعاته معنى لانه المحكوم به حقيقة فصار اذ ان الظرف
جعل الخبر من حيث الاعراب فقط واما من حيث المعنى فلم
تعلق بالمحذوف لكون المحذوف هو المحكوم به في الحقيقة كما قلنا
وانه اذا قدر اسما فالمقدر جملة كما له تقديره فعلا لان التقدير
ابتداي حاصل الخ فقوله من قلة المقدر ممنوع بل المقدر في
هذه الحالة اكثر منه في حالة تقديره فعلا وذلك لان المحذوف
حينئذ المضاف والمضاف اليه والخبر كما تقدم وخلاصته انه
اذا قدر فعلا فالفاعل ضمير مستتر وهو غير ملفوظ به في اللفظ
وهو بهذا الاعتبار كغير الموجود فكان المقدر ليس بظاهر وان حكم عليه
بكونه جملة بخلاف ما اذا قدر اسما فتقديره بثلاث الفاظ كما
علمت وبعد كتبي هذا رايت العلامة الرهوني كتب ما نصه اما
دفع الثاني فلان الكثرة انما هي بكثرة الحروف ولا شك ان ابتدائي
من اكثر من ابتدائي واما الاول فلعل وجهه ان في كل حذف

ركني

وركني الاسناد لان المشهور القائل بان الجار والمجرور هو الخبر انما
مراده ان اعراب الخبر انتقل اليه لغمه مع تسليمه ان الخبر محذوف
وحذف ما حقه الثبوت قال وهو قائم مقام المحذوف وفرق ما بين من قام عنه مقامه
وما لم يقم من مقامه فليتامل قوله فالاولى الرجوع على ظهور
الدفع المذكور قوله وان نسبة الخبر بطه بمحذوف وكانه قصد
حل المعنى والا فالمحال قوله للمصرين الذين كانهم ان يرجح
حكمهم والاول للكوفيين الذين الثاني مضعف قوله وارادا
بالبصريين النحاة اي المنسوبين للبصرة وقال لها قاعدة الاعلال
وخزانة العرب وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها
الازهري قال النووي افصحها الفتح وهو المشهور والنسبة
اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران وكذا يقولونه
بالعين وان صحت البصرة على لغة كذا في تهذيب الاسماء
واللغات ش قوله والاول للكوفيين اي النحاة المنسوبين
للكوفة قوله لما عرفت تعليل لقوله فالاولى الخ قوله انه اي الاول قوله
وهي مفيدة الخ تصحيف ذلك المقام انه مقول لقول الجملة الفعلية
تفيد التجدد والحدوث فتارة يريدون بالتجدد وجوده
بعد ان لم يكن وهذا لازم للوضع لانوفي به الماضي والمضارع
وتارة يريدون به الوجود مرة بعد اخرى وهذا خاص بقوف
الجملة على المضارع والدلالة عليه بالقرينة مقوله الاسم اري
احتراز عن التجدد بمعنى الوجود بعد العدم قوله وهي مفيدة
بحقيقة ان الاسم يدل على مطلق الثبوت وهو لازم بحسب
الوضع واما الاسم اري فانما يكون بحسب القرينة فقوله الاسم اري
احترازا من مطلق الثبوت فانه لازم لكل جملة اسمية قوله والاول

اهتم بالمقام كما لا يخفى اي لاجل الذي لا يخفى من الوجوه وذلك لان
المقام مقام تاليف وهو يتجدد شيأ فشيأ فناسب ان يأتي
باستعانة معينة لذلك قوله المضمومين اي ايضا مما مضى حتى
القرب لاجل ان تكون الاحكام ثمانية والا لكانت ستة وهو
لا يصح قوله ايها الاولى بدل من قوله في القسمين اي في جواب
ايها الاولى قوله وقد اختلف منه اي الاولى قوله انه اي الاولى
الثاني اي جعله من مادة البائع قوله امس بالمقام اي البيع
بالمقام وذلك لان كل فاعل مضمر لفظا ما جعل التسمية مبدا له
فالتسمية جعلت مبدا للفعل اللغوي كالاكل والنوم والاكل والمضمر
انما هو الفعل الاصطلاحي الدال عليه بالالتزام قال الذابح بسم الله
كان التقدير اذبح قوله واوفى بالمرام اي المطلوب
وهو البركة قوله لدلالته على الثاني الذي هو قوله واوفى
اي لدلالة المقدر وقوله حينئذ اي حين قدر في مادة البائع
او نحوه قوله على تلبس الفعل كله الفعل بمعنى الحدث فان قلت
الحدث المشهور المستدعي للابتداء بالبسملة ووقوعها في
الابتداء قرينة ظاهرة على تقدير ابتدا قلت لا يعلم شيء منهما لذكر
اما الحديث فلانه يستدعي تقديم البسملة على الامور ذي البال
والملفوظ بها في ابتداء ذلك الامر ولا يستدعي تقدير مبتدا او
فعل اخر واما الوقوع في الابتداء فانه وان صح هو حيث الشارع
على وقوعه فيه قرينة لكنها ليست ظاهرة لانه لو كفى قرينة
على تقدير ابتدا لكفى الوقوع في النهاية والتوسط على تقدير
الابتداء والتوسط وليس كذلك وكره بعض حواشي البيضاوي
وهو المحشي اي لركني الوقوع في الابتدا على تقدير ابتدئ لكان

الانسان

الانسان مثلا اذا اذكر البسملة في اثنا الاكل او اخره واتى بالبسملة
لكان يقدر المتوسط او المنتهى وليس كذلك بل الذي يقدره انما هو
الاكل واما اذا قدر من المادة الثانية فلا يكون المتلبس بالبسملة
الا مفتتح الفعل وهو قوله والاستعانة الواو بمعنى او وهو قوله
بل الاول اولى اي جعل المقدر من مادة الابتداء قوله لان المادة
الزمانية للمتكلم قوله فكانت اولى تفريع على كونها اعم اي لاعميته
سبب في الاولوية وذلك لان العام لما كان يمكن اعتباره في
كل موضع عظمت فائدته ولان العام اقل كلفة من الخاص وذلك
لان الخاص وقوعه لا يمكن يحتاج الى معاناة في تحصيله اي
ادراكه بخلاف العام فوقوعه كثير ولا كلفة في ادراكه قوله فان الجار
الخ متعلق بقوله اولى والباء للتعدية قوله كما قدر اي يجعل
المقدر منها جملة اسمية لتقدير الثاني والنجاة جمع ناج لا
نحوي قوله ذاكر اي تقدير العام اي عند البداءة قوله وقرينة
الخصوص اي الخاص قوله والاجمال الخ فان قلت اذا وجدت
قرينة الخصوص كفى بيانا تقدير العام قلت القرينة
ليست مانعة بل مجوزة للاولوية فان قلت ما ذكر القرينة
جعلت هو التالي لاسم الله كالمؤلف مع قرينة تامة معينة
للفعل المقدر واما العام فلم يتحقق ما يوافقه في العين كما في
الفعل الخاص فلم يتحقق هنا بعد البسملة اسم الله كلا كما تحقق
هنا بعد البسملة ما تليف قوله لتوجيه الاعراب اي لبيان جهة
الاعراب اي لبيان سببه كونه في محل نصب اي ايما كان
في محل نصب لوجود عامل يتعلق به يعمل فيه فان قيل توجيه
الاعراب يتحقق مع العمل الخاص ايضا فلا يظهر التعليل الذكر

قلت ان قوله لتوجيه الاعراب جزء جملة وجزؤها الثاني محذوف
اي لتوجيه الاعراب مع قلة الكلمة وذلك لان العام اكثر ورودا
محذوفا بالبال فالكلمة في تقدير قوله خاصا ليس موجودا في
بعض النسخ فعلى حذفها يكون قوله من المادة متعلق بيعد
وعلوا نبأ ما يكون بيانا للتمامي وقوله لا يخرجه ذلك عن كونه
ظرفا مستقرا اي فالصفة مستقر فيه ويجب حذفه مع كونه
خاصا وقوله كما حققه السيد اي حكم بانه الحق او اقام الدليل
على حقيته قوله وقضيته اي وقضية كونه ظرفا مستقرا
او قضية عدم الاخراج قوله بخلافه اذ لا يخفى ان خلاف المجموع
من الامرين يتحقق في صورتين في الامرين او في احدهما
اي كان وبالجملة كان قوله بخلافه يحتمل الثاني اما دليل ان المراد الخلاف
المتحقق في الامرين بقوله فيها فعال ان الحرف جائز ولا
يستقل سنه من المحذوف الى الظرف والمجرور وهو لفظ المتعلق ولا
يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس لان الدليل يكون
الحذف صنيعة جائزا لا واجبا ولا يستقل صنه من المحذوف
الى الظرف والمجرور بانتهي ولا يقال له ظرف مستقر كما صرح به
قوله خالد في الفتوحات اي الذي فتح بها المولى عليه فلم ار احدها
من كتاب ولم يتلمذ على استاذ كتاب لمحيي الدين ابن
العربي الصوفي ويقال له ابن عربي تمييزا له من القاضي المالكي
ابي بكر بن العربي وان كان يقال لمحيي الدين ابن الوبي ايضا
قوله المكية نسبة للمكة لان غالبها فتح عليه بها قوله عندي خبر
مقدم وقوله ان البسملة مبتدا مؤخر والتعبير بعندي يشير
الى انه لم يسبق به قوله البسملة اي الاتي بالبسملة قوله اي في

اول

اول مبتدا اشارة الى ان ذلك ليس من كلام الفتوحات قوله متعلقة
بالحمد لله اي بالحمد من الحمد لله والظاهر ان مثل ذلك يقال بسملة
وتعلق بالقرآن بعدها الحمد اي ومثل القرآن كلام المصنف
الاتي وقد مشى في غير هذا الكتاب قوله فان اسم تعليل لقوله متعلقة
بالحمد قوله لا الحمد الا باسمائه اي لا يثني عليه الا باسمائه وفيه
اشارة الى ان اضافة اسم الى ما بعده للاستغراق لا لبيانية
او ان المراد ضمن اسمائه واراد بها ما يشمل ما دل على الذات
فقط كالله وما دل على الذات والصفة كالرحمن قوله وغير
ذلك اي وغير التعلق بالحمد لله لا يكون اي لا يصح ما طلق نفي
الوجود واراد في الصحة فقوله فلا ينبغي تعليل لذلك فتكمل
وعند ما فلما من كون الله لا الحمد الا باسمائه والاقرب الاول
قوله محذوف لا يخفى ان تلك التقديرات في القرآن المحذوف فيه من
اللفظ لا تقدر منه قوله الا لضرورة اي لجواب شرط او ضد مبتدا
ولا ضرورة فلم ينا الى تقدير محذوف قوله العارف اي العارف
بالله اشارة الى ان هذا المعنى لا يعطيه الا العارفون وليس الجاهلون
فلا يتعقلون بتذكر المعنى قوله من معنى العمل اي علق الباء بما
في الحمد من معنى العمل اي المعنى التضمني الذي هو الحرف
وهذا مظروف في الحمد اي لفظ الحمد فنحو من ظرفية المعنى
في اللفظ بالخلاف ذلك كما تقدم من قوله متعلقة بالحمد لان
معناه متعلقة بالحمد باعتبار ما فيه من معنى العمل ما تعلق
في اللفظ باعتبار ما دل عليه الذي هو معنى تضمني للعمل قوله
كما قلت اي بنا على ما قلت اولا الذي قلت وقوله لا ينافي
الله بدل من الذي قلت اي قلته بالمعنى قريبا المنافاة بقوله

فامة لا لحمد الا باسمائه ويجوز ان تكون ما مصدرية اي لقولي وربما بالعين
لا يثنى على الله الا باسمائه وخلاصته ان ما قاله قريبا يدل على انه
متعلق بالحمد باعتبار ما دل عليه من معنى الفعل لا متعلق بمحذوف
كما قاله المولى نوف قوله الحسنى وصف كما سبق لان اسماءه كلها حسنى
لانها مستقلة بمعاني التعظيم قوله واما قولهم اي المانعين
عدم صحة تعلقها بالحمد اي ولا ما الاستدلال على عدم صحة تعلقه
بالحمد بقولهم اي النحويين وحاصله ان النحاة قالوا ان الجار
متعلق بمحذوف وليس متعلقا بالحمد لان المصادر لا تعمل
عمل الفعل الا اذا تعقدمت الى اخرها قاله قاله حذف الدعوة
وذكر ليلها قوله واما اذا تاخرت اي كما هنا قوله في التعليل
اي في تعليل عدم صحة تعلقه بالحمد اي غير مرضي في صحة
كونه تعليلا لما ذكر قوله لانه تحكم من النحوي اي دعوى من غير
دليل اي والتحكم باطل وحينئذ فالمصدر يعمل متعقدما ومتاخرا
اي حتى النحويين المحققين مما اراد قوله انتهى اي كلام ابن
الفرس قوله اي ان سلم اي محل كونه تحكم عليه اي على النحوي بالحكم
ان سلم للمعلل انه غير مسلم في الظرف عند النحوي لكنه لا يسلم له
انه غير معتبر عند النحوي لانه قدم انه معتبر فلا يلزم التحكم
حكم اي وحينئذ فلا يضر هذا التعليل لان ما قاله النحوي مخصوص
بغير الجار والمجرور الا انك ضعيف بان التحكم باق بالنظر لغير الجار والمجرور
قوله عنده اي عند النحوي قوله قال بعضهم هو الشيخ ناصر الدين
الطبلاوي الكبير في شرحه البهجة قوله وما قاله اي ابن عزي
قوله بعيد من جهة اللفظ لان المتبادر انهما جملتان مستقلتان
لا جملة واحدة كما هو قضية التعلق المذكور وافاد بعض الشيوخ انه

من جملة

من جملة اللفظ لان المصدر لا يعمل موصول ولم يتقدم له وجهه فتامل
قوله الى نفس الحمد الخ اي متوجه الى نفس الحمد الخ اي الى فعل الاخبار
بالحمد اي الثنا وقوله لا الى تعلقه اي كما يقتضيه التعلق بالحمد
للقاعدة المعلومة الخ حاصله ان الكلام المفيد بعيد فيوجه
الاشتباك او الى ذلك القيد وحينئذ جعل قوله بعيد متعلقا بالحمد صار القصد التعلق واصل الاخبار الثنا فلم يقصد
لتلك القاعدة وهي انه مقصود ولو اذا علمت ان الكلام
انما يعد بعيدا باعتبار ما هو الغالب كاعتبار الامرين معا والمتعدد فقط قوله كما لا يخفى
الكاف بمعنى على او بمعنى لام التعليل اي على ما لا يخفى او لاجل
ما لا يخفى من ان المقام مقام الثنا عليه تعالى لتربيته للعالمين
ورحمته المرسلة والخصة لهم لان تعلق الحكم بمشتق يودن
بالعلية وحينئذ فليس القصد المتعلق الذي صار البعيد بل
القصد المعتد قوله انتهى اي حاصل ذلك البعض قوله فيوجه
بضم مكها بالكسرة اي في بيان وجه تحريكها قوله مع انها حرف مبنى
اي حرف مبني لا حرف ما قوله والاصل في الحرف اي حروف المعاني
المقابلة للاسم والفعل لا حروف المباني التي تتركب منها الكلمة
قوله المفردة اي التي لم تركب كعن ان تحرك بالفتحة او مبني على الفتحة
اي التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء واو العطف
وما مر الى عزو ذلك ولا يخفى انه اصل بان والاصل الاصل في تلك الحروف
ان تكون مبنية على السكون لانه الاصل في كل مبني لان المبني اما
كان يمثلا للزوم حالة واحدة لانه لا يختلف باعراب العوامل
كان الاصل فيه ذلك لخفة السكون لكنه امتنع في تلك الحروف التباسا

على السكون لانها من حيث انها كلمة براسها مظنة لوقوعها في ابتداء
الكلام وقد رفضوا الابتداء بالساكن صونا للنطق عن الكلفة وايضا
لان الابتداء به وان سلم امكانه لا يخلو عن كلفة وبشاعة وحينئذ
فاسب بناءها على ما هو اقرب الحركات الى السكون وهو الضمة
انتهى ح قوله فوضعها اي بسبب وضعها على حرف واحد قوله
باسب تحريكها الخ اي مبالغة في تخفيفها اضافة بذلك قوله اعني
الحركات افعل التفضيل على بابه بالنسبة للكسرة فان الكسرة
فيها خفة دون الضمة لان الكسرة فيها اعمال العضلة السفلى
وايضا فيه اعمال العضلتين وليس على بابه بالنسبة للضمة
فانه لا اشتراك بينهما في الخفة قوله وقد بينه حال من فوجبه
الخ اي والحال انه قد بين الوجيه اي في حال كونه متعلقا ببنائه
اولها للتعليل ولا يخفى ان ظاهر العبارة انه بين فعل الفاعل الذي
هو الوجيه وليس كذلك بل بين الوجه فاما على حذف المضاف
اي متعلق الوجيه اي الوجه او راجع للوجيه لا بالمعنى
المتعدم بل بمعنى الوجه في العبارة استخدام قوله اي وحركته
بالكسر اي الباء وليس المراد ان هناك كسرا الا الكسر الحقيقي قوله
على خلاف الاصل اي الاتي على خلاف الاصل قوله لعدم انفكاكها
عن الحرفية علة لتحريكها بالكسر بقوله المتعبد بقوله على خلاف
الاصل كما هو ظاهر قوله والجر عطف على الحرفية والحرفية صفة حرفا
قوله الذي هو الموقعة الخ اي بنا على انه لفظي واما على انه معنوي
فالكسرة علامة لا اثر لها تغير قوله اصالة اي وان اصالة احترازا
عن الجر بغير الكسرة وهو النيابة فيما لا ينصرف والياء في المثنى
والمجموع والاسماء الخمسة فهو خلاف الاصل قوله عن اللام الداخلة على
الظهر

الظهر لا يخفى ان من عن اللام الداخلة على المظهر اللام الداخلة على المضمر
مبني على هذا من جملة الحروف المؤدة التي لم يجمع فيها الامران عدم
الانفكاك عن الحرفية والجر اي ضمير المخاطب والمتكلم والغائب
كلي ولكن وله مع انها مثل الباء لا تنفك من الحرفية ولا تنفك
عن الجر ومعناه ان اللام الداخلة على مظهر تحقق فيها الامران
عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم الانفكاك عن الجر وحينئذ
قلنا ان اللام الداخلة على المضمر مثل الباء في لزوم الحرفية والجر
فعلة كسر اللام الداخلة على ضمير المتكلم ومن المعلوم ان العلة
تؤثر في معلولها لا لما نوا اي فكان الاصل ان الداخلة على ضمير
المخاطب والغائب يكسر لوجود العلة لكن منع من ذلك مانع وهو
قصد مناسبتها لضمير المخاطب ومنع الانتقال من كسر الى ضم ضمير
الغائب وحينئذ اخرج اللام الداخلة على المظهر اي يكون العلة في ذلك
اجتماع الامرين عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم الانفكاك عن الجر
كان مقتضاه ان يكسر لوجود الامرين وقد حصل الكسر بالفعل
قوله نحنه اي من الغد قوله كالكاف والتاء فانها تنفك
مثل كما تكون حرفا وقوله والتاء فانها تنفك عن الحرفية لضمير المخاطب
قوله كالواو فانها تنفك عن الحركات تكون عاطفة والحاصل ان
هذه الحروف لما لم يجمع فيها الامران بنيت على الفتح الذي هو
الاصل ولم تبن على الكسر قوله وانما كان ذلك اي عدم الانفكاك عن
الحرفية والجر لا يخفى ان المجموع هو العلة في الكسر لا احدهما قوله
مقتضيا اي سببا فتقول اما الحرفية فلكذا واما الجر فلكذا الخ
ظاهره ان كل واحد علة موجبة للكسر مع انه بعد ان المجموع
هو العلة نعم وسط بين العلل وعلته بيان العامل وهو العلامة

سعد الدين اقول ووجه صحة ما قال انه قد تقدم ان الموجب
للفتحة المبالغة في التخفيف وعدم لياقة السكون وهو موجب
قوي لا يعدل عنه الا لموجب اقوى منه وهو مجموع الحرفية
والجر واما احدهما وان صح ان يكون سببا في الكسر الا انه
سبب ضعيف فلا يقال الفتح قد لزم للامرين قوله اما
الحرفية اي اما بيان كون الحرفية موجبة للسكون فلانها
تقتضي البناء قوله الذي هو عدم الحركة اي فلا تكون عدم مضاف
للحركة الظاهرة لان السكون وجودي ملزوم لعدم الحركة لا انه
عينه قوله والكسر يناسب العدم مقتضى السابق يناسب
عدم الحركة اي بينه وبين عدم الحركة مناسبة تعليلية اي فلما
كان ملزوما كان كالعدم اي فناسب العدم من حيث انه يشبه
به قوله اذ لا يوجد الخ علة للعلة قوله الا نادرا راجع للحرف وقط
مثال النادر لكي فانه حرف جواب كنعم وهو مكسور قوله واما
الجرية واما بيان كون الجر مقتضيا للكسر قوله فلمناسب
فتح التاء منصوب فان ضمته قوله عملها الذي لا ينفك عنه
اي معمولها الكسرة معمولة لا انها نفس العمل اي فلما كان اثرها
الكسر فناسب ان يكون صفتها الكسر للتناسب كما هو
ظاهر في المحسوسات فالانسان الذي يرشد الناس الى
الانكسار والخضوع والذلة فان قلت ان مجموع الامرين وجد
في واو القسم وتائه فلزمتها الحرفية والجر مقتضيته ما ذكر الكسر
مع انهما فتحا وجوابه الاول انهما شاذان لان الاضافة
الى القسم والكلام في المطلق الثاني ان كلا وقع الكاف بكاف الجر ليس
الا لها وانما هو اثر اصلها الثالث انهما نائبتان عن فعل القسم

ولهذا

المانع ما نصه يستفاد هذا الفرق بلام المستغاث انتهى اقول اذا عرفت
ما ذكرناه من ان العلة مجموع الامرين وانهما متى وجدا وجد الكسر الا لمانع
تقول ووجد المانع هنا من الكسر وهو قصد الفرق بين لام المستغاث
وبين لام المستغاث له كما وجد المانع في دخولها على ضمير الرفع والـ
والنصب ولما لم يوجد في ضمير المتكلم كسرت على الاصل في وجود العلة
قوله وهي بهمزة مدخولها تعليل لمحذوف اي وانما خص الفرق بين لام
الابتداء ولام الجر بتعذر الدخول على مظنة لان لام الجر اذا دخلت
على المضمر لا تلتبس بها اي بمظنة الفرق بينهما وبعد الالتباس
لان لام الابتداء لا تدخل الا على المضمر المرفوع اي ولام الجر لا تدخل
الا على المضمر المجرور قوله لا تلتبس بها اي بلام الابتداء ولا يرد كسرها
مع ضمير المتكلم لانه للمناسبة والاصل فيها الفتح هكذا نقل عن
الشمني وتكلف بتأمل ما قلنا نعرف ان كسرها من اجل وجود العلة
وهي مجموع الامرين لزوم الحرفية والجر ولم يعرض مانع قوله
الذي هو المبحث صفة لسبب التطويل قوله المبحث الرابع اي
من المقصد الاول والحاصل انه ذكر من المقصد الاول ثلاث مباحث
مع ان مباحثه اربع كما سبق له ولم يذكر الرابع هنا وذكره
فيما يأتي لحكمة ستطلعك عليها كما لا خفاء في جلبها هنا فتدبر
قوله بتأمل اي بسبب تأمل قوله وقيل الكتب المنزلة من السما
اي من جهتها وما حول حكاه بقيل اشارة لعدم الاتفاق عليه والا
فقد ورد صحف لشعيا النبي وصحف لارميا النبي وقال
البناني في شرح الرسالة جملة الكتب المنزلة مائة كتاب واربعة
عشر كتابا خمسون على شيث وثلاثون على ادريس وعشرون
على ابراهيم ولا خلاف في هذا واختلف في عشرة فقيل نزلت على

ادم

ادم وقيل على موسى قبل التوراة والتوراة على موسى والانجيل
على عيسى والزبور على داود والفرقان على محمد صلى الله عليه
وسلم واراد بالكتب كلام الله وما حوى كلام الله فالقرآن
ظاهر للاول لانه لم ينزل مكتوبا في شيء وما عداه ناظر للثاني كما
يتبين والصحيفة قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه
واذا انسب اليه قيل رجل صحفي بفتحتين وسماه باخذ العلم
دون المانع انتهى المراد منه شيث هو الرسول الثاني
بعد ادم وبعد شيث ادريس وكلهم رسل كما مشى عليه السنهوري
قوله وهي ستون صحيفة اي ستون ورقة او جلدة كما تقدم او كتبي
بالصحيفة من قلة الاوراق مثلا وكذا منا بعده قوله والتوراة نزلت
في الواح كما هو مبثوث في القرآن وقد عرفت حال القرآن واما الانجيل
والزبور فالظاهر انهما نزلا مكتوبين والحاصل ان ما عدا القرآن
الظاهر انه نزل مكتوبا بكتابة الملائكة من اللوح ما عدا القرآن
فانه تنزل عند مكتوب في شيء والمكتوب فيه ورق او جلد وعند
ذلك علم ذلك مفوض الى الله ومن يطلعه من عباده اللهم بلغنا المقاصد
بأكرمهم قوله وبمعاني كل الكتب يصح ارادة الكل الجميعي والمجموعي
قوله مجموعة في القرآن من جمع المدلول في الدال اي مدلول القرآن ظهر
بطريق الاجمال لا بطريق التفصيل اي مع زيادات لا تنحصر ومن
ثم قال ابن عباس رضي الله عنه جميع ما تحوله الامة شرح للسنة
وجميع السنة شرح للقرآن وقال ايضا جميع ما حكم به النبي صلى الله
عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن وما ثبت ابتدا بالسنة فهو
في الحقيقة ما هو ثابت به لانه اوجب علينا اتباعه صلى الله عليه
وسلم ولهذا قال مرة بمكة سلوني عما شئتم اخبركم عنه من كتاب الله

فاستحسن بدقايق فلستنبط منها من القرآن منها ما لو قتل محرم زنبورا
حل عليه جزاء فاستنبط لهم منه ان لا جزاء عليه لان عمر رضي الله عنه
امر بقتله والنبي صلى الله عليه وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي
ابي بكر وعمر وتبعه اعني الشافعي العلماء على ذلك قال ابن حجر في شرح
الهمزية وانما ذكرنا ذلك لاجل بيان صيغة الاشتمال هذا وقد
قال الحافظ السيوطي في صاحب الاستغناء في بحث اسماء الله الحسنى
عن شيخه ابي بكر التوشي انه قال اجمع على كل امة على ان الله افتتح
كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم وابتدأ لها على ادم انتهى المراد منه
فاذا علمت ذلك فقوله ومعاني كل الكتب الخ اي ما عدا البسملة
لانه مما اتفق عليها الكل منظور اليه في الجملة ما عدا الخ قوله
بل كان ما كان تقديم الجار والمجرور اي لا بغيري اي وجود ما مضى
وما سيأتي مني فانا الموجد له وحدي قوله ومعاني الباء اراد بالمعنى
ما فوق الواحد وهو المشار له بقوله بل كان ما كان الخ قوله في نقطتها
اي في معنى نقطتها من طرفة المعضل في المجمل اي انا نقطة الكون
اي انا اصل الوجود اي انا السبب في وجود المخلوقات كلها
فان قلت ان رجع معنى الباء في نقطتها لكنى ذلك قلت
معنى الباء معنى متصل اي مبني بجملتين ومعنى النقطة معنى
واحد محل مبني بالمفصل الذي هو معنى الباء ومبان اخر هو
ومعاني الباء في نقطتها اي في ذلك اشارة الى الوحدة فهي الواحد
الذي لا نظير له في الكلمة الثانية اي فيما يتعلق بالكلمة الثانية
قوله اي في لغة العرب اي معناه بحسب كونه بعد وهو من جملة اللغة
لان اللغة اسم للالفاظ الموضوعة قوله ما اي لفظ انا فسر ما بلفظ
لاجل قوله دل قوله بالوضع اي بسبب الوضع كدلالة الانسان على

الحيوان

الحيوان الناطق وقوله لا بالعقل اي كدلالة لفظ المتكلم من وراء جدار
على حياة وقوله لا بالطبع كدلالة مقولة اخ على الوجوه فان قلت
حيث ان الدلالة مقوله على ثلاثة معان فهي مشتركة فلا يصح استعمال
المشترك عليها والجواب انا نقول الدلالة اذا اطلقت لا تنصرف
الا للدلالة الوضعية لاجل ذلك لم يقل الشه اي بالوضع بل قال
بالوضع اشارة لذلك قوله مفرد الكان او مركبا اي سواء كان مفردا
او مركبا وهذا التعميم هو الموجب لعدوله عن ذكر ما بالجنس
القريب الذي هو كلمة الى ذكر ما بكلمتا ليصح قوله مفردا او مركبا
قوله على معنى لا يخفى ان هذا التقرير من الشه ليس من لفظ
المصنف اعلم ان المعنى في اللغة بمعنى المقصود من معنى اي قصد
من عنى اعتبار مقصد من اللفظ بالنقل او القوة وله في الاصطلاح
معنيان احدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان
يقصد من اللفظ وذكر الفاضل الجامي معنى اخر يحتاج فيه الى
تأمل وهو المقصود من الشيء والمعنى اما مصدر بمعنى القصد
اي ايهم مكان القصد استعمل بمعنى المقصود مثل او مصدر
ميمي بمعناه او صيغة مفعول اصله معنيو من عنى يعنى فاجتمع
معنى معنوي اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن
فقلبت الواو ياء وادغمت وكسرت النون لمناسبة المحذوف
بحذف احدى الياءين ثم منع التنوين ثم قلبت الياء الفا للتخفيف
ثم حذفها عند التنوين فتنه تحذفان بغير تعويض ماذا علت
ذلك فتقول المعنى اعم من المسمى لصدق المعنى بالمدلول المجازي
وحصر المسمى على الحقيقي والمسمى هو اللفظ الذي وضع له اللفظ
حقيقة كالحيوان الناطق بالنسبة للفظ الانسان وزيد وبكر وغيرهما

ما صدرت وكتب البهوتي ما نصه فقال مثل ما قال سمي دون
معنى لان المعنى لا يتناول المصادر فاختار ما هو اشمل ولا يشكل على
هذه النكتة قوله الله الا في عند قوله المصر والتسمية جعل الاسم
والاعلى ذكر المعنى المتقدم في التعريف المعبر عنه بالمسمى لانه
يمكن حمله على ان المراد بالمعنى المذكور فيما سبق هذا المعنى العام
المعنون عنه بالمسمى لا العكس انتهى ثم كتب ما نصه لعله
انما اراد معنى ليتنبه على ان سمي باق على وضعيته او ليلا
يتوهم ان بين التعريفين تباينا حيث عبر هنا بالمسمى وفيما
مر بالمعنى وذكر شيخ ما حاصله ان المسمى يطلق في الاكثر على
المفهوم وقد يطلق على الافراد بخلاف المعنى فلا يطلق الا على
المفهوم ولا يطلق على الافراد وكلام البهوتي كما قد فاذا كان
منقولا تامل قوله اي بجعل ذكر اللفظ اي الذي قد به
ما وحيث فسر سمي بجعل ذكر اللفظ دالا عليه لا بمعنى وضع
له اسم انتفى الدور فحاصل تقرير الدور ان المعرف كالاسمي
موقوف على التعريف والتعريف موقوف على اجزائه ومن
اجزائه سمي ومعنى سمي وضع له اسم فكون المعرف
الذي هو الاسم موقوفا على نفسه بواسطة وهذا حاصل
الدور وعبارة اخرى تقرير الدور انه اخذ سمي في تعريف
الاسم المشتق من الاسم فسمي يتوقف على الاسم والاسم
متوقف على سمي لكونه ماخوذا في حده فدفع ذكر بتغيير
سمي بمجعول وحاصل الدفع انه لا تغير سمي بما وضع له اسم
بل بتغير بجعول ذكر اللفظ دالا عليه ثم يوخذ الاسم في التعريف
قوله حيث اخذ اي لانه اخذ قوله على انه اي الدور قوله معتنى في
التعاريف

التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف وسمي حدا اسميا وحدا
لفظيا لانه ما يبين به وضع اللفظ بازاء ما يكتفي الشيء بكونه
الغضنفر اسدا او بلفظ مشتمل على ما دل عليه الاسم اجمالا كالتعريف
الاصل والجنس والنوع ونحو ذلك وتعريف الامور الاعتبارية
لا يكون الا اسميا ولفظيا قوله اي في عرف النحاة قال البهوتي ولا
حاجة الى ما ذكره الناصر اللقاني من حمل المعرف على عرف اهل
العلوم العقلية قوله لفظ دال اي لفظ دل دلالة قامت الفعل
المذكور في التعاريف لم يتعرض منه الزمان المعين بجانب اشهر
وكلمة ما يحتمل الموصولية والموصوفية وجعلها موصوفة
اولى للالتزام الاقتصار على الفصل لان الموصول مع صلته
بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر
الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف
ما اذا جعلت موصوفة فتصير تكون كلمة ما جنسا وما بعدها
فصلا فيكون الحد تاما قوله تا لوضع اطلقه المصنف لما تقدم
ان الدلالة اذا اطلقت لا تنصرف الا للوضعية اي بلا قرينة
بالفعل والحرف الدالين عملا على معنى عند من انظر شيء قوله
فليس بما سمي اي لا فعل ولا حرف وانما اقتصر على الاسم لان الكلام
فيه قوله لا بد لجزء صادق بما لا يكون للفظ جزء كف
علما لوله جزء لا دلالة كزيد اوله دلالة ولا بد على جزء
المعنى كعبد الله علما فان معناه الذات المتصفة والعبودية
التي هي كونه عبدا الدال عليها عبد ليست جزء امنها بل وصف
لها اوله دلالة على جزء المعنى لكن ليس المقصود كالحيوان
الناطق والاول من تسليط النفي على جزء والثاني من تسليط

اعرب جزء

النفي على دلالة والثالث من سلبطه على جزء المعنى والرابع من سلط
النفي على قوله المقصود وذلك لانه اذا جعل علما لنس المقصود
الحيوان الناطق بل المقصود الذات المتخصصة واعلم ان تغيير
المؤدد باذكر ما خوذ من المناطقة وبه قال الرضي وقبله وما قال
بعض محققي النحاة ان تلك الاعلام مركبات عند النحاة لان المؤدد
عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب الوضع اذ نظرهم في اللفظ
من حيث الاعراب وكل مركب عندهم يشتمل على اعراب
انظر ش فاذن لا يناسب هنا تغيير المؤدد باذكر ما علمت
من انه تغيير المناطقة لا تغيير النحاة فتفطه خلط اصطلاح
باصطلاح قوله تمنه اي من المؤدد عبد الله الخ الاول مركب
اضافي والثاني مركب توصيفي وكذلك منذ يدعى علما
لشخص قوله تمنه وان عن علمين اي فمن المركب عبد الله والحيوان
الناطق حالة كونها غير علمين اي ومن باب اولى المركب التام اذا
لم يجعل علما قوله كونه اي مؤدا قوله وانما لم يقدمه اي قوله على معين
اي بدون صفة اعني قوله في نفسه جواب عما يقال ان قوله
على معين اذا كان متعلقا بدل يكون منصوبا لانه اسم بدل والمبدل
يتقدم على الحال قوله لفظا اي من جهة اللفظ وقوله وهو ظاهر
وجه ظهوره انه نكرة ولا تاتي الحال من النكرة فان قلت ان
الامتناع المذكور قرينة على عدم الاتيان منه قلت نعم
الا انه يقع في الوهم ابتداء انه حال من النكرة فاراد دفع ذلك
ابتدا قوله الذي هو الحقيقي اي اتصاف اللفظ بها هو الحقيقي

اي واما

اي واما اتصاف المعنى بها فليس الحقيقي بل المجازي اي بان يراد
من الاتصاف ملزومه من الاسناد فخلاصته ان اسناد المركب
والافراد للفظ حقيقة عقلية والمعنى مجاز عقلي واراد بالحقيقة
نفس الامر اي الاتصاف الموافق لما في نفس الامر كما عرفت اي كما
عرفت من تغيير ناالمؤدد بانه لفظ لا يدل جزوه على جزو معناه
والمركب لفظ دل جزوه على جزو معناه وحاصله ان تغير المؤدد
ما ير لفظ الجزو والمركب بانه لفظ الجزو ال على ان اتصاف اللفظ بالافراد
والتركيب هو الحقيقي لان تغيرش بني بمقتضى بمقتضى الاول ولفظ
الثاني واذن لا يتصف المعنى بها الا تبعا للفظ قوله والمراد بالمعنى
المعنى في نفسه اي وليس المراد ما هو ظاهر من طرفة الشيء
لنفسه وكتب العصام ما نصه انظر في دلالة الكيفية
المذكورة على المعنى المراد على هذا هل هي بطريق المجاز او الكناية وعلى الاول
فما اي انواع المجاز هو وكونه ليس من حقيقيا واضح مبتدل
عليه قوله الله والمراد الخ ثم كتب ما نصه الظاهر انه على هذا
الوجه مكون في معنى الباء اي ما دل عليه بنفسه اي من غير
احتياج الى ضمه كما يحتاج كلام الله وحملها بالمعنى على معناها
يقتضي سكوته عن استدلال الاسم بالدلالة على معناه
فتدبر قوله في نفسه اي ما متيا ر نفسه اي ذاته لا باعتبار
شيء اخر وقوله عليه اي على معنى وقوله او على ما اي الواقعة
على لفظ والجار والمجرور صفة لمعنى على كل حال اي متعلق الصفة
قوله بالمفهومية اي بكونه مفهوما قوله استدلاله بالمفهومية
اي استدلال بكونه مفهوما من اللفظ اي ان تلك الكيفية
التي هي وصف له استدلال بالاتصاف بها بدون انضمام شيء اخر

فلا يتوقف اتصافه بها على ضم لفظ اخر الى اللفظ الدال عليه قوله فلا يحتاج في فهمه من اللفظ اي فلا يحتاج في كونه مفهوما ولا بد من حمل هذا التاويل ليوافق قوله بالمفهومية قوله وبكينونة المعنى في نفس اللفظ اي استقراره في نفس اللفظ اي وليس المراد ظاهره من الظرفية قوله الى ضم لفظ اخر اليه اي الى ذلك اللفظ قوله لاستقلاله بالمفهومية اي ان استقلال المعنى بالمفهومية علة في عدم احتياج لفظ في دلالته عليه الى لفظ اخر قوله لم يرجعها واحد من جمع اسم مكان اي محل رجوعها واحدا اي غير جبان لشيء واحد وهو عدم الاحتياج في دلالة اللفظ على المعنى الى شيء اخر يضم اليه قوله وخرج بذلك اي بقوله في نفسه فالحرف لا يدل على معنى في نفسه بل على معنى في غيره اي يتوقف فهم معناه من لفظ الحرف على ذكر متعلقه هذا معناه وقال بعضهم معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره ان لا يستقل بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا تبعا على انه وسيلة والحاصل ان معنى الحرف نسبة خزئية مخصوصة تلاحظ لا لذاتها بل لتوقف حال المتعلق - وخلاصته ان الحرف يدل على معنى في غيره فمعناه على كلام شارحنا ما دل على معنى باعتبار غيره اي ان ادراكه من لفظه متوقف على غيره من المتعلق واما معناه على ما تعلناه هو ما دل على معنى لا باعتبار كونه مقيدا لذاته بل بلاحظ التوقف حال القيد والاظهر ان صحيحان ولا يخرج الفعل بقوله في نفسه لانه دال على معناه وهو الحدث بالتضمن في نفسه اي يفهم منه من غير احتياج الى ذكر شيء معين منه وذلك المعين هو معنى الفعل واما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة

المبينة

المبينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا اوجبوا ذكر الفاعل المعين حال كلتا الحدث المعدي متوقف فهمه على عامل ومعمول كما قال ابن الحاجب كملت قال استاذ شيخنا المراد انه لا يجب ذكر شيء معين لفهم منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يقوم به او اخر يقع عليه وشيء ما معلوم لكل احد فلذا اوجبوا ذكر متعلق معين لفهم منه الحدث فصح انه لا يحتاج الى ذكر متعلق لفهمه وانما اوجبوا ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المبينة في مفهومه فانها تحتاج الى المتعلق المخصوص الغير المعلوم لا لاجل الحدث قوله معناه اي الحرف قوله بل فهمه منه يتوقف على ذكر الخ وقوله منه اي الحرف قوله متعلقه كالسير والبصرة وقوله بفتح اللام وقوله عليه اي معنى الحرف وحاصله ان معنى الحرف نسبة جزئية يتوقف فهمها على ذكر السير والبصرة فلا يمكن ادراك تلك النسبة الجزئية الا بذكر المتعلق بفتح اللام فلا سارت من البصرة الى الكوفة تعقل من الابتدائية الخاصة اي الربط الجزئي الكائن بين السير والبصرة الذي يصير السير مبتدا والبصرة مبتدا منها وهذا الربط الجزئي لا يمكن فهمه الا بذكر السير والبصرة هذا معنى قوله بل فهمه منه يتوقف على ذكر الخ وقوله المتوقف متعلقها حاصله ان وصف السير بكونه مبتدا والبصرة بكونها مبتدا منها يتوقف تعلقه على معنى الحرف فالمتوقف على معنى الحرف ليس ذات السير والبصرة بل الوصف المذكور فقوله الذي المتوقف تعلقه اي من حيث وصفه او تعلق وصفه

مظهر ان كلا من المتعلق ومعنى الحرف متوقف على الاخر الا ان الجهة
مختلفة فلا يلزم الدور قوله كالابتداء ممثل لمعنى الحرف وهو الربط
الجزئي المصير البصرة كونها مبتدا منها والسير بكونه مبتدا
والمتعلق بهذا المعنى مغاير للمتعلق في علم البيان لان المتعلق
في علم البيان هو الامر الكلي قوله فانه اي الابتداء قوله منه اي
الابتداء قوله منه اي للحرف قوله متعلقه اي معنى الحرف قوله
الذي متوقف صفة للمتعلق بفتح اللام وقوله عليه اي على
معنى الحرف اي تعلق وصفه لاذاته قوله لكونه اي معنى الحرف
قوله حالة له اي للمتعلق اي لان الربط الخاص وصف للسير والبصرة
وقوله والة الملاحظة اي الة لملاحظة المتعلق اي لملاحظة
وصفه المتقدم اي معنى الحرف ليس مقصود الذاته بل مقصود
لاجل ملاحظة الغير الذي هو السير والبصرة ولاجل ذلك لا يصح
الحكم على معنى الحرف ولا به لان الحكم على الشيء وبالشيء فرع عن
كونه لمقصد لذاته وما يقصد وسيلة لا يحكم عليه ولا به قوله
فمعنى اي معنى الحرف اي الذي هو الابتداء الجزئي اي النسبة الجزئية
قوله تفارق الابتداء اي تباين الابتداء قوله بلفظ الابتداء اي
بلفظ الابتداء قوله بان ذاك اي بيان كفارقه بسبب ان ذلك اي الابتداء
هو المدلول عليه بلفظ الخ قوله لكونه اي ذاك كليا على تقدير
على المعلول الذي هو مستقل قوله بالمفهومية اي بكونه مفهوما
من اللفظ قوله لا يتوقف فهمه تعرض للاستقلال اي فهمه
من لفظ الابتداء لا يحتاج الى ضم لفظ اخر الى لفظ ابتداء قوله على
ذكر متعلق بفتح اللام قوله وان لزم فهم اي الابتداء الكلي
والواو للحال قوله تعلقه اي بكمل المتعلق بفتح اللام قوله

اجمالا

اجمالا اي حال كون المتعلق مجملا وانما قلنا مجملا لان الابتداء
متعلقه لا يكون الا كليا مثل الجزئي كالسير والبصرة يصح ان يكون مقصودا
مطلقا اي تعلقا اجماليا وتابعا اي مقصودا بالذات وذلك لانه اذا
الى ضم لفظ اخر اي لفظ ابتداء لان تعلق الابتداء يلزمه تعلق شيء
يتصف بكونه مبتدا او شيء يتضمن بكونه مبتدا منه ولا يتعلق
في اجماله واجمال تعلقه وانه ليس مقصودا بالذات بل بالتبع
قوله وهذا اي الابتداء المدلول عليه بمن وقوله لكونه جزئيا علة
مقدمة على معلولها الذي هو غير مستقل والتقدير وهذا
غير مستقل بالمفهومية لكونه جزئيا اي بسبة جزئية من
جزئيات الابتداء الكلي قوله بها اي بالمفهومية قوله فهم اي فهم
عنا وقوله من اللفظ اي الذي هو حرف قوله المخصوص الذي
هو السير والبصرة مثلا اي لا المجمل الذي هو الكلي قوله لكونه حالة
له المناسب استنباط هذه العلة لان تلك العلة انما هي علة للتوقف
فهم المتعلق على معنى الحرف من حيث الوصف لا التوقف فهم معنى
الحرف على المتعلق كما هو مقتضى علته فقوله كما عرفت تقول له لم
تعرف هذا بل عرفنا خلافه كما لا يخفى قوله وهذا اي ويكون معنى الحرف
غير مستقل بالمفهومية لكونه جزئيا الى اخر ما تقدم قوله هذا
التعريف اي تعريف الاسم وقوله جميعا اي جميعه فهو تمييز محول
عن الفاعل اي تلاشيا قوله هذا التعريف غير جامع لما اورد الخ ورد
من حيث ان تلك الاسماء المضافة لانيتها معناها المراد الا بالمضاف
اليه فتكون التعريف غير جامع لها واذا انتفى تعريف الاسم
جملة يلزم تعريف الحرف منها كما هو ظاهر قوله الى غير ذلك والتمثيل الى
غير ذلك قوله لان تعانيها الخ صوابه لانها تعاني قوله مضمون جوابه مضمر لكن الله لا يخبل

فان قلت علة الظهور هو ما اشار له بقوله بهذا لان الباء للسببية
فلا داعي لقوله لان معانيها الخ قلت ان المشار له ليس تمام العلة
لذلك تمامها بقوله لان معانيها الخ قوله كلية اي لمفهوم ذو صاحب
الذي هو كلي ومدلول فوق المدلول الكلي وهكذا قوله مستقلة
وصف لازم لانه يلزم من كونها كلية انها مستقلة بالمفهومية
وكذا قوله لا يتوقف الخ قوله متعلقاتها اي الذي هو المضاف اليه
كالمال في قولك ذو مال وهكذا اي لانك اذا سمعت ذو تدرك
منها معنى كليا وهو صاحب قوله وان لزمها اي تلك المعاني
اي والحال قوله تعلقها اي المتعلقات لان الصحبة من الامور
التي لا تفهم الا ان تضاف لشيء قوله اجمالا وسيأتي فيه ما تقدم قوله
لكنه الخ ما كان دبما يتوهم من كون المعاني امورا كلية مستقلة
بالمفهومية لازمها تعلق المتعلق على طرق الاجمال والتبع
انه لا يلزم ذكر المتعلقات لما قلنا من التبعية والاجمالية
مع انه يلزم لفهم الخصوصيات استدرك وقال لكن قوله
العادات جمع العادات باعتبار تعدد الازمنة قوله باتباعها
اي الامر اللازمة للاضافة قوله مضافة اي حالة كونها مضافة
الى متعلقات مخصوصة اي كمال المضاف اليه ذو والسطح
المضاف اليه فوق ظاهر تلك العبارات انك اذا اخبرت عن ذو
مال تكون ذو المضافة الى مال مستعملة في الامر الكلي ولا
مناص في ذلك تعلله بعد بمتعلق مخصوص قوله لان الفرض
من وضعها كذا في النسخة الصحيحة المعتمدة نسخ من بعض
به بلام التعليل اي انما جرت العادة بذلك لانه اي ما صرف
به العادة من استعمالها في مفهوميتها في حال كونها مضافة

الفرض

الفرض من وضعها فليس الفرض من وضعها استعمالها في الامر
الكلي بدون اضافة والحاصل ان وضعها للامر الكلي ولكن
ليس المراد من وضعها له استعمالها فيه بدون اضافة بل
استعمالها فيه بضافة الذي هو امر حررت به العادة لكن
لا لفهم الكل بل لفهم الخصوصية المتعينة بعد الاضافة وفي
بعض النسخ لانه الفرض بلا التاء اي ليس الفرض من وضعها
استعمالها في مفهوميتها من غير اضافة بل استعمالها في مفهوميتها
مع اضافة وعلى هذه النسخة تكون العادة صرت بخلاف عرض
الواضع وفيه بعد قوله لزم ذكرها اي المتعلقات جواب لما
قوله لفهم هذه الخصوصيات اي المدلكة من اضافة ذو الى
المتعلق المخصوص اي قائمة بذو مذكور من تلك الاضافة امر خاص
عند ان الخصوصيات لم يتقدم ذلك الا ولي ان يقول لفهم خصوصيات
وكانه لاحظ تعينها في ذهن السامع حاشار اليها قوله
لا لاجل فهم اي لم تكن الباعث على ذكر المتعلقات فهم اصل
المعنى لان فهم اصل المعنى لا يتوقف على المتعلقات لكونه
كليا فهم لو كان حريا بالتوقف ادراكه على ذكر المتعلقات
واضافة اصل للمعنى للبيان قوله في دلالته على معنى في
نفسه اي مستقل بالمفهومية ان اراد الدلالة التضمنية
اي لان دلالة الفعل على معنى في نفسه انما هو باعتبار مدلوله
التضمني الذي هو الحدث لا باعتبار مجموع مدلوله فانه غير
مستقل لانه مركب من المستقل وغيره وهو النسبة
الى فاعل مخصوص والمركب من ذلك غير مستقل قوله حال
كونه ايضا اي كالة دل على معنى في نفسه قوله لزمان اي لم

يعرض به بسبب البنية لزمان والبنية هي الصيغة والهيئة
والصيغة والبنية والهيئة بمعنى واحد واعلم ان المعنى يعرض
للزمان ببنيته وذلك صادق بان لا يعرض اصلا كزيد لا في
السالبة تصدق بنفي الموضوع وصادق بان يعرض للزمان
لكن بمادته لا ببنيته كصبوح وقوله بالدلالة عليه تصوير للتعرض
اي ان التعرض متصور بالدلالة عليه ولما كان التعرض متصورا
بذلك ويتوضح به تكون المنظور له المقصود والموضح وهو الدلالة
قلنا لكن نظر له في سبك المصدر فعال اي عند ال والحاصل ان قوله
غير متعرض معناه عند ال واللام في لزمان بمعنى على وقوله على
المعنى المذكور اي المعنى الذي هو في نفسه وقوله مما ذكر اي من
الازمنة الثلاثة وقوله ببنيته اي عند ال سبب البنية على
زمان له من الازمنة الثلاثة وقوله اما حركاته وسكناته تغير
للبنية وهو مبني على ان البنية هي الصفة العارضة للكلمة
وقيل هي الكلمة باعتبار الصفة العارضة وقوله يدخل منه اي
في الاسم الصبوح اسم للشرب اول النهار والغبوق ضد الصبوح
قال في المصباح الصبوح بالفتح شراب الغداة واصطبح شرب
صبوحا ويقال في الغبوق انه شراب المساء واغتبق شرب
غبوقا انتهى وقوله اذ لا دلالة لها على احدهما اي وان دل على
زمن معين كتعينه اول النهار او آخره وقوله ومادتها عطف
تفسير اي مع الهيئة وقوله اذ دلالته على الزمان ببنيته وعلى
الحدث بجوهره اي مع بعض البنية وهو الترتيب ولا بد
وليس المراد بدون الترتيب وبالالتزام من ذلك ان يكون تقاليب
الحروف باسرها دالة على ذلك وهو باطل قطعا بخلاف الهيئة

فانها

فانها مستقلة بالدلالة على الزمن ودلالة الفعل على الزمان بالهيئة
انما هي لغة العرب واما في لغة العجم فالدلالة على الزمن ليست بالهيئة
فان قلت يكون صبوح خارجا من الموذ لان المفرد اذا لم يدل
جزوه على جزء معناه ويدخل في المركب لانه ما دل جزوه على
جزء معناه وهذا كذلك قلت اجيب بان حاصله ان المركب احتوى
على ما تعدد وضعه من اجزائه والهيئة والمادة اللتان به
احتوى الفعل عليهما ودل كل على ما دل عليه لم يكونا وضعين
بل تمام اللفظ بهيئته وضع لتمام المعنى بوضع واحد لا لكل جزء
جزء فلا يتصور بحسب الوضع جزء المعنى من جزء اللفظ وقوله
ومادته عطفها على ما قبلها تفسير وقوله والمراد بعدم الخ اخذه
من قوله غير متعرض وقوله التعريف المذكور اي الذي هو تعريف
الاسم وقوله ان يكون ذكر اي عدم الدلالة في الوضع الاول
اي ان المراد بعدم الدلالة عدمها في الوضع الاول فلا يخرج به
عن الاسمية طرو دلالته على الزمن فيما بعد لان المراد
عدمها مطلقا والا كان التعريف غير جامع لخروج اسماء الافعال
من التعريف لانخاد الة على الزمان بحسب الوضع غير الاول
وقوله فدخل اسماء الافعال ودخل الوصف كاسم الفاعل ونحوهم
الوصف حقيقة في الحال اي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل
ونحوهم مجاز في الاستقبال اي في الحدث الغير الحاصل بالفعل
بل يحصل بعد ذلك فان كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل
كان الوصف حقيقة لان الزمان حاضر بل لان الحدث
متحقق وان لم يكن حصول الزمن وفرق بين الزمن المتحد
في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل

كان الوصف مجازا مستقبلا لانكون الزمن مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث
وحصوله بالفعل في الحال ش قوله لانها لاتدل على الزمن بحسب الوضع
الاول اي وتدل بحسب الوضع الثاني وهذا اخذ بالرأي على ان الزمن
مدلول لها والطريقة المشهورة انها دالة على الفعل وهو دال على
الحدث والزمان والنسبة قوله لانها اما منقولة عن المصادر اي
بان تكون في الاصل مصدرا ثم نقلت الى اسم الفعل اي واذا
كانت في الاصل مصدرا فلا تدل على الزمان حالة كونها مصدرا
لان المصدر مدلوله الحدث فقط قوله الاصلية اي كونها مصادر
ليس بطاريا بل هي مصادر من اول الامر قوله ضربا اي تحقيقا
قوله نحو رويد اي اسهل الذي معناه طلب المهلة في الزمن
المستقبل فيكون رويدا دال على الزمن باعتبار انه دل على الفعل
الذي دل على الزمن ومدلول المدلول مدلول قوله فانه قد استعمل
مصدرا ايضا اي قبل جعله اسم فعل اي مصدر لاروذ وكان المناسب
ان يقول فانه منقول عن المقدر ولكنه لم يقل ذلك لان النقل
عنه لا يستلزم استعماله مع انه استعمل قوله مصدر رقوق اي
صوت تصويتا كذا افاد بعض شيوخنا او صوت الديك اذا صاح
كما قيد قوله كصه الخ اي فصه في الاصل اسم صوت ثم انتقل
الى المصدرية ثم نقل الى اسم الفعل ثم لا يخفى ان البساطة وصف
ذلك تحقيقي اي وقع ذلك بالفعل او اعتبار محض قوله اما بك
هذا منقول عن الظرف اي تقدم زيدا قوفها وعليك زيدا هذا
اسم فعل منقول عن الجار والمجرور الى الزمن زيدا قوله اذ هي
بحسب الوضع الاول اي واما بحسب الوضع الثاني فليست دالة
لان القصد انشاء الرجاء والمقاربة كفعل المدح وسائر الجمل

الانشائية

الانشائية وخلاصتها ان هذه دالة بحسب الوضع الاول دون
الثاني اي ما حقه ان يكون عليه لان عسى وكاد ونحم كانت
دالة على الزمن بالفعل او لا ثم نقلت بعد الانشاء فان قلت
ان ثم اذا جعل علما لاسم الفعل مع انه متضمن لزمن بحسب
الوضع الاول فاي فرق بينه وبين افعال المقاربة وغيرها
مما ذكر قلت الفرق ان افعال المقاربة ونحوها بقي ان الوضع
الاول فيها وانتفى الاسمية فلم يعتبر الوضع الثاني وجعل المجرد دالا
الاستعمال وفي ثم عكسه افاده ش قوله في عرف النحاة اي حالة
كونه في عرف النحاة اي فيما تعارفه النحاة اي من جملة المعاني
التي يتعارفها النحاة فهو من ظرفية الجزء في الكل او في الالفاظ
التي تقع في عرفهم فهو من ظرفية المدلول في الدال في الجملة
اريد من الالفاظ المجموعة والا استغنيت عن قولك في
الجملة قوله اضمر منه اي من نفسه قوله مطلقا اي خصوصا
مطلقا اي في كل مادة قوله في لغة العرب حال من الضمير في
منه اي حالة كون ذلك المعنى كائنا في لغة العرب من ظرفية
المعنى في اللفظ لان اللغة اسم للفظ او من ظرفية الجزء في
الكل ان قدر مضاف اي في معنى لغة العرب ان اريد من اللغة
مجموع الالفاظ اللغوية او من ظرفية الجزء في الكلي ان اريد
بها مطلق اللفظ المتحقق ولو في واحد ولا شك ان مطلق
لفظ مدلول مطلق لفظ ومدلوله مطلق معنى والمعنى الواحد
جزئي من ذلك قوله فيحتمان اي المعنيان قوله فما شملة اي
في افراد شملها هذا التعريف اي فكل فرد شملة هذا التعريف شملة
التعريف الاول من شمول الكلي لجزئياته قوله وينعزد ذلك اي بعضاه

لغة قوله بما خرج من هذا اى بالافراد التى خرجت من هذا التعريف
فى تعريف النحاة قوله من المركب بيان لما خرج من هذا وهى افراد نوعية
وان قدرت صنفا فاى من افراد المركب الخ تكون افرادا تخصصية
ولا فرق فى المركب بين ان يكون تاما او لا قوله لا اللفظ المهمل
معطوف على قوله من المركب الخ اى لا بعد اللفظ المهمل بما
خرج من هذا او مثله الاول لانه خارج منهما معا قوله والتسمية
اى التى هى وضع الاسم للمسمى وقد يجئ التسمية مصدر قولك
سميته زيدا اى ذكرته قوله فبها للغة اى انه يعرف من تعريف الاسم
لغة اى ان هذا التعريف للتسمية فى اللغة لا فى الاصطلاح كما علم
من تعريف الاسم الخ ثم اقول لا يخفى ان تعريف الاسم لغة يفهم انه
ما دل على مسمى والقاعدة ان تعلق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية
فكانه يقول ما دل على مسمى لتسميته اى ان دلالته على المسمى
تكون التسمية واقعة عليه واما كون حقيقتها كذا وكذا فشئ
اخر لا يعلم فتدبر قوله صبل اللفظ اى الصوت المعتمد على شئ قوله
المخارج المعلومة ان صدر من الانسان هكذا قوله دالا اى حال دلالته
وهى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاول الدال
والثانى المدلول وهذا معلوم قوله المعبر عن المعنى بالمسمى اى
بلفظ المسمى جواب عما يقال كيف تقول المتقدم فى التعريف اى
فى تعريف الاسم لغة مع ان المتقدم انما هو المسمى فاجاب بانه
متقدم غاية الامر انه لم يتقدم بهذا العنوان بل بعنوان لفظ
المسمى فتكون الاشارة الى انهما بمعنى واحد وتقوله المتقدم ايضا
الجواب عما يقال كيف تعريف التسمية يعلم من تعريف الاسم فيها
مع انه فيما تقدم عبر بالمسمى وهنا عبر بالمعنى والظاهر ممنع من

الاخذ

الاخذ فتدبر قوله فهى مرادفة للوضع اى لفظة التسمية
مرادفة للفظ الوضع وذلك لان المراد فقد من صيغة اللفظ واذا
علمت معنى التسمية تعلم انها مرادفة للوضع تقول لم تعرف
تعريف الوضع فان قال معلوم من خارج تقول له والتسمية
معلومة من خارج فلو قال والوضع منهما مرادفان لكان
افضل ثم تقول ان السياق فى المعنى اللغوى فيكون المعنى
فهى مرادفة للوضع لغة فنبحث بان الوضع فى اللغة صدل
التى فى حد معين كما قال الاصفهانى فى شرح المختصر واما
تعريف الوضع بما ذكر فهو اصطلاح لا لغوى قوله وبمباحثه
يعلم جواب عما يقال لم قلت والوضع ينعم الى شخصى ونوعى
والتحقيق ينعم الى كذا والنوعى الى كذا وكذا التتم الفائدة
فاجاب بان هذا التعريف مبنى على الاختصار وهذه مذكورة
فى المطولات قوله اما التسمية عرفا فكذا وكذا ويرد ان يقال انه صح
عرف الاسم لغة وعرفا فالافضل ان تعرف التسمية ايضا
لغة وعرفا فان قلت لم خصوا لتعريف بالمعنى اللغوى
قلت لما افاد كون التسمية فى العرف بمعنى اخر واما فقد
قال عند ذكر بعضه وقرب هذا الاتيان باشارة البعيد
ثم قال ويجوز ان يكون مراد المصر التسمية العرفية ويفرق
التعبير بالمعنى دون المسمى المعبر عنه فى جانب الاسم اللغوى
ولا يضر الاتيان باشارة البعيد لانه قد يراد البعيد رتبة ويجوز
ان يراد به الاعم من اللغوى والعرفى قوله تخصص بعض هو كلمة
دلت على معنى فى نفسها قوله لغة اى فى اللغة وتقوله المتقدم

تعريفه صفة للاسم لغة وقوله بالاسم متعلق بتخصص يصح ان
تكون الباء داخلة على المقصور وعلى المقصور عليه وقوله بالاسم
اي بان يطلق عليه لفظ الاسم قوله فحاصله ان الاسم في اللغة يشمل
الاسم والفعل والحرف واهل العرف وعلم النحاة خصصوا بعض تلك
الاقسام وهو ما دل على معنى في نفسه غير متعرض بهيئته لزمان
فيكون قوت قد خصصوا بعض اقسام الاسم في اللغة بلفظ الاسم
والتسمية هو عين ذلك التخصيص قوله في جواب الخ قدره اشارة
الى ان الاختلاف في نفس الجواب لا في نفس السؤال المعلوم
بهل الاسم الخ قوله هذه المسئلة لا يخفى ان المشار له بهذه شيء
حاضر ولم يتقدم شيء حاضر بهنا او حاضر حاضر ويمكن ان يقال لما
اشتهرت نزلها منزلة الحاضرة في الذهن قوله عين المسمى المراد
بالعينية كونه مدلوله عين المسمى لا مجرد الصدق والامكان
جميع الاقسام المحمولة عليها والمسئلة تطلق تارة بمعنى القضية
التامة التي المقضية اي الوقوع او اللاوقوع واخرى بمعنى مجموع
المقضية قوله بهل الاسم الخ اي بملاحظة ان لا يتعين ان يكون السؤال
بهذه الصيغة ولم ينقل انه ورد عن احد ممن تكلم عليها او لا
انه اجاب عن خصوص هذا السؤال فتامل وتمهل وان
كان سهلا افاده المحقق البهوتي قوله باختلاف اي بسبب
اختلاف قوله في جوابها متعلق باختلاف قوله مع استدلال
اي لاختلاف المصاحب لاستدلال كل على جوابه اي فمن قال
الاسم عين المسمى وهم اكثر الاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح
اسم ربك الاعلى وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء
سميتموها انتم وابادكم فما هنا الاسم والمسمى واحد اي لانه

لانهم

اي من هذه الصفحة

لا يفهم من الاسم الا المسمى لان الحكم لا يناسب الا المسمى والقائلون
بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى فكله الاسماء الحسنى فما هنا
الاسم غير المسمى اي لا يفهم من الاسم انه غيره الا الاكثر ضربان
هذا يشعر بان الخلاف في لفظ الاسم وما ذكروه من التفصيل
من ان الاسم قد يكون عين المسمى كلفظ الجلالة الى الجوامد والى
اخرها سيأتي يشعر بان الخلاف ليس في الاسم بمعنى الكلمة المركبة
من الهمزة والسين والميم بل ما يصدق عليه تلك الكلمة من الاسماء
بالنسبة لمسميات تلك الاسماء مثلا زيد بالنسبة لمدلوله هكذا
قال السعد ثم قال فان قيل قد علم ان الخلاف في الاسماء التي هي
جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف وهي من الاعراض
الزائلة فكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان
والعالم وان اريد بالاسم المدلول فلا خفاء في انه نفس المسمى
من غير ان يتصور فيه خلاف فاجيب بانه بمنزلة قولك
ذات الشيء ذاته فلما الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس
لفظ كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر
وقد يراد مسماه كقولك زيد كاتب وضرب فعل ماض
نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس
وقد يراد ما صدق عليه مثل جاءني انسان ورايت حيوانا فقد
يراد حقيقة كالناطق ويعارض لها كالضاحك فلا يبعد ان
يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه او غيره
وبما ورد في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي
ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والتمكات ايضا تدل على هذا
انتهى المراد منه قوله بطولها اي بسبب طولها وقوله بما ذكر

اي بسبب ما ذكر قوله اللاق اي بالاختصار من لياقة ما يتعلق
بالمعنى بما يتعلق بالالفاظ لان الاختصار من صفات الالفاظ به
والاقتصار متعلق بالمختار وهو معنى وهو فاعل اللاق قوله
على المختار اي فلا نذكر غيره اذ لا داعي له قوله عند الاطلاق اي اذا
اطلق اللفظ وجرد عن القرينة لان المتبادر من الاسم اللفظ الدال
ومن المسمى المدلول وهما غيران وقد تقوم القرينة على ان المراد
بالاسم نفس المسمى بان يكون الحكم انما يناسب ذكر المسمى نحو سبح
اسم ربك اي ذاته قوله في الاسم والمسمى اي عند الاطلاق الكائن
في الاسم والمسمى قوله في السؤال بدل من قوله في الاسم والمسمى
بدل اشتمال لان تحوله في الاسم والمسمى فيه ابهام هل من جهة السؤال
او غيره فبين انه من جهة السؤال والتقدير عند الاطلاق في
السؤال بان لم ينصب قرينة تدل على واحد ولا يخفى ان الاطلاق انما
يعقل في الاسم لانه الذي يقبل الاحتمال بخلاف المسمى فانه ظاهر
ليس فيه احتمال قوله فان لم الخ الباء للسببية او بمعنى عند بدل
من الاطلاق وكانه يقول انه عنه عند عدم ارادة غير المتبادر
والعبارة وان صدقت بصورتين اي ارادة المتبادر وعدم ارادة
شئ الا ان الاطلاق انما يتحقق عند عدم ارادة شئ فليتفطن للفرق
بينهما قوله من الخ بيان للمتبادر قوله لتعلق به الاضافة للبيان وقوله
مثلا اي وغيره من الاعلام قوله الذي هو الذات المشخصة لا يخفى
ان هذا الضمير على الجامد الذي هو مدلول له مشخص كزيد فلا يشمل الجوامد
الكليات كانسان والا المشتقات كعالم ونحوه والمراد بكونها
مشخصة انها معينة في الخارج موصوف بذات الله تعالى لانها معينة
في الخارج غير موصوف بذات الله تعالى لانها معينة في الخارج

قوله اما

قوله اما اذا اريد بهما اي الاسم والمسمى فيه اي السؤال اي اريد
بهما حالة كونهما كائنين في السؤال عند ذكر اي عند المتبادر
منهما وذلك بان علمنا من الاسم عند المسمى او عينه وقامت
قرينة على ان المراد بالاسم المدلول وبالمسمى القائم فيه الذات
فقط في الجامد او الذات باعتبار الصفة نحو المشتق عند
الاشعري او الذات والصفة فيه عند غيره قوله عند ذكر المتبادر
له المتبادر قوله المدلول اي المفهوم لا يخفى ان معنى اللفظ يقال
له مدلول من حيث ان اللفظ دال عليه ويقال له مفهوم من
حيث انه يفهم من اللفظ منها ان بين مدلول ومفهوم والداعي لتغيير
بالمفهوم ان الارادة تتعلق به من حيث انه مفهوم من
اللفظ بخلاف سماعه من حيث كون اللفظ دالا عليها قوله
من حيث هي اي من حيث هي ذات بقطع النظر عن الصفة قوله
اي المصداق تفسير للذات من حيث هي وقوله في الجامد
متعلق بالذات اي الذات من حيث هي في الجامد والذات
من حيث هي التي في الجامد المصداق والحاصل ان المسمى
في الجامد المصداق بخلاف المسمى في الصفة هو غير المصداق
كما قول ظاهره كل الجوامد وليس كذلك انما ذلك ظاهر في الاعلام
الشخصية كزيد لا في مثل انسان فان مسماه صوان ناطق وما
صدق زيد وبكر وغيرهما الا ان يكون مسمى فاطلق على المصداق
مسمى قوله والذات باعتبار الصفة معطوف على الذات من
حيث هي وقوله باعتبار الصفة مقابل الذات من حيث هي
اي فالصفة قيد خارج عن المسمى لا جزء من المسمى قوله في
المشتق اي الذات باعتبار الصفة او هي في المشتق قوله تفصيل

لا انه غيره قوله فالمختار الخ جواب اما قوله يوقف هو اي التفصيل وما
مر اي من انه عند الاطلاق يكون الاسم غير المسمى ولا يخفى ان ما مر
من جملة التفصيل لا انه ليس منه كما هو مقتضى عبارته قوله من
حيث متعلق بيوقف وقوله المسئلة اي مسئلة ان الاسم عين المسمى
او غيره قوله وعلم آدم الاسماء اي الله علمها قوله الفرض اي المطلوب
منه والفرض في الاصل الهدف سمي به لانه يقصد بسهام الطلبة
قوله اي المقصود منه وخصه اشارة الى انه لم يات به كله بل اتى
بالمقصود الذي يحمل به الجواب في كلام تخلصي قوله مما حاصله
اي حالة كون ما في شرح لب الاصول مذكورا لكلام حاصله الخ
او حالة كون ما في شرح لب الاصول مصورا بمعنى حاصل ذلك
المعنى قوله ان الاختلاف في الجواب اي الخلاف الكائن في الجواب
لفظي اي عائد على اللفظ لا حقيقي اي جواب من قال الاسم
عين المسمى ومن قال ان الاسم غير المسمى ومن قال الاسم ليس
عين المسمى ولا غيره وقوله لانه اي الحال والشان وقوله لفظ
زيد الاضافة للسياق قوله مدلوله المتقدم اي الذات المشخصة
وخصه ما تقدم من المقصود قوله وبالسمي ما مر اي المشار له بقوله
وبالسمي الذات من حيث هي اي الماصدق في الحامد والذات
باعتبار الصفة عند الاشعري الى اخرها تقدم قوله فمعنى الاسم
في الحامد عين المسمى قطعا فالمفهوم من لفظ الله هو عين ما
الماصدق والذات هو ذات الله فالحد المفهوم والمسمى بمعنى
الماصدق وظاهره اي حامد كان فيرد بان ما قاله ظاهر في
لفظ الجلالة وكل علم شخصي بما الحد ما صدقه ومفهومه وانظر
نحو كلا انسان عملي ما تقدم فان مفهومه الحيوان الناطق

وسماه

وسماه كما ادعى من ان الماصدق زيد وعمرو وغيرهما قوله
ان لا يفهم من اسم الله مثلا سواه اي سوى المسمى الذي هو
الذات اي وان كان ادراك المسمى لا من حيث كونه مفهوما
بل من حيث كونه وضع اللفظ له والحاصل ان المفهوم والمسمى
في الحامد شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار فالذات المتخصصة
باعتبار كونها مفهوما من اللفظ مفهوم وباعتبار وضع اللفظ
لها مسمى قوله عنده اي كان صفة جعل الخ حاصله ان المسمى
عند الاشعري كالله ونحوه مما كان صفة جعل الذات موصوفا
بالصفة التي هي الخلق قيد خارج لانه عنده الذات باعتبار
الصفة فالمسمى قديم والصفة حادثة كما هو معلوم والمفهوم
الذات والصفة اي الامر ان معا فهو مركب من قديم
وحادث والمركب من القديم والحادث حادث فالمفهوم
حادث وقد علمت ان المسمى قديم فيكون المفهوم غير المسمى
اي منفكا عنه كما انه مغاير له مفهوما هذا معنى قوله عنده
ان كان صفة جعل وبذلك علم ان مراد الشراح ان المفهوم عند
الاشعري مركب من الامرين فحوله بعد وعلى حول عنده كما
يظهر لمن تامل وقوله ولا عينيته الخ حاصله ان صفة الذات
كعالم ونحوه مسماه الذات باعتبار الصفة فالصفة قيد خارج
فالمسمى الذات فقط باعتبار ذلك القيد ومفهومه الذات
والصفة كما يفيده كلامه فيما بعد كما اشرنا اليه فيكون مركبا
من قديمين والمركب من القديمين قديم فظهر ان كلا من المسمى
والمفهوم قديم الا ان المفهوم مركب والمسمى بسيط خلين
المفهوم عين المسمى لما علمت بقولنا اي ذات الله

تغير للنفي الذي هو قوله لا عينه لا للمنفي الذي هو العينية وليس
عند المسمى اي ليس المفهوم منفكا عن المسمى والغيرية يراد بها
الانفكاك وانما كان ليس منفكا لان المركب لا ينفك عن جزئه وليس
المراد المغايرة في المفهوم لوجود المغايرة في المفهوم بين المركب
وجزئه قوله وعلى قول غيره السابق الخ اي فعند غيره المسمى الذات
مع الصفة كانت صفة فعلا وصفة ذات والمفهوم كذلك الذات
مع الصفة فعند الجميع المفهوم هو المسمى هذا تقرير الكرخي بقيمات
الاولى ما افاده في آخر العبارة من ان المفهوم من العالم والخالق
وغيرهما الذات والصفة غير المفهوم من كلام الاشعري في
الخارج والمفهوم منه ان الصفة فقط اي المفهوم من عالم
وخالق الخلق والعلم وكذا غيرهما فاذا علمت ذلك فقول المفهوم
يكون تارة عند المسمى اي منفكا عنه ان كان صفة فعل كالخالق
فانه منفك عن المسمى الذي هو الذات فقط لتعدد الذات به
وحدوثه لانه عبارة عن تعلق القدرة التنجيزي بالحادث
وتارة لا يكون عينا ولا غيرا بالمعنى المتقدم ان كان صفة ذات
كالعلم فانه ليس عين المسمى الذي هو الذات وليس غير
المسمى اي ليس العلم منفكا عن الذات لتعدمها وان كانا
متغايرين مفهوما فتدبر الثاني هل مثل الثالث يراد
فيه الاسم او المسمى قيل انه يتعين ان يراد فيه اللفظ لانه
مقام يمن ويذكر وهما من الامور المتعلقة باللفظ لا بالمسمى
ونظر فيه فراجعه الثالث ما ذكره من كون خالق صفة فعل
وعالم صفة ذات مسامح لان صفة الفعل الخلق وصفة الذات
العلم قوله كما في الحامد اي لانه تقدم ان المفهوم من المسمى

في الحامد

في الحامد الاتي المسمى في الحامد هو ما صدق وقد علمنا
لا نظر الاتي للاعلام الشخصية لا في نحو انسان مما كان كلما
لانه وضع للماهية الكلية فهي سماه وما صدق قائمة زيد وبكر
ونحوها ولا يصح تفسير المسمى بما صدق في عالم وخالق ونحوهما
اذ انظر لهما على كليتهما واما اذا نظرهما من حيث انهما وصفان
للولي عز وجل قطعا في الواقع فيصح تفسيره بما صدق فيقول
مفهوم عالم وخالق ونحوهما وسماهما يعني ما صدقهما
واحد وهو الذات العلية تبارك وتعالى قوله حسن اي
عند ما علمته من البحث المتقدم وحاصلها مما له ان كلا من
المعنيين لاحظ بما لم يلاحظ الاخر قوله في بيان اي تبيين
وقوله مع اشتمالها اي حالة كون البسملة مصاحبة لاشتمالها
عليه من اشتمال الكل على جزئه وقوله بذكر اي بمذكور
هو لفظ الجلالة قوله عليه اي على اسم المفهوم من البسملة قوله
وقد ذكره اي الابتداء بالبسملة قوله اذ المحكم اسم اي بين الباء
ولفظ الجلالة قوله فلم يحل منها اي البسملة بالله بدل بسم الله
او عند ذكر بين اسمائه فقوله منها متعلق بيتصل ويجوز ان
يكون قوله منها صفة للاسم اي اسم الله الكائنة منها وقوله
ليكون علة للمعنى الذي هو يتصل قائلة قوله حينئذ اي حين يقول
بالله الرحمن الرحيم قوله بذكر الله اي لا بغيره من اسم وغيره انه
حينئذ ابتدائي بقيد ذكر الله الذي هو الباء وجوابهما ان له
شأن من ان الباء وسيلة الى ذكر اسم الله على وجه يوذن بجعله
مبدء الفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المقصود قوله وجوابه
الخ مقتضى السؤال المذكور ان يكون جوابه ان العامل باسم الله

اعرف

كانه قائل بالله محمد مبتدء يذكر الله لان كل حكم الخ والحاصل ان
السائل يقول ان المسمى باسم الله ليس مبتدء يذكر الله وحاصل
الجواب لانسلم ذلك بل هو مبتدء يذكر الله لان كل حكم الخ قوله
فيها اى بسم الله الكائن في البسملة قوله لان كل حكم ورد على اسم
اراد بالحكم المحكوم به قال العلامة السيوطي انظر هل يرد هذا
على المختار الذي مر من ان الاسم غير المسمى عند الاطلاق قال
شيخنا عش لا منافاة بينهما لان المراد بالاطلاق هنا
سبق المجرد عن القرائن المعينة لان مراده بالاسم الخ قوله
الذي من جملتها الحكم عليه بشيء فعند الحكم عليه بشيء لاطلاق على
هذا التقرير قال وفي كلام الشارح عند قوله المصنف عند الاطلاق
اشارة الى ذلك انتهى قوله نحو اي الحكم قوله على مدلوله اي الاسم
نحو اقلت زيد قائم فالمحكوم عليه بالقيام ذات زيد لا اللفظ
زيد وكذا يقال ضرب الحكم ورد على لفظ اسم نحو واو على مدلوله
وهو لفظ الجلالة قوله لانه الظاهر اي لان المدلول الظاهر من الاسم
اولا ان الورود على المدلول الظاهر من ورودهم على الاسم قوله
عليه اي على الاسم قوله نفسه تاكيد للضمير في عليه قوله الاولى
اي قرينة مانعة من ورود الحكم على المدلول والقرينة الامر
الدال على الكف من عند استعمال فيه الشيء قوله كامتناع تمثيل للقرينة
قوله كقول النحوي يمثال للامتناع اي الذي الامتناع ضرورة انه
ليس يمثل النفس الامتناع قوله وان الحكم بالعلمية عنه اي
في قول النحوي قوله لاعلى مدلوله من الحدث والزمان اي
والنسبة قوله بقرينة امتناع اي بقرينة هي امتناع فالاضافة
للبيان قوله ورودها اي الحكم قوله عليه اي على المدلول قوله عنده
اي الحاكم

اي الحاكم قوله اللفظ فاعل يعضد اي انما يتضح بها اللفظ
لا المعين ولكن اتصاف اللفظ بذلك انما هو بالنظر لمعناه لا بالنظر
له كما سياتي بيانه في قوله والتحقيق الخ قوله فان قلت
كيف حكم الخ استفهام انكاري اي لا يصح الحكم على ما ذكور
بانه فعل اي لانه محكوم عليه وكل محكوم عليه لا يكون الا
اسما فضرب لا يكون الا اسما بحذف الصفري والنتيجة
قوله قلت ذاك اي كون المحكوم عليه لا يكون الا اسما وان
ذلك معلوم ثم يقال لهذا اشارة الى بعيد هذا وانه لا ينبغي
ان يقال اي من صيغ يوهم على عمومه كما توهمه السائل
وحاصل الجواب لا نسلم كلية الكبرى بمعنى ان قولهم
المحكوم عليه لا يكون الا اسما خاص باللفظ الذي ورد عليه
الحكم وكان الحكم وارد على مدلوله كزيد قائم واما لو كان
وارد اعليه نفسه فلس بلازم ان يكون اسما الى اخرها قال
قوله في المحكوم على مدلوله اي في الذي تعلق الحكم بمدلوله
لانه فالضمير في مدلوله عائد على ال قوله اما المحكوم عليه
نفسه اي المحكوم على لفظه قوله بل يكون فعلا اي اصطلاحا
وكذا يقال في الحرف مثال التعلل كضرب فعل ماض قوله وحرفا اي
كمن حرف جر قوله وغيرها اي كهو بكر حيث يعمل فحينئذ ليس
اسما ولا فعلا ولا حرفا قوله كما قال ابن مالك اي في شرح التسهيل
وحاصله ان ما تقرر من القاعدة وهي ان المحكوم عليه لا يكون
الا اسما قاعدة اغلبية اي ومن غير الغالب لا يكون اسما
بل يكون فعلا وحرفا وغيرها كما بين اي وقد يكون اسما
كما في نحو كلمة زيد ثلاثي قوله وقول جمع مبتدء قوله منهم الرضي

اي ومنهم السعد ومنهم على ما قيل ابن مالك فيما يرجع غير السهيلي
قوله بل ضرب اخر اي الواقع في التركيب في قولك ضرب زيد ضرب عمرو
قوله مدلول عليه اي على ضرب الاخر به اي بضرب المذكور وخلاصة
جعل القاعدة عامة لا يخرج منها شيء بخلاف ما قاله ابن مالك في
شرح التسهيل وان ضرب في ضرب فعل ماض ومن في قولك من
ضرب ضرب وضربت في قولك ضرب فعل اسما حقيقة والفعل والحرف
ونحوها انما هو المدلول الذي هو ضرب في التركيب اي في قولك
ضرب زيد قوله قال السيد الخ خبر قوله الخ مقصود ذلك الجمع
الرد على ذلك المجيب في دعواه ان الكلمة غير مسلمة وان قول
المجيب المحكوم على اللفظ نفسه غير مسلم لان جميع الاحكام واردة
على المدلول فالحكم في زيد قائم وهو القيام وارد على مدلول زيد
وهو الذات المخصصة وكذلك الحكم في ضرب فعل وهو العلمية
وارد على مدلول لفظ ضرب الذي اي لفظ ضرب اسم لذلك
المدلول قطعا وهو اي ذلك المدلول لفظ ضرب اخر الذي هو
اي لفظ ضرب الاخر المدلول فعل قطعا وذلك ان لفظ ضرب
وضع وضعين وضعا قصديا وهو وضعه للحدث والزمن
والنسبة ووضعا تبعيا هو وضعه لنفسه اي للفظ اخر
مثله وذلك للفظ الاخر المدلول هو لفظ ضرب الموجود في التركيب
فيكون ضرب الموجودة في قولنا ضرب فعل اسما لضرب الموجودة
في التركيب كضرب زيد فالحكم في ضرب فعل وارد على مدلول
ضرب الموضوع وضعا تبعيا واذا كانت جميع الاحكام واردة
على المدلول فتكون الكلمة مسلمة وقول المعترض لا يصح الحكم
على ضرب في التركيب المذكور بانه فعل غير صحيح وذلك لان الحكم

في قولنا

في قولنا ضرب فعل انما هو وارد على مدلوله الذي هو ضرب الاخر
لا على نفس ضرب المذكور في ذلك التركيب حتى يكون الحكم
عليه بانه فعل غير صحيح وظهر من هذا ان اللفظ تارة يدل على
معنى وتارة يدل على نفسه اي لفظه مثله وقوله فيما ذكر اي في
قوله ضرب فعل وقوله نفسه تاكيد لضرب بل ضرب اخر وحينئذ
فتكون جميع الاحكام واردة على المدلول فتكون الكلمة مسلمة
قوله مدلول عليه اي دلالة وضعية وذلك الوضع تابع للوضع
القصدي قوله لان دلالة الالفاظ على انفسها كما ادعيت فان
قلت لا يخفى انه لما اعتبر المدلول ضرب الموجود في التركيب
الاخر لا تكون من دلالة اللفظ على نفسه قلت هو في الحقيقة
هو لفظ ضرب هو واحد سوا في قولك ضرب فعل ماض او
قولك ضرب زيد لانك اذا قلت ضرب فعل ماض اي ضرب في
ضرب زيد مثلا فهو تغاير اعتباري لا حقيقي قوله ان سلمنا
اشارة الى انا لا نسلم دلالة اللفظ على نفسه تغاير الدال
والمدلول وما ذكر تغاير اعتباري لا يلتفت اليه في الدلالات
قوله فليس بالوضع اي سبب الوضع قطعا اي كما ادعيت
انها بسبب الوضع اي التبعي فان قيل ان الشارح يعلل على التعليل
عن ذلك الجمع مدلول عليه بالوضع حتى يرد عليه ذلك قلت وان
لم يعلل ذلك الا انه مراده ووافق الرضي السعد حيث قال وقع
الاتفاق والاصطلاح على انه قد يطلق اللفظ ويراد نفسه به
والظاهر لزوم الوضع من ذلك لكن مثل هذا الوضع لا يوجب
الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به فكان المعتبر
في الاشتراك هو الوضع قصدا والمدلول لصغاير للفظ انتهى قوله

قوله لنسبوتها اي الدلالة اي على طريق التسليم قوله كقولك جسق مهمل
اي فقد دل جسق في جسق مهمل على جسق اخر في قول من قال هل
جسق موضوع او مهمل اي غير موضوع قوله وهو دعوى اي دعوى
وضع المهملات وضعا قصديا لانه لا يعقل في المهملات وضع تبعي
بخلاف ضرب ومن مثلا فيعقل الوضع التبعي للوضع القصدي
الذي للحدث والتي من في الفعل ولنسبة الخبرية في الحرف
وحاصله ان ذكر رد لكلام السيد من طرف الجمع وخلاصته ان
دلالة الالفاظ على انفسها لوضع قطعا اما التبعي فيما حوضر به
مما كان موضوعا واما القصدي في الالفاظ المهملة فحق الا
انه دلالتها على انفسها لا لوضع القصدي دائما والالفاظ
ودعوى وضع الالفاظ للدلالة الخ والحاصل ان كلا من
الوضعين الثابتين للفظ باعتبار الدلالة على نفسه غير مقبول
صرح بعضهم بذلك فقال ودعوى كون الالفاظ هو موضوعة
لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي لا يساعده نقل
ولا عقل انتهى قوله مسكة اي قطنة في مباحث الالفاظ
لانهم حيث يقسمون اللفظ الى موضوع ومهمل وبعد ذلك لا يفهم
من ذلك الا ان هذا المهمل خال عن الوضع وساهد اما ظهر لي
وانظره ومسكة بضم الميم وفي بعض شراح الناصر على خليل ان
المسكة في الاصل الكعكة اليابسة لانه يمسك صاحبه عن فعل
ما لا ينبغي قوله والتحقيق الخ هذا تتميم للتحقيق من
ان القاعدة الغلبية لا كلية كما ادعى الرضي وتبعه وحاصله
ان اللفظ وان وضع بكونه اسما وفعلا وحرفا لكن ليس ذلك
باعتبار ذاته بل باعتبار ما دل عليه من المعاني فان كان

المعين

المعنى مستقلا بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة كان
اللفظ الدال عليه اسما وان كان مستقلا بذلك واقترن
باحد الازمنة كان اللفظ الدال عليه فعلا وان لم يكن مستقلا
بالمفهومية كان اللفظ الدال عليه حرفا اي فمن في قولك
من حرف جر حرف وضرب في قولك ضرب فعل ماض فعل اما
على عند الغالب من ان المحكوم عليه لا يكون الا اسما لان
المحكوم عليه حرف في الاول وفعل في الثاني خلاف ما ادعى
الرضي من ان من وضرب المذكورين اسمان دالان على انفسهما
وان القاعدة كلية قوله لا توصف اي لا يحكم عليها بالفعلية
الخ قوله في انفسها اي باعتبار انفسها قوله بل بالقياس
اي باللفظ قوله هي اي الالفاظ قوله فاذا اردت الخ اي اذا
اردت بيان ذلك فتقول اذا اردت الخ عبر انه شرع اولا
فيما هو خارج عن ذلك لان المحكوم به ليس اسمية ولا فعلية
ولا حرفية بل التركيب فيهما المأخوذ فيه وذلك لان المحكوم
عليه بالتركيب ضرب المذكور قطعا واذا صح الحكم عليه
نفسه بذلك خلا عن غرابة في ان يحكم عليه نفسه بالفعلية
والحرفية والاسمية نظرا لما وضعت له بل رأيته من المعاني
والى ذلك اشار بقوله وكذلك الخ وقوله بما اي بشيء ثبت
له في نفسه كالتركيب في المثال المذكور وقوله في نفسه
اي باعتبار نفسه وذاته وقوله وتلفظت به اي بذلك
اللفظ وقوله واجريت الحكم اي اوقعت المحكوم به او ضده
على الحكم وقوله وقلت تغير الاحرى الحكم اي بان قلت
مثلا هو حرف قلت تقديم والاصل وقلت مثلا ضرب الخ وقوله هنا

اي في الواقع الذي هو اللوح المحفوظ او علم الله وذلك عبر بالنار
البعيد وقوله بذلك اي بالتركيب قوله بان اي بسببها اي بمقابلها قوله من
المعاني بيان لما قوله جمع باعتبار الالفاظ من مقابلة الجمع بالجمع
المقتضية للقسمة على الاحاد قوله وقد احضر اي ضرب جملة
حالية اشارة الى ان هذا التمثيل مال ذلك لانسان لاجل ان يفيده
ذلك الحكم ولا يكون ذلك الا اذا كان الانسان عنده مقصود له الا انه
طالب معرفة ذلك الذي افاده له لكن لكان تحصيل الافادة لا نفس
المقصود الطالب بل يكون لحالي الذهن فقوله وقد احضر محل
بحث ويجاب بانه لاحظ حكما على وجه يفيد حصول تمكن في ذهن
السامع لكونه كان طالبا مترددا قوله بان تلفظ اي عرفنا انه احضره
بسبب انه تلفظ به فعال مثلا اضرب مثلا مركب من ثلاثة احرف فان قلت هذا لا يحصل بالاحرف
فيقول له مركب من ثلاثة احرف فان قلت هذا لا يحصل بالاحرف
عند كل احد قلت يكفي التمثيل ولو على طريق الفرض قوله وذلك
اذا قلت تنظر من حيث ان الحكم ليس المدلول بل على اللفظ وان
كان باعتبار اخر وحاصله ان الغالب ان الحكم انما هو على المدلول كقولك
زيد قائم عمرو اكل ومن عبر الغالب يكون الحكم على اللفظ لكن
تارة باعتبار دلالته كقولك ضرب مركب من ثلاثة احرف وتارة
باعتبار ما ثبت له من المعاني كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف
جر قوله بالقياس الخ هو على قوله او لا بل بالقياس الخ وقوله
ومن عطف تفسير فالاولى ان يقال الضمير يعود بالقياس الى ما
وضع له وعبر هو قوله لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت
به بيان لجهة التنظر قوله وان كان تعامة الخ الجملة حالية
قوله من عبر اي وضع لمعناه كما اشار له بقوله والمقصود الخ

اي اذ

اي اذ المقصود الخ وقوله انه اي ما تلفظت به تتمة اذا قلت
ضرب فعل ومن حرف جر جاز لك البناء والاعراب فالبناء للشبه
الصوري والاعراب عملا بالاصل فاذا قلت ضرب فعل
يرفع ضرب وتنوينه فلا اشكال فيه بخلاف ما اذا
قلت من حرف يلزم عليه انا لفظة موضوعة على
حرفين قد اعربت مع انه ليس في لغة العرب ذلك والجامع
منه ان يقال من حرف جر بتضعيف نونه لكون ثلاثة
احرف ولا بد دم وبدلان وضعها في الاصل على ثلاثة
احرف قوله بسبب الباء للتعدية قوله وذلك شروع في مثال
يوضح به القاعدة قوله وذلك مبتدأ وما قدرته الشه من قوله
ظاهر خبره قوله الحكم الكلي اراد بالحكم القضية الكلية التي تقدمت
التي هي قوله وكل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله
قوله الموجبة بما اي قوله لانه الظاهر قوله لانه الخ بيان
لقوله ظاهر والضمير للشان فان قلت اذا كان ظاهرا لا
يحتاج لبيان قلت معناه ظاهر في نفسه لا ينبغي ان
يشك فيه وهذا لا ينافي خفاءه على الاذهان القاصرة
قوله ذكرت يصح فتح التاء وضمها قوله الذي هو اي ذكرت
اسم زيد قوله جزئي من جزئيات اي الحكم اي جزئي من
جزئيات موضوع الحكم بمعنى القضية او تسمح في اطلاق الجزئية
على الفرع ثم لا يخفى ان موضوع القضية الحكم مرادا منه المحكوم
به وقوله ذكرت اسم زيد ليس من جزئيات المحكوم به اي الذي
من جزئياته انما هو المحكوم به الذي هو الذكر فقط لانه في قوة قولك
اسم زيد مذكور والجواب ان يقيد رضاف والتقدير الذي هو

اي حكمه اي الحكم المشتمل عليه قوله ذكرت اسم زيد اي المحكوم
به في ذلك قوله فليس معناه المحمول اي فليس معناه الذي
يحمل هو اي اللفظ على ذلك المعنى قوله انه ذكر لفظ الاسم
اي لفظ هو الاسم اي الالف والسين والميم وصح ذكر عايد
على الذاكر المفهوم من ذكرت قوله بل هو اي معناه قوله
بالاضافة البيانية تقدم ان التحقيق ان يقول للبيان
وخلاصته انه ان ابين العام بالخاص اي المطلق بقيد منه
يقال لتلك الاضافة اضافة للبيان وان كان بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه فالاضافة بيانية
قوله لانه اي لفظ زيد قوله مدلوله اسم اي مدلول لفظ اسم
الالف والسين والميم اي هي اسم زيد قوله الوارد الخ صفة
لاسم زيد قوله بالذكر اي المحكوم عليه المصور بالذكر اي
بالمتلفظ منه وهو مذكور قوله اذ مدلوله تعليل لقوله
اذ مدلوله اسم زيد قصد به بيانه قوله اي مدلول
اسم زيد اي مدلول هذا اللفظ قوله كما هو ظاهر من وضعه
بعد لان المعنى اذ مدلوله اللفظ الزكما هو ظاهر والحاصل
ان الموصوف بالظهور كون المدلول اللفظ الدال عليه
قوله في تعريف الاسم لغة هكذا في نسخة باثبات لغة وفي
بعض النسخ اسقاطها وهو المناسب لان هذا ات على
المعنى اللغوي والعرفي قوله اللفظ الدال هو اي اسم زيد
وقوله عليه اي على ذلك المدلول فالاولى ان يبرز فيقول
الدال هو قوله بحسب الواضع اي نفس الامر اي لا بحسب الظن
والتخيل قوله لفظ زيد اي الزاي والياء والدال والاضافة للبيان

قوله فيحمل

قوله فيحمل الخ تفريع على قوله وهو بحسب الواضع لفظ زيد
وقوله عليه اي لفظ زيد ثم اقول الاولى حذف قوله فيحمل
الخ لانه بصدد توضيح القاعدة بذلك الجزئي والحمل المذكور
اخذ من القاعدة وقدم ايضاح القاعدة بما قاله المصنف
قوله على انه اي الحكم قوله وارد عليه اي على زيد اي
لفظ زيد قوله واذا ظهر ذلك اي كون الحكم الوارد على اسم
زيد وارد اعلى لفظ زيد وقوله فيما ذكرا مي الذي صف
قوله ذكرت اسم زيد وقوله بالوصف المذكور اي الذي هو
قوله وذلك لانه اذا امتثل الخ وقوله فكذا يقاس عليه
اي على ذكرت اسم زيد وقوله في ذلك الخ ظاهر العبارة
في كون الحكم الوارد على اسم زيد وارد اعلى زيد ولا صحة
له فيقدر مضاف اي في كلي ذلك واعلم ان كذا خبر مقدم
وقوله بسم الله مبتدا وقولها لله يقاس حل مني فلا يقال
يلزم على الصحة حذف العامل في موضع لا يجوز فيه الحذف لانه
قوله الذي هو اي بسم الله آبتدئ قوله الصادر صفة لاسم
الله قوله به اي باسم الله قوله على احد الاوجه متعلق
بالنسبة التي هي بين المبتدا الذي هو قوله هو وخبره
الذي هو اصل اي الذي ثبت له الاصالة على احد الخ ويجوز
تعلقه باصل وقد تقدم ان الاوجه ثمانية وهذا قد
اشتمل على ثلاثة منها اراد بقوله على احد الجنس المتحقق
في متعدد وقوله منه اي الاصل من حيث هو قوله
فيقال واما لم يكن على الاسلوب السابق بيان للقياس
والجملة حالية واما لم يكن على الاسلوب السابق لانه

في الاسلوب السابق وهو قوله بسم الله ابتدي قدم
الجار والمجرور وهو على ابتدي وفيما بعده احدهما فالمخالفة
من تلك الجهة ولا يخفى ان هذا القياس مثل الوجه المذكور
فتامل قوله المحمول صفة لمعناه جرت على غير من هي
له والاصل لبسم معنى بسم الله المحمول اي لفظ بسم
الله عليه اي على معناه قوله محمول اسم اشعر اي بمحمول
اسم من اسم الله قوله وهو اي محمول اسم الله ولفظ
هو مبتدا وقوله لفظ الله خبر قوله اللفظ الدال على
مجرد ذات الله اي الذات مجردة عن الصفة اي بخلاف
ما اذا اريد بمطلق اللفظ الدال على الذات والصفة
او الذات فقط فلا يكون لفظ الله وحده بل جميع
الاسماء سوا دل على الذات او الذات والصفة قوله
المقدر صفة لبسم الله هذا ان قرئ بفتح الدال ويصح اذ يقرا
بكسرها فيكون صفة للمبتدي قوله على تمام اي من كونه
احد الاوجه قوله والحالة هذه اي ان اريد بسم الله
لفظ الله قوله وحينئذ اي وحين اذ كان قال بالله
ابتدا قوله عليه اي المبتدي وقوله كذلك اي العامل
بسم الله مراده بالله ابتدا قوله به اي بالله نفسه قوله
انه اي الشان قوله بالدال الذي هو اسم الله قوله عليه
اي الله قوله محترزا معمول له لمعنى لم يات به وكانه قال
تحرك الاتيان للتحرز قوله فان الاصل في بالله اليمين وفي
بسم الله التبرك والاستعانة بحسب العرف حتى ينوي بها
اليمين فيكون يمينا نقله الزرقاني المالكي عن صاحب الخصال

قوله عن

قوله عن ايهام السامع اي عن كون المتكلم بسم الله يوهم السامع
اي يوقع في وهمه اي ذهنه قوله على مدلوله اي مدلول
الله وهو الذات قوله بالاسم متعلق بالحكم فانه اذا قال
اقسم به في حق قوله الله مقسم به فهو حكم ضمني وقوله
به اي بمدلوله فان قلت ان اليمين ليس الا باللفظ
باعتبار المعنى اذ لا يمكن القسم بالذات من غير التوسل
باللفظ وكذا التيمن ليس الا باللفظ باعتبار المعنى لا
مع قطع النظر عنه فلم يحصل الفرق قلت اقول اليمين باللفظ
الان المراد به ذاته وصفاته التي هي مدلول اللفظ
فاللفظ انما هو آلة للتوسل بالمقصود وليس مقصودا
لذاته اصلا كما في قولنا زيد قائم اذ الحكم على الذات
بمعونة اللفظ فاللفظ محض وسيلة والتيمن انما
هو باللفظ الا انه باعتبار المعنى بمعنى انه يتيمن
به للدلالة على ذلك المعنى وهو اي اللفظ مقصود لذاته
الا انه لا لذاته بل لصفة من صفاته افاده بعض المحققين
قوله على لفظه اي لفظ الله قوله بمدلوله اي الذي هو
الذات العلية قوله الاعلى معنى التبرك اي الاعلى ان
يريد من ابتدي التبرك قوله ومع ذلك اي ومع امكان
الابتدا بالذات بمعنى التبرك فليس مرادا اي لان القايل
اذا قال بالله ابتدي ليس قصده بلفظ ابتدي التبرك
بل ما قصده الا انه شرع في التاليف متبركا بما تلبس به
بالتاليف وهو لفظ الله قوله وتحصيلا لذلك اي بعدم الاتيان
به والاتيان بسم الله قوله لنكتة الاجمال الاضافة حقيقية

اي لانه لما ابتدا باسم وهو لفظ مجمل لصدقه بلفظ الجلالة
وغيره من صدق الكلي على جزئياته تشوفت لتفصيل
هذا المجمل اي لتبيين المراد منه اي اي فرد قصد منه
فاذا قيل الله تبين المراد منه وتمكن ذلك المراد في النفس
لكونه وقع بعد التشوف وقوله والتفصيل بعده اي بعد
الاجمال قوله المتشوفة اليه اي الى التفصيل اي تبيين
المراد تنبيه النكتة من النكت كالنقطة من النقط
ونكت الكلام اثاره ولطايفه لحصولها بالفكرة التي لا يخلو
صاحبها عن نكت في الارض نحو الاصبع والتضريب
بل لحصولها بالحالة الفكرية الشبيهة بالنكت وهو ان
يضرب الارض بقضيب يؤثر فيها فكانه يشير الى تاثر
النفس من الفكر اد تاثر النفس منه لشدة القبول والتمكن
قوله عند الاجمال اي الاتيان بالمجمل قوله عليه اي على
التفصيل اي الاتيان بالمفصل ولا يخفى ان كلا منهما وصف
للمتكلم ولا شك في تقدم الاجمال منه على التفصيل ولا يخفى
تشوف النفس للتفصيل اي تبيين المراد من المجمل فظهر
من ذلك اجراء اللفظ على المتبادر منه قوله انه يكون اي
التفصيل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المفصل والمعين
بغير العبارة استخدام وان كان احدهما حقيقيا والاخر
مجازيا كما ظهر من ذلك قوله او وقع في النفس اي اشد
وقوعا اي تمكنا وتمكنا في نفس السامع وقوله حينئذ
اي حين اجمل اولا وفصل ثانيا قوله لحصوله اي التفصيل
بمعنى المفصل والمعين الذي هو لفظ الجلالة قوله عند

تشوفها

تشوفها اليه اي الى التفصيل بمعنى المفصل ثم لا يخفى انه ظهر
من ذلك ان التشوف يتعلق بكل من المعنى الحقيقي للتفصيل
والمعنى المجازي فقوله المتشوفة اليه النفس اشارة للمعنى
الحقيقي وقوله بعد لحصوله اشارة للمعنى المجازي
تنبيه ظاهر عبارته ان نكتة الاجمال والتفصيل هو
التشوف وحده وليس كذلك اذ من نكت الاجمال والتفصيل
غير التشويق وهو ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احداهما مبهمة والاخرى هو فيها وضوح ضرب من علم
واحد قوله وهو ظاهر اي ما تقرر من نكتة الاجمال
والتفصيل قوله ظاهر في كون الاضافة بيانية اي اضافة
اسم الى الله اضافة للبيان لا بيانية كما قال وتقدم
وذلك لان الاول وهو اسم مجمل يصدق بلفظ الجلالة
وغيرها ثم بين بعد ذلك بمفرد فانطبق عليه الاضافة
التي للبيان قوله المبني عليه اي على كون الاضافة بيانية
قوله السابق وهو لفظ الله الخ حاصله ان قوله باسم
ليس قصده لفظ اسم وانما قصده مدلوله بمعنى ما
صدق لان الابتدا لا يعقل بالكلي وانما يعقل الابتدا بجزئي
من جزئياته وهو صادق بلفظ الجلالة ولفظ غيرها فتبين
المراد منه بقوله الله وهو المشار له بقوله وهو لفظ
الله هذا ان لم يرد على الوجه السابق اي واما لو اراد
رده على الوجه السابق يتعين ان تكون غير بيانية وذلك
انه قرره على ان المراد من اول وهلة من اسم اللفظ الدال
على مجرد الذات اي فالمراد من اسم ابتدا اللفظ الدال على

مجرد الذات وهو لا يكون الا لفظ الله فحينئذ لا ابهام ولا
اجمال ولما اضيف اسم الذي اريد منه لفظة الجلالة لا غير
الى الله بعد دل على ان المراد من الله الذات العلمية فاذن
يكون اضافة اسم الى قوله الله من اضافة الدال للمدلول فان
قلت يلزم على هذا التكرار وكانه قال بالله الله قلنا الاصل
لان هذا ليس ملفوظا به وخلاصته انه اذا جعل من باب
الاجمال والتفصيل التي معه الاضافة للبيان لا يراد
ابتدا من اسم لفظ مخصوص بل يبقى على ابهامه ثم يضاف
لما بعده اضافة للبيان للاشارة الى اننا لسنا متوجهين
لهذا الكلي من حيث اي فرد ولا من حيث ذاته بل المراد
اننا متوجهون الى فرد منه معين وهو لفظ الجلالة واما
اذا لم يجعل من باب الاضافة التي للبيان بان جعلت
الاضافة حقيقية من باب اضافة الدال للمدلول يريد
من اسم ابتدا لفظة الجلالة فلا ابهام حينئذ ولا اجمال
ثم انه حينئذ يكون اضافته لما بعده من اضافة الدال
للمدلول هذا تحقيق المقام فتمسك بالتامل التام لتقوى
على تحقيق المقام فانه من مزال الاقدام قوله المبني اي
الوجه السابق منه على انها غير بيانية اي بل حقيقية
من اضافة الدال للمدلول لانا نريد ابتدا من اسم لفظ
الله قوله الموافق اي الذي هو الوجه السابق المبني
على كون الاضافة غير بيانية قوله لاتباع المضاف
اي لانه لما ورد على الوجه السابق حينه كان من اضافة
الدال للمدلول وصار المراد من الله الذات لا لفظ الجلالة

ولا يخفى

ولا شك ان الموصوف بالرحمن الرحيم انما هو الذات لا لفظ
الجلالة واما اذا جعلنا الاضافة بيانية يحتاج الى تقدير
والتقدير بسم الذي هو لفظ الجلالة الرحمن مدلوله الذي
هو الذات لا هو قوله كما لا يخفى اي للذي لا يخفى مما بيناه
ومعناه قوله ولقوله واشعارا معطوف على قوله
لاتباع الخ والتقدير الموافق لاتباع المضاف اليه بالرحمن
الرحيم والموافق لقوله واشعارا بالتعميم الموافقة من حيث
كونه من اضافة الدال للمدلول فلا ينافي اعتبارهما من وجه
اخر غالا ول المراد من اسم خصوص لفظ الجلالة والثاني
اريد من اسم مطلق اسم وكان القائل يقول ابتدي متبركا
بكل اسم من اسما الذات العلمية والحاصل ان الاحوال
ثلاثة اما انه من الاضافة التي للبيان بان يلاحظ
قوله اسم على طريق الاجمال ثم يبين بخصوص لفظة
وهي لفظة الجلالة فلا يكون من اضافة الدال للمدلول
والى هذا اشار بقوله ومحصلا لنكتة الاجمال والتفصيل
واما انه من اضافة الدال وفيه حالتان الاول ان
يراد من لفظ اسم خصوص لفظ الجلالة لا غير وهو المراد
له بقوله اولا وهو ان اريد باسم الله اللفظ الخ فلا يكون
من اضافة العام للخاص بل من اضافة الدال للمدلول لتاييد
ان يراد من اسم كل اسم فيكون من قبيل الكلية وكانه
قال ابتدي في حالة كوني متبركا ومستعينا بكل اسم
من اسما الذات العلمية فتدبر قوله اي واراده الخ اشارة
الى ان الباعث على الاتيان باسم ارادة الاشعار لا نفس الاشعار

واختلف النسخ هنا فنسخة البهوتي اي وارادة الاشعار باسم الله
عند ذكر لكونه مضافا مؤدا وفي بعض النسخ واشعارا بذلك
لكون اسم في باسم الله الذي به مؤد امضافا بالتعميم وقوله
به ذكر اي بسبب ذكر اي بعدم الاتيان بالله والاتيان
باسم الله الدال عليه وقوله الذي به صفة لاسم اي الذي
اتي بكر وقوله مؤد امضافا اي والمؤد المضاف بعم بقوله
باسم الله اي بكل اسم لله اي للذات العلية فيكون اسم
من قبيل العام **قوله** لكون التبرك الخ واعترض افادتها
التبرك بانه لم يعد الباء من معانيها واجاب السيد
عيسى الصفوي في شرح الفوائد الغيائية بان الباء موضوعة
لجزئيات الملابسة ومنها التبركية فحمل على بعض معانيها
بقرينة المقام وبحث فيه بانه يجوز ان يكون التبرك
لوازم الجزئيات وعوارضها فلا يكون التبرك بخصوصه
موضوعا له ولا يخفى ان هذا انما يتوجه اذا اريد ان التبرك
مفاد الباء وهي مستعملة فيه اما اذا اريد ان الباء للملابسة
الا انها في الواقع تبركية فلا توجه له اصلا **قوله** له اي للتبرك
قوله بجميع اسماء الله اي المفيد لكون التبرك بجميع اسماء الله
او الاستعانة بجميع اسماء الله اي بكل اسم من اسماء الله
والتعديل بدي في حال كوني متبركا او مستعينا بكل
اسم من اسماء الذات العلية وقال **ش** بجميع اسمائه اي
ما يطلق عليه والتحقيق ان التنوين الاضافي يمكن جعله
على معاني التنوين باللام فيجوز ان يراد جنس الاسماء او جميع
افرادها ويندرج فيها اسماء الصفات وجملة تعالى حالية للتعظيم
والتنزيه

والتنزيه بما لا يليق به وقال **ش** في شرح عمدة ثم هو اعني
بسم الله شامل للاسماء المختصة بالله كالله والرحمن ولغيره
المختصة به المضاف اليه عند الاطلاق كالرحيم والخالق
والرازق والرب والمستعلة فيه وفي غيره على السواء
كالشيء والموجود والعالم والحي لكن هل يتوقف حصوله
التبرك بهذا الاخير على نية كما في اليمين او لا انتهى **تتمة**
مما تقرر علمت ان في كلام المصنف تضادا بامن صيغ ان قوله
لتكثير الاجال يقتضي كون الاضافة للبيان وقوله
واشعارا بالتعميم يقتضي خلافه وقوله اولا وهو لفظ الله الخ
لا يوافق واحدا منهما **قوله** فيما اشتق منه اي في اللفظ
الذي اشتق منه لفظ اسم **قوله** المبني عليه اي على الخلاف
فيما اشتق منه **قوله** عند البصريين قال **ش** في شرح عمدته
كثير مثل هذا اللفظ وقل التعرض لتحقيق اعرابه والوجه
الوجيه الموافق للواقع والمراد ان الخلاف فيه متعلق بالبحث
الدال عليه المبتدا والخبر وقد صرح بهذه الدلالة وتعلق
بعض الظروف به الشيخ الرضي والسيد الجرجاني وغيرهما في
بعض المواضع وكانه قال الاسم ثبت له هذا الحد وثبوت
الحد له عند البصريين ولا حاجة على الاصح لتقدير العامل
بل يكفي حينئذ رائحة الفعل **قوله** مشتق اي ماخوذ والاولى
بوصف حتى يكون مشتقا بالمعنى المصطلح عليه اعلم ان الاشتقاق
ثلاثة اقسام صغير وهو المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق وهو
اعتبار التوافق في الحروف الاصلية مع الترتيب كقيام من القيام
وكبير وهو المعتبر فيه التوافق في الحروف بلا ترتيب نحو حمد

ومدح وحذف وجد واكبر وهو اعتبار المناسبة فقط
من غير اعتبار جميع الاحوال نحو تل وتلب اقول وكانه اراد سولم
وابزة الاحداع قوله من السمو عند قد العا وقال الاشتقاق
هنا المجرد المخصوص بالسكان الميم وكسر السين اذا كان من
مكسور الغا قاله السيد عيسى وهو يفيد ان المشتق من السمو
اصل اسم الذي هو سمو لا نفس اسم وقوله ان كان من مكسور
الغا اي واما اذا كان من مضمومها فهو لمجرد المخصوص باسكان
الميم فقط قاله الشيخ على الاجهوري المالكي المشهور قوله
وهو العلو معنى ووزنا الخ لا يخفى ان قوله معنى ووزنا
منصوب على التمييز اي ان السمو هو نفس العلو من حيث
المعنى ومن حيث الوزن اي معنى السمو هو معنى العلو
والوزن الموزون اذا علمت ذلك تقول قد حمل العلو والسمو
على لفظهما والمعنى على ما قال ولفظ السمو مثل لفظ العلو
في المعنى والوزن ولا يناسب ذلك في مقام التوريق فالاحسن
ان يقول اي ان السمو هو عين العلو فحق توريق لفظ المراد
منه لفظا بلفظ هو اسمى منه الا ترى انك اذا قلت البر هو
القمح فهذا تعريف لفظي ولا يخفى ان المعنى ان ذات البر هو
ذات القمح غاية الامر ان الموزن بفتح الراء عنون عنه بلفظ غير
اسمي والمعرف بكسر الراء عنون عنه بلفظ اسمي فالموزن والموزن
كل منهما معنى واما الاختلاف بما قلنا فان قلت ان المشتق
منه اللفظ وهو بعد ما قلته ويصح ما ذهب اليه الشارح
قلت لا ينافيه لان المعنى مشتق من السمو اي من دلالة قوله
والمناسبة المذكورة اشارة الى ان المناسبة في المشتق بمعنى

الاخذ

الاخذ ملحوظة ايضا ولذا قال بعضهم هذا يدل على انه
اشتقاق صغير وفيه نظر اذ لا بد من تحقق المناسبة في
الاشتقاق الكبير ايضا تامل قاله الشيخ الاجهوري
المالكي قوله اي ما صدقه بفتح الغاف لا لفظه ولا مفهومه
الكلي لانه الا يوصف بكونه مبدلا على الذات قوله
كزيد اي لفظ زيد مثال للما صدق قوله مناسب للسمو
في معناه اي ان لفظ زيد مناسب للفظ العلو في معناه
هذا على سنن ما صل به اولا وقد علمت ما فيه قوله مسماه
اي الذات المشخصة قوله مسببة اشارة الى ان الغا
للسببية قوله دلالة عليه اي دلالة اللفظ على مسماه قوله
عليه من اعلاه هو بضم الياء اي يجعله عاليا قوله من حضيض
الغا المضيض المحل المنخفض من الارض ومن لوازمه
خفاضا فيه والمنصة بكسر الميم وفتح النون اسم لالة
النصر اي الرفع والظهور وهي الكرسي التي ينصى العروس
عليه اي يرفع ومن لوازمه اظهارها استعلاه من العروس
فاذا علمت ذلك فيصح وان جعل من الاستعارة بالكناية بتشبيه
المسمى بعروس بجامع ان كلا منهما كان خفيا ثم اظهر وادفع
واثبات الحضيض والمنصة تخييل لما هو من لوازم المشبه
به اذ العروس كانت محل منخفض بالنسبة الى المنصة ثم
جعلت عليها واذن فكل من الحضيض والمنصة مستعمل في
معناه الحقيقي والاضافة في كل من اضافة الملزوم الى اللازم
وان شئت قلت من اضافة السبب للمسبب ويجوز ان تكون
يجوز بالحضيض عن شدة الخفا لما انها لازمة للحضيض

في الجملة وكذا يجوز بالمنصة عن تمام الظهور لانه اما
لازم مطلقا او في الجملة واذ لا بد من ارتكاب التجريد
فافهم **تنبيه** كان عليه رحمه الله ان يقابل الحضيض
بالاوج بفتح الهمزة وسكون الواو وبالجيم فان الحضيض
يقابل به لا بالمنصة **قوله** عطف تفسير هذا التفويع
لا صحة له لان معنى قوله يعلمه من كذا بين فعده من
كذا وجيبه خالظهور لازم تكلف يصح قوله عطف
تفسير **قوله** وعلى هذا اي على انه مشتق من السمو
كانت الواو واخرا فيلزم ان يكون اصله عندهم سمو وقوله
يوزن فعل اي يوزن هذه المادة بهيئة سكون العين
فقط بدون النظر للفا **تنبيه** مراده بالاصل هنا
الاصل الاعلالي كما يقال اصل قام قوم لا المشتق منه كقولهم
المصدر اصل للفعل **قوله** المفصل بفتح الصاد المشددة
قوله والاجمع على فعول اي ولم يجمع مثلا يكون بفتح العين
لان بطلان اللازم يلزم منه بطلان الملزوم **قوله** قال ابن
الهما وفي **قوله** مع فتح العين بهذا انفصل عن اللازم المذكور
قوله كما في ابن اذ اصله بنو استثقلت الضمة على الواو
فحذفت ثم حذفت الواو تخفيفا وعوض عنها همزة
الوصل **قوله** ثم عمل فيه ما عمل في قوله اصله سمو **قوله**
كما عمل في اخوانه العشر وهي است وابن وابنم وابنة
وامرؤ وامراة واثنان واثنتان وامن وايم في القسم
قوله بحذف عجزه اي بسبب حذف عجزه اي فاء وقع عليه
التخفيف بسبب حذف عجزه اي الواو لكثرة الاستعمال اي

بحذف العجز لكثرة الاستعمال لا للاعلال اذ لو حذف العجز
للاعلال لكان الحرف الاخير منويا محلا للاعراب فلا يصح
اجراء الاعراب على ما قبله كما في عصي واما اذا حذف للمجرد
التخفيف الذي يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا
ويصير ما قبله محلا للاعراب كما في اخ واب واعجازهما
هي الواو وما اصل اسم سمو كذا نقل عن الجاربردي
قال **ش** في شرح عمدة وما ذكره من ان حذف اعجازها
لكثرة الاستعمال قد يمنع لان اصولها لم تكثر استعمالها بل
الكثير الاسم والابن وهلم اذ انما حذفت اعجازها وهي الواو
للتثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها والجواب ان
المراد ان العلة لكثرة استعمال اللفظ الدال على معناه
صار باعثا للحذف على انا لا نسلم ان السمو لم يكثر استعماله التي
وصفت العجز بالحرف لكونه محل التغيير ولم يحذف اوايلها
احترازا عن الاجحاف بل حذفت حركتها وثقل بعدها سكون
العين لتعاقب تلك الحركات عليها **فائدة** الاستعمال
اطلاق اللفظ وارادة المعنى **قوله** ثم تعويض الخ التراخي
ليس مرادا هنا لمجرد الترتيب وانما هو لان الحذف لغير
علة بتقدير بخلاف ما حذف لعلة تعني بغيته فهو كالثابت
فلا يعوض عنه ولا يجري الاعراب على ما قبله وخصوصية
الهمزة لتعويضها وكونها اقصى مخارج الحلق ضعفها
بسكونها اوايلها وظاهر حل الشارح ان تعويضي معطوف على
حذف فيقتضي بان التعويض من اسباب التخفيف وليس كذلك
قالا ولو ان يقول ثم عوض عطف على قوله فحذف **تنبيهان**

الاول اختلف في سبب تسميتها همزة الوصل مع انها تسقط في
الوصل فقيل اسما عا وقيل لانها تسقط فتتصل بما قبلها
بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لتوصل المتكلم بها
الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين قوله مذهب البصريين
ان همزة الوصل ز يدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة
ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر
مذهب سيبويه انها ز يدت متحركة بالكسرة التي هي معدلة
بين الضمة التي في غاية الثقل والفتحة التي هي في غاية
الخفة لانها تحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فز يد تها
ساكنة ليس بوجه ش علي عهدته قوله عند الابتداء متعلق
بمحذوف ح قوله بعد تسكين متعلق ايضا بقوله تعويض قال
ش فان قيل ما فائدة تسكين الاول حتى تحتاج الى ز يادة
همزة الوصل في ابتداء الكلام فالجواب حصول الخفة في اثنا
التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاقدام قوله فوصلا علة
لقوله تعويض اي لاجل ارادة الوصل ولا بد من تقدير
ارادة فافهم قوله المتعذر لاخصمة النطق بالساكن
قوله او المتعسر وهو الحق لكنه لما لم يخل عن كلفة وشناعة
سلمت منه لغة العرب الموضوعة على غاية من الاحكام قوله
عنده اي الابتداء قوله على القولين اي حالة كون ما قبلته
جاريا على القولين من جريان الجزء من على الكل لان قوله
من صيغ هو مقوله جزء من ذلك قوله فوجد ذلك اي النطق
بالساكن عند الابتداء قوله نادرة اي بكسر الهمزة اي اتي بهمزة
الوصل ساكنة ثم حركت بالكسر اذ ز يدت متحركة لذلك لما ان

الكسرة

الكسرة هي الاصل في تحريك الساكن ولانها اعدل الحركات لانها
بين الضمة والفتحة قال ح فظهر فظهر مما ذكر اي بسبب
ما ذكر من قوله مخفف الخ قوله علة تسكين الخ لا يخفى ان علة
التسكين لم تظهر مما ذكر وقد تقدم بيان علة التسكين قوله
على ان العلامة اي لكن فعلي تاتي للاستدراك كما نص عليه
صاحب القاموس اتى مبدء فعالم يتوهم من ان كون التسكين
لعلل اي متفق عليه لم يخالف فيه احد قوله الى ان يعلل
اي التسكين بشيء قوله الاسماء اي الاحد عشر وقوله وغيرها
معطوف على اوائل وقوله من حروف المباني اي التي تبنى
منها الكلمات بيان لغيرها اي كالزاي من زيد والراء من
بكر من حروف الكلمات لمن وعن ونحوهما وانظر مع قول
ابن مالك وكل حرف مستحق للبنا قوله الاصل منها السكون
اي فلا يحتاج تسكينها الى علة لان ما بني على الاصل لا يعلل
قوله وانما يحتاج الواو لتعليل تحريكها اي لانه ان على خلاف
الاصل قوله وضمة مني وحمد انما نسلم ان السكون هو الاصل
واما مؤنث فلا يحتاج لا نسلم لانه لا يتوقع عليه لان فرعا بني
السكون الذي جعلته اصلا والتسكين لانه ليس باصل بل
طارىء بعد التحريك فيحتاج لعلة قوله وعند الكوفيين اي
واشتقاقه عند الكوفيين اي لغة الكوفة ولم يذكر الهم
هذا المذهب كالاول بالاستقلال لكان مقبولا والاسم عند
الكوفيين مشتق من الوسم بل قال وعند الكوفيين لغاية
لضعفه قوله مشتق اي ما خوذ من الوسم بكسر الواو وهو
اصل سمة كعدة نقلت حركة الواو الى الساكن فحذفت وعوض عنها

تا الثابت قاله ش وهذا يشير له الشمني فيما ياتي بقوله وان
كان الوسم اصل السمة اذ لا يخفى انه يؤخذ انه من الوسم
بكسر الواو وكذا ضبط عن السيد عيسى الصفوي انه بكسر
الواو حيث قال ان الاصل وسم بفتح الواو والمشتق وسم
بكسرها ولكن ما نقلناه عن ش من كسر الواو انما هو ثابت
في بعض النسخ ولاجل ذلك قد قال فان قيل الراجح عند الكوفيين
اشتقاق المصدر والصفات من الفعل بكثير قال المقر مشتق
من الوسم قلت يمكن الجواب بتقدير مضاف اي من فعل
الوسم وكذا قال ح حيث قال اي من فعله وهو وسم لان
الاشتقاق عند الكوفيين من الفعل لا من المصدر يقال
وسم وسما وسمة اذا اثر فيه سمة كي انتهى فيحتاج ذلك
ان قوله المصدر من الوسم بفتح الواو والكسر صا مصدر وسمه
ولكن لما كان الاشتقاق من الفعل عندهم قدر اي مثل الوسم
وكذا مضبوط بفتح الواو في نسخة من الصحاح وكذا اكثر بعض
الشيوخ ما نصه قوله من الوسم هو بفتح الواو ومصدر وسم
بفتح الواو والسين اي علم متعد بنفسه واحظا من كسر واده
معديا بالا وجه له منه انتهى وقد ذكر الشمني بعد ان منهم
من يقول مشتق من السمة قال الحاصل ان في المشتق منه
معالات ثلاث الا ان السيد عيسى جعل المشتق الاصل
الذي هو وسم بفتح الواو فانه قال فان قلت انه مشتق
من الوسم اي بالكسر فالاشتقاق تبديل كسرة الواو بالفتحة
وان قلنا من السمة فبالرد الى الاصل وتبديل الحركة انتهى
قوله معنى اي من جهة المعنى وقفيه ما تقدم قوله لانه دال عليه

اي لان

اي لان الماصدق كل عدد دال اي انما كان علامة لانه دال اي
فالدلالة منشؤه لكونه علامة قوله وذلك الخ الواو للتعليل
علة للعلية اي انما كانت الدلالة مثبتة لكونه علامة
لان الدال على الشيء هو العلامة عليه فناخذه يعني ان العمود
من حزبيات ذلك صوت المخفى من واجداد يعني دال
على حياته يعني علامة عليها وقوله اذ علامة تعليل
لقوله وذلك الخ اي انما كان الدال هو العلامة لان العلامة
التي هي الدالة عليه اقول لا يخفى ان هذا التعليل يعلل
المقصود لان المقصود بيان كونه الدلالة هي المثبتة للعلامة
وهذا التعليل حاصله اثبات العلامة بالدلالة وخلاصته
لزوم الدور وذلك لانا بصدد الاستدلال على كونه علامة
بكونه دالا فكيف يكون كونه علامة متوقفا على كونه دالا
وهذه العلة اعني قوله اذ علامة التي لو يقتضي توقف
كونه دالا على المسمى على كونه علامة عليه قوله وان كان
الوسم اي بكسر الواو اصلا السمة اي التي هي لفظة كعدة
يجري فيها ما يجري في عدة اذ اصلها وعد بكسر الواو
حذفت الواو وعوض عنها التا قوله لسلامته اي من قول
من قال من السمة قوله مما يلزمه اي بما يلزم المصدر قوله
من الحاد الخ بيان لما يلزم المصدر قوله التي فاعل المشتق
ومصدوقه لفظ الاسم قوله واصله معطوف على لفظ
المشتق منه اي لما يلزمه من الحاد لفظ المشتق منه واصله
قوله المخالف الخ صفة للالحاد قوله وان كان اي الالحاد والجملة
حالية قوله بتغايرهما اعتبارا اي لانه باعتبار كونه اصلا غيره

باعتبار كونه مشتقا منه قوله فان اصله عندهم ذلك اي اصل
اسم وسم بكسر الواو قوله فحذف اوله تخفيفا بيان للعمل
فيه المساوي للعمل في اخواته العشر وقوله النطق بالساكن
الذي هو الميم وهذا سكون اصلي لاطاري قوله اعل بكسر
الهمزة وخلاصته ان اصله والمشتق منه كل منهما بكسر الواو
وفي ح و ش ان اصله عند الكوفيين وسم بفتح الواو وحذفه
الواو وعوض عنها همزة الوصل ولذلك كسرت فالوزن فعل
التصغير فعل بفتح الواو وبعدها اعل فالمحذوف الفا واما
عند البصريين فوزنه فعل التصغير فعل وبعدها اخوه فالمحذوف
اللام وقبل لاحذف والتعويض وانما ابدل من الواو همزة
كراهة واستثقالا لهما مع كثرة استعماله فعوملت همزته معاملة همزة
الوصل فالوزن بعد الابدال فعل انتهى المراد منه اذ لعملك
ذلك مقبول ان في عبارة الشه تلفيقا لا يناسب لما فيه
من المشيئة الموجب للحيرة وذلك ان قوله ثم عمل فيه
كما عمل في اخواته العشر عندهم هذا انما يأتي على انه قلب
كما اشار الى ذلك الاشموني بقوله لكوا شتقاقه عند البصريين
من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت
واوه فجات بعد اللام وجات مصاريفه على ذلك انتهى
مفاده انه لما قلب تحول صيغة حذفت الواو وعوض اوله
وعوض عنه همزة الوصل كما مثل في عده وقوله الشه فحذفت
اوله تخفيفا بعضي بانه حذف قبل القلب فلا يناسب قوله
ثم عمل فيه الخ المقتضي انه حذف بعد القلب وحاصل ما في
المسئلة كما هو معلوم من شارح ان دعوى الكوفيين القلب

في تصاريفه

في تصاريف اسم واقع قطعا ووقع الخلاف هل وقع في اسم
قلب اولا فعول الشه فان اصله عندهم ذلك ثم عمل فيه جار
على وجود القلب في الاسم وقوله بعد فحذف اوله الخ
جار على عدم وجود القلب وهو الصحيح ولذا ذكروا ان
مذهبهم اي الكوفيين موجب بعلة الاعلال بالنسبة لما
عند البصريين وذلك لانه غاية ما فيه حذف وتعويض
واما مذهب البصريين ففيه زيادة على ذلك وهو
السكون ولو قيل بالقلب في وسم لزاد الاعلاله على ما
عند البصريين ورد باب الهمزة لم تعهد داخلة على حذف
صدره في كلامهم فارتكاب كثرة الاعلال اهون من ارتكاب
المصير الى عدم النظير ولا بد التفقي بانتاح في وتاح واعا
في وعالات المراد بالهمزة همزة الوصل والهمزة فيما ذكر من
صور التفقي همزة القطع قوله تخفيفا اي لكصد التخفيف
وقوله توصلا علة لعوض اي لاجل ارادة التوصل قوله
بنافي الخ اي لان العوض لا يسقط واما المنافي له اي للاسقاط
قوله لذلك اي بدلا قوله لذلك اي للاسقاط قوله اذ الغرض
منه اي من العوض قوله تكميل الكلمة وتكميلها حاصل حالة
الدرج بدون الهمزة قوله ومن ثم اي ومن اجل ان الغرض
تكميل قوله لزم في التعويض لا يخفى ان كون الغرض التكميل
لا يستلزم لزوم جعل العوض في غير موضع المعوض منه والظاهر
ان العلة في ذلك قصد الفرق بين العوض والبدل وانه
لاحظ انه جزء علة والجزء الثاني ما ذكرنا فتدبر قوله عن غير
الحركة وغيرها هو الحرف اي واما التعويض عن الحركة فيلزم ان

تكون الحركة المعوضة في محل المعوض عنها قوله وبه اي وبالتزام
حمل العوض في عند موضع المعوض تتجح مذهب البصريين
لانه يلزم على كلام الكوفيين ان العوض في موضع المعوض
عنه قوله لكن الخ استدراك دفع به ما يتوهم من ان لا وجه
لتعليلهم مطلقا قوله الثاني الذي هم الكوفيون قوله انه
بدلا اي والبدل يكون في موضع المبدل عنه فلم يلزم عليه شيء
قوله كما في اعا اصله وعاو وشاح حذفت الواو وعوض عنها
الهمزة فيها قوله لكن الخ استدراك على ما يتوهم من ان هذا
لا صحة له لان همزة القطع لا تسقط قوله وعليه اي على هذا
القول قوله فوزنه اي وزن وسم وقوله حينئذ اي حين
الاتيان بالهمزة وقوله قبله اي قبل الاتيان بالهمزة قوله
فعل وذلك لان البدل يعطى حكم المبدل حتى انه يقابل بالتالا
بتعسر قوله بما يطول ذكره اي مجيء يطول ذكرها قوله فلا يليق اي
ما يطول ذكره قوله التي هي على سبيل الاختصار وصف كاشف
اذ المراد على سبيل الاختصار الشديد لان الاختصار معلوم
بالتكميد واضافة سبيل لما بعده للبيان قوله وانما يليق
ذلك اي ما يطول ذكره قوله مع بيان الراجح اي تسميته فان
قلت الاتيان بتلك المعية يودي بالخدش في كلام المصر
وان مجرد الاحتجاج يليق بالمختصرات ولا يليق بالمطولات
الا ما ذكر مع الضميمة المذكورة هكذا اورد السوال بعض الفضلا
من الاصحاب فاجيب بانه التمست الحالة التي لشان ان يتوامى
ما ذكر مثلا بجهة كل وبيان الراجح لا يليق الا بالمطولات وهذا الاتيان
ان يكون ذكر جهة كل بدون الصفة المذكورة يليق ايضا بالمطولات

فلا حذف

فلا حذف في كلام المصر قوله ورد معطوف على الراجح قوله على الاخر
على زايده اي ورد ما احتج به الاخر الذي هو مقابل الراجح
قوله والمقصود منه اي مما مطول ذكره قوله من جهة
التعريف سيأتي بيانه بقوله وذلك الخ قوله وان كان اي
والحال اني مدعي الاول وقوله بساوله اي لمدعي الثاني
قوله لما مر الخ اي من قوله يليه من حضيض الخفا الى
منصة الظهور اذ لا يستعمل مثل هذا اللفظ في جانب الحق
سبحانه وتعالى لما فيه من رايحة اساءة الادب واما كونه
علامة فلا ضير لانه ليس حينئذ اساءة ادب واما الحادث
فشانه التعفي فلا سوء ادب في قولنا الاسم يليه
وقوله مبتدا قوله اي حسان الخ كان ظاهر ما تنقل
شافعيا كما ذكره المناوي فلم يكن مالكيا كما يتوهمه كثير من
العلماء فضلا عن الطلبة قوله انه اي مدعي الاول من جهة
الجهة اي جهة المعنى ازيح منه اي من مدعي الثاني بالنظر
لاسمايه تعالى ودون الثاني في اسما غيره اي غير الله قوله
نظر خبر قوله فلينتامل ذكر الغزي ان لفظ تامل اذا
استعمل بلا فما يكون فيما فيه قوة وبفا يكون فيما فيه ضعف
واما فليتامل اذا استعمل في الجواب والسوال اذا كانا معلومين
اشارة الى ضعف الجواب وان كانا مجهولين اشارة الى ضعف
السوال انتهى اقول وسكت عن استعمال فليتامل في غير
ذلك كما هنا وارشد صنيعنا هنا تامل في الوجه الذي نظر
اليه وهو انه نظر الى كون الاسم مشتقا من السمو وهو العلو
والمولى عز وجل منصف بالعلو فناسب الاسم المسمى وقطع النظر

عن التعليل المتاول له بقوله لانه يدل على مسماه فيعليه ويظهره
وقوله ودونه في اسماء غيره وذلك لان الغير حادث سمته النقص
لا العلو فلا يناسب حينئذ اشتقاقه من السمو وهو العلو
او نظرها قاله السم فيما نقل عنه ونصه فان قلت هل لهذا الخلاف
من فايدة قلت قال الامام العرطبي من قال الاسم مشتق من السمو
وهو العلو يقول لم يزل الله موصوفا قبل وجود الخلق وبعد
وجودهم وعند فنائهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهذا
قول اهل السنة ومن قال مشتق من السمة يقول كان الله
في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسما
وصفات فلما افناهم بقي بلا اسماء ولا صفات وهو قول المعتزلة
قال العلامة السمين وهو الشد خطاء من قولهم بخلق القران
انتهى وتحقيق ذلك لا يليق بالمقام **قوله** وذلك توجيه لكون
مدعي الاول ارجح المشار اليه بقوله والمقصود منه ان
مدعي الاول ارجح **قوله** مما اي من مادة المشتق منه
الشيء واصله **قوله** ومن مخالفته معطوف على قوله مما اي
قوله للمعهود اي المعهود ان العوض في غير موضع المعوض
عنه وعلى كلا سمي ليس العوض في غير موضع المعوض عنه
بل في موضعه واصل عدة وعد بكسر الواو **قوله** عندهم ظرف
للمعهود **قوله** من نحو عدة بيان لمثله **قوله** ولواقفته الخ
معطوف على للاسمية والضمير لمدعي الاول مصدر مضاف
للفاعل ومفعوله **قوله** لتصريفه اي اسم عداه فالالف المقلوبة
والاصل لواقفته تصريفه على اسامي اي بتحويله لاسماء غير
ذلك اي فالمراد بالتصريف النقل والتحويل الى صيغ وابنية

مختلفة

مختلفة يعني ان اصل اسما اسماء وجمع سمو كما قال جمع حمل
قطرفت الواو والف زايدة وقلب همزة كما في كساء واصلي
اصله اسامو استثقلت الضمة على الواو فحذفت
فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة قلبت يا كما في ميزان
اصله موزان الا ان المناسب ان يقول انه كما في الناصر
على خليل واسام بحذف الباء وذلك لان الياء اجتمعت
ساكنة مع التنوين فحذف لالتقاء الساكنين ثم بعد كتبي
هذا رايت الشمني قال ما نصه واسامي جمع اسما فهو
جمع الجمع وياؤه في الاصل مشددة ويجوز تخفيفها قياسا
مطردا في نحو كاماني واثافي ولذا رسم بالمياء في النسخ
قلت وصدق ما قيل من ان الاصح رسمه بدونها كما حي تاب
تاصى الا ان يكون جمع اسماء نائه اقاعيل بلا فعا ذف
ما في الناصر مبني على انه ليس جمع الجوامع واصل سمي سمو
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء واصل سمت سموت وقفت
الواو رابعة ولم ينضم ما قبلها فقلبت ياء ولو كان ما ذكر
محذوف اللام كما يقوله الكوفي لقيل في اسما اوسام وفي
اسام اواسم وفي سمي وسيم وفي سمت وسمت كذا في
بعض شروح الناصر وفي شرح ح لكان بحي النقل على وسمت
قوله وادعى الثاني ان في ذكر اي مما ذكر من اسما وما بعده
جلبا مكانيا جواب عن قول الكوفي من ان هذه الامثلة
مقلوبة فان اسما اصله اوسام فاخرت الواو وقدمت الميم
على الالف لتكون الالف رابعة كما كانت قبل فعيل اسما وثم اعل

اعلال كساء فان اصله كساو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى ساكنان الالف المقصورة واصل اسامي اوامي فاخرت الواو وقدمت الميم على الالف لتكون الالف كالتة كما كانت قبل الف فصارت اسامي واصل سمي وسمي تصغير وسم فاخرت الواو وكذا الياء اخرت لتكون كالتة كما كانت في وسم فصار سميو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وهذا قد يشترك بين الكوفي والبصري الا ان الكوفي يقول اصله وسم فخالف البصري فان اصله ابتدا اسمو قوله وسمت اي ان اصل سميت عند الكوفيين وسمت قلبت الواو تحركها وانفتاح ما قبلها الفا فصار سموت والحاصل ان سمت بتشديد الميم اصله سموت عند البصريين وقعت الواو رابعة ولم تضم ما قبلها فقلبت الفا كما هو القاعدة واصله وسمت عند الكوفي تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار سموت بتشديد الميم المفتوحة قلبت الواو ياء لما تقدم ولعل الحامل على التشديد ما وقعت بين ساكنين في قلب الواو ياء وادغم قوله على انداى لكنه غير مطرد فيما لم يتوهم من ان ذلك مطرد اي لان من جملة نصاريف الكلمة تشتيتها نحو اسماء ولا قلب فيه باتفاق البصريين والكوفيين كما ذكره بعض شراح ناصر الدين من اللتيا على خليل وقال الشهاب عنه متفرد بمحتمل لمنصل اخر هما ان يراد انه شاذ لا يقاس عليه فلا ينافي تخريج ما ذكر عليه والثاني ان يراد انه غير مطرد في جميع نصاريف الكلمة اذ لا تكون كلمة منقلبة حوالي الاصل فيها بالتقديم والتاخير في جميع

نصاريفها

تصاريفها حتى لو وجد مثله قبلهما ما دنان مختلفان ليس احدهما مقلوب الاخر كما في جبد وجذب كبر وشان الجمع والتصغير ونحوهما رد الشيء الى اصله ويراد بالجمع ما يشمل الاكثر كما هنا قوله وقد ذكره ابي البقاء قوله سبع لغات جمع لغة وهي اللفظ الموضوع للمعنى من لغى بالكسر يلغى لغا اذا لهج بالكلام واصلها لغي او لغو والهاء عوض ويجمع ايضا على لغات مثل برة وبرا واعلم ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم العدد صفة محذوف فاسم العدد حينئذ هذه القاعدة وقد يترك كما في غيرها كقول مسايل تسع ورجال سبعة وبالعكس كما نقله الامام المرزوقي عن الخفاجة فاحفظه قاله نقل على عبره قوله بضم الميم والمراد بالحرف مصوتها ضم الغم عند النطق به وكذا القياس في المكسور والمفتوح والمطبق والمستعلي فاسناد المشتق منها الى الحرف اسناد مجازي من اسناد معنى الفعل الى ظرفه المجازي لملابسته اياه واعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور يختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلاث وسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك قوله انتهى اي كلام الكسائي وقوله وقال السيد الخ اعلم ان كلام السيد عين كلام الكسائي وذلك لان الكسائي يقول ان الكسر في سم تابع للكسر في اسم والضم في سم تابع للضم في اسم والسيد يقول كل من الكسر والضم من سم مبنيات على كل من الكسر والضم

في اسم وقوله اللغتين اي الكسر والضم في اسم وقوله ما حاصله
اي شيا حاصله انه اي الحال والشان قوله استغنى حاصله ان
تسكين سين سم يوجب كثرة الحروف لان الساكن لا يمكن الابتدا
به فيحتاج للاتيان بالهمزة ليتوصل الى الابتدا بالساكن
فتكثر الحروف بخلاف تحريك السين فانه لا يوجب كثرة الحروف
فحركت السين للاستغناء عن زيادة الهمزة التي بها تكثر
الحروف قوله بتحريك متعلق باستغني قوله وجعل الدرج الخ
جواب عما يقال ان كون تسكين السين موجبا لكثرة الحروف
ظاهر في الابتدا واما تسكينها في الدرج فليس موجبا لكثرة
الحروف فلم حركت السين حينئذ ويحصل الجواب انما حركت
حينئذ لان الدرج حمل على الابتدا والدرج هو الوصل قوله
له اي للابتدا وقوله تحرك اي الساكن وقوله ايضا اي كما تحرك
في الابتدا قوله يحرك اي الساكن وقوله لانه اي الكسر وقوله
الذي هو اي الاصل وقوله على الراجح مقابله قوله الكوفيين
انه وسم وقوله بالضم اي يحرك بالضم وقوله به اي الضم وقوله
ليضمر اي اسم وانما كان يضمر لان الضم قوي لما فيه من
اعمال العضلتين السفلى والعليا بخلاف الكسر فانما فيه
اعمال السفلى قوله لامه اي اسم اي لام اصله وهي الواو
الكامنة في سمو وقوله ولامه اي الكسر وقوله اصله اي اصل
اسم وقوله المذكور وهو سمو وقوله ايضا اي كما قوله حركة
اي فالضم حركة ذكر الاصل كما ان حركة الكسر وخلاصته ان
الميم يكسر بالكسر والضم ثابت قلنا انه اسم بكسر الهمزة او بضمها
وقوله كما مر اي في قوله قال السخاوي في شرح المفصل بسكون

العين

العين مع كسر الفا وضمها قوله انتهى اي كلام السمين قال يس
في تحفة الاحباب ولا يخفى ان هذا انما يتم على تحول البحري
واما على عدم التحول فمحتمل كون اصله وسما حذفت
الواو وكسرت السين في الاولى لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر وضمت في الثانية لتكون دليلا على الواو المحذوفة
بخلاف سما فان اصله سمو قلبت الواو والفا تحركها وانفتاح
ما قبلها قوله بضم السين واصله سمو قلبت الواو والفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين
فحذفت الالف فصار كهدى واعربه كاعراب هدى وفي
قوله كذلك اي مصورا وكتابة بعد قوله من تجلا اي اتى
به من غير فكر وروية وقوله وقيل بل ضده اي في الاسم
لغات عشر وقال الشيخ ناصر الدين الطبلاوي في الاسم ثمانية
عشر لغة وقد نظمها سبطه الشيخ منصور في بيتين مثال
في الاسم عشر لغات مع ثمانيه ... بفعل صدى شيخ الانام اكملا
سما سمات سم اسم وزد سمة ... وكذا سما بتثليث اولها
قوله في موجب اي بسبب قوله معوضا لغة اي الحذف
قوله حذفه اي الهمزة وفي بعض النسخ حذف الهمزة حظا قوله
من ان كل كلمة ببناء المعياس قوله بتقدير الابتدا بها
اي لا بتقدير الدرج وهو متعلق بمحذوف وقوله بتقدير حال من
الكاين بتقدير الابتدا بها قوله والوقف عليها معطوف على
الابتدا بها قوله وقد ذكره اي الموجب قوله منها مر اي في قوله
قبله اسم بضم الهمزة وكسرها قوله لاقسمها بالنصب عطف
على الفاعل لانها اي لاقسمها اي فليست الزايدة قوله المعرف الخ

صفة المبنية اليها اي الى الالف اللينة قوله وهو الالف
بدل للمعنى فعل صاحب الصحاح ان الالف على ضربين لينة
ومتحركة فالليّنة تسمى الفا والمتحركة فان قلت الظاهر ان
هذا من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره اذ حاصله تقسيم الالف
الى الالف والهمزة قلت بل من تقسيم الشيء الى قسمين مشاركين
للمقسم احدهما يسمى باسمه على سبيل الاشتراك اللفظي
نبه عليه بعض الافاضل فاذا علمت ذلك فمقتول قوله
المعرف الخ اما من انصراف الكل لبعض جزئياته من
حيث وضعها لما يعم الامرين فكون من قبيل المشترك
المعنوي او من انحراف اللفظ لبعض معانيه من حيث
وضعها للامر الكلي الصادق بالامرين ووضعها للبنية
وحدها والمتبادر من لفظه الاول فتامل قوله لكنه
عبر استدراكا دفعا لما يتوهم من انه لا وجه لتعبيره اصلا
قوله من الهمزة بيان لما قوله المعتبر ثم وذلك انه هناك
بصدد تعداد اللغات التي هي الانماط التي هي منطوق
بها قوله المعبرة هنا اي لغو اللهم هنا وحذفت
الالف خطا قوله لانا الهمزة اي صورة الهمزة تعليل لقوله
لمناسبته لصورة الخط وانما قدم بتوهم من انكار
مناسبة الالف لصورة خط الهمزة قوله من بسم الله
متعلق بمحذوف قوله حذفت قوله من البسملة اي بسم الله الكائن
في البسملة احتراز من بسم الله الذي لم يكن في البسملة
فلا يحذف قال ابن الحاجب في الكافية على تفصيل منّ وتفصيله
من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته بخلاف باسم الله وباسم
ربك

ربك ونحوه اي كاسم الرحمن لعلة ذلك استعمالا الى ان قال
ولكن مقتضى كلام الكافية انه لا يحذف من بسم الله فقط
بل عند الاقتران بالصفتين ومقتضاه ان استعمال المجموع
اكثر من استعمال بسم الله وذلك لا يخلو عن خفاء سما في
الاوايل حيث الشروع فانهم لم يعرفوا الرحمن الرحيم بل بعد
الشروع في الكتابة في المكاتيب ونحو ذلك فلما كتب
البسملة بتمامها قوله المسند اليها صفة للبسملة وقوله
نائب نائب الفاعل احتراز عن بداءة قوله خطا اي حذف
خطها وهي صورتها التي تكتب بها خطا منصوب على التمييز
وفائدته ابتداء رطريق التمييز لا يخفى على من له تمييز وما في قوله
كما حذفت مصدرية لفظا اي وحذفت الالف خطا مثل حذف
لفظها نعت تمييز ايضا قوله والفائدة المذكورة نكتة الاجمال
والتفصيل والتتميم في اصل الحذف والا فالحذف الخطي غير
قياسي والملفظي قياسي لكن ذاك اي لفظا والحاصل ان
خطا يصح ان يكون منصوبا على نزع الخافض اي حذفت
في الخط او على التمييز المحول عن نائب الفاعل اي حذف
خطها وقوله كما حذفت اي حذفت في الخط حالة كون
ذلك الحذف مماثلا لحذفها في اللفظ او لحذف لفظها لفظا
منصوب بنزع الخافض او على التمييز المحول عن المفعول
وما هو صول حرفي واضافة حذف للفظ على الوجه
الثاني في وصف فصيبه من اضافة المصدر للمفعول قوله
وهذا اي الخط وانما احتيج باشارة البعيد في اللفظ دون
الخط لان الحديث عن الخط فكان قريبا فلذا الى باشارة

القريب واما اللفظ فليس الحديث منه فكان بعيدا فلذلك
اتى بالاشارة البعيد قوله اى كتابتها منه اى في غالب
سور القرآن فيحصل ان قوله لكثرة استعمالها علة للحذف
خطا واما علة الحذف لفظا مما اشار له بقوله للاستغنا
عنه بالبا وقول ما معنى كون الالف استغنى عنها
بالبا وكانه لاحظ ان الاتيان بالباء اسم يحصل المعنى
المقصود من غير توقف على الالف وفي كلام السيد عبى
اشارة الى ان الحذف في اللفظ علته كثرة الاستعمال
فتعد قال اقول الظاهر ان المراد بكثرة الكتابة كلما كثرت
كتابته حذف تخفيفا عن الكاتب كما حذف عن المتلفظ
لكثرة الاستعمال تخفيفا فان كثرة التلفظ لا دخل له في
الحذف من الكتابة فتظهر بذلك موافقة الكل في طرح الخط
من حيث ان العلة كثرة الكتابة دون طرح اللفظ وقد
تعالى اشار له بعض المحققين انه لا داعي الى حمل كثرة
الاستعمال في المعم على كثرة الكتابة ويكون المعنى ان
كثرة الاستعمال في اللفظ اقتضت حذفه فلا يكتب وان
كان يكتب بتقدير الابتدا به لانه محذوف حكما او ان
كثرة الاستعمال اللفظي مظنة لكثرة كتبه فلا حاجة
الى اخراج الاستعمال عن معناه المتبادر منه وهو اطلاق
اللفظ وارادة المعنى الى ان المراد به كثرة الكتابة
قوله المناسب لها اى لكثرة الاستعمال المفرعة
على الكتابة قوله بجذفها اى التخفيف الكائن بسبب حذفها
قوله ومن ثم اى ومن اجل كثرة الاستعمال قوله كانت اى
الالف

الالف قوله في ذلك اى في بسم الله قوله بخلاف اى ملتبسة
بمخالفة نحو باسم ربك وزاد الشيخ بخواشارة الى ان ليس
المراد بمخالفة خصوص اسم ربك بل باسم ربك وغيره من كل
لفظ اضيف فيه اسم الى غير لفظ الله قوله من قوله تعالى
مرتبط بالمضاف اليه الذي هو باسم ربك اى باسم ربك
الكائن في قوله تعالى اقرا باسم ربك لا انه مرتبط بالمضاف
الذي هو نحو قوله مما اضيف بيان لنحو المقدر وقوله
فيه ضمير عائد على ما وقوله الى عند لفظ الله متعلق
باضيف واضافة لفظ له للبيان اى واما اذا اضيف
اسم الى الله فيحذف خطا كما حذفت لفظا وليست العلة له
الاضافة بل العلة ما اشار اليه بقوله لكثرة استعمالها فلا
تنافي في العبارة وان كان يرد اى من حيث ان يتعلق
الحكم بمشتق فيودن علة الاخذ الا انه لا ضير لكونه
ضمنيا تسامحا قوله عند القرا متعلق بمحذوف والتقدير
ومن ثم كانت في ذلك ملتبسة بمخالفة نحو باسم ربك
عند القرا ضعيف متعلق بملتبسة المقدر اى ان الالتباس
بالمخالفة انما هي عند القرا قوله وعند الاخفش اى مثله
ظاهره ان الاخفش يقول بعدم الالتباس بالمخالفة اى يقول
بان بسم الله مثل باسم ربك في عدم الحذف وليس كذلك
بل مقصده والا لم تقع عبارته ان باسم ربك مثل بسم الله
في الحذف فقد قال المختص بسم الله مما يجوز في غيرها باسم
الرحمن وباسم الخالق قوله المبتدا بها اى بالبسملة قوله محذوف
متعلق بالحق قوله فيها اى في بسم الله اى حذفها في الخط

قوله بسم الله نائب فاعل الحق بحسب حال الله قوله بالله
مجراها اي بسم الله اجراؤها واجراؤها لا بهبوب الرياح
وبالمرساه كما تتوهمه اهل العرف والراجح حمل بسم الله
خبر لمجراها كما قدرنا انظر ش قوله من قوله تعالى اي
بسم الله الكائن الخ قوله تنبيه قال ش قال شيخنا
رحمه الله لا تقابل باسم الله في نفسها اعم من ان يكون
في القرآن كثيرة الاستعمال فيستغني عن الالحاق قوله لانها
اي بسم الله مجراها والله باسم الله اي باسم الله في الاول
وباسم الله في الثانية قوله وان لم تكثر الواو والحال
فيه اي في غالب سور القرآن قوله لها اي بسم الله الكائن
في البسملة قوله الامرة واحدة بينهم من كلام ابن الحاجب
في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل هو لنا ضربة من
يجوز ان يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول
المطلق قوله مثلها غيرها اي فاذا كان الالحاق بها علة
الشبه فيكون كل ما شابه بسم الله الكائن في البسملة
مثلها لا خصوصها قوله مما يشبهها كذا يا لتثنية في
شيخ والمناسب بما يشبهها اي يشبه بسم الله الكائن
من البسملة ووجه ذلك ان بسم الله الكائن في البسملة هي
الاولى بالقياس عليها وظهر بما قررنا ان الفاء في قوله
فمثلها الخ جواب شرط مقدر قوله وان لم تكثر اي والحال
انه لم يكثر ثم اعترض ش بما حاصله ان حذفها في بسم الله
من البسملة ليس بسبب كونه على هذه الصورة بل لكثرة
الاستعمال والجواب ان هذا من قياس الشبه وهو ما تكون

العلة

العلة فيه غير علة الحكم وفيه ايضا ان حذفها غير قياسي
تكميلي يصح ان يقاس عليه وبعد هذا فنقول ما الموجب لهذا
الالحاق وهلا قال المصنف حذفت الالف من بسم الله خطا كما
حذفت لفظا لكثرة استعمالها كما نبه بسم الله متحققة في
بسم الله الرحمن الرحيم المبتدا بها في غالب سور القرآن
او نحو غيرها كبسم الله الكائنة في الآيتين المذكورتين
ولا يحتاج للالحاق المذكور لوارد عليه ما تقدم والشبه
صوتي بكون الحاء الساكن اسم مضاف للفظ الله
قوله محترزه الخ حاصله ان الباء بهذه لا تكون الا مجموعا امرين
ان يكون الجار الباء وان تكون الاضافة الى لفظة الجلالة
قوله من نحو الخ بيان لما مراي مما كانت الاضافة فيه
لغير لفظ الجلالة قوله عند الفراء اي واما الاخفش فانه
يقول هو كبسم الله قوله ونحوه عطف على ما مر اي مخرج
ما مر وخرج نحو اسم الله لانه معطوف على نحو والا اقتضى
انه من جملة الذي مر وليس كذلك قوله بما جر الخ بيان
لنحو كاسم الله قوله جر صلته اي في ما قوله بغير الباء اي كالكاف
وغيرها قوله لموجب حذفها بكسر الميم اي سبب حذفها اي الالف
قوله من البسملة اي الكائن من البسملة المبتدا بها غالب سور
القرآن قوله شبهها المناسب شبهه اي ذلك الغير وعلله
بانه لاكتساب غير الثابت من المضاف اليه قوله فان قلت قد
علم من ذكر الذي قدر جواب الخ اي الذي هو كثرة الاستعمال في
بسم الله الرحمن الرحيم والمشابهة في بسم من قوله بسم الله مجراها
قوله دون الخ دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك

اذا كان احظ منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب نحو زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم من
البسملة اي الله وما بعده الكائن من البسملة من البسملة
اي الكائنين من البسملة وقوله فلم يحذف منها اي من
الثلاثة وقوله القياس صفة لنية وصل كما مر اي من
ان كل كلمة تكتب على صورتها اذ لم يعلم جوابه مما مر
علة للحذف وحق والتقدير ويحتاج الموهذا السؤال لانه لم
يعلم جوابه من ذلك اي من كلام المصنف اي جواب الحذف
من باسم دون الله الخ اي لا دون باسم ربك فقد علم جوابه
فالمغايرة باعتبار الاضافة قلنا جوابه يحصل جوابه
كما هو مفاد الشرط انما حذفت في بسم دون الله مع ان
القياس عدم حذفها في الكل اتباع المصحف العثماني اي
فالعلة في الحذف وموجب الحذف في بسم الله دون
البقية اتباع المصحف العثماني وخلاصته ان موجب الحذف
في باسم الله دون باسم ربك كثرة الاستعمال وموجب
الحذف في بسم دون الله اتباع المصحف لان كثرة الاستعمال
متوفرة في الله كوفي الرحمن الرحيم والحاصل ان الجواب
عن هذا السؤال لا يصح ان تكون لكثرة الاستعمال لوجودها
في بسم وفي الله وفي الرحمن وفي الرحيم بلا مكون الجواب
الا اتباع الخط واما الجواب باعتبار اسم ربك فهو كثرة
الاستعمال على انه يصح ان يجاب بعمد باتباع الخط ايضا
ولو اورد السؤال الجعلي وجه آخر لكان احسن فتدبر اجب

علل

علل فيما تقدم بكثرة الاستعمال فلم لم يحذف في الله وفي الرحمن
والرحيم مع وجود تلك العلة فالجواب حظان لا يتأسان الخ
قوله ليس بموجب اي لعلة تقصر بغية فلا ينافي ان هناك
موجب وهو اتباع الخط قوله فلا يسأل اي بعد هذا الجواب
عن الموجب للمخالفة للقياس قوله اي لا يلزم ان يوافق
القياس لانهما قد يوافقا وقد يخالفا وهنا قد خالفا
قوله خط المصحف الخ اي لانه سنة متبع وكم فيه من اشيا
خارجة عن الخط المصطلح عليه من الوصل والفصل والزيادة
والحذف والبدل على خلاف وضع الخط وقاعدته كوصل
ان من ما ثانية تنبيهان الاول خط المصحف وخط الروض
مبتدأ وخطان لا يتأسان خبر قدم على المبتدأ للتشويق
كقول الشاعر ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى
وابو اسحاق والقمر الثاني قال ابن الحاجب الخط تصوير
اللفظ بحروف هجائية اي بالخط المقصود بصوره فاذا
قيل اكتب لفظ زيد تكتب سمي زاي وياء ودال قوله
وخط العروضيين اي وذلك لان العروضيين يكتبون ما سمع
خاصة اذ الذي يعتد به في صنعة العروض انما هو ما لفظ
به لانهم يريدون به الحروف التي يقوم بها الوزن بحركا
كان او ساكنا فيكتبون التنوين ولا يدعون حذفها في
الوقف والمدغم حرفين وغير ذلك مما نبه عليه قوله فما بال
فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة انحاء اصطلاح
العروض واصطلاح المصحف واصطلاح الكتابين في غير
هذين تنبيه اعلم ان المراد من خط العروضيين الذي لا يلزم

ان يكون مقيسا رسمهم لاجزا البحور حال التقطيع والا
مما عداه جار على القياس دائما كما افاده البحوثي قوله
لسقوط السوال الاول ايضا وهو لم حذفت من بسم الله
دون بلسم ربك اى كما سقط هذا بخلاصته انه يجاب
عن السوال الاول بجوابين كثرة الاستعمال واتباع الخط
بخلاف السوال الثاني فانما اجوا به اتباع المصحف لا غير على
انه يمكن ان يقال وانما حذفت في المصحف العثماني دون
اسم ربك لكثرة الاستعمال قوله فلك الخ دفع به ما يتوهم
من انه لم يوجد جواب عن السوال الثاني غير الجواب
المتقدم وقوله عن السوال الثاني وهو قوله فان قلت
فلم حذفت الخ وقوله بما مر متعلق بجواب والذي مر كثرة
الاستعمال وقوله بان متعلق باطاب وقوله ذلك
اى حذف الف اسم دون الله والرحمن الرحيم قوله لما مر
وهو كثرة الاستعمال قوله اتصال الباء وامتزاجها الخ
وهذا يجاب به عما اورد من جعل كثرة الاستعمال علة لحذف
الف اسم مع انها موجودة في لفظة الجلالة فان قلت
لم حذفت الالف في الخط من الرحمن ولم تحذف الباء من
الرحيم قلت اجيب بان حذف الالف من الرحمن في الخط
على سبيل التخفيف ولا يخل بالكلمة فلا يحصل منها التباس
بخلاف حذف الباء من الرحيم هذا والاولى ان يقال في هذا
وما سبق ان مخالفة الاصل تحتاج الى نكتة لا الا تيان
على الاصل فاذا طرق القياس والاصل لنكتة لا تلزم
المخالفة في جميع ما وجدت تلك النكتة فيه اما ترى قولهم خلاف

القياس

القياس لانقياس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال امر يجوز
لبعض الاحكام لا موجب فللبليغ ان يعتبره تارة دون اخرى
والارادة في ذلك امر حي لا يحتاج لنكتة ومن هنا نظهر فائدة
وهو انه اذا حوفق في الاصل والقياس في موضع لنكتة
لا يجب ان يخالف كل ما وجدت فيه تلك النكتة انتهى
قوله وامتزاجها الامتزاج الخلط الشديد بحيث لا يتميز
احدهما عن الاخر ولا يمكن انفصال احدهما عن الاخر وهنا
من الثاني كما اشار لذلك بقوله بحيث لا يمكن الخ وعطف
الامتزاج على ما قبله من عطف الخاص على العام لوجود
اتصال بين شيئين دون امتزاج واراد لا يمكن بالوقف
على الباء في الابتدا والاستملا به لما بعد وقوله فليس
اى ما قبل كل قوله متصلا به اى بكل وقوله كذلك اى
مثل اتصال الباء باسم والاولى ان يقول فليس كذلك اى
متصلا ومميزا لما قبلها من العطف قوله فصله اى ما قبل
كل وقوله عنه اى عن كل وقوله بالوقف عليه اى على
ما قبل كل اى بان يقول المملي وهو المعلم او المتعلم صوت
المتعلم بسم ويقف ثم يقول الله ويقف ثم يقول الرحمن
ويقف ثم يقول الرحيم فالاملا للغير والاستملا من الغير
فقوله طلب الاملا قوله هذا الخ اعلم ان هذه الواقعة في العبارات
اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر
اى هذا المذكور وقد يكون الخبر مذكورا كما في قوله تعالى
وهذا ذكر اى الواو والواقعة بعده للحال سواء ذكر الخبر او
حذف او حذف المبتدا قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام

من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علامة اكيدة على
الخروج من كلام الى كلام اخر قال وقد كان من فصل الخطاب الذي
هو احسن موقعا من التخلص ذكره الشيخ على الاجهوري وسكت
عن جعل هذا في محل نصب بفعل محذوف اي احفظ هذا ونحوه
ولا مانع له تدبر قوله طولت الباء اي راسها قوله كالالف اي
تطويلا مشابها لتطويل الالف في مطلق الطول فلا ينافي ان
الباء لا تطول الا بقدر نصف الف فاذن يكون التخفيف بنصف
الف قوله تطولها اي بسبب قوله اي الالف المحذوفة اشار
الى ان حول المصنف على حذف الالف من اضافة الصفة الموصوف
والداعي له ان المدلول ليس هو نفس حذف الالف الموصوفة
بالحذف قوله او لتضمين الحرف معطوف على للدل قوله وما
يتعلق به اي لفظ الله لاذانة الذي هو مسمى اسم فان الكلام
على ذلك يطلب من التعاريف قوله في علميته اي في بيان كونه
علما وقوله وسماه معطوف على علميته اي سمي لفظ الله
قوله الذي هو اي لفظ الله قوله علمية اي على المسمى قال ابو
القاسم القشيري نقلا عن الخليل بن احمد بمعنى انه اسم له خاص
كما يكون لغيره اسما الاعلام والالقاب الا انه لم يطلق عليه اسم
العلم واللقب لعدم التوقيف انتهى بعدا وقد قالوا انه اعرف
المعارف وحكى بن جني ان سيبويه روى بعد موته فقيل له
ما فعل الله بك فقال غفر لي وذكر كرامة عظيمة فقيل له بم
فقال بقولي ان اسمه اعرف المعارف انتهى وحينئذ فتقييد
به قول النحاة اعرف المعارف الضمير قوله علم اي اسم علم بدليل قوله
لا اسم غير علم اي كرجل وقوله ولا صفة اي كقائم معطوف على اسم

اي فالمنفي

اي فالمنفي هو كونه اسما غير علم وكونه صفة والمخفي ان هذا
ينتج كونه اسما علما كما مثلنا وحينئذ فمكون صادقا بالكنية
واللقب وذلك انه لما وصف الاسم بانه العلم لم يكن المراد به
ما قابل الكنية واللقب الذي هو من افراد العلم بل ما قابل
الصفة او ما قابل الفعل والحرف والمقابل لذلك عند وصفه
بالعلمية يتحقق في اللقب كما انه يتحقق في الكنية وان كان
لا يعمل في خصوص هذا الاسم كونه كنية فلا يفيد المدعي
وهو كونه علما اسما لا لقبا كما انه ليس بكنية وهو ظاهر
ويجاب بانه لم يذهب احد الى انه لقب قوله بالغلبة
الخ حاصله ان الله اسم لمطلق المعبود والاله قبل حذف
الهمزة وبعدها علم الذات المحقة بالغلبة الا انها
قبل حذف الهمزة غلبة تحقيقية وبعده غلبته تقديرية
والفرق بينهما ان الغلبة التحقيقية تكون فيما اطلق على
غير ما يغلب حتى من غير ان يستعمل حتى بالفعل قوله اهو
اسم في العبارة حذف والتقدير جواب اهو اسم قوله
مع انفكاي الاسم وقوله منه اي من العلم قوله لا غيره
اي غير الاسم وهو معطوف على ضمير انه قوله من اقسام
العلم العلم ثلاثة اقسام كنية واسم ولقب قوله للتصريح
بالعلمية المرادة له اي للغير الذي عبر باسم اي انما عبر
بعلم لاجل ان يصرح بالعلمية المرادة لذلك الغير وعالما
يتوهم من تغيير ذلك الغير باسم اي المراد باسم ما قابل
الصفة حتى صدق بالاسم النكرة قوله لاحتمال ذاك علة لقوله
للتصريح قوله ذاك اي حول غيره اسم قوله لان مراده به

ما قابل الصفة وهو متحقق في النكرة قوله وانما المراد انه
اسم علم تقدم ما فيه حاصله ان الاسم له اطلاقات ثلاثة
فيطلق الاسم على ما قابل الفعل والحرف ويطلق على ما قابل
الصفة ويطلق على ما قابل الكنية واللقب ومن عبر بالعلم
مراده هذا الثالث قوله وصفه اي لفظ الله لا يخفى ان
هذا ينافي قوله او لا علم بالغلبة التقدم بيانه فاذا علمت
ذلك فمقولها هما قولان لقول الشيخ بينهما حاصله ان خلق
فعل الله علم بخص وضع للذات اما ابتداء وهو كلمة
مستقلة ليست منتزعة عن شيء وبعد التعرف عنه اي في اصله
وصيرورته على هذا اللفظ وقيل هو علم بالغلبة اي لم يوضع
للذات وضعا شخصيا بل غلب عليها بعد التعرف في اصله
والمصدر ذهب الى ان لفظ الجلالة ليس كلمة مستقلة بل منتزعة
عن اصل بنا لصاحب الكشاف قوله على الراجح متعلق بقوله
وصفه سماه حاصله ان الذات العلية وصفت بما لا ينزل
عليها لفظ الله فيكون ذلك اللفظ حادثا وقول صاحب
الجوهرة وعندنا اسماؤه الخ اجيب عنه بان الاسماء قديمة
باعتبار التسمية والالفاظ حادثة والمراد بها المسمى فيكون
من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول قوله او غيره معطوف
على سماه قوله بعد تعقله متعلق بقوله وصفه اشارة الى
ان الوضع للشيء بمنزلة الحكم على الشيء وكما ان الحكم على الشيء يتوقف
على تصوره كذلك الوضع يتوقف على تصور الموضوع قوله
بصفاته اي بسبب ملاحظة صفاته اي جنس صفاته اذ
التعقل ولو بصفة يكفي اي صفة كانت قوله الكافي اي الذي

هو

هو التعقل المذكور وقوله في ذلك اي الوضع في تحصيله
ولا يشترط التعقل بكنه الحقيقة فلا يرد انه كيف يعقل
الوضع من غير المولى مع ان ذاته يستحيل تعقلها قوله
المراد به الهوية الخارجية اي الذات المخصوصة المعينة
في الخارج والهوية نسبة لهو لانه يكنى به عنها وفي
بعض النسخ بدل عينا ان الذات الموجودة في الخارج كذلك
زيد يسمى بالهوية الخارجية يحترز به عن الوجود
الذهني قوله لا الحقيقة اي وليس المراد بالذات الحقيقة
التي هي الامر الكلي والا لزم ان يكون لفظ الجلالة كليا
وليس كذلك اذ لو كان كليا لما افادت لا اله الا الله التوحيد
لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة مع انهم اجمعوا على
ان لا اله الا الله تفيد التوحيد اي بحسب ذاتها لا بحسب
القرائن او الشرع اذ تفرقتهم بين لا اله الا الله وبين لا اله الا
الرحمن حيث حملوا الاولى تفيد التوحيد دون الثانية
دليل على ذلك وقوله ولا تقابل الصفة اذ لو اريد به تقابل
الصفة كان كليا لان الذات بمعنى تقابل الصفة كليا
وليس كذلك وايضا لو اريد بها تقابل الصفة لاقتضى
مغايرة الصفة للذات وصفة المولى لا يقال منها غيرها
لانا نعم ونقل الصبان عن حسن جلبي ما نصه لا الحقيقة
من حيث هي ولا تقابل الصفة لانه لو اريد هنا الحقيقة
المذكورة لا تعد علم الشخص واسم الجنس ولانه لو اريد بها
تقابل الصفة لكان منهما وصدق بالفرد المنتشر وهو يرجع
لما قلناه في الجملة قوله الواجب الوجود اي الذي وجوده

واجب اي لا يقبل الانتفاء وبعبارة اخرى قوله على الذات
الواجب الوجود هو خلاف ما عليه الشيخ الاشعري
واختاره ابن السبكي من ان وجود الشيء عينه قلت
اجاب بن السبكي في منع الموانع عما هنا بانه المراد بذاته
ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورها في الحكم بكونها
خارجية انتهى قوله لذاته اعلم ان وجوب الوجود اذا
اطلق لا ينصرف الا للذات فقول الشارح لذاته تصريح بما هو
معلوم اي وجب وجوده لاجل ذاته اي ان ذاته
مستلزمة لهذا الوجود الواجب اي الذي لا يقبل
الانتفاء وقال ابن قاسم لم يقل اسم للواجب الوجود
كما ذهب اليه البعض لئلا يلزم تفسير العلم بالمعنى الكلي
مع انه مخصر في الجزئي قوله لجميع المحامد لا يخفى ان جميع مستعمل
بمعنى الكل المجموعي اي كل فرد وبمعنى الكل المجموعي اي
الهيئة الاجتماعية وهو الغالب فيها فاذن لا اشكال
على ارادة المعنى الاول وكذا اذا ارد الثاني وذلك انه
على تقدير ان استحق غيره فرد امنها لما كان المولى مستحقا
للهيئة الاجتماعية لاختلال ذلك بخروج فرد منها لغيره
قوله لا غيره معطوف على الضمير في المستحق اي المستحق
هو لا غيره وقوله فلا يستحق شيأ منها صريح بما اقتضاه
العطف اذ انه في قوة التعليل لما تضمنه قوله لا غيره اي
انما قلت لا غيره اي لا يستحق غيره لانه في الواقع لا يستحق
شيأ منها قوله واضافة الوجوب كما يقال قولك لا غيره
لا معنى له لوجود صفات الكمال الاختيارية في غيره سبحانه

وتعالى

وتعالى وهي متضمنة لان يجمد فاذن استحق غيره الحمد
فلا وجه لذلك الحصر ولا طريق له وحاصل الجواب ان وجود
صفة الكمال في غيره انما هي منه سبحانه فكان هو المستحق
بالحقيقة اي فقوله المستحق لجميع المحامد اي بحسب الحقيقة
وهذا لا ينافي استحقاق غيره بعضها بحسب الظاهر اي
من حيث انه فاعل لها ظاهرا وانما قلنا من حيث انه فاعل
الخ لانه المعهود عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا قوله
الجملة بعد اللام اي الاختيارية مع انه لا بد منه انكالا على ما سياتي
او على ما هو معلوم قوله عليها اي لاجلها قوله به اي بالله
اي منه قوله وهو اي المولى المستحق اي بالحصر بحسب
الحقيقة اي نفس الامر اي لا بحسب الظاهر فتظهر ان الباء
بمعنى في قوله من بدا اي زيادة تحقيق قوله بكسر الميم اي
الثانية وفي القاموس بكسر الميم وفتحها وقوله بمعنى الحمد
كان الاولى بمعنى الحمد لتوهم ان لا يراد من المحمدة نفس الحمد
بل امر اخر ثم يبنى او توهم مكان الحمد وان لم يصح لان اسم
المكان من حمد يحمد بفتح الميم بدون التاء فلا صحة انه
ليس للمحمدة الا معنى وهو الحمد وانما اتى بمعنى لما قلنا قوله
بالذكر الباء داخلة على المقصور متعلق بجنس وقوله من
صفاته صفة لقوله وجوب الوجود وقوله والاستحقاق
اي وانما حتى وجوب الوجود والاستحقاق لجميع المحامد
الكائنين من صفاته تعالى بالذكر في تعيين الذات لانطوائه
اي في مقام تعيين الذات قوله في تعيين الذات الخ اشارة

الى ان قوله الواجب الوجود تعيين للموضوع له الذي هو
الذات والى انها استحقت جميع صفات الكمال لاشتمله
التعريف خلافا للجعبي في حاشية المطول الواصلة الى الوصل
والفصل والحاصل ان العرض من عقد بين القيدين تعيين
الذات المسمى لابيات اعتبارها في المسمى لا الاكان المسمى
مجموع الذات والصفة وانه ليس كذلك بل المسمى الذات
وحدها وخلاصته ان لفظة الجلالة موضوعة للذات
المعينة في الخارج التي هي ذات المولى تبارك وتعالى فيها
وما ذكر بعد انما هو تعيين لتلك الذات وتبيين بعاما وصاما
فلا يرد ان يقال ان الذات الواجبة الوجود المستحقة الى
مفهوم كلي اخص في حد ذاته فلا يكون لفظ الله علما لان مفهوم
العلم جزئي قوله المتصف اليه اي الى وجوب الوجود الذاتي
فعوله الذاتي صفة للوجوب قوله لمطلق الوجوب اي المتصف
اليه الوجوب الذي لم يقيد بقيد وليس المراد التصريح به
بالاطلاق قوله والاستحقاق معطوف على وجوب الوجود
قوله لانطوائل منهما الخ اما الاشارة في الوصف الثاني فلان
علة الحمد صفة الكمال والمعلول يدل على علته فاذا كانت
جميع المحامد لزم من ذلك ان جميع صفات الكمال له وقوله مع
دلالة الثاني على اختصاصه وذلك لانه لو قابلت بقيد
صفة جليل لا يستحق الحمد بها فلا يكون المولى مستحقا
لجميع المحامد لخروج هذه الفرد له كيف وقلنا المستحق لجميع
المحامد واما الاول فلان كل كمال شرع على وجوب الوجود
بالذات الذي تصرف اليه مطلق الوجوب اي فيلزم
من كونه واجب الوجود ان يكون قادرا عالما حيا وغير

ذلك

ذلك والاولى ان يقال ان تخصيص الاول لكونه اكمل
الصفات واشهرها اختصاصا بجنابه تعالى وتخصيص
الثاني لبيان سبب الحصر الجنسي المستفاد من الحمد لله
قاله مش قوله بجميع الخ الباء داخلة على المقصور اي ان
الصفات الجميلة مقصورة عليه لا تتعداه الى غيره
قوله كما عرفت اي من قوله واضافته تشعر الخ قوله
في اصله اي الله وقوله وفيه خبر مقدم وقوله خلاف
مبتدا مؤخر والمعنى الخلاف المبني على الخلاف في
المشتق منه كائن فيه اي الاصل وقوله بناء حال من
الضمير في الخبر والتقدير كائن فيه حالة كون ذلك
الخلاف مبنيا على الراجح الاتي قوله من انه اي اصله
عربي مشتق قال في المصباح ولما اصله فعل غلب تشتق
من شيء بل هو علم لزمته الالف واللام وقال سيبويه
مشتق الخ قال الشهاب عمدة واعلم ان العلماء كما نقلوا
في ذات الله وصفاته لاجيا بها بانواع العظمة واستظاروا
الجبروت كذلك تحيروا في لفظ الله الدال على تلك الذات
المقدسة كانه سبحانه تنبي من اشعة تلك الانوار
تحارت العقول في دركه كما حارت في درك سماه فاختلفوا
كما قال السيد رحمه الله تعالى سريانيي هو او عبري اسم
او صفة علم او غير علم مشتق اولا وعلى اشتقاقه
وما اصله انتهى قوله فيما اشتق اي من لفظ اشتق
لفظ الله منه فالصفة جرت على غير من هي له فالاولى
ابراز الضمير فيقول اشتق هو منه قوله قولي اشتقاقه

الاضافة للبيان وكذا يقال فيما يأتي قوله من لاه يليه ان قلنا
بان المشتق منه الفعل فهو على ظاهره والا فهو بتقدير مضاف
اى من مصدر لاه او المراد انه ماخوذ من هذه المادة قوله
من لاه يليه والمصدر لياها ولاها فاحد المصدرين اصل
واشار له البيضاوى بقوله وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه
لياها ولاها انتهى فاتحد المشتق منه والاصل ان قلنا ان
الاشتقاق من المصدر قوله اذ اعلا اى ارتفع على كل شئ وعما
لا يليق به من الاحوال والافعال والصفات قوله او من كلاه
يليه اى لوها قوله اذا احتجب الخ فقد احتجب عن النظر اليه
ولا يقال انه محجوب لان المحجوب هو الخلق حقيقة لانهم محجوبون عن
رويته او قربه فان اسند اليه تعالى كما ورد في الاحاديث
فهو تمثيل لارتفاع شانه او مجاز عن منعه لهم عما منع
وممنوع وانما الممنوع منه ما سواه له وحاصله ان له معنيين
احدهما الارتفاع وثانيهما الاحتجاب وان لاه قد يجيء بالمعنى
بمعنى ارتفع واويا بمعنى احتجب قوله وقيل ولاه اى وقيل
اصله ولاه بكسر الواو قوله من وله بالكسر اذا فزع يقال
فزع منه خاف وفزعت اليه لجات كذا في المصباح وكل منهما
يصح هنا كما هو ظاهر اى قاله بمعنى ما لوه اى فزع منه
على الاول وفزع اليه على الثاني قوله او من وله بكسر
اللام قوله اذا طرب من باب تعب تقول طربه طربا فهو
طرب وطروب مبالغة وهي خفة تصيب لشدة حزن او سرور
والعامة تخصه بالسرور وقال في المصباح ومحصل الاخذ من ذلك
ان القلوب تضطرب عند ذكره قوله فاسند لشواهد همزه اى

لاستعمال

لاستعمال الكسرة عليها استعمال الضمة على وجوه فعيل اله
كاعا واشاح ويرده الجمع على الهة دون اولهة لان الجمع
يرد الاشياء الى اصولها واجيب بانه انما جمع على الهة
لتوهم كون الهمزة اصلا لعدم استعمال ولاه وشيوع الهة
لا تدفعه بل تحققه لانه خلاف الظاهر قوله كما في اعا اصله
وعاما ل الجوهري هو الاوعية الظروف واحدها وعاء قوله
الراي اصله الاه قوله تذللا اى ان حج على الاول والثاني
من جهة النقل اما ترجيحه على الثاني فلما علمت من رد الثاني
بعدم جمعه على اولهة واما ترجيحه على الاول فلما قيل انه
مقلوب من وله لان باب لوه ليس مخ كلام العرب قوله
ومعنى لم افهم وجهه مع صحة جميع المعاني المذكورة على جميع
الاول ولعل وجه ذلك كون اصله المذكور من عبد الذي
هو الراجح والمقصود هو العبارة لقوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون واعبد والاله ولا تشركوا به
شيا الخ قوله اى قوله اشتقاقه الاضافة للبيان فان قلت
الراجح اشتقاق الفعل والصفات من المصدر فكيف يقال
انه مشتق من الافعال قلت اجيب بان المراد من مادة تلك
الافعال اى من مصادرها دون نفسها غاية الامر انهم اثروا
صيغة الماضي على المصدر لحكمة هو التنبيه على الحروف
المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول
مشتمل على حروف لا يعتبر فيه توضيحه ان الاشتقاق الصغير
لا بد فيه من تباين الحروف والترتيب فمن المشتق والذي يجب
تباينه هو الذي يبقى فمن الماضي فذكر الماضي للتنبيه على ذلك

فكانهم لم يعتبروا حروف العلة فقط فان قلت هل يقصد
بلفظة الله حال الاطلاق عليه سبحانه وتعالى الدلالة على
معنى العبودية او الحيرة او نحو ذلك مما سلف قلت
قال السيد في حواشي الكشاف قلت هو علم لا يقصد
به الا الذات احالة لذلك المعنى من حيث التسمية فان
قصد كان تبعا انتهى افاده ش في غير هذا الكتاب
قوله اذ اعبد بالبنا للفاعل فالاله بمعنى مألوه اى معبود
وقد يتوهم بناؤه للمفعول فظن ان اله اذا اله بمعنى اتخذ
المفعول ويرده انه ذكر تفسير القوله آله وهو مبني للفاعل
ولان المراد من مادة اله والمبني للفاعل هو الاصل فينبغي
اضافة المادة اليه قاله بن قاسم على الشهاب بعبره تنبيه
قال ش في رسالته واعلم انه قال بعضهم ليس ببيان الاصالة
مغنيا عن بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال اللفظ
اصالة والى معناه تبعا سواء كان في الاصل والفرع متحدا او لا
والثاني ينظر منه الى اعتبارهما اصالة قوله وهو الذابح اى والاحل
افاد ان اله الرد على المشركين في عبادتهم غير الله تعالى كالاصنام قوله
اوله اذا اقام بكسر اللام اى لان الله تعالى قائم على كل نفس اى
حافظ له عن التغير والزوال لانه قيوم السموات والارض
ومن فيهما وما فيهما سبحانه وما قيل من انه بكسر اللام وانه
اقام بهمزة لاقام بدونه وجدته في خط غير واحد من العلماء
العارفين لمن تقدم رحمهم الله ومنهم من مشيوخنا ويعلمك ما
تعرف نعلم ان اقام بمعنى قام اللازم قوله اوله آن الخ بكسر
اللام قاله بمعنى مألوه اى متحير فيه لان العقول تتحير في معرفة

ذاته

ذاته وما يجوز عليه من افعاله وصفاته فليس الا التحير
بعد الاقرار بالوجود فالعجز عن درك الادراك ادراك قوله
اوله اذا احتاج بكسر اللام ايضا وكذا ما بعده قاله بمعنى مألوه
اى مألوه اليه اى مكون اليه يحتاج اليه اى لان جميع المخلوقين
والمخلوقات محتاجون اليه تعالى قوله اوله اذا سكن قاله
بمعنى مألوه اليه اى مسكون اليه اى لان القلوب تطمئن بذكره
وتسكن الارواح الى معرفته يعني اذا انتهت في المعرفة اليه
لا تطلب غيره وتعرف انه ليس وراءه مرمى لان الدليل يمنع
من ذلك بل الكمال في ذاته يقتضي ذلك ضرورة ولا ينافي هذا
الابعد الوصول ذكره بن القاسم عن شيخه قوله اوله اذا ولع
بفتح الواو وكسر اللام عادة البيضاوي او من اله الفصيل اذا
ولع بامه قاله بمعنى مألوه به اذ العباد يولعون بالتقرب
اليه في الشدائد انتهى ولا مخالفة لان اولع بالكسر بنى للفاعل
للمفعول وولع بفتح اللام وكسرها بمعنى اى مفعول ان كان
مبنيا للمفعول فهو بمعنى المبني للفاعل بمعنى المبني للفاعل
بمعنى علق قوله اوله اذ اولع من امن نزل به فهو كفرح وزنا
ومعنى وانما اشتق منه لان العائذ اى اللائذ المستجير يفزع
اليه حقيقة حقا كان او باطلا فيكون اله بمعنى مألوه اليه
اى مفزوع اليه لان الخلائق تفزع اليه اذا علمت ما ذكر
فسيه لغتان وله واله قوله فهو اى الاصل وقوله على هذا
اى الثالث وقوله والثاني معطوف على هذا والثاني هو المتبادر
له بقوله ومثل ولاه قوله فعال بكسر الفاء قوله بمعنى مفعول بمعنى
مفزوع اليه وبمعنى معبود وعبارته كما ظهر وعلى الوجهين يفيد

معنى في المخلوق فعلى الثاني ظاهر واما على الثالث فلانه
وان فسر بمعنى عبد فهو بمعنى معبود بخلافه على الاول فهو
فعل بمعنى فاعل قوله ثم ادخل هذا الذي وعد به بقوله ثم
عمل حينه كما ياتي قوله فصار على هذين القولين اي واما
على القول الاول فموصل الى ذه فهواي الاله قوله الراجح صفة
للثالث قوله اصله الثاني اي على القول الثالث الراجح الاله
اصل اله الثاني واصله الاول اكه واما على الثاني فالاله
اصل اله الثالث واصله الاول ولاه والثاني اله فتكون
الاله الثالث قوله وهواي كون الاله اصل اله الثاني
المراد بقوله واصله الاله اي الاصل الثاني واما الاصل الاول
اله وقد يقال ان الافادة الحصر لان جملة الاصل مثلا
تكون اصله الثاني بل اصله الاول قوله المراد خذ هو قوله
ان كان كلام المصنف الخ واما اذا لم يبن عليه بل بني على الثاني
فتكون قوله واصله الاله اي الثالث كما تبين واما على
الاول فاصله الثاني ال لاه قوله واصله الاله اي ما حق
الكلمة ان تكون مبنية عليه قوله ثم حذفت همزته اي
الثانية وثم للمجرد الترتيب قوله من اصله اي الثانية من
اصله الاول الذي هو اله قوله اما على غير قياس اي اما
على غير قياس اي من غير نقل حركتها الى ما قبلها واما كان
غير قياس لان القياس ان تكون المحذوف ساكنا واما هنا
هو متحرك فتبعا صار حركته عن الحذف وحاصله ان الحذف
الغير القياسي ما كان اعتباطا اي بل لقصد التخفيف وذلك
لانه اجتمع منه همزتان بينهما ساكن وهو غير حصين فهو كالعدم

فكانهما

فكانهما في محل واحد والكلمتان اذا اجتمعا بطلب التخفيف بالحذف
كما هنا او الابدال وحقق الحذف بالثانية لانها حشو قوله
بدليل لزوم الادغام اي بدليل هو لزوم الخ وحينئذ فالتزام
الادغام قياسي حيث توجد شرطه وهو سكون الاول
وحركة الثاني مع تجانسهما وخلاصته انه اذا كان حذف
الهمزة على غير القياس فلزوم الادغام قياسا اذ حينئذ
حذف الهمزة مع حركتها فتلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك فيجب
الادغام وان حذفت بنقل حركتها الى ما قبلها فسكون حذف
الهمزة قياسا لانها حينئذ ساكنة وسكون وجوب الادغام
عند قياسي قوله لما لزم نفي اللزوم يصدق بالجواز فيكون
الادغام والتعويض جائزا مع انه غير جائز بل الملزوم عليه
من الادغام مع وجود الفاصل المقدر وهو الهمزة المحذوفة
قياسا لانها كالثابتة ومن الجمع بين العوض والمعوض عنه
لذكر اي للقياس بمنزلة الثابت واذا كان بمنزلة الثابت فلا
يجامع الادغام لوجود الفاصل المقدر وهو الهمزة ولا يصح
التعويض لانه يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا
في حذف يراعي فيه المحذوف واما في حذف لا يراعي فيه
ذلك وهو من قبيل ما ترك حتى صار شيئا منسيا فلا يكون في
حكم الثابت فيجوز ان يقال الحذف قياسي ولم يراع المحذوف
بل ترك وبقي لاجل ما ذكرنا قوله بان حذفت اي بسبب
ان حذفت قوله على اللام اي اللام قبلها وان كان من كلمة اخرى
فصار ال بكسر اللام الاولى وفتح الثانية ثم سكنت الاولى
وادغمت في الثانية تسهيلا قوله فلزوم الجواب عما يقال اذا

كان الحذف قياسا فكيف اللزوم اذ المحذوف قياسا بمنزلة
الثابت اجاب بان هذا من خواص اسمه تعالى قوله ما ذكر
اى الادغام والتعويض قوله المستدل به الاول اى الذى
يقول الحذف على غير قياس قوله من خواص اسمه لزوم قوله
الذى صفة للخواص باعتبار انها شئ وقوله بها اى الاسم
وقوله به اى بذلك الشئ الذى هو الخواص ولو قال التى بها
الاسم بها لكان اولى قوله امتياز مسماه اى امتياز كامتياز
مسماه قوله ما لا يوجد اى امتاز بصفات لا توجد الا فيه اى
فمسماه هذا الكلام بنا على عدم الاعتداد بالعارض كما مر بنا
واما لو اعتد بالعارض فيجب الادغام وخلاصته ان الحذف
اذا كان اعتباطا وجب الادغام وان كان بعد نقل حركة
الهمزة لساكن قبله فان اعتد بالعارض وهو النقل وجب
الادغام ايضا وان لم يعتد بالعارض جاز الادغام وعدمه
مع ان ظاهر كلامهم هنا وجوب الادغام مطلقا فتدبر
فقول الشارح فلزوم الخ انما يحتاج له اذا قلنا ان الحذف بعد
النقل ولم يعتد بالعارض قوله قبل حذفها اى الهمزة قوله
على ما هى فيه متعلق بقوله ادخل اى ادخل على كلمة الهمزة
فى تلك الكلمة قوله الذى هو الاصل الاول بدل من ما قوله
بان قصد الخ وذلك اى التعويض المفهوم من قوله عوض
وهذا جواب عن سؤال وهو ان يقال كيف عوض مع انه موجود
قبل الحذف فاجيب بانه قصد بذلك العوض فلا ينافى انه
موجود قبل حذفها فقد وقصد التعويض صارت الكلمة
من الكلمة كالزاى من زيد وصار المزيد بالعلمية دون الكلمة بها

قبل

قبل قصد التعويض فان التعريف بها تابع للعوضية قبل حذف
ولا جمع بعده بين العوض والمعوض عليه انه ظاهر كلام الرضى
ان ال ليست عوضا بل تشبه العوض واجيب ايضا بان
معنى قوله وعوض الخ اى لازمته واما قبل الحذف به
مع وجوده غير لازم قوله ولكونه اى حرف التعريف اى الذى
هو الالف واللام وهو علة لقوله بعد وجب فهى علة مقدمة
على المعلول قوله وجب قطع الهمزة اى معاملة لها معاملة
اصلها وهو ما وصلت عوضا عنه وهو الهمزة فى اله قوله
انها اى الهمزة قوله منه اى من حرف التعريف وهو مذهب
الخليل قوله وهو ظاهر لانها جزء العوض من الحرف الاصل وقوله
اولى منه وهو مذهب سيبويه قوله ظهر بانها اى الهمزة
وقوله منه اى من حرف التعريف قوله فلما مدخل الخ لكونها
صارت كالجزء لكونها بمنزلة الحركة ومدخل مصدر ميمى بمعنى
دخول قوله لكن القطع دفع بذلك يعلم ان القطع فى
جميع الجزئيات من اله او غيره اى القطع المذكور الكوفيون
بالوجوب هذا معناه لكن رده س فى شرح عمره بقوله
وانما اختص القطع باله اى جواز القطع اى لا وجوبه كما لا
يخفى على ذى مسكة قال الشيخ الرضى والاكثر فى بابه
قطع الهمزة وذلك لا بد ان من اول الامر ان الالف واللام
خرجا عما عليه فى الاصل صارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره
اجتماع با مع اللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقط الهمزة
فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على
بابه بالوصل على الاصل قوله وذلك اى كون القطع مختصا

بالنداء وقوله لانها اي الهمزة منه اي النداء قوله ولا يلاحظ
منها مناسبة تعريف اي تعريف مختلط بعوضية قوله حذرا
من اجتماع معرفتين بكسر الراء اي النداء وحرف التعريف قضيته
ان التعريف حال النداء بالنداء دون العلمية فيحمل انه بنا
على عدم علميته او انه باعتبار حاله قبل العلمية واجيب
بان الممنوع اجتماع المعرفتين اي اداتي تعريف لا تعريفين
ولذا قال السيد للاحتراز عن اجتماع اداتي للتعريف انتهى
فلا يرد العلم ولا يرد عن علميته وخلاصته ان ابن السراج
وتبعه بن مالك قالا بجواز نداء المعرف بالعلمية باقيا على
علميته والممنع انما هو اجتماع اداتي تعريف لا تعريفان وعند
المبرد والفارسي انه لا يجوز نداء المعرف بالعلمية باقيا على
علميته بل يقصد تنكيره الا انه لا يمكن هنا دعوى زوال العلمية
فيجوز ان يكون هذا مستثنى لاستياز هذا العلم عن بقية
الاعلام بمن انه يلزم انه يدوم النداء التعريف قال لانا العلمية
وجاب بان المراد انها منه تطرد لانه العوضية فتدبر
قوله على اصله اي من انها همزة وصل سقطت في الدرج قوله
في ذلك اي النداء قوله منه اي النداء قوله مضمحل اي ذاهب
وقوله معنى التعريف اي معين هو التعريف قوله وذلك اي
عدم تجويز ثم القطع قوله على الاصل وهو سقوطها في الدرج
قوله معجب للقطع قوله فيما نحن فيه وهو النداء اي فثبت
ان علة القطع في النداء ما قلناه لا ما اسنتم قوله كالتعويض
قال الفاضي ولذلك مثل يا الله بالقطع اي ولكون الالف واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة قيل في النداء يا الله بقطع الالف كما

يقال

يقال اله ثم اقول فيه منع بل الجزاء في من التعويض فكان ينبغي
القطع لاجله قوله في قطع اي في وجه قطع قوله انه اي القطع
وقوله تفخيما للاسم نقله بعضهم عن سيبويه ووجه ذلك ان
المعظم الجليل العدد يعد نداؤه باسمه من سوء الادب
فلذا جعل النداء كالمنقطع عما بعده والاسم الكريم كانه غير
منادى لا يقال انه قد ورد نداء الله تعالى في الحديث الشريف
كثيرا وفي المادح يا رب حمدي لك الحمد والمقصود من النداء كالخطاب
المادح ليس كالنداء بالعلم المجرد والمقصود من النداء كالخطاب
التوجه الى اسم بقلبه وقالبه ليقبل عليه باحسانه ولطفه
فالمراد بالتعظيم اما تعظيم مسماه فالتنافي في دعائه او اسمه
بانبات حرف المد وتفخيم لامه وانفتاح وقفه ولو وصل الفاء
بعض هذا والثاني هو المراد والامر يختلف باختلاف المقام
والعبارة ناطقة بخلاف ما قاله العامل ثم قطع الهمزة
في النداء كثير كما ذكره الرضي وجعل علة القطع العوضية
لا اللزوم لانه غير كاف بدليل قوله عندكيا التي جرت
قلبي بالوصل وبعضهم جعل العلة العوضية واللزوم فتدبر
انتهى قوله ثم جعل الخ اعلم انه اختلف قيل انه علم شخصي
وضع للذات اما ابتداء اي من غير كلمة مستعملة ليست منتزعة
عن شيء او بعد النقل عن شيء اي في اصله وصيرورته علما في
هذا اللفظ لانه على ان الواضع لذلك غيره تعالى يكفي في
وضعه بتصور الموضوع له بوجه ما لا بتصوره بالكنه لان
الغرض من وضع العلم التخفي احضار الموضوع له بسوء الحكم
عليه لا تمييز الا تخاص كما ادعاه بعضهم وقيل هو علم بالغلبة

اي لم يوضع للذات وضعا شخصيا بل غلب عليها بعد التعرف
في اصله اذ التعريف لذلك بقول المعه ثم جعل علما نودن
بالاله وانه ليس علما بالغلبة منافي قوله بالغلبة التقديرية
ويمكن ان يجاب بنا وبل حوله ثم جعل علما بصار علما او ان
الباء بمعنى مع اي ثم جعل علما مصاحبا لغلبة التقدير بة اذ
لا منافاة بين كونه وضع علما وكونه فيه بغلبة تقديرية
اي بان يقدر كما استعمل في افراد وغلب على فرد
منتسب حوله وكذا الادغام انما اتى بذلك على هذا الاسلوب
لان المصنف يتكلم على الادغام ويترك التفخيم لانه ليس
لان ما لها في جنبها استعمالها قوله بعد ان جعل اي الاله
وقوله قبل ذلك اي قبل ما ذكر من الحذف والتعويض
والادغام وقوله عليها اي الذات المخصوصة قوله قبل
وحوله اي وحول حرف التعريف قوله وسياتي اي عند
قوله وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة الخ وحاصله
ان الغلبة التقديرية هي التي تكون بالنظر الى القياس
بان يقتضي القياس استعمال اللفظ في غير الله لكن
لاقتضاء به ذلك قد كانه استعمل فيه وغلب على الله
والغلبة التحقيقية هي التي تكون بالنظر الى الاستعمال
قوله وبعده ليس المراد كل المغايرين فقد خالف في ذلك السعد
موافقه في المنكر لكونه يطلق على المعبود بحق او باطل وكذا
في الله في كونه علما بالغلبة التقديرية وكذا موافقه في
كون الاله غلبته تحقيقية الا ان السعد يقول ان الغلبة
التحقيقية في المعبود بحق الكلي اي ان الاله استعمل في المعبود

بحق

بحق والمعبود بباطل وغلب على المعبود بحق الكلي الذي
تحته افراد التي من جملتها الذات العلية اي فهي اسم جنس
كالرجل وغلب على ذلك المعبود بحق علبة تحقيقية
والسعد يقوله انه غلب غلبة تحقيقية في الذات
العلية على انه علم عليها لاطلاق المعبود بحق وغيرها
يقول بان الغلبة التقديرية في الاله كالعه وحاصله
ان لفظة اله يوافق فيها ذلك الغير السعد والسعد
ولحظ الله يوافقهما ويخالفهما في الاله فيقول انه اسم
للمعبود بحق الذي لم يوجد منه الا فرد واحد ولم يستعمل
الا في ذلك الفرد الواحد فهي غلبة تقديرية اي بتقدير
انه استعمل بالفعل في غير الذات العلية ثم غلب على
الذات العلية الا انها غلبة لم تصل الى حد التحقيق
لانه على تقدير وجود فرد من افراد الاله بحق واستعمل فيه
لما منع منعه بمثابة علم الجنس ثم ان اريد تاكيد الاختصاص
بالذات العلية فغير بحذف همزه وتعويض ال والادغام
فصار الله واستعمل فيها على جهة الغلبة التقديرية
الواصلة الى حد التحقيق لمنعه بمثابة علم الشخص فاذا اريد
استعماله في فرد معبود بحق على تقدير وجوده لا يصح

تنبيه ما يستفاد مما ذكر من كون الاله وقع في الاصل
على كل معبود بحق او باطل اي عند كفار قريش وكل نحو
مثل ذكر مخدوش بان الاسلام المشهور لا يجوز دون جوازه اجماع
بما ورد في بعض الاذكار مما لا اله الا الله وفيه بعد ذكره بعض من حيث
البيضاوي حوله بالذات العلية الباء داخلة على المقصور

عليه قوله وان اطلاق بالفتح معطوف على ان الهائم احوال
المتبادر من ذكرانه من اول الامر اسم للمعبود بحق الذي هو
الذات العلية واطلاقه على الالهة الباطلة من التعنت وذكر
2 انه على كلام البلقيني يكون من الغلبة التحقيقية واقول
الظاهر انه لا غلبة هنا اصلا على كلام البلقيني قوله في
اصله المذكور ظاهر العبارة ان اصله المذكور هو الاله وليس
كذلك بل هو اله الذي هو الاصل الاول قوله هل هو الخ اي
وهما جواب هل هو الخ قوله فعيل صفة اي اله ثم بعد ان
عرياذ دخل ال عليه وحذف الهمزة والادغام والتفخيم وصار
الله صار لا يستعمل الا في الذات العلية فكون الله صفة
غلبت على الذات علية تعد سرية قوله فهو اعني الله
ليس بعلم اي ان من قال انه صفة في الاصل ذكر انه بعد
الغلبة لا تكون علما واستدل بان ذا آته المؤسسة من حيث
هي من غير اعتبار امر اخر معها غير معقولة للبشر فلا يمكن
ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد الذات لما افاد ظاهر
قوله وهو الله في السموات معنى صحيحا واجيب عن تمسك
الاول بانه لا يجوز ان تعرض الذات توجه فيوضع لها اسم
فان علم الواضع عند الوضع ممكنه الحقيقة ليس بشرط في الوضع
سلمنا لا يجوز ان يكون الواضع هو الباري سبحانه وعلى التنازل
يجعل الجار متعلقا بيعلم والجملة خبرثان او هي الخبر والله
بدل قوله وعليه البيضاوي اي فقد قال والحق انه وصف في
اصله فكثر لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
وهو استدراك عما يقال اذا كان صفة فهلا وصف به فان اله

على

على جعله صفة بمعنى مالوه اي معبود قوله لما غلب اي غلبة
تقديرية قوله كالعلم اي العلم بالغلبة وليس بعلم وحاصله ان
البيضاوي يقول ان الغلبة في الصفة لا توجب العلمية
البتة وانما تكون كالعلم في اجراء الاوصاف عليه وامتناع
الوصف به فهو كالرحمن في ان الغلبة لا توجب العلمية قوله
مثل النجم الخ اي مثل لفظ النجم اي فانه في الاصل يتناول كل
نجم ثم صار علما على الثريا فغلط والثريا تصغير ثروى مؤنث
ثرو وان جعل اسما للنجم لكثرة كواكبه ونقل علما للاجراة ايضا
وكواكبها ستة او سبعة كذا في الشهاب الخفاجي وكنت رايت
انه ورد انه كان صلى الله عليه وسلم يرمي في الثريا احد عشر
حجا قوله والعقبة غلبت في الاصطلاح اسم لكل طريق صاعد
في الجبل ثم اختص بعقبة مني التي يضاف اليها الجمرة فيقال
جمرة العقبة وقيل عقبة ايلة قوله مجرى بضم الميم اي اجراء
قوله وعدم تعرف اي وصول قوله النواي الى لفظ الله
اي فصار مدلوله الذات من حيث هي اي مجردة عن الوصف
اي صار لا يدل الا على الذات فقط قوله وقيل اسم اي اله
وقوله مهيع علم اي لفظ الله علم بالغلبة التقديرية
قوله وعليه الزمخشري اي فاحتمال انه اي الله اسم عربي مشتق
وانه ليس بصيغة في اصله بل هو في اصله اسم جنس كالكتاب
والامام يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب اي بعد تعريفه
على المعبود بحق اي على الذات المخصوصة فصار علما لها
بالغلبة بتصريحهم بها عند الاطلاق كالنجم والعقبة والكتاب
وسائر الاعلام الغالبة ثم اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير

فحذفت الهمزة وصار الله فحذفها مختصا بالمعبود بالحق لايطلق
على غيره قال السيد رحمه الله في حاشية الكشاف قالوا له قبل
حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انها قبل الحذف
اطلق على غيره اطلاق الجنس على غير الثريا وبعده لم يطلق على
غيره اصلا ورد عليه السعد فراجعه وحاصله انه يقول انه في
الاصل اسم ثم صار الان علما وليس المراد انه يتفرع على كونه في
الاصل اسما انه الان علم كما قلنا في الاول قوله وقد استدل
في قوة التعليل لقوله وهو الراجح قوله اصله الذي هو اله
هو اصله الاول واما اصله الثاني فهو الاله الذي بمعنى المعبود
قوله قال السيد وتحقيقه اي تحقيق كونه بمعنى ولا يضاف به
لا يقول شيء اله ويقول الله واحد هذا ما يصرح به كلام السيد
في ما كتبه الا ان هذه ليست عبارة السيد بل معنى عبارة السيد
وتمامها اي ببيانه على الوجه الحق والتحقيق قد يطلق على اثبات
الاحكام بادلتها قوله المقابل للفعل والحرف اي للمقابل للصفة
لانه قسم الاسم الى الصفة وغيرها قوله لذات مبهمة اي بوجه ما
وجنسها هي مبهمة غاية الابهام ولا ينافي ابهامها ان الموضوع
له لا يكون الا معينا لان المراد به هنا عدم ملاحظة خصوصية
الذات قوله باعتبار معنى اي ملتبسة بمعتبر اي بمعنى معتبر
معنى هو الملحوظ او بمعنى معتبر قوله يقوم بها اي كالضرب
وفي الاصل به اي بالذات وذلك لان الذات تذكر وتؤنث
اي باعتبار معنى معين يقوم به هو المقصود بالافادة صرح
العلامة الفنطازاني في حاشية الكشاف بان ملاحظة الذات
في الوصف ليس الا لضرورة ان المعنى لا يقوم الا بالذات والعلم

بان

بان الصفة لا تلاحظ الا قائمة بموصوف ثم لا يخفى ان تعيين
ذلك المعنى تعيين نوعي لا شخصي قوله فيكون مدلوله اي
الاسم مركبا الخ حينئذ ان قوله باعتبار معنى يوهم التقييد
في الموضوع له فلا يفيد ان الموضوع له مركب قوله خصوصية
اي خصوصية الذات وتعينها قوله اصلا اي لم يلاحظ
معها خصوصية نوعها او جنسها قوله فيصح اطلاقه اي الاسم
اي الالهي مع كالفاضل لا يطلق على الله تعالى مع انبات الفضل
له ثم لا يخفى انه تفريع على قوله باعتبار معنى الخ اي
وحينئذ كان الوضع للذات المبهمة باعتبار المعنى المعين
يكون الملحوظ ذلك المعنى المعين حينئذ يصح قوله ومثل
ذلك اي ومثل هذا الاسم الموضوع لما ذكر اي وذلك على
حد وملكك لا يخل بمعنى انت لا تخل قوله وذلك المعنى
المعتبر اي كالضرب قوله مسمى مسمى للاطلاق اي فكل
ذات قام بها الضرب يطلق عليها ضارب قوله كالمعبود
مثلا اي وكالضارب اي وذلك الاسم كالمعبود فان مدلوله
ذات وقع عليها العبادة فالملحوظ منه ذلك المعنى فقط
وهو العبادة قوله معه اي الوصف قوله لفظا اي ذكره
في اللفظ قوله تعيينا للذات اي تخريجا وتنصيصا للذات
التي قام بها ذلك المعنى وخلاصته ان ضاربا موضوع لذات
مبهمة اي ذات ما صدر منها الضرب فالملحوظ انما هو
الصفة وتخصيص الذات بتلك الصفة وان كان حاصلا
الا انه غير مقصود قوله لذات معينة اي بالنوع كذا
افاد بعض الفضلاء وقال متى مخرج عن مجرده وقد يقال المراد

بالمعينة الذي لوحظ تعيينها لكن لا الى حد المعرفة انتهى وهو
في المعنى عين ما قبله قوله ولا بلاحظ معها شيء من المعاني
اي لا جزءا من الموضوع له ولا باعثا على الوضع قوله العامة
مبكاي بالذات قوله فيكون اي الاسم بمعنى مقابل الفعل
والحرف قوله اسما اي مقابل الصفة قوله لاشتماله بالصفة
لما علمت ان المعنى جزء من المدلول في الصفة دون ما هنا
كما تقدم قوله كفرس وابل اي فرس وصفة الواضع للذات
التي هي في الواقع موصوفة بشدة العدو والا ان تلك
الشدة لم يلاحظ جزءا من الموضوع له ولا باعثة على الوضع
اي فلم يضع الواضع لفظ الفرس لمطلق ذات كما وضع ضارب
بل وضعها لذات معينة اي الذات الموصوفة بشدة
العدو والا ان تلك الشدة لم يلاحظ جزءا ولا باعثا وكتب بعض
الافاضل كفرس وابل اي من النكرات التي بعده ليخرج
النكرات المشتقة فانها يلاحظ معها المعنى وبعير كتاب
ونحوه انتهى اقول قال صاحب الامثلة نكرة قابل الموصولا
الخ فاذا علمت ذلك تعلم ما في قوله النكرات المشتقة تأمل
بقي انه الكريم مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق في الاسم
النكرة بين ان يكون مدلوله الواحد كفرس وهو يطلق
على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير
الذكر فريس والانثى فريسة وبين ان يكون مدلوله
جمعا كابل فانه اسم جمع لا واحد لها وهي موضوعة لاقل اسم
الجمع الذكر لا واحد له من لفظه ان كان مما لا يعقل يلزم
التأنيث ويدخله الهاء اذا صغر نحو ابيلة فان قلت هل يصح

ان يراد

ان يراد بالتعيين ما يشمل النوعي والشخصي كزيد قلت لا مانع
الا ان اللام في الفرق بين الاسم والصفة الذين هما محل
الاشتباه ويتوهم عدم التمييز بينهما ويقع الالتباس
حتى التبس على العلمي المحول ان الصفة يفيد ان المراد
الاسم النكرة فيكون التعيين نوعيا لا كزيد مما جعل علما
لذات فلا اشتباه له بالصفة قوله وقد يوضع لها اي للذات
المعينة يراد بالتعيين هنا ما يشمل النوعي والشخصي الشخصي
في القسم الاول والنوعي في الثاني وصح هنا ان اراد الشخصي
لكون الاسم وان كان شخصيا الا انه يلتبس بالصفة كاحمر
قوله بها اي بالذات قوله وذلك اي المعنى الذي له نوع تعلق
بها قوله بانا به اي مقابله قوله اذ اجعل علما لذات اي لذات
معينة كما مت بها الحمرة فالحمرة ليست داخلة في الموضوع له
لكنها باعثة على وضع لفظ احمر لتلك الذات اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وصار له بهذا
سببا لوضع هذا الاسم بازائها لا جزءا من مفهوم اللفظ قوله
كاحمر لا يخفى ان احمر باعتبار وضعه علما لما ذكر يمتنع اطلاقه
على انسان آخر احمر فلا يمتنع باعتبار غيره كالمقة ش
قوله الثاني ان يكون المعنى الخ اعلم ان هذا القسم المقصود
منه بالذات افادة ذات ومطلق الصفة بجملتها قال
بعضهم كما ان الضارب ذات له الضرب كذلك المضروب شيء
فيه الضرب فحمل احدهما وصفا والآخر اسما محكوما وجب
بان في ضارب مثلا لاحظ الذات امرا في غاية الابهام م
والمقصود اثبات الصفة لا معرفة الذات وتخصيصه

وان لزم في الجملة بخلاف مضرب فان الملحوظ الذات وملاحظة
الصفة تبعا قوله صيغ مركب اي المعنى قوله كاسما الاله اي كمفتاح
مثلا فانه موضوع لذات الخشبة باعتبار كونها تفتح وهذا
معنى قوله ومعنى مخصوص فمدلول مفتاح مركب والفتح
جزء المدلول والجزء يكون باعتبار وخلاصته ان مفتاح لم
يوضع لذات ما بل وضع لذات معينة وهي ذات الخشبة
قوله والزمان والمكان اي كمرمى ومذهب اي فمرمى
اسم لمكان او زمان وضع فيه الرمي ولا شك ان الزمان
ذات معينة يكون فيها زمان وكذا المكان بخلاف ضارب فمدلوله
ذات ما ثبت لها الضرب فلم يلاحظ معها خصوصية اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع مع دبيبها والمعنى
المعتبر فيها اي الملحوظ باعتبارها وهو عنبر جزء كالحمرة وباعتبارها
وجزاوهو العنبي والرمي قوله مرجح للتسمية اي تسمية
الذات التي قامت بها الحمرة باجمر والذات المعينة التي قام
بها الرمي مثلا مع تلك الصفة كمرمى قوله فلا يطرد ان نقول
على قوله لا يصح للاطلاق اي فلا يلزم ان كل ذات قامت بها
الحمرة ان تسمى باجمر هذا في القسم الاول ولا يلزم ان كل ذات
قام بها الفتح بان فتح باصبعه او بحديدة مثلا ان يسمى ذلك
مفتاحا وكيف ايا كان فاسم ما نصه قد ينافيه في الثاني وهو
ما اذا كانت الصفة داخلة كاسم الزمان والمكان قول العضد
والمشتق قد يطرد كاسما الفاعلين والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والزمان والمكان والالة وقد لا يطرد نحو الفاروقة
الى ان قال وحقيقة ان وجود معنى الاصل في محل التسمية

قد يعتبر

قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد ذات ما باعتبار
نسبته له اليها فهذا يطرد في كل ذات كذلك وقد يعتبر من
حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسامي عند دخوله
في التسمية والمراد ذات مخصوصة اعتبر فيها المعنى لا من
حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد انتهى الا
ان يجاب بان المراد هنا بعدم الاطراد عدم الاطراد
بالنسبة لغير الذات المخصوصة التي هي جزء الموضوع له
مثلا المقتل اسم زمان او مكان لا يطلق على غير المكان
او الزمان وان وجد فيه القتل كزيد القاتل او المقتول
فانه وجد فيه القتل ومراد العضد بالاطراد الاطراد في
افراد الذات المعتبرة في معناه انتهى كلامه وقوله العضد
مرجح الخ تفسير للمصحح واعترض على قوله الا ان يجاب
بما نصه اقول في هذا الجواب نظر ظاهر فان التامل الصادق
بما فوق الا ان العضد سوى بين اسم الفاعل واسم
الزمان والمكان في عدم الاطراد وجعل الذات مبهمة
في الكل وحينئذ خرج عن القسم الثاني الذي كورهنا اذ
الذات فيه معينة ثم ان العضد انما تكلم على تسمى كون
الذات مبهمة والصفة معينة وهذا يطرد والثاني كون
الصفة مرجحة للتسمية والذات معينة وسكت عما اذا كانت
الذات معينة والصفة داخلة في المسمى فليتدبر ذلك قال
بعض الفضلاء ثم راجعت السيد فوجدته او كلامه فليراجع
حاشية السعد عليه وشرح المفتاح في بحث المجاز قوله
لكنهما يشتبهان بالصفة وجه اشتباه الاول بالصفة

بالنظر لظاهر اللفظ لا بالنظر للمعنى الذى هو الذات المخصصة
اذ النظر لها لا يكون معه اعتناء قوله فى مفهوم كل منهما اى
من القسم الثانى من القسمين المذكورين والصفة قوله ومعيار
الفرق اى وضابط الفرق بين القسمين الاخيرين والصفة قوله
انها اى القسمين الاخيرين قوله على عكس الصفات اى
فالصفات لا توصف وهذا قول والصحيح خلافه وان الصفات
توصف وممن صرح بان الصفات توصف قوله فى شرحه
لهذا الكتاب وهل يشترط فى الوصف ان يكون اخفى اولا
فتدبر قوله وهذا صيث الخ هذا لفظ الفائدة من هذا
الكلام المذكور قوله عرف انه من الاسماء اى من القسم الرابع
المشار له بقوله الثانى ان يكون ذلك المعنى داخلا فى
الموضوع له فيتركب الخ وحينئذ فتكون الكاف فى قوله
كاسما الاله الخ مدخلة للمخوالة قوله وهذا حكم كتاب واسماء
اى فى انها اسماء من قبيل الله جبريل فيهما ما جرى فى الله وقوله
وسائر ما اعتبر فيه الطائى اى كوزن ومحفظة وقوله مع خصوصية
ما للذات مثلا اسماء لم يوضع لمطلق ذات موصوفة الاماسية بل
وضع للذات المخصوصة بكونها فقيهة الموصوفة بالاماسية
وكتاب لم يوضع لمطلق ذات ومع منها الكتب حتى يشمل اللوح
مثلا بل للذات المخصوصة بكونها ورقا الموصوفة بالكتب واذا
علمت ذلك فنقول بحث فى هذا الكلام المذكور وفى تحقيق الفرق
بان الفرق بين الصفة واسماء المكان وما جرى مجراها بان الذات
فى الاول مبهمة وفى الثانى مما لم يقم عليه دليل لان ضاربا مثلا انه
ذات صدر عنها الضرب كذا مضروب مكان ما وقع فيه الضرب حتى

لو اعتبر

خصوصية كمدرسة ومعبرة خرج عن بابه والحق باسماء
الاجناس كما صرحوا به لانه لما لم يعتبر فيه مطلق الذات
بل خصوصية كونه مكانا لانا نقول يلزم على هذا ان الصفات
المخصوصة ببعض المحلات اذا تغير عنها لمرض
وحائض وبازل ولا قابل له وقد وصفه وعدم الوصف
به يجوز ان يكون لاجل تغير ما ذكر لا اسما كما جدع وابطح وهو كثير
فى كلامهم قوله تفخيم قال الشهاب فى كلامه ما يوهم اختصاص
التفخيم بهذا الاسم وليس كذلك لان من العرب من يغلظ اللام
المفتوحة اذا تقدمها صاد او طاء او ظاء مفتوحة او ساكنة
قوله اى تلفظ اشارة الى انه قد يطلق على معنى اخر وهو
ما يقابل الامالة قوله اذا انفتح قال الشهاب والتفخيم
بعد الضم والصحيح ان لا خلاف بعد الاجماع عليه قوله
وغيره اى وهو السيد قوله اى من القراء اى اتفاقا
من القراء ليس بيانا للغير كما قد يقع فى الوهم قوله من
ان تمم قولا من غير القراءة نظر فقد ذكر صاحب القنية
ما نصه وذكر فى المدارك وباب التفسير ان بعض القراء يفخم مع
الكسرة ايضا كخولد فالمناسب ان يجيب بان هذا شاذ ولم
يعتد بالشاذ قوله مطلقا اى سواء انفتح ما قبلها ام لا قوله
او عرب المقابلة من حيث ان العرب لفظا اعم لا من حيث
عنوانه قوله وقد ذكره اى الطلاق او وقد ذكر البحث قوله
فى الاصل والحال اى باعتبار اصله وحاله اى ذاته
قوله وضع لسماه بيان لوجه نسبته للعرب قوله من العلماء قال
ح وهو جامد عند اكثر الاصوليين لان العلم لا يفيد وصفا

في السمي لانه لم يوضع الا لمجرد الذات ولعل من ذهب الى انه مشتق
اراد باعتبار اصله الاصلي وهو الله فلا خلاف في المعنى قوله
ونعم عبر به اشارة الى ضعفه قوله من المعتزلة اتى به بتقوية
لضعفه قال ش في التحفة والانصاف ان هذا القول السقيم
بعيد عن الفهم المستقيم فان لفظة الجلالة مستعمل في لغة
العرب في الجاهلية والاسلام في نظمهم ونثرهم على لسان
بلغائهم وفصحائهم موحديهم ومشركيهم قال الله تعالى
ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولم يكن متداولا في
لغة العرب الا بالاخذ منهم فالذهاب الى انه غير عربي بعيد
عن الصواب الى اخرها قال قوله انه في الاصل اي انه
بحسب اصله معرب واما بحسب ذاته فهو غير معرب بل عربي
هذا معناه وضعه نظرا لذ حينئذ كان المعرب مغيرا اما استعملته
العرب فما وضع له هي عند لغتهم يكون وضعه بالتعريب بحسب
الان واعلم ان استعمالهم فيما وضع له في لغة غيرهم من قبيل
المجاز وذلك لان العرب لما اجمعوا على استعماله في هذا المعنى
فكانهم وضعوه له قوله اللغة اليمنية مقابل العربية قوله
وصولها بالمد اي بدل الالف وبه صرح قوله بعد بحذف حرف
المد حيث لم يرد الهمزة بان يقول بحذف حرف المد والهمزة
وقرر شيخنا العدوي انه بالقصر صيغ حمله على ما قلنا هكذا
نقل من خط ابن المصنف وفي الشهاب ما يفيده قوله ثم عربته
اي توصيفه بالتعريب باعتبار تلك الحالة الطارئة قوله
اي اعجمي وضع اصله الخ بيان لحاله قبل وصفه بالتعريب قوله
اي استعملته اي استعملت لها وقوله في ذلك اي الذات المخصوصة

قوله الحذف

قوله بحذف حرف المد اي بسبب حذف حرف المد وقوله ثم ادخال
الخ معطوف على حذف المجرد الترتيب اي بعد التغيير بجمع الامرين
مما ذكر ان العرب هو لفظ لاها وان المستعمل في الذات هو
لفظ لاها لكن بعد التغيير بما ذكر فال ليست من الدال على تلك
الذات فوافق قوله انه في الاصل معرب اي باعتبار اصله معرب
واما باعتبار اللفظ بتمامه فليس كذلك وليس كذلك في
الامرين اما الاول فلانه بحسب الان يتصف بكونه معربا
على ذلك القول ولا يتصف بكونه عربيا واما الثاني فلانه
بعد وجود الدال على الذات مجموع اللفظ لا اللفظ بدون
الالف كما يفيده ظاهر لفظه قوله في ذاته اي الذات المخصوصة
قوله انه في الاصل عبري اي انه بحسب اصله لا بحسب
ذاته عبري قال الشهاب والعبري والعبراني بكسر العين
لغة بني اسرائيل من اليهود انتهى ويقال ايضا عبرانية
كما افاده ح واذا علمت ما ذكر فلغة بني اسرائيل يقال لها
عبري وعبراني وعبرانية فقوله عبري اي منسوب للعبر
اي اللغة العبرية بحذف الياء التي في المنسوب اليه اي
التي يعبر عنها ايضا بعبراني وعبرانية قوله وقيل سرياني
قال الشهاب والسريانية لغة آدم وقال ابن حبيب كان
اللسان الذي نزل به آدم من الجنة عربيا ثم حرف وصار
سريانيا وهو منسوب الى ارض سريانة وهي جزيرة كان
بها نوح وقومه قبل الغرق وهو يشمل اللسان القريب
الا انه محرف قاله في الزاهر لابن الانباري فاذا علمت ذلك
فقوله وقيل سرياني منسوب الى السريانية او للسان السرياني

من نسبة الجزء للكل تامل قوله وبانه عجمي اي وعربه لان هذا
تمام القول قوله ولا دليل عليه اي لانه لا دليل عليه قوله اذ لا
معارضة للعلمية وفيه انه يكفي في كونه اعجميا على هذا القول
نقل الائمة له وانه اعجمي كما هو مقرر الا ان الشهاب قد قال
قبل والتصرف فيه يدل على انه لم يكن علما في غير الابراهيم
اشترطوا في منع صرف العجمة كون الاعجمي علما في العجمية
لما من تصرف العرب فيه المضعف للعجمة انتهى قوله
وعليه اي على القول بانه معرب قوله فليس بمشتق اي لفظ
الجلالة قوله وعلى القول اي على القول بانه عربي وقوله
فغي كونه اي الله قوله انه مشتق اي الله وقول ابي
حيان في هذه انه ليس بمشتق عند الاكثرين من النحويين
فلا يعترض به لان الاكثر من اللغويين على انه مشتق هذا
ما كتبه بعض الفضلاء وفي ش عن الجمهور المختار عندنا ان هذا
اللفظ اسم لله تعالى وانه ليس بمشتق وهو قول الخليل سيبويه
واكثر الاصوليين والنحاة انتهى قوله وعليه اي على انه مشتق
قوله عليه اي على الله قوله به اي بانه معرب قوله فيا وضع اي
في ذات وضع هي اي العلم له اي لما والمناسب الابراز لان
الصلة جرت على غير من هي له قوله انه لا يطلق عليه اي على العلم
وقوله حيث اي لانه وقوله فيه اي في جمع الجوامع وقوله
استعملته صفة للفظ وقوله فيا اي معنى وقوله وضع هو اي
اللفظ الذي هو غير علم وقوله له اي لذكر المعنى والصفة جرت
على غير من هي له قوله الاان يحمل كلام ابن السبكي وقول المحلي
الخ اي لا المتفق على وضعه وقوله بقرينة قوله الخ متعلق بيحمل

واضافة

واضافة قرينة لما بعده للبيان وقوله عقبه اي عقب
التقريض وقوله وليس اي المعرب وقوله لما ذكر اي الاخلاف علة
لمحذوف اي وانما افادت تلك القرينة ما ذكر من ان التعريف
تعريف للمختلف في وقوعه في القرآن قوله فيه اي القرآن
ولا يرد قوله تعالى قرآنا عربيا غير ذي عوج لان الوصف
بكونه عربيا انما هو باعتبار المجموع كما ان الكلمة الغير الفصيحة
اذا كانت في الكلام الفصيح لا تخرج الكلام عن كونه فصيحا وهو
من توافق اللغات وليس فيه لفظ عجمي ولا يرد عليه لزوم
صرف هذه الالفاظ الواقعة فيه لما مما كانت سابقة
على العربية او شبيهة بما وضع العجمي لم تعرف قوله
اذ ليس الخ حاصله انه يقول ان هذا الجواب يقتضي
ان جميع الاعلام الواقعة في القرآن معربة اتفاقا وانما
قصد ابن السبكي تعريف نوع من المعرب وصف المختلف في وقوعه
لا مطلقا المعرب الشامل لما اتفق على انه معرب كابراهيم
واسماعيل ولما اختلف في انه معرب وليس كذلك لانه يشترط
في الاعلام المعربة التغيير وكلامه يفيد عدم الاشتراط
حيث حكم على ابراهيم واسماعيل بانهما معربان مع انه
لم يقع فيهما تغيير قوله وانما يكون اي العلم معربا قوله
باعتبار التغيير في المعرب اي في مطلق المعرب قوله
استغنى عن اعتباره اي التغيير في مطلق المعرب
علم مذكره وقوله بقوله الخ اي فقوله غير علم بمنزلة غير
وحاصله ان ابن السبكي انما قيد بقوله غير علم نظرا للغالب
ان الاعلام لا بد فيها من التغيير وليس مراده بالتقييد اخراج العلم

من المعرب اذا وقع فيه التغيير فابن السبكي قايل بان المعرب
يكون علما او غير علم بشرط التغيير موافقا لما قالوه وتقييده
بقوله غير علم نظر الغالب وحينئذ فلا يصح حمله على انه
تعريف المعرب المختلف في وقوعه في القرآن بل هو تعريف المعرب
مطلقا وقوله غير علم ممتنع له قوله لفظ غير استعملته العرب
تنبيه اعلم ان هذا جار على احد القولين من انه يشترط
في المعرب التغيير والاصح ان التغيير اكثري لا كلي **قوله** في
ان اسم الله الاعظم اي في جواب **قوله** هو اي لفظ الله **قوله**
الخلائق نايب الفاعل **قوله** من ان اسما بيان للراجح **قوله**
ذلك اي الاعظم **قوله** وان الله معطوف على ان من اسما **قوله**
وقد ذكره اي المبحث الرابع او الخلاف **قوله** البيدبيجي اي
المشهور على الالسنة وراته بالذال المهملة ورايت في بعض
النسخ بيد انه بالذال المعجمة **قوله** على ان الاسم الاعظم اسم
الذي من دعي به اجيب وعدم الاستجابة لكثرة من لم
استجابهم لشرايط الاجابة التي من جملتها اكل الحلال
قاله **ش** وقال الشعب سمعت عبد القادر الجيلاني الاسم
الاعظم هو الله لكن بشرط ان تقول الله ولا تكون تحبه قلبك
سواه **قوله** وهو الاقرب عندي انما قال عندي لحفظ لزوم
اللايم الدافع لهذا الحكم وكانه يقوله وهو الاوجب بحسب
ما اعتقده **قوله** على مدلول غيره اي فان مدلوله الصفة
والذات اشرف من الصفة لتوقف الصفة عليها لكونها
متقدمة عليها في الوجود ان كانت صفة فعل كالخلق او
في التعقل ان كانت صفة ذات كالعلم كما هو معتاد **ش** ومراده

ان

ان الذات من حيث هي ذات اشرف من الصفة من حيث هي صفة
وحاصله ان مدلول عالم مثلا العلم من حيث قيامه بالذات
وكذا سميع وبصير وغيرها ومدلول خالق الخلق من حيث
وصف المولى به وهذا مبنا على ان المدلول كما قلنا الصفة
من حيث قيامها بالذات او اتصاف الذات بها واما اذا
ذهبنا الى ان المدلول لسميع الذات التي ثبت لها صفة
السمع ولعليم الذات التي ثبت لها صفة العلم فلا يتم ما قال
بل يحتمل ان مدلول عالم مثلا اعظم تكون مدلوله الذات
والصفة ومدلول الله الذات وحدها ويمكن ان يقال
ان مدلول لفظ الجلالة اعظم ولو قلنا بان الصفة مدلولها
الامران معا او مدلول لفظ الجلالة الذات العلية التي هي
موصوفة في نفسها بالعدم والحدوث وجميع الصفات
السلبية والمعاني والمعنوية مما علم لنا ومما لم نعلم
بخلاف مدلول غيره فان مدلوله ذات بهمة متصفة
بعلم وقدرة او غير ذلك فتعدم ايضا حه **قوله** ومن ثم
اي ومن اجل ان لفظ الجلالة الاسم الاعظم **قوله** لم يطلق
على غيره اي لم يستعمل في غيره ظاهره السلب الكلي فما
حكي عن بعض الروافض انه ولد له ولد فسماه بلفظ
الجلالة تعنتا فاخترق ذلك الولد لوقته فظاهره قبل
الاستعمال **قوله** ولم يضف الاسما الا اليه اي الى الذات
باعتبار كونه عنوانا نحو انت خبير بان قولهم يطلق ولم يضف
يحتمل ان يكونا تعليليين لكونه الاسم الاعظم ومنهم من
لزمه الالف واللام عوضا عن الهمزة **قوله** الحسنى وصف كاشف

لان اسماءه كلها حسنى قوله منهم اى من اهل العلم اى وغير الاكثر
حالة كونه من اهل العلم وليس ذلك للاحتراز انما هو لبيان
الواقع بقرينة قوله واكثر اهل العلم قوله على انه عده اى عدّ
الله قوله منها ما ذكره بقوله ومنها انه الاحد الصمد ومنها
انه ذو الجلال والاكرام ومنها انه ارحم الراحمين قوله النووى
اى الامام ابو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف شيخ النووى
وله كرامات وحكى انه كان يكتسحى بكل يده ويخرز ويضع
العلم ثم يشد لئن كان هذا الذى يجرى صيانة على غير
سعدى فهو مع سعيد وعد امنه رضى الله عنه من باب
قوله سبحانه وتعالى والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم
وجلة الاية قال الحسن رحمه الله عليه كانوا يعملون
اعمال البر ويخشون ان لا تقبل منهم كما افاده ش قوله
تبعا لجماعة تقوية وسند للاخفش وهو منصوب
على الحال اى حالة كونه تابعا لجماعة انه الهى اى ذو
الحياة العظيمة التى لا يلحقها زوال ولا يعتريها اضمحلال
قوله اى الدايم الخ اشار بتفسير للقيوم بهذا الى انك خبير بان ظاهره
ان الدايم من جملة المقول وليس كذلك بل من لوازمه
فالاحسن ان يعبر كما فى ش بان يقول اى الدايم القيام
قوله بتدبير الخلق الخ تدبير اذا اسند لغيره فهو النظر فى
عواقب الامور ليقوم على وجه محكم واذا اسند له تعالى
فالمراد به ايجاد الشئ على وجه متقن وقد فسره الشيخ بهذا
عطفه على مطلق غير بقوله وحفظه ويدل على ذلك قوله
بعد من قام بالامر اذا حفظه حيث اقتصر عليه قوله فيوم الخ

اى فاضله

اى فاصله مضموم اجتمعت الياء والواو الاولى وسبقت احداهما
بالسكون فقلب الواو ياء وادغم الياء فى الياء قوله عز ورود
اى قل ذكره قوله منصوب بنزع الخافض الاولى جعله مفعولا
مطلقا على حذف الموصوف واقامة صفته والتعذر لم يرد
الا ورودا قليلا او على الظرف اى حينا قليلا لان الصفة
على نزع الخافض شاذ منصوب على السماع فلا يقاس عليه
الا انه قد كثر حتى صار كانه مقيس قوله فى بدل من الخافض
او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف اى وهو قوله
الا فى قليل الخ اعترض بان العلة اذا كانت هى العلة
فلم يات فى القرآن الا مرة وهى المضمن اولى بذلك وان
كانت العلة هى خصوص الكلمة يقال مما وجه ذكر اخواته
ح وعمل فى المضمن انه الرغيب ومثل غير ذلك قوله فى
البرة اى فى سورة البرة كما فى الكرخى قوله وال عمران فى
قوله تعالى الم الله لا اله الا هو الحى القيوم وقوله وفى
طه فى قوله تعالى وعنت الوجوه للحى القيوم قوله
المعنى الخ صفة للراجح قوله الخلاف اى فيما على المبنى
قوله استأثر اى استقل بعلمه قوله ولم مطلع عطف لازم
قوله احد من خلقه اى من مخلوقه الظاهر انه يستثنى
منه نبينا صلى الله عليه وسلم على ذلك القول او هو مطلق النبى
قوله يوم الجمعة اى وفى الليل قوله وقول معطوف على
قوله فالمعطوف عليه هو المقابل لقوله فيما تقدم ان
الله لم يستأثر بعلمه المعطوف هو المقابل من ان فى
اسماء الله الخ قوله بل كلها عظيمة هذا موطئ للمقابل لانه

التقابل قوله ليس بعضها هو المقابل قوله نظير ما قيل خبر ليس
محذوف اي محفوظ نظير قوله ودفعه اي دفع قوله بانه ليس
الخ وقوله منها الخ لما كان دفع ما ذكر يتحقق ولو باعتبار
النظير او المنظر به افاد انه باعتبار كل بقوله منها اي
النظير والمنظور به قوله الواردة بذلك اي بان في اسم الله
ما هو اعظم وان في القرآن ما هو اعظم فقد ورد فاتحة الكتاب
افضل سور القرآن وورد يس قلب القرآن وغير ذلك كما
تقدم في الاتقان وذكر المصنف في كتاب له سماه كشف الالتباس
في احكام الادعية انه صلى الله عليه وسلم قال لابي اي آية
معك في كتاب الله اعظم فقال الله لا اله الا هو الحي القيوم
فقال ليهنك العلم ابا المنذر انتهى قوله نعم الخ استدراك
وضع ما يتوهم من ان الخلاف حقيقي لا غير قوله في الثاني وهو
المنظور به قوله لفظا اي راجعا للفظ دون المعنى قوله
اذ الخ لا يظهر التعليل على هذا المساق فالاولى ان يقول
بان يقال مراد الناظر الخ وتوجيهه ان اذ للتعليل داخلة
على محذوف والتقدير لانه يقال مراد الخ قوله اخذ الخ بيان
بالسند قبل تمام المسند لاجل ان يتمكن الحكم في ذهن السامع
ابتداء ومراد مبتدأ وقوله نفيها خبره والتقدير اذ مراد
الناظر نفيها حالة كون ذلك ماخوذا من كلامهم والغير
للافضلية قوله من حيث كونه صفة الخ مبني على مذهب
المعتد من ان الالفاظ قديمة وانها صفة المولى القائمة
بذاته ظاهر واما على المذهب الحق من ان الالفاظ حادثة
فيقدر مضاف اي من حيث كونه دالا على صفة له تعالى

قوله لما

قوله لما اي للافضلية قوله من حيث الثواب اي بعضه
افضل من بعض من حيث عظم الاجر ومضاعفة الثواب
بحسب التدبر والتفكر عند ورود او صاف العلي قوله
وجوه اي من ان الافضلية من حيث المعاني التحتية
وكثرتها فيما تضمنه قوله تعالى والهكم اله واحد الآية
وآية الكرسي واخر سورة الحشر وسورة الاخلاص من
الدلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجود امثلا
في بقية الآيات قوله لهب اي او من حيث العمل بان يقول
العمل بآية اولى من العمل بأخرى مواعود على الناس
عامة للامر والنهي والوعد والوعيد حتى من آيات القصص
لانها انما ايد بها تاكيد الامر والنهي والانذار والتبشير
ولا عبرة بالناس عن هذه الامور وقد يستغنى في
عن القصص فكان ما هو اعود عليهم وانفع لهم مما
يجري مجرى الاصول حقا لهم بما يجعل تبعا لما لا بد
منه قوله وعن جعفر الصادق هو جعفر الصادق بن
محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
اخذ عنه السفيانان ومالك والقطان ومن حكمته
الغنا والعز يحولان في قلب المومن فاذا وصلا الى مكان
منه توكل استوطناه فان لم يجداه اي محلا ومنها من
يحب صاحب السوء لا يسلم ومن يدخل مدخل السوء
يتهم ومن لا يملك لسانه يندم مات مسموما سنة ثمان
واربعين ومائة وله وليس اسمه العالم ولقاسم ابنته اسما
ام كلثوم وهما الدعوتان بالعراقة بعرب اللبث بن سعد

على جناب الداخل من الدرب الموصل اليه و قوله وغيرهما
اي كما في زيد قوله مستغرقا اي في حال كونه مستغرقا
قوله في بحر التوحيد اي في التوحيد الذي هو كالبحر او
في شيء عظيم لا وصول اليه كالبحر الذي يعسر الوصول اليه
اي الى الاحاطة به فالعلاقة المشابهة في عدم الوصول فكما
ان البحر صعب الوصول الى الاحاطة به كذلك التوحيد الذي
هو فراغ القلب مما سواه لا وصول اليه كما هو معلوم على
طريق الاستعارة التصريحية واضافته لما بعده للبيان
على حد ما مثل في زيد اسد واراد بالتوحيد في ذلك المقام
تفريغ القلب اليه بحيث لا يكون له فكرة في غيره وهو
ما اشار اليه بقوله بحيث اي التوحيد الموصوف بحيثية
انه لا يكون في فكره حالته اي حالة الدعاء قوله هو الخ
خبر عن قوله وكلا اسم قوله بالنسبة اليه اي الى الداعي
قوله وقد سبق الخ تصريح بالغير ولما كانت عبارته مغايرة
في اللفظ وفيها زيادة صرح به ذاكرا عبارته فاذن يكون
قوله ان الاسم الاعظم يختلف الخ حكاية بالمعنى بالنسبة
للغير من حيث البسطامي واما حكايته باللفظ فهو ما اشار
اليه هنا واما بالنسبة لجعفر الصادق والجنيد فيحتمل
ان يكون حكاية باللفظ ويحتمل ان يكون حكاية بالمعنى
ويحتمل ان يكون عند ذكرهما بهم بالتأمل قوله البسطامي
بفتح الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطاء وبعد
الالف ميم وهذه النسبة الى بسطام وهي مدينة من اعمال
خراسان واسم ابي يزيد طيفور بن عيسى بن سروشان واسم

مات على الاسلام

مات على الاسلام قوله عن الاسم الاعظم اي عن حده اي عن تعريفه
اي التعريف اللفظي قوله حدا اي تعريفا اي لفظيا كان مثال
هو اسم او الجامع المفهوم مثلا و قوله محدودا اي معنيا قوله
وانما هو اي حده قوله فراغ اي ذو فراغ اي الاسم الصاحب
لفراغ قلبه وانما عبر بذلك مع انه على الحذف المذكور اشارة
الى انه لا يقال له الاسم الاعظم الا مع الفراغ قوله بوحدانيته
اي بكونه واحدا اي لا يتبع في ذلك الا كون المولى واحدا اي
الا كون المولى هو العالم المتصرف في الوجود المستقل بالانفعال
والخبر الممدود قوله كذلك اي فراغ القلب هذا مدلوله على
طريق المبالغة والا صل فاذا كنت كذلك اي ذا فراغ
قوله فاخرج اي توجه بقوة قوله تصير به اي تصير بسببه
قوله الى المشرق والمغرب اي ترجع به من المشرق الى
المغرب ومن المغرب للمشرق اي تتنقل من هذا الى هذا
ومن هذا الى هذا يحتمل ان يكون باقيا على حقيقته
اي تصير من اهل الخطوة ويحتمل ان يكون كناية عن
التصرف فيهما وخص المشرق والمغرب لانهما محل العمران
قوله اما باعتبار مدلوله لا يخفى ان هذا انما يأتي على
ان الاسم الاعظم هو لفظ الجلالة فقط ولا يخفى ايضا انه
لا ينبغي ان يذكر في ذلك الامكان جاريا على جميع الاقوال
لامكان خاصا ببعض الاقوال وهو التوجيه الاول قوله
في الكلمتين اي فيما يتعلق بالكلمتين الاخيرتين قوله في
البسملة اي الكلمتين في البسملة قوله وجمعها اي مع جميع
الكلام عليها قوله في مقصد واحد اي في ترجمة واحدة قوله

فيهما يأتي فيهما اي في الذي يأتي فيهما اي في الاحكام التي يأتي
فيهما من انهما اسمان وانهما صيغ للمبالغة وانهما مشتقان من
رحم اي لا في كل الاحكام التي ستأتي بل في الذي يأتي فيهما
فدفع بقوله فيهما ما يرد ان لو اقتصر على قوله يأتي وقوله
وسنذكره اي مما يأتي فيهما قوله والرحيم فيه اشارة الى
ان المصنف حذف حرف العطف اشارة لجوازه في الاختيار ولانه
في البسملة كذلك فان قلت قضية ذلك ان المعنى على العطف
فما وجهه اي العطف قلت انه لو قيل انه لا عطف للزم ان
كلا من الرحمن الرحيم مبتدأ على حدته بدون عطف وذلك
قاض بان يخبر عن كل واحد بخصوصه مع ان المصرح في
الخبر فلذلك نفي ان المعنى على العطف وعلة حذف العاطف
ما تقدم قوله نوعا واشتقاقا تمييز محول عن المضاف اي
نوع لفظهما واشتقاقهما اي في بيان ذلك فبين نوع
لفظهما بقوله اسمان بنيا للمبالغة وبين اشتقاقهما
بقوله بنيا للمبالغة من رحم قوله بالمعنى المقابل للفعل
والحرف لا المقابل للصفة لانهما صفتان ولا بمعنى ما قابل
الكنية واللقب قوله صفتان لا اسمان خلافا ان وقوله
مشبهتان اي باسم الفاعل لا اسما فاعلين ولا مفعولين
ولما كان هذا المعنى وهو انهما صفتان الخ غير متبادر من
قول المصنف اسمان عبر بقوله والمراد الخ ثم انك خبير بان
الصفة المشبهة تدل على الثبات وهو ينافي المبالغة الدالة
على المبالغة المذكورة لان مرحما لكثرة الاوزان الخ دالة
المتجددة ويمكن ان يجاب بان قوله صفتان مشبهتان اي ان

منهما

منهما ذكر فلانيا في انهما بمنيان للمبالغة قوله للدلالة الخ
فان قيل مر ان حق على حصر صيغ المبالغة في ستة اوزان
فعال ومفعال ومفعول وفعيل وفعل وفعل وليس واحد منها منها
لان فعلا انما يكون من صيغ المبالغة حالة على النصب
كحبك لا يعمل لذكر رحيم هنا لا يعمل على صيغتها قلت لا ورود
لان ما تحصر في الصيغ الخمس هو ما يفيد المبالغة بالصيغة
وما هنا مما يفيده بالمادة كالجواد ونحوه او ان حصرها
في الخمسة باعتبار ما يوجب له في فن النحو وذكر لا ينافي
وجود صيغ غيرها تذكر في كتب اللغة كما افاده بعض
الشيوخ على انه يمنع ان النحويين قصدوا الحصر افاده الشيخ
يوسف الزرماني قال ش فان قلت قد شكل الحصر في
الخمسة بقولهم ان نحو الرحال والجواد والرداء بفتح التاء
في الجمع مصادر للمبالغة والكلية ملت قال شيخنا رحمه
الله لا اشكال لان تلك الهيئة لاسم الفاعل مطلقا
على انه قد يمنع انهم قصدوا الحصر فليتامل قوله في
الرحمة متعلق بالمبالغة اي المبالغة كائنة في الرحمة
اي الانعام اي كثرة ايراده على ان الرحمة صفة فعل او
في متعلقها على انها صفة ذات وباب ما تقرر ان المراد
بالمبالغة المبالغة النحوية وهي افادة لفظ اكثر مما يفيده
لفظ ذاك كضارب وضراب لا المبالغة البيانية التي هي
ان تعطي الكثير اكثر مما يستحقه فما في صفات الله من المبالغة
حقيقة لانها في حق من لم يفرق بين التعريفين لم يعرف الفرق
بين الكلامين كما مر بيانه حيث نقل عن بعض المتاخرين

ان صفات الله التي على طريق المبالغة كرحيم وغفار وغفور
كلها كان اذ الصيغ في الاصل موضوعة للمبالغة ولا مبالغة
في صفات الله لان المبالغة ان تنسب للعلي اكثر مما له
وصفات الله متناهية في الكمال لا تمكن المبالغة فيها
ثم هذا عند المراد من قوله والرحمن ابلغ فان النظر فيه
اما باعتبار الكم بناء على ما ورد رحمن الدنيا ورحيم الاخرة
من حيث ان رحمة الدنيا تعم المومن والكافر ورحمة الاخرة
تخص المومن وحاصله ان كلا من الرحمن والرحيم يدل على
الكثرة لكن يدل عليه رحيم من حيث كثرة الافراد لان المدلول
لرحمن الكثرة او باعتبار الكيف بناء على ما روي رحمن الاخرة
ورحيم الدنيا من حيث ان نعم الاخرة كلها جسام ونعم
الدنيا حقيرة بالنسبة اليها فحاصله انهما من حيث انهما
من صيغ المبالغة يدلان على الكثرة مما يدل عليه راحم لان
افراد رحمن اعظم كيفا من افراد رحيم او على ما ورد من
رحمن الدنيا والاخرة ورحيما من حيث ان لله تعالى
في الدارين جليلة كيفا وحقيرة كذلك فالجليلة للرحمن
والحقيرة للرحيم وان كانا من صيغ المبالغة بالدلالة على
افراد الانعام الكثرة من راحم لانك خبير بان الجليلة والحقيرة
من الامور النسبية ولم يظهر ضابط لما يكون من الاولى
او من الثانية وهذا انما يرد على الرواية الاخرة واما
على الروايتين الاوليتين فلا ورود ظاهر عند اية يقال على
الرواية الاولى ان نعمة المومن وان عمت المومن والكافر
ونعمة الاخرة وان خصت المومن الا ان الدنيا ذاهبة

ومضمحلة

ومضمحلة والاخرة باقية وسيرة فاوراد الاخرة اكثر وان
خصت المومن بالاعتبار المذكور فالمناسب ان يجعل
الرحمن خبر مبتدا محذوف قوله المدلول عليها اي دلالة تضمن قوله
بها اي بالرحمن الرحيم قوله وان كانت اي والحال قوله
ازيد منها اي من نفسها الاولى والاول هو الرحمن الثاني هو
الرحيم قوله متعلقا ببنيا اي صيغا قوله لا مصدرا اي لا ان
كان مصدرا قوله على الصحيح متعلق محذوف اي اذا
جرينا على الصحيح او على القول الصحيح قوله من ان الخ بيان
للصحيح وقوله لا من الفعل اي ليست مشتقة من الفعل
لا يخفى ان مدلول ذلك ان الصفة مثل الفعل في الاشتقاق
من المصدر مباشرة فافهم ذلك لكم ما سيقول قوله من
مادته اي او من مصدر قوله اي مصدر تفسير لمادته
اي مشتق من مادة الفعل الماضي لا من الفعل نفسه الذي
هو مجموع المادة والهيئة والمراد من مادته اي هيئة اخرى
وهي اي المادة بهيئة اخرى اي بهيئة ضم الراء وسكون
الحاء نفس المصدر قوله رحمة الخ بدل من مصدرا او عطف
بيان او خبر مبتدا محذوف عبارة عنه وهو رحم بضم
الراء لا من رحمة ولا من مرحمة لان الاشتقاق من المجرد
لا من المصدر المزيد قوله وانما اختار واي المصنف وعنه
صيغة الجواب عن سوال تقديره قد علم انهما بنيا من
مادة رحم فلا عبرة بلفظ المادة من اول وهلة وقالوا
بنيا من مادة الحروف اي الحروف الاصول المعتبرة
نحو الاشتقاق وذلك يفيده التعبير بالفعل لا بالمصدر اذ

بعض المصادر الخ فظهر ان قوله ان بعض الخ علة لمحذوف قوله
مشتمل على حروف اراد الجنس او الجمع باعتبار افراد المصدر
وانما قلنا ذلك لان الخروج مثلا لم يشتمل الا على حرف واحد
قوله منه اي في الاشتقاق قوله وهو الموافق لكلامه
الآتي اي من ان الرحمن علم قوله بقوله بنيا متعلق بقوله
يراد اي واما ان يراد بقوله بنيا الخ ذكر الحسن البوسي
في بدور اللوامع في شرح جمع الجوامع ما يفيد ان الاكبر
هو الاحد الموصوف بانه اوسع دايرة فعال والاشتقاق
ثلاثة اقسام اصغر وهو اعتبار التوافق في الحروف الاصلية
مع الترتيب كما مر من الاسئلة وصغر وهو ان يعتبر التوافق
في الحروف بلا تنتيب نحو حمد ومدح وجذب وجبذ
واكبر وهو اعتبار المناسبة فقط من غير اعتبار جميع
الاحوال ثلم وثلب ومنه حول بجعلهم الفاء مشتق من
العمم ويقال ايضا صغير وكبير واكبر ويقال ايضا اصغر
واوسط واكبر واعلم ان الاصغر هو المعول عليه وهو المراد
عند الاطلاق واراد العلمت ذلك يكون الاشتقاق الاكبر اعم
الكل كما يفيده التعبير بقوله اوسع دايرة واراد بالاشتقاق
المعمول عليه الاشتقاق الاصغر المعرف اليه الامر عند
الاطلاق ومفاده ان الاصغر منه وسع ويوجه من حيث
كثرة افراده وفي حوله اوسع استعارة تصريحية تقريرها
انه شبه كثرة الافراد بوسع الدايرة التي هي الخط المحيط
على ما هو مقرر بجامع العظم واستعار اسم المشبه به للمشبه
واشتق من الواسع اوسع بمعنى اكثر افراد قوله هذا والتحقيق

الخ

الخلاف التحقيق فهذه طريقة السيرافي ومشى عليها البجم
الرضي والسعد في شرح التصريف وهي مرجوحة والصحيح
ما مذهب البصريين ان المصدر اصل للفعل والوصف
بلا واسطة والاولى طريقة لبعض البصريين افاده البعولي
من خطه ثم انك خبير بان حوله على الصحيح مناقض لما تقدم
وذلك لان حاصل ما تقدم له من حوله على الصحيح ان كلا من
الصفة والفعل مشتق من المصدر وليس الصفة مشتقة
من الفعل قوله وبابى نظر ذلك الخ اي حوله منها تقدم من
لاه الخ قوله بان يقصد الخ الظاهر ان الباء للتصوير التنزيلي
قوله حقيقة واما على الاول فهو وان كان لازما الا انه
ليس لازما حقيقة بل تنزيلا قوله باخراجه اي بسبب
اخراجه الخ منه اشارة الى ان عطف حوله ونقله الخ من عطف
السبب على المسبب اي ان جعله لازما بسبب نقله الى
باب فعل بالضم ولما كان النقل الى باب فعل بالضم بواسطة
اخراجه من باب فعل بالكسر صرح بذلك الواسطة كقوله
باخراجه فآل الامر الى ان السبب في جعله لازما اخراجه
من باب فعل بالكسر ونقله الى باب فعل بالضم وقوله
بان يجعل الخ تفسير لقوله ونقله الى باب فعل بالضم
اشارة الى ان المراد بالنقل جعله من باب فعل بالضم بحيث
يعطى حكمه من كل وجه دفعا لما يتوهم من ان المراد بنقله
اليه اعطاؤه حكمه في الجملة وبعد فالاحسن ما ذهب
اليه ش وحاصله انه ليس عطف ونقله عطف تفسير بل
المراد انه يجعل لازما اولا بالنقل ثم بعد ذلك ينقل الى باب

فعل اي فلابد من ملاحظة الامرين ونفصه ان الحاجة الى الفعل
لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما
في حكمها والغرائز الامور الطبيعية اللازمة كالحسن والقبح
وما في حكمها قال اهل العرف ان هذا الباب موضوع للصفات
اللازمة مما جبل الانسان عليه او صار ملكة له بالتكرار فان
قلت هلا حصل بنقل ضم بالكسر الى فعل بالضم ابتداء من غير
توسط جعله لازما لان اللازم المفهوم العين المنقول
اليه هو المقصود قلت لان الجعل المذكور هو المسوغ
للنقلة من مطلق اللازم الى اخص منه وهو فعل بالضم
فيكون النقل من لازم الى مثله لمناسبة بينهما او هي
اللزوم بخلاف نقل المتعدي ابتداء الى لازم لامسوغ له
اذ لا مناسبة بينهما الا مطلق العلمية وهو غير مسوغ
لذلك افاده بعض الشيوخ فيما كتبه والحاصل ان الفرق بين
ما نزل منزلة اللازم وبين ما جعل لازما ان الاول لمتعد
للمفعول فيقطع النظر عن مفعوله تحقيقا وتقديرا
اي لقصد الاعلام بالفعل وفاعله دون مفعوله كما في
فلان يعطي بخلاف ما جعل لازما فانه يصير غير متعد
اصلا قوله من باب فعل بالكسر اي الذي هو باب الصفات
المنتقلة عن النفس اي بحسب الوضع والاقعد يستعمل
فعل بالكسر للصفة اللازمة نحو شره وسئم قوله باب
فعل بالاضافة التي للبيان وفائدة تعريبه باب مع ذلك
الاشارة الى انه ليس المراد انه نقل الى المادة المخصوصة
التي هي العاد والعين واللام بحيث يستحيل اليها اي ينقلب

اليها

قوله اللازم له اي لباب فعل اللزوم قوله لاختصاصه اي
باب فعل قوله بافعال الغرائز الباء داخلة على المقصور عليه
هي مستعملة فيها اي بالافعال الدالة على الغرائز
اي على الصفات الغريزية كحسن وكرم وهي جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بما هي ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية ويقرب منها الخلق وهو بضم اللام ملكة يصدر
عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد
مدخلا في الخلق دون الغريزة وبذلك الغريزة مثل الكرم
والمروءة والشجاعة ومقابلاتها كما في المطول قوله
اللازم صفة لافعال الغرائز اي اللازم اللزوم لها
وعبارة 2 الى باب فعل بالضم الذي هو باب الصفات
اللازمة للنفس اي بحسب الوضع والا فقد يستعمل
فعل بالفتح للصفة المنتقلة نحو سقط قوله بان يجعل منه
بصيغة المنقل اي بان يجعل النقل المذكور من باب فعل
قوله وقد اطرد اي النقل الى باب فعل يطرح في باب
المدح والذم فاذا اردت ان تمدح زيدا بكثرة العلم فتقول
علم الرجل زيد بضم اللام وجرى منه ما جرى في باب نعم
او تذمه بكثرة الجهل تقول جهل الرجل بضم الباقي
اقول حينئذ ان ضبط كلام المصنف بالكسر فالوجه
الثاني وان ضبط بالفتح فالوجه الاول فالمخلص
ان يجاب بقراءته بالوجهين فالمراد المادة بقطع النظر عن الهيئة
اللازمة لضرورة النطق باحدهما وحينئذ اريد المادة
بقطع النظر عن الهيئة باق على الوجهين معا والغرض

اللفظ بالكسر او الضم لما ذكرنا قوله الكائنية نسبة الى الكائنة
على غير قياس لكثرة قرائنه لها قوله ويرجع حاصله اى حاصل
جعله لازما وتعلقه الى باب فعل قوله منه اى من رحم بالكسر
وهو اظهر من الاول اى لانه على الاول لم يكن لازما بالفعل بل
انما نزل منزلة اللازم قوله بل الاول هو تنزيله منزلة
اللازم قوله وكلامهم بخالفه اى ان كلامهم بخالف ما ذكر
من كونه مطردا فى بعض الافعال المتعدية دون غيرها كلها
هذا مدلوله ولم يبين الذى يطرد فيه من غيره والظاهر
ان المعنى وكلامهم بخالفه اى من حيث انه لا اطراد فى ذلك
بل يقتصر على السماع ولم يبين وجه ح ما قاله الشيخ لبعضهم
تعالى بخلاف التنزيل فانه غير مطرد فى كل فعل متعد كما صرح
به بعضهم فالاولى تقديمه اى تقديم جعله لازما وتعلقه
بخلاف صنع المهم ثم ان العلامة البهوتى اعترض ما قاله الشيخ
ونصه كلامه يوهم ان الثانى مطرد فى كل فعل متعد لانه ضعف
مقابله بعدم ذلك وكلامه الاول صريح فى خلافه حيث قيد
اطراده ببابى المدح والذم خصوصا وقد عبر المحقق الشهاب
البرلسى بقوله واجيب بان الفعل المتعدى قد يجعل لازما
الذى هو سوق الجزئية انتهى ووجه ما قاله البهوتى
ان ما نحن فيه ليس من باب المدح والذم اى لانه لم يقصد
بالتحويل ذلك بل انما قصد التوصل الى اللزوم قوله والرحمة
اى ولفظ الرحمة لان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ
قوله رقة القلب اى التعطف والحنو والشفقة قاله ح قوله
فمن ثم اى فمن اجل ان معناها رقة القلب قوله اطلاقها اى

الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم قوله الماحوذين صفة للرقة جرت على غير
من هى له فالمناسب ان يقول الماحوذين هما قوله ما اى
من لفظ وقوله هو اى الرقة معنى ما اى ذلك اللفظ قوله
لانها اى الرقة قوله الكيفيات جمع كيفية وهى عرض يقوم
بمحل متوقف وجوده على وجوده بحله قوله النابعة
للمزاج بكسر الميم هو كيفية متوسطة حاصلة من تفاعل
العناصر الاربع وتفاعلها ان تكسر سورة كل سورة الاخر
فيحصل هناك كيفية هى المزاج وهذا مستعمل فى حقه
تعالى قوله بان لها اى للرحمة معنى اخر اى مجازى قوله
اطلقت الرحمة على ذلك المعنى مجازا اى اطلاقا مجازا
اى على طريق المجاز وقوله عن الاول اى مجازا كائنا
عن الاول اى عن المعنى الاول اى متفرعا ومترتبا عليه
قوله مرسلا صفة لمجاز تنبيه ذكر المحلى فى شرح جمع
الجوامع ان الرحمن مجاز لا حقيقة له قوله لما بينهما اى
لما بين المعنى الاخر والاول قوله عن التشبيه المناسب
المشابهة قوله وهى اى العلاقة قوله كونه اى المعنى
الاخر الذى هو التفضل قوله عامة له اى للاول اى لازما
له اى فالعلاقة اللازمة التى هى من اوصاف المعنى
المستعمل فيه لا من اوصاف المعنى المنقول عنه وهو
احد قولين والذى اعتمده ان يقال فى مثل ذلك العلاقة
اللزومية التى هى من اوصاف المعنى المنقول عنه وهو
ذات خلاف والمشهور ما ذكرنا وكتب الشيخ البهوتى ما نصه
تعالى اول كلامه واخره يقتضيان ان العلاقة اللزوم والذى

منى عليه الشهاب البرلسي تبعا للسيد ان العلامة السببية
وقعوا في تمام حسن جلبي في بحث الانشاء ما حاصله انه
لا يحسن الاقتصار في بيان العلامة على اللزوم لانه موجود
في كل محاز اراد امه على صنع السيد في شرح المفتاح وغيره
في مسايل خروج الاستفهام الى الاستبطاء وغيره انتهى
قوله وذلك اي بيان كون المعنى الاخر الذي هو التفضل
غاية للاول الذي هو الرحمة قوله ممن اي التفضل من
شخص قامت اي الرحمة بقلبه اي على ما اي شخص قوله
على الخ متعلق بالتفضل قوله من اي شخص وقوله وق
اي من قامت بقلبه وقوله عليه اي على من الذي هو
الشخص المتفضل عليه قوله اي تستلزمه تفسير للمقتضي
قال شي فتقتضي اي يحصل منها وبسببها وليس المراد
بالاقتضاء المعنى المعروف وهو الايجاب وانما المراد
المناسبة ووجه التعبير بالاقتضاء الاشارة الى تمام
المناسبة انتهى واراد بالمناسبة السببية وحاصله
ان شارحنا فسر الاقتضاء باللزوم العادي وشي فسره
بالسببية فهو يشير الى ان العلامة السببية لا اللزوم
حبوا فوق تحت حسن جلبي قوله اي نهايتها اي الرحمة وقوله
التي صفة لنهايتها وتامل حتى صير يعود على الرحمة
وضمير البها راجع للنهاية التي هي الغاية قوله انتها
الملزوم اي انتهاكا منتهاها الملزوم الى لازمه من شبيه
الخاص بالعام اي لان الرحمة من افراد الملزوم والتفضل
من افراد اللازم والمراد بكون الرحمة ينتهي اليها بكل انتها

الاستلزام

الاستلزام اي ان الرحمة تستلزم التفضل قوله وهي اي
الرحمة مبدوه اي التفضل قوله الذي صفة للمبدا قوله
يبتدي اي التفضل اي بيتا وقوله منه اي من المبدا
وقوله ابتدا اي كابتدا اللازم من ملزومه والمراد بابتدا
اللازم من ملزومه كونه لازما للملزوم ومه وباي ما تقدم من
قولنا من شبيه الخاص بالعام قوله طلبي المراد تفريع على
قوله اي نهايتها قوله العلل الاربع هي الفاعلية والمادية
والصورية والغائية كالسرير له تلك العلل فالفاعلية
النجار والمادية الخشب والصورية الهيئة المخصوصة
والغائية الجلوس عليه قوله كما لا يخفى اي للذي لا يخفى
من ان الغائية هنا للبيت فاعلا ولا مادة ولا غير ذلك
قوله وهما اي الرحمن الرحيم قوله منها اي الرحمة قوله
الغاية صفة للمعنى الحقيقي قوله المبدا صفة للمعنى المجازي
قوله اذ اسما الله اي الشامل للرحمن الرحيم وغيرهما واراد
بالاسما الصفات الدالة على ذات وصفة قوله مما له بيان
لمحذوف تقديره اي من لفظ قوله كالرضى الرضى اطمينان القلب
وهو مستحيل فيراد ما يتسبب عنه من الانعام اواراده
وقوله الغضب هو غليان دم القلب وهو مستحيل على الله
تعالى فيراد ما تسبب عنه من الانتقام قوله والضحك تعلق
العقتين مع الاعجاب فيراد ما تسبب عنه في الجملة من
الانعام اواراده قوله منه اي من نحو ذلك قوله لما ذكر
اي من ان المعنى الحقيقي مستحيل قوله هو مذهب العاضي
ابو بكر مالكي قطعا قوله ابو الحسن الاشعري هو مالكي على الاصح

قوله ان من رحم شخصا اي رق قلبه عليه قوله ثم فعله اي
فعل التفضل اراد بالتفضل المعنى الحاصل بالمصدر
واراد بالفعل المتعلق به المعنى المصدري قوله المقصود
اى ان المقصود وصف المولى بكونهما وجعله الاول
يشير الى انهما اشتركا في الوجه الا ان هذا اولى وهو
كذلك فتلخص ان كلا منهما قامت به جهة ترجيح الا انه
خبر باعتبار حيث كان الاول وهو المقصود كان ينبغي
تعينه وان كان الثاني يصح بحسب ذاته تعينهما
الاول يجوز ان يراد في ذلك استعارة تمثيلية اي
بان شبه شانه سبحانه وتعالى حيث لم يزل متفضلا على
خليقته بنعم لا تحصى بحال الملك الرقيق لرعيته فعطف عليهم
وعممهم معروفه واستعير المركب الموضوع للمشبه به للمشبه
غاية انه اقتصر من المركب على ما هو العمدة منه وهو
الرحمن الرحيم واصله الرحمن على رعيته فزيد شيئا عبد
رحمه الله ثم بعدان رسمته وحدت المعنوي كتبها نصه
وجوز السيد عيسى الصفوي ان يكون من مجاز التشبيه
على سبيل الاستعارة التمثيلية شبه معاملة الله مع
العصاة والمذنبين بمعاملة الراحم تشبيها للهيئة المنتزعة
بالصور المنتزعة فان غلبت الاستعارة التمثيلية بشرط
فيها التركيب وليس هنا تركيب قلت صرح المولى العمادي
في قوله تعالى لعلكم تتقون بانه لا يشترط التصريح بجميع اجزاء
التمثيلية وبهذا يجاب عما اعترض به شيخنا الحلبي في
شرحه فحافظ عليه ثم قال السيد الصفوي واقول على تقدير حسب
اللغة

واما بحسب الشرع فالاقرب انه حقيقة شرعية
للتبادر والاستعمال الثاني قال المولى خسرو واعلم ان
المتبادر من كلام القوم هنا وفي سائر المواضع ان عدم
استعمال لفظ الرحمن فيما سواه تعالى من قبيل الاتفاقيات
وليس في معناه مانع منه وليس كذلك بل هو مقتضى هذا
اللفظ لانه على ما قال الامام البيضاوي المنعم الحقيقي
البالغ في الرحمة غايتها قال وذلك لا يصدق على غيره
تعالى قوله وتقديم اى وعلة تقديم الرحمن والاولى ان
يصرح كما ملناه وذلك لاختلاف العلة في تقديم الله والعلة
في تقديم الرحمن المتضمنة اى علة تقديم الرحمن
منها على الرحيم قوله وغيره عطف على المعنى او على بيان
الا انك تعلم بيان في المعطوف قوله وقد ذكره اى الملتجئ
الثاني قوله وانما قدم الشارع الامر في هذا الوصف تخصيص
الشارع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا بغير مخصص
مع انه لا ينظم ما اراده الا على رواية بسم الله الرحمن الرحيم
دون بسم الله او بسم الله الا ان يدعي انه المراد من الروايتين
ايضا لا يخفى انما اضطره الى ذلك عدم صحة اطلاق الشارع
على الله تعالى لانا نقول كان يمكنه تقييد هذا اللفظ ولم
يتعين ان هذا اللفظ بخصوصه هو الفاعل فكان يمكنه
تقدير المحذوف مما يصح اطلاقه عليه تعالى ايضا على ان
في شرح الورجات للشهاب ابن قاسم ما يوخذ منه جواز اطلاق
الشارع عليه تعالى من وجهين الاول استعماله في المعنى
الاعم الشامل له تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم الثاني ان

يكون اطلاقه عليه تعالى وان لم يعد من اسمائه مبنيا على
القول بجواز ان يطلق عليه كل ما لم يشعر بنقص فتدبر
انتهى واقول واطلاق الشارع على الله حقيقة وعلى النبي
صلى الله عليه وسلم مجاز واراد بقوله الامر الذي ضمنا
في قوله كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
الحديث قوله في ابتدا الخ اي الاتيان بها في مقام ابتدا
الخ قوله انه وضع لفظ المصدر وضع لفظ الله على انه
نائب فاعل قدم قوله فيها اي البسملة اي حال كونه
كائنا فيها قوله في الاصل اي بحسب اصله وحواله قوله
على الراجح السابق اعني من ان اله اسم لا صفة قوله وفي
الحال اتفاقا اي ان الله بحسب ذاته لا بحسب اصله اسم
اتفاقا وما قيل ان الله صفة فباعتبار اصله لا باعتبار
ذاته قوله وهما اسمان صفة في الاصل اتفاقا اي وذات
كما تقرر وسيشير له المصنف قوله وفي الحال على قوله يأتي ظاهرة
في الرحمن الرحيم معا وليس كذلك انما ذلك في الرحمن دون
الرحيم فهو صفة اتفاقا في الاصل والحال قوله منهما اي
الاسم والمسمى قوله صفة كالخلق والرزق قوله او من حيث
الوثنية اي من حيث التمثل لانه يتعقل اولا الذات ثم
يتعقل بعد ذلك الصفة سوا الالتزم عليه وجود الذات بلا
صفات ولا يصح ذكر في حق الله تعالى قوله تكوينا اي
الصفة قوله منه اي الاسم المسمى وقوله ومن ثم اي ومن اجل
كونه الجزا المقصود قوله سمي بالصفة اي سمي الاسم بالصفة
ومن ثم الى قوله كما مر جملة معترضة قوله جعلت سماه تسميا

قوله ثم

قوله ثم المسمى الخ اي فيما مر عن السيد من تحقيقه ان المسمى
نفس الذات والصفة معا قوله وهنا اي في قوله وهما اسما
صفة المسمى التضمني فيه انه لم يعهد كون المسمى يتصف
بكونه تضمينا نعم المعلول عهد كونه مطابقيا وتضمنيا
وقيل انه اسم للصفة فقط فعاد مدلول الحمد في
حيث حيثيتها بالذات قوله لامرين من جهتين ليس
المراد ان كلا واحد من الامرين من كل جهة من الجهتين
بل المراد ان واحدا منهما من جهة والاخرى من الجهة
الاخرى قوله وقد ذكره اي الامر الذي من جهة اللفظ
قوله وان قلنا اي هذا اذا قلنا بانه علم بل وان قلنا الخ
قوله خاص بالله الباد اخلة على المتصور عليه فلما كان خلطا
بالله صار بمنزلة العلم قوله لا يقال الخ ممنوعة كونه خاصا بالله
قوله فتفريع الخ على ما ذكر من الدعوى التي هي قوله
خاص وحيث كان ما ذكر دعوى فما ذكر من الدليل على
هذه الصفة لا ينتج المدعي فصح بذلك التفريع قوله اولى
منه انما لم يقل المتعين لامكان الجواب بان النفي متسلط على
المادة فقط والمراد انه لم يقل حامدي والاولى على
على تقدير المصدر بخلافه اذ لا يقال ايا ما سيأتي يعني
وقيل فيما مضى مع انه لم يقل اصلا قوله اي انه علته
الاستعمال التنويهي اي استعماله في الله وحده هذا ليس
مدلول المصدر لان مدلوله عدم القول لغير الله وهو يصدق
بالقول لغيره وبعدم القول اصلا وعدل الكثر عنه لكون ما
ذكره هو المقصود دون هذا المدلول العام بما قلنا فان قلت

اعلى ذلك المقصود قرينة قلت نعم وهو ان استعماله
في الله مسلم الثبوت قوله لا القياس معطوف على
الاستعمال له اي لا القاعدة وهي ان كل من قام به وصف
اشتق له اسم من ذلك الوصف اي من دال فاذا قام
العلم بزيد اشتق له اسم من دال العلم وهو لفظ العلم
وهو عالم اي فمقتضى القياس اطلاق رحمن على غير
الله اذا قامت الرحمة بذلك الغير ولذا قال الشنبلي
هو اي القياس قوله بل هو اي القياس هي القاعدة
وهي ان كل من قام به وصف يشتق له اسم من ذلك الوصف
اي من دال ذلك الوصف قوله يجوز فان قلت انه هو جيد
قلت اراد به عدم الامتناع قوله من كل مبان للغير اي من
كل شخص قام به معنى رحمن اي المعنى النفسي الذي هو
الانعام بالنعم الجليلة قوله واما قوله بني حنيفة جواب عما رد
على قوله اي ان علة الاستعمال اللغوي قوله مسيلمة بكسر
اللام هو لقب له واسمه ثمامة هكذا ضبطه النووي قوله
رحمن اليمامة اي الرحمن منها واليمامة بلدة من بلاد بني
حنيفة وبها تنبي مسيلمة الكذاب قوله شاعرهم اي شاعر
اليمامة اي الشاعر منهم قوله وانت غيث الورى صدره
سموت بالمجد يا بن الاكرمين ابا وانت غيث الورى اي
وانت كالغيث بالنسبة للورى اي الخلق او انت رحمة
الورى فان قلت هذا البيت الخ الغ ما تضمنه قوله رحمن اليمامة
من ان رحمنة لاهل اليمامة والمتبادر المصر لان هذا ذكر
في مقام المدح فربما اقتضى الحصر قلت لا لان قوله رحمن اليمامة

معناه

معناه الرحمن منهم اي الكاين منهم ثلاثيا في ان رحمنة عامة
لاهل اليمامة وغيرهم والمناسب ابدال هذا البيت ببيت آخر
سموت بالمجد يا بن الاكرمين ابا وانت شمس الورى لا زلت سلطانا
قوله من تمنتهم الخ التمنت مطلب الاتباع في عنت اي اي
شاق فاما ان يراد اتباع بعضهم بعضا او اتباع كل منهم
نفسه ابن ابي شريف فاذا علمت ذلك فتقول ضمن
التمنت معنى المبالغة فالمعنى لمبالغتهم في كفرهم قوله
اي اما هذا الاستعمال غير صحيح اي غير جار على منهج اللغة
حيث استعملوا المختص بالله في غيره قوله دعاهم الى هذا
الغير الصحيح قوله لحاجتهم في كفرهم قال في المصباح الحرج في
الامر لحجا من باب تعب ولحاجا ولحاجة اذا لازم الشيء
واظبه ومن باب ضرب لغة اثنى فالمعنى عليه دعاهم
لذلك ملازمتهم للكفر وكانه اراد والله اعلم المبالغة فيه
ثم بعد كتبي هذا وجدت ش افاده قوله من عنتهم اي بسبب
زعمهم قوله نبوة مسيلمة دون النبي صلى الله عليه وسلم
هذا بحسب ما اتفق منهم والا فلو شركوه مع النبي صلى الله
عليه وسلم لكان الحكم كذلك وبعد ان علمت ما ذكر فما قول
نقل ش عن شيخه ابن قاسم ما نصه اقول فيه اي في
القول بانه غير صحيح نظر لانه حيث كان من الصفة الغالبة
ومن لازمها ان يكون القياس جواز اطلاقها على غيره
كان هذا الاطلاق من بني حنيفة مما يتبع انه اطلاق موافق
لقياس لغة العرب ونطق بما قياس اللغة جواز النطق به
وبكله مما يجب صحته فكيف يحكم بعدم صحته وبانه خارج عن

منع اللغة لا يقال انه صار علما له تعالى او ان الواضع شرط
ان لا يستعمل في غيره تعالى لانا نقول اما الاول فغايته
انه صار علما بالغلبة ومثله لا يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي
على الغير كما في سائر الاعلام الغالبة بل لو سلم انه علم
بالوضع لم يمتنع اطلاقه كذلك لان جعل اللفظ علما لا يمنع
اطلاقه باعتبار معناه الاصلي خصوصا وظاهره عدم
صحة ذلك لا حقيقة ولا مجازا مع ان الصحيح جواز التعدد
في الاعلام واما الثاني فغاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح
الحزم بالحكم عليهم بالخطإ مجرد الاحتمال انتهى وقال التاج
السبكي والجواب السديد ان يقال المختص بالله هو
المعرف باللام ودونه غيره انتهى واجيب عن البيت بان
رحمن اليمامة بني صيغة بمعنى ذا رحمة مطلقا
والمختص بالرحمن بمعنى البالغ في الرحمة وقيل انه
شاذ لا اعتداد به قوله بما لو استعمل الخ جواب عن اعتراض
ابن السبكي في شرح المختصر على قول الزمخشري ممن
تمنتهم في تعريفهم انه اعترض بما حاصله مع الايضاح ان
النعت سبب في الاطلاق ومتى ثبت الاطلاق فقد
وجد الاستعمال في الجملة غايته انه ذكر سبب الاطلاق
وهو النعت وحاصل الجواب انه ليس اطلاقا صحيحا
وانما حملهم عليه الحاجة في كونهم غايتهم كونوا باد عايهم لبلغة
النبوة وتوغلوا في الكفر بالطلاقهم عليه ما يختص بالاله
توغلا مخرجوا بالمبالغة فيه عن طريق اللغة ابن ابو شريف
قوله والمفهوم من كلام الغزالي وعليه قال المعد في شرح مختصر الزبد

والوف

والفرق بين لفظ الله والرحمن وان اختص كلا منهما به تعالى
ان المنع في اسم الرحمن شرعي طرأ بعد الاسلام بخلاف الله
فانه لم يتجرء عليه احد قبل الاسلام ولا بعده انتهى تنبيه
علل بعضهم الاختصاص بان معنى الرحمن المنعم الحقيقي
اي الذي يفيد ما ينبغي لا لغرض بوجه من الوجوه
ولذلك لا يصدق على غيره تعالى فان غيره تعالى انما
يفعل ما يتعاطاه من التفضل والانعام لغرض نفسه
ليستعيض به من جزيل ثواب او جميل ثنا او نزيل عن
النفس رقة الجنسية او عن القلب حب المال ورذيلة
البخل الى غير ذلك من الاغراض اي نزيل عن النفس الرقة
التي سببها المجانسة والتماثل بينه وبين المنعم عليه
فان الرحمة الى القلب يقصد دفعها او نزيل به حب المال
ورذيلة البخل عن قلبه طلبا للترقي الى مرتبة الزهد في
الدنيا قاله شش قوله انه اي رحمن قوله اي اي بالله قوله لانه
لعله استند الى قولهم رحمن اليمامة فان هذا استعمال
لغوي قوله ومن ثم اي ومن اجل انه خاص شرعا لانه لم يرد
عن احد والله خاص به شرعا ولغة وظاهره انه لو فرض
انه خاص به لغة وشرعا لا يوصف ايضا لما تقدم
من ان الله اسم ذات والرحمن اسم صفة قوله له اي لله
قوله او لغيره اي الله قوله بمن قام به معناه من شخص قام
به معناه اي وهو الرحمة قوله اذ مثل اي اطلق وقوله منهما
اي من الله وغيره قوله واعترض اي كون رحيم عاما
انه تعالى اي من انه تعالى معمول على حذف الجار او انه بدل

وقوله اخرجه ايمذكره قوله ان يتحمله اي الرحيم الانتحال
نسبة قول غيره لنفسه والمراد به هنا ما يشبهه من نسبة
ما لله لغيره اي استعمال ما لله في غيره قوله بحثا اي باحثا
او حالة كون الحمل بحثا اي استنظارا من عنده لا منقولا
قوله وعليه اي على هذا الحمل فيقال في علة تقديم الرحمن
الرحيم ان الرحيم ان الخ قوله لان الرحمن خاص به في جميع
الاحوال ذكر بن جماعة في شرح بقول العبد في بدا الامالي
ان الخاص به انما هو المعرف بال فلا يعد هذا اقارن قاوبه يعلم
ما في كلام الزمخشري ذكره البهوتي قوله والخاص اي واللفظ
الخاص بشيء كالذات العلمية قوله في ذكره اي في ذكر ذلك الخاص
واحترز بقوله في ذكره عما العمل به الذي هو الوجه الثاني
وخلاصته ان التقديم اما من جهة الذكر او من جهة
العمل فعلى الوجه الاول التقديم من جهة الذكر وعلى
الوجه الثاني التقديم من جهة العمل قوله بعد اي اطلقا
بل بعد لفظ وهو لفظ الجلالة بدل ذلك على ذلك الشيء الذي
هو الذات العلمية اي يدل عليه بعينه لكونه علما على ذاته
قوله على العام متعلق بيقدم اي يقدم على العام لان لك
الشيء وغيره فالرحمن خاص بالذات العلمية يقدم بعد لفظ
الجلالة على الرحيم العام له ولغيره والحاصل ان لفظ
الرحمن لما كان خاصا ذكر العلم اي وان لم يصل الى حد
العلمية ووجه مشابهته للعلم ان لفظ الرحمن لا يوصف
به غير الباري تعالى كما ان العلم يختص بالمعلم فناسب ان يليه
بخلاف الوصف المشترك الذي يوصف به ذلك الموصوف وغيره

والمراد

والمراد بالعام في ذلك المقام المطلق لان الرحيم مطلق لا عام
لان العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر الا ان يريد
بالعموم العموم اللغوي لا الشمولي والمطلق هو اللفظ الموضوع
للماهية الكلية قوله ويمكن ان يراد بالخاص والعام فيما ذكر
اي في قوله والخاص بشيء متقدم الخ وهذا جواب ثان والفرق
بين الجوابين انه في الاول النظر للفظين ابتداء وفي
الثاني النظر لهما بتبعيتهما للمعنيين قوله الاتي تعريفهما
اي الخاص والعام الاصوليين واما على الوجه الاول
فالمراد باللفظ الخاص بشيء لا الخاص بالمعنى المصطلح عليه
كما تقرر وقوله على العام اي الشامل له ولغيره لا المعنى
المصطلح عليه فهو خصوص وعموم لغوي قوله على هذا اي
على ارادة العام والخاص المخصوصين قوله لانه خاص من
جهة اللفظ اي خصوص منظور فيه لجهة اللفظ الخ بان
يقول الرحمن لفظ خاص بالذات العلمية والرحيم عام من
تلك الجهة اي عام من جهة اللفظ اي عموم منظور فيه
لجانب اللفظ فيقول الرحيم شامل للذات العلمية وغيرها
قوله والخاص من جهة المعنى كاهل الذمة فانه خاص من
جهة معناه بمعنى ان من كان تحت ذمتنا الذي هو
مدلول اهل الذمة خاص والذي اتصف بالشرك الذي هو
مدلول المشركين من قوله تعالى اقتلوا المشركين عام فعند
نظر واللخصوص والعموم من ذلك من جهة المعنى قوله والخاص
من جهة المعنى اي كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين فانه عام
في كل مشرك وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا اهل الذمة

فائدة خاص من جهة معناه فيتقدم في العمل به على العمل بالعام
من جهة معناه وهو المشركين من حيث ان اهل الذمة لا
يقتلون عملا بلا تقتلوا اهل الذمة ولو عمل بما قتلوا المشركين
لقتلوا قوله من تلك الجهة اي من جهة المعنى وقوله من تلك
الجهة لموافق اي جهة اللفظ وقوله في التقديم اي
مطلق التقديم وقوله من تلك الجهة الاولى حذفها وقوله
وان اختلفت الجهة الواو للحال اي اختلفت جهة التقديم
اي فان التقديم في الخاص من جهة اللفظ تقديم من جهة
الذكر والتقديم في الخاص من جهة المعنى تقديم من جهة
العمل هذا معنى قوله كما تقرر قوله لانه ابلغ فان قلت
ابلغ على هذا من المبالغة وفعلها من يرد فلا يصح بنا اسم
التفضيل منه اذ لا يبنى الا من مجرد قلت يصح على قول
الاخفش فانه جوز بناءه من كل من يرد فان قلت فهل
يصح ان يكون من البلاغة اي الاتي بلاغة قلت قد
تقرر عند اهل المعاني ان البلاغة تكون صفة الكلام
والمتكلم ولا تكون صفة المفرد لكن قال بعض المتاخرين ليس
ممتنعا في نفس الامر بل يكون صفة لمفردات الكلام كما يكون
صفة الكلام اذ كل من مفردات الكلام مطابق لمقتضى الحال كما
هو اثنه مطابق له الا ترى ان ايراد المسند اليه موحدا في مقام التوحيد
بلاغة في نحو زيد قائم كما ان ايراد المسند اليه نكرة في مقام
التنكير بلاغة فيه ايضا ومعلوم عندك بالضرورة ان كل واحد
من زيد وقائم ليس بكلام اصلا وانما يتركب المفرد مع مركبا تاما
وهو باطل بالضرورة ولا شك ايضا ان ايراد دابة نكرة في قوله

تعالى

تعالى ما ترك عليها من دابة تطبيق لمقتضى المقام وعلى هذا
سائر كلماته وله نظائر كثيرة حد ذي الاستعمال فكيف لا وان
كل مفرد من مفردات الكلام البليغ مطابق لمقتضى المقام
والحال كما انه مطابق له فان قلت قد تقول في كلامهم وهو
وقصر عليهم قلت يقول كلامهم بوجهين الاول ان المراد
بالكلام في قوله البلاغة مختصة بالكلام لا تتعدى الى
المفردات هو مطلق المركب سواء كان مركبا بمعنى الكل
والمجموع او مركبا هو عبارة كزيد في زيد قائم فانه مفرد
في حد ذاته ومركب مع قائم من حيث النظر اليه الوجه
الثاني ان المراد بالمفردات هو المفردات اللغوية قبل
وقوعها في التركيب فانها من حكم التعلق ولا يتعلق بها
المعاني النحوية لانتفاء مقتضيها مع قيام المانع عنها فضلا
عن ان يتعلق بها المعاني المتعلقة بالبلاغة انتهى ش
قوله اي الرحمة المدلول عليها بالرحمن اي من الرحمة
المدلول اما لغة فظاهر وعليه يأتي ما ورد يا رحمن الدنيا
والاخرة ورحيمهما واما كما وعليه يأتي ما ورد عن السلف
كما في ش يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا قوله
المتكلمين في الاشتقاق اي المجتهدين في الاشتقاق
احترز بذلك عن الكلمتين اذ لم يجتهدا لاشتقاق كان
يكونا جامدتين كزيد وديان فان كلا منهما دال على وضع
وهما جامدان قوله اي زيادة حروفه اي احد اللفظين
قوله المبني منها الخ اي منها او يقال ان الحروف ظرف للمبنى
منها اذ هي اجزاؤه وهو كل والكل منحصر في اجزائه تخيلا لسبقها

عليه معنى افاده بعض المحققين وعلى هذا فقوله المبني الخ مناه
المنحصر فيها وسمة البهوتي منها وهي ظاهرة وافاد السنان ان
قوله البنا مصدر بمعنى اسم المفعول اي المبنى فيها احد
اللحظين قوله به اي باحد اللحظين قوله فان القطع الواقع
على الابلغية باعتبار كثرة افراد قطع بالشديد على قطع
بالتخفيف او يكون الاول اشد في القطع فتكون الابلغية
في الكيفية من جهة النكاية والاشدية والثاني خلافه
والظاهر ان المراد الاول وقوله بشديده اي بسبب
شديده قوله كالكلية الخ توضيح ذلك ان غالب الحيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح فاذا تردد ناتي فرد
فلم يدر لحكمه حكم الفرد الاغلب او النادر فيستدل بحكم الاغلب
على حكمه ويحكم بانه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وطريق
الاستدلال ان تقول هذا حيوان وكل حيوان اي غالبه
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فهذا يحرك فكه الاسفل
عند المضغ قوله فنباهو اعم من ذلك اي سواء الحد انوعا ام لا
قوله عليه اي على معناه وقوله به اي بحد قوله لها
الالحاقية بالدال اي بالالفاظ الدالة على الامور الجبلية
ان قلت ان شره وسهم دلالتهما على الامور الجبلية ظلا
بالاستعمال لا بالوضع فلم يكن حد رمسا وبالها في الدلالة
بحسب الاستعمال فلا حاجة للالحاق قلت لعل استعمال
شره وسهم في الامور الجبلية شاع وذاع حتى كانه نشا
عن الوضع ولاكذلك حد رمس فتدبر وانشره
شدة الحرص على الشيء قال في المصباح شره على الطعام وغيره

شرها

شرها من باب تعب حرص عليه اشد الحرص فهو شره انتهى
وقال ايضا وانهم فوالتي بينهم بفتحتين فهمة بلغ فيه
فهو فهم والنهم بفتحتين افراط الشهوة انتهى
اي في الطعام كما عنده به بعضهم قوله وذلك اي
كونه الحق بالامور الجبلية قوله ابلغ من جمة زيادة
معناه صريح في ان حاذر يدل على تعدد افراد الحذر
مع انه اسم فاعل واسم الفاعل انما يكفي من صيغ المبالغة
لان دل الا على مجرد الذات والحدث فلا وجه لهذا الكلام كما
ظهر لي ثم بعد ذلك وجدت شق قال فيه وفي هذا بحث
لا يخفى فالصواب الاقتصار على الاولين ولعل قوله فيه
الاشارة لما قلناه من القاعدة قوله اي فيما ذكر وهو
الرحمن وقوله يتوقف حينئذ وقوله في مثله اي مثل
ما ذكر وهو الرحمن اي فيما ذكر ومثله مما كان الابلغ غير مشتمل
على غير الابلغ قوله وذلك اي كون الابلغ الخ وقوله ذكره
اي التحقيق والتحقيق هو ما يشير اليه بعد بقوله
ان الصفة الابلغ ان اشتملت على غير الابلغ وزيادة
كخير يرحم عالم فانه يقدم عالم على خير يرتقيا وان لم
تشتمل كرحيم مع رحمن فان اقتضى المقام تقديم احدهما فهو
الذي يقدم الا انك عبير بان هذا التحقيق لم يذكره وانما ذكره
الشراح وكانه لما كان تحقيقا لم يذكره المصنف متوقفا على ذكر ذلك كانه
يشير اليه فنزل اشارته منزلة ذكره قوله مقطع النظر صفة لسابل
وقوله مما مثله اي مثل ذلك السؤال قال الشيخ البهوتي انظر
ما وجه دعوى قطع النظر مما مثله لم لا يجوز ان يكون هذا صورة

معارضة على ثاني الامرين من جهة التقديم تقديرها ما
ذكرتموه من وجه التقديم متعين للباحث اذ العادة تقديم
عند الابلغ على الابلغ اذ العباس عند عدم الترقي من الادنى
الى الاعلى فتدبر واقول الظاهر انه اراد بما قبله قوله
والخاص الخ وذلك لان كلا من قبل وبعد ظرف زمان متراخ
فاذا قرب قيل قبيل العصر وبعيده كما افاده في المصباح
ولو نظر الى قوله كانه خاص لم يحتج الى ذكر السوال قوله
لاشتماله اي انما قطع النظر عما قبله وتكلموا في مراده
لاشتماله اي السوال على جوابه فان قلت ان السوال
لم يشتمل على الفوائد انما اشتمل جوابه قلت يقدر مضاف
اي لاشتمال جوابه على فوائد وهذا احسن مما كنت قررته
به من انه علة لقوله ذكره في ضمن وعد يعني وحاصل ما
كنت قررته به سابقا انه لم يقل وهو بما اشار اليه بجواب
السوال بل قال في ضمن جواب اي في خلاله واثنائه لاشتماله
قوله مخالف للعادة هي تكرر الشئ دائما او غالبا على نهج واحد
والعادة هنا بمعنى المعتاد بقرينة البيان بقوله من تقدم
اسمي شل ونظر بعض الاشياخ فيما المراد بالعادة هل عادة
البلغاء او عادة اهل اللغة ووجدت في حاشية بعض شيوخنا
اي عادة البلغاء اسمي وقال الشيخ البهوتي ان نظر الى ان
من عادتهم التدلي كما ان من عادتهم الترقي سقط السوال
من اصله لانه يمكن ان يحمل جوابه على هذا على ما يرى من
انهم انما يجوز ترك سلوك الطريق عند اذا كان الابلغ غير مشتمل
على مفهوم عند الابلغ فان اقتضى المقام الترقي سلكوه وان

اقتضى

اقتضى التدلي سلكوه لانا نقول هذا منه فلا يحسن ان يكون
هذا الكلام موجها لايراد السوال على ان تخصيصي من غير مخصص
قوله بالتحقيق بمعنى متكرر كما يفيده المصباح واما الشذ
فهو مبالغة حواد كما هو مقتضى القاعدة ولم ار التصريح بذلك
بعينه ثم بعد كتبي هذا رايت ح قال ما نصه حواد بتحقيق
الواو وكثر الجود انتهى ولعل وجهه النظر لمدلوله من انه
الموصوف بكثرة الجود في الواقع لا انه من الصيغة قوله
العالم المتقن لا يخفى ان بين ياتي التكرار بحسب عالم في نفسه
فاذن اما ان يركب العجز في خبر باب براد منه متقن
او لا يركب ويكون منه فائدة ايضا من حيث التاكيد
بالنظر للموصوف الذي هو عالم او بنظر للمجموع من حيث
هو قوله لاشتمالها اي خبر وفواضل قوله بعضوها وهو
عالم وجواد قوله بكسر الكاف بيان لضبطه بحسب الواقع
خوفا من توهم قراءته بفتح الكاف قوله من بحر العلم اتقنه لا يخفى
ان هذا من المجاز كما افاده الاساس الا انه لم يقع التخبر
على العلم بل اوقع على متعلقه فكان بحر الامور علما فاذن
يصح ترجيعه له من حيث ان علما مميز محول عن المفعول
والتقدير بخر علم الامور ثم يقول هو بحار استعارة من
حيث انه شبه اتقان العلم بالبحر واشتق اسم المشبه
به للمشبه واشتق من ذلك بخر بمعنى اتقن جامع المشابهة
في تبليغ المراد كما ان في البحر تبليغ المراد من الحيوان فكذا في
العلم تبليغ المراد من كل ما يريده فان قلت ان ذلك في المدح
لها النكتة في التخصيص بالبحر قلت ان العلم محله القلب وفي البحر

وصوله الالة للقلب بخلاف الذبح فليس فيه ذلك فلذلك كان
التعبير بالمجرد دون الذبح قوله الكثير الجود يؤخذ ان كلام
ح لا يظهر الا على ما قلنا قوله مبينة اى كما هو في السابل
الا ان ذكر ليس متفقا عليه لان فيه خلافا فتقل الرولا
يخفى ان هذا انما هو فائدة زائدة من المجيب لا دخل لها في
الجواب الا ان ش حمل المصنف بما يقتضي انه من الجواب حيث
قال قلت ان تقديم الرحمن على الرحيم ليس بخالف للعادة
من تقديم غير الابلغ لان الرحيم ابلغ انتهى اقول كيف يأتي
هذا بعد قوله وجود قول بان الرحمن ابلغ بل هو الذي يحوم
السوال عليه فتدبر قوله وفيه خلاف اي في كون الرحمن ابلغ
خلاف وقوله فقيل الخ اي لانه قيل قوله ان الرحيم ابلغ
اي لان مثلا للامور العزيزة كثير في وكريم وفلان
للامور العارضة كغضبان وسكران ورد بان ذلك يكون في
باب فعل بالضم لا لكونه صيغة فعيل قوله وهو دوالرحمة
اي اعم من الجليل والدقيق واعم ايضا من رحمة الدنيا
والاخرة وبقي النظر في حمل الشئ ذو الرحمة هل هو
تركيب جائز ام لا قال ابن حجر في شرح المنهاج عند
قوله في باب صلاة الجمعة تحرم على ذي الجمعة الشاغل
ما بعضه فان قلت كيف اضاف ذي بمعنى صاحب الى
معرفة قلت الظاهر انه يصح ان تكون لتجنس او للعهد الذهني
الخ قال العبادي في حاشيته عليه هذا كله وهم فقد قال
الدماميني في شرح التسهيل وقد يتوهم بعض ان المراد باسم الجنس

اي في

اي في قولهم ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس النكرة فلا
تستشكل بسببها الوهم الفاسد ما وقع في الحديث
ان بسمل رحمك وغاب عنه مواضع من التنزيل والله
ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال
والاكرام انتهى بل المراد باسم الجنس ما يعم بل الصفة انتهى
كلام العبادي قوله قد خص كلا منهما اى استعمالا فخطأ
دون الوضع فان معناهما واحد حذرا من التكرار وعبارة
ش احسن ونصه لكن قابله خص كلا منهما بشئ ليخرج بذلك
عن التاكيد لان الافادة خير من الاعادة قوله من الدنيا
والاخرة بيان لما قوله مخص فريق منهم الرحمن بالدنيا والرحيم
بالاخرة قوله قيل رحمن الدنيا قابله مجاهد ولعل وجه ذلك
ان رحمة الدنيا متقدمة على رحمة الاخرة فناسب ان
يطلق المتقدم في اللفظ للمقدم في الوجود قوله وعكس الغزالي
الاخر ولعل وجهه انه نظر لزيادة المبنى في الجملة فاعطاها
لرحمة الاخرة التي هي اعظم من رحمة الدنيا وان كان يطلق
رحيم باعتبارها قوله في الاول الذي هو رحمن الدنيا
ورحيم الاخرة قوله كالثاني بقبل الخ انما اتى بالثاني على
هذا المنوال ولم يقل والثاني فتعطفه على الاول لان
الثاني لم يكن واقعا في البيضاوي بل الواقع فيه الاول
والثالث فتامل قوله المعبر اي يورد فيه اي القول
الاول وهو رحمن الدنيا ورحيم الاخرة قوله وفي رحمن الدنيا
معطوف على فيه قوله الذي قيل اي الذي هو رحمن الدنيا
والاخرة ورحيم الدنيا قوله على كون الرحمن ابلغ من الرحيم

لاعلى كون الرحيم ابلغ ولا على الساوي قوله في كلام البيضاوي
متعلق بمحذوف والتقدير دون ورد المعبر به عنه وهي
كذا الواقع في كلام البيضاوي فهو وصف كان لورد
اي دون ورد الموصوف بوصفين الوصف الاول انه
عبر به في الاول وهي الثاني الثاني انه واقع في كلام
البيضاوي او انه بدل اشتمال من قوله عنه وما عطف
عليه فتامل قوله سلامة مبتدا وخبره قوله وفي
تعبيره الخ قوله مما اي من شيء اعترض به ذلك الشيء وعوله
عليه اي على البيضاوي هذا ما يتبادر من اللفظ مع
ان الاعتراض يتوجه على عنه فلعله انما خص البيضاوي
بالذكر لان الاعتراض في الواقع انما تعلق به اي فلم يقصد
البلقيني الا الاعتراض على البيضاوي او ان الضمير
عايد على كلام المضاف للبيضاوي وعبر قوله من
انهما الخ بيان لما قوله غيرهم وقوله الخ اي ليسا مرتبين
حتى يستدل بهما والقول بان البيضاوي لم يذكرا انهما
واردان في الحديث فكفى كونهما من كلام السلف الاخيار
ليس بشيء كما افاده الشهاب قوله خرجه الحاكم في المستدرك
مرفوعا اي لا موقوفا ولا مقطوعا الا ان الشيء اقتضر واصله
اللهم فارحمهم كما شق الفم بجيب دعوة المضطر رحمن الدنيا
والاخرة ورحيمها انت ترحمني فارحمني رحمة تغنيني بها عمن
سواك انتهى وقوله المستدرك اي على الصحيحين مما فاتهما
اي من الاحاديث الصحيحة قوله اعني المعاني به دفعا لما يتوهم
من رجوعه للبيضاوي قوله بل المفهوم من كلام غيره اي المعم

اي كالبيضاوي

اي كالبيضاوي فانه لا يفهم من البيضاوي الا انهما انما قيلا
على ان الرحمن ابلغ ولذلك قال والرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى الى ان قال
وذلك انما يعتد تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار
الكيفية وعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم
المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المومن وعلى
الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان
النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلها
وحقيرها قوله الا للغنية كما الكم ما يقبل القسمة لذاته
كالاعداد والمقادير والكيف ما لا يقبل القسمة لذاته ولا
بتوقف تصوره على تصور غيره مطالع قوله وعنه نظر وجهه
كما افاده ش ونصه ولقايل ان يقول لا نسلم عدم الرحمة
للكافر في الاخرة اما اولا فلما قيل انه يخفف عنه في بعض
من الوقوف في الموقف بيظهر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رحمة للعالمين اي الكافر والمومن وهذا يدل على ان
الكافر يرحم ايضا واما ثانيا فلان كل كافر مرحوم في وقت
العذاب لان عدم التعذيب فيه اب اشد رحمة فتحملت
الرحمة الكافر ايضا انتهى ويوخذ من الاول بان الكافر تابع
غير مقصود كيف وهم بعد الموقف يلاقون ما هو اشد من
هوله فليس ذلك رحمة في حقهم انتهى اقول وينافش في الثاني
بمثل ذلك بان يقال كونه مرحوما باعتبار كونه لم يعذب باشد
مما هو فيه ليس مما شانه ان يقصد كونه نعمة بحيث يقال ان
الله منعم على الكافرين في نار جهنم وانتم في نعمة قوله

وبنا في الثاني اي الذي هو رحيم الدنيا ورحمن الاخرة قوله
لما ياتي اي من قول المصنف جلائل النعم واصولها فان ذلك انما
هو في الاول فقط كما مر قوله وانه اختلفت اي والحال
قوله فان قلت حملي ما ورد اي حملي اي قول ورد قوله
المرفوع ايا بقا اي الذي هو رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها
قوله على القول الاتي وهو ان الرحمن ابلغ قوله ايضا
راجع للمورد اي ورد اعلى القول الاتي كما ورد عليه غيره
مما مر الذي هو رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا والقولان
اللذان ذكرهما المصنف رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وعكسه
قوله بالنسبة اليها اي حقارة نسبية ملاءمتي انها جليلة
وهذا جواب عما يقال نعم الاخرة كلها جليلة فكيف توصف
بالحقارة وحلاصة الجواب ان تلك الحقارة نسبية قوله لكونه
متعقلا بالاول اي الجليلة اي في الدنيا والاخرة رحمن اي
فيهما قوله متعقلا بالثانية اي متعقلا بالثانية التي هي
المقيدة اي في الدنيا والاخرة قوله اعني كون الرحيم ابلغ من
الرحمن او معناهما واحد اي بالعبارة لانه يتوهم
ان المراد بالقولين ما اشار لهما بقوله قيل رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة وعكسه مع انه غير صحيح قوله لانخالفة اي للعادة
قوله فان كنت ايها السائل تقول باحدهما اقول كيف يقبل
ذلك بعد قوله هذا مخالف لما جرت به العادة الخ مفهوم صريح في
انه لا يقول بواحد من هذين بل انما يقول بان الرحمن ابلغ
ويمكن الجواب بان يقال ان كنت ايها السائل ترجح عما ذكرته
وتقول بواحد من هذين فلا يتوجه الا انه يرد ان يقال

اذا رجع عما قاله وقال بواحد منهما كيف يتصور ان يسال
لان سؤاله في تلك الحالة هذيان فلا ينبغي ان يلتفت اليه
ولا ينتظر اليه قوله وقيل الرحمن الخ قابله تغلب
ممدوح اي ابلغ في المدح قوله واصولها معطوف على الجلائل
والضمير في اصولها راجع للنعم الذي هو المضاف اليه
قوله لتغير بضم الطاء مبني للمفعول افاده المصباح وقوله ودق
عطف تفسير قوله قال الرحمن ابلغ فيه ان الاولى ان يقول
قال الرحمن ممدوح لانه المشار به في المتن الا ان يكون اشارة
الى ان غرض المصنف بالمدح البلغ ولذلك قال مفهوم وبعد كتبي
هذا رايت منقولا عن الشمني ما نصه وقوله قال الرحمن
ابلغ مبني على القول المراد من قوله وقيل الخ متمحض في
تقرير هذا القول لان السؤال مبني على ان الرحمن ابلغ من
الرحيم مبين في الجواب بما ان لا نسلم ذلك بل الرحيم ابلغ
او مثلها واحد وهما القولان الاولان وان سلمنا ان
الرحمن ابلغ وانما قولت العادة لكنا وليس لنا حال
ثالث يخرج عن هذين حتى ان يكون القول الثالث
هو القول الرابع في ادعاء ابلغية الرحمن هو في علتها وان
اختلفت العبارة عنها لان المدح والمولى للجلائل النعم
واحد ما صدقا وان اختلفا مفهوما مع التلازم بين
المفهومين ويكفي في تصحيح دعوى العينية ذلك انتهى
قوله على القول المراد انما عبر بالمراد لان القديم يصرح
به ان لفظ المصنف وقيل انما قولت العادة الخ وهو غالبا مناسب
للشارح عدم قوله وقيل الرحمن ابلغ من الرحيم ويقول هو عن

المراد من قوله وقيل انما الخ لان عرضه وقيل الرحمن ابلغ
من الرحيم وانما الخ قوله وجوابه انه اي الحال والشان
وقوله انما قدم الرحمن وقوله عليه اي على الرحيم قوله
والحالة هذه اي كون الرحمن ابلغ قوله العادة اي بما اعتيد
وقوله من تقديم بيان لما اعتيد قوله ليترقى منه اي من
غير الاعلب او من تقديم قوله لانه الخ لا يخفى ان الضمير
باعتبار لفظ المصدر الاتي للحال والشان واما باعتبار حل
الشه فمحذور راجع لتقديم غير الابلغ قوله اليه اي تقديم
غير الابلغ قوله حيث يعين اي من اجل تعيينه قوله
لعروض خلافه اي الذي هو تقديم الابلغ قوله وذلك اي التعين
قوله كما في المثالين اي الاذان هما عالم الخ بر وجواد فياض
قوله او الاحسن معطوف على تعين وقوله وذلك الخ
اقول اذا اقتضاه المقام وجب لان الاتيان بما اقتضاه
الحال واجب لا مستحسن اي واجب في باب البلاغة
الا في صورة الشك قوله وذلك اي الاستحسان قوله
ذلك اي تقديم غير الابلغ على الابلغ قوله فان اقتضى اي
المقام قوله فيما ذكر اي فيما اذا كان الابلغ غير مشتمل قوله
خلافه اي خلاف ما ذكر وخلافه هو تقديم الابلغ قوله
استحسن فيه ما تقدم اي استحسن الخلاف المشار اليه
وقوله فان اي الحال والشان قوله لكون المقام يقتضيه
علة مقدمة على تمام المعلول واصل التركيب فانه اريد
ان يرد في الخ لكون المقام يقتضيه اي يقتضي الاداء
لكونه علة لكون الرحمن ابلغ قوله عطف على جلاجل اي عطف

سبب

سبب على مسبب اي انما كانت جليلة لانها اصل النعم اي
لبقية النعم بمعنى ان بقية النعم مبنية عليها وتلك الاصول
كنعمة الحياة والحواس والقوى والذوق وما تقدم من
العطف بنا على ان يراد من الجلايل نفس الاصول والفائدة
باعتبار العنوان ويجوز ان يكون عطف خاص على عام
كما افاده ش ان اريد بالجلايل ما يعم الاصول ثم ان في
العبارة مسامحة والمراد الذي يتناول اي يدل على المنعم
بجلايل النعم واصولها اذ نفس الجلايل والاصول ليس
من افراد الرحمن حتى يكون متناولا لها ويجوز ان
يكون المراد بتناولها صدقه عليها كما افاده
ش قوله الذي هو عند ابلغ اي لانه الذي يدل على
وفايتها لبلا يتوهم انها غير ملتفت اليها فلا تسال
ولا تعطى وسياتي لذلك تتمة قوله كالتتمة اشارة الى
انه لم يكن تتمة لان كلا منهما لفظ مستقل بمعناه الا انه
كالتتمة من حيث انه افاد ان المولى سبحانه وتعالى
منعم بالدقيق ايضا كما انه منعم بالجليل دفعا لما يقع في
الوهم من انه لا منعم الا بالجليل قوله اي التابع اي
مفعول بمعنى اسم الفاعل اي المراد اي هو كالتابع
وليس متابعا وانما كان ليس بتابع للاول لانه لفظ
مستقل بمعناه ذكر مقدما او موخرا او مفردا الا انه
كالتابع من حيث انه اتى به لافادة انه منعم بالدقيق
الذي يتوهم من كبر ما به انه لا ينعم به كما انه منعم بالجليل
فالمقام بالجليل يلحوظ اولا لانه شان الكبراء ويكون انعامه

بالدقيق تابعا قوله لتناوله يعلم انها تتناول غير
دقائق النعم وليس كذلك واراد به الدلالة قوله الذي
هو اي لطف وقوله بمعناه اي بمعنى دق وهذا نكتة
الابراء اي لكون الصلة جرت على غير من هي له قوله انه
المراد اي دق قوله من قول من قال الرحيم الطف ممناه
دقيق لا ادق مع ان مقتضى التعبير بالطف ان يكون
معناه ادق ويمكن ان نقول ان في هذا التعبير اشارة
الى ان افعل التفضيل في كلامه ليس مرادا وانما المراد
الدقيق وخلاصته ان عبارة اللطف خفية فعطف ذكر
العطف ليبين المراد منها الا انك خبير بان المناسب لذلك
ان تجعل دق بمعنى لطف ليكون ظاهرا في ان العطف للتفسير
الذي هو المقصود واما على ما عبر به من تقديم دق
فلا يكون من عطف التفسير بل من عطف المرادف فافهم
قوله ففيه اشارة لما مر منه اي في قوله من قال ان الرحيم
الطف اشارة الى ما مر فيه اي من انه اتي به ليكون
كالتتمة والردف والتتميم تقييد الكلام بتابع يفيد
مبالغة ودفع توهم خلاف المراد وقال بعض هي جعل شيء
عقب شيء يحتاج الشيء السابق الى الشيء اللاحق وحاصله
انه اذا لم يكن الابلغ مشتملا على غير الابلغ كالرحمن الرحيم
اذ اريد بالاول المنعم بجلائل النعم واريد بالثاني المنعم
بدقائقها جاز سلوك كل واحد من طريقي الترقي والتتميم
لكن بحسب المقام فان اقتضى العام سلوك الترقي
فالاولى سلوكها وان اقتضى سلوك التتميم فالاولى
سلوكها

سلوكها والمقام هنا يقتضي سلوك طريق التتميم فان
المنظور اليه هنا اولا وبالذات جلائل النعم واصولها
لا دقائقها لان المقام مقام بيان واظهار عظمة الله
وكبريائه فالاسب حينئذ سلوك طريق التتميم وهو
ان يسند اليه جلائل النعم اولا ثم لما يطرق ان يتوهم
ان محقرات النعم لا تنسب اليه وليست منه بكونها
لا تليق بذاته فيجتثم سوالها منه اردف الرحيم به
فكان الرحيم كالتتمة للرحمن قوله كان ذلك اي المتقدم
معنى وهو ارادة اردف الرحمن بالرحيم قوله لان
المقام مقام العظمة والكبرياء للطف مرادف قوله
ولما كان المنظور اليه بالقصد الاول اي ولما كان
المتعلق به بالقصد الاول اي بحيث يكون متعلقه
قوله الاول يفيد ان هناك قصدا ثانيا وهو ما
كان متعلقه دقائق النعم قوله حتى ذلك المقام اي
مقام العظمة والكبرياء قوله قدم الرحمن واردف الرحيم
قد علمت ان عندنا قصدين اولا وثانيا ومتعلق
الاول جلائل النعم ومتعلق الثاني الدقائق فالمناسب
اذن ان يقول قدم الرحمن على الرحيم وايضا المناسب
للتعبير بتقديم ان يقول واخر الرحيم او ان يقول
ذكر الرحمن واردف بالرحيم قوله كالتتمة اي حالة
كون الرحيم كالتتمة او اذا ما كاردف التتمة ثم
تقول صيل المصنف كالتتمة والردف علة لارادة
الاردفان وكلام الشيخ هذا بخالفه حيث لم يجعل ذلك علة

مل حمل العلة ما اشار له بقوله تنبيها على ان الكل
منه قوله الكل منه اى كل النعم جليلها وحقيرها من الله
قوله وان عنايته اى رحمته كذا في نسخة البهوتي
عنايته اى رحمته وفي بعض النسخ الصحيحة غايته
فعناها اى رحمته الماخوذة في حقه باعتبار الغاية
شاملة قوله شاملة لذوات الوجود الذوات جمع
ذرة للوحدة من صغار النمل كما في المصباح اوله وللنسمة
في الهواء من الهباء كما في الاساس والمعنى للذوات
من الموجود او يجوز بها عن الدقيق من الموجودات
مطلقا اى وشان الدقيق من الموجودات ان تكون
النعمة الواصلة له دقيقة فناسب المقام بذلك
وقوله وان عنايته معطوف على ان الكل والمعنى
ان رحمته شملت كل موجود قوله كي لا يتوهم تعليل
لقوله تنبيها قوله ان محقرات الامور المناسب ان
محقرات النعم اى التي هي دقائق النعم قوله لا يليق
بذاته اى لا يليق ان تكون صادرة عن ذاته وقوله
فحقه اى فيستحي الانسان ان يسال عنها وكانه
تعالى يقول لو اقتضت حكمتي ذكر الحقير لاعلمتك
يا بن ادم ولقدرت على سوال الامر اليسير ولكنا
كما علمتني رحمن بطلب الامور العظيمة فانا ايضا
رحيم فاطلب مني ما يليق بك وبلحق قدرك فعلي ان
رجلا ذهب الى بعض الاكابر فقال حبيبك لامر يسير فقال
اطلب لهم اليسير والجليل انتهى ثم انك خبير بان

المناسب

المناسب لقوله تنبيها على ان الكل منه الخ ان يقول
بدل قوله فيحقه عن سوالها فلا سبب له لكونه
لا يفعلها قوله الملجئة عليه اى على هذا القول وهو
صيغة للسوال وقوله وقرره السيد اى قرر هذا
القول مع جوابه وقوله بما اى شيء وقوله يرجع
السيد اى الى ذلك الشيء ما قررته اى شيء قررت
ذلك القول مع جواب السوال بذلك الشيء وقوله
المشتمل صيغة لما قررته قوله فتدهنا اى تغبن
تغرم عند الابلغ الخ قوله بالانبات اى فتدة تلد
بالانبات قوله قال اما في النفي ذكر حال لانه
بدونها يوهم انه من الشرط قوله لغير وخلافه وصف
تقديم غير الابلغ وضمير خلافه لتقديم الابلغ منه
وقوله حينئذ اى حين النفي قوله اذ يلزم من نفي
غير الابلغ اى لانه اعم والابلغ اخص ويلزم من
نفي الاعم نفي الاخص وحاصله انك اذا قلت
انت لست بخير من فلان فمعناه انت لست عالما
له فائدة واذا قلت انت لست بعالم كان معناه
بعده انت لست بخير لا فائدة فيه حينئذ يجب
تقديم الابلغ قوله والحالة هذه اى حالة النفي
قوله وهو ضمن اى التقييد المذكور ضمن قوله
مما السوال والجواب اى فلما كان كل يعيد الى المرجع
متعددا بينه بقوله من السوال وجوابه فان قلت
يرد على ما ذكره ابن المنير قوله تعالى لا ناخذه سنة

ولا يؤخر اذ كان الظاهر على مقتضى ما ذكره تقديم اللوم
على السنة قلت اجاب البيضاوي بما حاصله انه انما
قدمت السنة لان مدلولها وهو العفو الذي هو
مقدمة اللوم سابق عليه في الوجود فعدم اللفظ
الدال عليه لمطابقة الدال مدلوله قوله لا علم ان عليه
اي على انه علم الخ لا يخفى انه في الاصل صفة كما تقدم
وفي الحال علم على الخلاق فان اريد بقوله صفة في
الاصل كما هو مفاد الاستدراك فان قوله لا علم اذ لا
يصح اي في الاصل ولا صحة له وان كان قوله صفة
اي في الحال لاجل قوله لا علم كان قوله وهو كذلك
لا صحة له فالمخلص من هذا ان يوحد قوله وهو كذلك
في الاصل على الاجمال لانظر لواحد من الامرين ويكون
حاصل قوله وهو كذلك الخ اي وقوله ثم انما هو صفة
في الاصل لا الحال وحينئذ فلا يرد السؤال المتقدم
لانه انما يرد لو كان صفة في الاصل والحال وليس كذلك
قوله وهو اي الرحمن لكنه لانظر اليه دفعا لما يتوهم
من الاستمرار على ذلك كما هو الاصل اي لانظر لاصل
الوضع وقوله فقد صار بعده اي بعد اصل الوضع
اي اصل هو الوضع قوله بسبب غلبته الخ بيان للفرق
بين الغلبتين التقديرية والتحقيقية وحاصله
ان الاولى عبارة عن استعمال اللفظ ابتداء في معنى
مع اقتضاء القياس استعماله في غيره كالرحمن فهو لم
يستعمل ابتداء الا في الذات العلية ولم يستعمل في غيره

وكان

وكان القياس استعماله في ذلك وان الثانية عبارة
عن استعمال اللفظ اولا في اشياء مما يقتضي القياس
استعماله منها ثم تغلب في فرد منها كالكتاب فانه
في الاصل اسم لكل كتاب واستعمل في غير كتاب
سيبويه بحسب اصطلاح النحاة ثم غلب على
كتاب سيبويه بحيث اذا اطلق عند النحاة لا
ينصرف الا اليه قال ش فان قلت تعريف العلم
لا يصدق على العلم بالغلبة قلت لعلم اراد واما بالوضع
ما يشمل الوضع حقيقة او حكما وذهب بن عصفور
الى ان العلم بالغلبة ليس بعلم وان اجرى مجراه ويقتضي
صيرورته علما لذلك انحاء عن العهد عن الجبل
صارت من حيث العلمية مما لا معنى له اصلا وهذا
هو الظاهر قوله لعدم استعماله تعليل لقوله لا التحقيقية قوله للمعنى السابق متعلق بوصفه
والمعنى السابق هو الذات التي قامت بها الرحمة
الجليلة وقوله في غير الله متعلق باستعمل وقوله
لاقتضائه اي القياس اي القاعدة وهي كل من
قام به وصف اشتق له من دالة اسم وقوله ذلك اي
استعماله في غير الله فقد كان اي الرحمن استعمل
فيه اي في غير الله وقوله في غير الله تعالى اي
الذي هو من مصدوق المعنى السابق لا انه نفس
المعنى السابق وعدم استعماله في غير الله للاتفاق
او لعدم وجوده بناء على ما تقدم من ان المعنى السابق

هل هو ذو الرافة اي المنعم بجلايل النعم قوله فيطل بما تقرر
اي من قوله المعم لكنه الخ ما قاله الشه وقوله انه صفة
اي الاف قوله فقد قال اي لانه قد قال وقوله وهو
اي ذكر او الاصل قوله فقد قال ابن هشام العالم الرباني
جمال الدين يوسف بن هشام الانصاري وكان شافعي المذهب
ثم قلد الامام احمد قبل وفاته بخمس سنين قوله الاعلم هو
ابو يوسف الشنتمري يلقب بالاعلم لانه كان مشتوق
الشفة العليا قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح قوله
انه اي الرحمن ليس بصفة اي الان وقوله بل علم اي
الان وقوله من ان ذكر اي كونه صفة وقوله وهو
الخ اي والكون صفة بحسب الاصل اي باعتبار الاصل
وقوله لكونه اي رحمن وقوله بعد ذكر اي بعد كونه صفة
بحسب الاصل وقوله علما خبر صار قوله وبهذا اي بكونه
علما وليس بصفة قوله لانه اي السوال قوله معناه ما مر
وهو المنعم بجلايل النعم قوله حينيذ اي حين جعل علما
قوله يعلم مما مر اي لان الله اسم ذات في الاصل على الراجح
وفي الحال اتفاقا والرحمة اسم صفة في الاصل وفي
الحال على احد القولين والقول الثاني انه علم وحينيذ
تعلم الجواب وهو ان المتفق عليه مقدم على المختلف
فيه قوله لانصير علما بضم التا وفتح الصاد وتشديد
الياء قوله كما علم مما مر في الله اي من حيث انه فرع على
كونه في الاصل اسما ان يكون في الحال علما وفرع على
كونه في الاصل صفة انه في الحال ليس علم بل صفة بحسب

الاصل

الاصل قوله على الاول وهو كونه علما قوله متبوعه اي الذي
هو الله قوله بخلافه على الثاني وهو كونه نعتا قوله على
الوجه المقرر في محله هو ان النعت هو التابع المتم لما
سبق بعلامة او علامة ما به اعتلق والبدل التابع
المقصود بالحكم بلا واسطة قوله على الاول وهو كونه
علما قوله على سبيل المدح اي لا على سبيل التبع صحيح
او التخصيص حتى يعترض ويقال لا يصح كونه عطف بيان
لانه لا يحتاج ولا تخصيص لان الله لا ابهام فيه حتى
يحتاج لذلك كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
فالبيت الحرام عطف بيان على جهة المدح لا على
جهة التوضيح كما جنح الصفة لذلك واعترض ابو حيان
بان شرط البيان الجمود والجمود لا يشعر بمدح وانما
يشعر به المشتق واجاب بانه لما وصف البيت الحرام
اقتضى المجموع ذلك قوله اولى من جعله بدلا في هذا
غايته وهو ان عطف البيان والبدل في هذا المحل
لم يستويا قوله اذ عليه اي على البدلية قوله انما ذكر
تعطية اي وهذا غير مناسب وقد يقال كما افاده
شيخان التابع بدل على وصف الرحمة الملايم لحصول
البركة المقصود بالتسمية فكونه بدلا مناسبا لذلك
قوله والثاني مقابل لقوله الاول انه في البسملة قوله
على الاول اي الوجه الاول قوله فيما ذكر اي في بسم الله الرحمن
قوله والقاعدة الخ وجه كون النعت مقدما على البدل
ان النعت كالجزء من متبوعه وعاملهما واحد والبدل

الرحيم

وان كان عين المبدل منه الا ان العامل في البدل عامل
اخر مماثل لعامل المبدل منه وظهر من ذلك ان التابع
كالبدل هنا بينت قال ش واما ما يتوهم على البدلية
من كون الرحيم نعتا للرحمن لان التابع لا يتبع محمو ممنوع
لانك تقول جاءني زيد وعمرو الكريم نعتا لعمرو وقد اصحح
قطعا فقد اتبع التابع فبطلت الكلية التي ولك التابع
لا يتبع قوله بل سائر الخ وله ذكر قبل
ان التوابع ان جاءت باجمعها ورمت تدري في الزيت ما بقلا
فانعت وبين واكد وابدل وعج بالعطف بالحرف تحوي العلم والعلا
قوله وجه ذكر ان النعت كالجزء من متبوعه ثم يعطف
البيان لانه جار مجراه ثم بالتوكيد لانه شبيه
بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع
كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة
قاله في الجمع قوله لا يتقدم توضيح لكذلك قوله وهو
خلاف المفهوم مما ياتي قريبا اي من قوله الرحمن الرحيم
مجرور بالمضاف اي الذي هو اسم فيقضي بان المتبوع
انما هو المضاف اليه الذي هو الله اذ لو كان بدلا من
اسم لكان مجرورا بالباء قوله الموافق لما مر نعت للمفهوم
قوله من ان مدلول اسم الله بيان لما مر اي لانه اذا كان
مدلول اسم الله لفظ الله يكون المراد بالله الذي وقع
بعد باسم الذات العلمية فيكون الرحمن الرحيم تابعين
له لا للاسم لان الذي يوصف بكونه رحمانا رحيما انما هو
الذات العلمية لا لفظ اسم واما اذا لم يجعل اسم الله لفظ الله

بان

بان جعل الاضافة للبيان اي اضافة اسم في البسملة
للبيان تكون الرحمن تابعا لاسم على ضرب من التسمح لان
الذي يتصف بكونه رحمانا رحيما انما هو الذات اي فلا يكون
ما ياتي موافقا لما مر حح لان الذي مر يفيد ان المتبوع
حح اسم الله فلا يكون الرحمن الرحيم مجرورا بالمضاف بل
بالباء قولنا بان جعل الاضافة للبيان احتراز عما لو
جعلت اضافة اسم الى الله في البسملة للعموم فانه مثل
ما اذا اريد من اسم لفظ الله في كون المراد من الله الذات
والمعنى عليه اولى مستمينا بكل اسم من اسماء الله وظاهره
ان ما ياتي مخالف لما هنا وموافق لما مر في صورتين وغير
موافق في صورة اما صورتا الموافقة فهي ما اذا اريد
من اسم لفظ الله او جعلت الاضافة للعموم واما صورة
المخالفة فهي ما اذا جعلت اضافة اسم الى الله بيانية
قوله ثم انه استدراك على قوله وهو خلاف الخ اي انه
خلاف المفهوم مما ياتي ما لم يجعل اضافة اسم الى الله
اي في قول المصنف هنا نعت لاسم الله بيانية والمعنى
لا نعت لاسم هو الله اي فيكون المنعوت لفظ الله
فيوافق ما ياتي الدال على ان المنعوت الله لا اسم
وخلاصته انه اذا جعلت اضافة اسم في قول المصنف
لاسم الله بيانية يتفق هنا مع ما ياتي الموافق ما
ياتي لما تقدم فتتفق المواضع الثلاثة في كون المنعوت
الله الا انه باعتبار ما هنا يفيد ان المنعوت لفظ الله
باعتبار ذات اللفظ واما باعتبار ما تقدم يفيد ان

المنعوت الله لا باعتبار لفظه بل باعتبار معناه قوله
باعتبار مسماه اي لان الذي يتصف بالتنزه عما لا يليق
بجلاله من الكبرياء والعظمة هو ذات الله لا لفظ الله فتدبر
قوله قال ابن هشام الخ وذلك لانه قد تقدم ان ابن هشام
ادعى ان الرحمن علم والعلمية مانعة من كونه صفة
قوله كثيرا اي مجاكثيرا او متكثيرا قوله مباشر اللعوامل
الاولى تاخيره بعد قوله غير تابع فتكون تغيرا له والعامل
اما معنوي كالابتداء او لفظي وهو ظاهر من وقوعه حالا من
ضمير مجيبه اي مجيبه حالة كونه مرتجى قوله بترحمه
اي بانعامه اي ان تعليمه انما هو احسان منه ونعمة لا
انه بطريق الايجاب او الوجوب قوله حفظا الخ تمييز
محول عن المضاف اي علم حفظ القرآن وفهمه اي تعلقت
قدرته واراداته بذلك قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
فان قيل كان ينبغي ان يقول وقل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن واذا قبل الرحمن فاي حرف العطف في الموضعين
وليس حذف العطف في مثل هذا بمقيس حتى يرتكب فالجواب
عن ذلك من وجهين احدهما ان الموصول خبر مبتدا محذوف تقديره
هو اي مجيبه غير تابع هكذا في اخبارات متعددة
كل منها خبر مستقل هو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف
وتركه قياسا وغايته انه حذف منا مفتاق من بعض
الامثلة لدلالة ما تقدم عليه ثانيهما انه لما كان الغرض هنا
مجرد التعداد تنزل العاطف كما تنزل المملي على الكاتب اسما
لرفعها بها فيقول مثلا واركتاب فرس نساطا من غير عطف

انتهى

انتهى قوله اما للمشركين اي مثل للمشركين على قول او لليهود
على اخر قوله تقول يا الله يا رحمن يحتمل ان المراد ان يجمع بينهما
في ان واحد ويحتمل ان المراد انه تارة يقول يا الله وتارة
يا رحمن والظاهر الاول ثم ان بعض المفسرين جعل التعاليل
ذلكا باجمل فيكون قوله اما للمشركين رد اعليهم لقصد
الحصر المتحقق في واحد او ان عند ابي جهل لما كان هو يتضمن
لقوله فكانه قال به فقوله قولهم اما حقيقة او حكما قوله
الهين كناية عن مطلق التعدد واقل ما يتحقق فيه اثنان
وكانهم عبروا بتلك العبارة المطلقة حسب ظاهرها اشارة
الى انه لا محذور عندهم في التعدد وفرض ذلك في الله مع
غيره او في غيره فقط ولم يقولوا بعد وهو ينافي عموم الهين
مع انه مقتضى الظاهر اشارة الى ان اللوم الحاصل له
من جهتهم بحسب زعمهم وعواه الرحمن الذي هو مصدر في
الاله الاخر الذي حصل به التعدد فحينئذ لا يقال الاولى
المطابقة بان يقولوا بينهما ان تعبد الاخر وهو
يدعوا الاخر وبينها ان تعبد الهين وهو يدعوا
الهين فان قلت قضية وما تعبدهم الا ليقربونا الى الله
افادة ان دعوى التعدد في غير الله محذور قلت
يمكن جوابه بانهم وان قالوا ذلك لكن لشدة تهالكهم
على عبادة الاصنام كانوا مجبورين لمطلق التعدد قوله وهو
يدعوا الخ اي غير الله وهو المعنون عنه بيا رحمن
فالمراد التنويه باطلاعها اي في اطلاعها اي تحيث
ان المراد الرد على المشركين في قولهم ذلك فالمراد من الامة

التسوية اي فلا فرق بينهما في تسمية الباري بأي واحد
منهما اي فانهم مخيرون في تسمية الباري بهذا وبهذا
لان ذكر لا ينافي التوحيد لان التوحيد انما هو للذات
اي فاجعلوا كما تفعل بعد من التعبير عن الذات اما بهذا
او بهذا لانه لا ينافي التوحيد ثم لا يخفى ان المطابقة صارخة
للرد عليهم ان يقول ليس هذا عبادة الله اخ فما النكتة في
العدول عن ذلك قلت الاشارة الى الحث على الاقتداء
بالمصطفى في كل ما صدر عنه واما ما نقة خلو منجور الجمع
فلا يرد ما يقال ان هذا لم يأته على طبق قول المصنف يا الله
يا رحمن حيث كان يطلق بهما قوله وان اختلف اعتبار
اطلاقهما اي لان اعتبار اطلاق الرحمن باعتبار كونه
متفرعا عن صفة في الاصل واطلاق الله باعتبار كونه
متفرعا عن اسم جنس قوله والتوحيد تعليل لمحذوف
والتقدير ولا ينافي ذكر التوحيد لان التوحيد انما هو
للذات لا للفظ الدال عليها فان قلت انهم لم يدعوا ذلك
قلت لما كان منكرا انكارهم عليه عليه الصلاة والسلام
تعدوا للفظ العاد منه صاروا معتقدين او كالمعتقدين
ان الحاق الذات يتبعها الحاد اللفظ بحيث لا يجوز اطلاق
اللفظين او اكثر عليها وانه ينافي التوحيد فاد في
الرد عليهم ان ذكر لا ينافي ذلك قوله ذلك اي يا الله يا رحمن
قوله انه ليقل ذكر الرحمن اي يذكره قليلا اي لم يكن ذكره
اكثر من ذكر الله بل هو المساوي قوله وقد اكثر الله في التوراة
منه اي ان يذكر من غيره اي فيدل على الاعتناء به حيث ان غيره

لا يساويه

لا يساويه في حسن الاطلاق اي خلافا لما توهموه كما مر بنا
وقوله والافضا الى المقصود اي الايصال من متعلق الدعا
وكانهم اعتقدوا ان غيره ليس بحسن ولا يودي الى المقصود
والحاصل انهم يقولون ان وروده كثيرا يدل على شدة الاعتنا
به وبحمد لم يعتن به فالمناسب له ان يعتنى به لان وروده
كثيرا مثل التوراة يدل على الاعتناء به بحيث لا يحسن الا اطلاقه
ويعتقدان لا يفيد المقصود الا هو فقال الله قل لهم سموه
بالله او بالرحمن فانه اي ايهم من اسمايه اطلاقه عليه حسن
ومفيد للمقصود كان الله او الرحمن قوله وهو انسب اي
الوجه الثاني هو المناسب لقوله تعالى ايا ما تدعوا اي ايهما
حسب وصف الاسما بانها حسنى اي كلها حسنى لا واحد حال
عن الحسنى فان قلت فضية التفضيل كون الاول منه
مناسبة قلت نعم وذلك لان المعنى على الاول انتم مخيرون
في اطلاق هذا وهذا الان المراد على احاد المعبود وان
تعدد الدال عليه ولا يليق في اطلاق واحد دون الاخر
لان اسماءه كلها حسنى دفعا للمعيى ان يقع في وهمهم
واما كون الثاني ان يدمناسبة فظاهر من حيث ان
لا يخرج للتعدد بر وان المعنى اي اسم تدعوا به فهو حسن
لان اسماءه كلها حسنى فلا وجه لقولكم هلا اكتفى من ذكر الرحمن
الحاء المغني لعدم كون ذكر الله حسنا وايا شرطية وما زائدة
اي اي احد من تدعوا فهو حسن دل على هذا قوله حلله اي
فلتسمى بهما الاسما الحسنى قوله حذف او لهما الواو والتقدير
سموا ذات الله بلفظ الجلالة او بلفظ الرحمن فحذف لفظ ذات

الحاجة للعلم به فلما كان معلوما استغنى عن ذكره فتقول له
أستغنينا عنه اي عن ذكره قوله اما لانهم ما كانوا يطلعونه
يدل على هذا قوله فيما تقدم رد اعليهم في قولهم حتى يسمعوك
تقول يا الله قالوا اما لان الخ قوله او انهم اي او لانهم
يطلعونه على الله الا انهم ظنوا انه اراد به غيره صلى لهم
الشيطان ذلك قوله ولذلك اي ولكون العلة في قولهم اما هذا
او هذا قالوا اسجد الا لي على كل منهما فان عدم الوفاق حاصل
لكل منهما واما لو كان القصد من قولهم الانكار فلا يناسب
قوله اسجد لما تامرنا اي من غير عرفان مع انه يأتي عليه
ايضا ويكون المعنى لا نسجد له قوله من غير عرفان مصدر
عرف تقول عرفته معرفة وعرفانا بالكسر افاده المصباح
اي معرفة لما تامرنا به السجود له قوله ولذلك اي ولاجل
اما لانهم كانوا قوله مما يفيد بيان لقوله وفي نحوها قوله
مبلغ الكثرة اراد بالكثرة الكثير ثم يجوز ان يكون مبلغ
مصدرا ميميا اي البلوغ الكثير ويجوز ان يكون اسم
مكان والتقدير بما وصل محل وصوله الكثير كثيرة واذا
وصل وصوله الكثيرا ومحل وصوله الكثير يلزم ان يكون
كثيرا والمراد ذكر اللازم وكانه قال ونحوها الكثير قوله
كذلك حال من ضمير يحسبه اي يحسبه في حاله كونه غير تابع
قوله انه اي الحال والشان قوله فان قلت الوجه امتناع
لقوله بوضعها الخ قوله الصفة اي التي هي من غير تلك قد
اثبت غير تابعة تكيف تقول الحي غير تابع مما ينافي الوصفية
الا ان يضرب بان المناسب لكلام المصنف ان يقول فان قلت

المنة

الصفة المقترنة بالجر غير تابعة كثيرا والجواب يفيد من
حيث ان الاصل تسلط النفي على القيد وذلك لان قوله تحسبهما
كثيرا ليس الخ يفيد باعتبار ذلك ان بعضهما غير تابعة
كثير في نفسه لكن الاكثر بعضهما تابعة قوله والمدعى ان
من شان غير الصفة اي غير الصفة بعكس الصفة
بعضهم غير تابع اكثر من بعضهم تابعا فاراد انه بالكثرة
الاكثرية ولا تاخذ بظاهر العبارة اذ قد تصدق قوله
والمدعى ان من شان غير الصفة كثرة الخ اي بان يكون
قليلا في نفسه فيفيد ان له حالة اخرى غير كونه تابعا
وليس كذلك ثم نقول له من اين كون المدعى ذلك مع ان
ظاهر المصراع يفيده قوله كذلك اي غير تابعة قوله
والمدعى اي والحال ان المدعي قوله انه اي الحال والشان
قوله على ان المباشر اي لكن قوله فيما ذكر اي الذي صور
القائم زيد قوله عند التحقيق اي حسب نفس الامر
لا بحسب الظاهر قوله الا اي لا نهائي قوة الذي اي فلم
تجي الصفة غير تابعة بل انت تابعة اي للموصول اي
لست مقصودة بالحكم بل المقصود بالحكم الموصول يقال
ان الرحمن باق فيه ما ذكر فلا يكون من الذي ما شكر
العوامل قلت لان ال في الرحمن ليست موصولة فاما
انها جزء من العلم بنا على ان المختص بالله تعالى الرحمن
او انها للجنس الاصل ان لم تكن جزء علم كالحسن والحسين قوله
وظهور اعرابها جواب عما يقال ان ظهور الاعراب على ما بعدها
لا عليها مما يدل على ان الذي باشر العامل انما هو الذي بعدها

قوله فيه اي في تايم قوله تكونا اي ال قوله ثم الخ شروع في
الاعتراض على المصنف قوله قاله اي ابن هشام قوله على ما
ادعاه اي من الايضاح اشارة الى ان جعله الايضاح
دعوى له والا بقي الخمسة لا ايضاح لان كثرة المبنى
غير كافية لا يشبه اي الايضاح اي ايضاح كونه غير
صفة وقد يقال ما الموجب لعدم الشبه قوله الا بمعونة
اي الا بمعونة هي الخ فالاضافة للبيان وجعل ذلك
معونة لان ذلك ليس من العبادة اي فاذا اعترف بتلك
المعونة يلزم من نفي الصفة اثبات العلمية ولو ادعى
خلافها اذن يكونه حرفا للاجماع ولا يصح قوله انه اي
الحال والثاني قوله قلت الخ هذا رد لقول ابن هشام
وينبني على علميته الى قوله على النعت وقول المصنف واما
بحسبه الخ رد لقول ابن هشام ومما يوضح قوله اذ لم ينقطع
النظر عنها اي عن الوصفية الى قطع كونه علما تلك الوصفية
وهو انه منع بمثل النعم ملحوظة قوله ينجوز حينئذ اي حين
لم ينقطع النظر عنها قوله لكونه نعتا باعتبارها اي باعتبار
تلك الوصفية اي فيقال نعت اي نحب اصله فان قلت
اي طريق لكونه تلك الوصفية ملحوظة قلت من ال اي
قال للمح الاصل تنبيها على العامل في النعت هو العامل في
المنعوت ويجوز نصبها باضمار امدح او اعني ورفعها
على تقدير هو ونصب احدهما ورفع الاخر ويجوز جر احدهما
على الاتباع ونصب الاخر او رفعه بشرط تقديم المتبع
فان الراجح امتناع الاتباع بعد القطع ولم يقرا احد الرحمن الرحيم

الا بالجر

الا بالجر فيهما وكذا القراءة سنة متبعة قوله واما بحسبه الخ
لا يخفى ان ابن هشام انما ادعى ان الايات توضح لا تدل وانما
انما توضح عدم الوصفية لاعدم اعتبارها فكيف قول المصنف
واما بحسبه الخ وقد يقال كلام المصنف جواب عن سؤال مقدر
اورد لكلام ابن هشام السابق قوله ولو حالتيه اي حالة
بحسبه نعتا باعتبار والواو واو الحال قوله فيجوز ان يكون
نعتا اي فلا يكون علما كقوله اي قول الله باعادة
الضمير على غير مذكور للعلم به من قوله تعالى وجملة تعالى
معترضة او حالية للمتظلم اي عما لا يليق به علوا كبيرا
قوله كاخلاق الثمرات تفسير لقوله كذلك قوله المتقدم ذكره
صفة لاخلاق الثمرات قوله وضمنه نظرا اي في قوله واما
بحسبه الخ قوله اذ المدعى دلالته اي اي الذي ادعى دلالته
تضمن دلالته عائد على العقوله والاحتمال المذكور اي وهو
قوله اي يحتمل الخ وقوله معناه اي الكلمة قوله التحقق
ذكر الشيء على وجه الحق ومقابل التحقق انه مصروف لانه
ليس له مونث عملي فعلى قوله وان شرطا اي سواء شرط
في منع صرف فعلان صفة وجود فعلى ام شرط ان لا يكون
له مونث على فعلانة سواء كانه مونث على فعلى او لا مونث
له اصلا والحاصل ان رحمن ممنوع من الصرف مطلقا سواء
كان شرط منع صرف فعلان صفة ان يكون له مونث على
فعلى او كان الشرط ان لا يكون له مونث على فعلانة
سواء كانه مونث على فعلى او لم يكن له مونث اصلا وهذا هو
ما مثل المبالغة فعدم الصرف فيه ظاهر قوله صفة حال اي حالة

كون فعلان صفة قوله لوجودها اي فعلي منه اي في رحمن
وقوله نظرا لاصله اي وهو كونه صفة قوله قبل ان يعرض له
اي لرحمن وقوله اي بالاختصاص اي بالذات العلمية قوله
لها اي لفعلى اي بان لا رحمن اذ كان مختصا بالله لا يكون
هناك موقت حتى يقال له رحمن قوله اذ هواي نحو قوله من
الندم اي لانه من الندم مونثه ندمى قوله لا من المنادمة
اي لانه من المنادمة مصروف لان مونثه على وزن فعلانة
وخلاصته انه من باب نادم في الشراب منادمة فمونثه
نعمانة فندمان مصروف قوله منصوب اي على انه متعلق
الخبر بناء على التحقيق او ان الباء للتعدية او الاستعانة
او المصاحبة بناء على الحقيق او على خلافه ويختلف النصب
على الوجهين قوله او مرفوع بناء على انه الخبر بناء على المشهور
كما تقدم مفصلا لك قوله عملا راجع لقوله منصوب وقوله
او مرفوع قوله بالمضاف فان قيل المضاف جامد والجامد
لا يعمل بيان ان العمل للطالب والمضاف طالب فيعمل من
هذه الجهة فان قيل المبتدا طالب ثم اختلف عملها يقال
ذاك طلبه من جهة الحكم وهو مؤخر فلذا عمل الرفع وهذا
من جهة التكميل فلذا ضعف عمله قوله لا بالاضافة هي في
اللغة الامالة وفي الاصطلاح نسبة تقييدية بين اسمين
تقتضي الجرا رثانيهما فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قام وبما بعده نحو غلام زيد وان خرج بما قبله ولا يرد الاضافة
للجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخر الوصف بخو يد الخياط والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لان الاول هو الذي

يضاف

يضاف للثاني فيستفيد منه تخصصها وتوقف الاضافة على
المضاف من حيث ذاته وتوقف المضاف على الاضافة من
حيث وصفه فلا دور قوله اليه اي بمعنى قائم بالمضاف اليه
فيه انهم عرفوا الاضافة بانها نسبة تقييدية بين
اسمين تقتضي الجرا رثانيهما فما وجه قيامها بالمضاف
اليه قوله ولا تالجرف المنوى على الصحيح قال الرضي
واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في
ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه
هو اللام المقدرة او من او المضاف ممن قال انه الحرف
المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو المقدم للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا ينكرها عملا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف شبهه
في بعض حيث في قوله وبه وذلك لقوة الدلالة عليه بالقائم
الذي هو مختص بالمضاف اليه ويتبين به كما ان نصب
ان المقدرة في بخو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها
فالسببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز
نصبها مطردا وكذا اللام بعد ما المقدرة بعد الواو والفاء وبل
ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى
قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد بمعناه ونحو
كان معذرا لكان غلام زيد مكرمه كغلام لزيد بمعنى كون الثاني

مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لامتناع ارادة
بها كون الاسم مضافا اليه فهذا المعنى المقتضى والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اريد بها النسبة
التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما
وبين الفعل كما قال خلق العامل في الفاعل هو الاسناد
لا الفعل انتهى قوله هو اي لفظ الحرف وهو نائب فاعل
المنوي قوله او معناه معطوف على هو قوله على الاولين
اي القول بانه مجرور بالاضافة والقول بانه مجرور
بالمضاف قوله معناه اي الحرف اي ملتبسة بمعناه قوله
عليهما اي على القولين الاولين قوله وهو اي الحرف
قوله هنا اي في البسملة قوله اللام اعلم ان قولهم الاضافة
على معنى اللام معناه ان الاضافة تفيد ما تفيده
اللام وكذا قولهم على معنى من او في نحو كغلام زيد
الاضافة فيه على معنى اللام الاختصاصية فقد افادت
الاضافة ما تفيده اللام وهو اختصاص الغلامية
بزيد قوله لان المضاف اليه كيس صادقا على المضاف
اشار الى ان شرط الاضافة التي هي على معنى من ان يكون
المضاف اليه صادقا على المضاف كما في قولهم خاتم حديد
اي خاتم من حديد فمن حديد بيانية لا تبعيضية كما توهم
والضابط في المبين انه ان كان نكرة فيجب تغايره منفصل
كما في قولهم خاتم من حديد اذ التقدير خاتم هو حديد

وان

وان كان معرفة كما في قوله تعالى من الاوثان فيجب اتحادهما باسم
مفعول وضمير منفصل اذ التقدير اجتنبوا الرجس الذي هو
الاوثان قوله ولا في الظرفية يعني في نحو الليل وصوم
النهار قوله كذلك اي ظرفا للمضاف قوله منه اي فيما كان
المضاف اليه ظرفا للمضاف قوله وهذا اي جره بالمضاف
قوله في مثل ذلك اي مثل اشارة الى انه ليست الاوائل
في خصوص اضافة اسم الله بل هي وفي مثله من
كل ما اضافه حقيقية قوله وهي الاحوال الثلاثة
قوله فيما ذكر اي في مثل ذلك قوله
الاول قوله لان الاضافة البيانية من اقسام اللفظية
فاذا قلت ضارب زيد كانت الاضافة في تقدير
الانفصال اذ التقدير ضارب زيدا وكذلك اذا قلت
شجر اراك كان التقدير شجر هو اراك لكن يراد ان
الاضافة اللفظية ليست على معنى حرف فلا حرف فيها
مقدر هو ولا معناه كما قال بخلاف الاضافة البيانية
فانها على معنى من كما في قولهم خاتم حديد اذ التقدير
خاتم من حديد قوله انه لا يتأتى فيها اي اللفظية
وفي نسخة لان الاضافة البيانية في تقدير الانفصال
كاللفظية وهي لكونها كذلك لا يتأتى فيها الا الاول
اذ لا حرف الخ وقد تقدم البحث في جعل اضافة اسم
بيانية بل هي للمسمى بخلاف اضافة خاتم حديد
فهي بيانية قطعا والحاصل انه لا يظهر قوله لمن الاقسام
اللفظية الخ لان اضافة خاتم حديد بيانية والاضافة

فيه معنوية على معنى من الان يمكن اراد بالاضافة البيانية
نوعا مخصوصا وهو ما اذا كان الاول عاما والثاني خاصا
كاسم الله لامثل خاتم حديد قوله ولا معناه اي الحرف
قوله عليه اي الثاني قوله مطلق الاضافة هي نسبة شيء
لشيء قوله بل يريد الخ حاصله ان الاضافة التي تقتضي
الجر دائما بها هي الاضافة التي على معنى الحرف اما الاضافة
التي ليست على معنى الحرف كاضافة الفعل لفاعله ومفعوله
فلا تقتضي الاجر ا قوله بل ولا الاول واي ولا بيانية
الاول وقوله ايضا اي كالا بيانية الثاني والثالث قوله
والحرف وان انتفى المنوب عنه انتفى النائب قوله هذا
اي كون المضاف لا يعمل الا بسبب النيابة قوله لما بهته
له اي للمضاف الحقيقي ولا يخفى ان هذا من قياس الشبه
لا من قياس العلة لان العلة التي في المشبه هي العلة
التي في المشبه به لان العلة التي في المشبه به كون المضاف
نائبا عن حرف الجر وعلة المشبه مشابهته للمضاف الحقيقي
حوله عن التنوين والنون اي اللذين يحذفان للاضافة
حوله على الصحيح متعلق بقوله مجرور ان بالمضاف قوله
في مثل ذلك فيه ما تقدم من انه ليس المراد خصوص الرحمن
الرحيم بل كل تابع لمضاف اليه اضافة حقيقية قوله
معلومة من كلامه اي حيث قال وكذلك الرحمن الرحيم
تشبيها بما تقدم من قوله مجرور بالمضاف لا بالاضافة
ولا بالحرف المنوب قوله والمراد بكل منهما اي المضاف الجار
والاضافة الجارة والحرف الجار قوله اما الجار لمنسوبهما اي

الجار

الجار لهما هو الجار لمنسوبهما الصادق بالمضاف والمضاف
اليه والحرف المنوب قوله بناء على انهما نعتان اي كون
الجار لهما الجار لمنسوبهما هذا انما يبنى على انهما اي الرحمن
الرحيم نعتان قوله والثاني نعت له اي الاول الذي
هو الرحمن قوله بناء على قول الجمهور اي كون الجار لهما
الجار لمنسوبهما بناء على كذا قوله انما يبنى على قول
الجمهور اي مجموع المبني والمبني عليه المتعدد مبني
مبني على قول الجمهور اي معمول الجمهور وقوله
ان العامل بيان او بدل منه قوله وقيل العامل الخ
مقابل لما قبله من قول الجمهور الذي بينه بقوله
ان العامل الجر وهذا القول للاخفش وقيل العامل
مقدر من جنس الاول ويوضح ذلك ما قاله الشيخ الرضي
ونصه قال سيبويه العامل فيها اي الصفة والتاكيد
وعطف البيان هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل
فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال
بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه اولى لان المنسوب اليه المتبوع في قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه فان المجرور في جاءني زيد الظريف ليس
في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بتقيد
الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه
فلذا اشتمل على التابع حكم العامل المنسوب بعينه حتى صار
التابع والمتبوع بمنزلة منسوب اليه وكان الثاني في حكم
الاول في المعنى كان الاولى استصحاب عمل المنسوب عليهما معا

تطبيقا للمعنى بالمعنى اما اذا اضفت جاني غلام زيد الى المنسوب
اليه واذ كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب
اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام
العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر الخفي اذ امكن العمل بالظاهر الجلي افاده ش
قوله واما مثله معطوف على قوله اما الجار قوله ان
الاول بدل قد يقال ان جعله بدلا يقتضي ان الاضافة في
ضربة الطرح مع انه غير مناسب ويجاب بانه لما منع
من ذلك لان الملتفت له الان ملاحظة المولى بعنوان
كونه منعما بجلايل النعم لا التفات له من حيث آلاته
فعدم قصده في ذلك المقام لا يضرنا قوله بناء على قول
الجمهور ان العامل في البدل المقدر واما على مقابله
فلا يكون الجار مثله مقدرا قوله والوقف هو لغة حبس
وقطعة اي حبسه واصطلاحا قال ابن الحاجب قطع
الكلمة مما بعدها انتهى اي ولو تقديرا قوله قبيح
اي مما يستقبح وهو الذي لا يعرف المراد منه او يفهم
منه غيره نحو سمر وبب اذا لم يجعل علما اي مبني الاضافة
نحو تعود وابن قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
اذا وصله بما قبله لافهامه غير المراد وسيجيء وقف الضرورة
والجوز الاضطراري بانقطاع نفس او نحوه وبما كمل معتمده
تأله ش وتأمله مع كون الغاري حاكيا قوله ليس بتمام

هذا

هذا اخبر بالملازم لما علمت قوله للفصل بين التابع الخ
عبر بالتابع والمتبوع دون النعت والمنعوت اشارة
الى ان ذلك في كل فصل بين تابع ومتبوع قوله لذلك
اي لانه الفصل اي الكاين بين التابع والمتبوع
قوله فالفصل الخ اي وهو قبيح قوله بين التوابع
الجمع ما فوق الواحد قوله ليس بقبيح اتى به قصدا
لطلب المقابلة بين القولين قوله لعدم توقف فهم
الكلام المشتمل عليهما على ما بعدهما اي فيكون علة القبح
لعدم توقف فهم الكلام فاذا انتفت انتفى القبح قوله وان
تعلق به اي وان تعلق الكلام به اي بما بعده والواو
للحال ثم يحتمل ان المراد لعدم توقف الفهم يكون الموصوف
متعينا بدون الصفة كما هنا فيكون توقف الكلام
على ما بعده اما لكونه احد ركني الاسناد او لكونه
صفة يتوقف تعقل الموصوف على تلك الصفة الى
ليس بموجود هنا ويحتمل ان المراد لكونه ليس احد
ركني الاسناد فتكون الصفة بطلقا مما لا يتوقف
فهم الكلام عليه والاول يفيده كلام المصنف في شرح
الحديث حال منه ممثلا للقبيح كالوقف على المضاف
دون المضاف اليه وعلى الرافع دون ما رفع وعلى
الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى
الموصوف دون صفته اذ لم يتم معناه بدونها
والمراد بعدم تمام الموصوف بدون الصفة عدم تعين
الموصوف بدون الصفة والثاني يفيده السيد في حواشيه

الكشاف وبصه والوقف على مالا يفيد معنى مستقلا قبيح
وعلى ما يفيد حسن فان استقل ما بعده سمي تاما والا
سمي كافيا وحسنا غير تام فالوقف على بسم قبيح وعلى
الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام **قوله** مقوما على الفصل
قوله على القولين اي القول بان الوقف على بسم الله
قبيح او كاف **قوله** لعدم اضافته الى الاحاجة لهذا التعليل
لان مقتضيه ان الفصل انما اقتضى القبح عنده لعدم
اضافته الواسطة مع ان مقتضا التفصل القبح عنده
غير ملاحظ عنده ذلك **قوله** بنا عنده اي الاول **قوله** ان لم
يتعلق الموقوف عليه بما بعده اي فعلة التام عدم
التعلق **قوله** ان تعلق اي فعلة القبح التعلق وانما لم
يتوقف فهم الكلام عليه وذلك لان تعلق الحكم بمستحق
موذن بالعلية ومفاده ان الوقف على الموصوف دون
الصفة قبيح وان تعين الموصوف بدون الصفة
والحاصل انه حيث كان علة القبح التعلق فالوقف
على الناصب دون منصوبه او الموصوف دون الصفة
ولو تعين بدونها او نحو ذلك قبيح الا ان يقال اذا كان
الموصوف متعينا بدون الصفة صار كانه غير متعلق
بما بعده وان كان صفة له وبعد هذا كله تقول ان كان
علة قبح الوقف التعلق بما بعده فمقتضا الفصل القبح
يكون للتعلق لا لما قال من قوله لعدم اضافته الواسطة
قوله غير مقتضية معطوف على قوله مقتضي فتكون
خبرا ثانيا لكان **قوله** عنده اي الثاني **قوله** ان لم يتعلق الموقوف

عليه

الموقوف عليه اي بان لم يكن ما بعده صفة والمفعول
وان كان حديثا عنه اي حكاية عنه كما في قوله تعالى
هدي للمتقين اذا جعل الذين يومنون مبتدا او خبرا
لمبتدا محذوف فالوقف على المتقين تام لانه لم يتعلق
الموقوف عليه بما بعده من حيث كونه خبرا او حالا
او صفة وان تعلق به من حيث ان ما بعده حكاية
عنه فاذن يكون التام قسمي الاول ان ينتفي
التعلق ولم يكن ما بعده حديثا عنه كالوقف على
قوله واولئك هم المفلحون الثاني ان ينتفي التعلق
المذكور ويكون ما بعده حديثا عنه كما مثلنا **قوله**
وان تعلق به اي بالمعنى السابق **قوله** فان توقف
منهم عليه بان كانا احد ركني الاسناد او كان صفة
وتوقف فهم الموصوف على تلك الصفة على ما تقدم
والا فكان اي بان كان ما بعده صفة ولا يتوقف فهم
الموصوف على تلك الصفة **قوله** وعرف اللام اي لانه
يوخذ من قوله بنا على انه الوان التام هو ما لم يتعلق
الموقوف عليه بما بعده والقبيح ما تعلق الموقوف
عليه بما بعده وتوقف فهم عليه والكافي هو ما
تعلق الموقوف عليه بما بعده ولم يتوقف فهم
عليه **قوله** وعرفها اي ابو بكر حيث قال اي ابو بكر
قوله ما حاصله اي كلاما حاصله اشارة الى انه لم
ينقله بلفظه **قوله** ان حسن الوقف عليه وان كان
متعلقا بما بعده بمعنى انه حديث عنه كما في الذين

يومنون حيث جعل خبر المبتدا المحذوف قوله فان حسن الوقف
عليه كما في الوقف على الرحمن فانه يحسن الوقف على الرحمن
ويقبح الابتدا بالرحيم وفي نسخة وصح اي بدون حسن
وعدمه وان جامع عدم القبح الا ان المراد عدم حسن
مع قبح مستفاد السياق قوله وان قبح الوقف عليه
والابتدا بما بعده كالوقف على المبتدا دون خبره ثم
تريد ان يطابق بين كلام ابن الانباري والنحو فمعقول ان
التام عند النحو ما لم يتعلق الموقوف عليه بما بعده
واذن يحسن الوقف عليه والابتدا بما بعده الذي نظر
اليه ابن الانباري والكافي عند النحو ما تعلق بما بعده
ولم يتوقف الفهم عليه ولا يخفى انه حي تلك الحالة يحسن
الوقف عليه ويقبح الابتدا بما بعده كما في المثال السابق
الذي هو مثال الوقف على الموصوف دون الصفة
اذا تعين بدونها الذي نظر ابن الانباري والقبح عند
النحو ما تعلق بما بعده ووقوف فهم الكلام عليه ولا يخفى
انه حي تلك الحالة يقبح الوقف عليه والابتدا بما بعده
قوله تكنه سمي الكافي حسنا اي في كتابه لامن قوله فانه حسن
الوقف عليه والا لسمي التام حسنا فيكون له اسمان ولم يذكر
قوله ان تعلق بما بعده اي اتصل بما بعده لفظا ومعنى يكون
ما بعده خبرا عنه او صفة له قوله فان قبح الوقف عليه
وقبح الوكالوقف على المبتدا دون خبره ثم يمكن جريانه
على طريقة السمع والنص قوله وان حسن الوقف عليه
وقبح الابتدا بما بعده كالوقف على بسم الله وكذا على الرحمن قوله

وان لم

وان لم يتعلق بما بعده اي التعلق المذكور الذي هو في
اللفظ والمعنى بان يكون تعلق في المعنى فقط كان يكون
ما بعده حكاية عنه او استئنافا لامران معنا اي في اللفظ
والمعنى فالثاني التام والاول الكافي قوله وان اتصل
بما بعده لفظا ومعنى كالكافي في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
قوله او معنى لا لفظا كالوقف على قوله وبما رزقناهم ينفقون
والمناسب ان يقول او لفظا لا معنى اي او الاتصال في
اللفظ واما في المعنى فلا اتصال اي فهناك ارتباط
وقد قال العلامة الصبان ما نصه صوابه لفظا لا معنى
كما هو الموافق لكلام ابن الجزري الذي اشار الى انه
المشهور وفي متن الجزرية يقتضي عكس هذه العبارة
فلعل فيها قلبا وحاصل هذا القول على ما يفيده
ان الكافي ما اتصل بما بعده معنى فقط فيحسن الوقف
عليه والابتدا بما بعده اذ لا تعلق لما بعده به لفظا وان
تعلق به معنى نحو وبما رزقناهم ينفقون وسمي به
للاكتفا بالوقف عليه والابتدا بما بعده كالتام ويسمى
منصوبا والحسن ما اتصل بما بعده لفظا ومعنى يحسن
الوقف عليه لافادته ويقبح الابتدا بما بعده ما لم يكن
راس اية لعدم استقلاله نحو الحمد لله من الحمد لله رب
العالمين الا ترى ان ما بعده مجرور ومضمون متعلق بما
قبله لفظا ومعنى وليس راس اية ويسمى صالحا
وجائزا ايضا ويسمى به الحسن الوقف عليه وعلى هذا
فالوقف على بسم الله حسن وكذا على الرحمن لصدق حد الحسن

عليها نعم الوقف على كل منها كاف على ما تقدم عن السيد فليتامل قوله وهذا هو المشهور اي من كون القسمة رباعية قوله لتعلقه بما بعده هذا موجب للقبح على الاول قوله وقبح الوقف عليه والابتداء بما بعده اتى على ما بعد الاول الذي هو الثاني والثالث الثاني كون القسمة ثلاثية الثالث كون القسمة رباعية قوله لعدم تعلقه بما بعده هي الموجبة للتمام على الاول قوله وحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده موجب للتمام على ان القسمة ثلاثية قوله مع انفصاله عنه لفظا ومعنى على ان القسمة رباعية اي فلا يقال له تام الا اذا انفصل عما بعده لفظا ومعنى فمجرد حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لا يوجب التمام نعم يوجب كونه كافيا ولا يوجب التمام على ان القسمة رباعية الا اذا حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لكنه لم ينفصل معنى فهو الكافي فان انتفى الامران بان قبح الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فهو القبيح وان حسن الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فهو الحسن وبجمع الحسن والقبيح تعلقها بما بعدهما لفظا ومعنى وبقي من القسمة قسم اقتضاه العقل وليس له وجود في الخارج وهو ان يقبح الوقف عليه وحسن الابتداء بما بعده ولم ينظر له الشه لكونه لا وجود له خارجا قوله اشارة اي هذه اشارة وهي ترجمة بمنزلة فاتحة او تنبيه منهي خبر لمبتدا محذوف كما قدرنا قوله تخصيص التسمية بهذه الاسماء الخ داخلة على المقصود عليه واراد بالاسماء الثلاثة

وهي

وهي الله والرحمن والرحيم والمراد بالتسمية البسملة لانها تطلق عليها او المعنى المصدري وهو اطلاق الاسم وال عهدية وحض العارف بالذكر لانه الذي يتأتى منه معرفة ما ذكر ولان تعلق الحكم بمشتق مؤذن بالعلية قوله لان يستعان به منه اشارة الى ان الباء للاستعانة وبسلها اذا احتيج للمصاحبة وما افاده هذا الكلام من جعل المتبرك والمستعان به هو المعبود الذي هو الذات المخصوص لا ينافي ما افاده ما تقدم من انه اسم الذات المخصوص لان التبرك بالاسم ليس من حيث انه حروف والفاظ ولا امكن التبرك بلفظ حمار مثلا بل باعتبار الذات المدلول له فالذات يتبرك به وباسمه باعتبار وكذا يقال في الاستعانة قوله في مجامع الامور جمع مجمع بمعنى محل الجمع اي جمع الامور اي الامر المهم لان الامر المعظم لعظمه كان الامور اجتمعت فيه وكانه يقول في الامور المهمة الموصوف كل واحد منها بجمع الامور لاعظمتها وحاصل ما في المقام ان مجامع جمع مجمع بفتح الاول واما الثالث فبفتح وبكسر مثل المطلع والمطلع يطلق على الجمع وعلى موضع الاجتماع اما الثاني فقد علمت صحته واما الاول فبجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وكانه قال اي الامور الجوامع فيرجع للثاني في المعنى قوله هو المعبود الحقيقي اشارة الى لفظة الجلالة وقوله مولي كلها اشارة الى مجموع الرحمن الرحيم وقوله عاجلها اشارة الى الرحمن واجلها اشارة الى الرحيم لقول البيضاوي ما رحمن الدنيا

ورحيم الاخرة وقوله جليلها راجع للرحمن وحقيرها راجع للرحيم
والمراد الجلالة والحقارة كما هذا كله على العبارة الاولى من
عبارتيه المتعددتين وهي مادحمن الدنيا والاخرة ورحيم
الدنيا فمقول على جليلها وحقيرها راجع للرحمن واما رحيم
فيتعلق بهما جليلها فقط وقوله جليلها راجع للرحمن باعتبار
الدارين وقوله وحقيرها راجع لرحيم الخاص بالدنيا وعلى
هذا فالجلالة والحقارة كميا قوله وشرائعه جمع شريعة
بالفتح تستعمل بمعنى النفس والحس يقال الفي عليه شرائعه
اي نفسه وفي القاموس الشرائع النفس والاتصال والجمعة
وجمع الجسد ويحمل به لمن يتوجه لشيء بكليته فكانه
قال فتوجه بكليته قوله الى جنابه قال في المصباح الجناب
بالفتح الفناء والجانب ايضا انتهى والمراد به هنا ذاته
اي الى ذاته المقدس اي المنزه عما لا يليق به قوله
وشغل سره السر في الاصل الخفي وما يكتم وكني به هنا
عن الباطن اي قلبه من شغل بلا تي متعد قوله وبتمسك
بحبل التوفيق اي وبتمسكه بالتوفيق الذي هو كالحبل
في الوصول به الى المقصود واستعار الحبل للاسباب
التوصل استعارة تصريحية قوله بذكره اي بذكر ما يعم
اشارة الى ان المعول عليه الذكر بالقلب لانه الذي يهتم
قوله والاستمداد معطوف على ذكره اي وشغل سره بطلب
المدد اي ما ينتفع به من زيادة الخير قوله عن غيره يتعلق
بمشتغل اي حال كونه معرضا اي معرضا عن غيره قوله الذي هو
احد كلمتان وكلمتان اربعة اي كلمة ولفظة احد كلمة ولفظة الجلالة
كلمة

كلمة واللام الجارة كلمة فعول الشيء في الكلام على الحمد المراد لفظ
حمد من الحمد لا الحمد بتمامها قوله اي اللفظي فان قيل ما معنى
كون احمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى
قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد
منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم
بالمعلومات قاله خالد في شرح التوضيح قوله وغيره كحمد
الجماد قوله الا في صفة لغير كملائمه اي يقولنا اي اللفظي
اي حيث ان العرف نوع من الحمد وهو اللفظي لا يرد آخر
ولعار يد تعريف مطلق الحمد لا عترض بانه غير جامع قوله
المذكور صفة لتعريف قوله بما ذكر اي بقوله اللفظي قوله
ان ذكر اي الغير المبين بقوله من حمد الله الخ ليس حمدا
لغة قوله من يرد الى الاولى ان يقول وفي دفع الايراد
بما ذكر نظر اذ الظاهر ان ذكر ليس حمدا لغة حتى يدفع
بهذا المغيا بانه من افراد مطلق الحمد اللغوي وبعد
ان اجاب ش بهذا الجواب الذي رده الشارح قال ما
نصه وفيه ان حمد الله نفسه لا يجب ان يكون من قبيل غير
اللفظي بل قد يكون من قبيل القول الغير اللساني كان
يخلق الله اللفظ في الهوى فيسمع او في لسان جبريل والفارق
بين هذا وبين قول جبريل المنسوب اليه ان هذا مجرى على
لسان جبريل من غير قصد اليه والف تاليفه المخصوص
قوله اي في لغة العرب اشارة الى انه منصوب بنزع الخافض
وفيه ان النصب سماعي لا قياسي وقال ش نصب على
الظرفية الاعتبارية يتعلق بمعنى نسبة الخبر للمبتدا او حال

اي الحمد حال كونه في اللغة فان قلت لا يصح وقوع الحال من
المبتدا على الصحيح قلت ليس هو مبتدا اذ الاصل
تفسير الحمد والوصف فذو الحال مضاف اليه لكنه حذف المضاف
لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به
في مثل تحولهم الاعراب في اللغة ونحوه ويصح جعل قوله
لغة حالا من ضمير منصوب بمحذوف والتقدير اعني به
في حال كونه في اللغة والجملة معترضة بين المبتدا
والخبر لبيان المراد بالمبتدا قال البجوري قوله الثنا بتقديم
المثلثة على النون وبالمد اسم مصدر لان فعله اثنى
عليه بالجميل مطلقا ولو في اعتقاد الحامد او المحمود بل
او غيرهما في احتمال بعيد اختيارا اي صادرا عن المحمد
باختياره وارادته كان او غير اختياري فلو وصف بكمال
الحسن او الذات لكون حمدا لا تكلف هذا هو المشهور بين
المتاخرين ومنهم من قال يجب ان يكون المحمود به اختياريا
واختاره الجلال الدواني ش حوله عجبت الة النظر ظاهر
جزمه يقتضي ان هذا الامر انما هو مصرح به في كلامهم وقد قال
السعد بل كثير يبغي النظر في ان خصوص الالة المعتادة لما دخل
او اللازم كونه بالة ولو غير المعتادة فلو وضع الله القوة في
جارحة اخرى قامت بحروف دالة على الاتصاف بالجميل على
الجميل تعظيما فهل يسمى حمدا الامر لافائه امر اصطلاحي لامشاحة
فيه ظاهر المنقول الثاني والوجه المعقول انه حمد لا الذي
لا بد منه كونه بالة من الالات التي هي سبب في صدور الصوت

المخصوص

المخصوص فتنبه بزيد لكن فاتهم مما لم يتعرض له انتهى ثم اعلم ان كون
المراد باللسان الة النطق الحقيقي او المجازي والتعارف تصان عنه
الا القرينة ولا قرينة هنا وحمل ح الة النطق على المعهودة فقال
وهي اللسان والشفتان والحلق وخص اللسان بالذكر لانه
اشهرها ومن ثم يضاف اليه التكلم فيقال تكلم بلسانه ولعل
سبب ذلك ان الحروف الخارجة منه اكثر وان الحروف
على ما قال بعضهم وان اختلفت مخارجها الا انها تعتمد في جميعها
على اللسان وبه يستقيم النطق قوله به نائب فاعل المنطوق
وضمير به عائد على ال قوله بغيرها متعلق بالمنطوق به
قوله خارقا للعادة اي حالة كون الثنا المنطوق به بغيرها
خارقا للعادة او حالة كون النطق بغيرها خارقا للعادة
او ذا خرق للعادة قوله للمحمود اي الاختياري للمحمد
اي حقيقة او حكما كصفاته تعالى الدائمة قوله اي لاجله
تفسير لقوله على العمل وعبر المصنف على اشارة الى ان
الجهد يتمكن من ذلك المحمود عليه يتمكن المستعلي من المستعلى
عليه اي بان يكون الثنا بالجميل بازائه ومقابله بمعنى
ان المحمد لما كان له ذلك الذي ذكر جميله واظهر كماله فهو
لاجل حصوله له ولولاه لم هو وصف اي لم يتحقق ذلك الوصف
فهو كالعلة الباعثة للواصف على الوصف كما في حمد الله
تعالى اذ لا باعث في حقه تعالى او هو العلة كما هو في
حمد الخلق وانما وجب في المحمود عليه اي يكون جميلا وكلا
لان عند الكمال لا يكون سبب لاظهار الكمال والتعظيم لكمال
استاذ شيخنا رحمها الله ويحتمل ان يكون اعم من الكمال

في ذاته وفي زعم الحامد او المحمود كما مر في المحمود به اذ لا يفهم
ببادي الراي فرق وقيد الفعل الجميل بان يكون اختياريا
للمحمود اي حاصلا من المحمود باختياره وارادته فلا يكون
ثنآ الكلوذي على صفاتها حمدا فان قيل ما استقر عليه الامر
من ان المحمود عليه يجب ان يكون فعلا يخالفه ما في المطول
من ان الحمد على الانعام امكن منه على النعمة فانه يدل على
جواز ان لا يكون المحمود عليه فعلا فان النعمة التي الحمد
عليها عند امكن هي نفس الانعام وهي لا تعد فعلا اجيب
بانه لا شبهة لعاقل في ان المحمود عليه يجب ان يكون
فعلا صادرا عن المحمود كما مر ومنه ما في المطول لان الحمد
على النعمة لذاتها عند معقول فلا يرد من ملاحظة
تعلقها بكونها صادرة عن المحمود فيرجع الحمد عليها
لاجل انعام المحمود بها فهو حمد على الانعام الذي هو
من صفات الباري تعالى وتقدس بواسطتها ولذا
كان الحمد عليه لذاته امكن لانه حمد حقيقة وعليها
مجاز لذلك فان قيل كثيرا ما يحمد على الصفات كالعلم
والكرم والاخلاق العلية النفسانية وهي من صفات
الذات وليست افعالا كالاعطاء ونحوه وقياس ما مر
ان لا يجب الا على الفعل كالانعام او صفات الفعل كالخلق
والرزق تلك الظاهر من تحقيقات المشايخ ان المراد
بالفعل العرفي اللغوي والعرف بعد جمع ذلك افعالا اذ يقال
علمت وحلمت كما يقال اعطيت واكرمت وقد صرح بكونه
النفسانية افعالا السيد المحقق وغيره وهو الموافق ايضا

لاطلاق

لاطلاق الفعل الجميل في التعريف كما مر وانما خرج من ذلك حمد اللوذعي
على حسنه لعدم الاختيار الذي جعلناه قيدا في المحمود
عليه **قوله** كما بنا اشارة الى ان قوله على الفعل حال من الثنا
قوله لاجل ما ذكر وهو الفعل الجميل **قوله** بالاضافة البيانية
في **قوله** ما يوضح ذلك ونصه واعلم ان قولنا على جهة كذا
قد يراد به على طريقة وطرز اعم من ان يكون منه او لا
وقد يراد به على وجه كذا على ان الاضافة بيانية اي
على وجه هو كذا يستلزم ان يكون منه فقوله على جهة
التعظيم اي كما بنا ذكر الثنا على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا كما
يوخذ مما ياتي ليس من قبيل الاول لانه حينئذ لا يلزم حصول
التعظيم ظاهرا وباطنا لان الكون على طريقة التعظيم
لا يقتضي ان يكون منه لانه اعم منه كما عرفت والاعم
لا يدل على الاخص ولا يلزم ان يصدق باخص معين
فتعين انه من قبيل الثاني اي وهو الذي ذهب اليه
شارحنا فان قيل صب جعلت الاضافة للبيان لاطرد
الى اضافة جهة فهلا قيل على التعظيم قلت لان زيادته
لتحسين اللفظ ودفع باعتنه الحاصلة بتركه والمحافظة
على فوائد الاجمال ثم التفصيل لا يقال انه يوجب اعتبار
تعظيم الجوارح لما سياتي من انه متناول للظاهر والباطن
فيخالف كلامه الاتي فان حاصله اعتبار عدم مخالفتها
ايهن من موافقتها اولا لانا نمنع المنافاة لان المراد بتعظيم
الجوارح ان لا يصدر منها ما يوجب التحقير لا ان يصدر منها
ما يوجب التعظيم انتهى وبعض من كتب على الناصر قال كلاما

اخر احسن من هذا وهو ان معنى على جهة اي طرف وطريقة به
التعظيم ولم يقل على التعظيم وحذف جهة اشعارا بان المعتبر
في المهد ليس نفس التعظيم الظاهري الذي هو موافقة
افعال الجوارح بل المعتبر فيه طريقته وطرقه اعني عدم
مخالفة الاركان وكذا الحال في التعظيم الباطني واشعارا
ايضا بانه ليس المراد من الجعل ما هو بحسب الواقع ونفس
الامر بل بحسب الزعم والاعتقاد **قوله** ام غيره اي كالخط
الحسن واتقان العبادة **قوله** سواء كان الجملة اما ابتدا
او حال بلا واو واعترض **قوله** الثنا اي الثنا الخاص فاعم
كان عايد على الثنا اي والرجوع الى نفس الجميل يوجب
ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس
سواء تعلق بالانسان امر او اما الرجوع الى المهد فمستبعد
جدا افاده **ش** **قوله** سواء فيما مر اي قوله على الفعل
قوله ام لا يكون اشارة الى ان الفعل يعد في المعطوف
قوله من افعال المحمود الجميلة الاختيارية اي كحسن الخط
وادخل **ش** في ام لا الذات ايضا فيدخل الحمد للذات لانها
للفضايل ولا تفاوت فضل وهو احسن **قوله** اسم اي اسم مصدر
وقوله بمعنى الاستوا هو مصدر وقوله يوصف به الواحد
قوله تعالى الى كلمة سوا بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على
الصحيح **قوله** لانه اي ما بعده في تاويل المصدر اي كما صرح
بمثله الزمخشري في قوله تعالى سوا عليهم انذرتهم الخ
كونه في مقابلة نعمة وعدم كونه الخ وهذا اعني قولهم
سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل مما لفواضل هي قوله في مقابلة

نعمة

نعمة والفضايل هي قوله ام والاول جمع فضيلة وهي المزية
الثابتة كالعلم والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدية
كالانعام فان قلت ان اريد بتعدي الذوات ملابسة شي
من الكمالات يتعدى ذاته وان اريد بتعدي الاثر قابلية
يتعدى اثره قلت المراد تعدي الاثر لكن الكمال المتعدي
ما يتوقف تحققه على تعدي اثره والكمال الذي لا يتعد
هو الذي لا يتوقف تحققه على تعدي اثره وان تعدى
اثره **قوله** لانه بين احدى لانه لا يعقل ان يكون بين الاحد
لان البينية تقتضي متعددا ولو قال لان التسوية
انما تكون للمتعدد لكان اظهر **قوله** وكون ام بمعنى
الواو هنا جواب عما يقال الخرج من ذلك بجعل ام بمعنى
الواو فاجاب بان ذلك غير مقصود **قوله** لمن تم اي لمن
اجل كون التسوية انما تكون للمتعدد الخ والجملة دالة
اي وليت جوابا للشرط لان جواب الشرط لا يتقدم
عليه تنبيه ما وقع للمصنف هنا من ذكر همزة التسوية
بعد سوا والعطف بام هو الاشهر الشايع من حذف همزة
التسوية بعد سوا والعطف بالواو وهو ما درج عليه
النحاة في كتبهم وهو لغة وقد صرح في الصحاح بهذه اللغة
وقد صرح سيبويه بالمسئلة انتم تصنعون وانتم صانعون
يقال انه اذا كان بعد سوا همزة الاستفهام فلا بد من ام
اسمين او فعلين وان كان بعدها فعلان فبغير الف الاستفهام
عطف الثاني ما او تقول سوا علي قعدت او قمت وان كانا
اسمين بلا الف عطف الثاني بالواو وتقول سوا علي زيد وعمرو

وان كان بعدها مصدرا ان كان الثاني ما نواه او حملا عليها
انتهى فعلم صحة ما عليه النحاة وان دفع قول ابن هشام ان
ذلك لحن انتهى فاستحضر ذلك فانه مهم قاله ابن حجر في شرحه
الهمزية قوله الذي هو كالجنس اعلم ان الجنس كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة متحققة في الخارج فظهر ان
الجنس الحقيقي ماهية ماهيات متحققة في الخارج
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما واما
الماهيات الاعتبارية التي تواطأ عليها جمع من العقلا
واعتبروها في اذهانهم ووضعوا بازائها اسما كماهيات
العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينها
والفصل على المختص ببعضها مجاز والا فغير مالكافي بحاشية
من اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل والظاهر المعاني في حاشية
التصريف تحقق شوبين فليراجع قوله من غيره حال من الثنا
اي وخرج الثنا بغيره صلة كونه من غير الحمد الموف اي بما
اقرار غير الموف فغيه اشارة الى ان غير الموف ما خرج شيء
متعدد فمنه الحمد النفسي ومنه الثنا بالاركان قوله بالمعنى
السابق اي الة النطق قوله كالحمد النفسي شامل لحمد الله
وشامل لحمدنا النفسي اي بالقلب قوله وحمد الجماد لا يخفى
ان حمد الجماد اذا لم يكن لفظيا فهو عبارة عن الدلالة قوله
ان لم يكن اي حمد الجماد وقوله خرقا للعادة متعلق بالنفي
وهو كونه لفظيا اي فانه يكون لفظيا ما يكون الا خرقا للعادة
والمعتمد انه لفظي وان لم نسمعه قوله فليس حمد الفظيا يهبط
بقوله الثنا بغيره اي وخرج الثنا بغيره فليس حمد الفظيا

مجازا

مجاز اي لكونه بغير اللسان قوله على ما مر اي في قوله اذ
الظاهر قوله انه اي الثنا قوله وهو الراجح اي ان الثنا
الاتيان بما يدل وهو الراجح قوله الموافق الحديث صفة
ثانية للراجح ووجه الموافقة ان اللسان يستعمل على
الله تعالى فيكون ثنا الله بغير لسان قوله انت تحمك
انثنيت الواو انت تاكيد للكاف في عليك وما مصدرية
اي كثنائك على نفسك او موصولة اي كالثنا اي المثنى
به اي الذي اثنيت به على نفسك في كونه عظيما
تفصيليا عن مثناه ومبتدأ خبره محذوف وما مصدرية
اي انت مثنى ثنا كثنائك على نفسك في كونه
عظيما تفصيليا عن مثناه او خبره وما والكاف زائدة
اي انت الذي اثنيت على نفسك قاله الاستاذ والاولى
ان الخبر كما اي انت كما اثنيت على نفسك اي بما اثنيته
على نفسك اي موصوف به ويكون المقصود للاشارة الى
العجز عن التفصيل وان الممكن الثنا على الاجمال بهذا
العلي قاله ابن قاسم وسيأتي ما يتعلق بشيء من
ذلك قوله وبما اي وبما ذكر من كلام الجوهري والزمخشري
والحديث قوله خلاف ذلك مصدر وقع الخلاف هو كون
الثنا انما يكون بالسان قوله المحض صفة لخلاف
بالد متعلق بالاعتقاد قوله ودمع معطوف على يد
لبيان الواقع قال العلامة ابن قاسم اهمل من الغريب
ما توهمه بعض الطلبة من امتناع اهمال المجرور لان
المجاز لا بد له من قرينة فما وجدت تعين المجاز وان

لم يوجد امتنع التجوز وهذا غلط فاحش منشاوه ضعف
المعرفة وعدم التامل لان القرينة قد لا يطلع عليها لكونها
حالية فلا يطلع عليها من لا يحضرها وقد تكون مقالية خفية
فيضعف السامع عن ادراكها فقد وجد المجاز وقرينته
ولم يعلم السامع واللفظ ان لو عرى به حقيقته يجوز السامع
التجوز فيه لاحتمال ان قرينته خفيت عليه كما تقرر وكان
هذا المتوهم لم يسمع قول الاصوليين اذا احتمل اللفظ المعنى
الحقيقي والمجازي فالراجح حمله على الحقيقي قوله مجازا اي
اطلاقا مجازيا قوله والجواب اي الواقع من طرف مدعي
خلاف ذلك قوله فانه اي الثنا قوله مجازا اي استعارة
قوله المشاكلة اي مشاكلة قوله لا احصي ثنا عليك قوله
بانه اي الثنا قوله وما استند اي مدعي خلاف ذلك اي
والذي استند اليه في دعواه اي دعواه خلاف ذلك قوله
من قوله بيان لما استند اليه قوله المنفوي صفة لقوله
بمعنى مقولهم وقوله مما بالي اي من قوله فان قلنا راي
الشيخ عز الدين ان الثنا حقيقة في الخير والشر فان معناه
الثنا حقيقة في المفصح عن الخير والشر ولا يفصح بمعنى
الخير والشر الا الذكر اللساني وقوله الذكر بالخير بدل من قوله
بالمعنى المتقدم وقوله غير صحيح خبر ما وقوله لامكان حمله
اي قولهم بمعنى مقولهم لانه الذي يتصف بكونه جميلا فائدة
الذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب
وهو ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره
هما لغتان بمعنى قوله لامكان حمله اي ومتى ما طرق الدليل

الاحتمال

الاحتمال سقط به الاستدلال قوله على الثنا اللفظي اي لا
مطلق الثنا قوله وان كان اي والحال انه خلاف الظاهر
ثم لا يخفى انه يرد ان يقال تحدد عليه ما تقدم من قوله
انه من باب المشاكلة بانه خلاف الظاهر فيقال للشيخ هنا
انت كما رددت عليه سابقا كونه خلاف الظاهر يرد
عليك هنا بان ما ادعيته من كونه يحمل على الثنا اللفظي
خلاف الظاهر قوله شامل لحمد الله لنفسه اي وشامل
لحمد الله لغيره وشامل لحمدنا النفسي قوله لنفسه المقدسة
المنزهة هذا على مذهب من يجوز اطلاق النفس
ونقل بعض عن السعد عدم الجواز حيث ذكر ان اطلاقها
عليه في قوله تعالى تعلم ما في نفسي الخ من باب المشاكلة
والا فلا يقال نفس الله وانما يقال ذات الله وما نقل
عن السعد يرده قوله تعالى قل لله كتب على نفسه
الرحمة فقد اطلق النفس على الله لا للمشاكلة قوله
لاستحالته اي اللفظي حالة كونه كما ينافيه قوله
وان كان التحقيق الخ اي والحال ان التحقيق قيام اللفظ
بذاته حالة كونه اي اللفظ منزها عن الترتيب والتوالي
تابع في ذلك السيد عيسى تبعا لصاحب المواقف ونص
السيد عيسى والذي عليه صاحب المواقف ومن وافقه
من سبقه ولحقه او عاصره ان لله قولا اي لفظا
قائما بذاته منزها عن الترتيب والحدوث والتوالي قال
وهو التحقيق ما لاعتماد الا ان هذا التحقيق خلاف
التحقيق فلا ينبغي ان يعتقد صحة هذا القول الذي تمذهب

به بعض من يتسب للامام احمد وهو بريء منه قوله على ما فصل في محله اي حالة كون التنزيه عما ذكر مبنيا على ما فصل في محله اي بين في محله اي من كونه منزها عن الترتيب والحدوث والزوال والمغايرة بين المبني والمبني عليه باعتبار المحل او على ما بين في محله اي من قيام الدليل على صحة ذكر القول وتضعيف خلافه قوله ثم استدراك على ما علم من ان حمد الله انما ينشئ ليس بصوت او بصوت قديم عندهم انه ليس لله حمد الا ذلك الذي وقع النزاع فيه فافاد ان للمولى حمدا اخر وهو اظهار صفة الكمال فخلاصة ان حمد الله تعالى تارة يكون بالكلام القائم بذاته وفيه الخلاق المتعدم وتارة يكون بخلق لفظ في كهواء فيسمع او في لسان جبريل مثلا وتارة يكون بفعله على ما سيأتي قوله لخلقه اي بدلا عن خلقه وفيه اشارة الى ان حق الحمد ان يكون من الخلق لان الحمد هو اظهار صفة كمال المحمود لاصل فعله الجميل والمحمود بالحقيقة الا الله فما ناداه لا يكون حق الحمد الا من المخلوق له فيكون هو الحامد وما به هو المحمود وضرورة تغاير الحامد للمحمود عليه وايضا هو الذي تنظم فيه العلة الباعثة على الحمد الا انه عاجز عن الاتيان بذلك على وجه العقول والتفصل فحمد نفسه بدلا عن خلقه لانه الذي يقدر على ذلك واذا علمت ذلك فلا تختص البدلية بذلك الحمد بل مثله حمده النفسي قوله باظهار الباء للتصوير لا للتعدية ولا للسببية قال السيد رحمه الله تعالى اعلم ان القول المخصوص ليس حمد الخصوصه

بل لانه

بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكاملة وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل انتهى قال بعض من كتب عليه اي ان الفعل بمعنى المفعول الذي هو الاكرام قوله صفات الكمال اي اظهار الصفات الدالة على الكمال قوله لهم متعلق باظهار قوله اي دلالتهم عليها تفسير لاظهار واضافة دلالة للضمير من اضافة المصدر لفاعله قوله بلفظ مخلوق متعلق بقول اي قولا لهم عليها بلفظ مخلوق في محل كان يخلق الله تعالى في الهواء فيسمع والاعلى صفاته الكمالية او في لسان ٥ جبريل مستقلا والفرق بين هذا وبين قول جبريل المسوب اليه ان هذا اجري على لسان جبريل من غير قصد اليه والى تابعيه الخصوص قوله او باظهار افعاله معطوف على قوله بلفظ مخلوق الاثار هي المخلوقات والافعال نفس التعلقات التنجيزية الحادثة كالايجاد والاصل ثانيا ولا تعلق القدرة بوجود الموجود واثانيا تعلق القدرة بحياته وهكذا قوله التي لا تكون الا حملية لا يخفى ان المحدث عنه الاثار فتكون قوله التي لا تكون الا حملية صفة للاثار وحاصلها باعتبار كونها افعله والا منها ما هو قبيح ومنها ما هو جميل ويصح ان يجعله صفة للافعال قوله فانها اي الاثار او افعاله قوله دالة عليها اي على صفات الكمال اي فانها دالة على كونه قديما باقيا فيما تحاكيا للحوادث المجردة لكن بما عدا

السمع والبصر والكلام فان المتن ان دليلها سمعي لا عقلي
قوله بل هي اقوى من اللفظ في ذلك اي في الدلالة على صفات
الكمال اي لان دلالتها عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف
عن مدلولها بخلاف اللفظ فان دلالته عليه وضعية
وقد يتخلف عنها مدلولها والحاصل انه وقع الكلام في
اثار افعاله وهي تدل قطعا على صفات الكمال واعلم انه
يدل على دلالة الافعال القطع وقولا بقيده كما في الاعطا
فانه لا يدل على السخا دلالة قطعية لجواز ان يكون لغرض
مثلا الاعلام بانتفاء ذلك ويدل على دلالة القول الظن
وقد تفيد القطع كخبر الصادق والخبر المحتف بالقرائن المفيد
للقطع وشرط دلالة القول مطلقا اي افادت الظن
او القطع العلم بالوضع قاله ابن قاسم وبعبارة اخرى
كونها بالفعل اقوى لا يقتضي كونها اظهر انضباط الاولى
بالعكس لجواز ان يكون كونها اقوى باعتبار وجه
لا يقتضي الظهور فان كونها اقوى انما هو من حيث
ان دلالتها قطعية عقلية وان كان قد يكون فيه
خفا لخفا قرائنها والاحتياج الى مزيد التامل فيها
بخلاف القول فانه لمجرد العلم بوضعه يسبق الفهم الى
معناه من غير توقف على القرائن والتامل فهو اظهر
دلالة من الفعل فعلم انه لا تنافي بين ما ذكر من انه اقوى
وبين ما ذكره صاحب الكشاف من ان الحد اللفظي اظهر
اشار اليه السيد عيني وقال الشيخ على الاجهوري ما
حاصله ان دلالة الفعل اقوى من دلالة القول اي دلالة

الافعال

الافعال التي هي اثار الملك عليها كبذل المال على وجه يدل
على السخا والا فدلالة القول اقوى واظهر كما ذكروه في
حديث الحمد راس الشكر ما شكر الله من لم يحمده قوله
كما قال بعض محققي الصوفية التغاير بين المشبه والمشبه
به اعتباري اي او ان الكاف زائدة قوله بعض محققي
الصوفية اي الذي تفقه وتصوف اذ هو الذي
تحقق بخلاف من تصوف فقط تزندق ومن تفقه
ولم يتصوف فقد تفسق قاله الامام مالك قوله تعالى
جملة معترضة او حالية للتعظيم والتنزيه عما لا يليق
بجنابه قوله حتى بسط بساط الوجود اي اضاف
الوجود الذي يشبه البساط ويقتضي بسط شيء
عداه بعلى في قوله على ممكنات قال ش وفي شرح
هذا الكتاب اي حتى بسط الوجود الذي كالبساط
على الموجودات فقد شبه الوجود بالبساط ورشح
تخييله للموجودات بالقاء البساط على ما تحته
على ممكنات لا تحصى اي موجودات لا تحصى وفيه ان ما
لا يتناهى لا يتعلق الوجود به كما هو مقرر في محله
والجواب من اوجه الاول ان المراد لا تحصى عرفا اي لا
يمكن عدها عرفا وان كانت في نفسها متناهية هو
الثاني ان المراد بسط الوجود على جنس الممكنات لا الحصى
لا على جميعها وسيأتي مراد ما الثالث ان هذا على مذهب
الحكماء ان مذهبهم جواز تعلق الوجود بما لا يتناهى هو
قوله ونصب عليها اي ووضع عليها اي ووضع لاجلها

موايد كرمه جمع مايدة وهي انية الطعام وفيها الطعام
فاضافة الموايد الى الكرم من اضافة الاعم الى الاخص
او من الاضافة البيانية هذا ما قاله عز واحد ولعل
الاظهر ان الاضافة حقيقية من شبيه المشبه به الى
الدال عليه بذلك الشيء وذلك لان الانية التي فيها الطعام
تارة تكون للاضياف والواردين فيقال لها مايدة
الكرم وتارة تكون له ولعياله بالخصوص فلا يقال
لها مايدة الكرم لانها ليست من اثاره ولا دالة
عليه ثم بعد هذا كله فقوله اراد من النصب المذكور
لازمه وفحوى ايصال النعم لكل الممكنات التي لا تحصى
وكانه قال واوصل اليها نعمه التي لا تتناهى وظاهره
نعم اخرى غير نعمة الوجود وهو ظاهر في الحيوانات
دون الجمادات والحاصل ان نعمة الوجود شملت الكل
واما غيرها من النعم الموصوفة بانها لا تحصى فالظاهر
قصوره على الحيوانات مثاله قوله التي لا تتناهى
منه الاشكال المتقدم في لا تحصى والجواب ما اجيب
به هناك او اراد بعدم التناهي ان لا تتقن على حد فلا
توجد نعمة الا وراءها نعمة اخرى وليس المراد انها
مجتمعة في الوجود ووصفت بعدم التناهي وخلاصة
ان قوله هذه امور لا تتناهى نفسية بمعنيين الاول
انها مجتمعة في الوجود بالفعل ولم تتقن على حد كما يقال
او اكثر ومثلوه بصفات المولى الكمالية فانها موجودة
وهي غير متناهية في نفسها على ما حقق الثاني ان المراد

انها

انها لا تتقن على حد فلا يأتي امر الا وراءه امر اخر لان الموجود
جميعا مع كونها لا تتقن على حد بل ما وجد منها فله حد
فتكون محصورة الا انه لا يوجد فرد الا ويعقبه فرد
اخر كنعم المولى علينا فان ما وجد منها متناه بالفعل
الا انها لا تتقن على حد بل ما وجد نعمة الا ويعقبها
نعمة اخرى قوله واظهرها عطف لازم على ملزوم اي
واظهرها لنا معشر المخلوقين قوله بدلالات جمع دلالة
بمعنى دليل وكانه قال بادلة قطعية وهو اي قطعية
وصف مخصص لان الدليل قد يكون قطعيا وقد يكون
ظنيا وتلنا بمعنى دليل لقوله بعد فان كل ذرة الخ
اي لان كل دليل منها يدل دلالة قطعية على صفات كماله اي
صفات كماله التي دليلها عقلي احد اربعة السمع والبصر
والكلام فدليلها تقلي على التحقيق قوله بتفصيلية
اي باعتبار تفصيل ما دلت عليه من صفات الكمال
من قدرة تامة وعلم تام وغيرة كذا جمال الادلة
وتفصيلها في المقام باعتبار المدلول كما افاده بعض
المحققين قوله غير متناهية اي باعتبار نفسها لان
دارات الوجود لا تتناهي بالمعنى المتقدم اي لا يمكن
عدها او باعتبار مدلولها من ان كلا لا تتناهي كما
تقدم غير انا بينا فيما مر من تلك الكمالات بعينه صفات
مخصوصة هي الغرض على ما عرف قوله فان كل ذرة الخ
انما علل كونها واظهرها بذلك لان كل ذرة الخ ثم اعلم ان
الذرة تطلق بمعنيين النملة الصغيرة والمنبث في الهوا

من الهما فاما ان يراد من الكلام حقيقته فيكون تنبيها
على عزه بالاولي او اراد بالذرة مطلق ذات مخلوقة
وعبر عنها بالذرة اشارة الى ان كل مخلوق وان عظم فهو
حقير بالنسبة لعظمة المولى تبارك وتعالى ثم الوجود
اما ان يراد به الموجود فالمعنى على الاول لان كل ذرة
من الذرات التي هي من الموجودات وعلى الثاني فالمعنى
لان كل ذات من ذوات الموجودات اي الذوات الموجودة
فالاضافة للبيان او نفس الوجود والاضافة لادنى ملابسة
وعلى هذا كله المراد بدلالة الذرة دلالتها من حيث وجودها
وان صح ان تدل من حيث ذاتها الا ان حمل هذا دليلا يكون
الدال والمظهر هو ايجاد الموجودات فلا يناسبه حمل
الذرة على الموجود باعتبار دلالته بحسب ذاته ويحتمل ان
يراد بالذرة الحصة من الوجود ودلالة نفس الوجود اي
الحصة منه لانه زايد على الموجود عارض له فيستلزم
من ورود ه على الموجود وتجعله عارضا له اشارة لبعضه
بعض المحققين **قوله** تدل عليها اي تدل على جميع صفات
كماله وتظهرها لانها تستلزم موجودا ولابد ان يكون
واجب الوجود دفعا للتسلسل ووجوب الوجود يستلزم
جميع صفات الكمال ما عدا صفة السمع والبصر والكلام
فظهر ان المراد بدلالة الذرة دلالتها من حيث وجودها
قوله ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات اي ولا
يتصور في العبارات مثل هذه الدلالة اي من حيث تكون عبارات
غير متناهية دالة على جميع صفات الكمال دلالة تفصيلية

قطعية

قطعية اي بحيث تكون كل عبارة من العبارات الغير
المتناهية دالة على جميع صفات الكمال دلالة تفصيلية
قطعية اذا علمت ذلك فقول المقصود نفي تصور الدلالات
بجميع اوصافها السابقة من كونها تفصيلية قطعية
غير متناهية لعدم تاتي بعض ذلك الاوصاف كالقطعية
فلا ينافي انه يتصور في العبارات عبارات غير متناهية
دالة على جميع صفات الكمال لجواز ان يعبد ربنا تعالى
احوال غير متناهية بالمعنى السابق فان قلت الحق
ان عدم التقطع قد عرف وكذا عدم التناهي في العبارات
ولم يعرف هل يتاتي في العبارة الواحدة الدلالة على جميع
صفات الكمال تفصيلا قلت اما الدلالة على جميع صفات
الكمال بالعبارة الواحدة ممكن لكن على طريق الاجمال كقولك
كل كمال واجب لله تعالى واما التفصيل فالظاهر انه غير
ممكن **قوله** ومن ثم اي ومن اجل انه لا يتصور من العبارات
كذا قال سيد البكري لا احصي ثناء عليك اي لا اقدر ان اتي
بثناء يدل على جميع صفات كمالك دلالة تفصيلية قطعية
والعبارات جمع عبارة مصدر عبر قال في المصباح عبرت
الرويا عبرا وعبارة فسرتها وبالتثقيل مبالغة وقال
ايضا وهو حسن العبارة اي البيان بكسر العين وحكي
في المحكم فتحها ايضا انتهى وخلاصة ما في المقام انها في
الاصل مصدر بمعنى التفسير والتبيين ثم نقلت بها
واريد منها نفس الالفاظ التي يقع التعبير بها ممنوع من
اطلاق اسم المسبب على السبب وقد صارت حقيقة عرفية

فيها قوله لا احصي ثناء عليك اي لا اطيق ان اتي بثناء يدل على
جميع صفات كمالك دلالة تفصيلية وقطعية وهو من باب
عموم السلب في افراد الثناء بهذا المعنى قوله انت كما اثنيت
الخ تقدم الكلام عليه قوله اي خبرك لا يخفى ان ظاهر المصنف
الخارج بالقيد ليس ضد ذلك القيد بل ضد المقيد بمعنى
الراجع ان الذي خرج بالقيد ضد ذلك القيد ويتفرع به
عليه ان الثناء الذي يكون لاجل ذلك الضد لا يعد حمدا
فاراد الشراح ان يحولوا العبارة الى ما يفيد ذلك بقال وخرج
باشتراط كذا ما لو كان المثنى عليه غير جميل وقوله المثنى
عليه بضم الميم من اثنى اي المثنى لاجله اي الذي وقع
الثناء لاجله وهو المحمود عليه قوله ما ذكر هو ما لو كان غير
جميل قوله او ذو اي المحمود عليه قوله المفيد به اي بالاختيار
قوله المذكور في ضمن الثناء اي لان الثناء عبارة عن الاتيان
بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة فتلك الصفة
الجميلة هي المحمود به كما صرح به السيد وغيره اي ان
السيد صرح بان المفيد بالاختياري المحمود عليه دون
المحمود به الا ان ظاهر العبارة الاتفاق على ذلك وليس
كذلك فقد ذهب الجلال الدواني الى ان المحمود به
يشترط ان يكون اختياريا قوله وتوهم المصنف حاصله
ان المصنف توهم ان قوله في التعريف على الجميل الاختياري
وقع محمودا به لا عليه وان على فيه بمعنى الباء قوله
غافلا اعاد كراي من انه قيد في المحمود عليه لا به والمحمود
عليه هو الوصف الباعث على اتصاف كالاكرام والمحمود به

هو

هو الوصف المثنى به الذي تدل عليه الصيغة فقولك
مثلا الزيدان عالم هو الصيغة وما دلت عليه من ثبوت
العلم هو المحمود به والمحمود عليه هو الوصف الباعث
على ذلك كالاكرام له فقد تغاير فيه ذلك المحمود به والمحمود
عليه تغايرا حقيقيا وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
كالكرم في قولك زيد كريم لاجل كونه اكرمك فالحمد
المحمود به وعليه في هذا ذاتا الا انهما مختلفان بالاعتبار
من حيث كونه باعثا محمود عليه ومن حيث كونه
مدلول الصيغة محمود به وقوله ومن ثم اي ومن
اجل توهمه ذلك قوله وهذا اي قولنا وقولنا على
الجميل الخ حاصله انه كان الاولى اسقاط هذا الشرط
وهو ان قلنا الخ قوله ان الثناء بدل او عطف بيان
من قوله بما اي قوله حقيقة في الخير والشر ظاهره
الاشتراك قوله من عبارة فاثنى عليها الخ كذا عبارة البيع
عبده وفي عبارة غيره فاثنى عليها بالبناء للمفعول
اي من عبارة فاثنى عليها خيرا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم وجبت اي الجنة وكذا قال في الشر وجبت
اي النار خيرا الخ منصوب بنزع الخافض اي اثنوا
عليها بخير وكذا يقال في بقية ذكره النووي فان قلت
كيف يمكنهم من ذكر الشر مع الحديث الصحيح الوارد
في النهي عن سب الموتى وذكرهم الا بخير اجيب بان
ذلك مخصوص بغير الكافر والمتظاهر بالفسق والبدعة اما المتلبس
بذلك فلا يحرم ذكره بالشر للتحذير من طريقته وفي الاقتداء بالثناء

قال البغوي وقال بعضهم معنى الحديث ان الثنا بالخير لمن اثنى عليه اهل الفضل وكان ذلك مطابقا للواقع وهو من اهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والصحيح انه على عمومه وان من مات فالله الناس الثنا عليه بخير كان دليلا على انه من اهل الجنة سواء كانت افعاله تقتضي ذلك ام لا فان الاعمال داخلة المشيئة هذا في حالة الخير واضح ويؤيده ما رواه احمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن انس مرفوعا ما من مسلم يموت فيشهد له اربعة من جيرانه الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون واما حالة الشر فمقتضى الاحاديث انه كذلك لكن انما يتبع ذلك في حق من غلب شره على خيره قوله للمشاكلة الخ والمشاكلة من المحسنات البديعية وهي ذكر شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كما في الخبر وكقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة والقميص بلفظ الطبخ لوقوعهما في صحبة صنع الطعام والثاني نحو صبغة الله قوله فائدة ذكر ذلك اي الجمع بين الثنا على الماهية الخ الحقيقة والماهية ما به الشيء هو هو اي الامر الذي بسببه الشيء هو ذلك الشيء كالحيوان الناطق بالقياس للانسان قالوا للسببية وتعتبر في التعريف اتحاد السبب والمسبب لضيق العبارة عن المقصود

والضمير

والضمير للشيء وكل منهما موكد للاول وقد يقال ان مابه الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هويته ومع قطع النظر عن ذلك ماهيته وبهذا يندفع ما يرد على الشارح المحقق من ان الهوية نفس الشخص كما يشير اليه قول السيد في شرح المواقف وحواشي التجريد والحقيقة الجزئية تسمى هوية وقد تستعمل الهوية بمعنى الوجود الخارجي قاله ش قوله اي بيان ماهية الشيء اي كما هو الاصل في ذكر قيود الشيء اي الاصل في ذكر قيود الشيء ان يكون لبيان الماهية لا للاحتراز اذ الاصل في القيد ان يكون للاحتراز عن الغير قوله اخرج به نحو الحيوان الصاهل اخرج بقيد الصاهل نحو الحيوان الناهق عن الحمار قوله لا للاحتراز عن غير المذكور جنسا او كالجنس في التعريف كالشيء فيما نحن فيه والاحسن ان يقول المهم ان ذلك لبيان الواقع ولا يقول لتحقيق الماهية اي ماهية الشيء لان ذلك لا يناسبه وبيان تحقيق ماهية الشيء بل وليس في قوله على الجملة بيان تحقيق ماهيته انما تحقيق ماهيته ان يقول الشيء هو كذا وكذا ونقل ش عن ابن جماعة ما ينفع في هذا المحل وعنده ما يشاهد ونصه هذا العقيد يجوز ان يكون بيانا للواقع وهو الاحسن ولا زيادة وانما الحشو والزيادة ما جيء به لاحد من امور ثلاثة الادخال والاخراج وبيان الواقع لكن يرد عليه ورد في الظن ان يكون المأتي به لبيان الواقع له نوع تعلق بنفس التعريف

حتى يخرج بذلك عن الحشو والزيادة وبما قررناه يجمع بين
قول اهل المنطق الحدود تصان عن الحشو والزيادة وبين
قول اهل المنطق حيثما نفيناه عن المشايخ وراياته في الكتب
لاهل المنطق في غير كتب المنطق ان المأتي به في الحدود
لا يخلو من ثلاثة احوال اما الادخال او اما الاخراج واما
بيان الواقع فاخطئ لذلك كما ذكره شيخنا رحمه الله في نظير
ما نحن فيه انتهى ما ذكره ش قوله نعم ليس المراد الطرف
المرجوح بل المراد وقوع ذلك في وهم الصادق بالاستوا
والرجحانية والمرجوحية قوله الشامعمول اطلاق
قوله ارادته متعلق بتوجه والضمير في ارادته عائد على
المتكلم قوله الجمع مفعول اراد تم قوله اي الحقيقي لا الحقيقة
بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له وقوله والمجاز اي
لا اللفظ المستعمل فيما وضع له وخلاصته ان الاولى للمصنف ان
يقول بين المعنى الحقيقي والمجازي لان الحقيقة والمجاز
اسمان للفظين فالحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له والمعنى الحقيقي الخبر
والمجازي الشر وظاهر الشارح انه لا يصح ابقاء اللفظ المصنف على ظاهره
وانه لا بد من التاويل المذكور ولما كان هذا التاويل المذكور
يتبادر الى الذهن عند بادي دون يعني ومقتضى دقة
الالتفات ان يذكر قول لا مانع من ابقاء اللفظ المصنف على ظاهره
لان اللفظ بالنسبة للمعنى الحقيقي حقيقة وبالنسبة للمعنى
المجازي مجاز فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله في الارادة
متعلق بالجمع اي الجمع في الارادة به اي بالشابه لا يخفى انه

لا حاجة

لا حاجة لقوله في الارادة به مع قوله اولا ارادته الجمع
قوله بان ارادها تفسير للجمع في الارادة واشار بذلك
الى ما حققه شيخي الاسلام حفيد السعد في حاشيته
الكشاف من ان الجمع المتعلق فيه انما يكون مرادا اذا كان كل
منهما مرادا باللفظ واما اذا اريد معنى واحد من كلية
من المعنى الحقيقي والمجازي وكان يستعمل اللفظ في
واحد منهما بل في المجموع مجازا فليس هذا من المجاز بل هو
جائز انفاقا على انه لا يلزم من جريانه في جمع المعاني الحقيقية
والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط بجعلها معنى
واحدا اي فلا يقصد الا بادادة واحدة في استعمالات
الالفاظ انتهى بمعناه من الفنري معزيا لحققه قوله
قوله بناء على جوازه اي لوقوع ذلك بناء على جواز الجمع
عند من يجوزه واما عند من لا يجوزه فغاية ما فيه دفع توهم
عموم المجاز بجوز قوله من العلماء كما هنا الشافعي منه
اشارة الى ان الشافعي لم يختص بذلك قوله الشافعي هو
محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع
ابن السايب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب
ابن عبد مناف بن قصي الخ فعد جده الى عبد مناف الذي
في قوله تعالى او لم نمكن لهم حرما امنا على الجبس بالبيد والعوطي قوله
امام الائمة اي من ائمة عصره كما قيده بعض من كتب على المحلي وقوله

لان امام الائمة مالك لان الشافعي تلميذه بالاتفاق ولازمه
المدة الطويلة كما يعلم من تهذيب الاسماء واللغات للنووي
واحمد تلميذ الشافعي كذلك وذكر السيوطي تالبيا بالخصوص
فيما اخذ ابو حنيفة عن مالك رضي الله عنه وطالعت فيه وذكر
فيه ان الدارقطني الوجه في الاحاديث التي اخذها ابو
حنيفة عن مالك وكلهم رضي الله عنهم اصاغر لا يوصون بما
ان تكون ابنا عالمهم فكلامنا في شانهم من الغضول فسال
مولانا تحقيق الوصول انه جواد كريم قوله فيحمله اي واذا
كان يقع في وهمه ان المتكلم اراد الجمع فيحمله عليهما ولا يخفى
ان الحمل عليهما متفرع على كون ما ذكر يقع في وهم السامع
حين ما لا مر ورد وذلك لان المتفرع على الرد جواز الحمل
لا الحمل بالفعل كما هو المتبادر من العبارة قوله فيقع في
محذور واذا حمل عليهما معا يقع في محذور وهو ارتكاب
خلاف ما عند المتكلم غاية ما ثلت ارتكاب خلاف ما عند
المتكلم هو عين الحمل فيلزم اتحاد المفرع والمفرع عليه
قلت نعم الا ان هناك تغايرا بالاعتبار وذلك لان المفرع
عليه الحمل عليهما من حيث انه حمل عليهما والمفرع الحمل عليهما
لابد لذلك الاعتبار بل باعتبار كونه امرا محذورا قوله وفيه
نظر اي وفي الحمل المتفرع على توهم ما ذكر نظر واذا كان
في المفرع نظر فيلزم سقوط النظر في المفرع عليه وذلك لان الحمل
انما يكون بالقرينة ولم توجد قرينة فلا حمل فلا محذور
واذا كان لا حمل فلا محذور فلا توهم ارادة الجمع حتى يدفع
الخ فقول المصنف او دفع توهم ارادة الجمع لا صحة له قوله

بالقرينة

بالقرينة اي الدالة على عدم ارادة الحقيقة وحدها فان
لم توجد حمل عليها وحدها ولا يتوهم ارادة المعنى المجازي
قوله فلا محذور والمناسب ان يقول ولا قرينة فلا حمل
فلا محذور وذلك لانه لما قال انما يحمل بالقرينة فاذا
يكون المتفرع على عدم القرينة عدم الحمل وعدم المحذور
يتفرع على عدم الحمل لما تقدم ثم انه يجاب عن النظر بانه
ليس مراد المصنف توهم ارادة الجمع اي وقع ذلك في ذهن
السامع حين ما حتى يترتب عليه الحمل الموجب للوقوع في محذور
حتى يرد ان الحمل انما يكون بقرينة ولا قرينة فلا
توهم ارادة الجمع فلا يقع قوله اذ دفع توهم الحامل
مراد المصنف بحوز ذلك في ذهنه اي لا على طريق الجزم
لاحتمال ان يكون هناك قرينة حالية او مقالية خفية
وحاصله ان السامع لما كان يقول من الجائز ان تكون
هناك قرينة لم اطلع عليها دالة على ارادتهما معا يجوز
الحمل فيقع في حيرة وعدم الوقوف على المقصود فلاجل
ذلك زاد المصنف قوله على الجملة دفعا لذلك التوهم وقوله الشه
ولا قرينة ان اراد ولا قرينة ظاهرة الصادق بعدمها
رأسا وبوجود خفية لكن بدون الظهور سلمنا له ذلك وقوله
فلا محذور اي فلا حمل فلا محذور لانا نسلمه اذ لا يلزم من
نفي الحمل بالفعل عدم المحذور اذ المحذور قد يوجد مع
التردد في ذلك للحيرة وان اراد فلا قرينة رأسا لورد
عليه بان هذا نفي لا يصح اذ القرينة تكون حالية ومقالية
الخفا ومقالية خفية فتدبر وبعد كتبي هذا رأيت الشهوني

كتب ما نصه انه انما يحمل الخ ما نصه قيل عليه ان عدم
القرينة وان منع الحمل لا يمنع التوهم وهو المدعى انتهى
وما ذكرناه اصرح في المراد ثم انه كتب بعضهم ما
نصه اعترض بعضهم على الكافي رضي الله عنه في تجويز
الجمع بين الحقيقة والمجاز بان المجاز لا بد له من قرينة
تصرف عن ارادة المعنى الحقيقي لان اللفظ اذا اطلق ينصرف
الى الحقيقة واجيب بان القرينة تصرف عن ارادة
المعنى الحقيقي فقط لا ارادة المعنى الحقيقي مع غيره
وخرج بعمده اي عن الحد اللفظي المتقدم سابقا والتعذير
وخرج المدح حالة كونه ناشئا عن الحد اللفظي الاختياري
اي الفعل الصادر بالاختيار الحقيقي وذلك كسبي الانسان
تعالى او الصادر من العبد باختياره وهو ما وقع العبد
لا على وجه الاضطرار ويكون منسوبا اليه كسبا لا ايجابا
تقييد امفعول لاجله لقوله بقولنا اي اريد من قوله
بقولنا المعنى المصدري وقوله الاختياري مفعوله وكانه
قال وخرج بملفظنا ما لاختياري لاجل التقييد الا ان
المخرج حقيقة انما هو الملفوظ به الذي هو المذكور مبتدا
فيصح حل عبارته عليه بان يجعل القول بمعنى المقول
والاختياري بذلك التقييد بمعنى مقيدا ويكون حالا
الا انه ولك ان تقول على الحقيقة الا ان فيه تكلفا
المدح فضيقة خروج المدح بقسميه وفي خروج قسم
الاختياري بمنه وصحة خروجه نظر لشموله التعريف له وكونه
من افراد الحمد وقوله فانه يعم الاختياري وغيره لا يفيد خروج

المدح

المدح مطلقا بل خروج قسم منه ويحتاج الى القسم الاخر
اللهم الا ان يراد بقوله على الجميل الاختياري ما لا يكون
نوعه الا على ذلك فيخرج القسمان او يقال القسم الاخر حمد
ايضا فلا يحتاج الى اخراجه بل لا يجوز كذا ذكره شيخنا
رحمه الله وان قلت بقي عليه غير المدح قلت يمكن
الجواب بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود الخ
التنصيص على كل ما خرج بل يكفي التنبيه على ذلك
بالتنصيص على البعض وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص
بالمذكور قاله متن قوله فانه اي المدح قوله فيه اي المدح
وهو حال اي لا بتقييد الجميل المثنى عليه في حال كونه
كائنا في المدح من طرحة الجزء في الكل قوله بل يعم الاختياري
وغيره فيه مسامحة والمراد بعم ما يأتي الاختياري وغيره
فليس من افراد المدح حتى يكون عاما لها وانما افراده
ما يكون بان الاختياري وما يكون بان غيره ويجوز
ان يكون التقدير متعلقه يعم الاختياري وغيره
المعتبر بينه وقد يقال معنى والاختياري وغيره
انه يصدق معها لا انه يصدق عليهما ذكره متن قوله كما انه
اي المدح قوله حينئذ اي حين قلنا بالمرادفة قوله استدل
الاول هو من قال بالمغايرة بين المدح والحمد قوله من
قول العرب اي نقول من عندهم وقد ذكرا لاجل صحة
الاستدلال لانه لا يستدل بذلك الا بكلام العرب قوله
على رشاقة قده اي لاجل رشاقة اي تعاطيه واتيانه
بتلك اجر اليه قوله اي حسنه تفسير لقوله رشاقة قوله

ولطافته عطف مرادف قوله دون حمدتهما عليه اي على ما
ذكر من رشاقة القد اي لان الحسن واللطافة ليسا
باختياريين فالمخالفة بين المدح والحمد انما هي في المحمود
عليه والممدوح عليه لا في الممدوح به والمحمود به لانهما
متفقان في صحة ان يكونا غير اختياريين قوله وما ذاك
اي وما قولهم مدحت اللؤلؤة على حسنها ومدحت
زيدا على رشاقة قده دون حمدتهما الا لما ذكر اي
من ان الحمد يختص بالاختياري والمدح يعم الاختياري
وغيره واعترضه ش بان عدم قولهم حمدتهما لا يدل على
عدم صحته لجواز ان يكون صحيحا ممكنا لكنه لم يقع
بالفعل سلمنا لكنه لا يستلزم ان يكون بسبب الحسن
والرشاقة فلعل المانع من هذا القول شيء آخر كاعتبار
كون الجميل المحمود عليه فعلا كما صرح باعتباره المولى سعد
الدين في حواشي الكشاف بخلاف المدح فلا يعتبر فيه ذلك
فلا بد من اثبات ان يكون المانع هو حسن اللؤلؤة ورشاقة
القد ليتم فليتأمل واما الحمد في قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا وقوله الشاعر ان ارى الصبر محمودا وعنه
مذاهب وقوله والصبر يحمد في المواطن كلها فبمعنى
الرضى فانه يجيء في اللغة لذلك المعنى ايضا انظره قوله
اي قول بعض المولدين في الصحاح رجل مولد اذا كان عربيا
عند بعض وهو مما لا يحتج به انتهى وحيث ما نصه الجاهلي
من الشعراء من لم يدرك الاسلام والمخضرم هو الذي ادرك
الجاهلية والاسلام والاسلامي هو الذي لم يدرك الجاهلية

ثم

ثم الاسلاميون منهم مولدون وهم من وجد بعد اختلاط
العرب بغيرهم فلا يستدل بكلامهم في النحو ويستدل به في
المعاني والبيان والبديعيات ومن قبل ذلك فيستدل
بكلامه مطلقا انتهى وفي بعض التعاليق هو من ولد
في العرب وعاش في العجم وربما يوجد بمعنى وجدنا ومفاد
الشهادة ان من ترعرع بين العرب ولم يكن اصليا منهم واما
ش فجعل قوله مولد صفة للقوله فعال والمولد هو الذي
لم تتكلم به العرب ابدا انتهى وفي المصباح اشارة لهما
رجل مولد عربي غير محض وكلام مولد كذلك قوله منهم
اي في العرب اي ولد فيهم وليس منهم قوله منه اي من
بعض المولدين انه على وفق لغتهم الى العرب قوله
لعدم الخ علة متقدمة على المعلول اي مخصوصا لعدم
امكان الخ اي خطأ قطعا واما ما يمكن تأويله وهو الثاني
فليس بخطأ قطعا كما تبين ذلك من كلامه قوله ليس من قول
العرب وحيث لم يكن من قول العرب فهو اما خطأ الخ
ظاهره ان هذا الترديد بين كونه خطأ وهو لا ينوع على
كونه ليس من قول العرب بمعنى ان الاول ليس من قول
العرب قطعا ولا يأتي فيه التأويل قوله فهو اما خطأ
الخ لا يخفى ان من لوازم كونه مولدا ان يكون خطأ وقد
اشار له الشارح بقوله فهو لعدم الخ وح فلا قال ان
الثاني مولدا وانه يعرف الاول بخطأ بدل قوله مولدا
الذي هو المقصود ويمكن ان يقال لعل نكتة ذلك ان ذلك
القائل اداه اجتهاده الى ان الاول مولد اي ومع من بعض

المولدين لا من العرب والثاني لم يقع لا من العرب ولا من المولدين
قوله بان يقول اي بسبب ان يقول وصلة يقول ما
يأتي منى قوله بان المدح فيه ليس الخ قوله فيه اي في ذلك
القول وهو مدحت زيدا على رشاقة قده قوله كالاحسان
تمثيل للفعل الجميل الاختياري اي ان من كان من شيمه
العدة ان يكون ذا احسان وافعاله حسنة اذ الحسن
شانه ان لا يصدر منه الا الحسن فدخل تحت الكاف
الافعال الاختيارية الجميلة التي هي الفضايل وفضلاصته
ان الصورة الحسنة تدل غالبا على الكمال مطلقا كان من
باب الفضايل او الفواضل قوله بان المدح حسن اي في
ذلك القول قوله الدالة اي الدشاقة عليه قوله فتحصل الخ
واما قوله تعوك العرب الخ فلا يسلم قوله ان الممدوح عليه
يعني ان مراده بالترادف رد المدح الى الحمد في كون
الممدوح عليه لا بد ان يكون اختياريا وليس المراد انه
يرد الحمد الى المدح فلا يشترط ان يكون المحمود عليه
اختياريا اذ الترادف صادق بذلك وليس مراد قوله
وعليها اي الترادف قوله فعيد الاختياري الاضافة
للبيان قوله اي ماهية الحمد اشارة الى ان العوض
عن المضاف اليه على راي الكوفيين والمعنى اثبات
ماهية الحمد اي ذكر بعض افرادها قوله وهذا اي في كونه
بيانا للماهية نظر قوله لانه اي قيد الاختياري قوله من
بقية بيان لقسم المدح والحمد قوله وهو الثنا اي عليه
المدح والحمد قوله وان لم يسم مدحا اي والحال انه لا يسمى مدحا

من قوله ح

على القول

على القول بالترادف اي بل يسمى ثنا فقط قوله للبيان
فقط اي بل للبيان الماهية في الحمد والمدح وللاحتراز
عن عيب الحمد والمدح اي وحيث كان لبيان الماهية
والاحتراز عن عيب المدح والحمد فالاصوب ان يبين
كونه احترازا عن عيب المدح والحمد بان الجموع قد
اعترض على الشيخ بقوله فيه انه حينئذ قيد الاحتراز
المعنى بكونه عن المدح وصرح مع جواز الاحتراز عن
عيبه فالنظر ساقط لانهم لم يريدوا بقيده بقوله عن المدح
معجبه النظر المذكور بل كان مجاب عنه بان المراد
اي بقرينة ما تقدم انه ليس احترازا عن المدح لانه
ليس للاحتراز مطلقا فتدبر ويعلم عن الشوبري انه
لا يقال لبيان الماهية الا اذا لم تكن للاحتراز وانما
قوله الاول وهو العامل بعدم الترادف قوله على الثاني
وهو القول بالترادف قوله وتبعه اي المقام قوله
بان رد قايله اي الثاني قوله استدلال معمول لرد
قوله بزعم متعلق بقوله تبعه قوله المستعمل صفة لزعم
قوله اشارة الى ترجيحه مبتدا لموخر وقوله في تقديم
خبر مقدم قوله ترجيحه اي الاول قوله ومن ثم اي من
كونه راجحا قوله وبيان معطوف على توفيق قوله بما
هو اي بتوفيق وبيان من السبب هو مبني على الاول
اقتصر على توفيق المدح بتوفيقا هو مبني على الاول
واقتصر ضمنا في على بيان هو مبني عليه اي لانه جعل بينه
وبين الحمد العموم والخصوص المطلق وما ذاك الا لكون المدح

اعم ولم يكن توفيق المدح ولا بيان السنة على الثاني اي
وانهم انهم اذا ذكروا قولهم ثم انهم بعد ما بنوا على احدهما
افاد ذكر اهما دهم له لكونهم حصلوه بالبناء عليه قوله
بانه اي الاول قوله وعلى جهة مخرج كانه خالف الاسلوب
السابق حيث لم يعلل وخرج على جهة الخروج من دخول
الحرف على الحرف في اللفظ فافهم قوله مع قطع النظر اي
اذ لو نظر له لخرج ما اذا كان استهزاء او سخرية وبما ذكر
الى قوله على جهة التعظيم وقد يقال كيف يقطع النظر
عن القيد السابق مع انه اولى بالاخراج لسببه على انه
اذا كان احد القيدين مغنيا عن الاخر يكون ذكر الاخر
حشوا في التعريف والمطلوب صون التعريف عنه واورد
ش هذا السؤال واجاب عنه ومصه لله يقال لا حاجة
في خروج ذلك الى قوله على جهة التعظيم لخروجه بقوله
على الجميل لانه المحمود عليه ومعناه لاجل الجميل والمعنى
ان الجميل الاختياري واقعت على الثناء وسبب منه
ولا يكون الجميل الاختياري باعثا على الثناء وسببا منه
الا اذا كان على جهة التعظيم ولا يتصور صدور ثناء سبب
عن جميل اختياري صفيقة على وجه الاستهزاء ثم قال
وقد يناقش في قوله ولا يتصور الخ كما في اعطائي حقير
انتهى لو اعطاك شخص كرة مثلا فقلت له انت جواد
تعريضا له بعلة المعطى لكان قولك المذكور ثناء لاجل جميل
اختياري لكنه ليس على جهة التعظيم فظهر ان كلا لا يخرج ما
لا يخرجه الاخر ثم اقول ان في قوله الثناء باللسان على الجميل فيه
تعلق

تعلق الحكم بالمشتق مبنيون بالعلية ينودي ان المعنى
الثناء باللسان على الجميل لكونه جميلا ولا يخفى انه اذا اعطاه
كرة ومدحه مع المرآة والسخرية لا يقال ان الباعث
على الثناء اعطاء الكرة من حيث كونه جميلا ما جمعنا
الى جواب الشرط وهو قوله مع قطع النظر قوله للاتيم
المتقدم اي بقوله في شان الاتيم روي ان ابا جهل
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين جبليها
اعز ولا اكرم مني فوالله ما تستطيع انت ولا ربك
ان تفعلا بي شيا والحاصل ان الاتيم هو ابو جهل وانما
قوله فان تقديره الخ تعليل لقوله الامر للملائكة العذاب
اي وانما قلنا الامر الخ لان تقديره قولوا له ذلك قوله
وتقريعا على ما كان يزعمه اي من ادعائه انه العزيز
الكريم كما تبين ومناد ش ان التعريض عند قصد الاستهزاء
والسخرية وان كلا منهما خارج بقيد التعظيم الباطني قال
ش قال الشيخ حماد رحمه الله تعالى قد يقال ليس في هذا الا
الثناء اي الوصف بالجميل وليس فيه ان ذلك الثناء على
الجميل لاجله فلا حاجة الى اخراجه بقيد على جهة التعظيم
انتهى قوله اقتضا الخ يعني ان المقصد بقيد الزاما انه
لابد من اجتماع الظاهر والباطن لانه لا يكون على جهة
التعظيم حقيقة الا من ذلك لانه لا يصدق انه عظمه حقيقة
الا بموافقة الظاهر والباطن قوله والمراد بها هنا غير اللسان
اي لان اللسان هو المورد قوله اذ لا يتحقق تعليل لقوله
اقتضا قوله الجنان بالجيم والنون وهو القلب قوله الا بهما

اى بالظاهر والباطن قوله بمعنى عدم الوعد قوله احسن ونفعا
مراد بالتعظيم هنا عدم التحقير والغرض عدم مخالفة الفعل
وقيل زيادة لفظ جهة حيث قيل على جهة التعظيم للاطلاع
الى ذلك قوله ومطابقة اعتقاد الجبان له بان يعتقد مدلوله
اى ما دام لم يعتقد شيأ هو بمثابة العدم فى عدم الاعتداد
والعدد من العمد وان لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفا
قوله بلسانه متعلق بقوله اثنى عليه والباء الالة وقوله
بانه جواد متعلق باثنى والباء التعدية فلا يلزم تعلق
حرفى جر بمتحدى المعنى واللفظ بعامل واحد قوله بانه
عزب متعلق باثنى وقوله بصره متعلق باذل قوله
هو مبتدا وقوله ليس الخ خبره قوله سبب اى ما ذكر اى
من التحدث على مطابقة او مخالفة افعال الجوارح قوله
ليس الخ اى هذا الذى سببه ما ذكر فيادر بذكر السبب
قبل المسبب اشارة لتحقق هذا المسبب بمجرد ذكره فى ذهن
السامع لكونه طرفا بمسامعه ذكر السبب قوله حمد المثنى
عليه خير بكسر اى لم يكن حمدا حقيقة وان كان حمدا بحسب
الظاهر كما افاده ش وذكر ش بعد كلام ناقصه والحاصل
ان قولهم اذا اقترن الوصف بالجميل مخالفة الجوارح صار
استهزاء المعناه صار ذلك عندهم وفى اعتبارهم فان الوصف
واهل اللغة يعدون ذلك الوصف مستهزا محقرا الاحامدا
معظما متعلما لجانب الغرض قوله ملح الشاعر بتشديد اللام
وعطف الطرافة تفسير قوله انما هو بالقصد المدلول الخ اى
فالفرق بين التلميح والتهكم انما هو باذكر وكانه قصد به رد

قول

قول من يقول استهزاء او سخرية او وحدة مخالفة منى
من الجوارح مع الثنا المذكور او تلميح ان لم توجد تلك المخالفة
لكن خلا عن مطابقة الاعتقاد وحاصل ما اشار اليه
الشراح انه اذا وجدت مخالفة الجوارح كان يقوله بقرب
نحو استهزاء او سخرية مطلقا واما اذا لم توجد المخالفة
لكن خلا عن مطابقة الاعتقاد فيمكن كل منهما بالقصد
فان قصد الاستهزاء كان تهكما وان قصد الملاحة
والظرافة كان تمليحا خلافا لمن يقول انه متى لم يخالف
افعال الجوارح ولم توجد مطابقة الاعتقاد يكون تمليحا
وخلاصة ما فى المقام انه اذا قيل للجبان ما اشبهه بالاسد
او للبخيل هو كريم او جواد او هو حاتم او للجاهل هو
عالم فان كان غرضه مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد
استهزاء او سخرية كان تقصد زوال الملامة
عن اصحابه كان تمليحا والا فتهكما وقولنا اذا قيل الخ اى
ولم يكن القايل يعتقد مدلول ما اتى به بان كان معتقدا
خلاف مدلول ما اتى به او لم يعتقده ولا خلافه قوله
مجموع الكلام اى فيما يفهم منه وبعبارة اخرى والمراد
بمجموع الكلام مفهوم الموافقة بقسميه اى الاولى
والمساوى على قوله والصحيح كما مشى عليه البيضاوى
انه الاول من القسمين اعنى مفهوم الاولى وان المساوى
يسمى لحن الخطاب كما مر وسيأتى تعليله قوله اى كلمة الخ اى من
غير ذكر لتلك القصة والشعر والمثل ما لم يكن فى النثر الى القصة
والشعر كقول الحريرى مر بليلة ما بغية واخران بيقعوبية

اشارة الى قول النابغة ضبت كما في سماوة وفي ضيلمة من
الرمش في امنيا بها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه الصلاة
والسلام وفي النظم الى القصة تقول ابى يمام فواقعها
اورى الاحلام لم الم بنا ام كان في الركب يوسع
وصف لحوته بالاهبة الرحلين وطلوع شمس وجه
الحبيب من جانب الحزن في ظلمة الليل ثم استظم
ذلك وتخايل لخبر اوتدلها وتالها هذا احلم اراه ام
كان في الركب يوسع الذي مر الشمس اشارة القصة
يوسع واستيقاظه الشمس على ما روي انه قاتل الجمار
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان يغيب قبل ان
يفرغ منهم فدخل السمت والاخيل قتالهم منه فدعى امير
تعالى في استيقاظه الشمس حتى فرغ من قتالهم والتخيل
في النظم الى الشعر كقوله لعمر ومع الرمضاء والنار تلتظي
ارق والحني منك في ساعة الكرب اشارة الى البيت
المشهور وهو قوله المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضاء بالنار وعمرو هو صباس بن مرداس وذلك انه
لما رمى بطيا وقع فرسه قال له كليب يا عمرو
اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو البيت
ومثال التخيل الى المثل كقوله التي منا لها من هوة تفق
اولادها اشارة الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها قوله
نادر اي غريب قوله هو مبتدا والخبر بعد وفي بعده
ظاهر وقوله وان وصف للحال قوله التحقيق خلافه خبر قوله
ما اعنيه قوله لذلك اي لتحقيق كون الثنا باللسان الى قوله

لانه

لانه اي عدم مخالفة الاعتقاد وقوله كان منه اي في
تحقيق كون الثنا باللسان فاذا علمت هذا فقول لك
ليس المعتبر مطابقة الاعتقاد كما اعتمده البعض بل المعتبر
قصد التعظيم فقط وخلافه كما افاده بعض مشايخنا رحمهم
وبعضهم من قوله رحمه الله بان المدار على قصد انشا التعظيم
ولا يعتد بعدم ما يدل على خلافه ولا يلزم اعتقاد انشا
المحمود بما ذكر عند المحققين قوله في توقف الحمد يتعلق
باعتبار وقوله المتناول صفة للتوقف الحمد قوله
منه اي في توقف الحمد قوله لا يقتضي اي لا يقتضي
اعتبارهما قوله المقتضي اي الدخول صيغ صيغة المفعول
وخول قوله لانها اي الجوارح والجنان اي من حيث
عدم المخالفة في الجوارح والمطابقة في الاعتقاد قوله
شرطا له اي للشعر وقوله جزا منه اي من التعريف قوله
وخوله اي الشي الاول وقوله منه اي الشي الثاني قوله
اقتضى اي الاعتبار وقوله انه لا بد منه راجع
للشي الثاني وقوله منه اي الشي الاول قوله كاعتباره
اي الشي الاول وقوله فيه اي الشي الثاني قوله فالعرف
بينهما اي بين الشرط والشرط تغلبي اي راجع لمجرد اللفظ
اي من حيث التعبير بالشرطية المقتضي للخروج عن
الماهية وقوله لا محيص اي لانه لا بد منه على كل حال
ولا يكون مقتضيا الا اذا اختلف مدلوله قوله الى ما ذكر
اي الذي هو موصولة وهذا لا يقتضي الخ قوله منها اي الجوارح
وذلك اي وعدم المخالفة لا يستلزم كونه مورودا قوله وانما

يقتضيه اي يقتضي الكون موردا قوله اي الجناف
وقوله اليه اي الى ما ذكر قوله في دفعها اي المخالفة
قوله ايضا اي كما انه لاحاجة في دفعها بالنسبة للجواب
قال ش فان قلت ترد عليه اني على قوله المصنف لاتقتضي
دخول الخ انه لاحاجة الى هذا الجواب الذي ذكره
لانا وان سلمنا انه حزء فلا ينافي ما تقدم وما سيأتي
لانه يجوز ان يكون جزءا من مفهوم العلم لاعتباره جزءا
من معرفة شيء يتوقف عليه وان لم يكن جزءا من
حقيقته فلا ينافي ما تقدم وما سيأتي لانه يباين
لموردهما وما به حقيقته وهذا كما في تعريف العمى بانه
عدم البصر عما من شانه البصر فقد وقع جزءا
من مفهوم العمى لاعتباره جزءا من معرفة اذ العمى ليس العدم
مطلقا بل هو من البصر فيتوقف عليه وان لم يكن جزءا من حقيقة
العمى وذاته قلنا الجواب ان هذا جواب اخر ينافي
على الجواب الاول اشارة الى انه لا يجب الجواب بكل
ما يمكن الجواب به ولكن ان تعول بل هذا هو اصل جواب
المصنف لانه اذا كان مشروطا للحقيقة خارجا عنها منهي
جزء من المفهوم وليس بمكن قال السيد المضاف اذا اخذ
من حيث انه مضاف كان الاضافة داخلة فيه والمضاف
اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة
ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر
من حيث هو مضاف فتكون الاضافة للبصر داخلة في مفهوم
العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله منه اي التعريف قوله

بدليل

بدليل دم الحامداي في قولهم حامده مذموم فلفظ
تدل المشتق من الحمد يدل على اتصاف على القائم على فعله
المذكور وحمد لان تعقل المشتق يتوقف على تعقل
وجود المشتق منه قوله الذي حقيقته اي حقاه الحقيقي
الموجود باختيار المحمود اي باراده لا بالايجاب قوله
وصفه من اضافة المصدر للمفعول اي وصفناه تعالى
قوله الذاتية اي القائمة بذاته تعالى قوله في البقاء
والمعنى انه ليس صفة معنى بل صفة سلبية اي عدم لحوق
قوله بالمعنى المذكور اي الذي هو قوله الذي حقيقته
الوجود باختيار المحمود وكان وعلى التعريف الصفات
الذاتية ترد الصفات السلبية والذات العلية
كما افاده ش قوله العاطفة وصف كاشفا اي المقطوع
بها او بجاز عقلي قوله وليس كذلك الكافة زائدة اي وليس
وصفه تعالى بصفاته المذكورة غير حمد قوله اللازم اي
الذي يلزم قوله على التقييد المذكور وهو تقييد الجميل
بكونه اختيارا قوله هو ان لا يكون وصفه تعالى بجميل
صفاته اي بحيث تكون الصفات الذاتية محمودا عليها
قوله لا ما ذكر معطوف على قوله هو ان لا يكون الخ لما
ذكره المصنف بقوله ان يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية
حمدا اي من حمد على المحمود به قوله كما هو ظاهر اي لان
الظاهر من قوله ان لا يكون وصفه بصفاته ان الباء
للتعدية قوله لانا نقول هو اي ما ذكره المصنف وقوله
بمعناه اي بمعنى ان لا يكون وصفه تعالى بجميل صفاته

على صفاته قوله او الباقيه اي فيما ذكر قوله ليست صلة وصفه
اي ليست للتعدية كما هو المتبادر قوله بل هي للسببية
اي او بمعنى على كما في قوله تعالى ومن اهل الكتاب
من ان تامنه بقنطار والقرينة على ما ذكر من السببية
او بمعنى على ما سيذكره في الجواب الثالث في قوله
فالحمد عليها واه اعلم ما ذكر فكان الاولى للشه ان
يقوله بل هي للسببية او بمعنى على وقوله بانه انما عبر
بقوله بمعنى على لاجل الموافقة لما مر وان كان المال واجدا
على ان وصفها كونها بمعنى على وصف كما سيقع قوله المعبر
به فيما مر اي في قوله في تعريف الحمد هو الثناء باللسان
على الجميل تنبيه قد علمت انه يرد على التعريف الصفات
مطلقا والذات وجاب عن الكل بالجواب الاخير وهو
انها لما كانت منشأ الافعال اختيارية نزلت منزلتها
وهذا ظاهر في الذات والصفات التي يتوقف عليها
الفعل واما غيرها من السمع والبصر والكلام فلا يظهر
فيها الا الحاق النادر بالاعم الاغلب وسياتي انه حينئذ
لوصف ذلك المحمد بالاخرة بمعنى الافعال وافاد ضمنا ان الذات
توصف بكونها جميلة وافاد انه اذا اريد بالجميل الفعل
الجميل او قيد بالاختياري فكما يخرج منه الذات يخرج
الصفات الذاتية ايضا وغيرها مثلها وان عمم بالحقيقة
والحكم حكما يدخل فيه الصفات ويدخل فيه الذات انتهى اي انها
فعل اختياري حكما فيراد هذا مما اشرنا اليه لاجل شمول التعريف
ما ذكر ليكون جامعا الا ان هذا مجاز لا قرينة عليه خصوصا

ويتوقف

ويتوقف اطلاق لفظ الفعل على الذات والصفات
لنص صريح كما هو معلوم فالاحسن ان يجاب بانه توقيف
بالاحق بنا على صحة التوقيف به قوله بان الجميل المعتد
به الحامد به فرجع الال في المعتد واسم الاشارة يعود
على الفعل قوله لكونه جميلا عند الحامد ظاهره لا عند
المحمود لا يخفى انه اذا كان جميلا عند الحامد لا عند
المحمود ويعلم الحامد انه ليس بجميل عند المحمود بل قبيح
عنده كيف يعد ذلك حمدا يحوز به المحمود مع انه
قبيح عنده بل هو حينئذ ذم ومستعصية قوله او
المحمود اي او جميلا عند المحمود بحسب ما يعتقده الحامد
اي وان كان بحسب نفس الامر ليس جميلا عند المحمود
قوله كالمحمود به اي كالجميل المحمود به قوله اي الحاقا
للفرد النادر بالاغلب من غير ان يكون معمولا للفظ الا
الاختياري لاحقيقة ولا مجازا افادت بقوله بيننا ولا
الصفات الحاقا صحيحا لانه اذا تناول لا يكون الامر
جهة اللفظ وحده بقوله وان الحق القصد الى
المراد على النقل الجميل ويلحق به غيره فهو من مجاز الحذف
وعبارة ح اما بانه بيننا ولها اي تلك الصفات الذاتية
تبعا للصفات الاختيارية اي الحاقا الحق بها في صحة
الحمد عليها كالحاق النادر بالاعم الاغلب فهي كالمستثناة
من عدم الاختياري وقيل معنى تبعا قياسا بجامع ان كلا
حاصل الامن قبله وغلبة وفيه نظر لانه حينئذ يصير مساويا
للجواب الثاني فهو كلام المصنف ولانه لا يقال في المقيس عليه

انه متناول للمقيس وشبل شبعا تغليبيا اي غلب لفظ الاختياري
عليها فالمراد به ما يشملها دون غيرها من الصفات الغير
الاختيارية لغيره تعالى لوضوح الفرق بينهما انتهى ثم ان
الشيخ البهوتي ناقش الحلبي فقال اقول في دعوى الشارح
نظر لان حاصل الدليل على ما سيوخذ مما سياتي في الشرح
انه اطلق على الصفات الذاتية انها افعال اختيارية
على سبيل الاستعارة المصرحة لعلاقة المشابهة في
مطلق التعلق بالذات وان اختلفا في ان التعلق
في الصفات تعلق استلزام وفي الافعال تعلق ايجاد
وهذا غير مسيلة العباس لانها على العياس ليست باطلة
حقيقة ولا مجازا لوجود قرينة ولانه لا يقال الخ فيمكن الجواب
عنه بان المراد على هذا بانه بينا ولها انها محمولة
عليه قوله بمعنى ايجاده المراد القول لا يخفى انه ليس هذا
حقيقة الاختياري الذي وقع صفة للفعل بل حقيقته
هو الذي تعلق به الاختيار اي الارادة من حيث وجوده
بعد العدم قوله المخذور السابق اي الذي هو وجوده بعد
العدم قوله وجودها اي الذات فالمعنى ان الذات
استلزمت وجود نفسها قوله على ما اي مع صفات
كمال هي اي الذات على تلك الصفات اي مشتملة على تلك
الصفة اي متصفة بها وقوله من صفات الكمال بيان
لما قوله سبب اتصافها الذات لها اي في ضمن اقتضائها
لنفسها لها قوله لها وصفي كمال الافعال اي لافعال اختيارية
كائنة لها قوله من حيث الخ متعلق بقوله قد يقال الخ قال

البهوتي

البهوتي علمت مما اسلفناه مع المناقشة مع شيخنا السالغة
ان حاصل كلام الشارح انه اطلق على الصفات انها افعال اختيارية
على سبيل الاستعارة المصرحة لعلاقة المشابهة في مطلق
التعلق وان اختلفا في نوعه اه وحاصل هذا الجواب
دفع فساد العكس بان يكتب بجاز في التوقف من غير
قرينة مانعة من ارادة الايجاد ويتعقل من فساد العكس الى فساد
المراد قوله الصفات بالاستلزام اي استلزام الذات
لها قوله والافعال الاختيارية بالايجاد اي ايجاد الذات
لها واراد بالايجاد التعلق الحادث والافعال انتهى
ويحتمل عود الضمير من اي اللذين هما قوله وجودها
وقوله هي وقوله ويراد بقوله عاملها اي اقتضت
وجود الصفات على ما اي على الوجه الذي او على
وجه هي الصفات عليه اي الواقع ونفس الامر كما هو
المتبادر من قولنا على ما هو عليه والواقع ونفس الامر
عبارتان عن معنى واحد وهو علم الله تعالى او اللوح
او نفس الشيء على اختلاف بينهم لما معناه فقولنا هذا
الشيء موجود في نفس الامر اي في نفسه وذاته مع
قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض من عكس قوله
من غير نظر الخ التعلقات اي لان التعلقات حادثة
فحققت بعد عدم فلا يصح ادعاء ان الذات استلزمتها
والالزم ان تكون قديمة بعد الذات وهو اي قوله
من غير نظر توضيح لقوله في نفسها وقوله وح اي وحين
كان الضمير ان راجعين للصفات قوله لذاتها اي لنفسها

اي ان وجوبه الوجود لمعناها من ذاتها قوله كالذات اي
كل من الذات والصفات على هذا القول يقال واجب
الوجود لذاته قوله او بالايجاد معطوف على الاستلزام
بمعنى ان ذاته اثرت في صفاته الذاتية بطريق الايجاد
اي التعليل فيلزم من قدم الذات قدم الصفات لان
المعلول لا يتخلف عنه علته قوله للذات اي للذات
الموصوفة اي لا لذاتها قوله ممكنة الوجود لذاتها
اي بالامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
بمعنى ان وجودها وعدمها ليس ضروريا لذاتها بل
المقتضي لوجودها الاحتياج الى ما سياتي اقامة
العلامة البهوتي واعترض ابن الحمائي على ذلك
بانه لو كان العلم ممكنا لكان الجهل كذلك ولو كانت القدرة
ممكنة لكان العجز ممكنا وغيره لكثير من المفاسد التي
لا تليق ان تصدر من عاقل هذه اخلاصة ما ذكر الشيخ
قوله قدم الممكن اي لان الصفات مفعولة بطريق التعليل
والمعلول يقارن علته التي هي الذات والذات قديمة
فلتكن الصفات قديمة وقرره وقال في شرحه اي وقال
السعدي في المقاصد قوله من كون الواجب اي
الذي هو الله تعالى قوله مختارا اي عاقلا بطريق
الاختيار والارادة قوله لا موجبا اي لا فاعلا بطريق
الايجاب اي بطريق التعليل بحيث يوثر في ذلك الشيء
بذاته بدون قدرة واختيار قوله اسنادها اي الصفات قوله
عند من يثبتها وهم اهل السنة احتراز من المعتزلة فانهم

ينفونها كما هو معلوم قوله فليس الاسناد الا بطريق
الايجاب اي بطريق هي الايجاب اي حوشر في صفاته
بطريق التعليل قوله وكذا قوله معطوف على قوله
وما ثبت قوله وهو الحدوث دون الامكان اختلف
في علة هنا احتياج العالم الى الصانع فقيل الحدوث
وقيل الامكان وقيل هما معا وقيل الامكان بشرط
الحدوث والحق انها كلها طرق موصلة للعلم بالصانع
قوله ينبغي ان يخص بغير صفاته اي لانها ليست حادثة
بمعنى موجودة بعد العدم اي واما صفاته فعلة
احتياجها الى الموجد الذي هو الذات امكانها قوله
ولقد شنع عليه اي السعد في المقاصد وهو تابع في ذلك للخبر وشنع على الخبر ابن
الحمائي ومن تبعه قوله في الرد اي رد عليه رد شنيعا
قوله بما يرجع اليه بي قوله الى بشاعة اللفظ اي في التعبير
بكون الصفات ممكنة من كون المولى فاعلا بطريق
الايجاب فيقال انها محتاجة والى موثر فيها وهو
الذات العلية وظاهر التعبير ان البشاعة لا تتعدى
لجانب المعنى مع انها تتعدى بما اشرنا اليه من انه
اذا كان العلم ممكنا يلزم ان يكون الجهل ممكنا وقد
قدمنا عن الشيخ البهوتي ان المراد بالامكان الخاص
الذي هو سلب الضرورة عن الطرفين ثم اقول لا يخفى
انه حيث شنع على السعد في تلك المقالة فكان اللائق
للخبر ان لا ينظر اليه في حل لفظ المصنف وكان يقتصر على الرد

الاول المبني على ان الصفات قديمة واجبة الوجود لذاتها
كالذات ولا يلزم تعدد القدما المحذور لان المحذور انما
هو تعدد ذوات قديمة واما تعدد ذات مع صفاتها
اللازمة لها فلا محذور فيه فتدبر قوله ظاهر جدا اي
نهاية ومبالغة حاله في المصباح اي لاصلاح ممثل الافعال
الاختيارية في كونها تتعلق بها الايجاد والمراد من الافعال
الحاصلة بالمصدر لا نفس المصدر تامل قوله بعد الحمد لا يخفى
كما اشرنا اليه انه لا يشمل السمع والبصر والكلام والجواب
ان ما ذكر يلحق بما بعدها من الحاق الناقص بالغالب
قوله المبتدأ منها اي من الصفات اي لا تكون
تلك الافعال الا بمن قامت به تلك الصفات من العلم
والبقاء وبقية تلك الصفات ما عدا السمع والبصر والكلام
قوله من الحمد عليها اي على الصفات اي فالمحمود عليه
متحقق بالحمد عليها اي سبب الحمد على تلك الصفات
فالسبب الحمد عليها مجردة عن وصفها العنواني بكونها
محمودا عليها والمسبب هو الصفات بعنوان كونها
محمودا عليها قوله وان لم يكن الخ اي والحال قوله فهو
اختياري حقيقة في المآل لانه قد صار المحمود عليه
بحسب المآل هو الافعال الاختيارية لا الصفات من
حيث ذاتها ولا من حيثية اخرى غير كونها مبدا
افعال اختيارية وبهذا يندفع ما حققه الشهاب
العبادي في مبحث الواجب من شرح الورقات حيث
قال عند قول الجلال من حيث وصفه بالوجوب وحاصله

ان الواجب

ان الواجب ان ما ثبت له الاثابة على الفعل والمعاقبة على
الترك اذا اختل وصف الوجوب بخلاف ما اذا اخذ
في نفسه من غير ملاحظة ذلك الوصف فانه لا يثبت
له ما ذكر كما لا يثبت له غيره كالمطلوب طلبا جازما
وحاصله ان شأن ثبوت ما ذكر هو ملاحظة ذلك الوصف
فمع قطع النظر عنه لا يثبت شيء مما ذكر انتهى المراد منه
ومنه تعلم ان الشيء اذا قيد بصفة ثم حكم عليه بشيء يكون
مناط الحكم تلك الصفة لا ذات الموصوف وهنا اعتبر الحمد
على الصفات من حيث كونها مبدا افعال اختيارية
فيكون المحمود عليه في الحقيقة الافعال الاختيارية
لا نفس الصفات وحينئذ لا يجوز فيه اصلا فلو اسقط
الشه قوله وان لم تكن اختيارية حقيقة حتى المبدا
الا ان يراد بالمبدا ملاحظة الصفات بقطع النظر عن
الاعتبار المذكور ذكره البجوري قوله بخلافه اي المحمود
عليه قوله ليس باختياري حقيقة على ثانيهما اي بل
مجاز باستعارة قوله والموافق للراجح السابق الخ هو
عدم ارادة المدح والحمد قوله هو الاخير اي الذي هو
قوله وبانها مبدا الخ اقول لا يخفى ان الاخير كالاولين جار
على الراجح وجار على غيره وحاصله انه اذا اصل بعدم
المرادفة تامل المشروط فيه الاختياري هو الحمد فقط
فيشكل بصفات الوجوب فيجاب بالاجوبة الثلاثة واذا
قلنا بالمرادفة فكل منها يشترط فيه الاختياري فيشكل بما
ذكر وبما مر الاجوبة الثلاثة قوله فهو الراجح متفرع على ما قبله

قوله عليه اي على الاخير قوله في الحمد على رعاية العهد اي من حيث انها تدل على ان من قامت به يصدر عنه الافعال الحسنة الاختيارية قوله اي حمد المخلوق فيه من اضافة المصدر للفاعل قوله فلا يرد الخ وذلك لان قوله نعمل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره فلا يعتل ان يكون متعلق الحامد هو الله والا لزم ان هناك منعما غيره انعم عليه او على غيره قوله اي في عرف الناس لا في عرف الشرع وافاد انه نقيد على الظرفية فيه الاعتبارية الى اخر ما ذكره ش ونصه منصب على الظرفية الاعتبارية متعلق بمعنى نسبة الخبر الى المبتدا او حال اي الحمد حال كونه في العرف فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير مغفر الحمد في العرف كذا والحال مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب لغة او في اللغة كذا الاسلام في الاصطلاح كذا قوله عرفا متعلق بتعريف فيه وقوله المذكور صفة التعريف قوله لحمد الخالق متعلق بشمول واللام مقوية والمصدر مضاف للفاعل قوله اي في عرف الناس اي يحمد العلم العلمية كما قال ابن حجر واهل الشرع كما قال الشامر وذلك لان الفقها يذكرون هذا المعنى وشروطه ويحثون عليه اه قوله اخذا اي اخذت مغفر العرف بعرف الناس اخذا لو كان

المراد

المراد عرف الشرع لاختص المتعلق بالله تعالى واراد بالمتعلق المحمود قوله فعل من الحامد قال ش اراد بالفعل ما يشمل الاعتقاد وهو ليس بفعل في التحقيق اي بل هو كيف فيلزم استعمال الفعل في عموم المجاز او في حقيقته ومجازه وذلك ممنوع في التعريف مع انه اراد بالفعل ما يشمل القول والمتبادر منه ما لا يشمله وذلك لا يناسب التعريف ويجاب بان محل امتناع ذلك في التعريف ما لم تقم قرينة عليه وهي هنا قوله سوا الخ فقوله فعل الحامد قول بلسان او اعتقاد بجنان او عمل بار كان فالمراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح اهل اللغة انتهى واقول الظاهر ان يقول او المراد بالفعل الخ ويجاب ايضا بان المراد بالفعل هنا ما قابل الانفعال فيشمل الكيف والفعل عندهم كون الشي هو بحيث لا ينفك عنه كالقاطع مادام قاطعا والانفعال هو كون الشي بحيث لا ينفك عن غيره كالمقطوع مادام القاطع والكيف هو الوصف الحاصل كالزرقة للازرق والاعتقاد للمعتقد قوله اي بخير عنه اي عند الحامد قوله عن ذلك اي التعظيم والاحسن ان المراد بالانبا الدلالة لانه لا اخبار حقيقة فان اراد الدلالة فالتعبير بها اوضح وبها عبد ش فقال المراد بالانبا الدلالة بمعنى كون الشي بحيث لو علم عرف المعنى عنه مبني على هذا يجوز ان يكون الحمد الجنائي اعني الاعتقاد منبئا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان يكون من غير الحامد كالهام ويحتمل ان يقع بقولا وفعل

منه متعلق الاول حمد واحد وعلى الثاني حمدان احدهما
ينبي عن الاخر وكلاهما ينبيان عن التعظيم قوله لاستلزامه
له اي انما دل الفعل على التعظيم لاستلزام الفعل للتعظيم
الا ترى ان العالم يستلزم وجود الصانع لكونه اثر اله
وذلك موجب لدلالته على ذلك الصانع وتوضيح ذلك
ان التعظيم علة في ذلك الفعل والعلة حقيقة ومعلولها
ظاهر والقاعدة ان المعلول مستلزم لعلته وح
فيدل ذلك المعلول الظاهر الذي هو الفعل باحد
انواعه على علته التي هي التعظيم الخفية كما هو
القاعدة ان المعلول الظاهر يدل على علته الخفية
لاستلزامه لعلته لان الاثر لابد له من مؤثر قوله
فانه فعل اي بقولنا ممن اطلع عليه قوله هذا اي
قوله ينبي عن تعظيم الخ قوله الذي هو اي اعتقاد
الجنان قوله بفعله اي الجنان قوله الشامل له صفة
فعله والضمير في له للفعل الجنان قوله كما سيأتي
اي في قوله سواء كان الخ قوله لعدم انبائه علة
لعدم الشمول قوله المستبر صفة للانبا اي الانبا
المستبر في تحقيق ماهية الحمد الا انك خبير بان
هذا لا يتعدى قوله بكسر الميم وفتح فعد وحد بشرطها
من اضافتها للجملة وقوله وتكون فتحها لا يخفى
انها حينئذ تكون بضافة لمفرد وهي لا تضاف
الا للجملة على الصحيح فتعد بعد المصدر المنكر منها
مع ملحقها والتعذير من حيث اقامة حاصل فتوفي

حينئذ

حينئذ شرطها المذكور قوله خلافا لمن عده لحنا اي واطلق
وكان عده لحنا لكون الاصل عدم التعدد فيكون لحنا لانه
لم يضف للجمل قوله اي من اجل انضمامه اشار به الى
ان الحيثية للتعليل لا للاطلاق ولا للتقييد
اما الاول فواضح واما الثاني فلانه ليس المراد ان
الحمد عرفا فعل ينبي عن تعظيم المنعم متعديا بحد التعدد
وظهر من ذلك ان الحيثية للتقييد وثاني للتعليل
وثالث للاطلاق ومن ذلك قولك الانسان من حيث
هو انسان جسم فان قلت بم يتعلق قوله من حيث
انه منعم الخ قلت يحتمل تعلقه بفعل وهو الاظهر
والاحسن والمعنى فعل صدر لاجل الانعام ويحتمل
تعلقه بينبي او بتعظيم ويرد عليهما انه يلزم ان
يشترط في الحمد ان يكون دلالته على التعظيم
بسبب الانعام او على ان التعظيم بسبب الانعام
واشتراط ذلك يحتاج الى نقل من الائمة وهما بحث
وهو ان الانبا عن الشيء لا يشترط تحققه فضلا عن
قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الحمد فالاحسن
ان يبدل قوله ينبي بقوله يقصد فان يقول فعل
يقصد به التعظيم قوله لكان اولى انما قال اولى ولم
يقل المتعين لقوله وان كان منتفيا قوله وان كان
منتفيا اي والحال انه منتفي قوله سواء كان اي الفعل
سواء اشارة الى تفصيل المجمل والى بيان الله ويحتمل
رجوع الضمير الى الانبا المفهوم من ينبي على اعد لواهو

للتعوي او الى التعظيم واما رجوعه الى الحمد فمستبعد
جدا قوله بان يثني به تصوير للفعل باللسان قوله
التي منها هذا وذلك لان تعاريف ما عدا الماهيات
الحقيقية كما هنا تعاريف لفظية واما تعاريف
الماهيات الحقيقية كتعريف الانسان وغيره
فتارة تكون لفظية وتارة لا قوله ام بالجنان عطف
على سابقه تام وعطف لاحقه عليه بها مدخل على ان
مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني حمد واعتقاد
مطابقة الاعتقاد وعدم مخالفة الجوارح فيما يعتبر
فيه مما ذكر شرط خارج قوله بان يعتقد تصوير
للفعل بالجنان اي لامجرد المحبة والمجموع الاعتقاد
والمحبة وان لزمته قوله بصفات الكمال اي الجنس
المتحقق ولو في واحد وانه ولي النعم اي هو لها
اي معطي النعم بمعنى الاصول لا الخلق اي الوطني بكونه
معطي النعم صفة كمال والظاهر انه يكفي في ذلك اعتقاد
اتصافه باي صفة كمال كان العلم او الفضل او اعطاء
النعمة ولو الذي تعلقت به فاجمع بين اعتقاد الاتصاف
بصفة كمال غير اعطاء النعم واعطاء النعم المستفاد من
العطف ليس بشرط ولا يمنع جعل العطف للتفسير لانه
يقتضي التغاير ولو قلت سيظهر بما مر بيانه ان يعطف
قوله وانه ولي النعم من عطف الخاص على العام وما الفائدة
قلت النكتة في ذكر ان اعتقاد تلك الصفة اذا جعلها
من غيره والى النعم للجنس المتحقق ولو في فرد لما ظهر لك انه

يكفي

يكفي اعتقاد انبساط النعمة الواصلة الى الحامد قوله او
راجحا وهو الظن قوله ولو غير ثابت اما بغلبة او طروء
عارض اقتضى الذم باعتقاد انه عظيم عند حصوله حمد
ولو طرا ما ينافيه قوله وان كان التحقيق على المعروف
والتقدير والمراد مما قاله ظاهر وان كان الذي قاله
خلاف التحقيق لان التحقيق الذي اجيب عن ذلك بان
الفعل يطلق على ما قابل الانفعال فيصدق بالكيفية
المرادة فلا اعتراض والفعل عندهم من الامور الاعتبارية
التي لا تكون رديفا والكيفية وصف وجودي يمكن
رديفيته عطفا وان لم يرد بالفعل قوله اما بالجوارح اي
بهذا الجنس المتحقق ولو في جارحة واحدة قوله بان
يذعن بها في طاعة المنعم اي يتبعها في طاعة المنعم
والاتعاب ليس بشرط بل المراد مطلق العمل وبعد كتبي
هذا رايت ما نصه والظاهر ان الاتعاب ليس بشرط في
الحمد الا في الكامل منه قال في النهاية اداب نفسه
اي اتعبها ما حمود من داب اذا جد في العمل ورايت
البهوتي كتب ما حاصله انه لا يبقى للنقط على حقيقته
فيجرد الاداب عن معناه الحقيقي وهو الاتعاب
ويراد مطلق العمل **تنبيهان** الاول قال ح واذا
حصل ذلك العمل بالة النطق اشترطوا ان يطابقها الجنان
ولا يخالفها بقية الاركان واذا حصل ذلك العمل بالجنان
اشترط عدم مخالفة الة النطق وبقية الاركان له واذا
حصل ذلك العمل بالاركان ما عدا الة النطق اشترطت مطابقة

الجنان في هذا الحد العرفي حتى عند من لا يشترط ذلك في
الحد اللغوي وحق كان المناسب ان يقول المصنف على
جهة التعظيم كما قال ذلك في الحد اللغوي الا ان يقال
ما ينبغي عن التعظيم يجب ان يكون على جهة التعظيم
لانه متى كان على جهة التهكم والتعليم لا يكون منبئا عن
التعظيم بخلاف الثناء فانه يحصل وان لم يكن على جهة التعظيم
غاية الامر ان ذلك الثناء لا يقال له حمد الثاني قال ش
وانما قدم من موارد الحمد اللسان لكونه اعظم في الانبا
لان النطق هو الذي يخصص عن كل حيوان وعلى كل مشتبه
ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الموارد لان فضله
وان كان خفيا يستدل بكونه حمدا حقيقة من عرف ان ينضم
اليه فعل غيره بخلاف الموردين الاخريين لا يكون فعل
شيء منهما حمدا حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب قوله
كذكر اي لغة وعرفا ولو مثل عنه بالكلام على الشكر
لكان احسن لان الكلام على المدح يغني الكلام على الشكر
فالاولى ان ينظر له بعد الفراغ من الشكر قوله بينهما اي
بين اللام لغة وعرفا قوله العرفي على صرفي والتعدية
اي العرفي او انه اراد على حذف الصفة والظاهر الاول
قوله بتعريفه اي الحمد وقوله تعريفه اي الشكر قوله
لكن مع ابدال لا يخفى ان الابدال المذكور يؤذن بانهما
متساويان لاختلافهما في المفهوم ولذا قال ش وكلامه
يحتمل ارادة اتحادهما مفهوما وارادة اتحادهما ما صدقا
ولعل الثاني اقرب انتهى قوله على ما مر اي من كونه يلزم

عليه

عليه الدور الى غير ذلك وبيان الدور ان المعرف يتوقف
على التعريف وصيرورته معرفا على اجزائه ومن جملتها
حامدا في تعريف الحمد وشاكرا في تعريف الشكر وكلاهما
يتوقف على الحمد والشكر فيلزم الدور وجوابه اما
بان المراد ما على العمل وذلك يغتفر في التعريف اللفظي
فعلم من الاكتفا ببيان لما وقوله فيما اي في الحمد العرفي
والشكر اللغوي وقوله على قياس ما مر اي في الحمد
اللغوي فالمصنف رحمه الله انما ترك التنبيه على هذا
في الحمد العرفي والشكر اللغوي لتيقنهما على الحمد
اللغوي وخلاصته انما ذكره المصنف في الحمد اللغوي
فقط وسكت عن ذلك في الحمد العرفي وغيره لتيقنهما
مما لم يذكر على ما ذكر قوله ان كان الجنان اي ان
كان احد الموارد الجنان قوله او احدهما اي او كان
احد الموارد احدهما اي الاخيرين اللذين هما اللسان
والاركان قوله مطابقة الجنان وعدم مخالفة الاركان
فاذا كان احد الموارد الجوارح اشترط مطابقة
الاعتقاد وعدم مخالفة اللسان قوله كل منها اي
من الانواع يطلق عليه كل منها اي من الحمد العرفي
والشكر اللغوي قوله لساني الخ بيان للانواع الثلاثة
وبعد كتبي هذا رايت البهوتي كتب ما نصه
بدل من ثلاثة انواع انتهى فتامل صحيح قوله اي في
عرف الشرع حاصله انه انما قال في الشكر فاعرف
الشرع وقال فيما تقدم في الحمد اي في عرف الناس

اشارة الى ان متعلق الشكر الله فقط دون غيره بخلاف
الحمد فان متعلقه الله وغيره قوله صرف العبد من اضافة
المصدر لفاعله قوله المتحقق بالعبودية كذا في نسخة
البيضاوي اي ان المراد بالعبد هنا من تحقق بالعبودية
اي اتصف بغاية التذلل قوله جميع ما انعم الله به يرد
عليه انه ان اريد جميع ما انعم الله به عليه الى جميع
ما خلق لاجله في جميع الازمان لزم ان لا يوجد
شكر ابدا اذ لا يقدر احد على ذلك مع ان الله تعالى
يقول وقليل من عبادي الشكور فاثبت الشاكر
لكن على قلة وان اريد بعض ما خلق لاجله فقد الشكر
سهل لا يوجب قلة الشاكر لحصول المقصود بالصرف
الى شئ مما خلق لاجله واجيب بان المراد صرف جميع
ما انعم الله عليه الى جميع ما خلق لاجله في جميع الازمان
الا ان المراد بجميع ما خلق لاجله ما كلف به وطلب منه
وجوبا او ندبا لا مطلقا وهذا امر متعذر وان كان
قليلا وظاهر كلام الجلال الدواني ان المراد بما خلق
لاجله ما كلف به على سبيل الوجوب فقط وقال الدواني
الاولى في الجواب ان يقال لا نسلم ان من صرف الجميع
فيما خلق لاجله في وقت من الاوقات دون وقت
آخر ليس شاكرا في ذلك الوقت الذي تحقق منه
صرف الجميع بل هو شاكر في ذلك الوقت وان لم يكن
شاكرا في وقت آخر فان عموم الاوقات لا يعتبر في
التعريف وقال المولى حسن واعترضا على من استدل

على قلة

على قلة الشاكرين بقوله تعالى وقليل من عبادي الشكور
ما نصه فيه بحث لان الموصوف بالقلة ليس الشاكرين
بل الشكور بصيغة المبالغة فحق لا يكون الشكور
عبارة عن صرف الجميع والالم يتحقق لتلك الصيغة
معنى بل هو عبارة عن صرف ما انعم الله به تعالى على
العبد الى ما ذكر مطلقا فان صرف الجميع كان شكورا
لكنه قليل وان صرف البعض كان شاكرا لتلك النعمة
فقط اه المراد منه ونقل عن مناهبه ما نصه
ان قوله صرف الجميع اي ولو لحظة فيما عظم الانعام
عليه فهو اخص من الثلاثة قبله موردا ومتعلقا
لاعتبار شمول الالات فيه واختصاص متعلقه
وهو الانعام بالنعم تعالى واجاب بعض ايمتنا
ان المراد بالصرف هنا ان لا يصرفه في معصية فاندفع
الاشكال قوله الظاهرة اي كالسمع قوله والباطنة
وهي القلب قوله اي النوع تفسير لما قوله الذي خلقه
الله صفة خلقه راجع لما ذكر من السمع والبصر وقوله
من انواع الطاعات متعلق بقوله نوع والتقدير
صرف الجميع الى النوع الذي خلق الله ما ذكر من
السمع وغيره لاجله اي لاجل ذلك النوع الكائن
ذلك النوع من انواع الطاعات وخلاصته ان ما
واقعة على النوع الذي هو من انواع الطاعات
ونائب فاعل خلق عائد على ما انعم الله به وضمير لاجله
عائد على ما والمناسب ابراز الضمير لان الوصف

او الصلة جرت على غير من هي له قوله الجمع على الله هو عند العموم شمول الوحدانية المطلقة وعبر عنه بعمام الغناء قاله البيضاوي قوله المقصود اي الجمع قوله منها اي الطاعات قوله لاجل انعامه علة لقوله صرف اي صرف جميع ما انعم الله به عليه فيما خلق لاجله لاجل انعام المولى عليه بذلك اي بما انعم الله به وقوله عليه متعلق بانعامه اي على الكبد وانما والله بزيادة ذلك كما افاده بعض ان صرف جميع ما انعم الله على العبد به الى ما خلق لاجله لكون ذلك الاداء قصد اجله في مقابلة نعمة انتهى وكتب ايضا المصدر خلاف ذلك ونصه ولا يشترط ان يكون صرف ذلك لاجل الانعام او غيره من الاعمال الاختيارية او من الصفات الذاتية وعن ابن حجر الهيتمي في شرح الشمائل بما يوافق ذلك فقال الشكر العرفي امتثال الاوامر واجتناب النواهي اه قوله كان يصرف الخ تمثيل لاجزاء الشكر لا لنفس الشكر اذ هو عبارة عن صرف الجميع فان قلت يلزم على ما ذكر اخراج الاخرس والاصم عن حد الشاكر اذ لا سمع ولا بصر لهما الا ان يقال اعتبار صرف السمع والبصر بالنظر للغالب ولا مانع من ان يكون جزء الماهية غالبا بمعنى انه جزء من ماهية الشكر بالنظر الى شيء دون اخر والاحسن ان يقال انه ليس في التعريف ما يخرجهما لان حاصله صرف ما انعم الله به عليه وقد يتعم عليهما بالسمع والبصر قوله عن مرطناته اي رضاه قوله من الاوامر كاقيموا الصلاة

امر بالصلاة اي فالاوامر تدل على رضى المولى بفعل المامور به قوله مساخطه كانه جمع سخط على غير قياس وقوله من النواهي بيان للما من قوله وما ينبغي الخ اي ان النواهي تدل على اجتناب سخطه اي اجتناب ما يودي الى سخطه من المنهي عنه قوله لم يستعمل الالات في امتثالها اي الاوامر والنواهي الا ان هذا ظاهر في الاوامر واما النواهي فليس في امتثالها استعمال الالات كما هو ظاهر الا ان يخبر بان استعمال الالات في امتثالها صرف لها فيما خلقت له وهذا منه بنا على ان المراد بالاوامر والنواهي جميعها ويدخل في الالات على هذا نفس السمع بان يصرف لسماع قراءة القران مثلا ما دل لاحاصر لقوله وقس على ذلك سائر النعم اي باقي النعم فان معناه صرفها الى ما خلقت له من الطاعات لانه عين المراد من قوله ثم يستعمل ولو حذف قوله ثم يستعمل الخ امكن حمل قوله من الاوامر على المامور بسماعه والمناهي على ما نهي عن سماعه الشامل لنفس الاوامر والنواهي حقيقة وغيرها من قراءة القران مثلا واحتج لقوله وقس على ذلك من صرف البصر ونحوه تامل قوله وبه اي وبالمراد قوله ايضا اي كما هو شكر لغوي او ان المراد كان صرف الكل شكر شرعي قوله وان كان ذاك الكل منه اي من حيث ان فيه صرف الجميع الى ما خلق له قاله البيضاوي قوله وعليه اي على هذا المفهوم من كلام الجلال

المحلى قوله لكن بشرط النطق اي من عدم مخالفة الجوارح
ومطابقة الاعتقاد ما تقدم قوله وبالنظر اليه اى الى
كونه يتخلص من الوجوب بنوع الخ قوله انه اي كون الشكر
الشرعي هو اللغوي وقوله في ذلك اي في كون المراد
من قوله وشكر المنعم واجب لا الاول اي لانه في
الاول ابهام انه لا بد من صرف الجميع وليس ذلك بشرط
في الشكر قاله البهوتي قوله لحصوله الخ علة لقوله
الاسنب قوله والحالة هذه اي من كون الشكر الواجب
الشكر اللغوي المتحقق في واحد من الانواع الثلاثة
قوله من تعظيم بيان للمقصود قوله بعدم عصيانه
المتعلق بحصول لا يخفى ان هذا الاولى ان الشكر
الشرعي هو الشكر اللغوي لانه لا بد من فعل من الموارد
الثلاثة كما تقدم بل يقال ذاك اولى في الشكر الشرعي
حيث اريد بصرف الكل عدم العصيان كما هو احد
الامور المتقدم قوله ومن ثم اي من اجل ان المقصود
بحصل بعدم الخ قوله لما سأله السري السقطي الذي هو
خال الجنيد وقوله عنه اي الشكر قال الجنيد كنت بين
يدي السري وانا ابن سبع سنين وبين يديه جماعة
يتكلمون على الشكر فقال يا غلام ما الشكر الخ قوله وهو
اي الجنيد اقول لا يخفى كما قلنا انه يمكن ان اراد الشكر
الشرعي الذي هو صرف الكل والمراد بالصرف عدم
العصيان قوله فقال اي السري للجنيد قوله لو شككت اي
يجب ان يكون حظك من الله اي نصيبك الواصل من

الله

الله لسانك اي مقالة لسانك الصواب لا عمل جوارحك ولا
المعارف القلبية وخلاصته انه يقول اخاف ان يكون
النصيب الذي اتاك من الله هو الكلام الذي يقع موافقا
واما عمل وعوارف فلا يكون نصيبك قوله فلما زال التلعثم
على هذه الكلمة اي لاجل هذه الكلمة التي صدرت مني خالي
خوفا من ضعفها قوله وعده معطوف على الترمذي
قوله الجهد راس الشكر بيان لحديث الترمذي اي اعظم
اوراد الشكر قوله على ان للشكر انواعا متعلق بدل قوله
ما شكر الله الخ في قوة التعليل لما قبله وحاصل ذلك
تقوية بما قاله الجلال المحلي ويكون قوله ما شكر الله
الخ اي شكرا كاملا وقوله يطلق على كل الى تصريح بما
علم الترامه لا يخفى ان الحديث لا دليل لما ادعى لجواز
ان مقول الشكر صرف الجميع ورأسه اي الجزء الاعظم منه
الذي اذا ذهب ذهب الكل كما هو معلوم في الشاهد
اذا ذهب الراس ذهب الكل ويمكن الجواب بان المفهوم
من قوله ما شكر الله عبد لم يجده اذا اداه احد فقط يكون
شكرا منافيا على ما قاله الجلال المحلي ويحقق الانواع
قوله منها اي الانواع قوله على المقصود فيه اي من الشكر
اي الذي هو تعظيم المنعم قوله لغيره اي لغير المقصود وقوله
يا رسول الله تاب فاعل قيل الخ قوله لما قام اي الى صلاة
الليل قوله تتفطر عند اي تتشقق هذا قوله الحد عاما بالمد والدال
المهملة وهو لغب لشدة الناقة ولم تكن بها ضبع اي لا قطع
انف ولا اذن او اليد او الشفة قوله ما تقدم من ذنبك اي

الذي هو من حسنات الابرار اي على حد ما قيل فان حسنات
الابرار اي ما يعد منهم حسنة وطاعة يعد من المقربين
سيئة اي كصلاة احتوت على عدم خطور غير الله في جميعها
الا في جزء منها دقيق جدا خطر منها تناول امر مباح فلا
يخفى ان مثل هذه الصلاة طاعة واي طاعة فانها لا
تقع الا من اكابر الاولياء الا انها تعد بالنسبة للمقربين كالنبي
صلى الله عليه وسلم سيئة فهذا الذي يتعلق به غفران
الذنب له قوله اما لا اكون في العبادة حذق والتعديد
الذكر فعل بعد فلا اكون اي لا اتركه راسا فالاستفهام
المقصود منه النفي وقوله شكورا اي ضمي صلاته شكرا
وهي فعل وقول واعتقاد ثم انك خبير بان فحسنة ما
ذكر يعد كالا شكورا قلنا انما عبر بشكورا لان القيام على
تلك الكيفية يثبت المبالغة في الشكر فلذلك اتى به
على هذه الصيغة قوله فيما ذكر اي في قوله عبدا
شكورا وقوله اعملوا ال داود شكرا الاية اي يا ال
داود عملا يقال له شكر ما اراد بالعمل في قوله اعملوا
بالمعنى المصدري وقوله شكرا بالمعنى الحاصل بالمصدر
قوله جدا منعولا مطلقا اي بعد جدا اي نهاية ومبالغة
ووجه بعده انه صلى الله عليه وسلم مشرع فنظره للتشريعات
والمولى لذلك ما هو لا مكون الا هما وبعد هذا كله فيقوى
هذا ما قاله المحلي قوله انواع شكر الله اي الشكر الشرعي
هذا بوافق ما قاله من ان الشرعي يحصل بواحد قوله
اي وهي شكره الخ من كلام السيوطي قوله شكرا لله يا الله
اي لا يشكر

اي لا يشكر ربه بقلبه ولا بلسانه ولا بجوارحه بل يشكره
يا الله اي بان يكون شكره انما هو صادر من الله وحده
قوله وشكر ذوي الاحسان من اضافة المصدر للمفعول
اي والشكر لذوي الاحسان اي والشكر الصادر من
المنعم عليه للمنعم تارة يكون بالنطق وتارة بغيره اي
ان شكر عمر لربي اومطلقا يكون بكذا وكذا اوما
انا فشكري لربي ما سيذكر وتحمل وشكري انا للذوي
الاحسان عمر ربي بواحد واما شكري لربي فكذا وكذا
قوله بالعمل الاستغني اي المرتفع قوله بل به اي بل شكري
اياه به غني عن كساي وغيره شكره مبتدا وقوله
غني بكسر العين خبر وقوله به اي بالله واضافة
شكره من اضافة المصدر للمفعول قوله بقايه بالله اي
بقايه ببقاء الله اي لا يجازى بالاستقلال بل ببقاء الله
موليه اي هذا اشارة الى انه غاب عن الخلق بما ما
وصار ينظر لله وحده قوله بقايه بما سواه بالغا
والسوق يدل قوله اخرا اذ فيه بقية من بقاء اسمه
لم يغن عنها وقوله بما سواه ومن جملة ما سواه ذاته
اي ذات الشخص ويصح بقايه بالعين والاشارة في
قوله كنت سمعه الخ اما على قراءته بالعين فالامر ظاهر
لان المولى اذا كان سمعه الخ كان قطعا مستغنيا عن
غيره واما على قراءته بالغا فمن حيث ان المولى اذا كان
سمعه وبصره الخ كان لا سمع له ولا بصر له ولا عز ذلك فيغني
قوله عبده الاضافة فيه هنا للتشريف المؤذن بمزيد رفعته

وتاهيله للمقام الاتي قوله بالنوافل اي بالتطوعات من
اصناف العبادات قوله حتى احبه بضم اوله وفتح ثالثه
قوله كنت اني صرت قوله يبصر به بضم الياء وسكون الباء
قوله يبطش بفتح الباء وكسر ثالثه او ضمه وحاصله انه
كناية عن نصرة الله تعالى لعبده المتقرب اليه بما ذكر
وتاييده واعانته وحوله في جميع اموره حتى كانه تعالى انزل
نفسه من عنده منزلة الالات والجوارح التي يتعاون
ويستعين قوله لاعيذنه اي مما يخافه وفي الجواب الاولى لو
سواله لعلم الله تعالى ان الخير له في عدم تعويضه خير الله
اما في الدنيا والاخرة وفي خبر ان من عبادي المومنين
من يريد بابا من العبادة فاكفه عنه لا يدخله عجب فيفسده
قوله وشكر غيره اي عمن وصل الى هذا المقام قوله اذ فيه
اي انما كان شكر غيره شكر العامة لان فيه اي في ذلك
الغير قوله بقية من بقايا رحمه اي بقية من بقية
اثار صفاته اي هو ناظر لاوصافه القائمة به من
علم وقوة ومال وجاه وفصاحة منطق وغير ذلك قوله
وهو مراد من اطلق اي ان من اطلق وقال الشكر سبيل
العامة مراده شكر من لم يصل الى مقام الغنا فلا ينافي
ان هناك من اراد الشكر وان لم يعمل ذلك فلا مانع
لانه ليس مطلق الشكر سبيل العامة تنبيه اذا علمت
ما ذكر بعد كلام السيوطي معلوما لما قاله المحلي قوله والمدح
لغة اي معناه وتعريفه قوله باللسان متعلق بالثناء قوله
على الجميل اي الاعم اي بان يكون الثناء بالجميل بان اريد به ومقابله

وانما

وانما اعتبر في الممدوح عليه ان يكون جميلا وكمالا لان
غير الكمال لا يكون سببا لاظهار الكمال والتعظيم قوله بناء على
الراجح وهو عدم تراد في المدح والمدح قوله والكلام عطف
على التعريف وقوله في ضمن تعريف متعلق بقوله يقدم
والتقدير وقد تقدم في ضمن تعريف الحمد اي في اثنا
تعريف الحمد كلام يوخذ منه هذا التعريف والكلام عليه
قوله وذكره اي تعريف المدح لغة قوله اي في عرف الناس
قال ش الظاهر ان المراد به هنا العرف العام وهو الذي
لم يتعين قائله وكانه مراد شارحنا قوله فهي الممدوح
عليه لا يخفى ان المعرف يشترط ان يكون قائمه ممدوح به
وممدوح عليه فاشار الشارح الى ان قصد المصنف بقوله
على الخ الممدوح عليه ويكون ساكتا عن الممدوح به
وشيء من ذلك فنقول ان كانت الاله اللسان فالممدوح
به هو ما دل عليه اللفظ واما ان كان القلب فهو
متعلق الاعتقاد واما ان كانت الاله الجوارح فالممدوح
به ما دل عليه ذلك الفعل الصادر من الجوارح وهو ثبوت
العظمة قوله بتخصيص اي بسبب تخصيص الشخص الممدوح
وقوله به متعلق بتخصيص اي تخصيصه بالفعل اي بكونه
قام له مسلا دون غيره ووجه الدلالة ان ذلك اذا لم يتميز عن
غيره بصفة تبعث على ذلك لما قام له دون غيره ولكن
الثاني باطل فبطل المقدم وهو عدم التميز وثبت التميز
بصفة وهي الممدوح عليه وقوله على اختصاص متعلق
ببدل وقوله بنوع الباء داخلة على المفعول اي ان ذلك النوع

قاصر على الممدوح لا يجاوزه الى غيره قوله عليها اي الفضائل
قوله بل مثلها اي مثل الفضائل واجاب ح بقوله وكل
اي من الفضائل او الفواضل يشمل الاخر عند الاطلاق
فان جمع بينهما اريد بالاول ما لا يتعدى اثره وبالثاني
خلافه واجاب ش بقوله والاحسن ان يقال تخصص
الفضائل بالتي لا تتعدى والفواضل بالتي تتعدى
ليس بحسب اصل اللغة لان اصل اللغة لا يفرق بينهما
بل للتخصيص اصطلاح العلما او لغوي لكن بحسب
اصل اللغة تعلم انك خبير بان حاصله ان قوله الفضائل
قاصر على عند الاختيارية فظاهره عدم شموله للاختيارية
الا انه يؤخذ مما يأتي ملاحظة ذلك فان مثل الفضائل الفواضل
التي هي اختيارية وليس كذلك بل الفضائل منها الاختياري
كالخط الحسن والمقصود ظاهر وهو ان الممدوح عليه
لا يشترط ان يكون فعلا اختياريا كالمدح اللغوي به
وقوله من صدقه اي المدح العرفي اي صدق متعلقه
قوله اي تعلقها به فالانعام متعلق بفعل المادح من حيث
ان اثره واصل اليه وقوله لاشتمالها اي لان الانعام
الذي هو متعلق العدة بالمنعم به لم يتعده للغير قوله الدال
على ما ذكر اي على الاختصاص قوله بالشرط السابق وهو
عدم المخالفة او المطابقة قال ح وكان من حقه ان يقول
يقول ذلك اي سواء كان هذا الفعل الدال الخ ولعله استغنى
عن ذكره بذكره في نظيره من الحد العرفي قال ح فيما يوضح
قول شارحنا بالشرط السابق بقوله واذا حصل ما يدل

باللسان

باللسان اشترط ان يطابقه الجنان ولا يخالفه الخ ما تقدم
في المدح اللغوي وعليه فكان المناسب ان يقول على
جهة التعظيم اذ لا يأتي فيه الجواب الذي قدمناه
في الحد العرفي كما لا يخفى لان ما يدل على اختصاص
الممدوح بنوع من الفضائل يحصل ولو مع وجود
التهكم او التلميح وظاهر كلامهم اشتراط مطابقة الجنان
في المدحين حتى عند من لا يشترط مطابقته في
الحمد اللغوي قوله لا يقال المراد به اي المراد بما قوله
مفاهيم هذه الماهية المجملة والتعاريف ما هية
مفصلة او يسمح في التعريف فاطلاقه على الالفاظ الدالة
على الماهية المفصلة وقوله من تعاريفها بيان لما
قوله وكل واحد من الخمسة دفع به اعتراضا على المصنف
فان قوله مبين كل من السنة والبقية فان
ظاهره ان بين كل من السنة والبقية مجموعة وليس
مرادا وانما المراد بين كل من السنة وكل واحد من الخمسة
تأمل قوله من هذه السنة والحد لغة وعرفا والشكر
لغة وعرفا والمدح لغة وعرفا باعتبار ما صدقهما اي
كل واحد من السنة وكل واحد من الخمسة الباقية
قوله كل كلبين اي بين كل واحد من هذه السنة وكل
واحد من الخمسة نسبة لكل كلبين اي فان بين كل
كلبين نسبة قوله وعلم عينا اي لانه قال نسبة
وهو نكرة شاملة لكل واحدة منها قوله تعليلا لاختصاصه
الخ افاد الشارح ان قوله لان الخ ليس دليلا

للتقسيم لانه من قبيل التصورات وهي لا يستدل عليها
بل هو دليل لدعوى الحصر المقدرة اي والحصر في الاربعة
كذا وكذا قوله اي الكليين قال ش وانما خصصنا به
المنسبين بالكليين لان جميع النسب لا جزئي ولا
في الجزئي والكلي اذ ليس في الاول الا التباين
او التساوي ولا في الثاني الا التباين او العموم المطلق
قوله بمعنى النسبة اي ان المراد بالتناسب النسبة
اي وليس المراد المفاعلة وهو ان كلا منهما ناسب
الاخر قوله ما صدقا اي الافراد التي صدق احدهما عليه
قوله فهما متباينان اي فالحكم عليهما بالتباين انما
هو بعد الحكم على النسبة بالتباين قوله كالانسان والفرس
قال كالانسان والحمار وان كان في ومنا يكاد ان
يكون متصادقين جزئيا قوله لا بالنظر لشرطه السابق
الشرط السابق هو مطابقة الاعتقاد وعدم مخالفته
الجوارح قوله بالنظر لحقيقته قدره اشارة الى ان قوله
لا بالنظر معطوف على محذوف قوله لا بالنظر لشرطه
اي بل بالنظر لعدم شرطه والا فعدم النظر لشرطه
لا يستلزم العدم وغايته امره انه يجب التعامر
في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي
هو المراد كما يقال الانسان يباين الحيوان لانه ليس شيء
في الحيوان الناطق قوله فسابق اي واما بالنظر لشرطه
السابق فيباين قوله اي لامع الثنا بغيره اي فالمفيد لفظ
الثنا باللسان تحقق المصر لتحققه في الثنا باللسان وحده

اي لامع

اي لامع ضم غيره اليه وصح الثنا بغير اللسان قوله وانما
يصدق بذلك مع غيره لا يخفى ان النكرة في صرف الجمع
وظاهر قوله مع غيره ان الثنا بالغير ملحوظا مبدأ
مصاحبا وليس كذلك قوله وهو الحنان الخ تفسير
لبعضية الموارد قوله لاعتبار شمول الموارد الخ اي
لاعتبار جميع الموارد اي الموارد جميعها فيه قوله
وهذا اي الحكم بالتباين قوله واختصاص معطوف
على شمول قوله لصدقه الحاصل ان قول المصر
لصدقه معناه ان الحمد اللغوي لا يتحقق الا
فيما اذا وقع الثنا باللسان فقط واما اذا وقع
الثنا به مع غيره فلا يتحقق الخروج فيظهر مباينته
للشكر العرفي فتقال الشارح انه وان اثبت المدعي
الا انه لا يسلم لانه يقتضي اذا وجد الثنا باللسان
مع الثنا بغيره لا يتحقق الحمد اللغوي مع انه
يتحقق فضمير قضيته راجع لقوله وقوله لصدقه
الخ واما على ممكن الجواب بان قوله لصدقه بالثنا
باللسان فقط معناه ان الحمد اللغوي لا يتحقق
الا في الثنا باللسان وحده اي لا يوجد الا في هذا
الفرد بخصوصه وهذا لا ينافي وجوده في اخر معه
من بعضية الموارد فانه على تقدير مصاحبة غيره
له من بعضية الموارد تقول لا يتحقق اي لا يوجد الا
في الثنا باللسان فقط وهذا ظاهر لا ريب فيه تنبيه
ظهر مما تقرر ان الصدق بمعنى التحقق وانه بمعنى في

وخلاصته ما في المقام ان الصدق في المفردات كما هنا
با في بمعنى التحقق كما قررنا والباء بمعنى في وبا في
بمعنى الحمل ويكون الباء بمعنى على وفي الاقتصار بمعنى
التحقق تعول هذه القضية صادقة في نفس الامر
اي متحققة فيه وبمعنى المطابقة للواقع كما افاده
ش قوله تعميم الشافية اي الشافي في القوانين قوله
مع عدم النظر الخ اي المتعلق اي يكون متعلق الحد
اللغوي شاملا له ولغيره والشكر العرفي له فقط
قوله فاما ان يصدقا كلاهما من الجانبين وعلامته
صحة وحول كل من الجانبين وتقول كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان قوله او من جانب الخ وعلامته صحة
وحول كل من جانب الاخص وبعض من جانب الاعم نحو
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق قوله من الجانبين
ليس ضروريا في هذا الشق لان التصادق الكلي لا يتبادر
منه الا الكل من الجانبين والا تركه في التباين وانما
ذكره هنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز ولذلك
عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب قوله بان كان
كل ما اي كل الافراد الذي يصدق كل منهما يصدق
الاخر به اي ولا يلزم من ذلك ان يكونا معا في زمن
واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع
اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما
هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم
من حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم

وكذا

وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته انه نائم
في الجملة فالمتساويان يصدق كل منهما على جميع
افراد الاخر في حال ما صدق الاخر عليه ومتى على ذلك
الصدق المعتبر في العموم مطلقا او من وجه كذا ذكره
السيد في حواشي القطب قوله والناطق المراد الخ ان
الناطق فلا يرد ان الناطق بمعنى المدرك يصدق
بما لم يصدق به الانسان كالملك فانه يقال انه ناطق
ذكره البهبهاني رحمه الله قوله من ان بيان للاقال ش
فان قلت منه بحث فان الحد العرفي والشكر اللغوي
مفهوما واحدا كما مرت الاشارة اليه من انه فعل
الخ وكل من النسب الاربع انما يكون بين المفهومين
المتغايرين ومفهوم المترادفين واحد والشيء
الواحد لا يطلب بينه وبين نفسه نسبة قلت
تقدم ان كلامه يحتمل ارادة اتحادهما مفهوما
وارادة اتحادهما صدقا وما ذكره على احد
الاحتمالين وهذا اذا لم يعتبر النعمة في اللغوي
بوصولها الى الشاكر وان قيدت بذلك فالنسبة
بينها العموم المطلق لصدق الحد العرفي بدونه
في مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشاكر اه واقول
يمكن جريان النسبة بين المترادفين باعتبار وذلك
ان المفهوم باعتبار كونه مدلول هذا اللفظ مغاير
لنفسه باعتبار كونه مدلول اللفظ الاخر قوله اي
وعكسه المذكور لان العكس راجع لكل من الحد العرفي

والشكر اللغوي والاحسن ان لا يأتي بالكاف لان الاتيان
بها موهم بدخول فرد اخر وليس كذلك ويمكن انه
انما اتى بالكاف اشارة لكون عكسه معطوفا على
مدخول الكاف المتقدمة ولو لم يات بها لتوهم انه
معطوف على قوله الشكر اللغوي وليس كذلك والا
يخفى ان هذا العكس انما هو في الصفة دون الموصوف
وبعد هذا كله لا تكون الكاف الداخلة على الحد الا استقصائية
لانه لا فرد غير الاثنين المعطوف والمعطوف عليه قوله
وعليه ما علمت من ان المراعى في الحد اللغوي عدم مخالفة
الجوارح ومجرد عدم مخالفتها ليس منه صرفها لما خلقت
لاجله ولو اجيب بان عدم المخالفة صادق مع الموافقة
وحينئذ يتساويان فيهما متساويان في الجملة ويحمل الكلام
على ذلك لم يندفع ان عدم المخالفة وان صدق بالموافقة
الا ان المعتبر في مفهوم الحد عدم المخالفة لا الموافقة
وايضا فالمعتبر في الحد اللغوي من جهة الغلب اما
قصد التعظيم واما اعتقاد اتصاف المحمود بصفات
الكمال وهذا لا يكفي في شكر الغلب العرفي كما افاده
شيخنا رحمه الله على قوله مع عدم النظر لما مر اي من
متعلق الحد اللغوي لله ولغيره واختصاص متعلق
الشكر العرفي بالله قوله بان كان كل ما يصدق احدهما
به وهو الاخص يصدق الاخر به وهو الاعم وقوله بدون
العكس اي ولا يصدق الاحد الاول الذي هو الاخص على كل
ما يصدق الاخر به وهو الاعم قوله فبعض ما يصدق الاخر به

اي فبعض

اي فبعض ما يصدق الاخر الذي هو الاعم به لا يصدق
ذاك اي الاصدق الذي هو الاخص وهو تفريع على
قوله بدون العكس قوله وخصوص مطلق اي ففي
كلام المصنف اكتفاء قوله من جانب الصادق الذي هو الاعم
قوله بكل ما اي بكل الافراد التي يصدق الاخر الذي
هو الاعم بها قوله وذلك من غير الستة كالحمد ان الحمد
اتيانه ممثال من غير الستة لزيادة الايضاح قوله
من حيث المتعلق اي لا من حيث المورد والمراد
بالمتعلق المحمود عليه والممدوح عليه بخلافه فيما
يأتي فانه المحمود والمشكور وقوله بالاختياري
اي بان الاختياري اذ نفس الاختياري ليس من
افراد الحمد حتى يكون صادقا عليه وانما افراده ما
يكون بان اتيه قوله من الحيثية المذكورة اي وهي
النظر للمتعلق قوله بالاختياري وغيره اي وصدقها
عليه ما بان الاختياري وغيره قوله كما علم من تعاريفها
اي الكلامية قوله من ان مورده اي المدح العرفي
فبين الحمد اللغوي والمدح العرفي بحسب المورد
العموم والخصوص المطلق فكل مورد للحمد اللغوي
مورد للمدح العرفي بدون العكس قوله فما بينهما اي
بين الحمد اللغوي والمدح وقوله بالنسبة اليه
اي المدح اللغوي اي فالضمير في قوله بينهما من حيث
رجوعه للحمد اللغوي والمدح نوخذ على اطلاقه من
جانب المدح لاجل صحة قوله بالنسبة اليه اي الى المدح

اللغوي وكانه يقول ما بين الحمد اللغوي والمدح
بالنسبة لهذا المورد وهو المدح اللغوي ولو حذف قوله
بالنسبة الخ ورجع الضمير للحمد اللغوي والمدح اللغوي
اي بهذا القيد لكان في غنية عنه قوله من الهيئة
المذكورة اي حيثية المورد قوله في حدودها اي الحمد
اللغوي وكل من المدحي اي يقطع النظر عن المورد
والمتعلق اقول هذا ظاهر في الحمد اللغوي اذ الجنس
مع المدح العرفي لا فكر متى ما نظرت الى جهة ان كانت
المورد او المتعلق لجد العموم والخصوص المطلق
فلما كان الحال لما ذكر صار اعتبار العموم والخصوص
لازما للذات على كل حال فلذلك ظهر قوله في حدودها
العموم والخصوص المطلق ولا يظهر في الحمد اللغوي مع
المدح اللغوي لوجود التساوي في بعض الموارد فلا يكون
العموم والخصوص لازما على كل حال فلا مع قوله
في حدودهما بالنسبة اليه ويمكن الجواب بان العموم
والخصوص المطلق لما كان اغلب الاحوال في احد الحدين
اللغوي مع المدح بقوة نزل منزلة الكل قوله
لشمول متعلقه اي الحمد اللغوي لله تعالى ولغيره
وذلك لان العبد قد يحمد مختارا ظاهرا فتعلق
الحمد اللغوي لذلك وان كان في الحقيقة لا فاعل
مختار الا الله تعالى قوله بالنظر لذلك اي المتعلق قوله
بخلافه الضمير للحال والشان المفسر بقوله فان بينهما
الخ اي بخلاف الحال والشان في حال كونه مصاحبا لعدم

النظر

النظر للمتعلق قوله مع ذلك اي عدم النظر لذلك اي بان
نظر للمورد قوله وتساويا النظر اليه اي تقرعا
الحمد تكرار اي على ما مر من البحث قوله بالنظر لذلك
اي المتعلق وقوله لانه عدم الخ زيادة توضيح قوله
بجعل كلامي في شرح البهجة عبارة نش ونفسي شرح
البهجة وهو اي النكرة في احقى مطلقا من الثلاثة
قيل لاختصاص متعلقه بالله تعالى ولا عتبار
شمول الالات فيه بخلاف الثلاثة اه فقوله احقى
مطلقا من الثلاثة اي بالنظر لاختصاص متعلقه
بالله وعموم متعلق الثلاثة له ولغيره يعني
ان متعلق النكرة احقى ومتعلق الحمد اعم فمتعلق
الحمد اعم من متعلق النكرة اه قوله طاهر كلام
المصنف والشارحين بل وشيخنا الحلبي فانه نقل
هذه العبارة بمعناها ان ما في شرح البهجة ليس
صريحا فيما ذكره هنا من العموم المطلق بالنظر
للمتعلق مع ان العبارة التي نقلت مناديه بالتصريح
الا ترى لقوله فيها لاختصاص متعلقه بالله
فان قلت يحتمل ان الذي يمرضه حمل عبارة الشرح
الثاني الذي ليس فيه هذه العبارة فلا اعتراض
على المصنف قلت المصنف صرح بان مراده البناء الكبير
وقد راجعت الشرح الصغير فلم اجده ذكر فيه شيئا من
ذلك بل احال بيان المحل على الكبير فليراجع فهوي قوله
على انه بالنظر لذلك اي للمتعلق قوله خلافا لما مر اي في قوله

من حيث التعلق بالاختياري وقوله وما بالغ اي في قوله
لصدقه بالنعمة الخ قوله مع عدم النظر اليه اي الى شمول
متعلق الحمد اللغوي الله وغيره والشكر القولي الله
فقط قوله والساوي بالنظر اليه اي مع النظر السابق
قوله وبالنظر اليه اي الى شمول متعلق الحمد اللغوي الله
وغيره على ما تقدم قوله انه ليس بينهما الخ سيذكر الشارح
انه ليس بينهما الا بالنظر لشرطه الخ حاصله كون ما ذكر
مصاحبا لعدم النظر اليه كما يعلم بيان للسواب كما تقدم ان
قوله لصدقه بالثنا باللسان فقط يقتضي انه اذا
وجد الثنا من غير اللسان مع الثنا باللسان لا يكون
حمدا لعدم الصدق وليس كذلك لان الغرض من التعميد
اخراج الثنا بغير اللسان لا اخراج الثنا باللسان مع
غيره قوله والساوي بالنظر اليه لانه اذا لم ينظر
الى شرط الحمد كان مورده اللسان فقط واذا نظر اليه
الشرط كان مورده ثلاثة كالشكر على ما مضى قوله
مالا والان اي العموم والخصوص المطلق اشار اليه بقوله
والساوي قوله والثالث اي المساوي بقوله ومع النظر
اليه اي العموم والخصوص المطلق قوله في حد ذاتهما اي
لا بالنظر للشرط والمتعلق منه ما تقدم من ان بعض
الاحوال الساوي وبجانب بمثل ما تقدم قوله لكن
يخالفه التوجيه لا موضع له لكلا لا استدراك قوله بالنظر
لشرط الحمد اي من كون الساوي وقوله وعدمه اي
وهو العموم والخصوص المطلق قوله وذلك ظاهر اي واختلاف

التوجيه

التوجيه ظاهر فلا حاجة لبيانه قوله على هذا كلامه
وهو العموم والخصوص المطلق بالنظر لذاتهما قوله
من حيث المتعلق اي لا من حيث المورد قوله بمعنى
الانعام اي لان الحمد على الفعل اولى من الحمد على
النعمة التي هي الاثر قوله من هذه الحيثية وهي
قوله من حيث المتعلق قوله كما يعلم من تعاريفهما
اي من اجل قوله في تعريف الشكر اللغوي من حيث
كونه منعما واطلاقه في الشكر القولي في مقوله كما توجيه
للعلم من تعريف الشكر القولي قوله لكن المفهوم من
كلامهم وعليه حمل الشارح كلامه المصنف فيما تقدم قوله
وعليه اي على الاشتراط قوله من حيث المتعلق
اي لا من حيث المورد قوله من هذه الحيثية اي
حيثية المتعلق قوله بانعامه اي الله وغيره قوله
عليها اي الاشتراط وعدمه قوله لا من حيث المورد
مفهوم قوله من حيث المتعلق قوله من هذه الحيثية
اي حيثية المورد قوله اما العموم والخصوص المطلق
والاخص هو الشكر القولي قوله بالنظر اليه اي بالنظر
لشرط الشكر اللغوي قوله على ما فيه اي من انه لا
يشترط موافقة الجوارح بل يكفي عدم مخالفتها
قوله في حد ذاتهما اي بقطع النظر عن المتعلق وعن
المورد ومنه السوال والجواب قوله من الحيثية المذكورة
اي حيثية المورد قوله في حد ذاتهما اي بقطع النظر
عن المورد والمتعلق وقوله هو العموم والخصوص

من وجه اي لاجتماعهما في شيء بلسان في مقابلة احسان
وينفرد الشكر اللغوي من فعل الاركان او الجنان في
مقابلة احسان وينفرد المدح اللغوي في شيء بلسان
لامن مقابلة احسان الا انك خبير بان لك على ما تقدم
ان تقول ان ما بينهما في حدد اتهما العموم والخصوص
المطلق لانه لا يتم لكل جهة **قوله** لصدقهما على شيء الخ
اي من حيث موردهما **قوله** وانفراد الحمد اللغوي اي
من حيث متعلقه لمناسب قوله بعد من حيث مورده
قوله فهو اعم تفريع على قوله وانفراد الحمد العرفي
مع قوله قبله وانفراد اللغوي بذلك في غيرها ولا
يخفى انه حيث كان مفرعا على ما تقدم فقد علمت
العلة مما تقدم فقوله اذ مورده الخ توضيح للترتيب
فهو اعم على ما قبله لا انه دليل عليه فان قلت اي داع الى
النظر لهما من حيث الاختيار بالاعمية والاخصية حيث
صير الشيخ قوله اذ مورده الخ تعليلا لقوله فهو اعم الخ
وبالاجمله تعليلا لقوله وانفراد الخ كما هو ظاهر
المصنف قلت لعل الداعي الى ذلك اصطلاح المعيد وذلك
لان قوله واللغوي عكسه لا يناسب قوله قبل اذ
مورده الخ اذ المناسب له ان يقول ومورد الحمد
اللغوي عكسه فعدد وقوله فهو اعم من الحمد اللغوي
من جهة المورد لمناسب قوله والحمد اللغوي عكسه
واقول ويمكن التصحيح بان يقال والحمد اللغوي
عكسه اي من حيث المورد والمتعلق فيكون في تقدير

ومورد

ومورد الحمد اللغوي اخص ومتعلقه اعم واحد ان
تفهم ان قوله اذ مورده اعم من مورده هو على
المعلل الذي هو قوله فهو اعم وكذا فيما بعد لان
المعلل الحكم بالاعمية على ما ذكر وهذا عن العلة
وان كان الحكم من تلك الجهة وبعد كتبي هذا رأيت
ش قال قررنا ما قلنا فقال واللغوي عكسه اي
مخالفا للعرفي باعتبار ان مورده اخص ومتعلقه
اعم فالعكس محمول على المعنى العرفي اذ المخالف عكس
بحسب العرف لعدم ظهور معنى العكس اصطلاحا
او لغة فليتامل **قوله** لذلك الذي الخ قلت لا فائدة
في ذكر النسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي لانه
قد ذكر ان الحمد العرفي والشكر اللغوي متساويان
فالنسبة بين الحمد اللغوي والحمد العرفي نسبة بين
الحمد اللغوي والشكر اللغوي والجواب ان ذكره للتوضيح
صريحا بسبب المورد ومحل الورود عليه وما قلنا
محل الورود منه فالمناسب ان يقول فمصدره اعم من
مصدره وبجاب بانه عبر بذلك اشارة الى ان الشاني
صدر من الطلب وورد على الساني هذا محصل ما افاده
بعض المحققين وبقي الاشكال في التعبير **قوله**
لذلك باللام لا بالكاف وقوله الذي وجه به المعنى
ابو لذلك الذي وجه به **قوله** في الصدق قد يناسبه
قوله بعد بعد منهما الخ ولا يخفى ان الصدق بالنبا اما
بمعنى الحمل عليه او التحقق فيه **قوله** فهو اخص منهما

من جهة المورد واعم من جهة المتعلق وفيه ما تقدم
قوله من اجتماع الخ بيان وتفصيل للجملة عند قوله
جملة اقسام جملة مبتدا محذوف اي وهذه جملة
اقسام وكذا يقال فيما بعد ويدل على ذلك قوله بعد
فمعان وقوله والحمد اللغوي عطف على الحمد اللغوي
وكذا قوله بعد والشكر اللغوي وما بعده قوله من النسب
بيان لما اي وترك البقية لوضوحها اذ النسبة
بينها كلها العموم والخصوص المطلق قوله وهاانا اذكره
اي ما في ستة منها قوله على ما منه اي لان قوله
فيما يعقبه ان الحمد اللغوي قوله مع الشكر اللغوي اي
بالنظر لشرط الحمد بينهما تساو بمجموع الخ ما تقدم
قوله ما في الستة اي النسب قوله متباينة قد يقال
انه معترض وقوله او تساو اي ان نظر قيد واو وقوله
وعموم وخصوص بالنظر للمتعلق فهو المتعم قوله الحمد
اللغوي هو الشكر اللغوي عموم وخصوص مطلق لم يصرح
به المصنف قوله الحمد العرفي هو المدح العرفي عموم وخصوص
مطلق لم يصرح به المصنف قوله الشكر اللغوي هو المدح اللغوي
عموم الخ لم يصرح بذلك المصنف وكذا ما بعده قوله متغايرة
واحد اي المفهوم منها واحد بكونها موضوعة
له فقيه حمل الحمد والشكر على اللفظ لان الترادف من
صفات الالفاظ او ان قولك المعنى مترادفان اي لفظها
او نسب الترادف لها مجازا وعلى عد الكاف يستقيم
فيفسران بشيء واحد وهو تعريف الحمد قوله المعنى وقيل

الحمد

الحمد والشكر لغة لفظ لغة راجع للحمد والشكر وقوله
فيها متساويان ما صدقا اي ومفهوما قوله وهو تعريف
الحمد لغة الخ اي يرد الشكر لغة الى الحمد لغة قوله لغة
اشار به الى انه حذف من الثاني له لدلالة الاول قوله
مختص بالقول الباء داخلة على المقصور عليه وكذا قوله
بالفعل قوله اي الثنا باللسان اشارة الى ان المراد بالقول
اللفظ الدال على التعظيم وليس المراد به اللفظ المشتمل
على مادة الحمد اخ وهو قوله من الاركان اي المتعلق
بالجر اخ فكان عليه ان يقول والجنان لان المراد بالفعل
هنا ما يشمله كما صرح به لا خصوص الاركان قوله مع الاشارة
الى ترجيح مقابله الاشارة هي التي نبه عليها فيما مر مثل
ذلك بقوله ثم من تقديم المصراع الاول على الثاني الى ان قال
اشارة الى ترجيحه قوله في ذلك بدل من قوله في الكشاف
بدل اشتمال والمشار له ما ذهب اليه من القولين خالعني
مع تحقيق للعلامة في الكشاف في بيان ما ذهب اليه
من القولين اي في بيانه قوله محتمل لكل من القولين
الترادف وعدمه قوله عند دال على ثانيهما اي الذي هو
الترادف قوله السعد التفتازاني اعلم ان اسم سعد
الدين وقد يطلق عليه السعد وحده بامارات يكون احدها
علما اخر بالغلبة بكون اللام لازمة واما ان يكون احدها
واللام كالخلف عن الاضافة الى الدين مع لمح المصدرية الاصلية
ذكره على قوله ما يحتمل اي معنى محتمل قوله كل منهما اي من
الترادف وعدمه قوله وليست للتضعيف كفرح يشدد الرا

وقوله ولا للالحاق كتجليب فانه ملحق بسبدح ح قوله
كالحمد والمدح اي وكل منهما مصدر ولا يخفى استقاق احدهما
من الاخر الاشتقاق الكبير قوله لا مع باقيها لا شك ان
هذا يوذن بمباينة الثلاثة فاذن قولهم في بعض المواضع
اراد بالاشتقاق الاخذ وهو اوسع دائرة فتدبر رابع
وقد قدمنا ان من يجعل الاكبر اعم من الصغير والكبير
وينفرد في عمل الفعال مطلق من الضم بكون هو المراد
له بقولهم دائرة الاخذ اعم فتامل وحرر المقام سبب
الاشتقاق علما ان بحد بين اللفظين مناسبا في اللفظ
والمعنى وعملا اقتطاع فرع من اصل يوافقه في اللفظ
والمعنى وينقسم الى ثلاثة اقسام قوله مع الاختلاف
راجع لقوله مناسب وقوله مع ذكر الذي ذكر في الكبير
الامثلة في جميع الحروف الخ اي وفي الاكبر ان شئت كما
في اكثر الحروف الخ قوله فيها اي في الكبير والاكبر وقوله
وذلك وهو الاتحاد في المعنى او التناسب قوله اذ لا
يخلو ان النطق والنطح قوله فهو اي الثالث قوله وهما اي
الاولان قوله يكون اي الصغير قوله وكما يقال الحاصل المراد
ان هذه الاقسام الثلاثة كما يسمى الصغير منها بالصغير كذلك
يسمى اصغر بالنسبة للصغير الذي هو الكبير والاوسط
وكما يسمى الكبير منها بالكبير كذلك يسمى صغيرا بالنسبة
للاصغر ويسمى اوسط بالنسبة لما فوقه ودونه وكما يسمى
الاكبر منها بالاكبر كذلك يسمى كبيرا اي بالنسبة للصغير
قوله مشيرا اشارة الى انه جواب شرط مقدر قوله حمله اي

الكون

الكون قوله عليه اي البراءة قوله سوق كلامه انما عبر
بالسوق دون الشرح كما عبر به في جانب كلامه في الغايق
لان جعله في الكشاف تعميما للمدح تخصيص الحمد ليس شرحا
في المراد فلاحتمال جعله تعميما له من حيث ان تعميم
الاعم تخصيص الاخص بخلاف كلام الغايق قوله فيه
اي في مبحث الحمد قوله وصريح كلامه فيه اي الكشاف
قوله تعميم الخ فان مثل تعميم المدح هو الهجو دون
الذم فان المدح يطلق على الثنا الجامد وهو الوصف
بالجميل ويقابله الذم ويخص بعد المائز ويقابله
الهجو اي بعد المقابلة وكلامنا في المعنى الاول قوله
الغايق اي حيث قال فيه كما حكاه السيد الحمد
هو المدح قال السيد والمدح مرادف للحمد قوله من تعاريفها
الخ متعلق بمعرفت اي عرفت المفاهيم من التعاريف
فليس من تعاريفها بيان للمفاهيم لان المراد بالمفاهيم
المفهومات الجملة فهو على حذف اي قوله هي في كل الخ
اشار بذلك الى ان اطلاق المصدر ليس بظاهر وان هذا الحكم
ليس ثابتا لكل جزئي من جزئيات كل من المفاهيم الثلاثة
قوله واللسانية من انواع الحمد اي لان كلا من الحمد
والمدح العرفيين والشكر اللغوي له انواع اللساني منها
كما تقدم بيانه قوله وصف هو اجراء الصفة اي ذكر الصفة
وقوله وواصف وهو من يجري تلك الصفة وقوله ومن صوف
وهو من يجري عليه تلك الصفة وقوله ومن صوف عليه ما يجري
الصفة لاجله وموصوف به وهو الصفة قوله بحسب خصوص

ماهي اي بحسب خصوص المفهوم التي هي الخمسة فيه اي
مظروفة فيه من ظرفية الاجزاء في الكل وقوله من مفاهيم
حال من ما اي بخصوص ماهي فيه حال كونه كائنا من
مفاهيم الثلاثة ففي مفهوم الحمد تقول الواصف الحامد
وفي مفهوم الشكر الشاكر وعلى هذا فقس قوله مثلا
هو محل الاشارة قوله الحمد بمعنى ذكر اللفظ الذي يدل
على اتصاف المحمود بالجميل وان لم يكن اختياريا وخلا
وخلاصته انه اراد بالحمد ذكر الصيغة قوله فيه اي
في مفهوم الحمد وكذا قوله الموصوف فيه قوله المحمود
عليه وهو ما كان الوصف بازائه ومقابله ولو لم يكن
باعثا حقيقة فالمحمود عليه في حمد المولى لنفسه او
لعباده ليس باعثا له بل يتأتى صدر الوصف بازائه بمعنى
لما كان كذلك وصفه ولو وضع لفظ الباعث في كلام من
يوثق به فالمراد به ما وضع الحمد بازائه قوله والموصوف
به قال ش منه انه يكفي في كونه جميلا ان يكون في اعتقاد
الواصف او في اعتقاد الموصوف بزعم الواصف فيدخل
الوصف بظلم مثلا اذا اعتقده الواصف او الموصوف
حسنا فان المراد على التعظيم وهو قد يتحقق بهذا القدر
واقول ينبغي ان يجوز الحمد بما كان جميلا في زعم
غيرهما اذ كما يمكن قصد التعظيم بما لا يعتقده الواصف حسنا
وبزعم الموصوف حسنة بزعم الواصف يمكن قصده بما
بعده عرف او غيره حسنا اذ يكفي امكانه الحسن في الجملة
اللهم الا ان يقال لم يتعرف ذلك بعد جهة الحسن وضعفها

فتامل

فتامل منه قوله ونصب كثيرا على الظرفية قال ش ولم
يجعل مفعولا مطلقا لانه يلزم وصف الموصوف بالمذكور
والتقدير يحمد بملاحظة كثيرا وهو غير مناسب انتهى
اقول هذه التباينا المصدر بني عليها المصدر فلا يلزم
وصف الموصوف بالمذكور قوله جدا اي نهاية ومبالغة
اي كثيرة جدا وقول المصنف صفة من صفاته مفعول
بملاحظة مفهومي للفاعل وقوله من حيث اتصافه بتلك
الصفة اي لا من حيث كونه محمودا بها وقوله بصفة
منها قد يشير اشارة الى ان في العبارة حذفا وقوله
بملاحظة هذه الصفة التي اشار لها بقوله بملاحظة
صفة وقوله من الحيثية المذكورة اي بملاحظتها من
حيث اتصافه بها او في بعض النسخ بما فيه من معاني
صفاته وعليها فالباء في قوله بما فيه للتعدية قوله
الخوض اي الدخول قوله الممالك جمع مملكة بمعنى محل
الملك وهي نفس المعركة ولا يخفى انه لو قدم الاقدام
على المعارك على الخوض لكان في ذكر الخوض بعد ما قبله
واما ذكر الاقدام على المعارك بعد تحكيم الخوض فلا مانع
منه ز يده فان قلت يحتمل ان يكون الاطلاق الثاني مجازيا
قلنا يه خلاف الظاهر والظاهر من الاطلاق الحقيقة الا ان
يرد نقل بان الاطلاق الاول هو الحقيقة والثاني مجاز كذا
نقل من خط بن المعد قال ش ولقائل ان يقول لا حاجة لذلك
بل يجوز ان يكون المراد منها هنا نفس الملكة لان الواجب في
المحمود عليه كما مر ان يكون اختياريا باعتبار نفسه او باعتبار

ما ترتب عليه ولذا وضع الذات العلية وصفاتها
المقدسة محمودا عليها فليتامل قوله بما ذكر اي من
الخواص قوله بها اي باكثيتها اي جدتها قوله وجه
التغاير الاضافة للبيان وقوله المحمود عليه والمحمود
به بدل من الاخيرين قوله الحمد فاعل يقع اي يقع الحمد
اي ذكر اللفظ الدال على الجميل المحمود به قوله وبه يتم
الخ اي بما ذكر من قوله ان المحمود عليه الخ قوله ان بابه
في المحمود به هذا ما يقع به الحمد وخلاصته انه لما فسر
المحمود به بقوله ما يقع به الحمد والباقيه للتعدية
تلتئم الباء في المحمود به للتعدية هذا معناه وفيه
نظر لان الباء في قوله ما يقع به الحمد ليست للتعدية
بل هي للملابسة والتعدير ما يقع الحمد ملتبسا به من الثناء
الذي بمدلول متعلقه لما علمت مما تقدم قوله وعلى
من عليه الخ هذا من قوله ان المحمود عليه ما يقع عليه
الخ قوله كما مرت الاشارة اليه اي في قوله بسبب
ملاحظة هذه الصفة قوله بقية كلامها غير منقية
لانه تقدم الكلام على حده قوله غير الجلالة مستغنى عن
بقية قوله وقد ذكره بقوله اي ذكر الكلام بقوله
قوله فعلها وهو مضارع لتناسب جعلها انشائية ويصح
جعلها ماضوية قوله لتناسبه تعليلية لقوله وجوبا قوله
مصدره اي الفعل وقوله به اي بالفعل وقوله عند
متعلق ببقاية قوله اليها اي الى الاسمية قوله للدلالة
على الثبات اراد به الثبوت لاظاهره من انه الدوام

كما يفيده

من قوله ص

كما يفيده ما كتبه عميره وقوله باللفظ متعلق بدلالة وحاصل
وخلاصة ما في المقام ان الاسمية تدل على الثبوت
اي ثبوت المحمول للموضوع اي الثبوت المطلق سواء
كان مع دوام ام لا كان بعد عدم ام لا هذا ما تدل
عليه في اصل الوضع واما الدوام فليس بلازم لها على
ما يأتي واما الفعلية فلا تدل على هذا الثبوت في اصل
وضعها وانما تدل على التجدد بعد العدم ولا يخال
انها تدل على الثبوت لان الثبوت الذي اشرنا
اليه هو الاسمية ثبوت مطلق والذي تدل عليه
الفعلية ثبوت بعد عدم فهو عين التجدد قوله
اسما اي ان قدر اسما وقوله وان كان اسم فاعل
حال واتى به في صورة المبالغة رفعا لما يتوهم من
انه اذا كان اسم فاعل لا تدل على الثبات بل تدل
على التجدد لان اسم الفاعل يدل على الحدث مع الذات
قوله وبالعدول معطوف على باللفظ قوله ملاينا في
الخ تفريع على قوله وبالعدول وخلاصته ان العدول
دال على الثبات قدر المتعلق اسما او فعلا ولم ينظر
لذلك في حال تعديره اسما لقوة اللفظ قوله وقد يجعل
العدول اشارة للعلة قوله وعلى الدوام معطوف
على قوله على الثبات وقوله به راجع للعدول
لا للفظ وهذا ما اشر اليه في كلام الشيخ عبد القاهر
وقوله او بالفعل وهذا ما اشر اليه الرضي اي من
ان الاصل في كل ثابت دوامه وقوله فظرا فلمقام

الصواب او نظر للمقام كما اشار له السيد اي لكون المقام
مقام مدح مثلا والمناسب لذلك الدوام والثبات له
وخلاصته ان الدوام له طرق ثلاثة فاذا علمت ما
قررناه يتعرجا ما في عبارة الشه من الاختلال فان
قوله او لكون الاصل الخ ليس وجها مستقلا وانما
هو توجيه لقوله او بالفعل والذي جعله توجيها
لقوله بالفعل هو المذكور وجها مستقلا فالصواب
ان يقول هكذا او بالفعل لكون الاصل في كل ثابت
دوام او نظر للمقام اي لكون المقام مقام مدح
اي ادوم في عند ذلك الموضع فافهم فان من اطلع
على كلامهم يعرف صحة ما علمناه قوله ومن حيث معناها
معطوف على قوله من حيث لفظها قوله ما تيا بها اي
حال كونها ما تيا بها واما لا في تلك الحالة فهي خبرية
لفظا ومعنى وفي بعض النسخ ما تيا بها اي باعتبار
اتيانها اي ذكرها في مقام الثناء على الله بها اي
واما لا بد لذكر الاعتبار فهي خبرية لفظا ومعنى قوله
انشائية معنى معناه ان لفظها خبر بحسب الاصل لكن
قصد بها الانشا فبسبب ذلك صارت انشائية
بمعنى بخلاف قوله بعد ويجوز ان تكون موضوعة
شرعا للانشا فهو وجه اخر غير الاول فهو عليه حقيقة
شرعية خرجت عن معناها اللغوي افاده بعض الشيوخ
قوله هي الحاصل مضمونها اي فيما مضى او الحال او الاستقبال
اي لا يتوقف حصول مضمونها على التكلم بها وهذا لا ينافي

وجود التكلم بها لقولك قام زيد مضمونه لا يتوقف
حصوله خارجا على التكلم به قوله هي التي لا يحصل الخ
كقولك اضرب زيدا مضمونها من طلب الضرب لا
يحصل خارجا الا بالتكلم بها قوله المراد بها صفة لمعناها
قوله عند ذلك اي عند النظر للفظها قوله مدلولها
اي منحصرا مضمونه اشارة الى اطلاق المضمون على
المفهوم وان كان في الاصل المضمون مغايرا
للمفهوم لان المضمون مثلا في الحمد هو اختصاص
المحامد بالله والمفهوم الذي هو المدلول هو ثبوت
اختصاص المحامد بالله قوله وهو ان الحمد مختص
اي وهو ثبوت اختصاص الحمد بالله قوله
ونظر لمعناها معطوف على قوله نظر للفظها
قوله اي ما عدا قوله صح لقوله معناها وبيان
للحمد منه لانه احتراز عن مئ قوله عند ذلك اي
عند النظر لمعناها قوله حمد الله اي الثناء على الله
اي انشا الثناء على الله تعالى قوله بمدلولها المذكور
اي الذي هو اوان الحمد مختص بالله قوله اي حمدا
لله اي الثناء على الله اي انشاه قوله في الخارج
اي خارج الاعيان او خارج الذهن قوله المسمى اي
الاذعان فلا يحصل الحمد بالتكلم بها قوله مطابقة القلب
اي للسان قوله والحالة هذه اي حالة عدم الاذعان
قوله فقوله مع الاذعان الخ تفريع على ما يستفاد من
قوله لحصول الحمد مع الاذعان لا عدمه من ان الاذعان

انما هو منظور اليه من حيث حصول الحد فيفهم منه انه
لا دخل له من حيث التعليل قوله في التعليل اي تعليل
كونها انشائية يعني وخلاصته ان العلة في كونها
انشائية يعني كون الحد يحصل بالتكلم بها وحده
لا مع انضمامه الى اخر كما هو ظاهر العبارة ولكن هذا
الحصول لا يوجد الا مع الاذعان قوله ويتجه عليه ان
يقال اي حيث علمت ان الاذعان انما هو شرط
في حصول الحد فنقول حصول الحد كما يتوقف على
الاذعان يتوقف على غيره من عدم مخالفة الجوارح
فهلا تعرض له وممكن ان يقال انما تكلم على ذلك لان
الذي ان مذهبه اي طريقته في ذلك انه لا بد من
الاذعان ولا يكفي عدم المخالفة كما في الجوارح وتقدم
ان المعتمد خلافه وان المدار على عدم مخالفة الاعتقاد
قوله وما شمله ما ذكر الخ اي لانه لما قال وجملة الحد
الخ شمل ذلك الشرع واللغة وغيرها لكون الكلام
مطلقا لم يقيده بقوله في الشرع او اللغة فلما
اطلقه شمل الخ قوله من كونها شرعا بيان لما ذكر
قوله لما علم بما تقرر اي من قوله ومن حيث معناها
ما تيا بها في مقام الحد لها فانه يستفاد من ذلك
ان تكرر الانشائية طارئ قوله ويجوز الخ اي بان
وضع بعت واشتريت لانشاء العقد وحده ابتداء وهذا
على وجه الاحتمال غير بعيد واما الاعتماد على الظن فلا
يكون الا عن دليل والذي علم من الشرع انه اكتفى

به في مقام الحد افاده ش والمراد بالانشا الخ انما قال
والمراد الخ لان الانشاء يكون بالامر والنهي وغيرهما
فلما قال موضوعة شرعا للانشاء بين المراد بالانشاء الذي
يحصل بالحد بها قوله المضمون الانشائي اي المفهوم الانشائي
لا الذي ما في المعاني من الطلب وذلك لان الانشائي
نسبة للانشاء مع انه بعد تغير الانشاء فعمه نسبة
التي الى نفسه فالمناسب ان يقول والمراد بالانشاء
في ذلك انشاء النسبة الخ بالمدلول المتعدم ويجاب بانه
من نسبة الجزئي للكلي قوله السابق صفة للمضمون
قوله هذا في التحقيق الخ لفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف
اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر منسوبا كما في قوله تعالى وهذا ذكر
ثم ان الواو الواقعة بعده للحال سواء ذكر الخبر او
حذف او حذف المبتدا قال ابن الاثير لفظة هذا
في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل
وهي علامة اكيدة على الخروج من كلام الى كلام اخر
افاده الشيخ على الاصح عند المالكي وقصده بذلك
الاعتراض على المصنف في قوله انشائية بان حصول الحد
بالتكلم بها لا يثبت كونها انشائية واجاب ش بقوله
الا ان نراد الخ حصول الحد بها بنفسها قوله وحصول الحد
اي انشاء على الله قوله لانه مبني اي لان اقتضاه
المستفاد من قوله يعني اي لان اقتضاه كونها
انشائية معنى قوله انه معناها اي ان الحد الحاصل

بالتكلم بها معناها قوله وليس كذلك اي وليس معناها قوله بل
هي جزئي كذا في بعض النسخ مبانيت الضمير اي بل الجملة
باعتبار التكلم بها جزئي من جزئياته اي الحد المطلق
او في العبارة حذف والتقدير بل التكلم بها جزئي
من جزئيات قوله لصدق تعريفه السابق عليها اي
على الجملة على الوجه السابق من صدق الكلي على بعض
جزئياته اي من حمل الكلي على بعض جزئياته او من
تحقق الكلي في احد جزئياته قوله لحصوله اي الحد الكلي
وقوله بالتكلم بها اي الذي هو جزئي من جزئيات مطلق
الحد والتكلم بها هو الاخبار بها اي والاخبار بالشئ
شئ اي من افراده وقوله من حصول الكلي الذي هو
مطلق الحد وقوله بجزئيه الذي هو التكلم وقوله لا
حصوله الخ معطوف على قوله حصول الكلي اي وليس
حصوله بالتكلم بها من حصول المعنى الانشائي اي من
افراد حصول المعنى الانشائي بالتكلم باللفظ الدال على
المعنى الانشائي وخلاصة ذلك انه اذا كانت انشائية
فالحد الحاصل بالتكلم بها جزئي من جزئيات مطلق الحد
وذكر الجزئي هو حد المتكلم بتلك الجملة فاذا قيل الحد
حصل بالتكلم بها فيكون من حصول الحد الجزئي بالدال
عليه والباء في قوله بالتكلم للسببية اي حصل ذكر الجزئي
بواسطة التكلم بالدال عليه كما هو شان الانشائيات
واما اذا جعلت خبرية لفظا ومعنى فحد المتكلم الحامد
هو عين التكلم بها اي الاخبار بها وهو فرد من افراد مطلق

الحد

الحد فاذا قيل الحد حصل بالتكلم بها فيكون من حصول
الكلي بجزئيه فظهر من ذكر انشائية قولنا الحد حصل بالتكلم
بها ان جعلت خبرية لفظا ومعنى فذكر الحد في ذلك هو
الحد الكلي وحصوله بالتكلم من حصول الكلي بجزئيه لان
التكلم جزئي من جزئيات مطلق الحد واما اذا جعلت
انشائية معنى فذكر الحد في ذلك هو الجزئي الصادر
من الحامد وهو انشاي وحيث كان انشائيا فلا
يكون حصوله الا بالتكلم باللفظ الدال عليه كما هو
شان الانشائيات ولا يخفى ان حصول الحد بالتكلم
باللفظ الدال عليه الذي اشار اليه بقوله لا حصوله
وفي بعض النسخ بل هو جزئي لصدق تعريفه السابق
عليه مطلق تلك النسخة ضمير هو راجع للتكلم كضمير عليه
الا انه يلزم على تلك النسخة تشتيت في الضمير وذلك
لان ضمير انه في قوله انه معناها راجع للحد لا للتكلم
فتدبر المقام ومن الله نحصل حسن الختام مع تبليغ
المقاصد على التمام قوله اي كل فرد الخ فان قلت
لو كان المعنى حصر المحامد فلا معنى لقولهم على ما انعم
وهو اذ ليست جميع الافراد والجنس المحلى بنا
على ما ذكر قلت هو متعلق بالحد المعرف الحاصل
من الحصر كانه قال حمدي هذا على ذكر فليتأمل كذا
قال بس وافول واذا جعلت الجملة انشائية فقوله
على ما انعم متعلق باعني المضمون واذا جعلت
خبرية لفظا ومعنى فهو متعلق بالتكلم بالجملة اي الذي

هو الاخبار قوله مقصورا اي قالبا داخلة على المقصور عليه
قوله بوسط اي بواسطة او بغير واسطة والواسطة
من وصلت النعمة على يده قوله مثل ما افادته الجملة فالمشبه
منطوق به للواقع والمشبه به منطوق به للمفهوم منه
لقوله بمثل ما افادته الجملة فهذا لا يلزم اتحاد المشبه
به والمشبه قوله فهو اي المفاد بالجملة حيث كان ما في
الواقع مطابقا يلزم من ذلك ان يكون المفاد بالجملة
مطابقا لما في الواقع فان قلت ح كان ينبغي ان يجعل
المفاد بالجملة مشبها وما قبله مشبها به قلت اعتبر
عكس التشبيه قوله سواء جعلت لام التعريف في تعبير
المصنف بلام التعريف دون ال او الالف واللام اشعارا بان
اداة التعريف اللام وحدها وهو احد اقوال النحاة به
وظاهر ان دليل اللام هو الميم في لغة حمير والتعريف مطلقا
هو الاشارة الى ان مدلوله الملفوظ معهود اي معلوم
متعين حاضر في الذهن قاله ش قوله فيها اي جملة
الحمد قوله حينئذ اي حين جعلها للاستغراق قوله
منها اي في الحمد قوله انه مفاد صاح اي حين جعلت الجنس
قوله وهو اي كل فرد من افراد الحمد مختص بالله
له اي للاختصاص جنس الحمد بالله قوله والا لم يكن اي وان
لم يكن كل فرد من افراد الحمد مختصا بالله قوله لتحققه اي
الجنس قوله ثبوتة اي للوجود وقوله له للغير قوله هذا
خلق بضم ان يقال بفتح الخاء وضمها اما الضم فهو القدرة
واما الفتح فهو من الخلق الذي هو الكذب لانه ما يقدر على

لما فيه

لما فيه من المحال والمشار له عدم كون الجنس مختصا بالله
قوله وبه يعلم اي بقوله لان لام لله للاختصاص قوله
في جعلها المصدر مضاف للمفعول والفاعل ضمير
الزمخشري قوله من ان ذلك بيان لما قيل قوله
من ان امثال بيان لمذهب قوله فاسد خبر ان قوله
لان ذلك اي كون كل فرد مختص بالله قوله مفادها
اي فظاهر اي كما هو مفادها على جعلها للاستغراق قوله
بناء اي انما صح بنا قوله عنده اي الزمخشري قوله
واقتداره اي الله اي واقتدار الله لهم اي كون المولى
تبارك وتعالى خلق لهم قدرة عليها وهو عطف علة
على معلول وكانه يقول انما هي بتمكين الله لان الله
خلق لهم قدرة عليها قوله تعهدهم عليها اي على الافعال
راجع لله تعالى اي اي تكوينه الخالق لهم قدرة وظاهر
العبارة انه راجع لله وحده مع انهم يقولون بخلقه
افعال نفسه وانه المباشر للفعل وحيث ان مذهبهم
ذلك فكيف يكون استحقاق الحمد لله بوجه فلا يكون المنحصر
الله وحده على مذهبهم قوله ام للعهد الخارجي
توجيه كلامه ان يحمل على حذف المضاف اي
لتعريف ذي العهد قوله المنصرف اليه مطلق العهد
اي ان مطلق العهد اذا اطلق لا ينصرف الا للعهد
الخارجي مطلقا والحاصل ان العهد اما ذهني او
خارجي واذا اطلق العهد فلا ينصرف الا للخارجي
والخارجي ينقسم الى ذكري وعلمي والذكري اما متقدم

صريحا كما في قولك جاني رجل فاكرمت الرجل او كناية كما في قوله
ان قدرت لك ما في قطني محرب الخ قال في الذكر للعهد
الخارجي المتقدم كناية لان التعريف خاص بالذكور كما هو
معلوم والخارجي العلمي كما في الآية وقولك جاء العالمي
اذ لم يكن الا عالم واحد قوله اي غار الغار ثبت في
اعلى ثور وثور جبل في يمنى مكة على مسيرة ساعة
قوله المعلوم في ذهن المخاطب اي جنس المخاطب
المتحقق فيما تعدد اي الذين امنوا اشار له بقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قيل لكم انفروا قوله والعاهد
الواحدي اي واحضاره الواحدي قوله بحثا اي استظهارا
من عنده قوله على وجه تكون معه الجملة لا يخفى ان ظاهره
ان الوجه مغاير لما اشار له بقوله يعني ان العهد الخ وظاهر
المصداقية لا وجه مغايرة لما اشار له بقوله ان الحمد الخ
فالمناسب ان يقول على وجه هو ما اشار له بقوله
ان الحمد الذي حمد به نفسه الخ قوله مختص به الخ فان
قلت الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به من ذكر
من لازمه انه مختص به فلا حاجة الى دلالة الحمل عليه
ولا فائدة فيه اي لا يقصد اضافته لغيره قلت قال
شيخنا رحمه الله تعالى الذي هو من لازمه الاختصاص
الوقوعي والمقصود الدلالة على الاختصاص الاستحقاقي
ذكره ش وكان السؤال حاصله قوله لانه اي كان الحمل توجيه
لما افاده قوله ام للعهد الخارجي وهو ان مفاده كل حمد
مختص به مع حملها للعهد الخارجي والمعنى انها اذا كانت

للعهد

للعهد الخارجي يفيد ان كل حمد مختص به بطريق اللزوم
قوله المدعى وهو ان كل فرد من افراد الحمد مختص به
الا انك خبير بان هذا اللازم على تقدير حمل اللام
معناه كل فرد من افراد الحمد سواء كان ممن يعتد بحمده
او لا يختص به واما اذا جعلت للعهد فهذا اللازم
لا يحتاج في الحقيقة عن الملزوم وذلك لانه لو قيل انه
حمد عن ذكر كالعدم والمعهود هو هذه الثلاثة
والمدعى الذي هو الكلية افراد كالثلاثة لا غير
فلا مغايرة الا بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى
فلا مغايرة فلا كبير فائدة في التعبيرات لذلك اللازم
قوله العارف بالله اي باوصافه وكماله اي صورة
متمكنة من العلم معها الانوار وزوال الاستار
وكشف الحجاب عن شاهدة الملكوت وسيما الجبروت
قوله ابو العباس المرسي المالكي حافظ الاسكندرية
وذو الكرامات السنية قوله عند ما ذكر اي لان المعنى
المطابقي على الاول الحمد المعتد به هو حمد الله فقط
لكون الخلق عاجزين عن كنه حقيقته وهو
معنى عند الاول قوله المالكي كذا في نسخة البهوتي
وعنده من النسخ الصحيحة التي اطلعت عليها الا ان
المشهور عن ذلك الشيخ في مذهبنا ان عنوانه المالكي
بزيادة الكاف ونون لان مراد الشارح بالرسالة رسالة ابن ابي
زيد في فقههم لكن الكتاب المشهور عند المولى المنثور
التي عم نفعها وعظم خيرها قوله قالوا انها جنسية اي

منكر النحويين ولم يعد انها حسنة بل قال قالوا نادبا
مع الشيخ ابي العباس حيث لم يعلم له فضل لحضرة شبهة
قوله له ولم يقصد بقوله قالوا تبرؤا وكانه اراد بها الحسنة
ما يشمل الاستحقاقية لما علم من انها تاتي للثلاثة قوله
الذي اقول اي بكسر او الهام او اجتهاد وقوله
وذكر الخ ياتي على الكل كما هو ظاهر قوله لما علم محدثه
اي مخلوقة الذي يكون فيما لا يزال قوله على كينه
حمده اي عن الاتيان بحقيقة الحمد التي تليق به
فان قلت في هذا اشارة الى الحمد حقيقة طلبية من
جهتهم وما وجهه قلت وجهه ظاهر وذلك لنعمة عليهم
بنعمة الوجود وما يتبعها والمنعم الحقيقي يستحق
حمدا على قدر جلاله والخلق يعجز عن ذلك قوله حمد
نفسه الخ اي وانه بذلها اي بكلامه القديم قوله
فما ازله كناية عن كونه حمدا ذاتيا له بذاته حمدا لا اول
له وله يتعلق لان حمده صفة ذاتية قديمة التي لا تقبل
الزوال والانحلال قوله بنيابة اي حالة كونه
نائبا عنهم تفضلا وتكرما قوله قبل ان يحمدوه فان
قلت اذا كان هذا الحمد نيابة عن خلقه فقد قام عنهم
بالمطلوب فكان لا يطلب منهم بعد ذلك حمد على قدر
وسعهم قلت قد علم من قواعد الشرع ان المكلف يكلف
بقدر طاقته فاذا عجز عن الحالة التعظيمي يطلب منه
ما هو ادنى فان قلت هذا نوع التكليف في الجملة ما الحالة
العظيمي كما في الصلاة من قيام يعجز عنها فيصلي من جلوس

والحمد

والحمد الذي يليق بمقامه عاجزون عنه بطريق الاصالة
فلا يتعلق بهم طلب من جهته والجواب انه لما كان
للعبد ان يكلفهم به نزل ذلك منزلة التكليف به في
الجملة هذا ما يرد على من قسم مع ضعف العمل والفهم وكن
على اقعد مني فضلا قبول الاعمال وان لم يقم بها الكمال
قوله فقال اشهدك انها عهدية صنيع اشارة الى رجوع
ابن النحاس عن اعتقاد الجنسية الى العهدية وعلى
هذا فيكون كونها للعهد مذهبا مرجوحا لا صوابا فقط
وذكر الاشهاد من ابن النحاس لما قام على قول
الاستاذ من لوازم القبول خصوصا وقد قال الوجيه
علي المصطفى طرفة عين ما عددت نفسي من المسلمين
قوله وعليه اي وعلى صحتها للعهد على ما قال الاستاذ
وقوله فالجملة اي جملة الحمد لله قوله ما مر وهو ان
كل حمد مختص بالله قوله على الوجه السابق اي المشار
له بقوله على معنى ان الحمد الخ والاولى ان يعدى
قوله هنا بعلى لما حظة الخ لان ذكر حمد قوله على الوجه
السابق والمعنى صح على الوجه من ان المعنى ان الحمد
الذي حمد به نفسه مختص به والملحوظ ان العبد يحمد
منه ذكر ولا يخفى انه يبحث في ذكر وذكر ان تلك الكلية
اللازمة وهو ان كل حمد مختص به لا حقيقة لها لانه
ليس هناك الا فرد واحد وهو حمده تعالى نفسه بنفسه
وجعل عمرة كالعدم فلا يلتئم لم اصلا ولو في الكلية قوله
صنيع المصنف الخ ذكر في المطول ان اللام بلام الجنس اذا دخل

مبتدا كان مقصورا على الخبر ولو كان الخبر نكرة نحو التوكل
على الله والتفويض الى امر الله واكرم في العرب فال
لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الحد فلا
يتحقق بدون ذلك الواحد قال وبهذا يظهر ان تعريف
الجنس والحمد لله يفيد قصر الحمد على الله فيكون
لله امنهي قال السيد في حواشيه هذا انما يظهر اذا اريد
بالحمد كل حمد على قياس ما قرر ناه في الامثلة السابقة
يعني التوكل وما ذكر معه فانه قرر منها ذكر واما
اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه
بالله بدلالة اللام على الاختصاص كما به قيل جنس الحمد
مختص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس
ذلك من قصر المبتدا على الخبر اي كما زعمه السعد بل هو
في المعنى نظرات يقال الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد
به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه
الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتعداه
الوجه عنهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ
الاختصاص هنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة
ملوحمل على قصر الجنس لم يلزم منها اختصاص وقصر
اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا
في الوجه لا يستلزم اختصار افراده فيهم لجواز ان يثبت
لهم فرد من فرد واحد ولغيرهم فرد من فرد آخر فتدبر انتهى
قوله افادة الاختصاص مصدر مضاف للمفعول وقوله
لام لله فاعل افاده اي لا يكون مفيد الاختصاص الا لام

لله

لله لا لام الحمد قوله افادتها اي لام الشرعين قوله مما
الخ بيان لمثل ذلك قوله لما فيه اي المطلق قوله من افادتها
له اي للاختصاص قوله ايضا اي كما انها كانت للاستغراق
وقد علمت بيان ذلك مما تقدم في كلام السيد قوله
للاستحقاق لا يخفى ان جعلها للاختصاص انما هو
لافادة القصر وهذا انما يأتي اذا جعلت للاختصاص
واما اذا جعلت للاستحقاق فلا يفيد القصر واما جعلها
للملك فيكون معناه جعلها للاختصاص فيفيد القصر
وخلاصة ذلك انه لا يظهر ارادة الا اذا جعلت للملك
او الاستحقاق لما قلنا قوله تكلف ذكر في المغني هذا
جواب عن كلام المصنف ورجح بان فيه تقليلا للاشتراك
وانه اذا قيل المال لزيد والمسجد لزم القول بانها
للاختصاص مع كون ذلك قائلا للملك فلا يلزم من
استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثر هم يمنعه
قاله في المغني اقول بحمد الله انه على هذا القول تقرر
لام الاختصاص بالواسطة بين شيئين لانهما اختصاص
ما سواء كان على جهة الملك او شبهه او الاستحقاق
وسواء وقعت بين معنيين او ذاتين او معنى وذات
فتدبر وقد علمت البحث من حيث الاستحقاق قوله
والتعظيم عطف تفسير قوله وبه اي يكون المراد الله
بالتعظيم الكمال قوله فيه اي في جعلها للتعظيم قوله
بانه ان اراد الاستغراق بالتعظيم عبارة غريبة اي
اذا اريد بالتعظيم الاستغراق فهو اي التعظيم عبارة غريبة

لان التعميم معناه التعظيم لا الاستغراق قوله والا اي وان
لم يرد الاستغراق فللعموم لانه لا يعرف التعميم في اقسام
اللام والكمال معروف في اقسام اللام قوله ان جعلها للكمال
قريب اي فلا ينبغي ان يعد الكمال من اقسام اللام
لانه داخل في العهد في الجملة قوله على الوجه السابق فيه
اي العهد قوله له اي للاول قوله ولم يوجد هنا قرينة
ظاهرة عليها صادق بوجودها بدون ظهور قوله
ويتعذر وجودها اي وجود القرينة الظاهرة
قوله فجعلها اي لام التعريف قوله لما لا يحتاج اي لشئ لا يحتاج
في جعلها له اي لذلك الشئ وقوله الى قرينة متعلق
بيحتاج قوله من جعلها لغيره اي لغير الذي لا يحتاج
فيكون ذلك الغير هو الذي يحتاج وهو الاستغراق
والعهد ثم اقول وبعد مرد ان يقال ان القرينة
تمنع المعنى الحقيقي فلا يصح حمل اللفظ عليه فان قلت
يمكن ان يجاب بان ذلك القرينة تصحح حمله على المعنى
المجازي لا موجبة قلت ليس هذا باصطلاح البيانيين
لانهم يجعلونه مانعة لا غير ولا باصطلاح الاصوليين لان
القرينة عند الاصولي مجوزة للمعنى المجازي لا المعنى
المجازي قوله جعلها اي لام التعريف قوله منتزعة من نفسها
اي الجملة على تقدير جعلها للاستغراق قوله لانه اظهرها
اي الجملة قوله له اي للمقصود قوله على الاول وهو فعل
ل للتجنس قوله بخلافه اي ما ذكر من افاده محاله اي بخلاف
افاده محاله اي للمقصود على الثاني فليس باللازم بل بالتصويح

قوله فهو

قوله فهو كاثبات الشئ بدليل اي فما ذكر من افادتها للقصوى
على الاول والشئ المثبت هو اختصاص جميع المحامد بالله
وكانه قال كل حمد مختص بالله لانه جنسه مختص
بالله قوله لا على تقدير معطوف على قوله للاستغراق
قوله بل هي الخ جملة قوله عليه اي على جعلها للعهد
مثلها او ابلغ اي مثل نفسها او ابلغ من نفسها واو
للشك او للاضراب بجعل او بمعنى بل قوله في ذلك اي
في افادة المقصود قوله على تقدير جعلها اي لام التعريف
قوله كما لا يخفى اي لما لا يخفى من الاشعار بان المعنى
كل حمد معتد به مختص به قوله هي اي الجملة على قوله
على هذا وهو جعلها للعهد قوله من اثبات الخ بيان
لخلاف المقصود لانه بيان للمقصود قوله بخلافها اي
الجملة قوله على تقدير صلاحها اي لام التعريف قوله
للطلقة اعلم ان الماهية تعتبر تارة بشرط لا شئ
وتارة لا بشرط شئ والاولى مقيدة بالعدم وقد
تسمى مطلقة ايضا كتسمية النقيضين المطلق المالا
المقيد بعدم التغير والمراد بالمطلقة هنا المطلقة
بالمعنى الثاني واليه اشار الشارح بقوله اي وقيل عن
النطوي الخ هما مشتقة من ما هو قوله اي المقيدة
بالاطلاق توضيح للمطلقة في الثلاثة قوله في ضمن بعض
الافراد كان معينا ام لا قوله بناء راجع للفظ المعهد اي كما
يقال لها للجنس فيقال كذا وكذا بناء على ان معنى الجنس
الخ واحد واضافة معنى لما بعده للبيان قوله واو

اختلفت العبارة عنه اي بلفظ جنس وحقيقة وطبيعة
وماهية وحولة وهو اي ذلك المعنى الذي اختلفت
العبارة عنه باختلاف الاعتبار قال الشيخ رحمه الله في
سؤال وقوله حتى هذا الكلام وقولي بنا على ان معنى
الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية واحد الى الضمير
في هو راجع لمعنى الجنس وما عطف عليه اي ان هذا هو معنى
هذه الالفاظ الاربعة وان كان اطلاق كل منها عليه
باعتبار فان الذي هو باعتبار حقيقته في الخارج في ضمن
افراده حقيقة وباعتبار وقوعه في جواب ما هو
ماهية وباعتبار كونه جنسا لافراده او طبيعة لها
جنسا وطبيعة فهذه عبارات اختلفت العبارة عنه اهـ
عبد ان التحقيق ان الكلي لا وجود له في الخارج سواء كان
كليا طبيعيا او منطقيا او عقليا وانه لا وجود في الخارج
الا للاشخاص والطبايع الكلية منتزعة منها بمعنى ان
في الخارج موجودا اذا الموجود وجد عن مخصصاته حصل
منه في العقل صورة كلية قوله ما به مبتدا اول والذي
مبتدا ثان وهو خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر
المبتدا الاول هذا ما افاده بعض من حقق قوله الانسان
الخ بما تقدم بيان ان الانسان مبتدا وقوله انسان خبر
ولا يخفى ان المناسب ان يقول الانسان الانسان لان
الضمير معرفة فيفيد بقاء ما في ذلك من لغو الحكم
للاتحاد بين الموضوع والمحمول والجواب ان المراد الانسان
المتصور في الاذهان هو الانسان الموصوف بتحققه خارجا

فشا لمن

في ضمن افراده على ما مر قوله ويغتفر الخ جواب عما يقال
ما افاده ذلك من السببية غير صحيح لان السبب قطعا
غير المسبب وهذا السبب عين المسبب وحاصل الجواب
ارتكاب السامح بان يغتفر في التعبير عدم الاتحاد
المفهوم من اللفظ لضيق العبارة عن الافصاح
بالمراد بدون سامح اي ان العبارة التي في العدول
لا يمكن ان تتصف بالافصاح عن المراد سنها بدون
تسامح والمراد من تلك العبارة انه لا يحتاج الى تحويله
ذلك الذي الى عبده وطهر من ذلك التقرير ان قول الشيخ
ويغتفر في التعبير الخ على حذف مضاف اي يغتفر
في التعبير عدم الاتحاد قوله اذ هي امر به الذي هو حولة
اي في الخارج وذلك اما ان يكون انتزاعا من نفس
ماهية ذلك الشيء مستنبطة استنباط الضوء للشمس
والعقل ينتزع منه الوجود ويصفها به على ما قاله
الاشراقيون وعندهم القائلون بان الماهيات مجعولة
مانحهم وصولي ان الماهية هي الامر المترتب على
تاثير الفاعل ومعنى التاثير الاستتباع ثم العقل به
ينتزع منها الوجود ويصفها به مثلا ماهية زيد يستتبع
الفاعل في الخارج ثم يصفها العقل بالوجود والوجود ليس
الا اعتبار ما عقليا انتزاعيا كما انه يحصل من الشمس انير
في مقابلها من الضوء المخصوص وليس هاهنا ضوء مستقر
كما تبت في نفسه تحمله الشمس متصفا بالوجود لكن العقل
يعتبر الوجود ويصفه به منقول وجد الضوء سبب الشمس

واما بان يكون اثر الفاعل الماهية باعتبار الوجود لا من
حيث نفسها ولا من حيث كونها تلك الماهية على ما
ذهب اليه المشاؤون وغيرهم القائلون بان الماهيات
ليست مجعولة فانهم قالوا ان اثر الفاعل هو ثبوت الماهية
في الخارج ووجودها فيه بمعنى انه يجعل الماهية متصفة
به في الخارج واما الماهية فهي ان له فاعتبار الوجود
لا من حيث هي هي بان يكون نفس الماهية صادرة عنه
ولا من حيث كونها تلك الماهية بان تجعل الماهية ماهية
فعلى كلا التقديرين اثر الفاعل الشيء الموجود في الخارج
اما بنفسه او باعتبار الوجود قاله عبد الحكيم وذكرناه
وان كان فيه طول الا انه عظيم ينبغي فهمه فان قلت
الشيء بمعنى الموجود مفعوله ما به الشيء هو هو وقوله ما به
الموجود موجود وهذا يصدق على العلة الفاعلية والجواب
انا لا نسلم ان الشيء هنا بمعنى الموجود بل بمعنى ما يصح ان
يعلم ويخبر عنه ولو مجازا وان سلمنا باعتبار ان الاصل
في التعريفات الحمل على الحقيقة والاحتراز عن المجاز
وان كان مشهورا بحسب الاستعمال فنفرق بين ما به
الموجود موجود فانه الفاعل وبين ما به الموجود ذلك
الموجود فانه الماهية فان معنى الاول الامر الذي بسببه
الشيء الموجود متصف بالوجود وما ذاك الا الفاعل ومعنى
الثاني الامر الذي بسببه الشيء الموجود هو ذلك الشيء الموجود
الممتاز عن جميع ما عداه وما ذاك الا الماهية اذ لا مدخل للفاعل
في كون هذا الموجود الممتاز هذا الموجود الممتاز **قوله** والعرضي

اي والامر

اي الامر العرضي **قوله** فانه امر اي فان الضحك المتعجب من ضاحك
امر بسببه يحكم على الانسان بكونه ضاحكا **قوله** بسط اي
نشر **قوله** القول بمعنى المقول **قوله** في معنى كونها من طرق
اللفظ في المعنى بناء على ان المعاني هو الالفاظ ثم انه
يحال هذا الاحتياج لبسط الا في معنى كونها للاستغراق انها
تفيد ان كل فرد من افراد الحامد لله وكذا يقال فيما بعد
فيجاب بان في العبارة حذفا والتقدير في معنى كذا
وما يتعلق به **قوله** للاستغراق اي لتعريف الجنس الذي اريد
به استغراق افراده على ما سياتي **قوله** وكونها للجنس
اي لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي **قوله** للعهد
اي لتعريف الشيء المعهود ووجهه كلامه ان يجعل على حذف
المضاف اي لتعريف ذي العهد **قوله** المطولات جمع المطول
وهو عبارة عما كثر لفظه وتراكم وكثر معناه فيه نظر بل
الوجه حذفه للقطع بعلة معنى بعض المطولات والمختصر
ما قل لفظه وتراكم وكثر معناه فيه نظر بل الوجه حذفه
للقطع بعلة معنى بعض المختصرات واعلم ان العلم الذي
هو ادراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون
الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك
الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في
العقل فعام التصورات والتصديقات وبمعنى صفة
يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصديقات
اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص
بالتصديق اليقيني افاده **قوله** وهو كلام يحتاج له **قوله** والمقصود

منه اي بسط القول اي المقول المبسوط قوله اسم الجنس بدل
من مدخولها قوله الذي هواي المسمى قوله على التحقيق
الاتي مقابل التحقيق مدلوله الفرد المنتشر مساوي النكرة
قوله الحقيقة المعينة اي في الذهن والذهن قوة معدة
لاكتساب العلوم والمعارف والمراد ذهن المتكلم كما هو الظاهر
من كلام بعض وان كان في شرح رسالة الوضع ما يفيد
ان المراد ذهن المخاطب الا انه غير ظاهر قوله اي الاشارة
الخ تفسير لقوله تعريف قوله تعيينه اي تعيين مسمى مدخولها
قوله المعجوب صفة لتعيينه قوله كه اي لمسمى مدخولها
قوله بعد دخولها اي ال قوله ملاحظا ويلزم ان يكون
مصاحبا قوله مصاحبا اي بدون ملاحظة قوله اذ الكلام
في العالم بالوضع جواب عما يقال هذا التعدد وهو كون التعيين
قبل الدخول مصاحبا وبعده ملاحظا ليس بمتحقق في كل متكلم
وحاصل الجواب انه ليس المراد كل متكلم حيث يشمل الذي
ليس بعالم بالوضع بل العالم بالوضع قوله او لتعريف قسيم
لقوله تعريف مسمى مدخولها قوله حصة اي فردا او افرادا
معينة من افراد مسماه لا زيدا وبكرا وخالدا افرادا من افراد
المسمى لانها نفس المسمى وضمير مسماه عائد على مدخولها
قوله في ضمن الخ اي في ضمن افراده جميعها اي لا المسمى من حيث
هو لا من حيث وجوده في ضمن فرد بل من حيث وجوده
في ضمن الافراد جميعها اي فيما انطوت عليه الافراد اي في
حالة كون المسمى كائنا فيما انطوت عليه الافراد فان كل فرد
انطوى على ذلك الجنس وفي اثر قوله وخلق الانسان ضعيفا

اي لا يقدر

اي لا يقدر على مشاق الطاعات قوله جمع الامر الصاغة
جمع صايغ واصله صيغة تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت الفا فصار صاغة فان قلت الصاغة جمع
صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المازني فكان الممثل على مذهبه
خلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة اسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى
الحدوث من نحو المومن والكافر والصايغ والخاتم
والعالم والجاهل فهو كالصفة المشبهة واللام فيها
حرف تعريف اتفاقا ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او بغيره والموصول
يأتي ايضا للاستغراق نحو اكرم الذين يأتوني لكل الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر قاله في المطولات
قوله بلده اي مملكته لانه المعهود عرفا لا صاغة الدنيا
قوله انت الرجل اي كل رجل بمعنى حويت جميع خصال
الرجال اي الخصال الكاملة قوله وعلى هذه اي اللام
في قولك انت الرجل قوله كل صاغة الخاتم اي لانها
اذا اضيفت الى معرفة كان الغالب كونها لاستغراق الافراد
لا الافراد كما في قولك كل زيد حسن قوله او في ضمن معطوف
على قوله في ضمن جميع افراده قوله منها اي من الافراد
قوله غير معين اي حالة كون البعض غير معين قوله بانها
اتى للعهد الذهني لا يخفى ان الباقي بعد ذكر من ذلك الاشياء

يصح ان ان تقول انها داخلة على المقصود والمقصود
عليه وفيه لان المعنى ليس معينا في الذهن كما انه ليس
معينا في الخارج واجيب بانه معين باعتبار انه مطابق
للمقصود الذهني الذي هو نفس المسمى قوله كما في
قولك ادخل السوق فان ال في السوق ومثله اشتر
اللحم واكله الذيب المسمى في ضمن بعض الافراد لا المسمى
من حيث هو لانه لا يدخل فيه ولا يشترى ولا ياكل
ولا المسمى في ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الخياط
كل افراد السوق وشراء كل افراد اللحم واستحالة ان ياكله
كل ذيب ومعين بسبب تلك القرائن ان يكون المراد
المسمى في ضمن بعض الافراد قوله النكرة في الاثبات
كقولك جاء رجل قوله وان لم تقم قرينة تعم قوله وان
قامت قرينة قوله وينصرف اليها اى الى تلك الحقيقة
اى كقولك ادخل الرجل حيث ال اذا دخلت على اسم
الجنس والحقيقة ولا يلزم من كون جنس الرجل
افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل
لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل
افضل من جنس المراة الحاصل في ضمن اى فرد منها
مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات
افراد منه كما قال السيد تنبيه انما دخلت لام التعهد
الذهني والجنسي للاستغراق في لام الجنس لعدم الشك بتعدد
الامكان واطلاق لام الجنس فيها حقيقة الا مجازا لان
التعهد المسمى في ضمن البعض او الكل ومتى كان كذلك

كان

كان حقيقة لا مجازا قوله وينظر مدخولها علم الجنس الا ان
التعيين في علم الجنس بالوضع وفي لام الجنس من ال لامن
وضع اللفظ اى وضع مدخولها قوله والموضوع عنه الخ
قسيم لقوله والموضوع له قوله المذكورة اى المعينة قوله
على الشخص ما علق على شيء بعينه عن متناولها انبهم
الا بوضع آخر مثل هو لاستحالة العلم بالتعيين واجيب
بان غلبة الاستعمال فيما حكم الوضع فالوضع اعم من
ان يكون حقيقة او كما قوله كما ان كان الوقوع بها
اى بالتي للعهد الخارجي قوله او تعذيرا كما في قوله
وليس الخ فالذكر تقدم ذكره تعذيرا في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا اذ الجنين يرد هو
ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان
للذكور دون الاناث وان كان لفظ ما يعم الذكور
والاناث معا اى وليس الذكر الذي طلبته امراة
عمران كالتي اى كالانثى التي وهبت لها فالذي
اشارة الى ما سبق وذكره ضمنا في قوله قالت رب
اني وضعتها انثى قوله او معلوما قسيم قوله مذكورا
قوله بالقرائن اى كالمذكور والمراد في القرائن للجنس
او نظرا لتعدد الافراد قوله وقد يقال لها التي للعهد
الذهني اصطلاح اهل البيان قوله او حاضرا كذلك
قسيم قوله مذكورا قوله الذي هو اى تعين قوله الذي
هو موضوع اى تعيين اصول وكذا تعيين الحقيقة

ليس كما في التي للاستغراق والتي للعهد الذهني
بل لابد من ملاحظة تحقق المسمى في الكل او البعض
والاحسن ان يقال ان التي للاستغراق والتي للعهد
الذهني ليس فيهما كبير عمل بل المدار على ملاحظة
التحقق في الكل او في البعض بخلاف التي للعهد
الخارجي ففيها كبير عمل من حيث عدم كفاية ذلك بل
لابد من زيادة على ذلك وهي تعين الفرد وخلاصة ما
تقرر ان مدخول اللام في الاربعة يلام الحقيقة ولام
العهد الخارجي يلام تمامه ولام العهد الذهني ولام
الاستغراق يلام تمامها اسم الجنس الا انه ضيا عدا العهد
الخارجي المستعمل فيه الجنس الذي هو المسمى اما
باعتبار في حد ذاته او باعتبار تحققه في ضمن جميع
افراده او بعضها واما العهد الخارجي فالمستعمل فيه
ليس الجنس بل الفرد المعين فمقتضيه ان يكون مجازا
ويسلم ما يقول الشيخ وما يوريا ه من ان ظاهره انها لام
الجنس في الكل معاد المطلق حيث قال والحاصل ان
اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس
الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه الحقيقة
من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة مبهمة منها واحدا او
اثنين الخ قوله اسم الجنس بدل من مدخولها قوله في
حصة من الحقيقة اي فرد او افراد من افراد الحقيقة
اي فرد معين لا عند بعين هذا هو المتعين قوله الحقيقة

اي لا الفرد

اي لا الفرد ولو غير معين قوله تحمل السيد التحمل السعي
في تحصيل الشيء كما يفيده المصباح والظاهر انه ضمنه
معنى تكلف بدليل قوله بان الظاهر قوله انه اي اسم
الجنس قوله موضوع لها اي للحصة المبهمة قوله
بوضع اخر خلاصته ان اسم الجنس وضع بوضعين
للحقيقة والفرد المعين ومقتضاه انه في حال وضعه
للفرد يقال له اسم جنس وليس كذلك فكان سامح
والمقصد ان اللفظ الذي يقال له اسم جنس باعتبار
وضعه للحقيقة وضع بوضع اخر لفرد معين ولا يقال
له حينئذ اسم جنس ثم اقول وهلا اندفع بهذا ما يجاب
به عن دعوى الاشتراك الذي هو مقتضى كلامه الذي
هو خلاف الاصل قوله وبه لا يتوهم من كلام الشيخ
وحاصله لا يخفى ان مدخول لها الذي دخلت عليه
حين النكرة التي هي مدخولها الفرد المنتشر وتعين دخول
ال لاسم الجنس حتى يرد ما ذكر وخلاصته ان اسم
الجنس ما وضع للماهية والنكرة ما وضع للفرد المنتشر
وال التي للعهد الخارجي ليس مدخولها اسم الجنس حتى
يرد ما ذكر بل مدخولها النكرة التي تعينت فتدبر
قوله المتضمن اي الكلام على الحمد لله اي اوجد الاشتمال
بالنسبة لقوله الحمد والاستيلاء بالنظر لما بعده والاحسن
انه كما تضمن الكلام على الحمد تضمن الكلام على غيره
من اللام ولام لله الخ ما تقدم والجواب كما تقدم انه
انما اقتصر على الحمد من حيث ملاحظة السبب قوله ختمه

ببيان ضد كل منها اراد بالتضاد ما يعم التنافي ايضا
وهو مطلق التعاقب بل بين شيئين بحيث يمتنع اجتماعهما
قوله واعلم قال ش والواو من قوله واعلم اما استينافية
او عاطفة ولفظ اعلم كثيرا ما يقدمه المصنفون امام
الكلام الذي يأتون به لغرض الاعتناء به واستدراك
الاصغاء اليه ليتقل عليه السامع ويتمكن منه فضل تمكن
ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المص بعهدة النائبة
وهو قوله ان ضد الحمد الخ قوله وضد الخ انما قدر الشر ضد
لان كلام المص يلزم عليه العطف على معمولي عاملين
مختلفين بحسب الظاهر وهو ممنوع عند ش مطلقا
وان جوزه بعضهم عند كون المجرور بعد ما فيه تلخيص من
ذكر ما قدره الشر قوله وضد الكفر الكفران لان حقيقة
الكفر اظهار النعمة والكشف عنها قصدها وتغطيتها
كفرانها اي سترها واخفاؤها وهما ضد الموارد الثلاثة ش
فان قيل الذم نقيض المدح وانما يقابل صاحب الكفران
نقيض الحمد بقوله بالرادف والمص عدل قابل بالرادف
فكيف جعله نقيض الحمد فالجواب قد مر ان المدح يطلق
على الثناء الجميل ويقابله الذم كالحمد وقد يخص بعد المقابلة
فيقابله الهجو اي بعد المقابلة قوله لكنه بقلة في الاول
الذي هو الكفران اي استعماله قليل وقوله واكثريته
في الثاني الذي هو الكفر اي استعماله اكثر مما عداه وقوله
واستوائهما في الثالث الذي هو المغفور وخلاصته ان
استعمال كفران قليل بالنسبة لما عداه من اللفظين

والكفر

والكفر اكثر بالنسبة اليهما واما كفور فهو حاله وعلى اكثر
من كفران واقل من كفور وبعد ان علمت هذا كله فتلك
الاحوال حاصرة على ضد الايمان بقرينة الاستدلال بعد
قوله كما يقال وتكون الثلاثة بالنسبة لضد الشكر
على السواء مثلا وهو الظاهر قوله بل هو اي الثناء بتقديم
النون احد قسميه اي الثناء بتقديم الكاف على النون
قوله اي تقول العرب اشار الى ان قوله يقال اي لغة
قوله اي لفظا كما هو الظاهر من ان الثناء الاتيان بما يدل
على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة وبعد تغير اللفظ
لكن المقصود منها فرد مخصوص وهو الثناء باللفظ
فتعطا قوله لم يقصر اي بل كما يقولون اثنى عليه
بتقديم المثلثة قال ش وكذا مثال لانه لا يقال اثنى عليه
الا اذا ذكره بخير واثنى عليه الا اذا ذكره بشر لكان
اظهر كالاخفى قوله وقصته كلامهم الخ اي من حيث
ان تعريف الطرفين يفيد الحصر اي حصر المبتدا في الخبر
اي لا ضد له الا الذم ولا ضد للشكر الا الكفران وعند ذلك
قوله كالشكر بعد الحمد والشكر اذا اخلت قام زيد
ومثل هذا يقال في المدح والهجو والشكر والكفران به
وخلاصته ان قولك قام زيد لا يقال فيه حمد ولا ذم ولا
شكر ولا كفر ولا مدح ولا هجو وما يقع الكلام فيه
فلو جعل الضد الخ اي بان يجعل واعلم ان الذم ضد الحمد
اي لا ضد له الا الذم ولا ضد للشكر الا الكفران وعند ذلك
قوله لكان اولى اي لانه لا يستفاد الحصر المستفاد الا اذا

قال واعلم ان الذم ضد الحمد وان اضاد الحصر الا انه لم
يقد حصر ضد الحمد في الذم بل حصر الذم في ضد بيته
للحمد اي ليس ضدا لغيره ومنه انه ضد لغيره كقام زيد
قوله حيث جمع الخ حيث لمجرد المكان فليست للتعليل
ولا للاطلاق ولا للتقييد اي وقدمت الخ في مكان جمعها
قوله الكتاب الغرض المراد به القرآن غلب عليه من بين
الكتب في عرف اهل الشرع قال في التلويح وهو اما الكتاب
لغة اسم للمكتوب غلب في عرف اهل الشرع على كتاب الله
المثبت في المصاحف كما غلب في عرف العربية على كتاب
سيبويه والقرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة غلب
في العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى
المنزل على السنة العباد وهو في هذا المعنى اسم من
لفظ الكتابة واظهر فلذا جعله تفسير الراقم وقوله
غلب في عرف الشرع الخ اي فصار علما بالغلبة ومقتضى
ذلك صيرورته علما لمدلوله ايما معين العهد عن ال بل
صادت من حيث العلمية بما لا معنى له اصلا وهذا هو
الظاهر افاده شي رحمه الله قوله وكان من سر ذلك اي
ممن حريا بالصدف لجواز اسرار اخر لم يطلع عليها قوله
اذ مضمونها اي الجملة صفة من صفات الله اي الذي
هو المختص بجميع المحامد والمستحق الخ واراد بكونها كذلك
مضمونها انه مختص منها لا انه مضمونها الاصطلاحي
ولا شهد بها المعنى لان مضمونها الاصطلاحي اختصاص
جميع المحامد بالله وقد علمت ان كذلك ثبوت اختصاص جميع

المحامد

المحامد قوله الشامل لها اي لتلك الصفة قوله اسم الله منها
اي الكائن في البسملة قوله اذ المراد به اي بسم الله في
البسملة قوله ما يشمل الصفة اي فالمراد بالاسم الحامد
والصفة كوهاب وعليم والمختص قوله لنكتة اي لان
ذكر الحامد بعد العام لابد له من نكتة قوله التي هي مضمونها
اي الجملة قوله واجمعها عطف على علة على معلول اي انما
كانت الحمد لانها اجمع لان الاختصاص بجميع المحامد
سيستلزم الاتصاف بكل كمال نظرا الى ان كل كمال قائم
به سبحانه وتعالى يستحق به حمدا قوله وان الحامد
معطوف على ان الجملة قوله ما ذكر اي صفة من صفاته
قوله كالتابع اي وشان التابع ان يتأخر عن المتبوع قوله
الثالث اي لان التابع الاول الرحمن والثاني الرحيم
والثالث الذي الجملة الذي هو هي قوة المختص بجميع
المحامد قوله في البسملة اي الكائن في البسملة قوله
منهم شرع في ذكر الفوائد قد تقرر اول الكتاب ان الخبر
قد يسمى الكتب وما منها من التراجم عند المحققين
وسندهم هو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
على معان مخصوصة وعليه فالمعنى هنا واما الالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة التي هي مسايل
مخصوصة ولتعداد انواع تلك المسايل تعددت تلك
الفوايد فلا يرد في صحة حملها على الفوايد من المباحث
في احد الطرفين فالتقدير واما مضمون الفوايد فهي
ان الخ او التقدير واما الفوايد في عبارات ان التقسيم

الو ذكره مش قوله المضروب اليه الخ اي محض حقيقة فيه
اي ومجاز في تقسيم الكل الى اجزائه كما استظهر الناصر
اللمائي في حاشية شرح تصريف العزي ونسبه مش
قائلا لقول السيد في حاشية المطول تحكم الشيء ما
كان مندرجا تحته واخص منه وهذا لا يصدق على الآخر
اذ ليس اخص قوله وهو اي تقسيم الكلي الى جزئياته
قوله لا بالشخص معطوف على محذوف اي بالنوع
لا بالشخص فالمراد بالنوع ما عدا الشخص فيصدق بالجنس
اي واحد ملتبسا بكونه نوعا لا بكونه شخصا من اشخاص
الموصوف بالصفة ويدل على ان المراد ما ذكر قوله وهو
الكلي قوله اي احوال المختلفة وهي الفصول وكانه قال
اظهار الشيء الواحد كالحيوان على وجوه كالناطق والعاقل
وغيره وهذا لما افاده قوله سواء كانت الخ هو اما اسقاط
كلام الشيخ والظاهر ان الوجود نفس الانواع لا الفصول
قال عش وذكر بعضهم قيود الى امر مشترك ليتحصل امور متعددة
هي اقسام له هو عبارة عن ضم الخاص الى العام على قياس
ضم الفصل الى الجنس في المركبات ليتحصل نوع وليس فيه
حكم اصلا بل بعمله تحصل المركبات التقييدية كالمركبات
وان كانت العبارة من جهة لوجود الحكم مثلا اذا اردت
تقسيم الحيوان الى انواعه ضممت الى مفهومه الناطق بطريق
التقييد فيحصل نوع آخر وهكذا يحصل سائر انواعه وليس
فيه حكم اصلا واذا اطلقت بالعبارة يتراءى منه الحكم فامتاز
الترديد التقسيمي عن الترديد الانفصالي لانه وارد بين القضايا

بخلاف

الحسية صدقها في نفس الامر وكذا عن الترديد الجلي
اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور منحصر
حصة الاشتباه الاتي الى تحويل العدد اما زوج او
فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به
الحمل كان قضية حكم بها باحد الامرين على ما
صدق عليه مفهوم العدد منحصر يقبل السور
كل وبعض واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد
مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك
المفهوم ليتحصل به قسم وهو لا يقبل السور مثلا
يكون قضيته في الحقيقة بل في الصورة واذا
قصد به الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانضمامه
اليها فقد خرج عما هو حقيقة بالتقسيم وصار
قضية طبيعية على قياس ما عرف في المركبات
الحقيقية الآتية للتصورات واما التقويمي
اللفظي فالمتصور به المقدر في دون المتصور
اه وهو كلام نفيس ينبغي ان يحرص عليه قوله سواء
كانت الخ اي كناطق فانه وجه من الوجوه المختلفة
وهو جزء من حقيقة الانسان الذي هو جزئي من
جزئيات الحيوان والانسان متركب من الشيء
الواحد الذي هو الحيوان المتمم وذلك الناطق الذي
هو من الوجوه وقس على ذلك قوله ام في ابدة اي تلك
الوجوه قوله كما في تقسيم النوع الحقيقي الى جزئياته
الحقيقية مثلا اذا اردت تقسيم الانسان الى زيد وغيره

ضمت الى الانسان الشخصانة العامية وفي نفس الامر يريد من
طول وعرض وعمق فيحصل زيد قوله بالشخص اي الملبس
بكونه شخصا من وصف الموصوف بالصفة قوله وهو الجزي
تفسير للواحد بالشخص قوله من الاجزاء بناء لما في الكلي
الواحد قوله كتقسيم السكنجبيل الى خل وعسل فان قلت
السكنجبيل كلي لصدقه على جزئيات لا واحد بالشخص
كما ادعي قلت مراده بذلك جزي محسوس مشاهد لملامسة
البصر فقوله القسم والقسيم اي اطلاق لفظ القسم ولفظ
القسيم وقوله ينعرف اليهما اي الى القسم والقسيم لانه بكل
الاعتبارين باعتبار المعنى حتى العبارة استخدام قوله
من الاول والثاني من العنصر اليهما اي حالة كون القسم
والقسيم كائنين من الاول اي من تقسيم الكلي الى جزئياته
قوله اليه اي الى الاول قوله ومن ثم اي ومن اجل انصراف
مطلق التقسيم اليه قوله تحته اي تحت ذكر الشي قوله
وعلى ما تقدم الجار خبر مقدم وقوله ما اشتهر مبتدا
موخر قوله ان يصدق المقسم اي يحمل المقسم على
كل منتقول الاسم كلمة الفعل كلمة الحرف كلمة فتقسم
الكلمة الى الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته قوله
عليه اي على كل قوله منه اي في الثاني قوله انما يكون
بالواو لان الواو نص في الجمع ولا شك ان تلك الاقسام
بعض الاجزاء المجتمعة في المقسم اي صادقا عليها وقوله وربما
اي يكون كل قسم منفصلا عن الاخر قوله ولكن الواو اجود
اي لانكاد اغلبية الكلمة اسم وفعل وحرف بان علقت بالواو

اقول

اقول ان تصدق على الثلاثة فيه ان واحدا
عطفت بما افادت انها تتحقق في احدها او في هذا
والاقرب اني القصد الاول قوله منها اي ومنها الشاهد
الناقل عن شاهد غيره ومنها المقيس ويطلق على الجزي
كما ان قوله ما اي معنى قوله اي ضابط لا يخفى ان الاصل
في اللغة ما ابني عليه غيره من حيث انه ابني عليه غيره
كما خرج ادلة الفقه مثلا من حيث تبني على العلم الموصل
فانها بهذا الاعتبار فروع لا اصول وقيد الهيئة مما لا
بد منه في تعريف الاضافيات وكثيرا ما يحذف لشهرته
امره ربما ذكر من ان معنى الاصل لغة ما ذكر يعلم الزركشي
في البحر عن ابي الحسين قال وتبعه ابن الحاجب في باب
القياس ورد بانه لا يقال ان الولد مبني على الوالد
بل يقال فرعه وفي الاصطلاح يطلق على معان
منها ما اشار له الشه بقوله اي ضابط ومنها الراجح
يقال الاصل الحقيقة والمستصحب يقال تعارض الاصل
والظاهر ولعل قيل يقال الاصل في هذه المسئلة
الكتاب والسنة اي دليلها قوله كل وصف لاصل
من وصف الشي بلازمه قوله فالعرج بهذا الاطلاق لا
يعتبر من نحو المقيس قوله كزيد ناطق الخ طريق
التعريف ان يحمل الجزي الذي تريد معرفة حكمه مبتدا
ويعبر عنه بموضوع القضية ويحمل معه ما علق به الحكم
ويجعل القضية المذكورة كبرى ويجعل قياس ينتج المطلوب
فتقول في مثال الشه زيد انسان وكل انسان ناطق ينتج

زيد ناطق قوله تحت ما ذكر اي من العضية الخبرية قوله
بالاصل متعلق بالتعبير قوله عنه اي عن ما ذكر قوله وبه
اي وبقولي وفي التعبير قوله ذكره اي الاصل قوله موادة
اي كل قوله يغني عنه اي الاصل فان قلت ان اصل
وقعت او لا فتكون هي المغنية عن كل قلت كان التعبير
بكل انسب للتعبير بالاندراج فانه يفيد وصفية
المندرج فيه بالكلية تنبيه نحو بئس فعال ولقائل
ان يقول هذا التوهين فيه تعريف الشيء بما يساويه في
الخفاء والجلاء لاخذ الاصل فيه والاصل مساو للزوم معرفة
وجهالة من عرف احدهما عرف الاخر ومن جهله جهله انتهى
واجيب بانه يعرف كون الشيء اصلا بعد قدر على جزئيات
ولا يعرف اطلاق الفرع على كل منها فكانه قيل له الفرع
هو ما اندرج تحت ذلك الاصل فلا يلزم من معرفة الاصل
معرفة الفرع قوله وان التنبيه من البين بنفسه يكون
وهي النطقية قوله بمعنى المنبه عليه فيكون من اطلاق
المصدر على اسم المفعول هذا حسب الاصل والا فالان
صار حقيقة عرفية في الالفاظ المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة على التحقيق في مدلولات اسما الرائج
فافهم قوله ما اي دال ما اي حكم قوله بعد ان تعرض له
اي دل عليه وهذا الذي قررته هو المقرر الان ش ابن
المتن على ظاهره من انه نفس الحكم ثم قال ويطلق ايضا
على الفاظ الحكم المذكور قوله المذكور اي الكلام المذكور
قوله بطريق الاجمال اي بطريق هي الاجمال فالاضافة للبيان

اي تحسين

اي تحسين لو لم يذكر لعلم منه بما ذكر تامل اي عدم التعيين
تنبيه هذا المعنى الذي ذكره معنى اصطلاحي واما
لغة فمطلق الاعتناء قوله لا سيما في كتب اللغة اي لا سيما
الذي هو من كتب اللغة وقد ذكر في شرحه رسالة الترصيع
انه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده
بديهيا والثاني ان يكون معلوما من الكلام السابق
قوله مع استعمال مجازي ضمير هو عائد على الاستعمال
المفهوم من قوله وقد يستعمل وقوله مجازي اي مجاز
استعمالي بقاعدة مطلقة التنبيه عملي بما لم يعلم تفصيلا وظر
ش لغيرذلك مثال وكانهم يريدون ليدل ما يقبل عنه وكانه بالمعنى
اللغوي قوله اي معنى الى التنبيه على ان ما ذكره موصوفة
لا مصدرية كما جرى عليه العضد والحامل له عليه تقسيم
ابن الحاجب الدلالة الى منطوق ومفهوم والذي دلت
عليه عبارات القوم انها اسما المدلول لا الدلالة كما نبه عليه
سعد الدين قوله دل عليه اللفظ في محل النطق مراد
بالنطق ذكر اللفظ وبغير النطق بحالة والتقديران يعني
دل عليه اللفظ في حالة ذكر اللفظ بان يكون اللفظ
مستعملا فيه وكونه هو مراد منه بالذات كان ذلك
بطريق الوضع او القرينة فيشمل المعنى المجازي لان
اللفظ يستعمل فيه ابتدا وان كان هناك انتقال من
المعنى الاصلي اليه واما المدلول التضمني فان قلنا انه
الجزء المفهوم في ضمن الكل كان منطوقا كما يأتي على حواشي
العضد وان قلنا انه الجزء المفهوم قصدا بعد فهم الكل كما

سيان في كلام الله تبعا للامام والمحقق عبده من المفهوم
هذا احاصل ما ذكره ش عن شيخه العبادي قوله او محله
كما يوجد الخ اي او محل الحكم اي كذات زيد في قولك حا
زيد فانها المنطوق له وهي محل الحكم اي المحكوم بها
قوله اي اللفظ الخ والضمير راجع للفظ في قوله دل عليه
اللفظ وليس راجعا للمنطوق كما هو المتبادر قوله نفي
للمفهوم معان مفهوما بقابل الظاهر وقد يطلق في مقابلة
القياس والاستنباط والاجماع فيراد به الدليل من الكتاب
او السنة سواكان ظاهرا او نصا بالمعنى الاول ويطلق
النص في كتاب الفروع باب القول المخرج فيراد بالنص
قول صاحب المذهب اعم من ان يكون نصا لا احتمال
فيه او ظاهرا ويراد بالقول المخرج ما خرج اي استنبط
من نصه في مواضع اخر وهو ايضا اطلاق النص بالاستنباط ابن ابي شريف قوله فانه معيد الخ هذه عبارة
المحلي في شرح جمع الجوامع وكتب عليها سم ما نصه ولقائل
ان يقول ان اراد من عدم احتمال الغير لها حقيقة فان
الظاهر كذلك او مجازا فممنوع بناء على جواز التخصيص
بالعقل وقد صرح النحاة بانه التاكيد في نحو جاء زيد نفسه
لرفع المجاز عن الذات واحتمال ان الجاي رسوله او كتابه
مثلا مثلا كذا نقله ش في شرحه وافوه واجيب بان
التجوز ليس في لفظ زيد كالتجوز في لفظ اسد وانما التجوز
في الاسناد اي اسناد ما يصح ان زيدا نفس في معناه بخلاف
اسد ونحو ما خوذ من كلام الشيخ خالد في شرح التوضيح وتوقف

فيه

فيه قوله بدل المعنى الخ اي لانه لان اللفظ لا يحمل له قال
قوله والمراد بالظاهر ما يتبادر الذهن اليه اما لكونه
حقيقة لا بيار ضها مقاوم لها او لكونه مجازا اشتهر
صار حقيقة عرفية وكذا ان لم يصر عند من يحمله على
الحقيقة المحجوج بنقله عن الوضع قوله يحمل للرجل
الشجاع لك ان تقول ان لم تقم قرينة على المعنى المجازي
صح فقط في الموضوع له مطلقا وان قامت قرينة فهو
نص في معناه المجازي فاين ما ياتي ذلك والجواب ان شهرته
ظاهرا باعتبار احتمال وجود قرينة خفية لم يطلع عليها
السامع ثم بعد ان اجيب بذلك رايت ش ذكر ما
نصه ذكر حسن قال وكان التقييد بذلك لان السوم في
المثال لتقرب احتمال ارادة الرجل الشجاع مرجوحا بخلاف
الرؤية المطلقة اذ لا يتبعد منها توجه ارادة
الحيوان المفترس فيضعف احتمال ارادة الرجل الشجاع
قوله اما المجمل المعنى اراد بالمعنى ما يشمل الجزئي بالنسبة
للمشترك المعنوي كانسان وما يشمل ما وضع له بالخصوص
مع كونه موضوعا لغيره كعين وهو المشترك اللفظي
بالنسبة لاحد معانيها وقوله مجملا اي بالنسبة لاحد
المعاني وخلاصته ان عينا مشترك بالنسبة للمعاني
الموضوعة هو لها ومجمل بالنسبة لاحد تلك المعاني قوله
المحوج مما ذكر هنا اي فانه يوضح مما احتمل معنى وجيها
وبما افاد معنى لا يحتمل غيره والظاهر ما احتمل معنى راجحا
والقرينان الاتيان لان ما ان لهذين قوله واطلاق الخ

معطوف على قوله التصريح قوله المذكور اي من حكم
ومحله قوله صدقه او صحته منه اشارة الى ان ال
نائبة عن الضمير قوله صدقه اي في الاخباريات
وقوله او صحته اي في الانشائيات وقوله عقلا او شرعا
راجع للصحة والصدق مطابقة المدلول للواقع والصحة
موافقة الشرع او الامكان فالصدق من اوصاف
اللفظ الدال على المعنى المنطوق به والصحة من
اوصاف المعنى المنطوق نفسه اذا كان كذلك
فحمله الصدق من اوصاف المعنى مسمح قوله فيتناول
اي في لفظ دل عليه او على المنطوق قوله على معنى
متعلق بدلالته قوله المقصود اي المعنى وقوله به
اي بذلك اللفظ فاللفظ الدال على المنطوق دال على
شيئين احدهما المنطوق والاخر معنى اللفظ المقدر
ثم اعلم انه لا حاجة لتقدير الشرف فيه الذي ضمر راجع
للمنطوق وعبارة ابن السبكي ثم المنطوق ان توقف
الصدق او الصحة على اضمار فقال المحلي ان توقف
الصدق فيه او الصحة له مقال بعض الحواشي لكان
الصدق من اوصاف اللفظ الدال على المعنى المنطوق
به عداه بفي بخلاف الصحة فانها من اوصاف المعنى
المنطوق نفسه فلذلك عداه باللام قوله الاول اي
من اقسام دلالة الاقتضاء وهما توقف على التقدير
صدقه والثاني ما توقف على التقدير صحته عقلا والثالث
ما توقف على التقدير صحته شرعا قوله لا يصح سوالها

عقلا

عقلا الخ اي لان ذلك ممتنع عن ادراكها وفيهما وذلك
منتف واعترض بان سوالها ممكن والمستحيل جواحالتها
كما قيل في التمني فانه طلب ما لا طمع فيه ولم يعد وضحالا
فان قيل ان الكلام في السوال بمعنى طلب الافهام عن
المسول وهو محال اذا لم يكن المسول منه الافهام
واجيب بالمنع فان السوال والحالة هذه عبث ويجاب
بان المراد لا يصح سوالها عقلا اي خاليا عن العبث
وقال ش ما حاصله لا يصح سوال القرية عقلا اي جريا
على العادة فلا يرد السوال من بني على خرق العادة لان
الله قادر على انطاق الجدران وتامل منه قوله ان
لم يحمله اشارة بذلك لدفعهما ورد من ان الصحة تتحقق
بالاضمار فيحمل القرية مستعملة مجازا مرسلا من اطلاق
اسم المحل على الحال او المجاورة بل هو اولى لاولوية
المجاز المرسل على الحذف وحاصل الجواب بعد كون
ذلك مناقشة في المثال وهو مما لا يلتفت اليه الحصاص
ان المراد توقف الصحة على الاضمار بناء على استعمال
لفظ القرية في حقيقته كما هو المتبادر خصوصا
ومن المعلوم المشهور الاكتفاء في صحة المثال بمجرد الاحتمال
بل بمجرد الفرض عند ذوي الكمال قوله منه اي في المنطوق
قوله المفيد له اي للمنطوق قوله على ما اي معنى
قوله على ما لم يقصد به اي باللفظ اي ما لم ات
قوله الرفث الخ فيه ان الرفث هو الجماع وهو يتعدى
بنفسه لا بالباء واجيب بانه ضمن معنى الافضاء قوله

لزومها المراي صحة صوم قوله المقصود اي بالذات
قوله الصادق باخر جزء منه فقده عبارة الحلال المحلي
واعترض بانه مبني على ان الليل صادق بالوقت الممتد
من غروب الشمس الى طلوع الفجر وبانه ضد وليس
كذلك بل حقيقته الاول فقط نلو قال الصادق بالجماع
في اخر جزء منه لكان صحيحا واجاب ابن القاسم بانه
مبني على ان الصدق هنا بمعنى الحمل وهو ممنوع
لا دليل عليه لجواز ان يكون بمعنى التحقق والمعنى
ان الليل يتحقق باخر جزء منه اي مع اخر جزء اذ يصدق
لغة وعرفا عند بقاء جزء منه ان الليل متحقق موجود
وان الفاعل مع فاعل في الليل على ان هذه المفاعلة
مبنية على ان الصادق وصف الليل وهو ممنوع لجواز
ان يكون وصفا لجماعهن غاية الامر انه يلزم المسامحة
في قوله باخر جزء منه اذ المعنى ح بالجماع في اخر جزء
منه لكن مثل هذه المسامحة معهود شايع ذايع حتى
في مثل الكتاب العزيز والسنة الشريفة نعم انه يمكن
منع لزوم المسامحة بحمل الباء في باخر جزء على المصاحبة
اي جماعهن في الليل الصادق ذلك الجماع في الليل اي
المتحقق مع اخر جزء منه اه كلامه حذف بعض ما لا يحتاج
اليه تنبيه قال ابن مقتضى جعل المصدر دلالة الاقتضاء
والاشارة من توابع المنطوق قبل تعريضه للمفهوم خروجها
عن كل من المنطوق والمفهوم قوله دلالة ايما وسيمي ايضا
تنبيها كما قال المصنف في شرح لب الاصول وهو مخذ من كلام الناصر

اللقاني

اللقاني ايضا ضمني ايضا دلالة منبيه ذكره العلامة اللقاني
ونقل كلامه قوله اقتران الحكم ولو مستنبطا قوله على الراجح
اي خلافا لمن يقول مثل الملفوظ المستنبط قوله كما في
حديث الخراجي وكقوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول
الاعرابي واقعت اهلي في نهار رمضان اعتق رقبة
الخ فامره بالاعتاق عند ذكر الوقاع يدل على انه علة
له والا لخلى السوال عن الجواب فكانه قال واقعت
فاعتق قوله وهو غضبان اي والحال انه غضبان
قوله المشوش للفكر اي المضعف له قوله وذلك غير
لايق بالشارع الذي شانه ان يات بالالفاظ في
موضعها اللايق بها اعترضه ناصر الدين اللقاني
بقوله عليه منع ظاهر لامكان ان يكون ذكره
لافادة محل الحكم والعلة عنده كتشويش الفكر قوله
ما دل عليه اللفظ جنس ولاقي محل النطق فصل يخرج
به المنطوق وهو معطوف على معدل اي في محل السكوت
لا في محل النطق واشار بذلك الى ان دلالته ليست
وضعية وانما هي انتقالية ذهنية فان الذهن ينتقل
من فهم القليل الى فهم الكثير وذلك بطريق التنبيه
باحدهما على الاخر قوله من حكم ومحله اي معا كما يوخذ
لا يخفى ان الماخوذ من ذلك انما هو عدم ارادة الحكم فقط
لانه لو اريد به الحكم فقط للزم في قوله حكمه اضافة
الشيء الى نفسه وبعد ذلك يصح ارادتهما معا كما قال فيحتاج
الى معونة قوله المشتمل عليه ويصح ان يكون ارادة المحل

فقط وهو الاقرب افادة من اللفظ قوله المشمل هو اي
المفهوم عليه اي على الحكم فيه اشارة الى ان اضافة حكم
الى الضمير من اضافة الجزء للكل والمحل كالضرب والحكم هو
التحريم ثم بعد كتبي هذا رأيت ش استشعره واجاب
بانه وجه الاعراض عن ارادة المحل وحده ان الحكم هو
المقصود بالاثبات فلم يلق الاقتصار على المحل اذ فيه
ترك المقصود والاقتصار على غيره ولا على الحكم لبلا
يشكل الاضافة المذكورة وذكر قبل ما يفيد انه لا
يتعين قول الشمني فالاف الواو بكون بمعنى مع كما في
تقسيم الكل الى اجزائه وذكر ايضا انه يصح ان يفسر
ما في قوله ما دل عليه اللفظ لا في محل بالمفهوم الكلي
الصادق بالمحل وحده والحكم وحده ويراد بضمير حكمه
محل الحكم على طريق الاستخدام قوله اي الحكم المنطوق
به منه تنبيه على ان اصل المنطوق منطوق به حذف
الجار والمجرور لكثرة الاستعمال ابن ابي شريف قوله
اي سمي بذكر الخ منه اشارة الى ان له اسمين مفرد
ومركب قوله محوي الخطاب محوي الكلام ما فهم
منه قطعا ولحنه معناه وانما سمي الاول محوي الخطاب
لانه فهم قطعا وسمي المساوي لحنا كما ياتي لانه معنى
اللفظ وان لم يفهم منه قطعا قوله المفهوم صفة
لتحريم صفة اولى وقوله الدال عليه نعت ثان نظر الملقي
اي لانه موضع اللفظ والمعنى هنا ما علق به الحكم كالاذى
في الفاسق والاتلاف في اكل مال اليتيم قوله تعالى فاعمل الدال

قوله نحو

قوله نحو مساواة الخ فان قيل تحريم الاكل غير منطوق لانه
لم ينطق به بل بملزومه وهو التوعد فلا يصدق ان
المفهوم موافق للمنطوق ولا مساو له فالجواب
انه مذكور كناية لان ما كلون نارا وسيصلون سعيرا
لفظا اريد به لازم معناه فتبع جوازا ارادته معه والكناية
ابلغ من التصريح كما صرح به الائمة فلا تحمل في ذكر قاله
ش قوله هذا الشايع واطلاقه على الحكم وحده هو الاكثر
افاده ش قوله ما الحكم الخ هذا يدل على ان المراد بالمفهوم
والمنطوق محل الحكم قوله اي يسمى لذكر اشار به الى
ان له اسمين اي كما في حديث الصحيحين مطل الغني ظلم
اي بخلاف مطل عنه قوله اذ المتبادر الخ انما شرطوا
للمفهوم انتفا المذكورات لانها فوايد ظاهرة وهو
اي مفهوم المخالفة فايدة خفية فاخر عنها وانما
كانت تلك فوايد ظاهرة لقيام قراين الاحوال عليها
وهو فايدة خفية لان استفادته بواسطة ان
التخصيص بالذكر لا بد له من فايدة وضد التخصيص
بالحكم متفق فتعين قوله لخوف محذور بالاضافة او
لخوف امر محذور وهو الاتهام بالنفاق قوله في ذكره
بالموافقة اي بطريق موافقته للمنطوق بان
يعطفه عليه فالي للسببية والباء للتعدية متعلق
بذكره وليس المراد مفهوم الموافقة تنبيه لا يخفى
ان هذا انما يتصور في غير كلام الله تعالى قوله
العهد اي العلم قوله او يكون المذكور خرج للغالب

كذا في نسخة البهوتي وغيرها من النسخ الصحيحة اي ذكر
لكونه الغالب وانما عدل عن ذكر لمرج لدفع التكرار مع قوله
المذكور في اللفظ قوله اي تزيينهم نفر لجهور الازواج
قوله اوسؤال معطوف على الغالب اي اوخرج لسؤال
قوله اوالحادثة اي بيانا لحكم حادثة متعلق به خاصة
قوله فعال اي في كل من الصور الثلاث قوله من دوث
المؤمنين اياما جاز من الكافرين اوصفة لاولها قوله
منها اي في الامثلة قوله بالمخالفة متعلق بحكم والباء
للملابسة اي حكم الملتبس بالمخالفة اي بكونه مخالفا
قوله كما في المثال الاول اي وهو قوله لقرب العهد
بالاسلام قوله لما تقدم اي من ان قصده وغيره المسلمين
وتركه لحقوق محمد ودالحق قوله وفي ابني معطوف على
في المثال الاول قوله للمعنى اي وهو العلة ليلا يقع
بينها وبين اسم الشيء عفن اي في الجملة فلا يرد ان
الام قد تموت فلا يصح استثناء عفن قوله سواء والى
المؤمن اي ايضا قوله وقديم اي وقد يعم من والى
المؤمن مع الكافر ومن لم يواله قوله بالشرط المذكور للذي
هو قوله اذا لم يظهر للتخصيص الحكم الى قوله الا اللعب
اي الا مفعوم اللعب وهو الاسم الجامد كقولك اضرب
زيدا قوله مفعوم ما والا اي اولا والا نحو ما عالم الا
زيد اذ قيل انه منطوق اي صراحة لسرعة تبادره
الى الاذهان قوله ثم انما الخ هذه الثلاثة انما وفصل المبتدا
والغاية في مرتبة واحدة قوله والغاية كقوله اتموا الصيام
الى الليل

قوله من انها اي الثلاثة ومقابله انها من
المنطوق لتبادره الى الاذهان قوله ثم الشرط نحو ان
جاء زيد فاكرمه لم يقل احد انه منطوق قوله ثم
الصفة المناسبة اي لاى بعض العاملين بالشرط
خالف فيها قوله ثم مطلق الصفة اي عن المناسبة
اي الصفة المطلقة عن المناسبة اي لم يقيد بالمناسبة
بل قيدت بعدمها اذ لو حملت على المعنى الاعم للزم
علمه فاضيف الشيء عن نفسه ولا معنى له قوله ما ذكر اي من
الشرط ومقابله قوله من الخ بيان للفظ مقيدا قوله
ثم العدد اي لانها موضوعة لدونها قوله واسقط ذكر
ظاهره مثال الصفة المناسبة في الغنم السائمة الزكاة
لحقة مؤنة السائمة معنى في معنى العلة ومثال غير
المناسبة في الغنم المعلوفة الزكاة اي يعلو بياضها
حمرة معنى في معنى اللعب ومثال انما انما زيد قائم
لا قاعد ومثال فصل المبتدا عن الخبر هو زيد هو
العالم اي لا عمرو ومثال الظرف اكرم زيدا يوم
الخميس ومثال العلة اعط السائل لحاجته ومثال
تقديم المعمول الله اعبد قوله والعام هو في الاصل
اسم فاعل من العموم بمعنى الشمول قوله لفظ لو عبر
بكلمة بدل لفظ كان اولى لكونه جنسا بعيدا لدلالته
اطلاقه على المهمل والمستعمل مركبا كان او مفردا بخلاف
الكلمة وسيخرج من التعبير بلفظ ان العموم عند المصنف
ليس من عوارض المعاني قوله الصالح له اي بسبب وضع المعنى

الصالح هو اي اللفظ له بالصفة جرى على غير من هي له ولا
يتعين ذلك اذ يجوز ان يكون جاريا على ما هو له ولا
والتعديد سيتعرف المعين الصالح هو لكي المعنى له
اي للفظ وصلاحية المعنى للفظ لكون اللفظ
موضوعا له ولو في الجملة بل يلزم من صلاحية اللفظ
للمعنى صلاحية المعنى للفظ ولا ضير في الالتباس
حيث يصح ارادة كل من المعنيين **قوله** واحدى لمتعدد
دفعا لما يتوهم من كونه متعددا **قوله** اي يتناول به
الله مع ما يتلى ان تعريف العام بما ذكر تعريف للشيء
بنفسه لان المستغرق في الاصطلاح هو العام ووجه
الدفع ان المعرف العام في الاصطلاح والمراد بالمستغرق
المعنى اللغوي وهو المتناول وخرج به المطلق فانه
لا يدل على شيء من الافراد فضلا عن استغراقها **قوله**
رقمة اي فانه يدل عليه وبهم منه دفعة خرج به
النكرة في الاثبات مفردة او مثناة او مجموعة
او اسم عدد لا من حيث الاحاد فانها تتناول ما
يصلح له على سبيل البدل لا الاستغراق نحو اكرم رجلا
وتصدق بخمسة دراهم فيحتمل تلك الخمسة وخمسة اخرى
بدلها وهكذا تنبيه ينبغي ان يكون المراد بما يصلح
له جميع الافراد باعتبار الوضع الذي استعمل اللفظ
باعتباره حتى لو استعمل اللفظ في معناه الحقيقي كان
العبرة باراده المعنى الحقيقي او في معناه المجازي كان
العبرة باراده او فيهما كان العبرة باراد هما واعلم انه
ينبغي

ينبغي ايضا ان يراد الافراد ولو وضعا لبدخل ما لم يتحقق
معناه في الخارج وما لم يمكن تحققه فيه وبما لخص معناه
فيه نحو بعض الافراد كفرد كالشمس والمراد وسع كالسما
والارض فالمعتبر في عموم مدلول ما تناوله دفعة الجامع
افراده المفروضة وان لم توجد في الخارج ولم يمكن
وجود كما فيه انتهى **قوله** بلا حصر اي ضبط وتعيين
لمقدار المدلول وان كان في الواقع محصورا فالمراد
عدم الحصر في اللفظ ودلالة العبارة لا في الواقع
بدليل ان من الفاظ العموم كما هو ظاهر نحو رجال
البلد واهل البلد وكل رجل في البلد وكل رسوله
مع انحصار الافراد في الواقع في جميع ذلك بل قد
تنحصر فيه في اقل الجمع فقط وعلى هذا فقد يكون
افراد العام بحسب الواقع اقل من افراد الخاص نحو
كل رجل في الدار اذا كان فيها اربعة فقط مثلا
فانها اقل من افراد نحو لك عشرة رجال ذكره **ش** ولا
يخفى انه قد خرج به اسم العدد من حيث الاحاد فانه
يستغرق ما يحصر كعشرة ومثله النكرة المثناة والمجموعة
من حيث الاحاد كرجلين ورجال **قوله** خرج الخاص
اي بقوله العالم وبقوله بلا حصر **قوله** على الراجح
الراجح ما نقل عن ابي هاشم من ان الجمع المعرف باللام
نحو خذ افلح للموسوم او الاضافة نحو يوصيكم الله
في اولادكم لا يفيد العموم فهو عنده للجنس الصادق
ببعض الافراد كما في تزوجت النساء وملكت العبيد

وما نقل عن امام الحرمين من نفي العموم عنه اذا امكن
معهود وما نقل عن الامام الرازي في نفيه العموم
عن المفرد المحلى كما حل له البيع نحو عنده كالجنس الصادق
ببعض الافراد كما في لبست الثوب مالم تقم قرينة
على العموم نحو ان الانسان لفي خسر قوله والنكرة
في سياق الامتنان اي كما في قوله تعالى وانزلنا
من السماء ماء طهورا وزاد البرماوي الاستفهام الانكاري
كقوله تعالى هل لكم من احد او سمع لهم ركزا
وقد يقال انه في معنى النفي فيستغني عن زيادته
قوله او الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك
الا ان نحو الحوائني الخسر وبه ان النكرة لا تعم في سياق
اي شرط كان بل اذا كان فيها معنى النفي كمثل ان
ضربت رجلا فكذا فانه في معنى لا تضرب رجلا قوله
او النفي نحو ما جاءني من رجل قوله سياقه اي النفي
قوله والا الخ اي وان لم تبن على الفتح ولم تزد فيها
من نحو لا رجل في الدار بتنوين رجل وضمه قوله وقوله
العالم قيد للماهية اي لبيان الماهية قال سم
لعل يقول ان هذا القيد لاخراج اللفظ العموم
او كالمبدا وظاهره وقع توهم خروجها بالمجرد البيان
وذلك لانه لو اطلق التناول لتوهم او توهم ان المراد
تناول جميع المعاني حتى غير الصالحة فلا تكون الخاطر
العموم داخلة لانها غير متناولة على هذا الوجه انظر ش
قوله خرج المسلمين اي لان زيدا وعمرا من المسلمين اخرا

لاخرجان

لاخرجيات قوله خرج نحو لا رجل لان زيدا وعمرا خرجيات
لرجل لا اخراجا قوله من حيث هو مجموع والمجموع حقيقة في
الهيئة الاجتماعية من حيث الافراد واطلاقه على البعض
مجاز قوله مدلول العام كلية اي محكوم فيه الخ حاصله
ان قولهم مدلول العام كلية يبطل قولكم الاعم منهما
وذلك لانه اذا كان معنى كلية محكوم فيه على كل فرد
فلا يتناول ما ذكر لان ما ذكر صلوح كلي لجزئياته وصلوح
كل لاجزائه لا الحكم على كل فرد والحاصل ان زوج المناقاة
قولهم كلية اي محكوم فيه على كل فرد فرد وقوله لا كل
ولا كلي محترزه عند باطراد ان ذلك المعنى هو ما اشار له
بالصلوح وقوله اي محكوم الخ تفسير لقوله كلية وقوله
لا على مجموع الخ يرجع لقوله لا كل وقوله اي مجموعهم تفسير
لمعنى كل رجل وقوله ولا على الماهية يرجع لقوله ولا
كلي قوله لان ذاك اي قولهم مدلول العام كلية قوله
وهذا اي قوله الصالح بالنظر للتناول اي كما هو صريح
قوله سيتفرق باعتبار ما فسرناه به من قوله يتناوله
وهو تعليل لمحذوف ولا يخفى ان قولهم الخ قوله لا افراده
اراد بها ما يشمل الاجزاء قوله معهود اي الخاص قوله على كذا
اشار به الى ادخال النوع الثاني من نوعي العام فان
العام يطلق بالمعنيين الاول ما ذكره المصنف والثاني
ما صدق على احاد غير محصورة كاسم العدد قوله من حيث الوضع
اي لذلك المعين قوله ليس من حيث الموضع له اي للمعين
قوله لما بان آنفا من كونها موضوعة لغير معين قوله منهما

اي من اقسام المعرفة اي ما عدا العلم **قوله** وهو اي
المعين **قوله** مستعمل اي كل منهما والصفة جرت على
غير من هي له وقوله فيه اي في اي جزي **قوله** لكنها
اي كل منها **قوله** عده اي عد اي جزي يستعمل فيه
قوله فانت مثلا داخل في قوله مثلا بقيه الضمائر
وحاصله ان الواضع استحضر جزيات موجود مخاطب
يتعاقب كلي وهو موجود مخاطب ووضع لفظا انت
لتلك الجزيئات فموجود مخاطب ليس هو الموضوع له
بل هو آلة للوضع بمد لوله الافراد الشخصية لا الامر
الكلي **قوله** من اي جزي في العبارة حذف اي
من اي جزي استعمل فيه من جزيات المخاطب
قوله ويتناول جزيات اخر بدله اي كيف وقوله
وهلم اي من طالد ومحمد وخصوص كل **قوله** وكذا الباقي
من اسم الاشارة وغيره فهذا مثلا وضع للوضع
لكل جزي من جزيات مشار اليه مفرد مذكر مفرد
مذكر آلة كلوضع لا انه الموضوع له والحاصل ان
الوضع للمعنى على نوعين احدهما ان يلاحظ الواضع
الموضوع له بعينه او بدله او بوصف يختص
به ضع اللفظ له ويسمى وضعا خاصا والثاني
ان يلاحظ معنى عاما يشمل امورا متعددة
ثم يضع اللفظ لكل واحد مما يصدق عليه هذا
المعنى العام وضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا
القبيل ومن المعارف غير العلم بقسميه ووضع الحرف

قال

قال ابن الحاجب في الكافية العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد اي اسم وضع لشيء
بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع للشخص او الجنس
المعين المعلوم عند السامع **قوله** وكذا منه اي من
الخاص **قوله** لواحد غير معين اي اسم لم يكن التعيين
والاشارة اليه ماخوذين في معناه بحسب الوضع
وان كان في نفس الامر مسمى كحور جل ما لرجل
اذ ليس معناه ان يخصا مسمى يعرفه المخاطب بل
معناه ان واحدا من افراد الرجل كما هكذا حقق الكلام
قاله **ش** **قوله** غير ماهر والذي من ان النكرة اذا كانت
في سياق النفي او الشرط او الامتنان تفيد العموم
قوله وعشرة معطوف على رجل **قوله** اذا كانت في سياق
النفي الخ وكالنفي ما في معناه كالنهي ونحو تلمان رجل
يفعل كذا وكالشرط الافعال او هي منها نحو لاستوين
ولا اكلت ضيفا تفيد نفي جميع وجوه الاستواء الممكن نفيها
ونفي جميع افراد الاكل **قوله** وهو الموضوع للماهية
بلا قيد اي بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها واعلم
ان اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما
بالاعتبار ان اعتبر من اللفظ دلالته على الماهية بلا
قيد سمي مطلقا واسم جنس ايضا ومع قيد الوحدة
الشائعة سمي نكرة **قوله** كانسان وضرب اي لفظهما
قال في المحصول القرب انسان جسم لحم حيوان ناطق

العراقي في شرحه الظاهر انه لا يشترط في المضروب ان يكون
حيوانا لقوله اضرب بعصاك الحجر وفي الاية الاخرى
ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا حقيقة والاصل
عدم المجاز اه قوله ذان كانسان مثل ممثلا بين اشارة
الى انه لا فرق في الماهية التي وضع لها المطلق بين
المعين وغيره قوله ما لم يعين عنه وهو ما ذكر اي من
الماهية بلا قيد قوله ما لفرق بينهما اي بين علم الجنس
واسم الجنس قوله التعين الذهني في علم الجنس اي
من حيث ملاحظة قيدا وجزءا من المسمى وقوله
وعدمه اي لم ينظر له توجه من هذين وان كان
لا بد منه في الوضع ضرورة عدم صحة الوضع لشيء
لم يستحضر قوله والدال الخ وجه الدلالة ان الاحكام
المذكورة يستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستدعي
ثبوت اللازم قوله لعلم اي الكاينة لعلم الشخص وقوله
عليه متعلق بجاء قوله حيث اي لانه ومثلا مقدمة
من تاخير اي لانه مع العرف واوقع الحال منه مثلا وذكر
لاد حال جعله مبتدا قوله وسياتي تقريره اي في قوله
وان المشترك الخ قوله من الجارية والباصرة اي وهما
عين الماء وعين الشمس وعين الذهب والعين الطليعة
قوله اذا استعمل في احد معنييه اي كعرد فانه يستعمل
في الحيض او الطهر ومن استعماله في الحيض دعي الصلاة
ايام اقرائك وفي الطهر والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
قروء قوله او معانيه كان يقول عندي عين وتريد جارية

او باصرة

او باصرة قوله غير ما ذكر الذي هو سياق الشرط والامتنان
قوله فان استعمل في ذكر اي في احد معنييه او معانيه
قوله في سياق النفي كان قلت ما عندي عين اي لا ذهب
مثلا اي لا فرد من افراد الذهب وتمامه قوله على
ان قصده نفي افراد الذهب مثلا وقلنا ذلك لان الغرض
استعماله في احد معانيه قوله وكذا اذا استعمل في
معنييه اي في سياق الاثبات واما في سياق النفي
فهو من العام قطعا مثاله في سياق الاثبات واما
في سياق النفي فهو من العام قطعا مثاله في سياق
الاثبات ما اي اقلت ملبوس الجون وتركيد الاسود
والابيض واقرات هند وتريد حاضت وطهرت
قوله او معانيه كان يقول عندي عين وتريد الباصرة
والجارية والذهب قوله قسم متفق الحقيقة كما
اذا قلت ما عندي ذهب وقوله وقسم مختلفها
كما اذا قلت عندي عيون قوله كالعام الى حكاه ليس
بعام فان العام غير مختلف الحقيقة وهذا مختلف
الحقيقة وانما يشابه العام من حيث شموله متعددا
كذا ذكره ابن ابي شريف قوله اللفظي اي عائد على
اللفظ والتسمية لا المعنى اي هل مثل ذلك يسمى عاما
نظرا الى انه لا يشترط اتحاد الحقيقة او يسمى عاما
نظرا الى انه لا يشترط هذا ما ظهر لي مما تقرر به
وكنت قررت غيره مما هذا هو الصواب قوله وكذا
منه اي الخاص قوله الا شيا الخمسة الاول العلم والثاني

النكرة في سياق الاثبات كرجل وعشرة والثالث المطلق
بقسميه والرابع المشترك والخامس الموف العهدي قوله
على هذا التعريف اي تعريف الخاص وقوله انه اي الخاص
قوله وهذه اي الاشياء الخمسة قوله من الاول هو ما لا
استغراق فيه وقوله وهو اي بعضها قوله ذلك اي ما
عدا النكرة قوله ما لا استغراق فيه اي كالنكرة في الاثبات
كما في رجل وقوله وما فيه استغراق بحصر كعندي عشرة
رجال قوله من حيث الاحاد متعلق بالمخبر وهو النكرة
المثناة وما بعدها فالمعنى وهو ما عدا هذه الثلاثة
بذلك العدد فالمخبر الثلاثة بذلك العدد وهي صيغة
الاحاد فيكون هذا البعض الذي حكم بانه من الاول صادقا
بغيرها مما لا عموم له اصلا لا بدلي ولا شمولي كالعلم وما له
عموم بدلي كالنكرة المفردة في سياق الاثبات وصادقا
بها باعتبار عدم ذلك العدد وهو عمومها البدلي كما عبرت
صدق رجلان من قولك جاءني رجلان بزيد وعمرو او بكر
وخالد ونحو ذلك واما اذا اعتبر فيها ذلك العدد وهو
من حيث احاد فانها لا تكون من الاول وهو ما لا استغراق
فيه بل تكون من الثاني وهو ما فيه استغراق وهو العموم
الشمولي الا انه استغراق بحصر كان نظرت كرجلان من
قولك جاءني رجلان باعتبار صدقه على زيد وعمرو
الشه لا من حيث الاحاد الصواب اسقاط لا قوله من الثاني
هو ما فيه استغراق بحرف قوله وهو اي بعضها الاخر قوله
التخصيص مصدر خصص عيني حفى اي بمعنى اصل الفعل لا بمعناه

مضاعفا

مضاعفا من انها من التكثير غالبا قاله المصنف قوله قصر العام
على بعض افراده انما لم يقل بدليل لان القصر الشرعي
لا يكون الا بدليل قوله عموما مرادا تناولا لا حكما اي
كما في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن فانه
عام في الكتابيات وغيرهم مخصص بغير الكتابيات
بقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
حل لكم اي فلفظ المشركين متناول لجميع افراده فهو
حقيقة لان اللفظ استعمل فيما وضع له وهو جمع
الافراد لا ان الحكم وهو عدم الانكاح لم يتعلق بها
جميعها للمخصص الخارجي قوله ومن ثم كان مجازا
اي من كون العموم لم يرد بوجه كان مجازا اي
مرسلا من استعمال اسم الكل في الجزء فقول السه لانه
كل استعمل في جزء لا يقتضيه الا يرجع الى لفظ الناس
في قوله ان يحسدون الناس فانه اسم جمع وواحده
انسان من غير لفظه كما افاده في المصباح فيكون
زيد وعمرو بالنسبة له جزءا جزءا فاستعماله في
رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعمال اسم
الكل في الجزء ثم رأيت المحلي على
ابن السبكي دفع ذلك بما حاصله ان ابن السبكي
تسمح فاراد بقوله كلي اي كلية نظرا لما تقدم من ان
مدلول العام اي بحسب الحكم كلية واراد بقوله
جزء اي فرد والحاصل ان الجزئي حقيقة ما يصح حمل الكلي
عليه وذكر معقود هنا فان المراد بالكلي هنا الكلية

ولا يخفى انه لا يصح حملها على بعض افرادها فلذا افرده بقوله ولم يقسمه بجزئي قوله مثاله اي مثال العام المراد به الخصوص قوله جمعه تعليل للمحذوف والتعدد وانما اطلق عليه الناس مع انه واحد منها اعتبارا لدلالته على الخصوص فاجاب بانه لما جمع ما في الناس من الخصال الحميدة فكانه كل الناس فلذلك عبر به عنه قوله المتعدد المعنى المحقق اي الذي تعدد بتعدد وضع بان وضع لكل من تلك المعاني على حدة واحدا لاصطلاح يخرج الضمائر وغيرها فان الوضع فيها لم يتعدد بتعدد المعنى لان الوضع فيها واحد الا انه استحضرها بانواع كلي وجزئي المنقول فانه وان تعدد الوضع فيه بتعدد المعنى الا انه لم يتعدد الاصطلاح لان وضعه للمعنى الثاني في اصطلاح اخر والحاصل ان المنقول لفظ واحد تعدد معناه وهو المنقول عنه والمنقول اليه وهو حقيقة فيهما وليس بمشترك لعدم اتحاد الاصطلاح قوله مثلا اي او معاينه قوله بان يريد بها به في وقت واحد كان تقول اقرأت هند وتريد طاهرت وطهرت قوله على الراجح ومقابله انه حقيقة فيهما اي نظرا الى وضعه لكل منهما الخ فكانه استعمل فيهما من نظرا الى الوضعين قوله او وضع الواحد اي او تعدد وضع المشكل الواحد في حال كونهم ناسبا الاول قوله من غير نظر للاخر اي لوجوده ولا عدمه وقال المصنف والمتعمد بالنسيان فصور اذ مثله قاصد الابهام مع انه من مقاصد العلما فقال السعد في تلويحه

ويكون

ويكون من الله اختيارا ومن غيره غفلة او قصد ايهام اه قوله من القرائن الخ ال في القرائن للجنس المتحقق في قرينة واحدة قوله كالمصحوب اي في الحمل على المتعين معا قوله المعنى الحقيقي مثاله معنيك الخ سكوته عن خروج المنقول بدون بالاعتراض على المصنف وانه شامل له وقد تقدم الجواب عنه بالصونة قوله والمترادف اللفظ الخ اخذا من الترادف الذي هو ركوب واحد خلف اخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين ثم ان شئ اعترض المصنف فقال وللقائل ان يقول هذا التعريف انما يعدو على المترادفين لا المترادف الذي هو احد المترادفين وانما المترادف اللفظ الذي وضع بازاء معناه لفظ اخر فليتامل اه واصل الاعتراض للناصر قال بلاعبه ولعل هذا اصطلاح واحد بعض الشيوخ بان المترادف هو اللفظ المتعدد واحد اللفظين انما هو المرادف لغيره قوله الحقيقة هي في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا اثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة لحكمها الاصلي والتاء منها للنقل من الوصفية الى الاسمية انظر شئ قوله لفظ مثل او ومنه قول الامة خمس اقرب ورد بان القول يشمل الاعتقاد وليس مرادا بل اللفظ او في قوله مستعمل الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة مفهومه منه كما قاله السعد وفي التلويح التحقيق ان معنى

استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالته عليه
واراده منه بجرد الذكر لا يكون استعمالا اه ش قوله
فيما وضع اي في معنى وضع ذلك اللفظ له اي فيما عين
اللفظ له للدلالة عليه بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة
الدلالة على التعيين فدخل اقرأ في التعريف
الحقيقة الذي وضعها شخصي والذي وضعها نوعي
انظر ش قوله ابتداء اي وضعا ابتداء او في ابتداء
محقق نصب على المصدر او على الظرف والمراد بالابتداء
ان لا يكون بملاحظة وضع آخر فلا يرد ان حقيقة التعريف
يصدق على لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء
مع انه مجاز فالتعريف غير مانع ووجه عدم وروده
انه لم يستعمل فيما وضع له لكن لا ابتداء بملاحظة
آخر وهو وضع الشرع قوله عما وضع ولم يستعمل
فان اللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا يوصف
بحقيقة ولا مجاز قوله واللفظ هو المهمل خرجا
بقوله فيما وضع له وقوله والمجاز خرج بقوله ابتداء
على انه موضوع بوضع كان وقوله وهي اي الحقيقة
وقوله تنقسم الخ من اقسام الكلي الى جزئياته قوله
بان وضعها بيان للنسبة قوله باصطلاح بناء على ان
الواضع البشر قوله او توقيف اي اعلام من الله
بوحي او غيره بناء على ان الواضع وهو الممتنع بما
لحكاية الخلاف هل الواضع الله او البشر ثم انك خبير بانه

على انه

على انه اصطلاح نسبة الوضع لاهل اللغة وهم العرب ظاهرة
واما على انه بتوقيف يكون الواضع هو الله فنسبته
الوضع لهم باعتبار ظهوره منهم بواسطة الوحي او
العلم الضروري وخلاصته انه لا بد من مسامحة في
الوضع لتعم قوله التوقيف قوله بان وضعها اهل العرف
العام العرف العام ما لم يتعين ناقله عن المعنى المعروف
ومقابله العرف الخاص وهو ما تعين ناقله قوله لكل ما
يدب اي لماهية ما يدب وذكر لان الوضع للماهية
لا لافرادها قوله او الخاص اي بقوم دون آخرين
وهذه الحقيقة تسمى اصطلاحية والتي قبلها تسمى
عرفية عامة قوله بان وضعها الشارع اي الله
ورسوله وانما لم يقل وضعها اهل الشرع على سنن
ما تقدم لان ما وضعها اهل الشرع حقيقة عرفية
بالعرف الخاص قوله وهي اي الشرعية واما اللغوية
والعرفية بقسميها فواضعان قطعا قوله عند الجمهور
ومقابله منهم من نفى امكانها بناء على ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة مانعة من نقله الى غيره ومنهم من نفى وقوعها
قائلا ولفظ الصلاة مثلا استعمل في الشرع في معناه
اللغوي اي الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع في الاعتداد
به امورا كالركوع وغيره قوله انما صادق اي الحقيقة
الشرعية اي افرادها قوله ولا للعرب فيها تصرف اي
فليست مجازات لغوية توان صادق ذلك الوضع على فرد
بين المعنى اللغوي والشرعي فذلك امر اتفاقي غير منظور اليه

قوله انما ماخوذة من الحقايق اي انما حقايق شرعية
ما خوذة من الحقايق اللغوية قوله بمعنى استعيرت
لفظها لما كان هذا المعنى خفيا عبر بقوله بمعنى وذلك
لان المتبادر من الاخذ ان تكون المعاني لغوية واستعملها
اهل الشرع اي فالعرب استعارت لفظ الصلاة للمعنى
الشرعي وهو الهيئة لعلاقة وهي الجزئية اي اطلق
اسم الجزء واريد الكل وذلك لان الدعا الذي هو معناها
اللغوي جزء من تلك الهيئة المخصوصة وهو اهدنا
الصراط الخ وانما قلت ان الوجه الخلاف الجائز بين
لانا بين الاداء الكافوا المستعملين واما اذا كان له
المستعمل الشارع فهي حقيقة شرعية ولا يقال لها
بهذا الاعتبار مجاز لغوي قوله فهي على هذا التوزيع
ظاهر بالنسبة لقوله مجاز آت لغوية وغير ظاهر بالنسبة
لقوله حقايق شرعية لانه لم يذكر ما يتفرع عليه وذلك
لان الاستعارة المذكورة لا تنتج الا المجازية وبعد هذا
كله فتعويل لا يظهر تغير الاخذ بالاستعارة المذكورة
فالمناسب ان يقول بمعنى ان الشارع نقل لفظ الصلاة
من معناها اللغوي الى الهيئة المخصوصة لمناسبة
والحاصل على ما قررنا ان المستعمل للصلاة في الهيئة
ان كان لغويا فهي مجاز لغوي وان كان الشارع فهي
حقيقة شرعية وتظهر مقابلة ذكر القول الذي قبله من
وجهين الاول ان حملها مجازا لغويا في هذا مقابل لقوله
في الذي قبله والعرب فيها تعرف الثاني ان حملها حقيقة

شرعية

شرعية منقولة يقتضي ملاحظة المعنى الاصلي ولذلك قلنا
فيما تقدم لمناسبة فتكون مقابلا لقوله في الذي
قبله لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي اصلا قوله
والمختار الخ اي ان الذين قالوا بوقوعها اختلفوا
فمنهم من قال وقعت مطلقا ومنهم من قال وقعت
الا الايمان ومنهم من قال بوقوع الشرعية كالصلاة
لا الدينية كالايمان والكفر والمؤمن والكافر مراده
بالدينية المتعلقة باصول الدين قوله والامامين
اي امام الحرمين والامام الرازي قوله وابن الحاجب
هو عثمان ابو عمرو ابن الحاجب الامام المشهور ولد
باسنا ومات بالاسكندرية قوله ووقوع الشرعية
فيها اي ووقوع الحقيقة الشرعية الشرعية فلا حاجة
لقوله فيها وقوله لا الدينية اي المتعلقة باصول
الدين قوله كالايمان وصل تحت الكاف الكفر والمؤمن
والكافر قوله بحسب معناه اللغوي اي في جزء من
جزيات المعنى اللغوي فالمعنى اللغوي مطلق
التصديق والشرعي الذي هو تصديق نبينا صلى الله
عليه وسلم في ما جاء به وعلم من دين الاسلام ضرورة
جزء من جزيات ذلك قوله المراد عنه الاطلاق اي
اذا اطلق المجاز لا ينصرف الا للمجاز في الافراد لا المجاز
في الاسناد قوله في الافراد اي في المفرد واراد به مطلق
اللفظ ليشمل المجاز المركب الشامل للتمثيلية وغيرها
وكان العدول عن ذلك القول الافراد لمشاكلة الاسناد وقد

ان في العبارة تجوزين علاقة الاول التعلق لانه اطلق
اسم المتعلق بالكسر وهو الافراد على المتعلق بالفتح
وهو المفرد وعلاقة الثاني التقييد لانه اطلق اسم
المقيد وهو المفرد على المطلق فهما مجازان مرسلان
قوله خرج به الثلاثة وهي المهمل وما وضع ولم يستعمل
والغلط فالمهمل والغلط بالوضع وما وضع ولم يستعمل
بقوله مستعمل قوله فليست اي هذه الثلاثة قوله ثانيا
منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي وضعا
ثانيا او على الحالية قوله لعلاقة بكسر العين وفتحها
سواء كانت في المعاني كما هنا او المحسوسات كعلاقة الحبل
كما قال بعض ومنهم من فرق بينهما بما قال هي بالفتح هنا
واما بالكسر ففي الامور الحسية قوله خرج العلم المنقول
فانه ليس مجازا كما انه ليس بحقيقة قوله كفضل فانه
نظرا الى العلاقة في فضل مصدرا وعلما ظاهره والمطابق
له التمثيل بما مثل به التفتازاني وهو صعفر كذا في ع ش
قوله او وهي الحالية فيكون من اطلاق اسم المحال
على المحل وذلك لان الفضل في البقعة الزيادة تقول
فضل بفضل من باب ضرب زاد فهي وصف في المزيد
واجاب شيخ ش بما حاصله انه لا يكفي وجود العلاقة
بل لابد من ملاحظتها وظاهر ان العلم المذكور ليس كذلك
للقطع بعدم اعتبار العلاقة في استعماله وان كان
معه ما يصلح ان يكون علاقة قوله اي متصل
بالمعنيين الاولين بالتعيين ليكمل نحو رايت اسدا في
الحمام

الحمام فان العلاقة هنا امر متصل بهيكل ذاتي قوله هي المشابهة
في التشكل كالفرس لصورة المنقوشة او الصفة الظاهرة
كالاسد للرجل الشجاع او اعتبار ما يكون في المستعمل
قطعا نحو انك ميت او ظنا كالخمر للعصير لا اصبح الكاهل
للمعتصر فلا يجوز والضد كالمفازة للبرية المملكة ونحو
والمجاورة كالزاوية لظرف الماء المعروف سميت له
باسم ما يحله من جبل او بقل او حمار والزيادة نحو ليس
كمثله شيء فالكاف زائدة والنقصان نحو واسال القرية
اي اهل القرية فقد يجوز اي توسع بزيادة كلمة
او نقصها وان لم يصدق على تلك حد المجاز المذكور
وقيل يصدق عليه حيث استعمل في مثل المثل في
نفي المثل وسوال القرية في سوال اهلها والسبب
للمسبب نحو للامير راي اي نفقة وعكسه كالموت
للمرض الشديد والكل للبعض نحو يجعلون اصابعهم
في اذانهم اي انامليهم وعكسه نحو فلان يملك الف راس
من الغنم والمتعلق بكسر اللام للمتعلق بفتحها نحو هذا
خلق الله اي مخلوقه وعكسه نحو بايكم المفتون اي
الفتنة وقوله قائما اي قياما وهما بالتعليل على ما بالقوة
كالمسكر للخمر على الدن قوله فيه اي في ذلك اللفظ دون
الآخر هو المنشن ريح النعم قوله باسم الاستعارة اي باسم
هذا الاستعارة قوله لعلاقة غير ما ذكر كالمقابلة فلا
يصح ان تجعل علاقة في اطلاقه اسم احد المتقابلين على
الآخر قوله فيه اي في لفظ قوله فيه اي في ذلك اللفظ

لها اي لتلك العلاقة **قوله** وهذا اي قوله ويجوز التجوز فيه
قوله نوعي لا شخصي وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل منهم في كل جزئي
من الجزئيات لان ائمة الادب كما نواعلى متنوا في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم
ينصوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب
ان يثبت ان العرب وضعوا اسم السبب لان يستعمل
في المسبب ولا يجب ان يسمع منهم اطلاق الغيث على
النبات ولا يخفى ان اسم السبب صادق باسم الغيث
وغيره من كل اسم سبب فلم يلاحظ في الوضع لفظ
الغيث بخصوصه مثلا فان يقول وضعت لفظ الغيث
لان يستعمل في النبات بل لاحظه من حيث كونه
مندرجا تحت امر كلي واما وضع الحقيقة فهو شخصي
كان يقول الواضع وضعت لفظ اسد للحيوان المفترس
فلم يلاحظ امرا كليا يجعله مكررا لفظ الاسد داخلا
تحته بل لاحظه من حيث خصوصه بالذكر دون غيره
وهو معنى الوضع الشخصي المقابل للنوعي وان كان
المعنى كليا فقوله حال الوضع في الحقيقة متعلق بالمعنى
الذي هو شخصي **قوله** وبه يعلم اي بكون الوضع في المجاز
نوعيا يعلم الخ وذلك لان قول المصنف فيما وضع له لكون
معناه صحيحا كليا وضع له نوعيا فتخرج الحقيقة لان
وضعها شخصي **قوله** تقييده اي تقييد الوضع به اي
بالتأني دون الاستعمال اي دون ان يقول فيما وضع له

ثانيا

ثانيا مع سبق الاستعمال بالنسبة للوضع الاول **قوله**
لا الاستعمال فيه اي في المعنى الاول فلا يجب سبقه في تحقق
المجاز فلا يستلزم المجاز الحقيقة كالمكنى والمانع من
ان يجوز في اللفظ مثل استعماله فيما وضع له اولا وهذا
هو المختار ومثل يجب سبق الاستعمال عنه والا لزم
الوضع الاول عن الفائدة واجيب بحصولها باستعماله
فيما وضع له ثانيا وما ذكر من انه لا يجب سبق الاستعمال
مثل مطلقا والاصح انه لا يجب لما عدا المصدر ويجب
لمصدر المجاز وهذا الاصح هو الذي اشار له الشارح بقوله
لكنه اختار ابن السبكي وجوب سبقه الخ **قوله**
عنده اي عند ابن السبكي واما عند غيره فيتحقق في
المشتق المجاز وان لم يسبق استعمال مصدره حقيقة
قوله كالرحمن مثل للمشتق الذي يتحقق فيه المجاز
وقد سبق استعمال مصدره حقيقة فقوله وهو من
الرحمة حقيقة الخ بيان لوجوب كونه مجازا في
حقه تعالى اذ الحقيقة لا سبيل له منها في حقه
تعالى لعدم التمثيل به لذلك لا يتوقف على من استعماله
لغير الله تعالى فقوله لم يستعمل الا الله الظاهر انه
لزيادة الفائدة لا ليتوقف التمثيل عليه فان قلت
المجوز في الرحمن يقتضي على تصحيح المصنف سبق استعمال
الرحمة بمعنى الرقة على اطلاقه عليه تعالى وهو
غير مسلم قلت لا اثر لهذا الاعتراض اذ لا مانع من السبق
المذكور ولم يثبت خلافه ولا لفاظ كلها حادثة

ويجوز ان يكون وقع اطلاق الرحمة بهذا المعنى منه
تعالى او من بعض خلقه قبل التجوز المذكور ومادة النقض
لا بد من تحققها افاده العلامة سم قوله والخبر علق
تفسير ولاجل ذلك قال المستحيل ولم يقل المستحيلات
قوله كما مر ايضا في الكلام على البسملة عند قوله مر الرحمن
الرحيم قوله وعلى كل اي من كلام ابن السبكي وغيره قوله
كما ان من الحقيقة الى آي كالاعلام الشخصية اذ الم
تشتهر بصفة قوله وهو كالمشترك اي المجاز كالمشترك
اي اللفظ الموصوف بكونه مجازا كالمشترك في صحة
اطلاقه على معنييه الحقيقي اي في مادة اخرى لا في
تلك المادة الذي تحقق منها كونه مجازا وقوله في
اطلاقه اي في صحة اطلاقه وقوله به اي باللفظ
الذي وصف بكونه مجازا على ما تقدم اي بسبب ان
بين من اطلق به قوله لا في جملة معطوف على قوله في اطلاقه
قوله المعنيين اي للمعنى الحقيقي والمجازي واد ادخل
العرفيين المتحقق في واحد قوله حسنا اي حسن التجرد
قوله المختصر اي مختصر ابن الحاجب في الاصول قوله
ونظايره اي نظائر ما وقعت على اولادي او وصيت
او وصيت او وهبت عمله انه لا يدخل اولاد الاولاد
فالولد حقيقة في ابن الصلب واطلاقه على ولد الولد
مجاز استعارة بجامع المشابهة في مطلق القرعية قوله
كالبيانيين الكاف استقصائية قوله مع قرينة مفعول
زاد قوله والامثلة ظاهرة فالمجاز اللغوي استعمال الصلاة

في الركوع

في الركوع والسجود والمجاز العرفي كاستعمال الدابة
في غير ذوات الاربع والمجاز الشرعي كاستعمال الصلاة
في الدعاء قوله المجاز في التركيب اي الواقع في ضم
لفظ للفظ وهو مقابل قوله وهو المجاز في الافراد
قوله ويسمى المجاز في الاسناد ويسمى مجازا عقليا
ومجازا حكميا ومجازا في الاثبات والمسند والمسند
اليه قد يكونان حقيقيين كما في الاية التي اوردها
الشراح ومجازيين كما في اي التخالي بطلعتك او احدهما
حقيقة والاخر مجاز كقرني التخالي بطلعتك او
احيتني وميتك قوله لغير ما هو له اي لغير من
يقتضي العقل اسناده اليه بين لغير الفاعل اذا
عبر بالفعل المبني للفاعل وغير المفعول اذا عبر
بالفعل المبني للمفعول قوله كان يكون سببه
اي او زمنه كما في قولك نهاره صائم او مكانه كما في
قولك نهر جار وغير ذلك مما هو معلوم فلا حاجة
الى الاطالة قوله عنهم اي من النافين للمجاز في
الاسناد بجعل المجاز مما يذكر من امثلته في المسند
كما في الحاجب قوله ومنهم من يجعله في المسند اليه
كالسكاكي فانه يجعل المسند اليه في مثل ذلك استعارة
بالكناية كما هو معروف من مذهبه قوله ازداد وا
بها فاطلق اسم السبب على المسبب فالسبب الزيادة
والمسبب الازدياد اي فاراد بالزيادة الازدياد
على حذف الجار الذي هو با السببية قوله اطلاقا

للايات عليه اي لصيرورة الايات عليه لانه يقرر الاستعارة
بالكناية بانها لفظ المشبه المستعار للمشبه به بادعاء
انه عينه فيقول شبه الايات بالله تعالى وادعى
انها عينه ثم استعير اسم المشبه وهو ضمير الايات
لله تعالى قوله اليها اي الى ضمير الايات والرد عليه
معلوم قوله وان الظاهر ما دل الخ الظاهر في اللغة
الواضح وفي الاصطلاح ما دل الخ ثم يحتمل خروج المجاز
عنده بناء على ان المتبادر من قوله دل وهو ان
يدل بنفسه بخلاف المجاز فان دلالته بواسطة
القرينة وبذلك اي بخروج المجاز صرح الآمدي
وظاهر كلام بعض حوله وهو اقرب قوله وضح الخ
النص الخ اي كون دلالته قطعية ومنه نشأ
اذ لو كان كذلك لما اكد وبقولهم نفسه انهم الايات
بغرقان احتمال المجاز فيما نحن فيه قائمة في غير
التركيب ايضا بخلاف نحو زيد اسد هو في غير التركيب
لا يحتمل غير معناه بخلافه في التركيب لاحتمال
الاسناد المجازي وفيه نظر لان من نحو في الاعلام
بجاز المفرد يلزمه احتمال نحو زيد في غير التركيب
ايضا انهم الايات بمعنى ما معنا على لغة قاله سم قوله
بفتح الميم بمعنى متولا ويجوز بكسر الميم بصيغة
اسم الفاعل بمعنى يمكن قوله كالاسد اذا حمل على
الرجل الشجاع لا يجوز ان التاويل اذا كان لدليل فصحيح
او لما يظن دليلا وليس بدليل ففاسد والا لتم تلعب

لا تاويل

لا تاويل فاذا علمت ذلك فجعله مرجوحا مع القرينة
لا يظهر بل هو ظاهر الا ان يريد مرجوح بدون
ملاحظتها تنبيه سمي الظاهر ظاهرا لظهور معناه
وسمي المؤول مؤولا لانه يؤول الى الظهور عند تمام
الدليل كذا في ش قوله والتاويل الخ هذا التعريف يشمل
ما ليس من العرف وهو الحمل على مرجوح لعبا فكان
الاولى ان يزيد في التعريف بعد قوله مرجوح لدليل
او لما يظن دليلا وليس بدليل كذا يوخذ من التفصيل
الآتي ويجاب عنه بما يفيده ش من انه تعريف
بالاعم وقد جوزه الاقدمون واختاره غير واحد
من محققي المتاخرين قوله ظاهر قال العلامة سم
اخرج حمل النص على معنى مجازي بدليل وحمل
المشترك على احد معنييه كذلك فعصمة التعريف
ان ذلك لا يسمى تاويلا اصطلاحا قوله لدليل فصحيح
قال شيخنا اي في نفس الامر اه وهو ما خوذ
من قولهم جمع الجوامع او لما يظن الخ وقضيته صحة
التاويل ح وان اعتقد الحامل فساد ذلك الدليل
لكن ينبغي ان يراد صحته في نفس الامر لا في
الظاهر عند الحامل ولو كان الدليل فاسدا في نفس
الامر لكن اعتقد الحامل صحته فالتاويل صحيح بحسب
اعتقاده لا بحسب نفس الامر والحاصل ان صحته
في نفس الامر بحسب نفس الامر متوقف على صحته
في نفس الامر بحسب نفس الامر وان صحته في الظاهر

يكفي فيها صحته بحسب الاعتقاد بقول جمع الجوامع اولما نظن
دليلا الخ ينبغي ان المراد انه فاسد بحسب نفس الامر
دون الظاهر كما في نظائره الاتري انا نحكم بصحة الصلاة
اذا اعتقد المصلي استجماع شرائطها وان كانت فاسدة
في نفس الامر لعدم استجماعها اهـ من ش قوله تلعب
لا تاويل فيه لمورد الاول انه انتفى البتي في الواقع وفي
والاعتقاد فتقول لعب ولا كلام اوفي الواقع دون الاعتقاد
فالمنتفي انه لا يوصف باللعب لان اللعب من اوصاف
العامل ولم يقصد رعنه ما يقتضيه بل هذا القسم داخل
في قوله اولما نظن دليلا فاسد والثاني ان شيخنا
تحاد والمراد بقوله لا تاويل نفي التاويل المعتد به والا
فحد التاويل صادق عليه اهـ وقضيته انه يسمى
تاويلا في الاصطلاح وهو خلاف قضية كلام ابن
السبكي وجلال المحلي والجواب ان هذا التقريب
كما تقدم من باب التوريب بالاعم فلا يتعارض والمراد
بنفي التاويل المعتد به والا فلا قوله ثم هو اي التاويل
قريب وقوله يترجح على الظاهر اي على الابقاء على الظاهر
قوله بادني دليل اي ادني امر يدل على رجحانه قوله نحو
اي تاويل نحو قوله اي عزمتم على القيام الجائز انه ظاهر
في تعميد القيام الى الصلاة لكل الوجوه وما بعده
اي بالوضوء فحمل هذا الظاهر على ان القيام بمعنى العزم
بادني دليل وهو النظر اي قوله فاذا قرات بمعنى اردت
قطعا والنظم اداني دليل قوله الاباقوى منه اي من الظاهر

اي فحسب

اي يحسب يقدم على الظاهر لو عارضه قوله ومنه اي
من البعيد قوله على ابتدي متعلق بقوله تاويل
قوله ان امكن اطب بمحله اي محل التاويل وهو امسك
قوله لم يسبق الخ لا يخفى ان قوله لم يسبق كاف في بيان
بعده ولو حمل الكلام قوله ولم ينقل علاوة بان يقول
على انه لم ينقل كان صوابا كما اعترض الناصر اللقاني
على المحلي واجاب النجاري بقوله ولم ينقل واقتفى
في هذا موقع العلاوة لزيادة البعد اي مع انه لم ينقل
تحديد بنكاح فقط منه ولا من غيره اصلا كما صرح بذلك
العضد قوله مع حاجته الى ذلك اي وتاخر البيان
عن وقت الحاجة لا يجوز قوله وتعقب اي اجتماع الوجوب
قوله على نقله متعلق بتوقف قوله مما اي لفظ دليل
تبادره من قوله دل قوله لعدم احتماله لغيره علة ش
تفسير القوله قطعية فعال والظاهر انه اراد بقوله
دلالة قطعية عدم احتماله معنى اخر لا القطع المعتبر فيه
نفي الاحتمالات العشر اهـ قوله على ما يشمل الظاهر
هو ما يقابل القياس والاجماع قوله اي اللفظ الوحي
اي الرسل من الله وهذا ظاهر في القرآن وكذا في السنة
باعتبار انه في قوة المرسل به الى الله لانه لا ينطق عن الهوى
قوله من كتاب هو القرآن قوله او سنة هي اقواله
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته
وهمه واشاراته وقضيته قوله المفهوم المعنى ان غير
المفهوم المعنى لا يطلق عليه بعض هذا المعنى قوله وتقدما

هو المراد من قوله لا يخفى ان قوله ذلك القائل مشتمل على
طرفي الطرف الاول قوله قد يطلق على الدليل من كتاب
او سنة الطرف الثاني قوله وقد يطلق والشاهد
في الطرف الاول وقوله كما يفهم من كلام العراقي ظاهر
قوله انه راجع للطرفين قدر قوله المفسر من التفسير
وهو الكشف قوله دلالته قال ش ان قيل الدلالة
كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
فما معنى ظهور هذا الكون وخفائه والجواب ان
وصفه بذلك من وصف الشيء بما لمتعلقه والمراد ظهور
المدلول او خفاؤه بان يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة
او لا بسرعة وكأنه قيل الدلالة ما اقتضى مدلولها وبمعنى
ان وصفه بذلك حقيقة بان يكون ثبوت ذلك
الكون للفظ معلوما بسرعة او لا بسرعة وعلاقة
ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول او بطؤه
قوله بفتح الباء اسم مفعول من قوله بينت الشيء
تبيينا اي وضحته دون وضحها قوله في تسميته اي
تسمية ما اقتضى دلالته اي ان هذه التسمية انما
تأتي بقوله اذا كان مجملا الخ لم تكن حاصلة في التسمية بواحد
من الامرين فتطلق في التسمية بكل منهما قوله بان
كان فهم المعنى منه متوقفا على غيره ولا فرق في البيان
بين الاجمالي مثلا ان تقول المراد بهذا العام هو الخصوص
وبهذا المطلق هو المقيد وبالنكرة فرد معين وبهذا اللفظ
معنى مجازي او شرعي والتفصيل مثل كونه مخصوصا بكذا

اهـ

اهـ ش قوله الاسهب التعبير بالاتضاح اي لقوله ما اقتضى
دلالته اي المناسب لما تعلق التفصيل لكن على ما فيه
قوله هو الموضح اي والا حرتا كيد له وان كان دونه
في القوة قوله جمعا بين الدليلين اي القول والفعل
فالقول دليل بالنظر لامته والفعل دليل بالنظر له
صلى الله عليه وسلم قوله بان كان معنى بنفسه
اعلم ان اطلاق لفظ المبين بفتح الباء على الواضح بنفسه
لم يذكره الامام ولا صاحب الحاصل وهو وان كان عند
متأمل الوافهم فهو صحيح لفظا ومعنى اما المعنى
فلان المتكلم قد اوضحه حيث لم يات بلفظ مجمل واما
اللغة فقد قال الجوهري في الصحاح والتبيين =
الاتضاح والتبيين ايضا الوضوح وفي المثل قد تبين
الصبح لذي عينين هذا لفظه فقد اطلق التبيين
على الوضوح وهو مصدر وضح لا اوضح تقول وضح
الشيء وضوحا فهو واضح فتكون اسم المفعول منه
وهو المبين يطلق ايضا على ما وضح بنفسه وان لم
يوضح عنده هذا ما ذكره قوله قال المعبر انما
يتأتى بقال كقوله بعد وفيه نظر اي في حمله فربما
يظهر ان المراد اي من قوله المقتضي المعنى المقتضي دلالته
وقوله فهو اي المحكم مراد له اي للمفسر وانما قال
المراد لان ظاهر اللفظ ان الاقتضاء صفة المعنى وما
قبله صفة الدلالة وهذا عذر المعبر في القرب ولا يخفى
ان في هذا ترجيح الثاني للاول مع انه يمكن ترجيح الاول

لهذا الدليل هو اولى لما تقدم بان يراد بالدلالة المدلول
واعلم انه ان كان للشارح سلف في ذكر هذا المحقق فلا
حاجة الى تنبيه متوجه والا فلا قوله بالقسم الثاني فهو
ما اتضح بنفسه تتمة فلا صنعا قوله اراد انه الخ
من المفسر باعتبار ورود البيان بعد ذلك بالقول او
الفعل او بهما فلا يأبى ان يرد في حد انه مجمل فتوصوف
بهما بالاعتبارين قوله المجمل لغة هو المجموع وجملة
الشيء مجموعه واصطلاحا ما اي شيء لم تتضح دلالته
من قول او فعل قوله على المعنى بنفسه فيه ايضا
للدلالة في المصه على ظاهرها فلا ينبغي ان يراد بالدلالة
المدلول فيحمول ايضا الدلالة على ظاهرها وان كان اتضاحها
باتضاح المدلول قوله مالم تتضح دلالته المراد لفظ له
دلالة وهي عند واضحة والايراد عليه المهمل كذا قال
العضد على ابن الحاجب واقره السيد وبرشد لهذا
ان الكلام في الموضوعات فان قلت قد استمر
ان المراد لا يدفع الايراد قلت هذا المستمر معارض
لما يصرح به صنيع المحققين كالعضد والسيد وغيرهما
في انه دافع الايراد ببيان المراد وصلوح العبارة
له وهذا وان كان انما يتوهم منهم كثيرا في غير الشارع
الا انه قد يقع منهم منها كما تقدم عن العضد في هذا
التعريف مع اقرار السيد وعنده له عليه وان كان
اهل المعقول عنوا بذكر فوائد منها ما تقدم لا يمنع ذلك
حيث جوزوا التعريف بالاعم والاخفى افاده لكن قوله

فيخرج

فيخرج به لكنه مناف لما اقتضاه قوله دلالته على المعنى
بنفسه فان مقتضيه شمسه بالمجمل وان ورد ما يبينه
اي مجمل باعتبار دلالته ومقتضى قوله فيخرج الخ
انه لا يسمى بالمجمل ويمكن الجواب بان المراد بخروج
عن شمسه بالمجمل اي بالمجمل فقط فلا ينافي انه
يسمى مجملا باعتباره في نفسه ومفسرا باعتبار
ما ورد مما بينه قوله مما استأثر الله بعلمه اي
اختص بعلم المراد منه قوله وان اطلع عليه بعض
اصفيائه ظاهره مناف لاستيثار الله بعلمه فكان
الاولى ان يقول بدله ومثل ما لا يطلع عليه الا
بعض اصفيائه ليشير الى ان التعريف الاول مبني
على ان الوقف في الآية على الا الله وهو ما نقله
المحلي عن الجمهور وان الثاني مبني على ان الوقف
على الراسخون في العلم وهو قول الاشعري والعلة
وقال ابن الحاجب انه الظاهر واجاب عنه بانهم بان
المراد بالاستيثار انه لا طريق للعباد الى كشفه
من الطرق المعهودة في الكتب وهذا لا ينافي الاطلاع
على غير الوجه المتعارف لانه ليس من الطرق المعهودة
اه قوله معجزة اي للانبياء قوله او كرامة اي للاولياء
قوله ومنه اي المتشابه قوله في ثبوت الصفات
كاليد والعين في قوله بيد الله فوق ايديهم وتضع
على عين هذا في القرآن وكما الاصح مما ورد من الحديث
ان قلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرحمن يقلبها

كمين يشا او ما هو بمعناه قوله المشكلة بالجر اي الصفات
او بالرفع على انه نعت للايات والاحاديث قوله
بتعويض متعلق معول قوله اليه اي الى الله قوله
فني عليه اي على قول الخلف من المفسرين قال العلامة
سم ولعل هذا مبنا على ان المراد بالمعنى في قوله المتضح المعنى
ما يفهم من اللفظ ويحتمله في الجملة ومع ذلك ففيه نظر
لان الظاهر ان السلف لا يخالفون في احتمال تلك الايات
والاحاديث لتلك المعاني غير ان السلف تركوا الحمل عليها
احتياطا والخلف ارتكبوا الحمل عليها على سبيل الاحتمال
لا القطع وح لا يتجه الفرق بين السلف والخلف والحكم
بانها على قول السلف من المجملات دون قول الخلف اما لو اريد
به ما عني به فقد يقال يصدق حد المتشابه على تلك الايات
والاحاديث على قول الخلف ايضا لان ما عني بها غير
معلوم عندهم ايضا ولا ينافي في ذلك تفسيرهم اياها لانه
على سبيل الاحتمال يعني انه يحتمل ان ما يذكر في تفسيرها
هو المراد منها او قوله والصريح هو في اللغة اسم لما هو
ظاهر المراد عند السامع حيث سيق الى افهام السامعين
المراد منه بحسب انت طالق وعند الاصوليين ما وضع اللفظ
له قوله قال المصنف اي بصيغة البتة اي لقوله بعده
وحينئذ تقول قوله بالكلية اي بكل وجه وقوله استعماله اي
اللفظ وقوله منه اي المراد وقوله رجح الظاهر والنص
فان ظهور المراد بالقطع قوله ولا تقييد به عطف تفسير
كما يشعر به اي بالظهور التام اسمه اي الصريح وهو لفظ

صريح

وفتحته الاول الخ اي لانه يفيد انه من
اقسام المعنى وانه يشترط فيه الوضع ولما كان المتبادر
له بحل لا يكون الا متعددا والتعدد يحصل باثنين
ناسب التاكيد بهما واما كون المراد ظاهرا ظهورا
تاما فمشترك بينهما وغايته الاول فيقول ان سبب
ذلك الوضع بخلاف الثاني فانه يقول ان سبب
ذلك الاستعمال فعليه ما كان سبب ظهوره الوضع
لا يقال صيغ صريح على كلامهم بل يقال فيه نص وظاهر
قوله اذ هذا اي كون هذا اولى من هذا قوله الاتية
اي في قوله الكناية ما لزم قوله الكناية الشرعية
اي الاتية في قوله افادة المكروم على ما يأتي وارادوا
بالشرعي ما قابل اللغوي فلا ينافي ان الاتي معتبر به
في علم المعاني كالاصوليين قوله ما خذ الكراهة اي منشا
قوله عندنا اي معشر الشافعية قوله منه اي في المراد
قوله كما شمله تعريفه المذكور اي لان قوله بل الاستعمال
صادق باستعمال اهل العرف كما هو صادق بغيره قوله
بل لا بد منه اي فهو ما خذ الكراهة قوله بالاستعمال فيه
اي المراد قوله على لسان الشارع اي لا بد فيه من وقوع
الاستعمال على لسان الشارع قوله كلفظة المفاداة اي
في الخلع كقوله تعالى فيما افتدت به قوله حملة الشرع هم
العلماء المقررون للشريعة المحمدية جمع حامل قوله
منه اي المراد منه قوله اذا كان مدلوله اي الذي هو المراد
منه بحسب الاستعمال قوله هو المقصود منه اي للمتكلم

فاذا علمت ذلك فالاضمار هو الجاري على السياق فتقول
اذا كان اي المراد منه هو المقصود بالمعنى اذا كان المراد
منه اي الذي شانه ان يراد منه الموصوف بالظهور
بسبب كثرة الاستعمال هو المقصود للمتكلم كما اذا قال
هي طالق وقصد ذلك المتكلم بل العدم او لم يقصد
شيئا فانه يحمل على ذلك احترازا مما اذا قصد انت طالق
من وثاق لقيام القرينة على ذلك فلا يكون ترشيحا من
الترشيح **قوله** نعم اخرج بذلك دفع ما يتوهم ان كل
ما جاء من ذلك من الترشيح فاد ان ذلك ليس بمراد
قوله فحوا الجماع اي الذي هو الايلاج **قوله** فيه اي في
الجماع وانظر ما الداعي الى العدول عن الاضمار المقتضي
الرجوع الى الايلاج **قوله** واما الكناية الكناية في اللغة
مصدر يقال كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح
به واما في الاصطلاح فما اشار اليه المصنف بقوله
كما سياتي **قوله** كما يعلم من علم البيان وغيره من اصول
الفقه يستعمل ما يتعلق بذلك **قوله** وقوله الاولية
مبتدا وقوله فيما سياتي مخالفة عنه خبر **قوله** بما اي بسبب
وقوله به اي بسببه **قوله** الى ان الكناية تتعلق تترشح
قوله لافادة متعلق بالمذكور اي الذي ذكر لافادة لازم
ما وضع له اي يجوز ارادة المسموع له وهذه
طريقة الغير وبين ولا يخفى انه لا فرق بين ان يكون ذلك
اللازم عقليا او عاديا واللازم يتناول اللازم الذي ينتقل
من الملزوم اليه بواسطة والذي ينتقل اليه بلا واسطة

مثال

مثال الاول قولهم فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فانه
ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الطبخ ومنها الى كثرة
الضيفان ومنها الى الكرم واللزوم في كل ذلك عادي
ومثال الثاني زيد طويل النجاد فطول القامة
لازم لطول النجاد بلا واسطة ولها معنى آخر في الاصطلاح
على طريقته فتقول هي ذكر اللفظ الدال على الملزوم
وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم كما افاده المولى
عبد الحكيم خلافا لما يفيده المطول من انها عليه ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا **قوله** وبانهما
انها اللفظ المذكور لافادة ملزوم الخ اي مع جواز ارادة
اللازم وهذه طريقة السكاكي **قوله** ذلك اي الفرق
بين الخ متعلق بفرق **قوله** تقتضي تعريفها اي الكناية
وقوله بذلك اي بانها اللفظ المذكور لافادة ملزوم
من ان بيان لما **قوله** طويل النجاد النجاد بكسر النون
حمائل السيف جمع حمالة بكسر الحاء وهي علاقة السيف
قوله من اسلتهما حال **قوله** من طول متعلق بالانتقال
قوله الخ اي الى طول القامة **قوله** بان اللازم مطلقا يكون
ملزوما للملزوم اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما وحينئذ يجوز ان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المطول
قوله بما اي شيء فرعه على تعريفها اي الكناية وقوله بانها
اي الكناية وهو متعلق بقوله تعريفها **قوله** من ان الكناية

بيان لما في قوله بما وضعه **قوله** يجوز فيها ارادة المعنى الحقيقي للفظ اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيد بالحيثية لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله بل يداه مبسوطتان افاده المولى عبد الحكيم **قوله** فلو انتفى هذا اي كون في المجاز قرينة مانعة انتفى المجاز لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم **قوله** وان لم يكن واضحا به اي وان لم يكن الاول واضحا بعد لانه لم يفسر باللفظ ولم يذكر قوله مع جواز ارادته معه **قوله** عكس ما ادعاه المعه فيه ان المعه قد قال قيل الخ يجوز ان يقصد بها بيان ضعفه **قوله** المستعمل فيما وضع له مراد به لازمه ثم ان ابن السبكي فرع على هذا التفريع بقوله فهي حقيقة قال المحلي لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه اللازم ثم ان الناصر قال ما نصه ومعنى استعمال اللفظ في معناه ارادته به كما يدل عليه قوله اي بعد ما ان لم يرد المعنى بمعنى الحد ح لفظ اريد به معناه الوضعي حالة كون ذلك اللفظ مرادا منه ايضا لازم المعنى وحاصله لفظ اريد به معناه ولازمه فتكون الكناية مجازا لا حقيقة كما هو ظاهر اي او حقيقة

ومجاز

وعلى كل حال لا يصح تفريع قوله فهي حقيقة على هذا الحد واجاب عنه سم بان حاصل الحد لفظ استعمل في معناه مرادا من معناه لازم معناه بمعنى انه اطلق على معناه لينتقل من معناه الى لازمه الذي هو المقصود بالذات او لفظ استعمل في معناه مرادا من ذلك اللفظ بواسطة معناه والانتقال منه الى لازمه ذلك اللازم وعلى ذلك فتكون الكناية حقيقة مما لا ضير فيه والحاصل ان للبيانيين في تعريف الكناية طريقين احدهما انها استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انها استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود وكلام المصه في قوله وهي حقيقة مبني على المذهب الثاني **قوله** من انها الخ بيان للمتن **قوله** ذكره اي ما قاله ابن السبكي **قوله** تكنه اي صاحب المطول **قوله** فيه اي المطول **قوله** ما ذكره القزويني هو الحق اي فكلام ابن السبكي خلاف الحق وفي سم الجواب بان المعنى الحقيقي في الكناية الملحوظ للانتقال لم يقصد الا بالنسبة له وانما قصد مجرد تصويره لينتقل منه الى المعنى الاخر والحاصل ان قولهم في الكناية يصح الكلام وان لم يكن له نجاد فقط بل وان استعمال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى يفيدان الكناية حقيقة مع انتفاء المعنى الحقيقي واستعماله وكان وجهه ان تحقق

المعنى وعدم تحققه امر خارج عند مدلول اللفظ بنا
على انه موضوع للمعنى الذهنى لا للخارجى وبه يندفع
اذ لم يتحقق المعنى كيف يكون حقيقة **قوله** حيوان
الكلب اى قليل الصياح لكثرة اختلاطه بالصبيان
وتردده فى قصاد الكلب بانهم فلا يعرض لهم **قوله**
ومحرز والغصيل الفصيل والدالنامة اى محرز ولد
الفصيل بسبب ذبح امه للصبيان او حلب لبنها
لهم فلا يبقى له ثدى يرتضع به كما افاده العلامة سم **قوله**
وعليه اى وعلى ما ذكره الفرق بين الكناية المكنى
فكل مجاز كناية وكل كناية ليست مجازا وكحيوان الكلب اذ لم
يكن له كلب مثلا ومنه نظر بل بينهما المباينة لانه
اخذ فى تعريف المجاز القرينة المانعة وقال فى الكناية
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه قال
بعد نظرهم انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه وبينه عبد الحكيم
بقوله من حيث انه كناية الخ ما تقدم فحينئذ يكون
حيوان الكلب كناية لا مجازا لانه يجوز فيه ارادة
المعنى الحقيقى من حيث انه كناية فهى حينئذ مباينة
له ايضا وخلاصته انها مباينة على التعريفين **قوله**
بخلافها على الاخر فمباينة له ان لا فهى مباينة عليها لا حتى
الذى هو كلام ابن السبكى مباينة له ثم اقول وعلى
ما ذكره العلامة بينى فالكناية لا حقيقة ولا مجاز وقد
علم انها على كلام ابن السبكى حقيقة على ما افاده سم

من التاويل

من التاويل ثم ان كان ما قاله ابن السبكى من الكناية
متفق عليه عند الاصوليين فلا يصح قول المصنف كما
يعلم من علم البيان وعنده الذى هو فى الاصول وان
كان على احد القولين كالبيانيين يكون كلامه صحيحا
اى باعتبار احد القولين ويكفيت الكناية عند الفقها
فقال **متن** تبعا لابن ابى شريف واعلم ان الكناية
عند الفقها اعم من الكناية باصطلاح البيانيين
فانها عند الفقها ما احتمل معنيين فاكثر سواء
كان احد المعنيين او المعانى لازما او غيره منها او لم
يكن واما التعريض فالظاهر ان معناه باصطلاح الفقها
والبيانيين واحد فهو لفظ استعمل فى معناه للتلويح
بغيره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه صيت لا سلم عليك
فهو تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجاز وانما
فهم المعنى من عرض اللفظ اى جانبه وسمى التلويح
لانه ملوح اى يظهر منه ما يريده ويختص باللفظ المركب
كما قاله ابن الاثير هذا حاصل ما ذكروا **قوله** بالقلب
اى لا باللسان انظره مع قول الشيخ عبد السلام فى شرح
ارشاد المريد وهو لغة التصديق كان المصدق له متنبا
او مجملا عاما او خاصا صحاحا او باطلا كان بالقلب فقط او
باللسان فقط او بهما اه فلم تقيده بالقلب **قوله** مطلقا
اى سواء كان بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم وعلم
من قوانين الاسلام ضرورة ام عنده **قوله** اى علم بالضرورة
بمعنى ان ما جاء به صار شبيها بما هو معلوم ضرورة

والافاصله نظري قوله اجمالا اي التصديق به في حال
كون ما جاء به مجملا او ذا اجمال قوله كذلك اجمالا على
حذف اي والتقدير كذلك اي اجمالا والحاصل ان
قوله الكتب اجمالا تفسير لما اريد من قوله كذلك وكذا يقال
في قوله تفصيلا فيما علم تفصيلا كالانبياء الذين في
القرآن يجب الايمان بهم تفصيلا اي واحدا واحدا الخ
انكر واحدا منهم كفر والا فقد تحصل وان لم يعين منهم
انكار وحينئذ لا يكفر قوله اي اذعان التعليل
تفسير لقوله التصديق وقوله لذلك اي لما جاء به وقوله
وقبوله اي القلب وهو عطف تفسير قوله بحيث يطلق
عليه اي ما ذكر من الاذعان والقبول اسم التسليم اي
اسم هو التسليم فالاضافة للبيان اي بحيث يقال وقع
منه تسليم وتلك الهيئة ليست للاخبار بل هي
للتاكيد وذلك لانه متى وقع قوله فيطلق عليه تسليم
فصار ذلك الاذعان في معنى قوله آمنت فالكفار الذين
كانوا معاصرين عهده صلى الله عليه وسلم عالمين بحقيقته غير
مذعنين فلذلك لم يكونوا مؤمنين قوله والتكليف لذلك
جواب عما يقال ان المكلف به انما هو فعل اختياري
والتصديق من الكيفيات النفسانية اي القائمة
بالنفس فهي صفة وجودية للنفس لا فعل اختياري
فلا يقع التكليف به وخلاصة الجواب ان التكليف انما
هو باسبابه اي بحسب اسبابه وقوله وان كان الخ واو
للحال والتكليف مبتدأ خبره قوله بالتكليف باسبابه

قوله كالعما

قوله كالعما الذهن الذهن قوة مهيئة لادراك الادا
اي كان بصرف نظره للمصنوعات وبوجه ذهنه لما
احتوت عليه من دقايق الصنع الدالة على وجوده
وقدرته وعلمه وغير ذلك فصرف النظر سابق لكن
الواو لا تقتضي ترتيبا وقوله وبوجه الحواس
اي حاسة السمع والبصر والشم والذوق واللمس بان
يدرك بها ادراك المتعدد بعد عدم تعلق على حالة مخصوصة
ويستدل بذلك على خالق لما ذكر قادر مريد متصف
بالنظر من جملة بوجه الحواس واوثره بالذكر لكونه
اقوى من ذكر وقوله ورفع الموانع كالتقليد والاشتغال
بامر اهم الدنيا المانعة من تحصيل ذلك والا فحتى انه
حينئذ يكون من عطف اللازم على الملزوم لانه متى
وجد حواسه والتي فطره فقد رفع الموانع قوله
بان لم يشتهر بين العامة اي بسبب الخ كان انكر
ان يكون لبيت زلاين السوس قوله ومن ثم لا يكفر
منكر منه اثبات لما قلنا سابقا من ان المعلوم ضرورة
انما يتعلق التكفير بمنكره لا بجاهل الذهن عنه اي الجاهل
له قوله بذلك اي بما جاء به صلى الله عليه وسلم والباء في
قوله بذلك للتعدية وفي بالعلم للالة قوله والاولى
باللسان بالشهادتين الباء الداخلة على الشهادتين للتعدية
والداخلة على اللسان للالة قوله بل والاشرط له اي شرط صحة
قوله ولم يقر من اي شرط انه لو طلب منه لم يعترض بل يقر
واما لو كان بحيث لو طلب منه لابى فانه يكون كافرا عند

الله ايضا قوله عليه متعلق باجرا قوله عليه اي على الاول
قوله فهذا اي كونه مومنا على الاول غير مومن على
الثاني قوله حاصله اي الخلاف قوله الى ان من ذكر هو
من صدق وكبر قوله عليه اي على الاول قوله دون
الدنيا اي هو غير مومن بالنسبة للدنيا قوله والاظهار
عطف تفسير قوله فلا يعتبر فيه ذكر اي الاعلان والاظهار
قوله اعتباره اي الاقرار وقوله عليها اي على القولين اي
بحسب ما اعتبر في كل قوله كما كراه دخل تحت الكاف الجهل
قوله فلا يرد ان الخ لان اطفال المومنين ايمانهم حكمي
تبعي لابائهم قوله ولو سلم اي سقوطه في حال النوم
والغفلة قوله ما هو علامة التكذيب اي كالقاء المصحف
بتعذر قوله وهو الراجح ضعيف بل الراجح الاول قوله
ممن جعل الخ جواب عن سوال مقدر اي كيف يصح ذلك
مع ان بعضا منهم جعل الطاعات جزاء من الايمان قوله
منهم اي من اهل السنة قوله كما انه اي الايمان الكامل
اي ان الايمان المتصف بالزيادة والنقصان هو
الايمان الكامل المركب من التصديق والنطق والاعمال
قوله واقاويل معطوف على النصوص وقوله بذلك
اي بالزيادة والنقصان قوله لا الايمان بالمعنى
السابق اي الذي هو التصديق القلبي بما جاء به النبي
صلى الله عليه وسلم وهو معطوف على الايمان الكامل
قوله بحسب اي الايمان بالمعنى السابق وقوله لهما
اي للزيادة والنقصان قوله بحسب الذات اي ذات

الايمان

الايمان قوله قوة وضعفا حيث يكون بحدوثه والتعدد
لكن بحسب الذات تكون الزيادة قوة وضعفا اي
تغير الزيادة بالقوة والنقص بالضعف اي قوة
التصديق وضعفه وقوله اجمالا وتفصيلا اي وبحسب
متعلق الايمان لا بحسب الذات تكون الزيادة اجمالا
وتفصيلا اي الزيادة التفصيل والنقص الاجمال
اي الزائد هو المتعلق المفصل واحدا واحدا
والناقص هو المتعلق المجمل قوله بمعنى عدم انفكاك
احدهما عن الاخر اي لا بمعنى اتحادهما في المفهوم
فان مفهوم مما مختلف لان مفهوم الايمان التصديق
القلبي المستلزم والاسلام الاستسلام الظاهر
المصاحب للتصديق القلبي قوله فعلى هذا كل مومن
مسلم الخ اي اما كون كل مسلم مومن فظاهر واما كون
كل مومن مسلم فلما تقدم ان من صدق بقلبه ولم
ينطق بلسانه لا لاباء لا تعتق ذلك فانه مومن عند
الله وليس بمسلم لانه لا يجري عليه الاحكام الظاهرة
ويجاب بان مراده مومن عندنا فلم يرد به مطلق
مومن قوله وحينئذ ان مفهومهما واحد وهو التصديق
القلبي قوله هو اي الاسلام قوله الطاعات الواجبة
او مطلقا انظر ذلك قوله عليه اي على الايمان وقوله
الا بعده اي الايمان قوله مع النظر لذكر اي بكونه لا يعتد
بها الا بعد كل مسلم اي معتد باسلامه والتنازع في ذلك
العدول وقوله بدون النفس اي ليس كل مومن مسلم

فمن صدق بقلبه واقر بلسانه ولم يكن عنده طاعات زايدة
فليس بمسلم بل هو مومن فقط قوله المجمعة لجزيه الاول
اي الذي هو التصديق وقوله بنا اي قولنا جزيه الاول
بنا واما على الاول فمنكوت بجمعة لذاته وقوله
او هي تفصيل اي وان شيت قلت هي تفصيل لما في
الجزء الاول من الاجمال ولكن ليس ذلك الاجمال باعتبار
ذاته بل باعتبار متعلقه المجمل وفي بعض النسخ او هي
تفصيل الخ قوله احدها ان تعتقد الخ لم يقل او لها لما
يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح قوله منه اي احدها قوله
فتعدورد به الشرع اي بوجوده قوله لقوله تعالى لو
لا الله موجود اي دليل لثبوت وجوده وليس
دليلا للاعتقاد وقوله دل عليه اي على وجوده
حاصله ان الدليل على وجودها العقل والنقل اي
الدليل العقلي والنقلي ولا يخفى ان العمدة في ذلك
هو العقلي لا النقلي لما في ذلك من الدور وذلك لان
وجوده ح تكون متوقفا على القران لانه علم منه وثبوت
القران متوقف على وجود فاعل اظهر تلك المعجزة العظيمة
التي هي القران على يد النبي صلى الله عليه وسلم فلزم من
ذلك ان ثبوت وجوده متوقف على نفسه لان
المتوقف على المتوقف على الشي متوقف على ذلك الشي
قوله لان المعدوم بيان لعدم لتكل العقلي قوله اي لا يخرج
اي عقلا قوله وكذا باقي صفاته اي الصفات التي يتوقف
عليها العمل الحاصل لانه لا يكون الا من قادر مريد الى اخر

الصفات

الصفات ما عدا السمع والبصر والكلام لانه لا يكون دليلها
الا سمعا قوله لمنافاته للالوهية اي الثابتة بامعاله
قوله فيها اي الوهية اي كونه الها اي ذات
قديمة متصفا بالصفات المقدسة قوله اي قوله
لا شريك له منها صفة كالشفة لعول واحد ويجوز
ان يكون المراد واحدا في الذات والصفات لا شريك
له في الافعال قوله اي غير الله الخ فيه اشارة الى ان
الا بمعنى غير صفة لقوله الهة وليست استثنائية
لانها لو كانت استثنائية لكان المعنى لو كان فيهما
الهة ثابتة الا الله اي موصوفة بالثبوت الا الله
اي ليس موصوفا بالثبوت لفسدتا فيقتضي انه لو
كان فيهما الهة ثابتة مع الله لم تفسدا وليس الامر
كذلك قوله معه اي مع الله وذلك لان وجود الله
مسلم الثبوت قوله المدعى صفة لنفي قوله فان قلت
منافاته في السلبية التي هي الكبرى والاستثنائية
هي الصغرى عكس الاقتراني فان الصغرى الاولى
والكبرى الثانية قوله كذلك اي الامر كذلك من جواز
الاتفاق على عدم الفساد قوله وليست الملازمة
الواو للتعليل قوله بالملك هو المتصرف بالامر والنهي
قوله بامعنى غايات الاضافة للبيان واضافة غاية
للجنس اي بامعنى هو غاية الكبر اي المرتبة العظمى
من الكبر او شيء في الغايات مما اراد بها ما قرب من الطرف
الاعلى واراد بالاقصى الطرف الاعلى قوله لا يخرجه اي المقاد

ومقوله اذ لم يوخذ بالحا المعجمة وقوله في معلومه اي العلم
قوله بل مجرد الجزم اي بل الذي اخذ في معلومه مجرد الجزم
الكائن عن دليل ولا يكون الا مطابقا لمتعلم الاول
ان يقول بل معلومه مجرد الجزم قوله عن موجب اي
دليل او ضرورة وهو اي مجرد الجزم موجود في ذلك
اي في ذلك المعاد الاتي اما جزمنا بكون جبل الحديد
حمرا اعلم مع ان نقيض ذلك وهو انه ليس بحمر بل ذهب
مثلا ليس بمستحيل فاراد نقيض المعلوم واذا علمت
ذلك فنقول الحق ان الملازمة عقلية وذلك بان نراد
بالفاء عدم وجودها لا اختلافهما وذلك لانه لو وجد
الهان للزم العجز فلا يوجدان وبيان لزوم العجز
انهما لو اراد افاما ان ينفذ مرادهما او لا ينفذ لا مراد
هذا ولا هذا او ينفذ مراد احدهما دون الاخر ونعود
مرادهما محال اما لاجتماع النقيضين عند الاختلاف
او اجتماع مؤثرين على اثر واحد عند الاتفاق
فيتحقق عجزهما واما ان يوجد مراد احدهما دون
الاخر وذلك لا يصح للزوم العجز للمماثلة واما ان لا يوجد
مرادهما اصلا وذلك لازم في العجز قوله الا خص من عدم
وجوده لان عدم الوجود يصدق بالجواز وعدم الجواز
قوله الخلق اي لما امكنه ان يخلق وقوله اي الثاني
تفسير للاخر وهو بمعنى الخلق فهو عطف مرادف
فيكون متعورا الفا للتعليل لقوله لما استقام فهو في المعنى
التالي له ليل ما يابى وكانه قال انه لو كان معه الهة غيره

لكان

لكان احدهما معبودا فلا يستقيم الخلق ولا الامر فلا يكون
الها فمقصود الامر انه لو كان معه اله اي لو فرض ان معه
الها لم يكن احدهما الها ويلزم ان يكون الثاني منهما
كذلك فيلزم نفي الفعل وهو باطل ضرورة فبطل المقدم
قوله كحركة زيد بمثيل للضد الذي لا ضد له غيره قوله
لامتناع وقوعها اي لان الفرض وجود زيد ولا يصح
كون زيد متصفا بالحركة والسكون معا او منتفيين
معا قوله بمنع احدهما المفهوم من مراده فالمصدر الذي
هو منع مضاف للمفعول ويصح ان يكون مضافا للفاعل
الذي هو الاخر والمفعول محذوف وفي التعبير بمنع
الاخر للاحد من مراده قوله بمنعه الباء للسببية
قوله فالقائلة تمراد من مراداته وقوله منه اي من
مراده قوله فلا يكون الها اي فلا يكون احدهما الها
اي ومثله الثاني للمماثلة اي ويلزم نفي الفعل وهو
باطل قطعا فبطل ما مثله وهو لا يكون الها فبطل
ما مثله وهو لا يكون خالقا فبطل ما قبله وهو كونه
معبودا فبطل ما قبله وهو كون معه اله غيره فثبت
المدعى وهو انفراده بالالوهية قوله وانتفاء اللازم
اللازم هو خلق كل شيء والفعلية وقوله انتفاء الملزوم
الملزوم هو الالهية قوله هذا خلف الاولى ان يقول
سيقول كما قلنا فلا يوجد خلق وتكون الاشارة له اي
عدم الخلق كذب لوجود الخلق فهو بضم الخاء وبخوف ان
يوتى بفتح الخاء اي يوتي خلف الظهر وقول المصنف والمعبود

لا يكون خالقا يعلم منه ما قررناه سابقا من ان قوله
فيكون معلوما علة لقوله لما استقام فيكون معلوما
لما يستقيم له الخلق والامر قوله ولا يماثله عبده لانه لما
قبله لانه اذا لم يماثل عبده يلزم ان لا يماثله عبده قوله بطريق
الشمول اي من ان الكاف زائدة وكلاف المشهور ان
ذلك كناية من استعمال اسم الملزوم في اللازم وذلك
لانه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل لانه لو وجد المثل
لكان مثل مثله وقد نفينا مثل المثل فيلزم نفي المثل
وثبوت الله مسلم قوله اي باقيها اشار بقوله اي باقيها
الى ان قوله وصفات النقص من عطف العام على الخاص
لان صفات النقص تشمل الحدوث وغيره فالحدوث
خاص وصفات النقص عام قوله وينتفي عنه اي عن
احدهما ما ينتفي عنه اي عن الاخر قوله انها اي به
المتماثلين هو منقول قول الاشعري وقوله من ان بيان
للظاهر قوله والا لزم عدم التعدد اي لو كان المراد
المساواة من جميع الوجوه وان هذا مثل هذا في كل
صفة ويشاهد تعددهما من حيث انهما متماثلتان كان
هذا التعدد وان كان مشاهدا الا انه لما ساواه في
كل صفة صار بمنزلة الشخص الواحد قوله فيما به المماثلة
كصفة العلم بان يقول لو ماثل عبده في صفة العلم لكان
بينهما مساواة فيه من جميع وجوهه من كونها قديمة
باقية واجبة الوجود قائمة بقديم وغير ذلك واللازم
باطل وهو المساواة في العلم من جميع وجوهه فالملزوم مثله

وهو

وهو كونه بين الله وغيره مماثلة في صفة العلم قوله على هذا
اي على ما قاله السعد قوله ولا جوهر ولا عرض اي اد
بالجوهر الجوهر الفرد الذي اخذ حيزا ولا يقبل القسمة
والجسم عند المتكلم ما تركب من جوهرين فردين
فاذن ما لعطف مغايرة قوله اي باقيها انما قال باقيها
لان الحدوث من جملة صفات النقص قوله والله بخلاف
ذلك اي ليس بجسم ولا عنده مما ذكر والحاصل ان الجسمية
وما بعدها يلزمها الحدوث وصفات النقص واللازم
باطل فكذا الملزوم كذلك قوله هذا خلق اي عدم
الالوهية قوله اخذ العالم اي العالم مجموع تلك الاشياء
مثل واحد جزء وقوله لانه خبر اي جزء العالم قوله لا فعلا اي
لا بالفعل قوله ولا وصفا اي ان العوم الوهمية تعلم
بعدم تحيزيته قوله ولا عرضا من العقل اي مطابقا
والا فالعقل يعرض الكمال قوله وقد يطلق الجوهر على ما
ليس بعرض فيشمل الجسم والجوهر الفرد قوله موضوعه
اي موضوع العرض قوله يقوم به اي يقوم العرض
به قوله وانما يثبت ذلك حكما اي انما يثبت احتياج
المحل قوله الهيولي اسم للذات التي تقبل توارد الصور
عليها كقطعة من نحاس رصاص لها التي يعرفها اهل الصنعة
تصير بها تلك الذات التي تقبلت النحاسية والذهبية
هو الهيولي والذهبية والنحاسية صورتان تواردتا
على تلك الهيولي وقس على ذلك وقوله هو وما يستلزمه
اي ان الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الاخر في وجوده

الخارجي باطل وما يستلزمه من تقدم كل منهما على الاخر
وتاخره عنه بمرتبتين ايضا قوله الذاتية اى الانفعلية
كانها حادثة واما صفات السلوب فان قلنا العدم
هو الموجود الذي لا اول له لا يقال لها قديمة كما لا يقال
لها حادثة وان قلنا هو الامر الذي لا اول له تكون
قديمة قوله هو صفة كاشفة اي صفة معينة وموضحة
لقوله قديم وهو تفريع على الاتيان باي قوله زائد
عليه اي على قديم وقوله لا ازم له اي لغة بم اي لانه
يلزم من قدمه انه لا اخر له قوله ما سوى الله اي من
الموجودات على بني الاحوال او الثابتات على
القول بثبوت الاحوال قوله ولا حاجة لقول
بعضهم وصفاته عطف على ضمير سواه وقوله
اي ملكية اي وليس المراد المغايرة في المفهوم لان
صفاته تعالى مغايرة لذاته في المفهوم قوله اذ
هو اي العالم قوله هذا خلق اي باطل والمشار اليه
قوله لم يحدث قوله وانما قلنا ببيان الملازمة اي يقول
ولو كان من جملة وقوله ببيان الملازمة اي في
قوله لانه لو احدثه لزم الدور قوله اذ لا واسطة
اي بين العدم والحدوث قوله وهو باطل اي نفي
الاولوية قوله وهو يستلزم اي كونه قديما قوله
وفيه اي في ذلك التعليل بما لا يخفى ان الذي من
ان الصفات تتعلق وجودها بوجود الذات العلية
فالمعني وتحدث في هذا التعريف للمحدث ما تقدم فان ما

تقدم

تقدم في الصفات يقتضي انطباق هذا التعريف عليها فيقتضي
انها محدثة مع انها ليست محدثة وفيه انها على مذهب
السعد محدثة لكن بالذات لا بالزمان والمستحيل عليها
انما هو الحدوث بالزمان لانه يقتضي سبق العدم بخلاف
الحدوث بالذات فانه لا يقتضي سبق العدم كما هو معروف
قوله انه حي بحياة اي انه متصف بكونه حيا بحياة زائدة
اي لاحي بذاته كما تقوله المعتزلة وكذا يقال فيما يأتي قوله
لم يجز اي لم يمكن وجود شيء الخ قوله والحياة اي حياة
الباري صفة ازلية منافية للاذل وهو عدم الاولوية
وقوله تعجب اي تستلزم صحة الاتصاف بالعلم وان به
اردت تعريف مطلق الحياة تحذ قيد ازلية قوله عالم الغيب
مصدر وصف به للمبالغة بمعنى اسم الفاعل اي الغائب
وحضر ما لم يشاهد لكن بالنسبة لنا واما بالنسبة اليه
تعالى فالكل من عالم الشهادة لا المغيب اي المغيب خلافا
لمن زعمه لان غائب لازم والمعدوم من ذلك اذ عالم
ذات ثبت لها العلم خلافا للمعتزلة فان قولهم مردود
قوله بكل شيء ولو ممتنعا اراد بالشيء المعنى اللغوي
وهو الامر فيشمل الموجود والمعدوم فعلمه يتعلق
بالواجب والجائز والمستحيل قوله الصادرة منه
اي المتصف بها لانها تتعلقات قدرته بدليل قوله
المشاهد اثارها فان المراد باثارها المخلوقات وهي
اثار التعلقات قوله والا لم يكن على هذا النظام البديع
اي على هذا الشكل المتقن غاية الاتقان قوله والعلم

ای علم المولی سبحانه وتعالی قوله بها الاحاطة بالاشیا
قال الشیخ علی الاجهوری فی حاشیة الرسالة ای ہ
رسالة بن ابی زید فی قدمنا ما ذکر الاحاطة والعلم
مترادفان وقیل غیر مترادفین فالعلم المتعلق
بالمحسوسات علم واحاطة والمتعلق بغیرها علم
ولیس باحاطة ثم ان الاحاطة تکون بالمکان اه فاذا
علمت ذلک فلا بد من تاویل فی الاحاطة بان نقول
صفة ازلیة سببها کونه عالما بالاشیا قوله کما
هی ای علی الوجه التی هی علیه فی الواقع قوله
قادر علی کل ممکن معلم انه یوجد منه ای ارادة الامر
ان القدرة لا تتعلق الا بالممکن وفیه انه قادر علی
کل ممکن تعلق علمه بوجوده ام لا ای متصف بکونه
قادرا علی ممکن تعلق علم الله بوجوده اولم یتعلق ہ
بوجوده بقدرة زائدة علی ذاته لا بد انه خلافا للمعتزلة
قوله موصوف بما ذکر ای بکونه ممکنا علم الله وجوده
وفیه ما تقدم من انه قادر علی کل ممکن علم وجوده
ام لا قوله بدلالة العقل جواب عما یقال ان المراد بالامر
الامر اللفوی وهو مطلق الامر فیشمل الواجب والجائز
والمستحیل فنقول ان القدرة تتعلق بالثلاثة مع انها
انما تتعلق بالجائز فقط وحاصل الجواب ان الدلیل
العقلی دل علی ان المراد بالشی الممکن الذی علم الله وجوده
قوله لان عدم القدرة تنقص هو الدلیل العقلی والمقام
یحتاج الی مزید التفصیل الا ان هذا الموضوع لیس بمحله

قوله والقدرة

قوله والقدرة ای قدرة الله علی سنن ما تقدم قوله تؤثر
فی الممکن نسبة التاثیر لها مجازا عن نزلة العلم للکاتب ای
توجد ایجادا واعداما علی الصحیح خلافا لمن یقول لا توثر
الا فی وجوده لا فی عدمه قوله یعلم انه یوجد ای علم
وجوده ان لا لان العلم له تعلق واحد منجزی قدیم
قوله مرید ای ان لا قوله بارادة زایدة ای مریدیة
بارادة زایدة ای لابد انه وکذا یقال فیما تقدم وبانی
وحاصله ان ارادة الله تعلقت ان لا یکل ممکن علم
وجوده فلها تعلق تنجیزی قدیم وتعلق صلاحی قدیم
منجزی حادث ثم یحتاج الی ان یوول مرید بمکونه
مریدا والمعنی ان تعتقد ان الله تعالی متصف بکونه
مریدا بارادة زایدة وقد تقدم التنبیه علی ذلک
قوله من الفعل والترک بیان لما فی الممکن واراد بالفعل
الوجود وبالترک العدم قوله بالوقوع ای بالتحقق التابع
لها ای للارادة ولما کان یتبادر من التبعیة ان
التحقق بانی بعد الارادة ولیس مرادا بین المراد بقوله
بمعنی ان الشی یقع علی الوجه الذی یریده الله تعالی
لا علی خلافه قوله لانه تابع للموقوع لا بحسب ما فیه
وذلک لان التابع للموقوع هو العلم التعلقی واما
التصوری فموقوف علی الموقوع واحاصل ان علمه
تعالی من حیث تعلقه بالشی متاخر عن وقوعه السابق
علی تعلق الارادة والقدرة شبیه بالعلم التصوری
بناء ومن حیث تعلقه بوقوعه بعد تحققه شبیه بالعلم

القصد بقي منا والا فعلم الله لا يقال له تصوري ولا
تصديقي قوله كما يقع الى على الوجه الذي وقع الشيء عليه
اي تحقق خارجا ملتبسا به فالاولى التعبير بالكاشفي
قوله تابعاله اي للعلم وقوله والا لزم الدور اي والا
لو كان الموقوع تابعا للعلم والفرض ان العلم تابع
للموقوع لزم الدور اي لزم ان كلا من الموقوع
والعلم متوقف على الاخر فلتبعية الموقوع للعلم
صار الموقوع متوقفا على العلم وصار العلم متوقفا
عليه ولتبعية العلم للموقوع صار العلم متوقفا على
الموقوع وصار الموقوع متوقفا عليه قوله
يريدون ان يبدلوا كلام الله عنه ان كلامنا في
الصفة القديمة واما كلام الله الذي في الالسنة
فهو الالفاظ الحادثة الآتي تقدير مضاف اي
دال كلام الله قوله ولقوله تعالى وكلم الله موسى
اي بناء على انه سمع كلامه القديم وهو صفته
القائمة بذاته قوله وانه منزه عنه الخ لا يخفى
ان دليل الكلام سمعي لا عقلي كما هو الحق لان العقل
لا يوقف عليه وكون عدم الكلام نقصا انما هو
في الشاهد ولا يلزم من كون الشيء نقصا في الشاهد
ان يكون في الغائب كونك فلذلك قال العلما الا
الاستدلال بالسمع في البصر والسمع والكلام هو
العمدة قوله بالمبصرات اي المبصرات له وهو كل موجود
خلاف بصرنا فانه انما تعلق ببعض الموجودات قوله

بابصار

بابصار زائدة الاولى ان يقول ببصر زائد قوله ان الله
بصير الخ اي وبصير معناه لغة ذات ثبت لها البصر قوله
لان عدم البصر نقص فيه ما تقدم لان البصر لا يتوقف
عليه الفعل قوله للموجودات اي له وهو كل موجود
فظهر ان كل موجود متعلق بسمعه وبصره لكنه على
وجه يليق به الا ترى ان المقتضية علم الله سبحانه وتعالى
ذلك خلاف سمعنا وبصرنا فكل منهما يتعلق ببعض من
الموجودات قوله على الاحاطة بهما اي بالمبصرات
والمسموعات حاصله ان الموجودات تتعلق بهما
علمه وسمعه وبصره الا ان تعلقات الثلاثة مختلفة
متغايرة بالمها سبحانه قوله وهما اي السمع والبصر قوله
من الحياة الخ بيان للنسخة قوله لما يلزم عليه لقوله على نفسها
قوله من تعدد القدما بيان لما قوله عليه اي على ان يكون
من حي عالم الخ قوله عن ظاهره المتقدم اي من انه
قديم بتعدد ومريد بارادة وعد ذلك قوله
كذلك اي حي عالم قادر الخ قوله ولما عطف على قوله
لما يلزم على اثبات عدد الكلام قوله منها اي
الصفات قوله ايضا اي كما ليس الكلام اللفظي
قوله المعبر عنه بالكلام اللفظي اي فالكلام اللفظي
دال على الكلام النفسي هذا معناه غير ان بعض المحققين
حقق ان المعنى ان الالفاظ الحادثة تدل دلالات
الصفة القديمة او على ما يدل عليه الصفة القديمة
قوله المغايرة صفة للمعنى قوله كما يشهد به الوجدان

اي كما يشهد بهذا المعنى الموصوف بالمغايرة المذكورة
الوجدان بلمس الجسم اي ما يحده وتدركه من تحقق معنى
قايم بالنفس مغاير للعلم والارادة والمغايرة بالاعتبار
فتامل وقوله ووافقه الخ اي وكما يشهد بانه كلام
كاللفظي اللغة والحاصل ان الوجدان يشهد له
بتحققه وثبوته واللغة تشهد بانه كلام كاللفظي
قوله كاللفظي اي من حيث اطلاق الكلام والقول
والقران عليه لا من كل وجه اذ لا يوصف بترتيب ولا
تعدد ولا تاخير وتبعيض وخو ذلك من كل ما هو خاص
بالالفاظ الحادثة قوله لم يخرجوا المتكلم عن ظاهره المتعدد
الذي هو متكلم بكلام قديم قايم بذاته غير حرف ولا صوت
قوله بمعنى مخلوق تغاير الكلام اللفظي ولا بد من
زيادة اي مخلوق مبدوء بتوسط الكتاب والا
فكلامنا مخلوق لكن بواسطة اكتساب قوله يطلق
عليه اي على كل منهما قوله فكما يوصف روية ما ليس
بجسم الخ اي وهو المسموع عز وجل قوله ومن ثم اي
ومن اجل وقوع سماعه لموسى ثم محمد اختص عن غير
محمد اي لا نصحبه اشاركه في ذلك قوله القراءة نسبة
الى عمل القراء يطلق على التلاوة ويطلق على
العلم كذا في شرح مسلم للنووي وقد ذكرنا في حاشية
اللمعة المصطلح ما يتعلق بذلك قوله في محل اي ذاته
كشجرة قوله بصوت اسرافيل ونده قوله تولد اليه خلقه
من غير كسب اي وجرت العادة بان الصوت يكون مكتسبا

قوله اومن

قوله او من جميع الجهات اي وجرت العادة بان يكون
من جهة واحدة وهو معطوف على قوله تولى الله
قوله لا يرى في العالم الخ لا يقال هو مكرر مع قوله
فيما تقدم من يدل ان هذا بعيد الحصر وهو انه باراده
شخط لامع ارادة غيره وقوله فيما تقدم من يدل محتمل ان
يكون معه من يدافع فنفاه بما ذكر هناك الحصر قوله
عند الاشعري ومقابله انه العلم الازلي المتعلق
بجميع الاشياء على ما هي عليه قوله المناسب للمقام
وذلك لان الخطر في العقايد عظيم فينبغي فيها زيادة
البسط قوله اي علمه الخ تفسير لكتاب قوله فيه
اي في الكتاب المبين والتفسير الثاني للوح فضمن
على ذلك المعروف قوله منها اي الاية قوله محيطا اي
علما قوله وذلك مستلزم للمدعى وهو انه لا يجري
في العالم الخ وذلك لانه يلزم من كون المولى عالما
بكل شيء انه موجد له لان الايجاد فرع عن العلم بذلك
الشيء من جميع جهاته وذلك خاص بالمولى سبحانه وتعالى
ومن المعلوم لنا ان الايجاد متوقف على قدرة وارادة
فلزم من كون المولى عالما بكل شيء انه قادر ومريد
وحي فلا يجري امر الا بقدرته وارادته قوله ان كان
كذلك اي انه عالم بكل ما يوجد قوله على ما يوجد متعلق
بالعلم بالموجد بفتح الجيم قوله اذ هو اي الايجاد افاده
الوجود اي اعطاه الوجود اي خلق قدرة المولى جل وعز
بالوجود اي افادة الوجود للموجد بفتح الجيم من الموجد

بكسرها قوله وهو اي الايجاد وقوله بالقصد متعلق
بالموجد اي ان الايجاد موصوف به الموجد بالقصد اي
الذي صدر منه الايجاد ملتبسا بالقصد وهو الفاعل
المختار قوله نعم المجهول بوجه اي فلا بد من العلم به من كل
وجه قوله لا يتوقف على ذلك اي على العلم بالمكتسب قوله
اذ هو اي الكسب قوله فيكفيه اي الكسب القصد الاجمالي
المناسب العلم الاجمالي قوله فيكفيه اي الكسب قوله
والالزم المحذور الاتي وهو قوله بعد لكان مجهولا الى قوله
وذلك يقضي قوله اي وجد اشارة الى ان في بمعنى من قوله
على ايجاده اي ايجاد العبد لذلك الامر خلافا للمعتزلة
اي القائلين بان العبد يوثر في فعله الاختياري
واما الاضطراري فهو مخلوق لله تعالى قوله لكن
عجب الخ هذا يدل على ان قدرة العبد سابقة على الفعل
والتحقيق انها مقارنة وقوله بحرف تصوير لكسب
العبد اي توجه قدرته وارادته وقوله اليه اي الى
الفعل وقوله الذي هو سببه اي الكسب وقوله
جعله اي جعل الله متعلق بقوله سبب اي سبب
بجعل الله اي ان الله تعالى جعل كسب العبد سببا
لايجاد الله قوله ولو شاء لانقطع السبب اي الذي هو
الكسب وقوله عن المسبب اي الذي هو الايجاد اما
بان يوجد الفعل بدون كسب العبد او يوجد الكسب
بدون الفعل وقوله بالايجاد اي بسبب الايجاد اي تعلق
القدرة بالوجود وقوله بالكسب اي بسبب الكسب اليه

اي العبد

اي العبد وقوله وهو اي الكسب المتصف بالقبح اي ان
كان متعلقا بمعصية قوله الذي هو من الله تعالى اذ
هو وصف اعتباري له تعالى قوله المقدر المطلق
اي الذي لم يتقيد بمكن دون اخر بل تعلقه عام في
كل ممكن قوله فافهم امر بالفهم لان هذا المقام مطرقة
زلت فيه الاقدام وهام اصاب فيه الا المحققون من
علما الاسلام قوله على صلاحهم فيه اشارة الى ان تعلق
العلم بالمستقبل يودن بعلمه الماضي وفيه اشارة
الى ان الثواب هو المدان من الجزا بعلم الله من نظير
اعمالهم الصالحة مما يمنحه الله لعباده لا في نظير عمل بل
بمحض الفضل لا يقال له ثواب قوله اي ان ذلك يقع منه
الخ اشارة الى ان المجزوم في شيب ومعاقب تقديره
ان تقول شبهت الاثابة والعقاب في المستقبل بهما
في الحال واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق
من الاثابة والعقاب مثيب ومعاقب بمعنى
موقع الثواب والعقاب في المستقبل والجامع
المناسبة في تحقق الوقوع وهو استعارة تبعية
جرت في المصدر اولا ثم جرت في اسم الفاعل الذي هو
حقيقة في الحدث الواقع في الحال وفيه ان العقاب
والتنعيم يكونان في العبد ميت يقع به اي يجعل
له ثوابا قوله اي شيئا مفعول يشا وقوله ما شاء مفعول
فعل قوله على ان يقع منه ما ذكر وهو الثواب والعقاب
وحاصله انه دليل استثنائي استثنى فيه نقيض التالي

فيتم نقيض المقدم قوله امتناعي اي يمنع به العاصي
عن ادراك البرهان اي فليس بدليل عقلي لانه لا يلزم
عقلا من عدم وقوعها منه ان الولي يجوز ان يفعل
من شا اي شي ما شاه لجواز ان يمنع من ذلك الاشيا
ولا يقع منه ثواب ولا عقاب ويجوز ان يوجد منه الامر
والنهي والتوفيق للعبادة ولا يوجد منه ثواب ولا عقاب
قوله ان ذلك اي ما ذكر من الثواب والعقاب قوله
فله اي اقامة المذنبين اي لذنبهم وعقاب الصالحين
لصلاحهم قوله لكن لا يقع منه ذلك اي ما ذكر من اقامة
المذنبين وعقاب الصالحين قوله بعكسه اي على ما
ذكر وعكسه عقاب المذنبين واقامة الصالحين قوله
وهو لا يخلف اي اخباره لا يتخلف قوله نعم الخ استدراك
ما لنظر لعقاب العاصي قوله فواضح اي قوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
قوله لتعميمات العقاب اي للادلة الدالة على عموم العقا
لكل ذنب لقوله تعالى من يعمل سوء يجز به فيقال
ما عدا من يريد الله غفران عدم الشرك له قوله مشيرا
الى ذكر اي قال مشيرا الا ندلس عقبه صريح انه من شروط
الايمان وهو عند جمهور المسلمين كذا في نسخة صحيحة
المسلمين لجمهور المسلمين وهو مقابلة ما قاله بعض المعتزلة
انهم خواص مجردة قوله نورانية اي مخلوقة من نور
قوله تظهر اي صور مختلفة اي حسنة واما الجن فاجسام
لطيفة هوائية تتشكل باشكال مختلفة اي ضبية وظلم

منها

منها افعال عجيبة منهم المومن والكافر والمطيع والعا
والعاصي والشياطين اجسام خسيسة ناريه
شانها العمل الناس في الفساد والغواية بتذكير
اسباب المعاصي واللذات وانسا منا منع الطاعات
وما اشبه ذلك واعلم انه اختلف في الجن هل هم
اولاد ابليس او اولاد جان فمن قال انهم اولاد
ابليس ففي حق مطيعهم الجنة قولان ومن قال
انهم اولاد الجان فالمطيع منهم يدخل الجنة من غير
خلاف من اصحاب هذا المذهب هذا ما ذكره بعض العلما
فائدة الجن يكره الوضوء والتشام به وان كانت خلقت
من نار وهي مسيا لكن الله تعالى اظلم قلوبها وخلق
الادمي من طين ونور عليه فهو يحب النور بالطبع وكل
جنس يميل الى ما يرجعه قوله وانهم لا يوصفون الخ اي
لانه لم يدل على ذلك عقل صريح ولم يرد به نقل صحيح
قوله لا يصدر منهم بيان لقوله معصومون قوله
اصلا انتصابه على الظرفية اي لا يصدر منهم ذنب
في وقت من الاوقات كما افاده المصباح قوله المعصوم
اي الممنوع اي الطرود عن رحمة الله قوله باعتبار
عدمهم له تغليبا اي لكونه كان معمولا بينهم قوله
ان قلنا انها ملكان هو الذي عليه اكثر المفسرين
وبقابله انهما ولدا سميا ملكين لصلاحهما وبعضه
قراءة الملكين بالكسر قوله لانهما لم يقصدا عصيانه اذ
امر الكفر ولا عذر قوله استدلالهم اي للناس اي ايجابا

لهم اي كما ابتلى قوم طالوت بالنهر فكانا سبطان
الناس ويقولان انما نحن فتنة وابتلاء فلا تكفر وهذا يفيد
ان المراد بالذنب الكفر وخلاصة هذا ان تعلمه وان لم
تعمل به كفر ومفاد عبارة الصافي في حاشيه صريحة ان الكفر
بالتعلم والعمل معا لا انه اذا كان تعليمها السحر بامر الله
مما يوجب تعذيبهما الا ان يجاب بان تعذيبهما ما
للسحر ان يفعله بعبده قوله وتمييز ابينه وبين
المعجزة اي لئلا يغتر به الناس فيتبعون السحرة فحاصله
ان العلم بان المعجزة بخالفة للسحر متوقف على علم ماهيتها
والناس كانوا جاهلين بماهية السحر فتعذرت تعليمهم
معرفة صفة المعجزة فبعث الله هذين الملكين ليتوقف
ماهية السحر لاجل هذا الغرض قوله على ان الجار يستدلاك
حاصله على انا لا نسلم ان تعليمه ذنب على الاطلاق اذ
تعليمه للاحتراز عنه طاعة اي كتعليم هاروت وماروت اما
كان تعليمهما السحر للاحتراز الا ان هذا لا يتم بعد قوله الله
تعالى انما نحن فتنة فلا تكفر قوله الجميع كتب الله
اي بكل كتاب من كتب الله قوله وكتبه ان قلت فيها
وكتبه قوله كم كما انزل الله كم مفعول انزل وكما بالتمييز
قوله ثبت بشين معجمة مكسورة ثم تاء مثناة تحتية ساكنة
فمثلثة من سرة الشاي وهو بين مرسل فهاذكر وابعثه
الله بغداد قوله وعلى ضوء بحاء بين مهملتين وبينهما
واو ساكنة اسم لادريس وقال بعض العوذ حي هو بحا مهملة

ونون

ويقون وخا بجيمة هو ادريس رفع الى السما لما صار له من
العمر ثلاثمائة وخمسة وستون سنة قوله وصحف الخ
معطوف على التوراة باعتبار محله ولو راعى لفظه لجره
وكل صحيح قوله وآحادا معطوف على تفصيلا والمناسب
له ما تقدم من الكتب الاربعة قوله على التفصيل
الخبر السابق اي الذي هو خبر ابن صبان وغيره قوله اذ هو
احاد الخ علة لقوله وان ورد اي ولا يكفي في الاعتقاد هنا
الا المتواتر واما الفروع فيكفي فيها الآحاد قوله وانها
كلها معطوف على ان الله انزل قوله كلام الله اي دال
كلام الله قوله منها اي كتب الله سبع واحد اي باعتبار
المدلول قوله باعتبار النظم القرآني اي باعتبار النظم الوضعي
بكونه مقروا ومسموعا قوله الدال صفة للنظم وكذا قوله
عليه اي على كلام الله اي الدال على ما يدل عليه كلام الله
فاذا علمت ذلك فني العبارة اظهار في محل الاضمار والاصل
واتحاد الكلام انه الخ تم بزيادة منها باعتبار المدلول
شيء واحد وان تعددت باعتبار نفسها وذاتها التي
هي النظم المقروء والمسموع الدال عليه قوله وسيجيء
الاعتبار اي اعتبار النظم القرآني واما باعتبار
انها كلام الله على ما تقدم قوله تلاوة الخ اي فلا يجوز
تلاوتها ولا كتابتها ولا يجوز العمل باحكامها ولو موافقة
لاحكامنا وعلى هذا فرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان
ورد في شرعنا ما يقرره وهذا مذهب الشافعية واما مذهبنا
معشر المالكية فرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ

قوله بعد ما سبق بيانه منصوبة تحت مبني للمفعول قوله
منهم اي الانبياء على القول بعدم الزيادة قوله قياسا
اي من جهة العباس اي قياس الانبياء على الرسل في
وجوب الايمان اي الالحاق من جهة العباس فيما ذكر
لا من جهة الوجوب وان كان لا يتوقع او المعنى يلحقون
بهم الحاقا هو مفعول مطلق مؤكد معنى قوله وعلى هذا
القول اي الذي هو عدم الزيادة قوله ما ورد اي وما ورد
في عدتهم دال على هذا القول قوله على تقدير صحتها لا يقطع
بالنسبة للاول لانه رواه ابن حبان في صحيحه وقوله في
الواقع لا يخفى ان الصحة والضعف انما ينظر لهما في الظاهر
لا في الواقع قوله اذ لم يرد الخ اي اذ لم يرد دليل يدل
على ان معصوم المخالفة عندهم قوله لا يعتبر منفي وما
اي المخالفة قوله ما امروا بتبليغه اي اراد الى ان هذا
مالم يوحوا بتبليغه وذلك لان المنزل اما ان يوحوا
بتبليغه واما ان يوحوا بكتمه واما ان يخيروا فالواجب
هو اعتقاد انهم بلغوا الحق الذي امروا بتبليغه قوله تفصيلا
اي الايمان بهم تفصيلا فيما فصل منهم اي الانبياء في القرآن
عددا واشخاصا وقوله واجمالا هو عطف على قوله تفصيلا اي فيما ورد في غير
القرآن اي من حيث الاشخاص وان كانوا مفصلين من
حيث الكمية ذكر المصنف في بعض كتبه ان المذكورين في
القرآن باسم العلم اي المفصلون ثمانية وعشرون ادم وادريس
ونوح وهود وصالح وابراهيم واسمعيل واسحاق ويعقوب
ويوسف ولوط وموسى وهارون وشعيب وزكريا ويحيى

وعيسى

وعيسى وداود وسليمان والياس واليسع وذو الكفل وادريس
ويونس ومحمد صلى الله عليه وسلم وذو القرنين وعوير
ولقمان على القول بنبوة الثلاثة قوله لان بعضها
ضعيف الخ اي وهو ما رواه احمد وابو يعلى وبعضها
حسن الخ اي وهو ما رواه ابن حبان في صحيحه قوله والمراد
بكونهم معصومين من المعصية عدم تقرير المعصية
او خلق مانع عنها لي كذا في محشي شيخنا وقال ابن
القاسمي هي عند الاشعرية تسمية العبد للموافقة مطلقا
ابن ابي شريف قوله على الراجح مقابله ما اشار له بقوله
وقيل غير ذلك قوله سهوا ان قلت يرد على ذلك ما ورد
من انه صلى الله عليه وسلم من ركعتين وهذا معصية
وقعت سهوا فالجواب الى محل عدم التوقيع سهوا اما لم
يترتب على ذلك تشريع فان قلت كان يمكن التشريع
بالقول بالتأكيد لان الفعل اقوى قوله قبل البعثة الخ
عليها بانها معصية قبل البعثة باعتبار مشابهتها للمعصية
صورة والا فلا معصية قبل البعثة قوله وقيل المراد
به عدم ذكر اي من انهم معصومون من الكبائر مطلقا
والصغائر غير صغائر الخسة هذا لا سهو قوله صدوره
اي الذنب قوله ومن احسن ما قيل يعني انه قيل
في تأويله عند ذلك وهو كون ذلك قبل انه قبل البعثة
او محمول على ترك الاولى الا ان الظاهر ضعف من لا
ما قاله الجمهور احسن ما قيل في تأويله لانه من الاحسن
المقتضي لوجود تأويل مثله ما قاله في الاحسنية قوله

حسنات الايراد كصلاة لم يقع فيها تخلق الكره بشئ مباح الا
في جزء دقيق فتلك الصلاة حسنة من الايراد واى حسنة
ولكن تعد من العزمين كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
ستة قوله باب مبتدء الخ تفسير للاحصاء وقوله وعوارضها
من الاوصاف الثابتة بها وقوله بعد الخ متعلق بقوله
يعيد وقوله وتدخل معطوف على يعيد والاحسن
ان يقول ويدخل فيها الارواح اى يدخل الله تبارك
وتعالى الارواح وذكر انه تفسير للاحصاء الذى هو وصف
الله تعالى وهذا المعطوف هو روح التفسير المذكور
قوله ان ينفخ في الصور وهو القرن قوله صفا صف كل
روح الخ عن ابى العالية من حديث وهب قال خلق الله
الصور من لولوة بيضاء في صفاء الزجاجة وبه ثقب بعدد
كل روح مخلوقة ونفس منفوسة لا تخرج روحان في
ثقب واحد وفي وسط الصور كوة كاستدارة
السماء والارض واسرافيل واضع فمه على تلك الكوة قوله
للعرض اى للعرض لاجل الحساب شبه بعرض السلطان
العسكر لتعرف احواله قوله بغبن المومنون بني باب
ضرب اى بغبن المومنون الكافرين اى يغلب قوله
على احد التفاسير وقيل بغبن في ادخلت منزلته
في الجنة بالنسبة الى من هو على منزلة منه وقيل ان
يكشف الرجل ما لا ينبغي غيره وجهه فيه منزلة غيره فيعمل فيه
بطاعة الله تعالى فيدخل الاول النار والثاني الجنة بذلك
المثال قد ذكر هو الغبن البين قوله وفيه ما مر اى في كون

الدليل

الدليل انما يصار اليه قوله مع انه لا بد فيه اى في هذا الدليل من
قوله محصور وذكر انه لو لم يقل بالحصر بان قلنا بامر ونهي
كما ثواب والعقاب الحاصل لنوعي غير الجنة والنار لم يستلزم
وجود الامر والنهي بالاعتبار المذكور وجودهما في الجملة
قوله اعدت اى فان فعل الماضي يدل على الوجود الآن قوله
جسر بفتح الجيم وقد تكسر قوله ممر الخ اى يتعلق المرور به
في الجملة اذ من الهالكين من يكب اول قدم ومنهم من يكب
عند اخر قدم وبين المقامين تفاوت لا يعلمه الا الله قوله
ونزل به من باب ضرب اى تنحى عنه او نزل بسببه
اى بسبب دقته واحد بسببه قوله وسوقهم الخ عطف
تفسير قوله الميزان مفعال من الوزن واصله موزان
قلبت واوها بالانكسار ما قبلها كميقات وميعاد قوله
وكفتان بكسر الكاف قوله بان يوزن صحيفها به على
الراجح ومقابل الراجح توزن الاعمال بان يجسم اى فتصور
الاعمال الصالحة بصورة حسنة نورانية ثم تطرح في
كفة النور وهي اليمنى المعدة للحسنات وتصور الاعمال
السيئة بصورة قبيحة ثم تطرح في كفة الظلمة وهي
الشمال المعدة للسيئات فاستماع قلب الحقائق في حق
خرق العادة بمنوع او مقيد بما اذا لم الحقيقة
اى فيه اشارة الى ان اللام بمعنى في ولعل السر في
التعبير باللام الاشعار باختصاص ذلك اليوم بذلك
وانه لا يجوز وقوعه في غيره قوله بل للتفخيم اى التعظيم فصفته
في النظم انه مثل طباق السماء والارض والصنج يومئذ ما قبل الذر

والخذول تحقيقا لتمام العدل وظهور معاذير الجزاء قال بعض العلماء
وجميع اعمال الخلائق تجعل في كفة الميزان دفعة واحدة فتوزن
كذلك انتهى اي فتجعل جميع اعمال العباد في الميزان في صورة
واحدة الحسنات في كفة النور وهي عن يمين العرش جهة
الجنة والسيات في كفة الظلمة عن يسار جهة النار
ويخلق الله تعالى لكل انسان علامة ظاهرة يدرك به خفة
اعماله وثقلها تنبيها لظواهر الامور واعلم ان العلماء ان
كيفية الوزن في الآخرة خفة وثقلا مثل كيفيته في الدنيا
ما ثقل نزل اسفل ثم يرتفع الى عليين وما خف طاش الى
اعلى ثم تنزل الى سجين وبه صرح القرطبي ومعنى ان الصفة
مختلفة فعمل المؤمن اذا رجح صعد وثقلت سيئات وان
الكافر ثقلت كفته فهوى الاخرى عن الحسنات قوله وبه يشعر
اي بقوله ان توني بوجود الميزان فعدوله عن الموازين
اشارة لذلك قوله لانه لتقرير الاعمال اي تحقيقها وتثبيتها
ومحاسبة العبد لعباده كان بكلام الله تعالى عباده في شان
اعمالهم قال النحاة ما بان يسمعوا كلامه القديم او يسمعوا
صوتا يدل عليه يتولى الله خلقه في اذن كل واحد من
المكلفين او في محل يقرب من اذنه بحيث لا يبلغ قوة
ذلك الصوت منع الغير من سماع ما كلف به قوله لاظهار مقاديرها
اي كيفيتها قوله حسبما ان حسب المقادير ثم الاخفى ان الحرج
يكون بحسب ما يقترن بالعمل من النيات والاحوال وهي
خارجة عن كيفية العمل من عظم وصغر ونحاب بانه يراد بكيفية
العمل ما يشمل ما اقترن به من النيات والاحوال قوله وهو اي

الوزن

الوزن قوله لغير من دخل الخ واما من دخل الجنة بغير حساب
وهم السبعون الفا وتبع كل واحد سبعون الفا فلا توزن
اعمالهم في صحيح مسلم سبعون الفا مع كل واحد سبعون
الفا قوله وهم اي عبد من دخل الجنة بغير حساب اي
وهم من دخلها بحساب قوله متفوت الخ قسم اول قوله
ومخلوطون من التخليط هذا هو القسم الثاني قوله كان من
اصحاب الاعراف واصحاب الاعراف من تساوت حسناتهم
وسياتهم على الخلاف والاعراف اعلى السور المضروب بين
الجنة والنار قوله فيما بينه الخ اي بان كانت من
حقوق الله قوله فان كانت فيما بينه وبين الخلق
بان كانت من حقوق الخلق قوله فان لم يوف اي ثواب
حسناته قوله زيد عليه من اوزار من ظلمه الخ هذا اذا كان
الظالم قادرا على الوفاء واما اذا كان عاجزا عنه فانه
لا يطرح عليه شيء من سياتهم فان لم تكن له سيئة كالانبياء
والملائكة حسنة كالكافر عوض الله المظلوم حسب عمله
بظلامته ثم عذب الظالم بقدرها وظلامته الذي يستوفيها
النبي صلى الله عليه وسلم من ظالمها وهو المختار كما قال
جماعة وقيل تسقط كالحربي قال اللمائي لم اقف الان
على ما هية جسم الميزان من اي الجواهر كما اقف على نفي
انه موجود او سيوجد قوله وكفاد الخ هو القسم الثالث
قوله وان كان لهم اعمال بر اي واما لو لم تكن لهم اعمال
بر فالظاهر انها توضع في مقابلتها الصحف التي هي مناقيل الذر
والخردل ومعاد كلامه انا من لا سيات لهم اصلا توزن اعمالهم

البتة والظاهر انها موزونة بالصنج فقول القرطبي وهي ثلاثة اقسام لا يوخذ بمفهومه الا ان يقال وهي ثلاثة اقسام اي من موزون حسنا تهم في معاملة سيئاتهم قوله اي حوض النبي صلى الله عليه وسلم اشارة الى انه لا لبس واللام عوض عن المضاف اليه قوله اما الحوض الخ لا يخفى ان المهم انما ذكر دليلا للحوض ولم يذكر للشفاعة دليلا فلذلك تعرض له الشيخ قوله على احد التفاسير فيه اي الكوثر وقوله من ان الحوض اي من ان الكوثر الحوض ومعاملة الخبر المبالغ في الكثرة وقيل اسم نهر في الجنة قوله هو اي الكوثر قوله اي عددها اشارة الى ان قوله انية على حذف مضاف يدل عليه الجد الذي هو قوله اكثر قوله لم يظما اي لم يعطش قوله ولفظه هو اي الكوثر قوله الحديث اي آخر الحديث اي تمامه وهو من شرب الخ قوله وهو مبني الخ اي كون الكوثر الحوض ثم لا يخفى على هذا ان المراد بالخير الكثير ما يتناول منه للشاربين قوله لكن الظاهر عوده اي عود الحوض الى الخير الكثير اي ان المراد بالخير الكثير هو الحوض ووصفه بالكثرة لكثرة الشاربين عليه قوله من ان الكوثر بيان لما قال الى قوله والحوض بجانبها اي الجنة ومعنى كون الحوض على الكوثر انه ممدمنه قوله قال اي ابن حجر قوله لكونه اي الحوض ممدمنه قوله محمول على ذلك اي على كونه ممدمنه هذا ظاهر العبارة وحاصله انه يفسر كل منهما بالاخر وتوجيه كون الحوض ممدمنه الكوثر قوله والثانية اي الجملة

الثانية

الثانية وقوله والثالثة اي الجملة الثالثة قوله من يدخلها اي من عصاة امته ثم يخرج بعد ذلك قوله هو اي الحوض قوله مسندا اي الحافظ ابن حجر قوله بما مر اي وهو ان الكوثر نهر داخل الجنة والحوض بجانبها قوله قال اي الحافظ ابن حجر قوله ومنه مناقشة كان تذكر المناقشة ما افاده التفاتي بقوله واورد عليه ان الحوض اذا كان عند الجنة لم يحتج الى الشرب منه واجيب بانهم يحبسون هناك لاجل المظالم التي بينهم حتى يتجاوزوا منها وهو المسمى بموقف القصاص اهـ وفي بعض التعاليق لعل وجه المناقشة ان النار لا تحول بينهما وذلك لان الجنة في السماء السابعة والنار تحت الارض السابعة والصراط ممدود عليها فاين الحيلولة قوله بناء على الراجح وحاصله انه مقام يعطى فيه لواء الحمد وقوله من انه اي المقام المحمود والشفاعة هي السعي في حال المشفوع فيه عند المشفوع قوله وهي مختصة به اي كما دلت عليه النصوص الصريحة بعد تردد هم ابو نبي بعد نبي قوله وشركه فيها غيره اي من المؤمنين والملائكة والانبياء قوله السادسة الخ هذه الشفاعة لا تنكرها المعتزلة كما لا يخفى وزاد القرطبي سابعة وهي الشفاعة فيمن دخل امته الجنة قبل الناس وزاد غيره ثامنة وهي الشفاعة فيمن قال لا اله الا الله ولم يعمل خيرا قط قوله في قوم استوت حسناتهم اي في القوم الذين استوت حسناتهم وسيئاتهم وقوله ان يدخلوا الجنة

اي يشفع في دخولهم الجنة قوله ومنهم اصحاب الاعراف
اي واصحاب الاعراف منهم ظاهره انهم ليسوا كلهم اصحاب
الاعراف فحاصله ان هؤلاء القوم الذين استوت حسناتهم
وسيئاتهم ليسوا كلهم اصحاب الاعراف بل اصحاب الاعراف
بعضهم وليس كذلك بل هم اصحابه اي مختص بتقديم نسياتهم
عن الجنة وتجاوزت بهم حسناتهم عن النار فنجوا
هلك حتى يقضي الله ما يشاء ثم يدخلون الجنة بشفاعة
صلى الله عليه وسلم ومقابل الاصح انهم قوم حرجوا الى
الغزو بغير اذن اباهم فقتلوا فاعتقوا من النار بقتلهم
في سبيل الله وحبسوا عن الجنة لمعصية اباهم وقيل هم
الذين ماتوا في الفترة ولم يبدلوا دينهم وقيل اطفال
المشركين قوله اي بني صادق الخ اشارة الى ان صدق
بمعنى اسم الفاعل وسنحقق قوله على ذلك اي ما ذكر من
النبوة والرسالة قوله والايات هي المعجزات قوله الباهرة
اي الغالبة ومن في قوله من الخ بيان لما قدم المبين بكسر
الباء على المبين بفتحها اهما ما به واذا علمت ذلك فالاولى
حذف قوله دليلا على ذلك او كان يقتصر على قوله ودليلا على
ذلك ويحذف قوله ما يدل قطعا على ذلك واراد بقوله
ودليلا الجنس المتحقق في متعدد بقرينة المبين قوله فلقد
تحدى اي النبي صلى الله عليه وسلم به البلغاء اي طلب
معارضتهم له مع ادعائه الرسالة قوله مع تمالئهم على المعارضة
اي تساعدهم عليها اي بحذره حرصهم لها قوله خاطروا التهجم
جمع مهجة اي ارواحهم اي فعلوا ما يكون فيه الخوف اغلب وهو

المعارضة

المعارضة بالسيوف اي المضاربة بالسيوف قوله مع توفر
الدواعي اي اجتماع البواعث قوله الايتان نائب فاعل
ينقل قوله بدانيه اي يقاربه قوله علما عاديا الخ فيه
اشارة الى ما هو التحقيق من ان دلالة المعجزة على صدق
الرسول عادية لا عقلية ولا وضعية قوله لا يعتريه
شيء من الاحتمالات العقلية اي كما حتمال كون المعجزة من
غير الله تعالى او كونها لا لغرض التصديق او كونها
لتصديق الكاذب في الرسالة قوله على ما هو شان سائر
العلوم العادية اي كجزمنا بان جبل احيوش حجر فهو علم
قطعا الا انه علم عادي اي بالنظر لما جرت به العادة من
ان الجبل حجر وان كان لا يستحيل كونه ذهبا موهو لا يضر
في كون ما ذكر علما قوله مع عصمتهم اي من المعاصي عمدا
وسهوا وقوله مع عدم تكليفهم ذكره في جانب الحيوانات
والجمادات دون الملائكة يقتضي ان الملائكة مكلفون
باحكام شريعتنا كما ذهب اليه قوم ويرد عليه ايضا
قوله واتباعه اي فائدة ارساله للملائكة اتباعه
فيما امر به فاون لا فائدة في قوله مع عصمتهم لان
القصد منه انهم مامورون باتباعه لوقوع كونهم معصومين
امر لا وقوله واذعانهم لشرفه اي قبولهم لشرفه ظاهر
في الملائكة والحيوانات وكذا الجمادات الاتي ان انها تسبح
بلسان المقال فلا بعد في الاذعان وقوله ودخولهم تحت
دعوته ظاهر في الكل بقسميه وقوله واتباعه اي فيما طلبه
من الاحكام هذا هو ظاهر اللفظ وح فهو ظاهر في الملائكة

فقط وهو ظاهر في تكليفهم باحكام شريعتنا كما تقدم وقوله
شريعة اله تعليل لقوله اذ عانهم وما عطف عليه اذ اذعانهم
ودخولهم تحت دعوته واتباعه شريعة اله اي لا الاتيان
وهو ظاهر فيما عدا الملائكة واما الملائكة فتنبيههم طلاق فذهب
بعضهم الى انهم يثابون على عباداتهم للعمومات وذهب
اخرون كفر الدرس الى انهم لا يثابون وان كانوا في الجنة
كما نص عليه بعضهم وقال التفتازاني قلت لا يخفى ان الكلام
على هذه المسئلة متفرع ايضا على تكليف الملائكة وعدمه
وقال بعض ان فائدة ارساله للجادات انها صارت بالايمان
به امنة من الخسوف والمسخ فقد كان يخسف بها في الامم
الماضية قوله واولهم هذا مقابل قول المصنف خاتم وهو
كلام مستانف اشار به الى ان المصنف متكلم على اخر النبيين وسكت
عن اولهم فتتم الفائدة قوله على الراجح مقابله ما افاده
بعد من ان اول الرسل نوح وشيث ابن ادم بني مرسل
وبعده ادريس كذلك يعني على ذلك التفتازاني وانظر قوله
لان المعنى الخ مع قول الخطيب والخازن اول ادريس
اول من قائل القلم وسمي نوحا لكثرة نوحه على نفسه
واختلف في سبب نوحه فقيل لدعوته على قومه بالهلاك
وقيل لمراجعته ربه في شان ابنه كنعان واسمه عبد الغفار
وقيل لشكر انظر سيرة الحلبي قوله ما عطف عليه لاخاصة
لذلك بل يجوز ان يؤمن بالقرآن اي بوجوده قوله بعارضته
اي بسورة هذا ما عليه الجمهور وهو ان اقل ما وقع به التحدي
اقصر سورة منه وهي ثلاث ايات او مثلها طلبهم صلى الله عليه
وسلم

وسلم ان ياتوا بمثل القرآن فعجزوا فطلب ان ياتوا بعشر
سور من مثله فعجزوا فطلبهم ان ياتوا بسورة من مثله
فعجزوا فكان اقل ما طلبهم منه قدرا اقصر سورة من سوره
والذي جرى عليه العاصمي ان اقل ما وقع به التحدي به اية
وذلك لان في دليل الجمهور شيأ اذ يلزم من كونه لم يطلب
منهم دون السورة انهم قادرون على اقل منها لان
المشاهدة ماضية بانهم عجزوا حتى عن بعض الاية
المفيد لان في ارتباطها بما قبلها وما بعدها انواعا
من بدايع الحكم لا يحيط بها غيره صلى الله عليه وسلم
فالحق انهم عاجزون عن معاكاة اية من اية حتى يتم
نظرا وبعضها المفيد لكمال النظر لمناسبتها لما قبلها
وما بعدها واما التصريح بانه لم يقع التحدي الا من ثلاث
ايات فتردده المشاهدة الخارجية اذ لم يسمع عن احد
قط انه حاكى شيأ منه ذكره ابن حجر قوله لاشخصه
اشارة الى انه لا يمكن سردها كلها لانها لا تعلم كلها قوله
منها الخ ومنها عدم تناقضه في اياته وتصديق
بعضها بعضا وكونه قديما والصرف عن معارضته
وعبارة عن الكلام القديم قوله الايجاز اي الاختصار
مع كثرة المعنى قوله مع البلاغة هي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال قوله مجمع في كلمتين وهما في القصاص حياة
وقوله عدد حروفها عشرة احرف اي لفظا اذ هو المنظور
اليه فمثل ذلك فلا نظر لكونها في الخط اثني عشر والغاء
للتكرير قوله معاني كلام كثيرة وذلك لان معناه ان الانسان

اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من
قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حياة لهم
قوله واسنادها لعلي علم الغيب معطوف على الايجاز
اي على علم ما كان غائبا من الجنة والنار وغير ذلك وكذا
قوله والاخبار وكذا قوله وكونه جامعا قوله بين الله
الخ كالتعليل لقوله واسنادها لعلي علم الغيب الخ وانما
كان كذلك لان الله تعالى بين فيه خبر الاولين اي ما مضى
من الامم وقوله والاخرين وهم هذه الامة قوله
وحكم المختلفين اي كما اشار لذلك بقوله تعالى فمنهم
من امن ومنهم من كفر والحكم هو ثبوت الايمان للمؤمن
وثبوت الكفر للكافر قوله ومراتب المطيعين اي وما
اعطيه المطيعين من المراتب اي المنازل المعنوية
اي مما عينه من المثوبات من الغرف والتحلية بالاساور
من ذهب واللبس الحرير وغير ذلك والمراتب اشارة
لكونها والرغبة في سببها من الاعمال الصالحة قوله
وانه كلام الله اي دال كلام الله وقوله غير مخلوق اي
مدلوله قوله وجوده في اللفظ اي من حيث ان اللفظ
دال عليه تعالى وجوده في اللفظ وقوله بمعنى اي المعنى القديم
قوله باكسنتنا الخ بالدالة وقوله بحروفه الباء للسببية
وقوله بحروفه اي بالحروف الدالة عليه قوله وباعتبار
وجوده في الكتابة اي من حيث دلالة الكتابة عليه
قوله باشكال اي بسبب اشكال في الكتابة والاضافة للبيان

وكذا

وكذا يقال في وجوده قوله وباعتبار وجوده في الذهن اي
من حيث دلالة ما في الذهن عليه يقال موجود في الذهن
قوله بالغاظه اي بسبب الغاظه المتخيلة اي في الذهن
اي الالفاظ الدالة عليه حاصل ذلك ان كلام الله تعالى
الازلي له وجود في الخارج ووجود في الذهن ووجود
في العبارة ووجود في الكتابة فالكتابة تدل على
العبارة والعبارة تدل على ما في الذهن وما في الذهن
على ما في الخارج فالكتابة دال لاعتبار وما في الخارج
مدلول لاعتبار والعبارة وما في الذهن دال باعتبار
ومدلول باعتبار فما في الذهن دال على ما في الخارج
بلا واسطة والعبارة دالة عليه بواسطة والكتابة
بواسطتين والحاصل ان الصفة القديمة ليست
مكتوبة في المصاحف ولا محفوظة في الصدور ولا مؤداة
بالسنتنا واما المكتوب وما بعده فدال عليه وحينئذ
فاطلاق الصفة القديمة على المكتوب مجاز مرسل لاعلاقة
قوله احترازا من البسملة اي ملتبسا من القرآن بالنواهي
لاحتمال الايمة في كونها من القرآن ام لا قوله فاعتمر اي
امتثل قوله من الاوامر بيان لما وهو ظاهر قوله من
النواهي جمع نهي وهو بيان لما والمعنى وانتهى عن النهي
وهو لا يصح فتقدر مضافا اي وانتهى عن ما فيه اي
وانتهى عن تعلق ما فيه من النواهي ومتعلق النواهي
النواهي ما نهي عنه قوله وعوى عطفه ادف اي اركبها
اتباع الهوى نسأل الله السلامة قبل

خلل الحسرة والندامة انه جواد كريم رؤف رحيم قوله
اي امة محمد اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي العلمي قوله
باسمهم متعلق بقوله المخصوصون وقوله باسمهم لا يجمعون
على ضلالة هم المجتهدون قوله وعدها من الكراهة
والتعب والاباحة قوله اذا كان معلوما الخ اي صار
مثبتها لما هو معلوم ضرورة والا فاصله نظري قوله
بان كان يعرفه اي شانه ان يعرفه الخواص والعوام
وان لم يعرفوه بالفعل كالانبيا المفصلين في القرآن
واراد بالخواص من صار من العلوم والمدركات
والمفهوم وبالعوام ما عداهم قوله بخلاف ما لا يعرفه
الا الخواص اي كنوف بنت الاخين لها السدس قوله
اي اذا كان جاهلا به واما اذا كان عالما فيكفر قوله
ونحوه اي بان كان قديم الاسلام الا انه في موضع
بعيد عن اهل العلم شانه عدم المعرفة قوله والمآب
عطف مرادف اي والبه الرجوع اي والرجوع بالموت
اي بسبب الموت كما ان اليه فيجازي المحسن باحسانه
ويعاقب العاصي لعصيانه الا ان يتدارك عوانه بعفوه
والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي
بعده قال مولفه حفظه الله ونفعنا به نجزه من
املاه الله علي يديه علي بن احمد الصعيدي العدوي
المالكي بمنه وكان الفراغ من هذه النسخة عشية الثلاثا